

تأليف

موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي
المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

قدم له ووضع هوامشه وفهارسه

الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



الطبعة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ére Étage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

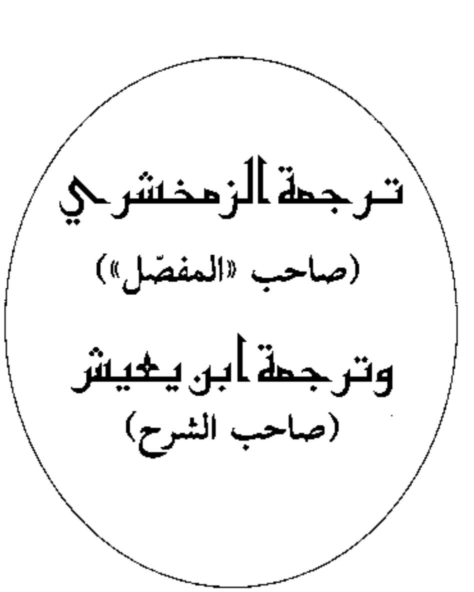
ISBN 2-7451-2258-4



http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

القسم الأول



ترجمة الزمخشري

(صاحب «المفصّل»)

وترجمة ابن يعيش

(صاحب الشرح)



ترجمة الزمخشري[1]

١ ـ مصادر ترجمته ومراجعها[2]:

- الأعلام: ٧/ ١٧٨.
- إنباه الرواة: ٣/ ٢٦٥ ـ ٢٧٢.
- إيضاح المكنون: ١/ ٦٧؛ ٢/ ٨٦.
- البداية والنهاية: ١٢/ ٢٣٥.
- بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠.
- تاج العروس: ١١/ ٤٤٨ ـ ٤٥١ (زمخشر).
- تاريخ آداب اللغة العربية: ٣/ ٤٦ ـ ٤٨.
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: ٥/ ٢١٥ ـ ٢٣٨.
- تاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ ـ ٥٤٠هـ). ص ٤٨٦ ـ ٤٩٠.
- دائرة المعارف الإسلامية: ١٠/ ٤٠٣ ـ ٤١٠.
- روضات الجنات: ص٢١١ ـ ٢١٤.
- (كتاب) الزمخشري لأحمد محمد الحوفيّ.
- سير أعلام النبلاء: ٢٠/ ١٥١ ـ ١٥٦.
- شذرات الذهب: ٤/ ١١٨ ـ ١٢١.
- فوات الوفيات: ٤/ ١٨٣.
- الكامل في التاريخ: ١١/ ٩٧.
- كشف الظنون ص١١٧، ١٦٤، ١٨٥، ٦١٦، ٧٨١، ٧٩١، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٩٥، ٩١٥، ١٠٠٩، ١٠٢٢، ١٠٥٦، ١٠٨٢، ١٠٨٥، ١٢٠٦، ١٢١٧، ١٣٢٦، ١٣٩٨، ١٤٠٧، ١٤٢٧، ١٤٧٥، ١٥٣٩، ١٥٨٤، ١٦٠٧، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٧٣٤، ١٧٧٤، ١٧٩١، ١٧٩٨، ١٨٣٧، ١٨٧٧، ١٨٩٠، ١٩٥٥، ١٩٧٨.
- لسان الميزان: ٦/ ٤.

---

(١) عن تقديمنا لكتاب «المفصّل» الصادر عن دار الكتب العلمية في بيروت سنة ١٩٩٩م.

(٢) رتبناها ترتيبًا ألفبائيًا.

- مجلة المجمع العلميّ العربي: ٥/ ١٣٥.
- المختصر في أخبار البشر: ٣/ ١٧.
- مرآة الجنان: ٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧١.
- معجم الأدباء: ١٩/ ١٢٦ ـ ١٣٥.
معجم البلدان: ٣/ ١٤٧ (زمخشر).
- معجم اللغويين العرب: ٢/ ٢٦٣.
- معجم المؤلفين: ١٢/ ١٨٦ ـ ١٨٧.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ص٩٧٣.
- مفتاح السعادة: ١/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: ١٨/ ٣٧ ـ ٣٨.
- النجوم الزاهرة: ٥/ ٢٧٤.
- نزهة الألباء: ص٤٦٩ ـ ٤٧٨.
- هدية العارفين: ٢/ ٤٠٢، ٤٠٣.
- وفيات الأعيان: ٥/ ١٦٨ ـ ١٧٤[١].

٢ ـ اسمه، وكنيته، ولقبه، وحياته:

هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد[٢]، أبو القاسم، جار الله، الزمخشريّ. ولد يوم الأربعاء في السابع والعشرين من رجب سنة ٤٦٧هـ/ ١٠٧٤م[٣] في قرية تُدعى «زمخشر» القريبة جدًّا من خوارزم، حتّى إنّها دخلت في جملة المدينة عندما كثرت العمارة في هذه الأخيرة[٤]. ومن هنا نسبته الزمشخريّ، أمّا «جار الله» فلقب لقَّب نفسه به لأنّه جاور بمكّة زمنًا، فصار هذا اللقب علمًا عليه[٥]، وأمّا «فخر خوارزم»[٦] فلقب آخر لقّبه النامُ به بعد أن قصدوه للانتفاع بعلمه.

---

(١) وانظر المزيد من هذه المصادر والمراجع في تاريخ الإسلام (وفيات ٢٥١ ـ ٥٤٠هـ) ص٤٨٧، الهامش؛ وإنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، الهامش.

(٢) في وفيات الأعيان ٥/ ١٧٣ محمود بن عمر بن محمد بن عمر.

(٣) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ (وفي ٣/ ٢٧١ أنه ولد في سابع عشر رجب سنة ٤٦٧هـ)؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٧٣؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٦؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٢١ (وفيه أنه ولد في السابع عشر من رجب)؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ ـ ٥٤٠) ص٤٤٨.

(٤) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥.

(٥) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ ـ ٥٤٠) ص٤٨٨.

(٦) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.

نشأ الزمخشريّ بزمخشر، ودرس بها، ثمّ رحل إلى بخارى لطلب العلم[١]، ثمّ إلى خراسان حيث اتصل ببعض رجال الدولة السلجوقيّة ومدحهم[٢]، ثمّ إلى أصفهان حيث مدح ملكها محمد بن أبي الفتح ملكشاه[٣]، ثمّ إلى بغداد حيث ناظر بها وسمع من علمائها[٤]، فإلى مكة حيث اتصل بأميرها أبي الحسن علي بن حمزة بن وهّاس الشريف الحسنيّ، وكان ذا فضل غزير، وله تصانيف مفيدة وقريحة في النظم والنثر مجيدة[٥]، فتبادلا المديح شعرًا[٦].

وفي أيام مقامه بالحجاز زار همدان، ومدح آل زرير[٧]، ثمّ طوّف في بلاد العرب، وزار تربة، وهي وادٍ على مسيرة أربع ليالٍ من الطائف، يقول: «وطئتُ كلّ تربة في أرض العرب، فوجدت تربة أطيب الترب»[٨].

وبعد إقامته مدة بمكة، شاقه وطنه، فعاد إليه، لكنه سرعان ما حنّ إلى مكّة، فعاد إليها، فقيل له: «قد زجّيتَ أكثر عمرك هناك، فما الموجب»؟ فقال: «القلب الذي لا أجده ثَمَّ أجده هاهنا»[٩]. وفي أثناء عودته إلى مكّة عرّج على الشام، ومدح تاج الملوك بوري طفتكين، صاحب دمشق[١٠].

وفي مكّة لقي من ابن وهّاس ما كان يلقاه من قبل من حفاوة وتعظيم، وكان ابن وهّاس يوافقه في مذهبه، فشجعه على تأليف كتابه «الكشاف»[١١].

وبعد مكّة عاد إلى وطنه ثانية، معرجًا على بغداد سنة ٥٣٣هـ[١٢]، وبقي في خوارزم إلى أن أتته المنيّة ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ/ ١١٣٤م بجرجانيّة، وهي قصبة خوارزم على شاطىء نهر جيحون[١٣]. وقد رثاه بعضهم بأبيات، من جملتها [من البسيط]:

فأرضُ مكّةَ تذري الدمعَ مقلتُها ... حزنًا لفرقةِ جار الله محمودِ[١٤]

وروي أنّه أوصى أن تُكتب على قبره الأبيات التالية [من الكامل]:

يا مَنْ يرى مَدَّ البعوضِ جناحَها ... في ظلمةِ الليلِ البهيمِ الألْيلِ

(١) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٨.
(٢) الزمخشري ص٣٨ ـ ٤٠.
(٣) المرجع نفسه ص٤٠ ـ ٤١.
(٤) المرجع نفسه ص٤٢.
(٥) معجم الأدباء ١٤/ ٨٦.
(٦) الزمخشري ص٤٣.
(٧) المرجع نفسه ص٤٣ ـ ٤٥.
(٨) أساس البلاغة (ترب).
(٩) إنباه الرواة ٣/ ٢٢٦.
(١٠) الزمخشري ص٤٥.
(١١) انظر مقدمة الكشاف.
(١٢) الزمخشري ص٤٦.
(١٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٣ ـ ١٧٤؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٨٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٢١.
(١٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٣.

ويرى عروقَ نياطِها في نحرها والمخَّ في تلك العظام النُّخَّلِ
اغْفِرْ لِعَبْدٍ تابَ من فرطاتِه ما كانَ منه في الزمانِ الأوَّلِ[١]

٣ ـ أساتذته:

تتلمذ الزمخشريّ على علماء عصره، ولعلّ أعظمهم أثرًا في نفسه أبو مضر محمود بن جرير الضبّيّ الأصفهانيّ[٢]، وكان يلقب بفريد العصر ووحيد الدهر في علم اللغة والنحو، فدرس عليه النحو الأدب، وكان الزمخشريّ يحب أستاذه أبا مضر، فلما توفي سنة ٥٠٧هـ/ ١١١٣م رثاه بقوله [من الطويل]:

وقائلةٍ: ما هذه الدررُ التي تساقطُ من عينيكَ سمطينِ سمطينِ
فقلتُ لها: الدرّ الذي كان قد حشا أبو مضرٍ أذُني تساقطَ من عيني[٣]

وأخذ الأدب أيضًا عن أبي علي الحسن بن المظفر النيسابوري[٤]. وسمع الحديث من شيخ الإسلام أبي منصور نصر الحارثيّ، ومن أبي سعد الشقّانيّ[٥]، ومن أبي الخطاب بن البطر[٦].

وقرأ على أبي منصور بن الجواليقي بعض كتب اللغة من فواتحها مستجيزًا لها[٧].
وقرأ في مكّة على عبد الله بن طلحة اليابريّ كتاب سيبويه وشرح رسالة ابن أبي زيد[٨].

٤ ـ تلامذته:

تتلمذ على الزمخشريّ كثيرون. قال القفطيّ: «ما دخل بلدًا إلّا واجتمعوا عليه وتتلمذوا له، واستفادوا منه، وكان علّامة الأدب، ونسّابة العرب، أقام بخوارزم تُضرب إليه أكباد الإبل، وتحطّ بفنائه رحال الرجال، وتُحدى باسمه مطايا الآمال»[٩].

ومن تلامذته بزمخشر أبو عمرو عامر بن الحسن السمار، وبطبرستان أبو المحاسن إسماعيل بن عبد الله الطويلي، وبأبيورد أبو المحاسن عبد الرحيم بن عبد الله البزاز، وبسمرقند أبو سعد أحمد بن محمود الشاتي، وبخوارزم أبو طاهر سامان بن عبد الملك الفقيه، والموفق بن أحمد بن أبي سعيد المعروف بأخطب خوارزم[١٠].

---

(١) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٣.
(٢) بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩؛ روفيات الأعيان ٥/ ١٦٨؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٧؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
(٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٢؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٢٠؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ ـ ٥٤٠) ص٤٨٩.
(٤) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧.
(٥) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٧؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.
(٦) تاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ ـ ٥٤٠) ص٤٨٨؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٨.
(٧) إنباه الرواة ٣/ ٢٧٠.
(٨) بغية الوعاة ٢/ ٤٦.
(٩) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٦.
(١٠) الأنساب ص٢٧٨؛ والزمخشري ص٥٢.

وتتلمذ عليه أيضًا محمد بن أبي القاسم بايجوك، أبو الفضل الخوارزمي الآدمي الملقب زين المشايخ، النحويّ الأديب (ت٥٦٢هـ/ ١١٦٦م)[١]، وأبو يوسف يعقوب بن علي بن محمد بن جعفر البلخيّ، أحد الأئمة في النحو والأدب[٢]، وعلي بن عيسى بن حمزة بن وهاس، أمير مكة[٣]، وزينب بنت الشّعريّ التي أجازت ابن خلكان[٤]. وكتب إليه الحافظ أبو الطاهر أحمد بن محمد السلفيّ يستجيزه[٥]؛ وأما الشريف السيد الفاضل الكامل أبو الحسن علي بن عيسى بن حمزة الحسني فقد أخذ عن الزمخشريّ، وأخذ الزمخشريّ عنه[٦]، وقيل: قرأ السيد الفاضل علي الزمخشريّ، وبرّز عليه[٧].

٥ ـ شخصيّته:

لم تذكر لنا كتب التراجم من صفاته الجسديّة سوى أنّه كان أعرج يمشي في رجل من خشب، وروي أنّه لما كان ببغداد سأله أحمد بن علي بن محمد، أبو الحسن الدامغاني (ت٥٤٠هـ/ ١١٤٥م) «عن سبب قطعها، فقال: دعاء الوالدة، وذلك أنني في صباي أمسكت عصفورًا، وربطته بخيط في رجله، وأنفلت من يدي، فأدركته، وقد دخل في خرق، فجذبته، فأنقطعت رجله في الخيط، فتألّمت أمّي لذلك، وقالت: قطع الله رجل الأبعد كما قطع رجله، فلمّا وصلت إلى سنّ الطلب، رحلتُ إلى بُخارى لطلب العلم، فسقطت عن الدابة، فانكسرت الرجل، وعملتُ عملاً أوجب قطعها»[٨]. وكان، إذا مشى، ألقى عليها ثيابه الطوال، فيظنّ من يراه أنّه أعرج[٩]. وكان بيده محضر فيه شهادة خَلْق كثير ممن اطلعوا على حقيقة ذلك خوفًا من أن يظنّ من لم يعلم صورة الحال أنها قُطعت لريبة[١٠].

ولعلّ أبرز معالم شخصيّته النفسيّة شغفه بالعلم، إذ أكثر من الرحلة في طلبه، ولم يزل يطلبه حتى في سنّ السادسة والستين، فقد ذكر القفطيّ أنّه رآه عند أبي منصور بن الجواليقي سنة ٥٣٣هـ مرتين قارئًا عليه بعض كتب اللغة من فواتحها، ومستجيزًا لها[١١].

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ٥.
(٢) معجم الأدباء ٢٠/ ٥٥.
(٣) معجم الأدباء ١٤/ ٨٥؛ وإنباه الرواة ٣/ ٢٧٢.
(٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٧١؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ ـ ٥٤٠) ص٤٨٨.
(٥) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٧٠؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٢٠؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ ـ ٥٤٠) ص٤٨٨.
(٦) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٨.
(٧) معجم الأدباء ١٤/ ٨٦.
(٨) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٨؛ وانظر: وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩ ـ ١٧٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٢٧ ـ ١٢٨؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ ـ ٥٤٠) ص٤٨٩.
(٩) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠.
(١٠) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
(١١) إنباه الرواة ٣/ ٢٧٠.

وبفضل جهده الكبير في تحصيل العلم أصبح الزمخشريّ متقنًا للغة الفارسيّة، عالمًا في اللغة، والنحو، والعروض، والأدب، والبلاغة، والتفسير، والقراءات، والحديث، والفقه، وعلم الكلام، والمنطق.

وكان الزمخشريّ شاعرًا له ديوان، ومن مليح شعره قوله [من الطويل]:

أقولُ لِظَبْيٍ مَرَّ بي وَهْو راتِعٌ ... أَأَنْتَ أخو ليلى؟ فقال: يُقالُ
فقلتُ: وفي حكمِ الصبابةِ والهوى ... يقال: أخو ليلى؟ فقال: يُقالُ
فقُلتُ: وفي ظِلِّ الأراكةِ والحمى ... يقال: ويُسْتَسْقى؟ فقال: يقالُ[1]

وقد افتخر بعلومه، فقال [من الطويل]:

تَرانيَ في عِلْمِ المُنَزَّلِ عالمًا ... وما أنا في علم الأحاديثِ راسفا
فللسنَّةِ البيضاءِ فيَّ مناجحٌ ... ويبغي كتاب اللّهِ منّي المعارفا
وما أنا من علم الدياناتِ عاطلاً ... فأحْسَنُ حَلْيٍ لم يزلْ لي شانفا
وما للغاتِ العربِ مثْلي مُقَوِّمٌ ... أبى كلُّ ندبٍ متقنٍ أن يخالفا
وبي يستفيد النحو من أن يسوسه ... نُهًى لم يجِدْها الذائقون حصائفا
وعلما المعاني والبيانِ كِلاهما ... أزفُّ إلى الخطاب منه وصايفا
وعلم القوافي والأعاريضِ شاهِدٌ ... بِفُسْحَةِ خطوي فيه إذ كنتُ زاحفا
أقَرّتْ بيَ الآدابُ أصلاً لها ومَن ... رأى مشرفيّاتٍ جَحَدْنَ المشارفا
وديوانُ منظومي يُريك بدائعًا ... وديوانُ مَنْثوري يُريك طرائفا[2]

وكان الزمخشريّ على مذهب المعتزلة مجاهرًا به حنفيًا[3] «حتى نقل عنه أنه كان إذا قصد صاحبًا له، واستأذن عليه في الدخول، يقول لمن يأخذ له الإذن: قلْ له: أبو القاسم المعتزليّ بالباب. وأوّل ما صنّف كتاب «الكشّاف» كتب استفتاح الخطبة: «الحمد لله الذي خلق القرآن»، فيقال: إنّه قيل له: متى تركته على هذه الهيئة، هجره الناس، ولا يرغب أحد فيه، فغيّره بقوله: «الحمد لله الذي جعل القرآن»، و«جعل» عندهم [أي: عند المعتزلة] بمعنى «خلق»[4].

---

(١) شذرات الذهب ٤/ ١٢١.

(٢) ديوانه ص٧٨ (عن الزمخشري ص٦٦).

(٣) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٧٠؛ وبغية الوعاة ٢/ ١٧٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.

(٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٠؛ وانظر: شذرات الذهب ٤/ ١٢٠؛ وتاريخ الإسلام (وفيات ٥٢١ ـ ٥٤٠) ص٤٩٠ (وفيه أنه كان داعية إلى الاعتزال والبدعة).

وعاش الزمخشريّ حياته أعزب[١]، تقيًا متديّنًا[٢]، أبيّ النفس[٣]، طموحًا[٤]، متواضعًا، لطيف المعاملة، ظريف المجاملة[٥]، قاسيًا على مخالفيه من المعتزلة والمتصوّفة[٦]، محبًّا للعربية وأهلها، منافحًا عنهما في وجه الشعوبيّة التي بلغت أشدّها في عصره. قال في مقدمة كتابه «المفصّل»: «الله أحمد على أن جعلني من علماء العربيّة، وجبلني على الغضب للعرب والعصبيّة، وأبى لي أن أنفرد من صميم أنصارهم وأمتاز، وأنضوي إلى لفيف الشعوبية وأنحاز، وعصمني من مذهبهم الذي لم يُجدِ عليهم إلّا الرشق بألسنة اللاعنين، والمشق[٧] بأسنّة الطاعنين». وقد جَهرَ بتفضيل العرب على العجم، فقال: «العرب نبع[٨] صلب المعاجم، والغَرَب[٩] مَثَل للأعاجم»[١٠]، وقال: «فرقك بين الرُّطب والعجم[١١] هو الفرق بين العرب والعجم»[١٢].

٦ ـ مؤلفاته:

ألّف الزمخشري في العلوم الدينيّة ورجالها، واللغة، والنحو، والعروض، والأدب، وفيما يلي قائمة بمؤلفاته مرتّبة ترتيبًا ألفبائيًّا[١٣]:

ـ الأجناس[١٤].

ـ الأحاجي النحويّة، وهو كتاب «المحاجاة...» الآتي ذكره.

ـ أساس البلاغة؛ معجم لغويّ يهتمّ بالاستعارة والمجاز، وهو أوّل معجم عربيّ مرتب حسب أوائل الأصول بحسب الترتيب الألفبائي[١٥].

---

(١) انظر: الزمخشري ص٩٦ ـ ٩٨.
(٢) انظر: المرجع نفسه ص٧٨ ـ ٨٤.
(٣) انظر: المرجع نفسه ص٧٠ ـ ٧٢.
(٤) انظر: المرجع نفسه ص٧٣ ـ ٧٨.
(٥) انظر: المرجع نفسه ص٨٤ ـ ٨٨.
(٦) انظر: المرجع نفسه ص٩١ ـ ٩٦.
(٧) المشق: سرعة الطعن.
(٨) النبع: شجر صلب تُتَّخذ منه القِسِيّ.
(٩) الغَرَب: شجر رخو وضعيف.
(١٠) نوابغ الكلم ص٧.
(١١) الرُّطب: ما نضج من البلح قبل أن يصير تمرًا، والعجم: نواة التمر.
(١٢) نوابغ الكلم ص٣٨.
(١٣) انظر:
ـ بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠.
ـ تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٤٧ ـ ٤٨.
ـ تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢١٦ ـ ٢٣٨.
ـ الزمخشري ص٥٨ ـ ٦٣.
ـ شذرات الذهب ٤/ ١١٩.
ـ معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤ ـ ١٣٥.
ـ وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩.
(١٤) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.
(١٥) طبع الكتاب مرات عدّة في القاهرة وبيروت.

- الأسماء[١].

- أطواق الذهب أو النصائح الصغار، وهو مئة مقالة في المواعظ والنصائح والحكم[٢].

- أعجب العجب في شرح لاميّة العرب[٣].

- الأمالي في كلّ فنّ[٤].

- الأمكنة والجبال والمياه والبقاع المشهورة في أشعار العرب[٥].

- الأنموذج، في النحو، وهو مقتضب من المفصّل[٦].

- تسلية الضرير[٧].

- جواهر اللغة[٨].

- حاشية على المفصّل[٩]، ولعله «شرح بعض مشكلات المفصّل» الآتي ذكره.

- خصائص العشرة الكرام البررة[١٠].

- الدرّ الدائر المنتخب في كنايات واستعارات وتشبيهات العرب[١١].

- ديوان التمثيل[١٢].

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.

(٢) ترجم إلى الألمانية، وطبع مع الأصل في ڤينا سنة ١٨٣٥م، وفي ستتجارت سنة ١٨٦٣م، وترجم إلى الفرنسية وطبع في باريس سنة ١٨٧٦م؛ وطبع في بيروت بشرح الشيخ يوسف أفندي الأسير سنة ١٣١٤هـ، وطبع بمصر سنة ١٣٢١هـ بشرح الميرزا يوسف خان بن اعتصام الملك بعنوان «قلائد الأدب في شرح أطواق الذهب». وانظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٥؛ والزمخشري ص٦٢.

(٣) طبع عدّة طبعات، منها الطبعة الأولى بمطبعة الجوائب بالقسطنطينية، والطبعة الثانية بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ.

(٤) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.

(٥) طبع في ليدن سنة ١٨٨٥م، وفي بغداد سنة ١٩٣٨م، وسنة ١٩٦٨م. وسمّاه ياقوت الحموي «الجبال والأمكنة». (معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤).

(٦) طبع في القاهرة سنة ١٢٨٩هـ، واستنبول سنة ١٢٩٨هـ، كذلك طبع سنة ١٢٩٨هـ في استنبول ملحقًا بكتاب «نزهة الطرف في علم الصرف» لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني. كما طبع في «جامع المقدمات» بطهران سنة ١٨٨٤م؛ ومع شرح على الهامش في قاذان سنة ١٩٠١م.

(٧) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.

(٨) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.

(٩) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.

(١٠) مخطوط في برلين وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٣/ ٢٣١؛ وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٤٨؛ ويسمّي زيدان الكتاب «نصّ العشرة»).

(١١) مخطوط في ليبزج (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٨).

(١٢) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩ (وفيه «ديوان التمثل»، وهذا تحريف).

- ديوان خطب[١].
ديوان الرسائل[٢].
- ديوان شعر[٣].
- الرائض في الفرائض[٤].
- رؤوس المسائل، في الفقه[٥].
- ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: مختارات شتى من الأدب والتاريخ والعلوم[٦].
- رسالة الأسرار[٧].
- رسالة التصرفات[٨].
- رسالة في كلمة الشهادة[٩].
- رسالة في المجاز والاستعارة[١٠].
- رسالة المسأمة[١١].
- الرسالة الناصحة[١٢].
- سوائر الأمثال[١٣].
- شافي العيّ من كلام الشافعيّ[١٤].
- شرح أبيات كتاب سيبويه[١٥].

---

(١) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.
(٢) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩.
(٣) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٢٩ أدب، وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٧؛ والزمخشري ص٦٢).
(٤) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٨.
(٥) شذرات الذهب ٤/ ١١٩.
(٦) طبع في بولاق سنة ١٢٧٩هـ، وسنة ١٢٨٨هـ، والقاهرة سنة ١٢٩٢هـ، وطبع سنة ١٩٨٢م ببغداد بتحقيق سليم النعيمي (طبعة وزارة الأوقاف العراقية)، وطبع حديثًا في بيروت، واسمه في وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨: «ربيع الأبرار وفصوص الأخبار».
(٧) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.
(٨) مخطوط في المكتب الهندي (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٨).
(٩) مخطوط في برلين (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣١؛ وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٤٨).
(١٠) مخطوط في طهران (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٨).
(١١) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.
(١٢) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
(١٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
(١٤) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
(١٥) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٣٤ (واسمه فيه: شرح كتاب سيبويه»)؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩.

- شرح بعض مشكلات المفصّل[١].
- شرح المقامات: شرح لمقاماته التي سيأتي ذكرها[٢].
- شقائق النعمان في حقائق النعمان (في مناقب أبي حنيفة)[٣].
- صميم العربية[٤].
- ضالة الناشد والرائض في علم الفرائض[٥].
- عقل الكل[٦].
- الفائق في غريب الحديث[٧].
- القسطاط في العروض[٨].
- القصيدة البعوضيّة[٩]، وفيها ثناء على الله ورسوله في خاتمة وصف بعوضة.
- قصيدة في سؤال الغزالي عن جلوس الله على العرش وقصور المعرفة البشرية[١٠].
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل[١١]، وهو تفسير للقرآن الكريم.
- الكشف في القراءات[١٢].
- الكلم النوابغ. انظر نوابغ الكلم.
- متشابه أسامي الرواة[١٣].

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠.
(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٣١٢هـ، ثمّ سنة ١٣٢٥هـ.
(٣) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
(٤) بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
(٥) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٨.
(٦) طبع عدّة طبعات، منها طبعة حيدر آباد سنة ١٣١٤هـ، وطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٩٤٥م ـ ١٩٤٨م.
(٧) مخطوط في برلين وليدن وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٣/ ٢٢٩ وتاريخ آداب اللغة ٣/ ٤٧).
(٨) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤.
(٩) مخطوط في برلين (انظر: تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٤٨؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٧).
(١٠) مخطوط في برلين (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٧).
(١١) طبع أوّل مرّة في بولاق سنة ١٢٨١، ثم في القاهرة سنة ١٣٠٧هـ، ١٣٠٨هـ، ١٣١٨هـ، ١٣١٩هـ، ١٣٥٤هـ، وطبع حديثًا عدة طبعات.
(١٢) انظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٨/ ٧٥٨؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٨.
(١٣) منه نسخ في دار الكتب المصرية، وآيا صوفيا وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٩؛ والزمخشري ص٦٠ ـ ٦١). وسماه السيوطي «الأحاجي النحوية» (بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠).

- مختصر الموافقة بين أهل البيت والصحابة[١]، والأصل لأبي سعيد الرازي إسماعيل.
- المستقصى في أمثال العرب[٢]، وهو معجم للأمثال العربية مرتَّب على حروف الهجاء.
- معجم الحدود في الفقه[٣].
- المفرد والمؤلف في النحو[٤].
- المفصّل، وسيأتي الحديث عنه بالتفصيل.
- المقامات؛ خمسون مقامة في النصح والإرشاد، ولكلّ منها عنوان، يصدرها بقوله: «يا أبا القاسم»، مخاطبًا نفسه. وقد شرحها بنفسه.
- مقدمة الأدب، وهو معجم عربي فارسي، وأكمله فيما بعد بجزء تركي[٥].
- المنهاج، في الأصول[٦].
- نزهة المتأنس ونهزة المقتبس[٧].
- النصائح الصغار[٨]، وهو كتاب «أطواق الذهب نفسه».
- النصائح الكبار[٩]، وهو كتاب المقامات نفسه.
- نكت الأعراب في غريب الإعراب، وهو في غريب إعراب القرآن الكريم[١٠].
نوابغ الكلم[١١]: حِكَم قصار.

٧ ـ أقوال العلماء فيه:

أجمع العلماء على الثناء على الزمخشريّ، ومدحه بسعة العلم، وكثرة

---

(١) انظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٠/ ٣١٣.
(٢) طبع للمرة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م، وأعيد طبعه بالأوفست في بيروت بدار الكتب العلميّة.
(٣) معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ ووفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٩.
(٤) مخطوط في كوپريلي وغيرها. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٨). وسمّاه ابن خلكان وياقوت الحموي «المفرد والمركب» (وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٣٥).
(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٢؛ وقد نُشر جزء منه في ليبزج سنة ١٨٤٣م، وسنة ١٨٥٠م.
(٦) مخطوط في المدينة (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٨).
(٧) مخطوط في أيا صوفيا (انظر: تاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٤٨؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٧). وسماه ياقوت الحموي «نزهة المستأنس» (معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤).
(٨) سمّاه ياقوت الحموي وجرجي زيدان «نصائح الصغار» (معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤؛ وتاريخ آداب اللغة العربية ٣/ ٤٨)، وهذا تحريف.
(٩) سمّاه ياقوت الحموي «نصائح الكبار» (معجم الأدباء ١٩/ ١٣٤)، وهذا تحريف.
(١٠) مخطوط في القاهرة (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٣٨).
(١١) طبع في مصر سنة ١٢٨٧هـ، وسنة ١٣٣٢هـ، وسنة ١٩٢٧م، وطبع في بيروت سنة ١٣٠٦هـ، وطبع في باريس مع ترجمة إلى الفرنسية سنة ١٨٧٦م، وطبع في استنبول وبيروت. وسمّاه السيوطي «الكلم النوابغ». (بغية الوعاة ٢/ ٢٨٠).

الفضل، والتفنّن في العلوم، وقد لقّبوه بـ «فخر خوارزم» كما سبق القول.

قال السيوطيّ: «كان واسع العلم، كثير الفضل، غايةً في الذكاء وجودة القريحة، متفننًا في كلّ علم»[١].

وقال ابن خلكان: «الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان. كان إمام عصره من غير مدافع تشدّ إليه الرحال في فنونه»[٢].

وقال القفطيّ: «وكان ـ رحمه الله ـ ممّن يضرب به المثل في علم الأدب والنحو واللغة... وما دخل بلدًا إلّا واجتمعوا عليه وتلمذوا له، واستفادوا منه. وكان علّامة ونسّابة العرب، أقام بخوارزم تُضرب إليه أكباد الإبل، وتحطّ بفنائه رحال الرجال، وتُحدى باسمه مطايا الآمال»[٣]. وقال في مكان آخر: «وكان الزمخشريّ أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه، وأكثرهم أنسًا واطلاعًا على كتبها، وبه ختم فضلاؤهم»[٤].

وقال ياقوت الحموي: «كان إمامًا في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم، كبير الفضل، متفننًا في علوم شتّى»[٥].

وقال الشريف السيد الفاضل الكامل أبو الحسن علي بن عيسى بن حمزة الحسنيّ [من الطويل]:

جميعُ قرى الدنيا سوى القريةِ التي ... تبوّأها دارًا فداءُ زمخشرا
وأَحْرِ بأَنْ تُزْهى زَمَخْشَرُ بامرئٍ ... إذا عُدَّ في أُسْدِ الشَّرى زَمَخَ الشَّرَى[٦]

وقال محمد طيب المكيّ صاحب «الوشاح الحامدي المفصّل على مخدرات المفصّل»: «أستاذ الدنيا، فخر خوارزم، جار الله، العلّامة أبو القاسم محمود الزمخشريّ، من أكابر الأمّة، وقد ألقت العلومُ إليه أطراف الأزِمّة، واتفقت على إطرائه الألسنة، وتشرّفت بمكانه وزمانه الأمكنة والأزمنة»[٧].

٨ ـ كتاب المفصّل[٨]:

شرع الزمخشريّ في تأليف هذا الكتاب يوم الأحد في غرّة رمضان سنة ٥١٣هـ/

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.
(٢) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨.
(٣) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(٤) إنباه الرواة ٣/ ٢٧٠.
(٥) معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦.
(٦) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٨. والشّرى: مأسدة، قيل: إنها في جبل سلمى. وزمَخ: تكبّر.
(٧) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٩.
(٨) طبع الكتاب عدّة طبعات، منها بحسب الترتيب الزمنيّ:
ـ طبعة كريستانيا سنة ١٨٧٩ باعتناء المستشرق السويديّ ج. ب بروخ J.P.Broch (ت١٨٧٩م).
ـ طبعة طهران سنة ١٢٦٩هـ.

١١١٩م؛ وفرغ منه في غرّة المحرم سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م[١].

والذي دفعه إلى وضع هذا الكتاب «ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما به من الشفقة والحدب على أشياعه من حفدة الأدب لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب[٢]، مرتب ترتيبًا يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي»[٣].

وقد قسّم كتابه إلى أربعة أقسام:

أ ـ القسم الأول: في الأسماء.

ب ـ القسم الثاني: في الأفعال.

ج ـ القسم الثالث: في الحروف.

د ـ القسم الرابع: في المشترك بين الأسماء والأفعال والحروف.

أمّا منهجه في تناول موضوعات فصوله، فقد اتّسم بما يلي:

أ ـ الاستناد إلى الآيات القرآنيّة في عرض القواعد النحويّة، وإلى بعض القراءات القرآنيّة.

ب ـ الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف، فكان الزمخشري، بهذا الأمر، مخالفًا بعض النحويِّين الذين لم يجيزوا الاستشهاد بالحديث بحجّة أنّه قد يُروى بمعناه لا بلفظه[٤].

= ـ طبعة تبريز سنة ١٢٧٥هـ.
ـ طبعة القاهرة سنة ١٢٨٩هـ.
ـ طبعة الإسكندرية، سنة ١٢٩١هـ (الكوكب الشرقي)، بعناية حمزة فتح الله.
ـ طبعة استنبول سنة ١٢٩٩هـ ملحقًا بكتاب الميداني «نزهة الصرف».
ـ طبعة دهلي سنة ١٨٩١م، وسنة ١٩٠٣م.
ـ طبعة كلكتا سنة ١٣٢٢هـ، وبشرح لمحمد عبد الغني.
ـ طبعة القاهرة، سنة ١٣٢٣هـ، بمطبعة التقدم، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل من تأليف محمد بدر الدين أبي فراس النعساني. وقد أعادت دار الجيل في بيروت نشر هذه الطبعة.
ـ طبعة لكنو سنة ١٣٢٣هـ مع مقدمة بالهندوستانية لعلي بن العمادي.
ـ طبعة بيروت، سنة ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م بعناية محمد عزّ الدين السعودي، وبذيه كتاب المفضّل.
(انظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص١٩٤ ـ ١٩٥؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١٠/ ٤٠٦؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٤).

(١) وفيات الأعيان ٥/ ١٦٩؛ وكشف الظنون ص١٧٧٤.

(٢) يخطِّىء بعضهم استخدام «كافة» مضافةً، وهذا التخطيء غير صحيح. انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص٢٣١ ـ ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٣) عن مقدمة المفصل.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١/ ٩ ـ ١٥.

ج ـ الإكثار من الاستشهاد بالشواهد الشعريّة التي بلغت واحدًا وأربعين وأربعمئة، وقد كرَّر بعضها.

د ـ الاستشهاد بالأمثال والأقوال العربيّة، ولكن بنسبة تقلّ كثيرًا عن استشهاده بالآيات القرآنية والشواهد الشعريّة.

وهو، في تناوله المسائل النحويّة، بصريّ المذهب عمومًا مع اعتماد كبير على سيبويه ومتابعة لآرائه. ومن ذلك متابعته له في أنّ الفعل الثاني هو العامل في باب التنازع(١)، وأنّ «زيدًا» في قولك: «هل زيد قام؟» فاعل لفعل محذوف يُفسِّره الفعل المذكور، لا مبتدأ كما ذهب الكوفيّون(٢)، وأنّ متلوّ «لولا» في نحو: «لولا عليّ لسافرت» مبتدأ خبره محذوف، وفي أن خبر «إنّ» وأخواتها مرفوع بهذه الحروف بما كان مرتفعًا به قبل دخول «إنّ» كما زعم الكوفيّون(٣)، وفي أنّ الناصب للمنادى ما ينوب عنه حرف النداء، مثل «أريد»، و«أدعو»(٤). وهذا الالتزام للمذهب البصريّ جعله يعبر عن نفسه وعن البصرين بضمير المتكلمين، يقول مثلاً، في فصل لام الابتداء: «ويجوز عندنا «إنّ «زيدًا لسوف يقوم» ولا يجوِّزه الكوفيّون»(٥)؛ كما أنّه يشير أحيانًا إلى البصريين بأنهم أصحابه(٦).

ومع هذا الالتزام، نراه يختار أحيانًا رأي الكوفيِّين، فقد وافقهم في زيادة الفعل «حدَّث» على الأفعال المتعدِّية إلى ثلاثة مفاعيل، كقول الحارث بن حلِّزة اليشكريّ [من الخفيف]:

إنْ منَعْتُمْ ما تُسْألون فَمَنْ حُدْ ... دِثْتُمُوهُ لهُ علينا العلاءُ(٧)

وفي أن يكون البدل والمبدل منه نكرة(٨)، كما في الآية: ﴿**من شجرة مباركة زيتونة**﴾(٩)، وفي فصل حرف التعليل «أي» قال: «اختلف النحويون في إعراب «ما» في «فيمه» و«عمه» و«لمه»، فهي عند البصريِّين مجرورة، وعند الكوفيِّين منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: «كي تفعل ماذا»، وما أرى هذا القول بعيدًا عن الصواب»(١٠).

وقد يختار بعض آراء أصحاب المدرسة البغدادية، كموافقته مثلاً أبا عليّ الفارسيّ في أنّ «ما» في مثل «نعمّا محمد» نكرة تامّة منصوبة على التمييز(١١).

وإلى جانب اختياراته الكوفيّة والبغداديّة نراه أحيانًا ينفرد بآراء، ومنها ذهابه

---

(١) المفصل ص ٤٨.
(٢) المفصل ص ٥١.
(٣) المفصل ص ٥٧.
(٤) شرح المفصل ص ٦٧.
(٥) المفصل ص ٤٢٧.
(٦) المفصل ص ٥٧.
(٧) المفصل ص ٣٣٠.
(٨) المفصل ص ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٩) النور: ٣٥.
(١٠) المفصل ص ٤٢١.
(١١) المفصل ص ٣٥١.

إلى أنّ رافع الخبر هو الابتداء فقط[١]، وإلى أنّ «لن» تفيد تأكيد النفي[٢].

أمّا أسلوب «المفصّل» فقد أراد الزمخشريّ كما يقول في مقدمة هذا الكتاب أن يتصف بالإيجاز غير المُخِلّ والتلخيص غير المملّ، لكنه، كما يقول ابن يعيش في مقدمة شرحه لهذا الكتاب، اشتمل «على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معانٍ، فهو مجمل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلّا أنّه خالٍ من الدليل مهمل».

ولهذا السبب كَثر شُرّاح الكتاب.

* * *

وكان للمفصّل أهمّيَة كبيرة لدى العلماء، فأقبلوا عليه ثناءً وشرحًا، ونظمًا، واختصارًا، وردًّا على أخطائه[٣].

ومن الذين أثنوا عليه ابن يعيش، فقد قال في مقدمة كتابه «شرح المفصّل»: إنّه كتاب جليل القدر، نابه الذكر، جمعت فصوله أصول علم النحو، وأوجز لفظه، فتيسَّر على الطالب تحصيله. ووصفه حاجي خليفة بأنه كتاب «عظيم القدر»[٤].

وقال فيه الشاعر [من الطويل]:

إذا ما أردتَ النحو هاك محصَّلا | عليكَ من الكتبِ الحسانِ مُفَصَّلا[٥]

وقال آخر [من الطويل]:

مفصَّلُ جارِ الله في الحسنِ غايةٌ | وألفاظُهُ فيه كدُرٍّ مُفَصَّلِ
ولولا التُّقى قلت: المفصَّلُ مُخْجِزٌ | كآيٍ طوالٍ من طوالِ المفصَّلِ[٦]

ومن الذين شرحوه[٧]:

ـ أحمد بن أبي بكر الحلواني (ت٦٢٠هـ/ ١٢٢٣م)[٨].

ـ أحمد بن محمد المقدسي القاضي (ت٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م)[٩].

---

(١) المفصل ص ٥٣.
(٢) شرح المفصل ٨/ ١١.
(٣) تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧؛ وكشف الظنون ص١٧٧٥ ـ ١٧٧٦.
(٤) كشف الظنون ص١٧٧٤.
(٥) كشف الظنون ص١٧٧٤.
(٦) المصدر السابق ص١٧٧٤.
(٧) انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥ ـ ٢٢٧؛ وكشف الظنون ص١٧٧٥ ـ ١٧٧٦. وقد رتبنا أسماء الشرّاح ترتيبًا ألفبائيًا.
(٨) كشف الظنون ص١٧٧٤.
(٩) كشف الظنون ص١٧٧٤.

- أحمد بن محمود بن قاسم الجندي الأندلسيّ، من علماء القرن الثامن الهجري، وسمّى شرحه «الإقليد»[١].

- بدر الدين أبو فارس النعساني الحلبي[٢].

- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين (٥٣٨هـ/ ١١٤٣م - ٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، وسمّى شرحه «المحصّل»[٣].

- ابن الحاجب عثمان بن عمر (٥٧٠هـ/ ١١٧٤م - ٦٤٦هـ/ ١٢٤٩م)، وسمّى شرحه «الإيضاح»[٤].

- حسين بن علي السغناقي (ت٧١٠هـ/ ١٣١٠م)، وسمّى شرحه «الموصل»[٥].

- الخوارزمي، أبو محمد مجد الدين القاسم بن الحسين (٥٥٥هـ/ ١١٦٠م - ٦١٧هـ/ ١٢٢٠م)، وسمّى شرحه «التخمير»[٦]، وهو في ثلاثة مجلدات، وله شرح له آخر وسيط، وثالث مختصر[٧].

- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (٥٤٤هـ/ ١١٥٠م - ٦٠٦هـ/ ١٢١٠م)[٨].

- السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد (٥٥٨هـ/ ١١٦٣م - ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، وسمّى شرحه «المفضل»[٩]. وللسخاوي أيضًا كتاب آخر في شرح تصريفه سمّاه «سفر السعادة وسفير الإفادة»[١٠].

- عبد الواحد بن عبد الكريم الأنصاري (. . . - ٦٥١هـ/ ١٢٥٣م)، وسمّى شرحه «المفضّل»[١١].

---

(١) مخطوط في الإسكوريال، والأمبروزيانا وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ وكشف الظنون ص١٧٧٥).

(٢) طبع شرحه بالقاهرة سنة ١٣٢٤هـ على هامش طبعة المفصل.

(٣) نشر في ليبزج سنة ١٨٨٢م، وفي القاهرة بلا تاريخ.

(٤) مخطوط في برلين والمتحف البريطاني، وجامع القرويين بفاس وغيرها (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥ - ٢٢٦؛ وكشف الظنون ص١٧٧٤).

(٥) كشف الظنون ص١٧٧٥.

(٦) مخطوط في المتحف البريطاني، ومكتبة الأسد بدمشق (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥).

(٧) كشف الظنون ص١٧٧٥.

(٨) كشف الظنون ص١٧٧٤.

(٩) مخطوط في ليدن وباريس وغيرهما (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥؛ وكشف الظنون ص١٧٧٥).

(١٠) مخطوط في برلين والقاهرة وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٥؛ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٣/ ٣٣٩؛ وكشف الظنون ص١٧٧٥).

(١١) مخطوط في الإسكوريال ثان (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦).

ـ علي بن عمر بن الخليل بن عمر المعروف بالفخر الاسفندري (ت٦٩٨هـ/ ١٢٩٩م)، وسمّى شرحه «كتاب المقتبس في توضيح ما التبس»[١].

ـ ابن عمرون، محمد بن محمد الحلبي (ت٦٤٩هـ/ ١٢٥١م)[٢].

ـ القاسم بن أحمد اللورقي الأندلسيّ، علم الدين (ت٦٦١هـ/ ١٢٦٢م)، وسمّى شرحه «الموصّل»[٣].

ـ القفطيّ، الوزير جمال الدين علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)[٤].

ـ ابن مالك، محمد بن عبد الله (٦٠٠هـ(١٢٠٣م ـ ٦٧٢هـ/ ١٢٧٤م) وسمّى كتابه «ذكر أبنية الأسماء الموجودة في المفصّل»[٥].

ـ محمد بن سعد المروزي، وسمّى شرحه «المحصل»[٦].

ـ محمد طيب المكيّ الهندي، وسمّى شرحه «الوشاح الحامديّ المفصّل على مخدرات المفصّل»[٧].

ـ محمد بن محمد الخطيب[٨].

ـ المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م)[٩].

ـ مظهر الدين الشريف الرضيّ محمد، وسمّى شرحه «المكمل»[١٠].

ـ المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى (٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م ـ ٨٤٠هـ/ ١٤٣٧م)، وسمّى شرحه «التاج المكلل»[١١].

ـ ابن النجار البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمود (٥٧٢هـ/ ١١٨٣م ـ ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)[١٢].

---

(١) كشف الظنون ص١٧٧٦.

(٢) كشف الظنون ص١٧٧٤.

(٣) شرحه مخطوط في سليم آغا. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ وكشف الظنون ص١٧٧٥).

(٤) كشف الظنون ص١٧٧٥.

(٥) مخطوط بمكتبة الأسد بدمشق (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٧؛ وكشف الظنون ص١٧٧٤).

(٦) مخطوط في بريل (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ وكشف الظنون ص١٧٧٥).

(٧) طبع بالمطبعة السعيدية في الهند سنة ١٣١٨هـ.

(٨) شرحه مخطوط في المتحف البريطاني. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦).

(٩) كشف الظنون ص١٧٧٤.

(١٠) مخطوط في بودليانا والإسكوريال، والمتحف البريطاني وغيرها. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦؛ ومجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٨/ ٣٧١).

(١١) مخطوط في المتحف البريطاني (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٧).

(١٢) كشف الظنون ص١٧٧٤ ـ ١٧٧٥.

ـ يحيى بن حمزة بن السيد المرتضى ابن رسول الله (٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م ـ ٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م)، وسمّى شرحه «المحصل لكشف أسرار المفصّل»[١].

ـ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (٥٥٣هـ/ ١١٦١م ـ ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)، وهو الشرح الذي سنتناوله بالتفصيل بعد قليل.

ـ أبو يوسف، منتجب الدين يعقوب الهمداني (ت٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م)[٢].

ـ شروحات أخرى له ولشواهده لمجاهيل[٣].

ـ وشرح أبياته أبو البركات مبارك بن أحمد المعروف بابن المستوفي (ت٦٣٨هـ/ ١٢٤٠م)، وسمّى شرحه «إثبات المحصل في نسبة أبيات المفصّل»، ورضي الدين حسن بن محمد الصغاني (٥٧٧هـ/ ١١٨١ ـ ٦٥٠هـ/ ١٢٥٢م)؛ وعبد الظاهر بن بشران (أونشوان) (٦٤٩هـ/ ١٢٥١م)[٤]؛ وفخر الدين الخوارزميّ[٥].

ونظمه أبو نصر فتح بن موسى الخضراوي القصري (ت ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٤م)؛ وأبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي (ت ٦٦٥ هـ/١٢٦٦م)[٦]. واختصره الشيخ عبد الكريم بن عطاء الله الإسكندراني (ت ٦١٢هـ/ ١٢١٥م)، وشمس الدين محمد بن يوسف القونوي (ت ٧٨٨ هـ/ ١٣٨٦م)[٧].

وصنف أبو الحجّاج يوسف بن معزوز القيسي الأندلسيّ (ت ٦٢٥هـ/ ١٢٢٧م) في الردّ على المفصّل كتابًا سمّاه «كتاب التنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصّل وما خالف فيه سيبويه»[٨].

* * *

(١) مخطوط في برلين والفاتيكان. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦).

(٢) كشف الظنون ص ١٧٧٥.

(٣) مخطوطات في ليدن والمتحف البريطاني وغيرهما. (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٦، ٢٢٧).

(٤) كشف الظنون ص١٧٧٥.

(٥) شرحه مخطوط في المكتبة الظاهرية (مكتبة الأسد حاليًا). (انظر: فهرس مخطوطات المكتبة الظاهرية (النحو). ص٢٢٦؛ وتاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٢٧).

(٦) كشف الظنون ص١٧٧٦. (٧) كشف الظنون ص١٧٧٦.

(٨) كشف الظنون ص١٧٧٦.

ترجمة ابن يعيش

١ ـ مصادر ترجمته ومراجعها:

ـ الأعلام ٨/ ٢٠٦.
ـ إنباه الرواة ٤/ ٤٥ ـ ٥٠.
ـ بغية الوعاة ٢/ ٣٥١ ـ ٣٥٢.
ـ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ٥/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥.
ـ دائرة المعارف ٣/ ٢٨١.
ـ دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤.
ـ شذرات الذهب ٥/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩.
ـ كشف الظنون ص٤١٢، ١١٧٥.
ـ المختصر في أخبار البشر ٣/ ١٨٣.
ـ المدارس النحوية ص٢٨٠ ـ ٢٨١.
ـ معجم المؤلفين ١٤/ ٢٥٦.
ـ معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ص٢٨٨.
ـ المعجم المفصّل في اللغويين العرب ٢/ ٣٥٥.
ـ مفتاح السعادة ١/ ١٥٨ ـ ١٥٩.
ـ هدية العارفين ٢/ ٥٤٨.
ـ وفيات الأعيان ٧/ ٤٦ ـ ٥٣.

٢ ـ ترجمته:

أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد، الموصليّ الأصل، الحلبيّ المولد والمنشأ، الملقّب موفق الدين النحوي، والمعروف بـ«ابن الصائغ»[١]: نحويّ لغويّ.

---

(١) انفرد السيوطي بالقول إنه كان يُعرف بـ«ابن الصانع»، ناصًا على أنه بالصاد والنون. (بغية الوعاة ٢/ ٢٥١).

ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان عام ٥٥٣هـ (= ٢٨ سبتمبر سنة ١١٥٨م).

رحل من حلب في صدر عمره قاصدًا بغداد ليحضر مجلس أبي البركات عبد الرحمن بن محمد، المعروف بابن الأنباري، ومجالس غيره من علماء بغداد آنذاك. فلما وصل إلى الموصل، بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مدّة مديدة يدرس الحديث، ثمّ عاد إلى حلب، ووقف حياته على التدريس، فانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتّى إنّ الرؤساء الذين كانوا بحلب ذلك الزمان كانوا تلامذته.

توفي ابن يعيش في حلب في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣هـ (= ١٨ أكتوبر سنة ١٢٤٥م)، ودفن فيها في المقام المنسوب إلى إبراهيم الخليل.

٣ ـ أساتذته:

قرأ ابن يعيش النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس المغربيّ النيروزيّ، وسمع الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسيّ بالموصل، وعلى أبي محمد عبد الله بن عمر بن سويدة التكريتي، وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن نصر بن صغير القيسراني، وبدمشق على تاج الدين الكندي[١].

٤ ـ مؤلفاته:

يبدو أنّ ابن يعيش لم يكن غزير الإنتاج، إذ لم تذكر لنا مصادر ترجمته سوى المؤلّفات التالية:

١ ـ شرح المفصّل.

٢ ـ شرح التصريف الملوكي[٢].

٣ ـ أجوبة على مسائل نحويّة لأبي نصر الدمشقي[٣].

٤ ـ تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن[٤].

٥ ـ كتاب في القراءات[٥].

---

(١) انظر: وفيات الأعيان ٧/ ٤٧.

(٢) إنباه الرواة ٤/ ٤٦؛ ووفيات الأعيان ٧/ ٥٢؛ وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٢. وقال القفطي عنه (إنباه الرواة ٤/ ٤٦): «لو رآه [أي: ابن جني] لَجُنّ طربًا، وتحقّق مصنّفه لهذه الصّنعة أمًّا وأبًا».

(٣) منه نسخة في المتحف البريطاني (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٧٥).

(٤) منه نسخة في مكتبة المدينة (انظر: تاريخ الأدب العربي ٥/ ٢٧٥).

(٥) ذكره عمر رضا كحالة (معجم المؤلفين ١٤/ ٢٥٦)، ولا نعرف مصدره في هذا الأمر.

٥ ـ أقوال العلماء فيه:

لم يذكره الذين ترجموا له إلّا بالمدح والثناء على علمه وفضله. قال عنه الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطيّ (ت٦٤٦هـ/١٢٤٨م)، وكان معاصره وساكنًا في جواره: «لو أنصفتُه ما أجريتُه في حلبة النحاة، ولو أنّ النحو قنطرة الآداب، لنزَّهته عن مشاركة من قصَدَه ونحّاه، فإنّني إنْ وصفتُه بالنحو فهو أديب، أو بالبلاغة فهو خطيب، أو بالعدالة فهو أبو ذرّها، أو بالمعاني فهو مكنون دُرّها، أو بجميع الفضائل فهو حالب دَرِّها. إمام إذا قاسَ قطع، وإذا تربَّعَ رَبْع الأدب بَرَع، وإن سُئِل بَيَّن المُشكِل، وإنِ استُفسِر فَصَّل المُجْمل. تصدَّر في زاوية أبي علي [الفارسيّ]، وجَلَّى للطلبة غامضَ كلامه، وما تعبيرُ كلِّ متصدِّر جليّ»[١]. وقال معاصره ابن خلّكان (أبو العباس شمس الدين أحمد محمد (ت٦٨١هـ/١٢٨٢م): «... ولما وصلت إلى حلب لأجل الاشتغال بالعلم الشريف، وكان دخولي إليها يوم الثلاثاء مستهلّ ذي القعدة سنة ست وعشرين وستمائة (= ٢٠ أيلول سنة ١٢٢٩م)، وهي إذ ذاك أم البلاد، مشحونة بالعلماء والمشتغلين. وكان الشيخ موفّق الدين المذكور شيخ الجماعة في الأدب، لم يكن فيهم مثله، فشرعت في القراءة عليه. وكان يُقرىء بجامعها في المقصورة الشماليّة بعد العصر، وبين الصلاتين بالمدرسة الرواحية، وكان عنده جماعة قد تنبّهوا وتميَّزوا به، وهم ملازمون مجلسه لا يفارقونه في وقت الإقراء. وابتدأت بكتاب «اللمع» لابن جني، فقرأت عليه معظمه مع سماعي لدروس الجماعة الحاضرين، وذلك في أواخر سنة سبع وعشرين، وما أتممته إلّا على غيره لعذر اقتضى ذلك.

وكان حسن التفهيم، لطيف الكلام، طويل الروح على المبتدىء والمنتهي. وكان خفيف الروح، ظريف الشمائل، كثير المجون، مع سكينة ووقار»[٢].

وقال عنه السيوطي (جمال الدين عبد الرحمن بن الكمال (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م)): «وكان من كبار أئمّة العربيّة، ماهرًا في النحو والتصنيف. قدِمَ دمشق، وجالس الكنديّ، وتصدَّر بحلَب للإقراء زمانًا، وطال عمرُه، وشاع ذكرُه، وغالبَ فضلاء حلَب تلامذتُه»[٣].

٦ ـ كتابه «شرح المفصَّل»:

تقدَّم القول في الفصل السابق أنّ نحويين عديدين تناولوا «المفصّل» شرحًا، ونظمًا،

---

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٥ ـ ٤٦.

(٢) وفيات الأعيان ٧/ ٤٧ ـ ٤٨.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ٣٥١.

واختصارًا، وردًّا عليه وتصحيحًا لأخطائه، لكنّ شرح ابن يعيش انفرد بالشهرة بين العلماء، وذلك أن الشارح أقبل على المفصّل، كما يقول في مقدّمة شرحه، وهو في سنّ السبعين، بعد أن نضج علمًا، وترسّخت قدمه في النحو والصرف، وأصبح خبيرًا بمذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين.

أمّا سبب تخصيصه كتاب «المفصّل» بالشرح دون غيره من كتب النحاة، فلأنّ هذا الكتاب، كما يذكر في مقدمة شرحه، جليل القدر نابه الذكر إلّا أن فيه ألفاظًا أشكلت، وعبارات مجملة، ومعانٍ خالية من الدليل. قال: «لما كان الكتاب الموسوم بـ«المفصّل» من تأليف الإمام العلّامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، رحمه الله، جليلاً قدره، نابهًا ذكرُه، قد جمعت أصولَ هذا العلم فصولُه، وأوجز لفظه، فتيسّر على الطالب تحصيله، إلّا أنّه مشتمل على ضروب، منها أغربت عبارته فأشكل، ولفظ تتجاذبه معانٍ، فهو مجمل. ومنها ما هو بادٍ للأفهام، إلّا أنه خالٍ من الدليل مهمل، استخرت الله تعالى في إملاء كتاب أشرح فيه مشكله، وأوضح مجمله، وأُتبع كلَّ حكم منه حججَه وعِلَلَه. ولا أَدّعي أنه، رحمه الله، أخلّ بذلك تقصيرًا عمّا أتيت به في هذا الكتاب، إذ من المعلوم أنّ من كان قادرًا على بلاغة الإيجاز كان قادرًا على بلاغة الإطناب».

ويتلخّص منهج ابن يعيش في شرحه في أنه تابعَ الزمخشريَّ في مفصّله فصلاً فصلاً، وفقرةً فقرةً، وعبارةً عبارة من أوّل الكتاب إلى آخره. فكان يُثبت كلام الزمخشري بحسب تقسيمات الزمخشريّ نفسه لهذا الكلام، ثمّ يُتبعه بالشرح والتفصيل، والنقد، متوسّعًا في شرحه، عارضًا لآراء النحويين المختلفة في المسألة الواحدة، حتى جاء شرحه أشبه بدائرة معارف لآراء النحاة على اختلاف مدارسهم، «حتى كأنّه لم يترك مصنَّفًا لعَلَم من أعلامهم إلّا استوعبه، وتمثّل كلّ ما فيه من آراءه تمثُّلاً منقطع النظير»[١].

والقارىء لهذا الشرح يظهر له منذ الصفحات الأولى شدّة حماسة ابن يعيش للبصريين، وانتصاره لهم، وهو يسمّيهم «أصحابه»[٢]، موهنًا آراء الكوفيين ومن وافقهم، مكثِرًا من الاستشهاد بسيبويه حتى كاد أن يستنفد آراء. وهو دائم التأييد له، فإن وجد أنّ رأيًا من آرائه سيبويه لا يوافقه، وهذا نادر، ذهب إلى أنّ هذا الرأي هو «الظاهر» من كلام سيبويه[٣]. وقد انتصر لرأي البصريين في أنّ «الاسم» مشتقّ من «السموّ» لا من «السمة» كما قال الكوفيّون[٤]، وفي أنّ فاعل «ضربني» في قولك: «ضربني وضربت

(١) المدارس النحوية ص٢٨٠.
(٢) راجع التعجب، فقرة عدم التصرف في الجملة التعجبية.
(٣) انظر فعل اللازم والمتعدي، وانظر ملاحظتنا في الهامش على هذا القول.
(٤) شرح المفصّل ١/ ٨٣.

زيدًا» مُضْمَر دلّ عليه مفعول «ضربت»، وليس كما قال الكسائي إنه لا فاعل له[١]؛ وفي أنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما ذهب إليه الكوفيون[٢]، كذلك ضعَّف رأي هؤلاء في أن الاسم الواقع بعد «لولا» يرتفع بها لنيابتها عن الفعل[٣]، كما ضعَّف رأيهم في أنّ «إنّ» وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر، وإنّما هو مرفوع على حاله قبل دخول «إنّ» وصواحبها[٤].

ولكن تعصّبه للبصريين لم يمنعه من استحسان بعض آراء الكوفيّين، وذلك في أحيانٍ قليلة، كاستحسانه تخريجهم لقراءة: ﴿**إنْ هذان لساحران**﴾[٥] على أنّ «إنْ» نافية، واللام بمعنى «إلّا»، والتقدير: ما هذان إلّا ساحران[٦]، وجوَّز رأي الكوفيّين في صرف ما لا ينصرف في الضرورة الشعريَّة[٧]، واستحسن رأي أبي علي الفارسيّ في أنّ المعطوف في مثل «قام محمد وعُمَر» معمول لفعل محذوف من جنس الفعل الأوّل[٨]، وفي أنّ اللام الداخلة أو اللازمة مع «إن» الملغاة فارقة بينها وبين «إن» النافية[٩].

وهو في شرحه يستشهد بالكثير من الآيات القرآنية[١٠]، والقراءات، والشواهد الشعريَّة[١١]، كما استشهد بالأحاديث النبويّة[١٢]، والأمثال[١٣]، والأقوال[١٤].

وكان يشرح ما يجده صعبًا من الألفاظ، وينسب الأبيات الشعريّة التي لم ينسبها الزمخشريّ، ويُبَيِّن مواضع الاستشهاد فيها، إلى عرض آراء مختلفة في المسألة الواحدة، ثمّ مناقشتها.

وفي الجملة، جاء الشرح محقّقًا غايته، مستوفيًا شروطه، حتى قال ابن خلّكان: «ليس في جملة الشروح مثله»[١٥]، وقال القفطيّ: «وصل به ما فَصَّله، وفرّق على المستفيدين ما أجمله، واستقى له من ركيّة القوم ما جُمَّ له، وشرَّفه بعنايته وإعانته، فنوَّه

---

(١) شرح المفصّل ١/ ٢٠٦.
(٢) شرح المفصّل ١/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٣) شرح المفصّل ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.
(٤) شرح المفصّل ١/ ٢٥٥.
(٥) طه: ٦٣.
(٦) شرح المفصّل ٢/ ٣٥٧.
(٧) شرح المفصّل ١/ ١٨٧.
(٨) شرح المفصّل ٥/ ٤.
(٩) شرح المفصّل ٤/ ٥٤٨.
(١٠) انظر فهرس الآيات القرآنية في المجلد الأخير من كتابنا هذا.
(١١) انظر فهرس الشواهد وفهرس القوافي في المجلد الأخير من كتابنا هذا.
(١٢) انظر فهرس الأحاديث النبوية في المجلد الأخير من كتابنا هذا.
(١٣) انظر فهرس الأمثال في المجلد الأخير من كتابنا هذا.
(١٤) انظر فهرس الأقوال في المجلد الأخير من كتابنا هذا.
(١٥) وفيات الأعيان ٧/ ٥٢.

بذكْره وجَمَّلَه، وبسط فيه القول بَسْطًا أعيا الشارحين، وأظهر من عُونه وعُيونه ما فتح به بابًا للمادحين»[١].

٧ ـ عملي في الكتاب:

طبع «شرح المفَصل» للمرّة الأولى في ليبزغ في ألمانيا سنة ١٨٨٢م، بتحقيق المستشرق الألماني الدكتور جوستاف ياهن (Dr. G. John) في ١٥٥٢ صفحة من القطع الكبير مع مقدّمة بالألمانية في ست عشرة صفحة. وتتميَّز هذه الطبعة بضبط المتن وتحريك الأبيات الشعريَّة، إلّا أنه يشوبها الكثير من الأخطاء الطباعية وغيرها. وقد أشارت إلى بعض هذه الأخطاء في ذيلين للتصحيحات (ص٩٠٤ ـ ٩١٠، وص١٤٩٧ ـ ١٤٩٩). وهي خالية من الهوامش، والمقارنات بين النسخ، ولعلّها استندت إلى نسخة واحدة للكتاب.

وأعادت إدارةُ الطباعة المنيريّة في مصر طباعةَ هذا الكتاب في عشرة أجزاء من القطع الكبير، وكتبت في صفحة عنوانه: «صُحِّح وعُلِّق عليه حواشٍ نفيسة بعد مراجعته على أصول خطِّيَّة بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور».

والمقارِن بين الطبعتين يجد أنّ طبعة ليبزغ أفضل ضبْطًا، وأوضح متنًا، والتصحيح الذي أشارت إليه الطبعة المصريّة لا يتبيَّن له، بل الواضح أنّ الأخطاء هي هي، حتّى إنّ محقّق الطبعة المصريّة لم يستفِد من ذيلي التصحيحات المرفقين بطبعة ليبزغ، وعليه، تكون الأخطاء في الطبعة المصريّة أكثر. أمّا الحواشي فتقتصر على التعليق على الشواهد الشعريّة شرحًا ونسبةً وتبيان مواضع الشواهد فيها.

وأما «الأصول الخطيَّة» المذكورة ـ كما تقدّم ـ في صفحة عنوان الكتاب، فلا نعرف عنها شيئًا، وفي الجزء الأول إشارات قليلة جدًّا إلى بعض نسخ الكتاب[٢]، أمّا الأجزاء الأخرى فتخلو من هذه الإشارات.

وفي السنة ١٩٨٨م وضع الدكتور عبد الحسين المبارك، أستاذ الدراسات اللغويّة بجامعة البصرة، الفهارس الفنيّة لهذه الطبعة[٣]، وكذلك فعل عاصم بهجة البيطار سنة ١٩٩٠م[٤].

(١) إنباه الرواة ٤/ ٤٦.

(٢) في هامش الصفحة الرابعة مثلاً من هذا الجزء جاء: «في نسخة مخطوطة "يتقل"».

(٣) صدرت الفهارس عن عالم الكتب في بيروت، ومكتبة النهضة العربية ببغداد.

(٤) صدرت هذه الفهارس عن مجمع اللغة العربية بدمشق. وفي نهايتها جدولان في التصويبات، الأول لتصويبات الأخطاء في طباعة الآيات القرآنية، والثانية لتصويب الأخطاء في غير الآيات. ولم يوفَّق البيطار في بعض تصويباته.

وجئت أخدم هذا الكتاب عن طريق:

أ ـ هذه المقدّمة المسهبة في حياة الزمخشريّ ومؤلّفاته ومنهجه النحويّ.

ب ـ ضبط متن الكتاب سواء بالحركات أم بعلامات الترقيم المناسبة.

ج ـ تخريج الآيات القرآنية والأحاديث النبويّة الشريفة، والشواهد الشعريّة والأمثال العربيّة مع اعتناء خاصّ بالشواهد الشعريّة من حيث تعيين بحورها وشعرائها ومصادرها ومعانيها وإعرابها ومواطن الاستشهاد فيها.

د ـ بعض التعليقات والتصحيحات والاستدراكات مع الحرص على عدم إثقال المتن بكثرة الحواشي.

هـ ـ وضع عناوين لفِقَر الكتاب، وذلك بهدف تبسيط العَرْض، وسهولة التناول.

و ـ الفهارس المختلفة التي أثبتّها في نهاية الكتاب.

وبعد، عسى أن يكون عملي مفيدًا للغتي العربيّة التي أحبّ ولأهلها، وأن أكون قد وفِّقت فيه، وإلاّ فحسبي أنّني حاولت، والله أسأل أن يلهمني السّداد والرشاد في القول والعمل، إنّه المستعان، وعليه أتوكّل.

د. إميل بديع يعقوب
كفرعقا الكورة ـ لبنان الشمالي



IBN JAIS
COMMENTAR
ZU
ZAMACHSARI'S MUFAṢṢAL.

NACH DEN HANDSCHRIFTEN
ZU
LEIPZIG, OXFORD, CONSTANTINOPEL UND CAIRO
AUF KOSTEN DER DEUTSCHEN MORGENLÄNDISCHEN GESELLSCHAFT
HERAUSGEGEBEN UND MIT REGISTERN UND ERLÄUTERUNGEN VERSEHEN
VON

Dr. G. JAHN.

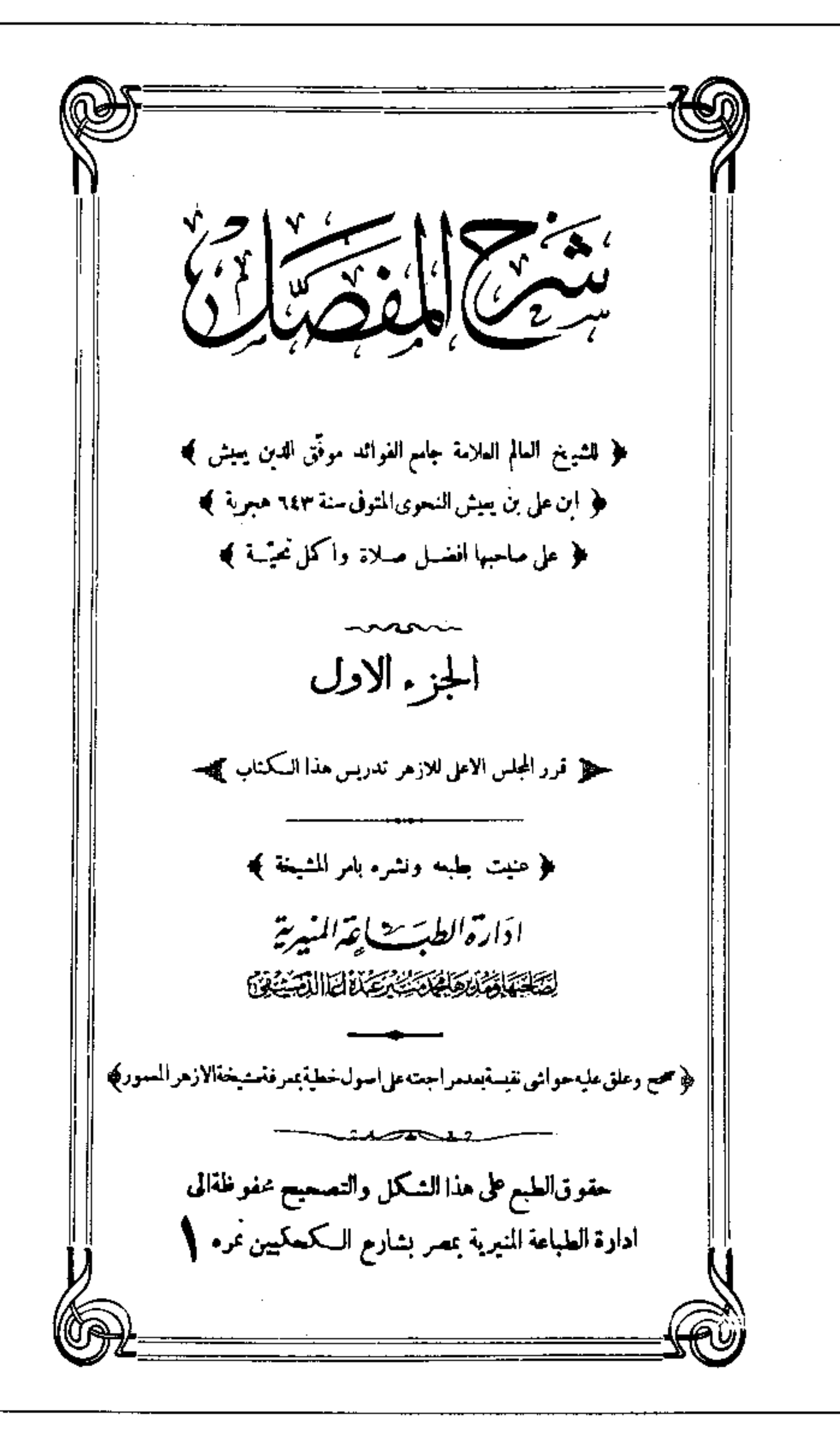
Erster Band.

LEIPZIG,
IN COMMISSION BEI F. A. BROCKHAUS.
1882.

صفحة العنوان من طبعة ليبزغ







شرح المفصل

﴿ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ﴾
﴿ ابن علي بن يعيش النحوي المتوفى سنة ٦٤٣ هجرية ﴾
﴿ على صاحبها افضل صلاة وأكمل تحية ﴾

الجزء الاول

﴿ قرر المجلس الاعلى للازهر تدريس هذا الكتاب ﴾

﴿ عنيت بطبعه ونشره بامر المشيخة ﴾

ادارة الطباعة المنيرية
لصاحبها ومديرها محمد منير عبده اغا الدمشقي

﴿ صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على اصول خطية بمعرفة مشيخة الازهر المعمور ﴾

صفحة العنوان من الطبعة المصرية



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾

أحمد الله الذي بدأ بالاحسان ، وأحسن خلق الانسان ، واختصه بنطق اللسان ، وفضيلة البيان ، وجعل له من العقل الصحيح ، والكلام الفصيح ، منبئاً عن نفسه ومخبراً عما وراء شخصه ، وصلى الله على محمد خاتم أنبيائه ، ومبلغ أنبائه ، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه *

وبعدُ فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الامام العلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري رحمه الله جليلا قدرُه، نابهاً ذكرُه ،قد جمعتْ أصول هذا العلم فصوله ، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت[1] عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معان فهو مجمل ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خالٍ من الدليل مهمل ، استخرت الله تعالى في املاء كتاب أشرح فيه مشكلَه ، وأوضح مجملَه ،وأتبع كل حكم منه حججه وعلله، ولا أدّعي أنه رحمه الله أخل بذلك تقصيراً عما أتيت به في هذا الكتاب إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الايجاز كان قادراً على بلاغة الاطناب. قال الخليل بن أحمد رحمه الله: من الابواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القويُّ والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا *

وكنت ابتدأت بهذا الكتاب ثم عرض دون اتمامه عدة موانع ، منها اعتراض الشواغل ومنها ما أحدثه

(١) في نسخة « أغرب » ☆

السبتون

الصفحة الأولى من الطبعة المصرية

وهى اخف وهو حذف على غير قياس فلذلك ذكره هنا ومما حذف استخفافا على غير قياس لان ما ظهر دليل عليه قولهم فى قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ولا تدغم نحو بني العنبر و بنى العجلان وبني الحارث وبني الهجين « هولاء بلعنبر وبلعجلان وبلحارث وبلهجين » فحذفوا النون لقربها من اللام وهم يكرهون التضعيف اذ الياء الفاصلة تسقط لالتقاء الساكنين ولا يفعلون ذلك في بني النجار وبنى النمر وبني التيم لئلا يجمعوا عليه اعلالين الادغام والحذف وقالوا « علماء بنو فلان » يريدون على الماء فهمزة الوصل تسقط فى الدرج والف على تحذف لالتقائها مع لام المعرفة فصار اللفظ علماء فكرهوا اجتماع المثلين فحذفوا لام على كما حذفوا اللام فى ظلت لاجتماع المثلين واذا كانوا قد حذفوا النون فى بلحارث وبلعجلان لاجتماعها مع اللام اذ كانت مقاربة فلأن يحذفوا اللام مع اختها بطريق الاولى وانشدوا

فَمَا سَبَقَ القَيْسِيُّ مِنْ سُوءِ سِيرَةٍ ... وَلٰكِنْ طَفَتْ عَلْمَاءِ غُرْلَةُ خَالِدِ

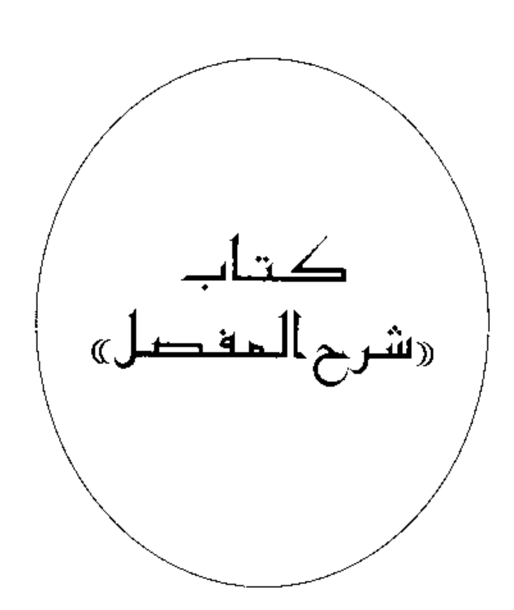
ويروى « وما غلب القيسى من ضعف قوة » قال ابو العباس محمد بن يزيد قال ابو عثمان المازنى رأيت فى كتاب سيبويه هذا البيت فى باب الادغام قال ابو عمرو وهو للفرزدق قاله في رجلين احدهما من قيس والآخر من عنبر فسبق العنبرى وكان اسمه خالدا ومثله قوله « غداة طفت علماء الخ(١) » الشاهد فيه قوله علماء والمراد على الماء فحذفوا فاعرفه ، تم شرح كتاب المفصل للزمخشرى والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وأصحابه اجمعين •

بتيسير الله تعالى . وفقنا لاتمام طبع السفر المنيف والكتاب القويم شرح المفصل لابن يعيش رحمه الله وجعل الجنة مثواه . هدانا الله والمسلمين لما فيه الخير والرشاد ، انه على مايشاء قدير وبالاجابة جدير

(١) يروى هذا البيت فى كلمة لقطرى بن الفجاءة

الصفحة الأخيرة من الطبعة المصرية

القسم الثاني





بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّرْ ولا تُعسِّرْ، رَبِّ زِدْني عِلْمًا

أَحمدُ اللَّهَ الذي بدأ بالإحسان، وأحسنَ خَلْقَ الإنسان، واختصّه بنُطْقِ اللِّسان، وفَضِيلةِ البَيان، وجعل له من العقل الصحيح، والكلام الفصيح، مُنْبِئًا عن نفسه، ومُخْبِرًا عمّا وَراء شَخْصه، وصلّى اللَّهُ على محمّد خاتم أنبيائه، ومُبلِّغ أَنْبائه، وعلى آله وأصحابه وأصفيائه.

بعدُ، فلمّا كان الكتابُ الموسومُ بالمُفَصَّل من تأليف الإمام العلّامة أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخشريّ، رحمه الله، جليلاً قَدْرُه، نابهًا ذِكْرُه، قد جمعت أصولَ هذا العلم فصولُه، وأُوجِز لفظُه، فتَيسَّر على الطالب تحصيلُه، إلّا أنّه مشتملٌ على ضروبٍ منها لفظٌ أَغْرَبَتْ[1] عِبارتُه فأَشْكَل، ولفظٌ تتجاذبُه معانٍ، فهو مُجْمَل، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلّا أنّه خالٍ من الدليل مُهْمَل، استخرتُ اللَّهَ تعالى في إملاءِ كتابٍ أشرَحُ فيه مُشْكِلَه، وأُوضِحُ مُجْمَلَه، وأُتبع كلَّ حكم منه حُجَجَه وعِلَلَه.

ولا أَدَّعِي أنّه، رحمه الله، أَخَلَّ بذلك تقصيرًا عمّا أتيتُ به في هذا الكتاب؛ إذ من المعلوم أنّ مَنْ كان قادرًا على بلاغةِ الإيجاز، كان قادرًا على بلاغةِ الإطناب؛ قال الخليل بن أحمد، رحمه اللَّهِ: «من الأبواب ما لو شِئنا أن نشرحَه حتّى يستوي فيه القويُّ والضعيفُ، لَفَعَلْنا، ولكنْ يجِب أن يكون للعالم مَزِيَّةٌ بعدَنا».

وكنتُ ابتدأتُ بهذا الكتاب، ثمّ عَرَض دون إتمامه عِدَّةُ موانعَ، منها اعتراضُ الشواغل، ومنها ما أحدثه السبعون بين القَلَم والأنامل، ومنها أنّ الزمان فسد حتّى علا باقِلُه[2] على درجة قُسٍّ[3]، وانحطّ قسُّه عن درجة باقلٍ؛ فلمّا شرّف اللَّهُ هذا العَصْرَ

---

(١) في طبعة ليبزغ «أغرب»، وكلاهما جائز.

(٢) باقل: رجل من إياد. يضرب به المثل في العيّ.
انظر: الألفاظ الكتابية ص٢٨١؛ وثمار القلوب ص١٠٢؛ وجمهرة الأمثال ٢/ ٧٢؛ والحيوان ١/ ٣٩؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٢٩٨؛ وزهر الأكم ١/ ٨٠؛ والعقد الفريد ٣/ ٧٠؛ وكتاب الأمثال ص ٣٦٨؛ ولسان العرب ١٥/ ١١٣ (عيا)؛ والمستقصى ١/ ٢٥٦؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٤٣؛ والوسيط في الأمثال ص٧١.

(٣) هو قسّ بن ساعدة بن عمرو الإياديّ، أحد حكماء العرب، ومن كبار خطبائهم في الجاهليّة. يُضرب به المثل في البيان والخطابة. انظر: تمثال الأمثال ١/ ١١١؛ وثمار القلوب ص ١٢٧؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٤٩؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٩١؛ والمستقصى ١/ ٢٩؛ ومجمع الأمثال ١/ ١١١.

بدولةِ مولانا السلطانِ الملك العالم العادل المجاهد المرابط المنصور غياث الدنيا والدِّين، ملكِ الإسلام والمسلمين، سلطانِ الأُمّة، ظهيرِ الخلافة، مُحْيِي العَدْلِ في العالَمين، سيّدِ الملوكِ والسلاطين، أعزّ اللّهُ أنصارَه، وأبقى على الزمان محاسنَ سِيرته وأخبارَه، وسَرَتِ الرُكْبانُ بأنّه، خلّد الله مُلْكَه، أحْيَا من هذا العِلْم رَمِيمًا، وأعادَ ماءَه جَمامًا جَميمًا؛ أمْلَيْتُه حاوِيًا لضروب من فوائد العربيّة، وأنفذتُه خِدْمةً خَفَّت إلى مقرّه الشريفِ، وإن ثقُل برجائها ظَهْرُ المَطيّة، وبالله أستعِينُ على ما نَوَيْتُه واعتقدتُه، وأستعِيذُه من الزَّلَل فيما نحوتُه واعتمدتُه، إنّه وليُ ذلك، والقادرُ عليه.

* * *

[شرح مقدمة المفصل]

قال جارُ الله العلّامةُ أبو القاسِم محمود بن عمر الزمخشريُّ ـ و«زَمَخْشَرُ»: قريةٌ من قُرَى خُوارِزم، وُلد بها في رجبٍ من سنةِ سبعٍ وستّين وأربعِ مئةٍ، وتُوفّي ليلةَ عَرَفَة سنةَ ثمانٍ وثلاثين وخمسِ مئةٍ، وقيل له: «جارُ الله» لكثرةِ مجاورته بمكّة، حرسها اللّهُ ـ: **«اللّهَ أحمدُ على أن جعلني من عُلماء العربيّة»**.

قال الشارح: الشيخ الإمام العالم العلّامة جامعُ الفوائد مُوَفَّقُ الدين أبو البقاء يَعِيشُ بن علي بن يعيشَ النَّحْويُّ، رحمةُ الله عليه[1]: «اللّهُ» اسمٌ من أسماءِ الخالقِ، سُبْحانَه، خاصٌّ لا يَشْرَكُه فيه غيرُه، ولا يُدْعَى به أحدٌ سِواه، قَبَضَ اللّهُ الألْسُنَ عن ذلك؛ واختلف العلماءُ فيه: هل هو اسمٌ موضوعٌ، أو مشتقٌّ[2]؟ فذهب سِيبويهِ في بعضِ أقواله إلى أنّه اسمٌ مرتجَلٌ للعَلَميّة غيرُ مشتقٍّ؛ فلا يجوز حذفُ الألف واللام منه[3]، كما يجوز نَزْعُهما من «الرحمن الرحيم».

وذهب آخرون إلى أنّه مشتقٌّ. ولسيبويه في اشتقاقه قولان:

أحدُهما: أنّ أصله «إلاهٌ» على زنة «فِعالٍ» من قولهم: أَلَهَ الرجلُ يَأْلَهُ إلاهَةً؛ أي: عَبَدَ عِبادَةً. قال رُؤْبَةُ [من الرجز]:

١ ـ لِلّهِ دَرُّ الغانِياتِ المُدَّهِ   سَبَّحْنَ واسترجَعْنَ مِن تَأَلُّهِ

---

(١) يُلاحظ طلب ابن يعيش رحمة الله لنفسه.

(٢) يُلاحظ استخدام ابن يعيش لِـ«هل» في التصوّر.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٥.

١ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٩٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٨٥ (جله)، ٤٩٠ (دهده)، ٥٤٠ (مده)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٩ (أله)، ٥٠٠ (سمه).

شرح المفردات: الغانيات: جمع الغانية، وهي المرأة الغنيّة بحسنها وجمالها عن الزينة. المُدَّه: المَمْدوحات. من «مَدَهَ» بمعنى: مدَحَ.

الإعراب: **«لله»**: اللام حرف جرّ، ولفظ الجلالة اسم مجرور، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«درّ»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **الغانيات**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«المدّه»**: نعت مجرور بالكسرة. **«سبّحن»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والنون ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«واسترجعن»**: الواو حرف عطف، =

ومعنَى الإِلٰهِ: «المعبود». وقولُ المُوَحِّد: «لا إلَه إلّا اللَّهُ»، أي: لا معبودَ إلّا الله، وحذفوا منه الهمزة تخفيفًا لكثرةِ وروده واستعماله، ثمّ أُدخلت الألف واللام للتعظيم ودَفْعِ الشِّياع الذي ذهبوا إليه من تَسْمِيَةِ أصنامهم وما يعبدُونه آلِهَةً، فصار لفظُه «الله»، ثمّ لزمتِ الألفُ واللامُ كالعوض من الهمزة المحذوفة، وصارتا كأحدِ حروف الاسم لا تُفارِقانه، ولذلك قد يقطَعون الهمزةَ في النِّداء والقَسَم، نحو قولهم: «يا أَللَّهُ اْغْفِرْ لي»، وقولِهم: «أنا، أَللَّهَ لأفعلنَّ»؛ وقيل: العوضُ ألفُ «فِعالٍ».

والقول الثاني من قَولي سيبويه: أنّ أصله «لَاهٌ»، ومنه قولُ الراجز[1] [من مخلَّع البسيط]:

٢ـ كَحَلْفَةٍ[2] من أَبِي رِبَاحٍ يَسْمَعُها[3] لاهُهُ الكُبارُ

أي: «إلاهُهُ»، ثمّ أُدخلت الألف واللام عليه لما ذكرناه، وجرى مجرَى العَلَم، نحو: «الحَسَن»، و«العَبّاس»، ونحوهما ممّا أصلُه الصفةُ. ووزنُ «لاهٍ»: «فَعْلٌ»، واشتقاقُه

= و«استرجع»: فعل ماض مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والنون ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «من»: حرف جرّ. «تألّه»: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلقان بـ«استرجعن».
وجملة «لله درّ...» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «سبّحن» في محلّ نصب حال من «الغانيات». وجملة «استرجعن» معطوفة على جملة «سبّحن».
والشاهد فيه قوله: «تألّه»، حيث جاء اسمًا مشتقًّا من أَلَه يأله إلاهةً.

(١) كذا في الطبعتين، والبيت التالي من مخلَّع البسيط، وقد أشار محقّق الطبعة المصريّة إلى هذا التصحيح.

٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٧/ ١٧٦؛ والدرر ٣/ ٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٠ (أله)، ٥٣٩ (لوه)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٨.
اللغة: أبو رباح: هو حصن بن عمرو بن بدر رجل من بني ضبة، حَلف معاهدًا على قضية، ولم يبرّ بقسمه، فصار يمينه مثلاً لمن يحنث في يمينه.
الإعراب: «**كحلفةٍ**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق للفعل «أقسمتم» المذكور في بيتٍ سابق. «حلفةٍ»: مضاف إليه مجرور. «**من أبي**»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بصفة لـ«حلفةٍ». «**رباح**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يسمعها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: مفعول به محله النصب. «**لاهه**»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**الكبارُ**»: صفة لـ«لاهُه» مرفوعة مثله.
جملة «يسمعها» صفة لـ«حلفةٍ» محلها الجر.
والشاهد فيه قوله: «لاه» بلا همزة، وبلا «أل» التعريف، واستدلّ بهذا البيت سيبويه ليثبت أن «الإله» أصله: «لاه».

(٢) في الطبعتين: «بحلفة»، وهذا تحريف.

(٣) في الطبعتين: «يسمعه»، وقد أشار محقق الطبعة المصريّة إلى أنّ اللفظة هكذا جاءت في الأصول.

من «لَاهَ يَلِيهُ» إذا تستَّر؛ كأنّه، سبحانه، يُسمَّى بذلك لاستتاره واحتجابه عن إدراك الأبصار؛ وألفُ «لاهٍ» منقلبةٌ عن ياءٍ، يدلّ على ذلك قولُهم: «لَهْيَ أبوك»، ألا ترىٰ كيف ظهرت الياءُ لمّا نُقلت إلى موضع اللام؟ وتُفخَّم اللام تعظيمًا إلّا أن يمنع مانعٌ؛ من كسرةٍ، أو ياءٍ قبلها، نحوَ: «بِاللَّهِ»، و«رأيتُ عَبْدَيِ اللَّهِ».

وانتصابُ اسم «الله» هنا لِوقوع الحمد عليه؛ وإنمّا قُدّم على العامل فيه لضرب من العِناية والاهتمام بالمحمود، سبحانه وتعالى، والعربُ تُقدّم ما أَهَمَّ شأنُه[1]؛ أعني نحوَ قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2]، وأصلُ الكلام: نعبدك ونستعينك، فقُدّم المفعول لضرب من العناية بالمعبود، سبحانه، ولو أتى به على أصله، وقال: «أحمدُ اللَّهَ»، لَجاز، إلّا أنّه يكون خبرًا ساذجًا بلا تخصيص، ولا دلالةٍ على العِناية به.

والحَمْدُ نوعٌ من المَدْح، وهو الثناءُ على الرجل لما فيه من حَسَنٍ؛ يقال: حَمِدْتُ الرجلَ أَحْمَدُه حَمْدًا ومَحْمِدَةً، ومَحْمَدَةً، وهو يقارب الشُّكْرَ في المعنى؛ والفرقُ بينهما يظهَر بضدّهما، فضدُّ الحمدِ: الذمُّ، وضدُّ الشكر: الكُفْرانُ؛ وذلك أنّ الشكر لا يكون إلّا عن معروفٍ؛ يقال: حمِدتُه على ما فيه، وشكرتُه على ما منه. وقد يوضَع أحدُهما موضعَ الآخر، لتقارُب معنَييهما. وقيل: الحمدُ أعمُّ من الشكر، فكلُّ شكر حمدٌ، وليس كلُّ حمد شكرًا.

* * *

وقوله: «على أن جَعَلَني من عُلماءِ العربيّةِ» أي: صيّرني عالِمًا من عُلمائها. و«جَعَلَ» هذه تتعدّى إلى مفعولين، ويكون الثاني هو الأوّلَ في المعنى. ومثلُه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾[3]. ولـ «جَعَلَ» مواضعُ أُخَرُ؛ تكون بمعنَى «خَلَقَ»، و«عَمِلَ»، فتتعدّى إلى مفعول واحد؛ نحوَ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾[4]؛ وتكون بمعنَى التسْمِيَة، كقولك: «جعل حَسَنِي سَيِّئًا»، وكقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾[5]. وتكون من أفعالِ المُقارَبة، بمعنَى «طَفِقَ»؛ تقول من ذلك: «جعل يقول»، و«أخذ يقول».

و«العُلَماءُ»: جمعُ «عالم»، على حدّ: «شاعِرٍ وشُعَراءَ» و«عاقل وعقلاء»؛ ويجوز أن يكون جمعَ «عَلِيم» ههنا، لأنّ «عليمًا» بمعنَى «عالم»، وهو أبلغُ في الصفة؛ وإنما قلنا: إنّه جمعُ «عالم»، مع قلّةِ ما جاء من جمع «فاعلٍ» على «فُعَلَاءَ»، وذلك من قِبَل أنّ «عالمًا» و«عليمًا» لُغتان. ويقول: «علماء» مَن ليس من لغته «عليمٌ»، فعُلم بذلك أنّه جمعُ «عالم».

---

(١) في الطبعة المصرية: «ما هم ببيانه».
(٢) الفاتحة: ٥.
(٣) البقرة: ١٢٤.
(٤) الأنعام: ١.
(٥) الزخرف: ١٩.

والمراد بـ «العربيّة»: اللغةُ، وإن كانت العربيّةُ أعمَّ من اللغة؛ لأنّ اللغة تقع على كلّ مُفرَد من كلام العرب، والعربيّةُ تقع على المفرد والمركّب.

* * *

وقوله: «**وجَبَلَني على الغَضَب للعَرَبِ، والعَصَبيّةِ**». «جبلني» أي: طبعني، يقال: جبل اللّهُ الخَلْقَ على كذا، أي: طبعهم؛ وهو مأخوذٌ من «الجِبِلّة» وهي الطَّبيعةُ؛ يقال ذلك للرجل يثبُت على أمرٍ، ولا ينفصل عنه.

و«الغضب»: خِلافُ الرِّضى؛ يقال «غضِبتُ له» إذا كان حيًا، و«غضبت به»، إذا كان مَيْتًا.

و«العصبيّة»: التعصُّبُ؛ مأخوذٌ من قولهم: «عَصَبَ القومُ بفُلان»، إذا أحاطوا به؛ وسُمّيتْ به «العَصَبَةُ»، وهي قَرابةُ الرجل لأبيه؛ وأصلُ ذلك كلّه «**العَصَبُ**»، وهو أَطْنابُ المفاصل؛ لأنّ الأقارب يرتبط بعضهم ببعض كرَبْط العَصَبِ المفاصل.

* * *

وقوله: «**وأَبَى لي أن أنفرد عن صَميمِ أنصارهم، وأمتازَ، وأنضوِيَ إلى لَفيفِ الشُعُوبيّة، وأنحازَ**». قولُهُ «أبى لي»: كَرِهَ لي، يقال: «أَبَى يَأْبَى»، بفتح العين في الماضي والمضارع، وهو فعلٌ نادرٌ، ولم يأت منه إلّا ما كان عينُه أو لامُه حرفًا حَلْقيًا؛ يقال: انفَرَدَ بالأمر؛ إذا قام فيه وحدَه من غير مشارِكٍ، وانفرد عنه؛ إذا تركه وفارَقَ الجماعةَ؛ مأخوذٌ من الفَرْد، وهو الوَتر. والصَّمِيم: الخالِص من كلّ شيءٍ، وصميمُ الحَرّ والبَرْد أَشَدُّ، وأصلُ الصميم العَظْمُ الذي هو قِوامُ العِظام، والأنصار والأعوان، الواحدُ نَصِيرٌ، والنصير والناصر واحدٌ، و«فَعِيلٌ» يُجْمَع على «أَفْعالٍ»، كشريف وأشراف، وأمّا فاعلٌ فبابُه أن يُجمع على «فَعْلٍ»، كـ «شارب وشَرْب»، و«تاجر وتَجْر».

و«أمتاز»: «أَفْتَعِلُ»؛ من مِزتُ الشيء أَمِيزُه؛ إذا فَرَزْتَه، يقال: امتاز القومُ؛ أي: تميَّز بعضُهم عن بعض، والمراد: أنعزِلُ وأَخْرُجُ من جُملتهم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱمۡتَٰزُواْ ٱلۡيَوۡمَ أَيُّهَا ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾[1]؛ أي: انعزلوا عن أهلِ الجنّة، وكونوا فِرْقَةً على حِدَة.

و«أنضوي»: أي: أدخُل معهم، وأنتسِب إليهم.

و«اللفيف»: ما اجتمع من الناس من قبائل شتّى، كأنّه ههنا ضِدُّ «صَمِيمهم».

و«الشعوبيّة»، بضمّ الشين: قومٌ يُصغِّرون شأنَ العرب، وهو منسوبٌ إلى «الشُّعوب»، وهو جمعُ «شَعْب»، وهو ما تشعَّب من قبائِل العربِ والعَجَم، ونظيرُه من النَّسَب إلى الجمع قولهم: «أَبْناويٌّ» في النسب إلى أَبْناءِ فارِسَ؛ وقيل: سُمّوا بذلك

---

(١) يس: ٥٩.

لتعلُّقهم بظاهرِ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ﴾[١]. وقال «ابن هُبَيْرة» في المُحْكَم: غلبت «الشعوبيّةُ»، بلفظ الجمع، على جيلٍ من العجم، حتّى قيل لمحتقِرِ أمرِ العرب: «شعوبيٌّ»، وإن لم يكن منهم، وأضافوا إلى الجمع لغَلَبته على الجيل الواحد، كقولهم: «أنْصاريّ».

و«أنحاز»: أي: أعتزل، وقالوا للّذي ينحاز عن القوم ويعتزلهم: «حُوزِيٌّ».

* * *

وقوله: «**وعَصَمَني من مَذْهَبِهم الذي لم يُجْدِ عليهم إلّا الرَّشْقَ بأَلْسِنَةِ اللاعنين والمَشْقَ بأَسِنَّةِ الطاعِنين**»: يقال: عصمني من كذا؛ أي: منعني، ودفع عنّي، و«المَذْهَب»: المأخَذُ، وأصلُه: مكانُ الذَّهاب، كـ «المَطْلَع» لموضعِ الطلُوع، ومثلُه «المَدْخَل» و«المَخْرَج».

«الذي لم يُجد عليهم»؛ أي: لم يُعْطِهم، يقال: أَجْدَى عليه؛ أي: أعطاه، وأصلُه من «الجَدا»، وهو المَطَرُ العامُّ.

و«الرَّشْقُ»: الإصابة بالمَكْرُوه، يقال: رشقهم بالكلام؛ إذا نال منهم به، وأصلُه من الرشق بالسهْم.

و«الألْسِنَةُ»: جمع «لِسانٍ»، و«اللسانُ» يذكَّر ويؤنَّث؛ فمن ذكّره ذهب إلى العُضْو، وجَمَعَه على أَلْسِنَةٍ كـ «حِمار وأَحْمِرَةٍ»؛ ومَن أنّثه ذهب إلى الجارِحة، وجَمَعَه على «أَلْسُنٍ»، كـ «ذِراع وأَذْرُع».

و«اللاعنون»: جمعُ «لاعِنٍ» جَمْعَ السَّلامة، و«اللَّعْنُ»: الطَّرْدُ والبُعْدُ، يقال للطَّريد: لَعِينٌ، ورجلٌ «لُعْنَةٌ»، بسكون العين: يلعَنه الناسُ كثيرًا، و«لُعَنةٌ»، بالتحريك: يلعن الناسَ كثيرًا.

و«المَشْقُ»: سُرْعَةُ الطعْن. و«الأسِنَّةُ»: جمع «سِنان». و«الطاعنون»: جمع «طاعِنٍ»، يقال: طعن بالقول يَطْعُن طَعَنانًا، وطعن بالرُّمْح يَطْعُن، بالضمّ، طَعْنًا، ورجلٌ طَعَّانٌ في أَعْراضِ الناس؛ وفي الحديث: «لا يكون المؤمن طَعّانًا»[٢].

والمراد أنّ هؤلاء الذين يُبغِضون العربَ ولُغاتِهم لم يكتسبوا بهذا المذهب إلّا السقُوطَ من أَعْيُنِ الناسِ والمَذَمَّةَ؛ وقد ألَمَّ بهذا المعنى «الحَيْصَ بَيْصَ» في قوله [من الخفيف]:

٣- لا تَضَعْ مِن عَظِيمِ قَدْرٍ وإنْ كنـ ـتَ مُشارًا إليه بالتَّعْظِيمِ

---

(١) الحجرات: ١٣.

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ١٢٧ (طعن).

فالكَبِيرُ العظيمُ يَصْغُرُ قَدْرًا ... بالتَّجَرّي على الكبيرِ العظيمِ
وَلَعُ الخَمْرِ بالعُقُولِ رَمَى الخَمْـ ... ـرَ بتَنْجِيسِها وبالتَّحْرِيمِ

* * *

وقوله: «**وإلى أفضل السابقين والمُصَلِّين أُوَجِّهُ أفضلَ صَلَواتِ المُصَلِّين؛ محمّدٍ المحفوفِ من بني عَدْنانَ بجماجِمِها وأرحائِها، النازِلِ من قُرَيْشٍ في سُرّةِ بَطْحائِها**»:

«السابِقُ» من الخَيْل: هو الذي يأتي في الحَلْبَة أوّلاً، و«المُصَلِّي»: الذي يَتْلُوه؛ سُمّي مُصلّيًا لأنّ رأسه يكون عند صَلَا السابق، و«الصَّلَا»: مَغْرِز الذَّنَب؛ وكَنَى بذلك عن الأوّلين والآخرين من الثَّقَلَيْن[١].

وقوله: «أفضلَ صلواتِ المصلّين»: أي دُعاء الداعين؛ يريد صلواتِهم على محمّد ﷺ؛ و«محمَّدٌ»: اسمٌ عَرَبيٌّ، وهو «مُفَعَّلٌ» من الحَمْد، والتكريرُ فيه للتكثير؛ كما تقول: كرّمته فهو مكرَّمٌ، وعظّمته فهو معظَّمٌ؛ إذا فعلت ذلك مرَّةً بعد مرّةٍ؛ وهو منقول من الصفة على سبيل التَّفَاؤل[٢] أنّه سيكثُر حمدُه؛ وكان كذلك ﷺ. روى بعضُ نَقَلَةِ العِلْم فيما حكاه ابنُ دُرَيْد أنّ النبيّ ﷺ لمّا وُلد، أَمَرَ عبدُ المُطَّلِب بجَزُورٍ، فنُحِرتْ، ودعا رجال قُرَيْشٍ، وكانت سُنَّتُهم في المَوْلود، إذا وُلد في استقبالِ الليل، كَفَؤوا عليه قِدْرًا حتى يُصْبِحَ، ففعلوا ذلك بالنبيّ ﷺ، فأصبحوا وقد انشقّت عنه القدرُ، وهو شاخصٌ إلى السماء، فلمّا حضرت رجالُ قريش، وطعِموا، قالوا لعبد المطّلب: ما سمّيتَ ابنك هذا؟ قال: سمّيْتُه «محمّدًا». قالوا: ما هذا من أسماء آبائك. قال: أردتُ أن يُحْمَد في السمَوات والأرضِ.

يقال: رجلٌ محمودٌ، ومحمّدٌ. قال الأَعْشَى [من الطويل]:

٤- إليك، أَبَيْتَ اللعْنَ، كان كَلالُها ... إلى الواحِدِ القَرْمِ الجَوادِ المحمَّدِ[٣]

فـ «محمودٌ» لا يدلّ على الكثرة، و«محمّدٌ» يدلّ على ذلك. والذي يدلّ على الفرق بينهما قول الشاعر [من الطويل]:

٥- فلستَ بمحمودٍ ولا بمحمَّدٍ ... ولكنّما أنتَ الحِبَنْطَى الحُباتِرُ[٤]

وقد سمّت العربُ في الجاهليّة رجالاً من أبنائهم بذلك؛ منهم: «محمّدُ بن حُمْرانَ

---

(١) الثَّقَلان: الإنس والجِنّ.
(٢) في طبعة ليبزغ: «التَّفَؤُل».
(٣) ديوانه ص٢٣٩؛ ولسان العرب ٣/ ١٥٧ (حمد)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٠؛ ومقاييس اللغة ٢/ ١٠٠؛ وتاج العروس ٨/ ٤١ (حمد).
(٤) لم أقع على هذا البيت فيما عدت إليه من مصادر. والحبِنطَى: المُنتفِخ البطن من كثرة الأكل. الحُباتر: جمع حبْتَر، وهو القصير.

الجُعْفِيّ» الشاعر، وكان في عَصْرِ «امرىء القَيْس»، وسمّاه شُوَيْعِرًا؛ و«محمّدُ بن خَوْليّ الهَمْدانيّ» و«محمّدُ بن بِلال بن أُحَيْحَة»، وكان زوجَ «سَلْمَى بنتِ عمرو»، جَدّةِ رسول الله ﷺ أمّ جَدّه؛ و«محمّدُ بن سُفْيانَ بن مُجاشِعِ بن دارِم»، و«محمّدُ بن مَسْلَمَة الأنصاريُّ»، و«أبو محمّد بن أَوْس بن زيد»؛ شَهِدَ بَدْرًا.

و«المحفوف»: المحوَّط الذي قد أُطِيفَ به؛ يقال: حَفَّ به؛ أي: أطاف. قال الله تعالى: ﴿وَحَفَفْنَٰهُمَا بِنَخْلٍ﴾(1)؛ أي: جعلنا النخل مُطيفًا بهما؛ و«الأحِفَّةُ»: الجَوانِبُ، الواحِدُ «حِفافٌ»، مثلُ «جِرابٍ» وأَجْرِبَةٍ، ويقال: حفّ به القومُ؛ أي: صاروا في أحفّته؛ أي: جوانبِه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ حَآفِّينَ مِنْ حَوْلِ ٱلْعَرْشِ﴾(2).

و«عَدْنانُ»: جَدُّ النبيّ ﷺ الأَعْلَى، انتسب إليه النبيُّ ﷺ، ثمّ قال: «كذب النّسّابون فيما بعد عدنان».

وهو، صلواتُ الله عليه، محمّدُ بن عبد الله بن عبد المطّلب بن هاشِم بن عبد مَناف بن قُصَيّ بن كِلاب بن مُرَّةَ بن كَعْب بن لُؤَيّ بن غالب بن فِهْر بن مالِك بن النَّضْر بن كِنانَةَ بن خُزَيْمَة بن مُدْرِكَةَ؛ و«مدركةُ»: لقبٌ، واسمُه: عمروبن إلْيَاس بن مُضَرَ بن نِزَار بن مَعَدّ بن عدنانَ، من ولد إسماعيلَ بن إبراهيمَ، إلّا أنّ الأسماء من عدنان إلى إسماعيل لا يعلمها إلّا اللّهُ.

و«جماجِمُ العرب»: قبائلُها التي تجمع البُطُونَ، فتَنْسُب إليها دونهم، نحو: كَلْبِ بن وَبَرَةَ؛ إذا قلت: «كلبيّ»، استغنيتَ أن تنسُب إلى شيء من بطونه.

و«أَرْحاءُ العرب»: القَبائلُ التي تستقلّ بنفسها، وتستغني عن غيرها، والأرحاءُ خمسةٌ.

وقولُه: **«النازِل من قريشٍ في سُرَّةِ بَطْحائِها»**: «قُرَيْشٌ»: من ولد «النَّضْر»، ومن لم يكن من ولد «النَّضر» فليس قُرَشيًّا. وكان لقريشٍ عِظَمٌ في الجاهليّة، وشَرَفٌ في الإسلام بمحمّد ﷺ.

و«البَطْحاءُ»: ما اتّسع من الأرض، و«سُرَّتُها»: وَسَطُها؛ مأخوذٌ من سرّةِ الإنسان، والمرادُ أنّه من صَمِيم قريش، ووَسَطُ كلّ شيء: أعدلُه؛ قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾(3)؛ قال العَرْجيّ [من الوافر]:

٦ـ كأنّي لم أَكُنْ فِيكُمْ وَسِيطًا ولم تَكُ نِسْبَتِي في آلِ عَمْرِو(4)

---

(1) الكهف: ٣٢. (2) الزمر: ٧٥. (3) البقرة: ١٤٣.

(4) ديوانه ص٣٥، ورواية العجز فيه:

* ولا لي نسبةٌ في آلِ عَمْرو *

ومنه: «واسِطةُ القِلادة»، للجَوْهَر الذي يكون في وسطها، وهو أَجْودها. ويقال: «قريشُ الأباطح»، و«قريشُ البِطاح»: وهم الذين سكنوا بطحاءَ مكّةَ. ويقال لغَيْرهم: «قريشُ الضواحِي». و«قريشُ البطاح» هم الأفاضِلُ، وهم: بنو عبد مَناف، وبنو عبد الدار، وبنو عبد العُزّى، وبنو زُهْرَةَ، وبنو تَيْم بن مُرَّةَ، وبنو سَهْم، وجُمَحَ، وبنو عَدِيّ بن كَعْب، وبنو حِسْل بن عامِر بن لُؤَيّ، وبنو هِلال بن أُهَيْب بن ضَبَّةَ بن الحارِث بن فِهْر؛ ويقال لهم: «الأَبْطَحيّون» أيضًا. قال البُحْتُرِيّ في المُتَوَكِّل [من البسيط]:

٧- يا ابنَ الأباطِحِ من أَرْضِ أَباطِحُها في ذُرْوَةِ المجْدِ أَعْلَى مِن رَوابِيها[1]

فهؤلاء: «قريشُ الأباطح». و«بطحاءُ الوادي»: مَسِيلٌ فيه دُقاقُ الحَصَى. وأمّا «قريشُ الضواحي»، فهم الذين لم تَسَعْهم الأباطحُ، فنزلوا ضَواحِي مكّةَ، وهم: مَعِيصُ بن عامِر بن لُؤي، وتَيْمُ بن غالِب بن فِهْر، ومُحارِبٌ والحارثُ ابنَا فِهْر.

* * *

وقوله: «**المبعوث إلى الأسود والأحمر بالكتاب العَرَبيّ المنوَّر**»: يريد: المرسَل إلى جميع الناس؛ عَرَبيِّهم وعَجَميِّهم. فالمرادُ بالأسود العربُ، لأنّ الغالِبَ عليهم السُّمْرَةُ والسَّوادُ، والمُرادُ بالأحمر العجمُ، لأنّ الغالب عليهم الشُّقْرةُ والبَياضُ؛ وقيل لعائشة رضي الله عنها: «الحُمَيْراءُ»، لبياضها؛ يقال: «أتاني كلُّ أسودَ منهم وأحمَر». ولا يقال: أبيضَ؛ ومعناه: جميعُ عربيِّهم وعجميِّهم. قال الشاعر [من الطويل]:

٨- جَمَعْتُم فأَوْعَيْتم وجِئْتم بمَعْشَرٍ تَوافَتْ بهم حُمْرَانُ عَبْدٍ وسُودُها[2]

يريد بـ «عبد»: عبدَ بن أبي بكر بن كِلاب.

وقوله: «**بالكتاب العربي المنوّر**»: «المنوّر»: ذو النور؛ أي: هو ضياء يُهْتَدَى به.

* * *

وقوله: «**ولآله الطيِّبين أَدْعُو اللَّهَ بالرِّضْوان لهم، وأَدْعوه على أهل الشِّقاق لهم، والعُدْوانِ**»: «آلُه» ﷺ: أهلُ بيته، والألفُ في «آل» منقلبةٌ عن همزةٍ هي بدلٌ من هاء «أهل»، ولا يُستعمل «الآل» في كلّ موضع يُستعمل فيه «الأهل»، فلا يقال: «آلُ الإسكاف»، ولا «آل الخَيّاط»، ولا: «انصرفْ إلى آلك»، كما يقال: «إلى أهلك»، وإنّما يختصّ «الآلُ» بالأشراف؛ يقال: «القُرّاء آلُ الله»، و«اللّهمَّ صلِّ على محمّد، وعلى آلِ

---

(١) ديوانه ٤/ ٢٤٢١.

(٢) البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٠٩ (حمر)؛ والمُخصَّص ٢/ ١٠٩؛ وتهذيب اللغة ٥/ ٥٦؛ وتاج العروس ١١/ ٧٤ (حمر).

محمّد»، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ﴾(١).

و«أدعو اللَّهَ بالرضوان لهم»: «اللامُ» متعلِّقةٌ بـ «أدعو»، لا بـ «الرضوان»؛ والمعنى: أسْأَلُ اللَّهَ لهم الرضوانَ عنهم، وهي في موضع نصب على أنّه مفعولٌ لَهُ؛ أي: من أجلهم.

وقوله: و«أدعوه على أهلِ الشِّقاق لهم والعُدْوانِ»؛ أي: أدعو اللَّهَ لنُصْرتهم على مَنْ شاقَّهم وعَدَا عليهم. و«الشِّقاقُ»: المُخالفةُ، و«العُدوانُ»: الظُّلْمُ الصَّراحُ.

* * *

وقوله: «**ولعلّ الذين يغُضّون من العربيّة، ويَضَعون من مِقْدارها، ويريدون أن يخفِضوا ما رفع اللَّهُ من مَنارها**»: يقال: غَضَّ منه يَغُضُّ؛ إذا وضع منه، ونقص من مِقداره؛ والوَضْعُ من الشيء: الانتقاصُ منه، والحَطُّ من قَدْره؛ من قولهم: وضعتُ الشيء؛ إذا حططتَه؛ يقال: وضعتُه أَضَعُهُ وَضْعًا، وحكى الفَرّاء: مَوْضِعًا، ومَوْضُوعًا.

و«مِقْدارها»: قَدْرُها؛ يقال: قَدَرٌ، وقَدْرٌ، بفتح الدال وسكونها، وهو: مَبْلَغُ الشيء. و«الخَفْضُ»: ضدُّ الرَّفع، وهو: الانحطاط؛ واللَّهُ تعالى يخفِضُ مَن يَشاءُ ويَرفَعُ مَن يَشاءُ. و«المَنار»: الأَعْلَامُ تُوضَع على الطُّرُق ليُهْتَدَى بها؛ و«ذو المنار»: مَلِكٌ من مُلوك اليَمَن؛ سُمّي بذلك لأنّه أوّلُ مَن وضع المنارَ على الطرق، ليهتدِيَ بها الناسُ.

* * *

وقوله: «**حيثُ لم يجعل خِيرَةَ رُسُلِه، وخَيْرَ كُتُبِه، في عَجَم خَلْقه، ولكن في عَرَبه، لا يبعُدون عن الشُّعوبيّة، منابَذةً للحَقّ الأَبْلَجِ وزَيْغًا عن سَواء المَنْهَج**»: «حَيْثُ»: ظرفُ مكان يتعلّق بقوله: «يضعون من مقدارها»، ويجوز أن يتعلّق بقوله: «يغضّون»، وتعلُّقُه بالأقرب أَوْلَى؛ يعني: حيث لم يُبْعَث النبيّ ﷺ في العجم، ولا نُزّل القرآنُ المَجيدُ بلسانٍ غير العربيّ.

وقوله: «**لا يبعدون عن الشُّعوبيّة**»: هو خبرُ «لعلَّ». و«البُعْدُ»: ضدُّ القُرب؛ يقال: بَعُدَ بالضمّ يَبْعُدُ؛ إذا تَباعَد، و«بَعِدَ» بالكسر؛ إذا هَلَكَ، فهو باعِدٌ، وجَمْعُه: «بَعَدٌ»، مثلُ: «خادِمٍ وخَدَمٍ».

وقوله: «مُنابذةً للحقّ الأبلج»؛ أي: مُكاشفةً ومُجاهَرةً؛ يقال: نابَذَهُ الحَرْبَ، أي: كاشَفَه؛ وانتصابُه على أنّه مصدرٌ في موضع الحال؛ نحو: «قتلتُه صَبْرًا، وأتيتُه رَكْضًا»؛ أي: مُنابِذين للحقّ؛ أي مجاهرين. والأبلجُ: الأبيضُ المُشْرِقُ. قال [من الرجز]:

٩- حتّى بَدَتْ أَعْلامُ صُبْحٍ أَبْلَجا(٢)

---

(١) غافر: ٢٨.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ٢/٤٦؛ ولسان العرب ٢/٢١٦ (بلج)؛ ومجمل اللغة ١/٢٩٠؛ وأساس البلاغة (بلج)، (عنق)؛ وبلا نسبة في مقاييس اللغة ١/٢٩٦؛ والمخصص ٢/١١٧.

ويقال: «الحقُّ أَبْلَجُ»؛ أي: واضِحٌ مُضِيءٌ، و«الباطلُ لَجلَجٌ»[1]؛ أي: يَتَلَجْلَجُ فلا يُعْرَف.

و«الزَّيْغ» المَيْل؛ يقال: قَوْمٌ زَاغةٌ عن الشيء؛ أي: زائغون. و«سواءُ المَنْهَج»: وَسَطُه، و«سواءُ الدار»: وسطها. قال الشاعر [من البسيط]:

١٠- غَشَّيْتُهُ وَهوَ في جَأْواءَ بَاسِلَةٍ عَضْبًا أَصابَ سَواءَ الرأسِ فَانْفَلَقَا[2]

أي: وَسَطَ الرأس. و«المنهجُ»: الطريق البَيِّن.

* * *

قال: «**والذي يُقْضَى منه العَجَب حالُ هؤلاء في قِلّة إنصافهم، وفَرْطِ جَورهم، واعتسافِهم**». «يُقْضَى منه العَجَبُ»: أي يُوفَى منه العجبُ حقَّه؛ يقال: وَفَيْتُ هذا الأمر حقَّه؛ إذا تَناهيتَ فيه، وأَدَّيْته وافيًا، وهو من: «قَضَيْتُ الدَّيْنَ». قال كُثَيِّرٌ [من الطويل]:

١١- قَضَى كلُّ ذي دَيْنٍ فوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها[3]

ولا تكاد العربُ تستعمل هذه اللفظة إلّا منفيّةً، نحو: «ما قضيتُ العجبَ من هذا»، لأنّهم يريدون المبالغة في تفخيم الأمر وتعظيمه، وأنّه لا يُمْكِن تَوْفِيَةُ العجب حقَّه لعظمه. قال الشاعر [من البسيط]:

١٢- أُنْبِئْتُ أنّ شَبِيهَ الوَبْرِ أَوْعَدَنِي وما قَضَيْتُ بهذا المُوعِدِي عَجَبَا[4]

هكذا ذكره الأصمعيُّ في كتابه فيما يلحَن فيه العامّةُ؛ قال: يقولون: «قضيتُ العجبَ من كذا»، والصَّوابُ: «ما كِدْتُ أَقْضِي منه العجبَ»، ولا يبعُد جوازُه، إذا أُريد الإكثار من العجب تفخيمًا لسَبَبِه.

و«الإنصاف» خِلافُ الجَوْر والظُّلْم. و«الفَرْط»: تجاوُزُ الحَدّ. و«الجَوْر»: المَيْلُ عن القَصْد. و«العَسْف»: الأَخْذُ على غير قَصْد؛ يقال: «عسف» و«اعتسف»؛ إذا مال عن طريقه.

* * *

(١) القول: «الحقّ أبلجُ والباطل لجلجُ» من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٣٦٤؛ وزهر الأكم ٢/ ١٢٥؛ ولسان العرب ٢/ ٣٥٦ (لجج)؛ والمستقصى ١/ ٣١٣؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٠٧.

(٢) البيت بلا نسبة في أساس البلاغة (جأو).

(٣) البيت لكثير عزّة في ديوانه ص١٤٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٣؛ والدرر ٥/ ٣٢٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٩٠؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٢، ٧/ ٢٥٥؛ والإنصاف ١/ ٩٠؛ وأوضح المسالك ٢/ ١٩٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٣٤ (ركا)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤١٧.

(٤) لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

قال: «**وذلك أنّهم لا يَجِدون عِلْمًا من العُلوم الإسلاميّة، فِقْهِها وكلامِها، وعِلْمَي تفسيرِها وأخبارِها، إلّا وافتقارُه إلى العربيّة بيّنٌ لا يُدْفع، ومكشوفٌ لا يتقنّع**»: المرادُ بـ «العلوم الإسلاميّة»: الفقه، وأصولُ الدِّين، والأخبارُ عن الرَّسول ﷺ، وعلومُ الكتاب العزيز. وإنّما اقتصر على الفقه والكلام، لأنَّ الفقه يشتمل على علم الكتاب والسُّنّةِ، كأنّه احترز عن علوم الأوائل، نحو الحِكْمةِ والفَلْسَفَةِ والهَنْدَسَةِ؛ فإنّ أصول هذه العلوم يونانيّةٌ، ثمّ نُقلت إلى العربيّ، فمعانِي هذه العلوم لا تُعْرَف على الحقيقة إلّا بمعرفة ألفاظها، والوُصْلَةُ إلى معرفة ألفاظها معرفةُ علم العربيّة.

وقوله: «وذلك بيّنٌ لا يُدْفَع، ومكشوفٌ لا يتقنّع»؛ أي: الافتقارُ إلى العربيّة ظاهرٌ لا يُمْكِن جُحودُه، وبادٍ لا يسعُ سَتْرُه.

* * *

قال: «**ويَرَوْنَ الكلامَ في مُعظم أبواب أُصول الفقه ومسائلها، مبنيًا على علم الإعراب، والتفاسيرَ مشحونةً بالروايات عن سِيبَوَيْه والأَخْفَش والكسائيّ والفَرّاء، وغيرهم من النحويّين البصريّين والكوفيّين، والاستظهارَ في مآخِذِ النُّصوص بأقاويلِهم، والتشبُّثَ بأهداب فَسْرِهم وتأويلِهم**».

«الاستظهارُ»: الاستعانةُ، وهو «استفعالٌ»، من «الظهير» وهو: المُعين.

و«المآخِذُ»: جمع «مأخَذٍ»، وهو اسمُ مكان، كـ «المَقْتَل» و«المَخْرَج»، لمكان القَتْل والخُروج.

و«**النصوص**»: جمعُ «نَصّ»؛ وهو الكتابُ والسُّنّة، وهو بمعنًى: «منصوص عليه»؛ وأصلُ «النصّ»: الرَّفْعُ؛ يقال: نصّ الناقةَ يَنُصُّها؛ إذا رفعها في السير؛ ونصّ الحديث؛ إذا رفعه، وعزاه إلى صاحبه؛ ونصّ العَرُوسَ؛ إذا أقعدها على المِنَصّة، وهو ما يُنصُّ من كُرسيّ، أو دَكّةٍ، أو غير ذلك؛ أي: يُرفع.

و«التشبّث»: التعلُّقُ؛ يقال: تَشَبَّثَ؛ إذا تَعَلَّقَ.

و«الأهداب»: جمع «هُدْبٍ»، وهو: طَرَفُ الثوب؛ يقال: تَعلَّقَ بأهداب الأدب وأذيالِه؛ إذا كان له منه حظٌ.

و«الفَسْرُ»: الكَشْفُ، و«التفسير»: «تفعيلٌ» منه، و«التأويلُ»: «تفعيلٌ» من «آلَ يَؤول»؛ إذا رجع. والفرقُ بين «التفسير» و«التأويل»: أنّ «التفسير»: الكَشْفُ عن المراد من اللفظ، سواءٌ كان ذلك ظاهرًا في المراد أو غير ظاهر؛ و«التأويلُ»: إنّما هو صرفُ اللفظ عن الظاهر إلى غيره ممّا يحتمله اللفظُ؛ فإذن كلُّ تأويلٍ تفسيرٌ، وليس كلّ تفسير تأويلاً.

* * *

قال: «**وبهذا اللسان مناقلتُهم في العِلم، ومحاورتُهم، وتدريسُهم، ومناظرتُهم، وبه تقطُر في القراطيس أقلامُهم، وبه تسطُرُ الصُكوكَ والسجلاتِ حُكّامُهم**».

«المناقلة»: المحادثة؛ يقال: ناقلتُه الكلامَ؛ إذا حدّثته وحَدَّثكَ.

و«المحاورة»: المجاوبة، وهو مداولة الجواب ومراجعتُه.

و«التدريس»: مصدرُ درّس يُدرِّس تدريسًا، التضعيفُ فيه للتعدية؛ كان قبل التضعيف يتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: «درستُ القرآنَ والدَّرْسَ»، و«درّستُه إيّاهما».

و«المناظرة»: المجادلة، وهو «مُفاعَلَةٌ» من النظر، لأن كلّ واحد ينظر فيما يُفْلِج به على صاحبه، وقيل: هو من النظير، وهو المِثْل، فمعنى «المناظرة»: المماثلةُ فيما هم فيه.

قوله: «وبه تقطر»: «الهاءُ» ترجع إلى علم العربيّة والنحوِ، و«تقطر» تَسيلُ، يقال: قَطَرَ الماءُ وغيرُه يَقْطُرُ، وقَطَرْتُه أنا؛ يكون متعدّيًا وغير متعدّ، كـ «رَجَعَ ورَجَعْتُه».

و«القراطيس»: جمع «قِرْطاس»، وهو ما يُكْتَب فيه، يقال: «قِرْطاسٌ» و«قُرْطاسٌ»، بكسر القاف وضمّها، ويقال: «قَرْطَسٌ» أيضًا، حكاها أبو زيد.

و«تسطر»: تَكْتُبُ، وأصلُه الصَّفُّ، يقال: بنى سَطْرًا، وغرس سطرًا، وسُمّيت الكتابة تسطيرًا لأنّها تُعْمَل صُفوفًا. قال الراجز:

١٣ـ إنّـي وأسْـطـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا[1]

و«الصكوك»: جمع «صَكّ» وهو الكتاب. و«السجلّات»: جمع «سِجِلّ»، وهو الكتاب أيضًا، مأخوذٌ من «السَّجْلِ»، وهو الدَّلْوُ المملوءةُ، لأنّها تتضمّن أحكامًا، و«الحُكّام»: القُضاة.

* * *

قال: «**فهم ملتبسون بالعربيّة أيّةَ سلكوا، غيرُ منفكّين منها أينما وجّهوا، كلٌّ عليها حيثُ سيّروا**».

«ملتبسون بالعربيّة»: أي مخالطون وممازجون لها؛ من قولهم: تلبّستُ بالأمر والثوبِ، أي خالطتُه.

وقوله: «أيّةَ سلكوا»: أي أيَّ طريقٍ وأيَّ سبيلٍ، لأنّ «السبيل» يُذكَّر ويُؤنَّث؛ قال

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩؛ والخصائص ١/ ٣٤٠؛ والدرر ٤/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٤٣؛ والكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٢٩٧؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٨٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٩. وسيأتي بالرقم ١٩٢.

الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾[١]. و«أيّ»: قد تؤنّث إذا أُضيفت إلى مؤنّث، وتَرْكُ التأنيث أكْثَرُ فيها.

وقوله: «سَلَكُوا»: أي مضوا ونفذوا، يقال: سَلَكْتُ الشيءَ في الشيء إذا أنفذتَه فيه، وطَعْنَةٌ سُلْكَى؛ إذا واجَهَهُ بها.

وقوله: «غير منفكّين»: أي غير زائلين؛ يقال: «انفكّ» و«زال» و«برِح» بمعنى واحد.

وقوله: «أينما وجّهوا»: معناه توجّهوا، يقال: وجَّهَ وتَوَجَّهَ بمعنى واحد، ومثله «نَكَّب» و«تَنَكَّبَ» و«بَيَّنَ» و«تَبَيَّنَ»، وفي المثل: «أَيْنَمَا أُوَجِّه أَلْقَ سَعْدًا»[٢]؛ ومنه: صَوَّحَ النَّبْتُ وتَصَوَّحَ، وقَدَّمَ وتَقَدَّمَ.

وقوله: «كَلٌّ عليها حيثُ سيّروا»: «الكَلّ»: العِيال والثِّقَل؛ قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ كَلٌّ عَلَىٰ مَوْلَىٰهُ﴾[٣]، وسيّروا بمعنى ساروا، والتضعيفُ للتكثير، كقولهم: «موَّتَ الشاءُ وربَّضَ الغنمُ»، ألا ترى أنّ الفعل غير متعدّ كما كان قبل التضعيف.

* * *

قال: **«ثمَّ إنّهم في تضاعيف ذلك يجحدون فَضْلَها، ويدفعون خَصْلَها، ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها، وينهَوْن عن تعلُّمها وتعليمها، ويمزّقون أديمَها، ويَمْضَغُون لَحْمَها، فهم في ذلك على المثل السائر: «الشعير يُؤْكَلُ ويُذَمُّ»[٤].**

«التضاعيفُ»: جمع تضعيف، وهو مصدرُ ضعّفتُه؛ إذا زدته مثله أو أكثَرَ، يقال: أضْعَفْتُه إضعافًا، وضاعفتُه مضاعفةً، وضعّفتُه تضعيفًا، كلُّه بمعنى واحد، وإنّما جُمع، والمصادر لا تثنّى ولا تُجمع، لأنّه أراد أنواعًا من التضعيف مختلفةً، كما يقال العلوم والأشغالُ. و«يجحدون»: أي يُنكِرون، ولا يكون الجُحود إلّا مع علم الجاحد. قال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[٥]. و«الفضل»: الزيادة والخَيْر، والمعنى أنّهم يُنكِرون زيادة نَفْعِها وخيرها.

---

(١) يوسف: ١٠٨.

(٢) ورد المثل في أمثال العرب ص٥٠، ١٨١؛ وتمثال الأمثال ١/ ٣٦٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٦١؛ وزهر الأكم ١/ ١٣٩؛ وكتاب الأمثال ص١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٥٧ (وجه)؛ والمستقصى ١/ ٤٤٩؛ ومجمع الأمثال ١/ ٥٣.
يُضرب لاستواء القوم في الشرّ والمكروه.

(٣) النحل: ٧٦.

(٤) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٤٢٥؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٩؛ وكتاب الأمثال ص٢٦٧؛ والمستقصى ١/ ٣٢٧؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٦٥.
يُضرب مثلاً للرجل يُحْسِن ويُلام.

(٥) النمل: ١٤.

و«يدفعون خصلها»: «الخَصْلُ»: الغَلْبُ في النِّضال والسِّباق، يقال: تَخَاصَلَ القَوْمُ، إذا تَراهَنوا في الرَّمْي؛ وأَحْرَزَ فلانٌ خَصْلَه، إذا غلب.

وقوله: «ويذهبون عن توقيرها وتعظيمها»: أي يُعْرِضون عن ذَيْنِكَ من أمرها، يقال: ذهبت إليه، إذا قصدته؛ وذهبت عنه إذا أعرضت عنه، والتوقير والتعظيم واحدٌ؛ قال الله تعالى: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾[1]: أي عَظَمَةً؛ وحسُن عطفُ أحدهما على الآخر لاختلاف لفظيهما؛ ومثله قوله تعالى: ﴿فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا﴾[2]، والوَهْنُ والضُّعْفُ واحدٌ، ومثلُه قول الشاعر [من الطويل]:

١٤- أَلا حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ   وهندٌ أَتَى مِن دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ[3]

والنَّأْيُ والبُعْدُ واحدٌ، ومثله [من الوافر]:

١٥-   وأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا ومَيْنًا[4]

والكذِبُ والمَيْنُ واحدٌ.

وقوله: «وينهون عن تعلُّمها وتعليمها»: التعلُّم: مصدرُ تَعَلَّمَ، والتعليمُ مصدرُ «علَّمَ»، والتكريرُ فيه للتعدية، لأنه بمعنى المَعْرِفَةِ، و«تعلَّم»: مطاوع «علَّم»، يقال: علَّمْتُه فتعَلَّم.

وقوله: «ويمزِّقون أديمها»: التمزيقُ: التخريقُ، يقال: مزقتُ الثوبَ أَمْزِقُه مَزْقًا، ومزَّقته تمزيقًا؛ إذا كثُر ذلك منه، والأدِيمُ: الجِلْدُ، وجمعُه: أَدَمٌ؛ كـ «أَفِيق وأَفَق»، والأَفِيقُ: الجِلْدُ قبل دِباغَته، وهذا النوعُ من الجمع اسمُ جِنْسٍ، وليس بتكسير، ألا ترى أنك تُذكِّره فتقول: هو الأَدَمُ والأَفَقُ؛ ولو كان تكسيرًا لكان مؤنَّثًا؛ كما تقول: هي الثيابُ

(١) نوح: ١٣.
(٢) آل عمران: ١٤٦.
(٣) البيت للحطيئة في ديوانه ص٣٩؛ والدرر ٥/ ٢٢١؛ ولسان العرب ٣/ ٢٢٣ (سند)؛ ١٥/ ٣٠٠ (نأي)؛ وبلا نسبة في الصاحبي ص٩٧؛ ولسان العرب ٤/ ١٢٣ (جدر)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٨.
والشاهد فيه قوله: «النأيُ والبعدُ» حيث عطف الشاعر «البعد» على «النأي»، وهما بمعنى واحد، والذي سوَّغ العطف اختلاف اللَّفظين.
(٤) هذا عجز بيت، وصدره:
* وقَدَّدتِ الأديمَ لِراهِشَيْهِ *
وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه ص١٨٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣؛ وجمهرة اللغة ص٩٩٣؛ والدرر ٦/ ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٦؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٣٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢٥ (مين)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٢٩.
والشاهد فيه قوله: «كذبا ومينا» حيث عطف الشاعر «مينا» على «كذبا»، وهما بمعنى واحد، والذي سوَّغَ هذا العطف اختلافُ اللفظين.

والجِفانُ. والأَدَمَةُ: باطنُ الجِلْدِ، والبَشَرةُ: ظاهرُه؛ يقال: «رجلٌ مُؤْدَمٌ مُبْشَرٌ»[١]، أي قد جَمَعَ بين لين الأديم وخُشونَةِ البشرة.

وقوله: و«يمضغون لحمها»: أي يأكلون بالغِيبَة والعَيْبِ؛ من قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[٢]، و«المَضْغُ»: إدارةُ الطعام في الفم، يقال: مَضَغَ يَمْضُغُ، بالضمّ والفتح؛ فالضمُّ على الأصل، والفتحُ لمكان حرف الحَلق، إلّا أنّ الضمّ هو الأصلُ، وأجوَدُ ههنا لقُرْب الغين من الفم.

والمَثَلُ السائرُ «الشَّعِير يُؤكَلُ ويُذَمّ»: يُضْرَب هذا المثل لكلّ من يُنتفَع به ويجازَى بالقبيح؛ وذلك أن الشعير يُؤكَل، فيُسمّن ويُغْني عن جُوعٍ، وهو مذمومٌ.

* * *

وقوله: «**ويدَّعون الاستغناء عنها وأنّهم ليسوا في شِقّ منها**»: «يدَّعون» يَزْعَمون، وهو «يفتعلون» من «الدَّعْوى»، ومنه قول امرىء القيس [من المتقارب]:

١٦ـ لا يَـدَّعِـي الـقَـوْمُ أنّـي أَفِـرّ[٣]

و«الشّقُّ»: الناحية والجانب، والمعنى أنّهم يتبرّؤون منها ويدّعون الاستغناء عنها.

* * *

قال: «**فإن صحَّ ذلك، فما بالُهم لا يُطلِّقون اللغة رأسًا والإعرابَ، ولا يقطعون بينهما وبينهم الأسبابَ**». «فما بالُهم»: فما حالُهم؛ وأصلُ «الطلاق» الإرسالُ والتخليةُ، يقال: ناقةٌ طالقٌ، ونَعْجَةٌ طالقٌ، إذا كانت مُرْسَلة ترعى حيث شاءت، ويقال: طلّقتُ المرأة تطليقًا، وطَلَقتْ هي طلاقًا، ولا يقال: طلُقتْ بالضمّ. و«اللغة»: عبارةٌ عن العلم بالكَلِم المفردة، و«الإعراب»: عبارةٌ عن اختلاف أواخرها لإبانة معانيها.

وقوله: «لا يقطعون بينهما»: أي بين اللغة والإعراب، و«بينهم»: أي بين هؤلاء القوم، أي الشُّعُوبيّة. و«الأسباب»: الوُصُلات، واحدُها سَبَبٌ، مثل قَلَمٍ وأَقْلامٍ؛ وأصلُ «السبب»: الحَبْلُ الذي يُشَدُّ به الشيء، ثمّ يجعل كلُّ ما جَرَّ شيئًا سَبَبًا له.

* * *

(١) ورد هذا القول في لسان العرب ٤/ ٦٠ (بشر)، ١٢/ ١٠ (أدم).

(٢) الحجرات: ١٢.

(٣) عجز بيت لامرىء القيس، وتمامه:

لا وأبـيـكِ ابـنـةَ الـعـامِـرِي م لا يـدَّعـي الـقـومُ أنّـي أفِـرّ

والبيت في ديوانه ص١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٤، ١١/ ٢٢١، ٢٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٣٥؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢٤٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٩٦.

وقوله: «**فيَطْمِسُوا من تفسير القرآن آثارَهما، وينْفُضوا من أصول الفِقه غُبارهما**»: يقال: «طَمَسَ الطريقُ»: انمحى ودرس، و«طمستُه»: يُستعمل متعدّيًا، وغير متعدٍّ؛ «يَطْمِسُ ويَطْمُسُ» بالكسر والضمّ، والكسرُ في المتعدّي، والضمُّ في اللازم هو القياس، إلّا أن اللغات تداخلت؛ يريد أنّه لا بُدّ في التفسير من استعمال العربيّة، والاستضاءة بدلالة ألفاظها إذ كان مُنْزلاً باللسان العربيّ، فلا بُدّ من معرفة ألفاظ العرب، والاطّلاع على مواضعها؛ إذ الألفاظ أدلّةُ المعاني، فكذلك أصولُ الفقه مرتبطةٌ بمعرفة العربيّة، لأنّه يُبتنى على معرفة الكتاب والسُّنّةِ، ولا يُعْرَف معناهما إلّا بمعرفة العربيّة، ولذلك كانت شرطًا في صحّة الاجتهاد.

* * *

قال: «**ولا يتكلّموا في الاستثناء، فإنّه نحوٌ؛ وفي الفرق بين المعرَّف والمنكَّر، فإنّه نحوٌ؛ وفي التعريفَين، تعريف الجِنس، وتعريف العَهْد، فإنّهما نحوٌ؛ وفي الحروف كالواو والفاءِ و«ثُمَّ» و«لام» المِلْك و«مِن» التبعيض ونظائرها**»: يُشير بذلك إلى شدّة فاقة الفقيه إلى معرفة العربيّة، ألا ترى أنّ الرجل إذا أقرّ فقال: «لفلانٍ عندي مئةٌ غيرُ درهم»، برفع «غيرٍ» يكون مُقِرًّا بالمئة كاملةً، لأنّ «غَيْرُ» هنا صفةٌ للمئة، وصفتُها لا تَنْقُص شيئًا منها، وكذلك لو قال: «له عليَّ مئةٌ إلّا درهمٌ»، كان مقرًّا بالمئة كاملةً لأنّ «إلّا» تكون وصفًا كـ «غير»، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، ولو قال: «له عندي مئةٌ غيرَ درهم، أو إلا درهمًا»، بالنصب، لكان مقرًّا بتسعةٍ وتسعين درهمًا، لأنّه استثناءٌ، والاستثناءُ: إخراجُ ما بعد حرف الاستثناء من أن يتناوله الأوّلُ؛ وكذلك لو قال: «ما له عليَّ مئةٌ إلّا درهَمين»، لم يلزمه شيء، كما لو قال: «ما له عليَّ ثمانية وتسعون درهمًا»؛ ولو رفع فقال: «ما له عندي مئةٌ إلّا درهمان»، لكان مقرًّا بدرهَمَيْن. والمسائلُ في ذلك كثيرةٌ؛ ومن ذلك لو قال: «إن دَخَلْتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ»، فإنّه لا يقع الطلاقُ إلّا بدخول تلك الدارِ المعيَّنة؛ ولو قال: «إن دخلتِ دارًا فأنتِ طالقٌ، وقع الطلاقُ بدخولِ أيّ دارٍ دخلتها؛ لأنّه علَّقَ الطلاق بدخول دارٍ منكورةٍ، ولشياعها تعمُّ؛ وفي الأوّل علّق الطلاق بدخول دارٍ معهودةٍ، فلا يقع الطلاقُ إلّا بدخولها.

وأمّا الفرق بين لام العهد ولام الجنس فمن جهة المعنى، وأمّا اللفظُ فشيءٌ واحدٌ؛ وذلك أنّك إذا قلت: «الرجلُ»، وأردتَ العَهْدَ، فإنّه يخصّ واحدًا بعينه؛ ومعنى العهد أن تكون مع إنسانٍ في حديث ثالثٍ غائبٍ، ثمّ يُقْبِلِ الرجلُ فتقول: «وافَى الرجلُ»، أي الذي كنّا في حديثه وذِكْره قد وافى؛ وإن أردتَ تعريفَ الجنس، فإنّه يدلّ على العُموم والكثرة، ولا يكون مُخْبِرًا عن إحاطةٍ بجميع الجنس، لأنّ ذلك متعذِّرٌ غيرُ مُمْكِنٍ، فإذا قلت:

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

«العَسَلُ حُلْوٌ، والخَلُّ حامضٌ»، فإنّما معناه: العسلُ الشائعُ في الدنيا، المعروفُ بالعقل، دون حاسّة المشاهَدةِ، حلوٌ؛ وكذلك الخَلّ. والذي يدلّ على أنّ الألف واللام إذا أُريد بهما الجنس تعُمّان قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[1]، فصحّةُ الاستثناء من «الإنسان» تدلّ على أن المراد به الجماعة.

ومن ذلك حروف العطف، نحو «الواو» و«الفاء» و«ثمّ»، فإنّ الواو معناها الجمعُ المُطْلَقُ من غير ترتيب، والفاء تدلّ على أن الثاني بعد الأوّل بلا مُهْلَةٍ، و«ثُمَّ» كذلك، إلّا أنّ بينهما تراخيًا؛ فعلى هذا إذا قال لزوجته: «أنتِ طالقٌ إن دخلتِ الدارَ، وكلّمتِكِ»، فهذه تَطْلُق بوقوع الفعلَين جميعًا بدخول الدار والكلام، لا تطلق بأحدهما دون الآخر، فإن دخلت الدارَ ولم يُكلِّمها لم تطلق، وإن كلّمها ولم تدخل الدار لم تطلق، ولكن إذا جُمع بينهما طلقت، ولا يبالى بأيّهما بدأ، بالكلام أم بالدخول، أيُّ ذلك بدأ به وقع الطلاقُ، بعد أن يُجْمَعَ بينهما، لأنّ المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخِرُه قبل أوّله، ألا ترى أنّك تقول: «رأيتُ زيدًا وعمرًا»، فيجوز أن يكون عمرو في الرؤية قبل زيد؛ قال الله تعالى: ﴿وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[2]؛ وكذلك إن قال لعبده: «إن دخلتَ الدارَ وكلّمتَ زيدًا فأنت حُرٌّ»، فإنّه لا يعتِق إلّا بوقوع الفعلَين جميعًا كيف وقعا، ولا فَرْقَ فيه بين وقوع الأوّل قبل الثاني، والثاني قبل الأوّل في اللفظ؛ ولو قال: إن دخلتَ فكلّمتَ عمرًا، لا يقع العِتْقُ إلّا بالجمع بينهما، مُرَتَّبًا الكلامُ بعد الدخول بلا مُهْلةٍ، ولو قال ذلك بـ «ثُمَّ»، لكان في الترتيب مثل الفاء، إلّا أنّه يكون بينهما تمادٍ وتراخٍ.

ومن ذلك حروف الجرّ، نحو «مِنْ» واللام؛ فإنّ الرجل إذا حلف وقال: و«اللّٰهِ لا آكُل من طعام زيد»؛ فإنّه يحنث بأَكْلِ اليسير منه. ولو قال: «لا آكلُ طعامَ زيد»؛ فإنّه لا يحنث إلّا بأَكْل الجميع. وكذلك لو كان عنده عبدٌ فقال: هو لَزيدٌ، بفتح اللام والرفع، لم يلزمه شيءٌ، ولو قال: «لِزيدٍ»، بكسر اللام والخفض، لكان مُقِرًّا له به؛ لأنّ اللام إذا فتحها، كانت تأكيدًا، وكان مخبرًا أنّ العبد اسمُه زيدٌ؛ وإذا كسر اللامَ، كانت لامَ المِلْك الخافضةَ، وكان مخبرًا أنّه مِلْكه.

* * *

قال: «**وفي الحذف والإضمار، وفي أبواب الاختصار والتكرار، وفي التطليق، بالمصدر واسم الفاعل، وفي الفرق بين «إنْ» و«أنْ» و«إذا» و«مَتَى» و«كُلَّمَا» وأشباهِها، ممّا يطول ذكرُها؛ فإنّ ذلك كلّه من النحو**». ومن ذلك مسائل الطلاق، إذا قال: «أنتِ طالقٌ»؛ طلقت منه، وإن لم يَنْوِ؛ ولو أتى بلفظ المصدر، فقال: «أنت طَلاقٌ»؛ لم يقع الطلاقُ إلّا بنيّته، لأنّه ليس بصريحٍ، إنّما هو كنايةٌ عن إرادة إيقاع المصدر موقع اسم

(١) العصر: ٢ ـ ٣.

(٢) آل عمران: ٤٣.

الفاعل، على حدِّ «ماءٍ غَوْرٍ»، أي غائرٍ؛ ومنهم من يجعله صريحًا يقع به الطلاقُ من غير نيّةٍ، كاسم الفاعل، لكثرة إيقاع المصدر موقع اسم الفاعل وكثرةِ استعماله في الطلاق، حتّى صار ظاهرًا فيه؛ قال الشاعر [من الطويل]:

١٧- فإنْ تَرْفُقِي يا هِنْدُ فالرِّفْقُ أَيْمَنٌ وإنْ تَخْرُقي يا هندُ فالخُرْقُ أَلأَمُ
فأنْتِ الطَّلاقُ والطَّلاقُ عَزِيمَةٌ ثلاثًا ومَن يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ
فبِينِي بها إنْ كنتِ غيرَ رَفِيقَةٍ فما لامْرِئٍ بعدَ الثلاثة مُقْدَمُ[1]

فأوْقع «الطلاق» موقعَ «طالقٍ» على ما ترى، ويجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: ذاتُ طلاقٍ، كما يقال: صَلَّى المَسْجِدُ، والمراد: أهلُ المسجد، ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[2]، وهو كثيرٌ.

واعلمْ أن هذه المصادر إذا أُجريت مجرى أسماء الفاعلين، ووُضعت موضعها، فلك فيها وجهان؛ أجودُهما: أن تتركها على لفظٍ واحدٍ في الواحد والاثنين والجمع والمؤنَّث، فتقول: «أنتِ طلاقٌ»، و«أنتما طلاقٌ»، و«أنتم طلاقٌ»، و«أنتنّ طلاقٌ»؛ و«هذا رجلٌ عدلٌ»، و«رجالٌ عدلٌ»، و«نسوةٌ عدلٌ»؛ والآخر: أن تثنّي، وتجمع، فتقول: عَدْلان وعُدُولٌ؛ وأنشد ابن الأعرابيّ [من الطويل]:

١٨- طَمِعْتُ بلَيْلَى أن تَرِيعَ وإنّما يُقَطِّعُ أعناقَ الرجالِ المَطامِعُ
وبايَعْتُ لَيْلَى في خَلاءٍ ولم يكن شُهُودٌ على لَيْلَى عُدُولٌ مَقانِعُ[3]

فجمع «عَدْلاً» و«مَقْنَعًا»، كما ترى، وقد رُوي قوله: و«الطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ»، على ثلاثة أوجهٍ:

«الطلاق عزيمةٌ ثلاثًا»، برفع «عزيمة» ونصب «الثلاث»، و«الطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ» برفعهما، و«الطلاقُ عزيمةً ثلاثٌ» بنصب «العزيمة» ورفع «الثلاث»؛ فإذا نُصبت «الثلاث»، فكأنّه قال: أنت طالقٌ ثلاثًا، ويكون قولهُ: و«الطلاقُ عزيمةٌ» مبتدأً وخبرًا، فكأنّه قال: والطلاقُ منّي جِدٌّ غيرُ لَغْوٍ؛ وإذا رفعهما، كانت «الثلاثُ» خبرًا ثانيًا، أي

(١) الأبيات بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٤٥٩، ٤٦١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٨.
(٢) يوسف: ٨٢.
(٣) البيت الأول للبعيث في لسان العرب ٨/ ١٣٨ (ريع)، ٢٧٨ (قطع)؛ وتاج العروس ٢١/ ١٣٧ (ريع)، ٤٦٠ (طمع)، ٢٢/ ٤٧ (قطع)؛ ومعجم البلدان ٤/ ٣٧٩ (القعاقع)؛ وفصل المقال ص ٤٠٨؛ والبيت الثاني لكثير عزة في ملحق ديوانه ص٥٣٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٣٠ (عدل)؛ وللبعيث في لسان العرب ٨/ ٢٧٨ (قطع)، ٢٩٧ (قنع)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٩٤٢؛ وأساس البلاغة (قنع).

الطلاقُ الذي يقع بمثله الطلاقُ هو الثلاثُ، أو يكون موضِحًا للعزيمة على سبيل البدل، وتقع واحدةٌ لا غيرُ، ويجوز أن يكون المراد: أنت طالقٌ ثلاثًا، ثمّ فسّر ذلك بقوله: و«الطلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ»، كأنّه قال: والطلاقُ الذي ذكرتُه ونويتُه عزيمةٌ ثلاثٌ؛ فسّره بهذا الدليل، هذا إذا نوى «الثلاث»، ودليلٌ على ذلك قوله: «فبيني بها»، فهذا دليلٌ على إرادة الثلاثة والبَيْنُونَةِ؛ وأمّا إذا نصب «عزيمةً»، مع رفع «الثلاث»، فعلى إضمار فعلٍ، كأنّه قال: والطلاقُ ثلاثٌ، أعزمُ عليك عزيمةً؛ ويجوز أن يكون التقدير: والطلاقُ، إذا كان عزيمةً، ثلاثٌ؛ كما تقول: «عبدُ الله راكبًا أحسنُ منه ماشيًا»، والمرادُ: إذا كان ماشيًا، كما تقول: «هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطْبًا»، أي هذا إذا كان بسرًا أطيبُ منه إذا كان رطبًا.

وقوله: «ومن يخرق أعقُّ وأظلمُ»، قد حذف الفاء الذي هو جوابُ الشرط والمبتدأُ أيضًا، والمعنى: فهو أعقُّ وأظلمُ، وهو من ضرورات الشعر المستقبَحة.

ومن ذلك الفرق بين «إن» المكسورة الخفيفة وبين المفتوحة، وذلك أنّ المكسورة معناها الشرطُ، والمفتوحة معناها الغَرَضُ والعِلّةُ، ولو قال: أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار؛ لم يقع الطلاقُ حتّى تدخل الدار، لأنّ معنى تعليق الشيء على شرطٍ، هو وقوفُ دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولو فتح «أَنْ» لكانت طالقًا في الحال، لأنّ المعنى أنتِ طالقٌ لأَنْ دخلتِ الدار، أي من أجلِ أنْ دخلت الدار، فصار دخولُ الدار علّة طلاقها، لا شرطًا في وقوع طلاقها كما كان في المكسورة؛ وكذلك لو شدّد «أنْ» يقع الطلاقُ في الحال، كانت دَخَلَتِ الدار، أو لم تكن.

ومن ذلك: «إذا» و«مَتَى» و«كُلَّمَا» تُستعمل في الشرط، كما تُستعمل «إن»، إلّا أنّ الفرق بين هذه الأشياء وبين «إِنْ»، أَنّ «إِنْ» تُعلّق فعلاً بفعلٍ، و«إذَا» و«كُلَّمَا» للزمان المعيَّن، فإذا قال: «أنتِ طالقٌ إنْ دخلتِ الدار»، أو قال: «أنت طالقٌ إذا دخلتِ الدار»، لم تطلق حتّى تدخل الدار؛ أمّا «إِنْ» فشرطٌ لا يقع الطلاقُ إلّا بوجودِ ما بعدها، وأمّا «إذَا» فوَقْتٌ مستقبلٌ فيه معنى الشرط، فكأنّه قال: «أنتِ طالقٌ إذا جاء وقت كذا وكذا»، فهي تطلق وقتَ دخول الدار، فقد استوتْ «إِنْ» و«إذَا» في هذا الموضع، في وقوع الطلاق، وتفترقان في موضع آخَر، فلو قال: «إذا لم أطلّقك، أو متى لم أطلّقك، فأنت طالقٌ»، وَقَعَ الطلاقُ على الفَوْرِ بمُضِيّ زمان يُمْكِن أن تُطَلَّق فيه، ولم تُطَلَّق؛ ولو قال: «إن لم أطلّقك فأنت طالقٌ»، كان كأنّه على التراخي يمتدّ إلى حين موتِ أحدهما، وذلك لأنّ «إذا» و«مَتَى» اسمان للزمان المستقبل، ومعناهما: «أيَّ وقتٍ»، ولهذا تقع جوابًا عن السؤال عن الوقت، فإذا قيل: «متى ألقاك»؟ فيقال: «إذا شئتَ»، كما تقول: «يومَ الجُمْعَةِ، أو يومَ السَّبْتِ»، ونحوهما، وليست كذلك «إِنْ»، ألا ترى أنّه لو قيل: «متى ألقاك»؟ لم يُقَلْ في جوابه: «إِنْ

شئتَ»، وإنّما تُستعمل «إنْ» في الفعل، ولهذا يُجاب بها عن سؤالٍ عن الفعل، فإذا قيل: هل تأتيني؟ فيقال في الجواب: «إن شئتَ».

و«مَتَى» حالُها كحالِ «إذَا» في أنّها للزمان، وليس في هذه الكلم ما يقتضي التكرارَ إلّا «كُلَّمَا»، وذلك أنّك إذا قلت: «كلّما دخلتِ الدارَ فأنتِ طالقٌ» طلقت بكلّ دخولٍ، إلى أنْ ينتهي عددُ الطلاق، لأنّ «ما» مِنْ «كُلَّمَا» مع ما بعده مصدرٌ، فإذا قال: «كُلَّما دخلتِ» فمعناه: كلَّ دخولٍ يُوجَد منكِ فأنتِ به طالقٌ؛ و«كُلٌّ» معناه: الإحاطةُ والعُمُومُ، فلذلك يتناول كلَّ دخول.

❀ ❀ ❀

وقوله: **«وهلّا سفّهوا رَأْيَ محمّد بن الحَسَن الشَّيْباني ــ رحمه الله ــ فيما أودع كتابَ «الأَيمان»»**، وهو صاحب الإمام أبي حنيفة ــ رضي الله عنهما ــ وذلك أنّه ضمّن كتابه المعروفَ بـ «الجامع الكبير» في كتابِ «الأَيْمان» منه مسائلَ فقهٍ تُبتنى على أصول العربيّةِ، لا تتضِحُ إلّا لمن له قَدَمٌ راسخٌ في هذا العلم، فمن مسائله الغامضة أنّه إذا قال: «أيُّ عَبِيدِي ضَرَبَكَ فهو حُرٌّ»، فَضَرَبَهُ الجميعُ عَتَقُوا، ولو قال: «أيُّ عبيدي ضربتَه فهو حرٌّ»، فَضَرَبَ الجميعَ، لم يعتق إلّا الأوّلُ منهم؛ فكلامُ هذا الحِبر مَسُوقٌ على كلام النحويّ في هذه المسألة، وذلك من قِبَل أنّ الفعل في المسألة الأولى مسندٌ إلى عامٍّ، وهو ضميرُ «أيّ»، و«أَيٌّ»: كلمةُ عُمومٍ؛ وفي المسألة الثانية خاصٌّ، لأنّ الفعل فيه مسندٌ إلى ضمير المخاطَب، وهو خاصٌّ، إذ الراجع إلى «أَيٍّ» ضميرُ المفعول، والفعلُ يصير عامًّا بعُموم فاعله، وذلك أنّ الفاعل كالجُزء من الفعل، وإنّما كان كذلك، لأنّ الفعل لا يَستغني عنه، وقد يُستغنى عن المفعول، فكأنّه أحدُ أجزائه التي لا يُستغنى عنها، ويدلّ على ذلك أُمورٌ:

الأوّلُ: منها أنّه متى اتّصل بالفعل الماضي ضميرُ الفاعل سكن آخِرهُ، نحو: «ضَرَبْتُ» و«ضَرَبْنَا»، وذلك لئلّا يجتمع في كلمةٍ أربعُ حركاتٍ لوازمَ لو قيل: «ضَرَبَتُ»، ولا يلزم ذلك في المفعول لأنّه فَضْلَةٌ، فهو كالأجْنَبيّ من الفعل.

الثاني: أنّك تقول: «قامت هندٌ وقعدتْ زَيْنَبُ»، فتُؤنّث الفعلَ لتأنيث فاعله، والقياسُ أن لا يلحق الكلمةَ عَلَمُ التأنيث إلّا لتأنيثها في نفسها، نحو «قائمةٍ» و«قاعدةٍ»، وأمّا أن تلحق الكلمةَ العلامةُ، والمرادُ تأنيثُ غيرها، فلا، فلولا أنّ الفعل والفاعل ككلمةٍ واحدةٍ، لَمَا جاز ذلك.

الثالث: أنّك تقول: «يضربان»، و«تضربان»، و«يضربون»، و«تضربون»، و«تضربين»، فالنونُ في هذه الأفعال علامةُ الرفع، وقد تخلّل بينه وبين المرفوع ضميرُ الفاعل، وهو الألفُ والواو والياءُ في «يضربان» و«يضربون» و«تضربين»، فلو لم يكن الفاعلُ والفعلُ عندهم كشيءٍ واحدٍ، لَمَا جاز الفصل بين الفعل وإعرابه بكلمةٍ أُخرى،

ولا يجوز مثل ذلك في المفعول، ومن ذلك أنهم قد قالوا: «كُنْتِيٌّ»، فنسبوا إلى «كُنْت»، قال الشاعر [من الطويل]:

١٩ـ فأَصْبَحْتُ كُنْتِيًا وأصبحتُ عاجِنًا وشَرُّ خِصالِ المَرْءِ كُنْتُ وعاجِنُ(١)

فلو لم يكن الفعل والفاعل عندهم كالجزء الواحد، لَمَا جازت النسبة إليه، إذ الجُمَلُ لا يُنْسَب إليها، وقد قالوا: «لا تُحَبِّذْهُ بما لا ينفعه»، فاشتقّوا من الفعل والفاعل فعلاً لاتّحادهما، فبانَ بما ذكرناه أنّ الفعل والفاعل عندهم شيءٌ واحدٌ، فلذلك لمّا كان الفاعل في «أيُّ عبيدي ضربك» عامًّا، صار الفعل عامّا، ولمّا كان الفاعل في «أيُّ عبيدي ضربتَه» خاصًّا، لأنّه كنايةٌ عن المخاطَب، صار الفعل خاصًّا، ولولا خَوْضُ هذا الإمام في لُجَّةِ بَحْرِ هذا العلم النفيس، ورُسوخُ قَدَمِه فيه، لَمَا أَلَمَّ بفقه هذه المسألة ونظائرها، ممّا أَوْدعه كتابه، فجاحدُ فَضْلِ هذا العلم مكابِرٌ، والمنكِّبُ عنه خاسرٌ.

* * *

وقوله: **«وما لهم لم يتراطنوا في مجالس التدريس، وحَلَقِ المناظرة، ثمّ نظروا هل تركوا العلم جَمالاً وأُبَّهةً؟ وهل أصبحت الخاصّةُ بالعامّة مشبَّهةً؟ وهل انقلبوا هُزْأَةً للساخرين، وضُحْكَةً للناظرين»**.

هذا «التراطُنُ»: التكلُّم بكلام العجم، قال الشاعر [من الكامل]:

٢٠ـ أَصْــوَاتُــهُــمْ كَــتَــراطُــنِ الــفُــرْسِ(٢)

و«مجالس التدريس»: أماكِنُه، وهو جمعُ «مَجْلِسٍ» لمكان الجلُوس، و«التدريسُ»: مصدرُ «دَرَّسَ يُدَرِّسُ تدريسًا»، والتضعيفُ فيه للتعدية، تقول: «دَرَسْتُ العلمَ دَرْسًا، ودرّسته تدريسًا»، صار بالتضعيف يتعدّى إلى مفعولَين، وقيل: سُمّي «إِدْرِيسُ»: «إدريسَ» لكثرةِ دراسته كتابَ الله تعالى، وكان اسمُه «أَخْنُوخَ».

و«حَلَقُ المناظرة»: الجماعة يجتمعون للمناظرة وغيرها، قيل لهم ذلك لتحلُّقهم واستدارتهم، تشبيهًا بحَلْقَةِ الخاتم والدِّرْع، يقال: «حَلْقَةٌ» بسكون اللام، والجمعُ:

---

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٧٧ (عجن)، ٣٦٩ (كون)؛ ومجمل اللغة ٣/ ٤٥٠؛ والمخصص ١٣/ ٦٤٦؛ وأساس البلاغة (كنت)؛ وتاج العروس ٥/ ٧٠ (كنت)، (عجن)؛ (كون).
والكنتيّ: القويّ الشّديد. والعاجن: المُعتمِدِ على الأرض. بِجُمعِهِ إذا أراد النّهوضَ من كِبَرٍ أو بُدْنٍ.

(٢) هذا عجزُ بيت صدره:

* فـأثـارَ فـارِطُـهـم غـطـاطًـا جـثَّـمًـا *

والبيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص١٥٥ (طبعة مكس سلغسون)؛ ولسان العرب ١٣/ ١٨١ (رطن)؛ وتاج العروس (رطن)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٣٦٢ (غطط)، ٣٦٦ (فرط)؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٤٠٤، ٤/ ٣٨٤؛ وتهذيب اللغة ١٣/ ٣٣١، ١٦/ ٤٩.

«حَلَقٌ» بفتح الحاء واللام، جمعٌ على غير قياس؛ قال الأصمعي: الجمعُ «حِلَقٌ» بكسر الحاء وفتح اللام كـ «بِدْرَةٍ وبِدَرٍ»، و«قَصْعَةٍ وقِصَعٍ». وحكى يونُس: «حَلَقَةٌ» في الواحد، بفتح الحاء واللام، والجمعُ «حَلَقٌ» بالتحريك أيضًا. قال ثَعْلَبٌ: «كلّهم يُجيزه على ضُعفه». قال أبو يوسف: سمعتُ أبا عمرو الشَّيْبانيَّ يقول: «ليس في الكلام «حَلَقةٌ» بالتحريك إلّا جمع «حالِقٍ» الذي يحلق الشَّعْرَ، على حَدِّ «كافِرٍ وكَفَرَةٍ»».

«المناظرة»: مُفاعَلَةٌ من «النظَر»، لأنّ كلّ واحد ينظر ويفكر فيما يُفْلِج به على صاحبه، وقيل: هو من النظير، لأنّ كلّ واحد منهما نظيرُ صاحبه في النظر.

و«الجمَالُ»: الحُسْنُ، يقال: قد جَمُلَ الرجلُ، بالضمّ، جَمالاً، وهو جَميلٌ وجُمَّالٌ، بالتشديد للمبالغة، وامرأةٌ جَمِيلةٌ وجَمْلَاءُ، عن الكسائيّ، وأنشد [من الرمل]:

٢١ـ فَهِيَ جَمْلَاءُ كَبَدْرٍ طَالِعٍ   بَذَّتِ الخَلْقَ جَمِيعًا بالجَمَالِ[1]

و«الأُبَّهَة»: الجَلالُ. و«الخاصّة»: خِلافُ العامّة. و«الهُزْأَة»، بسكون الزاي[2]: الرجلُ يُهْزَأُ به، و«الهُزَأَةُ» بالتحريك: الذي يكثر استهزاؤه بالناس، و«الهُزْءُ»: السُّخْرِيَّةُ، يقال: هَزَأَ واسْتَهْزَأَ؛ ومثله: الضُّحْكَةُ والضُّحَكَةُ؛ فالإسكانُ للمفعول، والتحريكُ للفاعل.

* * *

وقوله: «**فإنّ الإعراب أَجْدَى من تَفارِيق العَصَا**».

«أَجْدَى»: أَنْفَعُ، وهو أَفْعَلُ من «الجَدَا»، وهو العَطِيَّةُ، وأصلُ «الجدا» المطرُ العامُّ، وهو مثلٌ يُضْرَب لمن يكثر الانتفاعُ به[3]، لأنّ العصا كلّما كُسرت حصل منها منافعُ؛ وأصلُه أنّ غَنِيَّةَ الكلابيّة كان لها ولدٌ شاطرٌ، كان يُلاعِبُ الصِّبْيانَ فيَشُجُّونه، فتأخذ أَرْشَ الشِّجاج[4] حتّى استغنت من ذلك، فقالت [من الرجز]:

٢٢ـ أَحْلِفُ بالمَرْوَةِ يومًا والصَّفَا   إنّكَ أَجْدَى من تَفارِيقِ العَصَا[5]

سُئل أعرابيٌّ عن قولهم: «أَجْدَى من تفاريق العصا»، فقال: إنّ العصا تُقْطَع

---

(١) البيت بلا نسبة في لسان العرب ١١/ ١٢٦ (جمل)؛ وتاج العروس (جمل).

(٢) في طبعة ليبزغ: «الزاء».

(٣) ورد المثل في ثمار القلوب ص٦٢٧؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٥٢؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٩٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٠١ (فرق).

(٤) الأرش: الدِّية، والشِّجاج: الجرح.

(٥) الرجز لغنيّة الأعرابيّة في تاج العروس (فرق)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ٣٠١ (فرق).

سواجيرَ[١] للأُسارَى والكلابِ، ثمّ تُقْطَع السواجيرُ أَوْتادًا، ثمّ تقطع الأوتادُ أَشِظَّةً[٢]، فإن جعلوا رأسَ الشِّظاظ كالفَلْكة، صار مِهارًا للبختي[٣]، فإن فرق المهارُ صار منه تَوادٍ؛ وهي خشباتٌ تُشَدُّ على خِلفِ الناقة إذا صُرَّت، فإن كانت العصا قَناةً فكُلُّ شِقَّة منها جُلاهِقٌ؛ وهو قَوْسُ البُنْدُقِ، وإن فُرقت الشُّقَةُ صارت سِهامًا، وإذا فرقت السهام صارت حِظاءً؛ والحِظاءُ جمعُ حَظْوَةٍ، وهو السَّهْم الصغير، فإن فُرقت الحظاءُ صارت مَغازلَ، فإن فُرقت المغازل شَعَّبَ بها المُشعِّبُ أقداحَه المصدوعَة؛ فكيف تَشَظَّتْ آلَتْ إلى نَفْعٍ، فضُرب في الانتفاع بها المثل.

وفي قوله: «أجدى من تفاريق العصا» نَظَرٌ، وذلك أنّ «أَفْعَلَ مِن كذا» لا يُستعمل إلّا ممّا يستعمل منه «ما أَفْعَلَهُ»، والتعجُّبُ لا يكون ممّا هو على أربعة أحرف، والجيّدُ أن يقال: «أنفعُ من تفاريق العصا»، ويجوز أن يُحْمَل على رأي من يقول: ما أعطاهُ للدراهم وأَوْلاه للخَيْر!

* * *

وقوله: «**وآثارُه الحسنةُ عديدُ الحَصَا**».

«الآثارُ»: ما بقي من رسم الشيء؛ وسُنَنُ رسول الله ﷺ: آثارُه، وواحدُ «الآثار»: «أَثَرٌ» و«إِثْرٌ»، بفتح الهمزة والثاء، وكسرِ الهمزة وسكون الثاء، والمرادُ به منافعُ الإعراب، و«العَدِيدُ» و«العَدَدُ» واحدٌ، يقال: عددتُ الشيءَ إذا أَحْصَيْتَه، يقال: هو عديدُ الحصا والترابِ مبالغةً في الكثرة.

* * *

قال: «**ومَن لم يَتَّقِ اللهَ في تنزيله، فاجترأ على تَعاطِي تأويله، وهو غيرُ مُعْرِبٍ**».

«التنزيلُ»: مصدرُ «نَزَّلَ ينزّل تَنْزِيلاً»، مثل «كلّم يكلّم تكليمًا»، والمرادُ به ههنا المفعولُ، بمعنى: «مُنَزَّلِهِ»، والمصدرُ يُستعمل بمعنى المفعول كثيرًا، نحو: «ضَرْب الأميرِ»، أي مضروبه؛ و«خَلْقِ الله» أي مخلوقه. و«اجترأ»: أَقْدَمَ، وهو «افتعل» من «الجَراءةِ». و«تأويلُه»: تفسيرُ ما يَؤُولُ إليه. و«هو غيرُ مُعْرِب»: أي ليس بذي معرفةٍ بالإعراب، يقال: «رجلٌ مُعْرِبٌ»، أي ذو حَظٍّ منه.

* * *

وقوله: «**رَكِبَ عَمْياءَ، وخَبَطَ خَبْطَ عَشْواءَ**»: هو مثلٌ يضرب لمن يُصيب مرّة

---

(١) السواجير: جمع ساجور، وهو القلادة تُوضع في عنق الكلب.

(٢) الأشِظَّة، جمع شِظاظ، وهو العود الذي يدخَل في عروة الجوالق.

(٣) المِهار: العود الذي يُجعل في فم الفصيل لئلّا يرضعَ أمّه. والبختي من الإبل: الخُراسانيّ.

ويُخطِىء أخرى[١]، والمراد: يركب عَمْياءَ، أي ناقةً عمياءَ، و«الخَبْطُ»: الضَّرْبُ، يقال: خَبَطَ البعيرُ بِيَدَيْه الأرضَ خَبْطًا، إذا ضَرَبَها، ومنه قيل: «خَبْطُ عَشْواءَ»، وهي الناقةُ التي في بَصَرها ضعفٌ، فهي تخبط إذا مشتْ، لا تتوقّى شيئًا. قال الخليل: «العَشْواءُ هي الناقة التي لا تبصر ما أمامها، فهي تخبط بيدَيها كلَّ شيء، وقد يكون ذلك من حدَّتها، فهي ترفع طَرْفَها، ولا تتعمّد موقع يَدَيْها».

* * *

قال: **«وقال ما هو تقوُّلٌ وافتراءٌ وهُراءٌ، وكلامُ الله منه بُراءٌ»**.

و«التقوُّلُ»: الباطلُ، وهو مصدرُ «تَقَوَّلَ تَقَوُّلاً»، وهو بناءٌ للدخول في أمرٍ ليس منه، كقولهم: «تَقَيَّسَ» و«تَنَزَّرَ»، إذا انتمى إلى «قَيْسٍ» و«نِزارٍ»، وليس منهم. و«الافتراءُ»: الاختلاقُ، «افتعالٌ» من الفِرْيَة والخَلْقِ، وهو الكذب. و«الهُراءُ»: المنطقُ الفاسدُ، يقال منه: «أَهْرَأَ الرجلُ في منطقه»، وقيل: «الهُراءُ»: الكثيرُ؛ قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٢٣ـ لها بَشَرٌ مِثْلُ الحَريرِ ومَنْطِقٌ   رَخِيمُ الحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ[٢]

و«البُراءُ»: بمعنى «البَرِيءِ»، يقال: «بُراءٌ» و«بَرِيءٌ»، مثل «طُوالٍ» و«طَوِيلٍ».

* * *

قال: **«وهو المِرْقاةُ المنصوبةُ إلى عِلْم البيان، المُطْلِع على نُكَتِ نَظْم القرآنِ»**.

«المِرْقاةُ»: الدَّرَجَةُ. و«البَيانُ»: الكَشْفُ عن الشيء، و«البيانُ»: الفصاحةُ؛ المرادُ به ههنا: علمُ الكلام المنثور، نحو الجِناسِ والطِّباق، ونحوهما. و«المُطْلِعُ»: المُظْهِرُ، قال: أَطْلَعْتُهُ على الأمر، إذا أَرَيْتَه إِيّاه، والمرادُ أنّه وُصْلَةٌ إلى فَهْم معاني كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ ومعرفةِ فوائده.

* * *

وقوله: **«الكافِل بإبراز محاسنه»**.

«الكافلُ»: الكافي، مِن «كَفَلَ اليَتيمَ»، إذا كفاه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[٣]

---

(١) ورد المثل في الألفاظ الكتابيّة ص٣٧؛ وثمار القلوب ص٣٥٤؛ وزهر الأكم ٢/ ١٨٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٥٢ (عشا)؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٤١٤.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص٥٧٧؛ وجمهرة اللغة ص١١٠٦؛ والخصائص ١/ ٢٩، ٣/ ٣٠٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٣٣؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٩١؛ ولسان العرب ١/ ١٨١ (هرأ)، ٥/ ٢٠٣ (نزر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٥.

(٣) آل عمران: ٣٧.

أي عالها، وكَفاها المَؤُونَةَ، وهو ههنا بمعنى التكفُّل، ولذلك عدّاه بالباء. و«الإبرازُ»: مصدرُ أَبْرَزَهُ يُبْرِزُهُ، إذا أَظْهَرَهُ. و«المحاسِنُ»: المآثِرُ، وهو ضِدُّ المساوِىء، الواحد «حُسْنٌ»، جاء على غير بناء واحدِه، كـ «المَذاكِير»، كأنّ قياس واحدِه «مَحْسَنٌ».

* * *

وقوله: «**المُوَكَّلِ بإثارة مَعادِنِه**».

«المُوَكَّلُ»: أي المعتمَدُ، من «الوَكِيل»، يقال: «وكَلتُه بكذا أُوَكِّلُهُ»، والفاعل «مُوَكِّلٌ»، والمفعولُ «مُوَكَّلٌ». و«الإثارةُ»: الإظهارُ، من أثَرْت الحديثَ إذا نقلتَه عن غيرك، والمراد أنَّ النحْو طريقٌ إلى ظهورِ ما في القرآن من حَسَنٍ وبَدِيع. و«المَعادنُ»: جمعُ «مَعْدِنٍ»، بكسر الدال، ومعدنُ كلِّ شيء: مَرْكَزُهُ، والمراد أنّه المعتمَدُ في بيان أصوله.

* * *

وقوله: «**فالصادُّ عنه كالسادِّ لطُرُقِ الخَيْرِ كي لا تُسْلَكَ**».

«الصادُّ»: المُعْرِضُ والمانعُ، يقال: صَدَّ عن الشيء صُدُودًا، أي أَعْرَضَ. و«السادُّ»: فاعلٌ من «سَدَدْتُ الشيءَ سَدًّا»، إذا منعت النُّفُوذَ فيه. و«الطُّرُقُ»: جمعُ «طَرِيقٍ». و«الخَيْرُ»: ضِدُّ الشَّرّ. و«السلُوكُ»: النفُوذُ، والمعنى أنّ المانع من تعلُّمِ النحو كسادِّ طُرُقِ الخير، ووجوهِ البرّ أن يُنْفَذَ فيها.

* * *

وقوله: «**والمُرِيدِ بمواردِه أن تُعافَ وتُتْرَكَ**».

«المُرِيدُ»: فاعلٌ من «الإرادة»، وهي المَشيئةُ. و«المَوارِدُ»: الطُّرُقُ، قال الشاعر [من الوافر]:

٢٤ـ أمِيرُ المؤمنين على صِراطٍ إذا اعْوَجَّ المَوارِدُ مستقيمِ[1]

أي المانع منه، والمُعْرِض عنه، كالمانع من طُرُق الخير. و«المُرِيدِ بطُرُقه أن تُعافَ»: أي تُكْرَهَ وتُتْرَكَ.

* * *

وقوله: «**ولقد نَدَبَني ما بالمسلمين من الأَرَبِ إلى معرفة كلام العرب**».

«ندبني»: دَعَاني، يقال: ندبتُه إلى الحَرْب أو غيره إذا دعوتَه إليه. و«الأَرَبُ

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص٢١٨؛ وتهذيب اللغة ١٢/ ٣٣٠؛ وتاج العروس ٩/ ٢٩٦ (ورد)؛ وجمهرة اللغة ص٧١٤؛ ومقاييس اللغة ٦/ ١٠٥؛ وأساس البلاغة (ورد)؛ ولسان العرب ٣/ ٤٥٩ (ورد)، ٧/ ٣١٣ (سرط)؛ ومجمل اللغة ٤/ ٥٢٢.

والإِرْبَةُ والمَأْرَبَةُ»: الحاجَة، وخصَّ المسلمين بذلك دون غيرهم لأمْرَين:

أحدُهما: أنّ الغالب على المسلمين التكلُّمُ بلسان العرب، والنحْوُ قانونٌ يُتوصّل به إلى كلام العرب.

والأمرُ **الثاني** أنّه وَسيلةٌ إلى معرفة الكتاب العزيز والسُّنّةِ اللذين بهما عمادُ الإسلام.

* * *

وقوله: «**وما بي من الشفَقة والحَدَب على أَشْياعي من حَفَدة الأَدَب**».

«الشفَقَةُ»: بمعنى الحَذَر، يقال: «أَشْفَقْتُ عليه»، إذا خَشِيتَ عليه، و«أَشْفَقْتُ منه»، إذا حَذِرْتَه. والمصدر «الإِشْفَاقُ»، و«الشفَقة» الاسم، و«الحَدَبُ»: التعَطُّفُ، يقال: حَدِبَ عليه، وتَحَدَّبَ، إذا تَعَطَّفَ. و«الأَشْياعُ»: الأَحْزابُ والأَعْوانُ.

والحَفَدَةُ: الخَدَمُ، واحدُهم «حافِدٌ»، على حَدِّ «كافرٍ وكَفَرَةٍ».

* * *

وقوله: «**لإِنْشَاءِ كِتابٍ في الإعراب، مُحِيطٍ بكافّةِ الأبواب**».

«الإنشاءُ»: الاختراعُ، يقال «أَنْشَأَ خُطْبَةً ورِسالةً وقصيدةً» إذا اخترع ذلك.

وقوله: «بكافّةِ الأبواب». شاذٌّ من وجهَين: **أحدُهما** أنّ كافَّةً لا تُستعمل إلّا حالاً[1]، وههنا قد خفضها بالباء، على أنه قد ورد منه شيءٌ في الكلام عن جماعةٍ من المتأخِّرين، كالفارقيّ الخطيب، والحَريريّ، وقد عيب عليهما ذلك، والذين استعملوه لَجَؤوا إلى القياس، والاستعمالُ ما ذكرناه. والوجه **الثاني**: أنّه استعمله في غير الأَناسيّ، و«الكافّةُ»: الجماعة من الناس لُغَةً.

* * *

(١) وردت الكلمة «كافّة» مضافة في رسالة عمر بن الخطاب إلى بني كاكِلة حيث يقول: «قد جعلت لآل بني كاكلة على كافّة المسلمين لكل عام مئتي مثقال ذهبًا إبريزًا». ولمّا آلت الخلافة إلى علي بن أبي طالب، عُرض عليه هذا الكتاب، فنفّذ لهم ما فيه، وكتب بخطّه: «لله الأمرُ من قبلُ ومن بعد، ويومئذٍ يفرح المؤمنون. أنا أوّلُ من اتّبع أمرَ من أعزّ الإسلامَ، ونصر الدين والأحكام، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورسمتُ لآلِ بني كاكِلَة بمثل ما رسم...». ذكر ذلك سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد، وقال: «الخط موجود في بني كاكِلَة إلى الآن». ويكفي أن يستعمل عمر بن الخطاب كلمة «كافّة» مضافة، ثمّ يُقرُّه على هذا الاستعمال عليّ بن أبي طالب. وهو إمام الفصاحة والبيان، كي نجوّز استعمال الكلمة مضافةً.

انظر: مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب ص٥٥، ٥٦؛ وعباس حسن: النحو الوافي ٢/ ٣٧٩؛ ومحمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة ص٢١٨؛ وكتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص٢٣١، ٢٣٣.

قال: «**مُرتَّب ترتيبًا يبلُغ بهم الأَمَدَ البعيدَ بأقْرب السَّعي، ويملأ سِجالَهم بأهونِ السَّقْي**».

«الأَمَدُ»: الغايَةُ، و«السِّجالُ»: جمعُ سَجْلٍ، وهو الدلْو؛ قال الخليل: «السَّجْلُ»: الدلْوُ المَلأى[1].

وقوله: «**فأنشأتُ هذا الكتابَ المُتَرْجَمَ بكتاب «المُفَصَّل في صَنْعة الإعراب» مقسومًا أربعة أقسام؛ القسمُ الأوّلُ: في الأسماء، القسمُ الثاني: في الأفعال، القسمُ الثالثُ: في الحروف، القسمُ الرابعُ: في المشترك**». قلتُ: إنّما قَسَمَه هذه القِسْمَةَ ليُسَهِّلَ على الطالب حِفظَه، وعلى الناظر فيه وِجْدانَ ما يرومه، ويجري ذلك مَجْرَى الأبواب في غيره.

* * *

قوله: «**وصنّفتُ كُلًّا من هذه الأقسام تصنيفًا**».

معناه: ميّزتُ كلَّ صنف منها على حِدَةٍ، و«الصنفُ»: النوعُ من كلّ شيءٍ. و«فصّلتُ كلَّ صنفٍ منها تفصيلاً»: أي جعلتُه فُصولاً.

* * *

وقوله: «**حتّى رجع كلّ شيءٍ في نصابه**».

«نصابُ» كلِّ شيءٍ: أَصْلُه. و«**استقرَّ في مَرْكَزه**»: أي في موضعه، ومركزُ الجُنْدِ: موضعُهم، كأنّه موضعُ رَكْزِهم الرماح.

* * *

«**ولم أَدَّخِرْ فيما جمعتُ فيه من الفوائد المتكاثرةِ**».

«أَدَّخِر»: أَفْتَعِل، من «الذُّخْر» فأَبْدَلَ من الذال دالاً غيرَ معجمةٍ، وادَّغَمَ فيها التاءَ، وذلك من قِبَل أنّ الدال حرفٌ مجهورٌ، والتاءَ حرفٌ مهموسٌ، فكرهوا تجاوُرَهما مع ما بينهما من التنافي، وإبدالُ الذال دالاً لأنّها تُوافِقها في الجَهْر، وتُوافِق التاءَ في المَخْرَج، تقريبًا لأحدهما من الآخَر. والمعنى: إنّني لم أُبْقِ شيئًا ممّا عندي من الفوائد إلّا أَوْدعتُه إيّاه.

* * *

«**ونظمتُ من الفرائد المتناثرة**».

«نظمتُ»: أي جمعتُ، من قولهم: «نظمتُ الخَرَزَ واللُّؤْلُؤَ في خَيْطٍ»، و«الخيطُ»: النِّظامُ. و«الفرائدُ»: جمعُ فَرِيدَةٍ، وهو الكبار من الدُّرّ، و«المتناثرةُ»: المتبدّدةُ، والمراد: إنّني جمعت فيه من المسائل الفاخرة ما كان متفرِّقًا في غيره، وعبّرتُ عنه بأحسَنِ عبارةٍ.

* * *

(١) في كتاب العين ٦/ ٥٣: «السَّجْل: مِلاك الدَّلْو». وقال المحقق: «لعلّه مَلْء».

وقوله: «مع الإيجاز غيرِ المُخِلّ».

«الإيجازُ»: الإقلالُ، يقال: «كلامٌ وَجْزٌ ووَجِيزٌ ومُوجِزٌ»، إذا قلَّ مع تمام المعنى، وما أَحْسَنَ قول ابن الرُّوميّ يصف امرأةً تُطِيب الحديثَ [من الكامل]:

٢٥ـ وحديثُها السِّحْرُ الحَلالُ لَوَ انَّهُ ... لم يَجْنِ قَتْلَ[1] المُسْلِمِ المتحرِّزِ
إنْ طَالَ لم يُمْلِلْ وإنْ هي أَوْجَزَتْ ... وَدَّ المُحَدَّثُ أنَّها لم تُوجِزِ
شَرَكُ القُلُوبِ وفِتْنَةٌ ما مِثْلُهَا ... للمُطْمَئِنّ وعُقْلَةُ المُسْتَوْفِزِ[2]

«المُخِلُّ»: المُهْمِلُ، يقال: «أَخَلَّ بكذا»، إذا أَهْمله وتركه، كأنَّه مأخوذٌ من الخَلَل، وهو الفُرجَة بين الشيئين.

* * *

«والتلخيصِ غيرِ المُمِلِّ مُناصَحةً».

«التلخيصُ»: الشرح والتبيين، يقال: «لخّصتُ له المعنى»، إذا شرحتَه وبيّنته له. و«المَلَلُ»: السَّآمَةُ، يقال «مَلِلْتُ الشيء أَمَلُّه»، إذا سَئِمْتَه، والمعنى: إنّني أوجزت العبارةَ من غير تَرْكِ شيءٍ من الفوائد، وبيّنتُه بشرحي من غير إملالٍ بطول العبارة. و«المناصحة»: المفاعلة من النُّصح، وهو خلاف الغشّ.

* * *

وقوله: «لمقتبسِيه»: أي لمستفيديه، يقال: أَقْبَسْتُ الرجلَ عِلمًا، وقبستُه نارًا، واقتبستُ منه علمًا ونارًا. قال الكسائيّ: أقبستُ الرجلَ علمًا ونارًا سواءٌ، وقبستُه فيهما.

* * *

وقوله: «أرجو»: أي آمُلُ، تقول: رَجَوْتُهُ أَرْجُوه رَجْوًا، وارتجَيْتُه أَرْتَجِيهِ ارتجاءً، وتَرَجَّيْتُه أَتَرَجّاه تَرَجِّيًا.

* * *

وقوله: «أَنْ أَجْتَنِيَ منها ثَمَرَتَيْ دُعاءٍ يُستجاب، وثَناءٍ يُستطاب»، يقال: «جنيتُ الثمرةَ واجتنيتُها»: اقتطفتُها، وثمرٌ جَنِيٌّ حينَ يُقْطَف، و«الثَّمَرَةُ»: واحدُ الثِّمار، و«الثَّمَرُ» جنسٌ، وثمرةُ كلِّ شيءٍ ما يُنْتِجُهُ. و«الدُّعاءُ»: مصدرُ «دَعَا يَدْعُو» و«الدَّعْوَةُ»: المرّة الواحدة. و«المستجاب»: المقبول، و«الثناء»: الكلام الجميل، و«المستطاب»: الطيِّب.

* * *

(١) في طبعة ليبزغ: «قُبلُ»، تحريف. وفي الطبعة المصرية: «قتلُ»، خطأ. وفي الديوان «تجنِ».
(٢) الأبيات في ديوانه ٣/ ٢٤٧.

وقوله: «**واللَّهُ ــ عزّ سلطانُه ــ وَليُّ المَعُونَة على كلّ خيرٍ والتأييدِ، والمَلِيُّ بالتوفيق فيه والتسديدِ**».

قلت: لمّا أضاف «كُلّاً» إلى «خيرٍ»، استغرق الجنسَ، لأنّ معنى «الكُلّ» الإحاطةُ والعُمومُ، فصار كما لو أدخل عليه الألفَ واللامَ، كأنّه قال: «واللّهُ وَلِيُّ المَعُونَة على الخير والتأييدِ»، فيستغرق الجميع، فاعرف ذلك.

في معنى الكلمة والكلام

فصل

[تعريف الكلمة والكلام]

قال صاحب الكتاب: «**الكَلِمَة هي اللفظة الدالّة على معنى مُفْرَدٍ بالوَضْع، وهي جنسٌ تحتَه ثلاثةُ أنواع: الاسمُ، والفعلُ، والحرفُ. والكلامُ هو المركَّبُ من كلمتَين أُسْنِدت إحداهما إلى الأُخرى، وذلك لا يتأتّى إلّا في اسمَيْن، كقولك: «زيدٌ أخوك، وبِشْرٌ صاحبُك»؛ أو في فعلٍ واسمٍ، نحو قولك: «ضَرَبَ زيدٌ وانْطَلَقَ بكرٌ»، ويُسمَّى الجُمْلَةَ**».

* * *

قال **الشارح**: ـ وفّقه الله ـ موفَّقُ الدين أبو البَقَاء يَعِيشُ بنُ علي بن يَعِيشَ النحويّ: اعلم أنّهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيءٍ وتمييزه من غيره تمييزًا ذاتيًا حدّوه بحدٍّ يُحصِّل لهم الغرضَ المطلوبَ، وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر، وهذه طريقةُ الحدود أن يُؤْتَى بالجنس القريب، ثمّ يُقْرَن به جميع الفُصول، فالجنسُ يدلّ على جَوْهَر المحدود دلالةً عامّةً، والقريبُ منه أَدَلُّ على حقيقة المحدود، لأنّه يتضمّن ما فوقَه من الذاتيّات العامّة؛ والفصلُ يدلّ على جوهر المحدود دلالةً خاصّةً.

فاللفظة جِنْسٌ للكلمة، وذلك أنّها تشتمل المُهْمَل والمستعمل، فالمهملُ ما يُمْكِن ائتلافُه من الحروف ولم يَضَعْه الواضع بإزاء معنًى نحو «صص» و«كق» ونحوهما، وهذا وما كان مثله لا يسمَّى واحد منها كلمةً[1]، لأنّه ليس شيئًا من وَضْع الواضع، ويسمّى لفظةً، لأنّه جماعةُ حروفٍ ملفوظٍ بها، هكذا قال سيبويه؛ فكلُّ كلمةٍ لفظةٌ، وليس كلّ لفظة كلمةً؛ ولو قال عِوَضَ اللفظة: «عَرَضٌ» أو «صَوْتٌ» لصحَّ ذلك، ولكنّ اللفظة أَقْرَبُ لأنّه يتضمّنها. والأشياء الدالّة خمسةٌ: الخَطّ، والعَقْد، والإشارة، والنصْبة، واللفْظ. وحَدَّ باللفظة لأنّها جوهرُ الكلمة، دون غيرها ممّا ذكرنا أنّه دالٌّ.

وقوله: «الدالّةُ على معنًى»: فصلٌ فَصَلَه من المُهْمَل الذي لا يدلّ على معنى.

وقوله: «مُفْرَد»: فصلٌ ثانٍ فصله من المركَّب، نحو: «الرجل»، و«الغلام»، ونحوهما

---

(١) في الطبعة المصرية: «فهذا وما كان مثله لا تسمَّى واحدة منها كلمة».

ممّا هو معرَّفٌ بالألف واللام، فإنّه يدلّ على معنيَيْن: التعريفِ، والمعرَّفِ؛ وهو من جهة النطْق لفظةٌ واحدةٌ، وكلمتان؛ إذ كان مركّبًا من الألف واللام الدالّةِ على التعريف، وهي كلمةٌ، لأنّها حرفُ معنًى، والمعرَّفُ كلمةٌ أخرى، واعتبارُ ذلك أن يدلّ مجموعُ اللفظ على معنًى، ولا يدلّ جُزْؤُه على شيءٍ من معناه، ولا على غيره من حيثُ هو جُزْءٌ له، وذلك نحو قولك: «زَيْدٌ»، فهذا اللفظُ يدلّ على المسمّى، ولو أفردتَ حرفًا من هذا اللفظ، أو حرفَيْن، نحو الزاي[1] مثلاً، لم يدلّ على معنًى ألبَتَّة، بخلاف ما تقدّم من المركَّب، من نحو «الغلام»، فإنّك لو أفردت اللام لَدَلَّتْ على التعريف، إذ كانت أداةً له، كالكاف في «كَزَيْدٍ»، والباء في «بِزَيدٍ»، ومن ذلك «ضَرَبَا» و«ضَرَبُوا» ونحوهُما، فإنّ كلّ واحد من ذلك لفظةٌ، وفي الحُكْم كلمتان؛ الفعلُ كلمةٌ، والألف والواو كلمةٌ، لأنّها تُفِيد المسند إليه، فلو سمّيت بـ «ضَرَبَا» و«ضَرَبُوا» كان كلمةً واحدةً، لأنّك لو أفردتَ الألف والواو، لم تدلّ على جُزْءٍ من المسمّى، كما كانت قبل التسمية.

وقوله: «بالوضع» فصلٌ ثالثٌ، احترز به من أمور، منها ما قد يدلّ بالطبْع، وذلك أنّ من الألفاظ ما قد تكون دالّةً على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم: «أَخْ»، فإنّه يُفْهَم منه استغراقُه في النوم، وكذلك قوله عند السعال: «أَحْ»، فإنّه يفهم منه أَذى[2] الصدر؛ فهذه ألفاظٌ، لأنّها مركّبةٌ من حروفٍ ملفوظٍ بها، ولا يقال لها كَلِمٌ، لأنّ دلالتها لم تكن بالتواضُع والاصطلاح.

الأمر الثاني: الانفصال عمّا قد يغلط فيه العامّةُ، وتُصحِّفه. وذلك أنّ اللفظة إذا صُحِّفت وفهِم منها مُصحِّفُه معنًى ما، فلا تسمّى كلمةً صناعيّةً، لأنّ دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع. ومنها أن يحترز بذلك من التسمية بالجُمَل، نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و«تَأَبَّطَ شَرًّا»، فإنّ هذه الأشياء جُمَلٌ خَبَرِيَّةٌ، وبعد التسمية بها كِلَمٌ مفردةٌ، لا يدلّ جزءُ اللفظ منها على جزء من المعنى، فكانت مفردةً بالوضع، فاعرفه. وفي الكلمة لغتان: «كَلِمَةٌ» بوزن «ثَفِنَةٍ» و«لَبِنَةٍ»، وهي لغة أهل الحجاز؛ و«كِلْمَةٌ» بوزن «كِسْرَةٍ» و«سِدْرَةٍ»، وهي لغة بني تميم. وتجمع «الكلمة» على «كلمات» وهو بناءُ قلّةٍ لأنّه جمع على منهاج التثنية، والكثيرُ «كَلِمٌ»؛ وهذا النوع من الجمع جنسٌ عندنا، وليس بتكسير، وقد تقدّم نحو ذلك.

* * *

[أقسام الكلمة]

قال صاحب الكتاب: **«وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف»**.

* * *

قال الشارح: الجنسُ عند النحويّين والفقهاء هو اللفظ العامّ. وكلُّ لفظ عمَّ شيئين فصاعدًا فهو جنسٌ لِمَا تحته، سواءٌ اختلف نوعه أو لم يختلف؛ وعند آخرين لا يكون جنسًا

(١) في طبعة ليبزغ: «الزاء».

(٢) في طبعة ليبزغ: «أذاء»، ولعلّه تحريف.

حتّى يختلف بالنوع، نحو: «الحيوان»، فإنّه جنسٌ للإنسان، والفرس، والطائر، ونحو ذلك؛ فالعامُّ جنسٌ، وما تحته نوعٌ، وقد يكون جنسًا لأنواعٍ، ونوعًا لجنسٍ، كـ «الحَيْوان»، فإنّه نوعٌ بالنسبة إلى الجِسْم، وجنسٌ بالنسبة إلى الإنسانَ والفرس. وإذ قد فُهِم معنى الجنس فالكلمةُ إذًا جنسٌ، والاسمُ والفعلُ والحرفُ أنواعٌ. ولذلك يصدق إطلاقُ اسم الكلمة على كلّ واحد من الاسم والفعل والحرف، فتقول: الاسمُ كلمةٌ، والفعلُ كلمةٌ، والحرفُ كلمةٌ؛ كما يصدق اسمُ الحيوان على كلّ واحد من الإنسان والفرس والطائر، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«والكلام هو المركّب من كلمتَين أسندت إحداهما إلى الأخرى»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أن الكلام عند النحويين عبارةٌ عن كلّ لفظٍ مستقلٍّ بنفسه، مُفيدٍ لمعناه، ويسمّى: «الجملة»، نحو: «زيدٌ أخوك»، و«قام بكرٌ»، وهذا معنى قول صاحب الكتاب: «المركّب من كلمتَيْن أسندت إحداهما إلى الأخرى»، فالمرادُ بالمركّب اللفظ المركّبُ، فحذف الموصوف لظهور معناه.

وقوله: «من كلمتَيْن» فصلٌ احترز به عمّا يأتلف من الحروف، نحو: الأسماء المفردة، نحو: «زيدٍ»، و«عمرٍو»، ونحوهما.

وقوله: «أُسندت إحداهما إلى الأخرى»، فصلٌ ثانٍ احترز به عن مثل «مَعْدِيكَرِبَ» و«حَضْرَمَوْتَ»، وذلك أنّ المركَّب على ضربَيْن: تركيبُ إفرادٍ، وتركيبُ إسنادٍ، فتركيبُ الإفراد أن تأتي بكلمتَيْن، فتركّبهما، وتجعلهما كلمةً واحدةً، بإزاء حقيقةٍ واحدةٍ، بعد أن كانتا بإزاء حقيقتَيْن، وهو من قبيل النقْل، ويكون في الأعلام، نحو «معديكرب» و«حضرموت» و«قَالِيقَلَا»[1]. ولا تفيد هذه الكَلِمُ بعد التركيب حتى يُخْبَر عنها بكلمةٍ أخرى، نحو «معديكرب مُقْبِلٌ» و«حضرموتُ طيّبةٌ»، وهو اسمُ بَلَدٍ باليَمَن. وتركيب الإسناد أن تركّب كلمة مع كلمة، تُنْسَب إحداهما إلى الأخرى. فعرَّفك بقوله: «أُسندت إحداهما إلى الأُخرى» أنّه لم يُرِدْ مُطْلَقَ التركيب، بل تركيبَ الكلمة مع الكلمة، إذا كان لإحداهما تعلُّقٌ بالأخرى، على السبيل الذي به يحسن موقعُ الخبر، وتمامُ الفائدة. وإنّما عبّر بالإسناد، ولم يعبّر بلفظ الخبر، وذلك من قِبَلِ أنّ الإسناد أعمُّ من الخبر، لأنّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهْي والاستفهام، فكلُّ خبر مسندٌ، وليس كلُّ مسند خبرًا، وإن كان مرجعُ الجميع إلى الخبر من جهة المعنى؛ ألا ترى أنّ معنى قولنا: «قُمْ»: أَطْلُبُ قِيامَك. وكذلك الاستفهامُ والنهي، فاعرفه.

* * *

---

(١) قاليقلا: مدينة في أرمينيا (معجم البلدان ٤/ ٢٩٩).

قال صاحب الكتاب: «**وهذا لا يتأتّى إلّا في اسمَين، أو فعل واسم؛ ويسمّى الجملة**».

* * *

قال الشارح: قوله: «وهذا» إشارةٌ إلى التركيب الذي ينعقد به الكلام، ويحصل منه الفائدةُ فإنّ ذلك لا يحصل إلّا من اسمَيْن، نحو: «زيدٌ أخوك»، و«اللّهُ إلهُنَا»، لأنّ الاسم كما يكون مخبرًا عنه فقد يكون خبرًا، أو من فعلٍ واسم، نحو: «قام زيدٌ»، و«انطلق بكرٌ»، فيكون الفعل خبرًا، والاسم المخبَر عنه. ولا يتأتّى ذلك من فعلَيْن، لأنّ الفعل نفسه خبرٌ، ولا يفيد حتّى تُسْنِده إلى مُحَدَّثٍ عنه. ولا يتأتّى من فعلٍ وحرفٍ، ولا حرفٍ واسم، لأنّ الحرف جاء لمعنًى في الاسم والفعلِ، فهو كالجُزء منهما، وجزءُ الشيء لا ينعقّد مع غيره كلامًا، ولم يُفِد الحرفُ مع الاسم إلّا في مَوْطِنٍ واحد؛ وهو النداءُ خاصّةً، وذلك لنيابَة الحرف فيه عن الفعل، ولذلك ساغت فيه الإمالةُ.

واعلم أنّهم قد اختلفوا في الكلام، فذهب قومٌ إلى أنّه مصدرٌ، وفعلُه «كلَّمَ»، جاء محذوف الزوائد، ومثلُه «سلَّمَ سلامًا»، و«أَعْطَى عطاءً»؛ قالوا: والذي يدلّ على أنّه مصدرٌ أنّك تُعْمِله، فتقول: عجبتُ من كلامِك زيدًا، فإعمالُك إيّاه في زيد دليلٌ على أنّه مصدرٌ، إذ لو كان اسمًا لم يجز إعمالُه، وقد أُعْمِل. قال الشاعر [من الوافر]:

٢٦ـ [أكُفْرًا بعدَ ردّ الموتِ عنّي] وبَعْدَ عَطائك المئةَ الرِّتاعَا

---

٢٦ ـ **التخريج**: البيت للقطاميّ في ديوانه ص٣٧؛ وتذكرة النحاة ص٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٦، ١٣٧؛ والدرر ٣/ ٦٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٨٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٩٥؛ ولسان العرب ٩/ ١٤١ (رهف)، ١٥/ ٦٩ (عطا)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٠٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١١؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢١١؛ والدرر ٥/ ٢٦٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص٤١٤؛ ولسان العرب ٨/ ١٦٣ (سمع)، ١٥/ ١٣٨ (غنا)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨، ٢/ ٩٥.

اللغة: الكفر: جحود النعمة. الرتاع: ج الراتعة، وهي الناقة السمينة التي ترتع في خصب وسعة.

المعنى: أمن المعقول أن أجحد نعمتك بعد أن دفعت عني الموت (أي: أطلقتني من الأسر)، وأعطيتني مئة من الإبل السّمان؟!

الإعراب: «**أكفرًا**»: الهمزة: للاستفهام، «كفرًا»: مفعول مطلق منصوب. «**بعد**»: ظرف متعلّق بـ «كفرًا»، وهو مضاف. «**ردّ**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**الموت**»: مضاف إليه مجرور. «**عني**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ردّ». «**وبعد**»: الواو: حرف عطف. «**بعد**»: معطوف على «بعد» السابقة، وهو مضاف. «**عطائك**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، الكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «**المئة**»: مفعول به لاسم المصدر «عطاء» منصوب. «**الرتاعا**»: نعت «المئة» منصوب، والألف: للإطلاق.

وجملة «**أأكفر كفرًا**»: لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «**عطائك المئة**» فقد عمل اسم المصدر الذي هو «عطاء» عمل الفعل، لأنه بمعنى «الإعطاء»، فنصب مفعولين: الأول قوله «**المئة**»، والثاني محذوف، تقديره: «**إيّاي**».

فأَعْمَل «العَطاء» في «المائة» وقال الآخر [من الطويل]:

٢٧ـ أَلَا هَلْ إلى رَيَّا سَبِيلٌ وساعةٍ تُكلِّمُني فيها من الدهر خاليا
فأَشْفِيَ نفسي من تَبارِيحِ ما بها فإنّ كَلامِيها شِفاءٌ لِمَا بِيَا

وذهب الأكثرون إلى أنّه اسمٌ للمصدر، وذلك أنّ فِعْلَه الجاري عليه لا يخلو من أن يكون «كلَّمَ» مضاعَفَ العين، مثلَ «سلَّمَ» أو «تَكلَّمَ»؛ فـ «كَلَّمَ»: فعلٌ يأتي مصدرُه على «التَّفْعِيل». و«تَكلَّمَ» مثلُ «تفعَّلَ»، يأتي مصدرُه على «التَّفَعُّل». فثبت أنّ الكلام اسمٌ للمصدر، والمصدرُ الحقيقيُّ «التكليمُ» و«التسليمُ»، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[1] وقال: ﴿صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا﴾[2]. والكلامُ والسلامُ اسمٌ للمصدر، ولا يمتنع أن يُفيد اسمُ الشيء ما يفيده مسمّاه. قال الله تعالى: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمۡلِكُ لَهُمۡ

---

٢٧ ـ **التخريج**: البيتان لذي الرمّة في الدرر ٥/ ٢٦٣؛ ولم أقع عليهما في ديوانه؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٩٥.

شرح المفردات: التباريح: الشدائد. وتباريح الشوق: توهّجه.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح. «**هل**»: حرف استفهام. «**إلى ريا**»: جارّ ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. «**سبيل**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة. «**وساعةٍ**»: الواو: حرف عطف، «ساعة»: اسم معطوف على «ريّا» مجرور بالكسرة مثله. «**تكلمني**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره «هي»، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعولٍ به. «**فيها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلهما. «**من الدهر**»: جارّ ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ«ساعة». «**خاليًا**»: حال منصوب بالفتحة.

«**فأشفي**»: الفاء: حرف استئناف، «أشفي»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وحرّك بالفتح لضرورة الوزن، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. «**نفسي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الياء للثقل. «**من تباريح**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أشفي». «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة. «**بها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بفعل الصلة المحذوفة، والتقدير: ما ألمّ بها، مثلاً. «**فإنّ**»: الفاء: للاستئناف، «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**كلاميها**»: اسم «إنّ» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به لاسم المصدر «كلام». «**شفاء**»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. «**لما**»: اللام: حرف جرّ، و«ما»: اسم موصول مبني في محلّ جرّ بحرف الجر، والجارّ والمجرور متعلّقان بالخبر (شفاء). «**بيا**»: الباء: حرف جرّ، والياء: ضمير المتكلم مبني في محل جرّ بحرف الجر، والألف للإطلاق، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول.

وجملة «إلى ريا سبيل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكلمني»: في محل جرّ صفة لـ«ساعة». وجملة «فأشفي»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فإن كلاميها شفاء»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كلاميها» حيث أعمل اسم المصدر «كلام» فنصب مفعولاً به، هو «ها».

(١) النساء: ١٦٤.

(٢) الأحزاب: ٥٦.

رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[1]، وقد يُطْلَق الكلام بإزاء المعنى القائم بالنفس. قال الشاعر [من الكامل]:

٢٨- إنّ الكلامَ لَفي الفُؤادِ وإنّما جُعِلَ اللّسانُ عن الفُؤادِ دَليلا

فإذا كان اسمَ المعنى، كان عبارةً عمّا يتكلّم به من المعنى؛ وإذا كان مصدرًا، كان عبارةً عن فعلِ جارحة اللسان، وهو المحصِّلُ المعنى المتكلَّمَ به؛ وإذا كان اسمًا للمصدر، كان عبارةً عن التكليم، الذي هو عبارةٌ عن فعلِ جارحةِ اللسان. وممّا يُسْأَل عنه هنا الفرقُ بين الكلام، والقول، والكَلِم. والجوابُ: أنّ الكلام عبارةٌ عن الجُمَل المفيدةِ، وهو جنسٌ لها؛ فكلٌّ واحدة من الجملِ الفعليّةِ والاسميّةِ نوعٌ له، يصدق إطلاقُه عليها، كما أنّ الكلمة جنسٌ للمفردات، فيصحّ أن يقال: كلُّ «زيدٌ قائمٌ» كلامٌ، ولا يقال: كلُّ كلامٍ «زيدٌ قائمٌ». وكذلك مع الجملة الفعليّة. وأمّا الكَلِمُ فجماعةُ «كلمةٍ»، كـ «لَبِنَةٍ»، و«لَبِنٍ»، و«ثَفِنَةٍ»[2] و«ثَفِنٍ». فهو يقع على ما كان جَمْعًا، مفيدًا كان أو غيرَ مفيدٍ. فإذا قلت: «قام زيدٌ» أو «زيدٌ قائمٌ»، فهو كلامٌ، لحُصولِ الفائدة منه. ولا يقال له: كَلِمٌ. لأنّه ليس بجمعٍ، إذ كان من جُزْأَيْن، وأَقلُّ الجمع ثلاثةٌ. ولو قلت: «إنّ زيدًا قائمٌ»، و«ما زيدٌ قائمٌ»، كان كلامًا من جهة إفادته، وتسمّى كَلِمًا لأنّه جمعٌ.

وأما «القولُ» فهو أعمُّ منهما، لأنّه عبارةٌ عن جميع ما ينطق به اللسانُ، تامًّا كان

---

(١) النحل: ٧٣.

٢٨ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في شرح شذور الذهب ص٣٥؛ وشرح الجمل ١/ ١٥؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

اللغة: الفؤاد: القلب، وقيل: وسطه، وقيل: غشاؤه.

المعنى: الكلام الحقيقي هو الكلام الصادر عن القلب فعلاً، وما اللسان إلّا رسول للناس بما يصدر عن القلب.

الإعراب: «إن»: حرف مشبه بالفعل. «الكلام»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. لفي: اللام: هي اللام المزحلقة، وحذف الخبر بعدها، «في»: حرف جر. «الفؤاد»: اسم مجرور بفي، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف، بتقدير: إن الكلام لموجود في الفؤاد: . «وإنما»: الواو: استئنافية، «إنما»: كافّة ومكفوفة. «جعل»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «اللسان»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «على الفؤاد»: جار ومجرور متعلقان بـ«دليلاً». «دليلا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة.

وجملة «إن الكلام...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جعل»: استئنافية لا محلّ لها.

وقد ذكر البيت هنا للاستشهاد على أن الكلام قد لا يكون ظاهرًا مسموعاً؛ وإنّما يراد به المعنى القائم بالنفس.

(٢) الثَّفِنة: المركبة، ومن كلّ ذي أربع: ما يُصيب الأرض منه إذا برك. (لسان العرب ١٣/ ٧٨ ـ ٧٩ (ثفن)).

وناقصًا، والكلامُ والكَلِمُ أخصُّ منه. والذي قضى بذلك الاشتقاقُ مع السماع؛ ألا ترى أنّ اشتقاق «الكلام» من «الكَلْم»، وهو الجرحُ، كأنّه لشدّة تأثيره ونُفوذِه في الأنفس كالجَرْح، لأنّه إنْ كان حَسَنًا أثّر سرورًا في الأنفس، وإن كان قبيحًا أثّر حُزْنًا. مع أنّه في غالب الأمر يَنْزِع إلى الشرّ، ويدعو إليه. قال الشاعر [من المتقارب]:

٢٩- [ولو عَنْ نَثا غيرِهِ جاءَني] وَجَرْحُ اللِّسانِ كَجَرْحِ اليَدِ

وقال الآخر [من الطويل]:

٣٠- قَوارِصُ تَأْتِيني وتحتقِرونها وقد يَمْلأُ القَطْرُ الإناءَ فيَفْعُمُ

---

٢٩ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٨٥؛ والمعاني الكبير ص٨٢٣؛ والمستقصى ٢/ ٥٠؛ ولعمرو بن معديكرب في ملحق ديوانه ص٢٠٠؛ ولامرىء القيس أو لعمرو بن معديكرب في سمط اللآلي ص٥٣١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٤٣٧؛ والخصائص ١/ ١٤، ٢١.

شرح المفردات: النّثا: مثل الثنا إلّا أنه في الخير والشّرّ. والثنا في الخير خاصّة. (لسان العرب ١٥/ ٣٠٤ (نثا)).

الإعراب: «**ولو**»: الواو حرف استئناف، و«لو»: حرف امتناع لامتناع. «**عن**»: حرف جرّ. «**نثا**»: اسم مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«جاءني». و«نثا»: مضاف. «**غيره**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**جاءني**»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**وجرح**»: الواو اعتراضيّة، و«جرحُ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف «**اللسانِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كجرحِ**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره: موجود. و«جرح» مضاف. «**اليدِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ولو عن ثنا غيره جاءني» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وجرح اللسان كجرح اليد» اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أنّ اللسان يجرح كجرح السّيف.

٣٠ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٩٥؛ ولسان العرب ٧/ ٧٠ (قرص)؛ وتهذيب اللغة ٨/ ٣٦٦؛ وجمهرة اللغة ص٩٣٧؛ وتاج العروس ١٨/ ٨٨ (قرص)؛ وأساس البلاغة (قرص)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٧٤٢؛ ومقاييس اللغة ٥/ ٧١؛ ومجمل اللغة ٤/ ١٥٣؛ وكتاب العين ٥/ ٦١.

شرح المفردات: القوارص: جمع القارصة، وهي الكلمة المُؤذية. يفعم: يمتلىء.

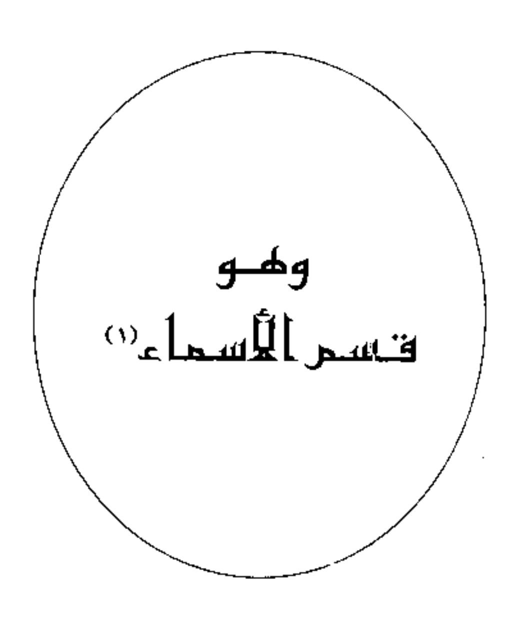
الإعراب: «**قوارص**»: مبتدأ مرفوع، والذي سوّغ الابتداء بالنكرة هنا وصفها وصفًا معنويًّا، والتقدير: قوارص مؤلمة. «**تأتيني**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**وتحتقرونها**»: الواو: حرف استئناف، «تحتقرون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**وقد**»: الواو: حرف استئناف، «قد» حرف تحقيق. «**يملأ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**القطر**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**الإناء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فيفعم**»: الفاء: حرف عطف، =

وغيرُ المفيد لا تأثيرَ له في النفس. وأمّا القَوْل فهو من معنى الإسراع والخِفَّة، ولذلك قيل لكلِّ ما مذَلَ به اللسانُ، وأسرع إليه، تامًّا كان أو ناقصًا: قَوْلٌ.

* * *

= «يفعم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.
وجملة «قوارص تأتيني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأتيني»: في محلّ رفع خبر لـ«قوارص». وجملة «تحتقرونها»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «يملأ القطرُ الإناء». وجملة «فيفعم»: معطوفة على سابقتها، لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه: بيان تأثير الكلام.

القسم الأول من الكتاب



(١) في طبعة ليزغ: القسم الأول في الأسماء.

فصل
[تعريف الاسم وخصائصه]

قال صاحب الكتاب: «**الاسمُ ما دلّ على معنًى في نفسه، دلالةً مجرَّدةً عن الاقتران، وله خصائصُ، منها: جوازُ الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، والجرُّ، والتنوينُ، والإضافةُ**».

* * *

قال الشارح: قد أكثر الناسُ في حدّ الاسم؛ فأمّا سيبويه فإنّه لم يحدّه بحدٍّ ينفصِل به من غيره، بل ذَكَر منه مَثَلاً، اكتفى به عن الحدّ، فقال: «الاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ»[1]، وكأنّه لمّا حدّ الفعلَ والحرفَ تميّز عنده الاسمُ. ونحا أبو العبّاس[2] قريبًا من ذلك، فقال: «فأمّا الأسماء فما كان واقعًا على معانٍ، نحو: رجل، وفرس، وزيد»[3]. وقد حدّه أبو بكر محمّد بن السَّريّ، فقال: «الاسمُ ما دلّ على معنًى مفردٍ»، كأنّه قصد الانفصال من الفعل، إذ كان الفعل يدلّ على شيئين: الحَدَثِ والزمانِ.

فإن قيل: «اليوم» و«الليلة» قد دلّت على أَزمنةٍ، فما الفرقُ بينهما وبين الفعل؟ قيل: «اليومُ» مفردٌ للزمان، ولم يُوضَعْ مع ذلك لمعنًى آخرَ، والفعلُ ليس زمانًا فقط.

فإن قيل: فـ «أَيْنَ» و«كَيْفَ» و«مَنْ» أسماءٌ دلّت على شيئين الاسميّةِ والاستفهامِ، وهذا قادحٌ في الحدّ. فالجوابُ: أنّ هذا إنمّا يكون كاسرًا للحدّ إن لو كان الاسمُ على بابه من الاستعمال، فأمّا وقد نُقل عن بابه، واستُعمل مكانَ غيره على طريق النيابة، فلا؛ وذلك أنّ «مَنْ» يدلّ على معنى الاسميّة بمجرّدها، واستفادة الاستفهام إنمّا هو من خارجٍ، من تقدير همزة الاستفهام معها، فكأنّك إذا قلت: «مَنْ عندَك؟» أصلُه«أَمَنْ عندك؟» فهما في الحقيقة كلمتان: الهمزةُ، إذ كانت حرف معنًى، و«من» الدالّةُ على المسمّى. لكنّه لمّا كانت «مَنْ» لا تُستعمل إلّا مع الاستفهام، استغني عن همزة الاستفهام للزومها إيّاها، وصارت «مَنْ» نائبةً عنها، ولذلك بُنيت؛ فدلالتُها على الاسميّة دلالةٌ لفظيّةٌ، ودلالتُها على الاستفهام من خارجٍ.

---

(١) الكتاب ١/ ١٢.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد.

(٣) المقتضب ١/ ٣.

ولو وُجد اسمٌ مُعْرَبٌ نحو «زيد» و«عمرو»، وهو يدلّ على ما دلّ عليه «مَنْ» من غير نيابةٍ، لكان قادحًا في الحدّ. وقد حدّه السيرافيّ بحدٍّ آخَرَ، فقال: «الاسم كلُّ كلمةٍ دلّت على معنًى في نفسها، من غير اقتران بزمان محصَّل»؛ فقولُه: «كلمة» جنسٌ للاسم، يشترك فيه الأضربُ الثلاثُ: الاسم، والفعل، والحرف. وقولُه: «تدلّ على معنًى في نفسها» فصلٌ احترز به من الحرف، لأنّ الحرف يدّل على معنًى في غيره. وقولُه: «من غير اقتران بزمان محصَّل» فصلٌ ثانٍ جُمع بها المصادر إلى الأسماء، ومُنع الأفعال أن تدخل في حدّ الأسماء، لأنّ الأحداث تدلّ على أزمنة مُبْهَمة، إذ لا يكون حَدَثٌ إلّا في زمانٍ، ودلالةُ الفعل على زمان معلوم: إمّا ماض، وإمّا غير ماض.

وقد اعترضوا على هذا الحدّ بـ «مَضْرِب الشَّوْل»[١] و«خُفُوق النَّجم»[٢]، وزعموا أنّ «مضرب الشوّل» يدلّ على الضِّراب وزمنه، وذلك وقتٌ معلومٌ، وكذلك «خفوق النجم». وقد أُجيب عنه بأنّ «المضرب» وَضْعٌ للزمان الذي يقع فيه الضرابُ دون الضراب، فقولُنا: «مضرب الشوّل» كقولنا: «مَشْتًى» و«مَصِيفٌ». وقولُهم: «أتى مضربُ الشوّل»، و«انقضى مضربُ الشوّل»، كقولهم: «أتى وقتُه» و«ذهب وقتُه». و«الضرابُ» إنّما فُهم من كونه مشتقًّا من لفظه. والحدودُ يراعَى فيها الأوضَاعُ، لا ما يُفْهَم من طريق الاشتقاق، أو غيره، ممّا هو من لوازمه. ألا ترى أنّ «ضاربًا» يُفهَم منه «الضربُ»، لأنّه من لفظه؛ والمفعولُ، لأنّه يقتضيه، ولم يُوضَع لواحدٍ منهما، بل وُضع للفاعل لا غيرُ.

وأمّا قول صاحب الكتاب في حدّه: «ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدةً عن الاقتران»؛ فقوله: «ما دلّ» ترجمةٌ عن الحقيقة التي يشترك فيها القُبُلُ الثلاثُ، نحو: «كلمةٍ»، ولو صرّح بها لكان أَدَلَّ على الحقيقة، لأنّه أقربُ إلى المحدود، إذ ما عامٌّ يشمل كلَّ دالٍّ من لفظٍ وغيره، و«الكلمةُ» لفظٌ، والاسمُ المحدودُ من قبيل الألفاظ، لكنّه وضع العامّ موضعَ الخاصّ.

وقوله: «في نفسه» فصلٌ، احترز به عن الحرف، إذ الحرف يدلّ على معنًى في غيره.

وقوله: «دلالةً مجرَّدةً عن الاقتران» فصلٌ ثانٍ، احترز به عن الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على معنًى مقترنٍ بزمان. وحاصلُ هذا الحدّ راجع إلى الأوّل، وهو ما دلّ على معنى مفرد. ويَرِدُ على هذا الحدّ المصادرُ، وسائرُ الأحداثِ، لأنّها تدلّ على معنًى وزمانٍ، وذلك أنّ أكثر النحويين يضيف إلى ذلك الزمانَ المحصَّلَ، لأنّ زمن المصادر مبهمٌ.

ورُبّما أوْردوا نَقْضًا «مَقْدَمَ الحاجِّ» و«خُفوقَ النَّجم». والحقُّ أنّه لا يحتاج إلى التعرُّض، لقوله: «محصَّل»، لأنّا نريد بالدلالة الدلالةَ اللفظيّةَ، والمصادرُ لا تدلّ على

---

(١) الشَّوْل: جمع شائل، وهي الناقة التي تشول (ترفع) بذنبها للّقاح. (لسان العرب ١١/ ٣٧٥ (شول)).
(٢) خفق النجم: غاب. (لسان العرب ١٠/ ٨١ (خفق)).

الزمن، من جهة اللفظ، وإنّما الزمان من لوازمها وضروراتِها، وهذه الدلالةُ لا اعتدادَ بها، فلا يلزم التحرُّزُ عنها، ألا ترى أن جميع الأفعال لا بدّ من وقوعها في مكان؟ ولا قائل أنّ الفعل دالٌّ على المكان، كما يقال أنّه دالٌّ على الزمن؟ وأمّا «خفوق النجم» فالمراد «وقت خفوق النجم»، فالزمنُ مستفادٌ من الوقت المحذوف، لا من الخفوق نفسه، على أنّا نقول: «المَضْرِبُ» و«المَقْدَمُ» زَمَنُ الضراب والقُدوم، وإنّما يُبيِّن بإضافته إلى الحاجّ والشُّوَّلِ، وذلك الزمنُ معلومٌ بالعُرْف، لا مفهومٌ من اللفظ ألا ترى أنّك لو أخليته من الإضافة، فقلت: «أتيتُ مَقْدَمًا»، لم يُفْهَم من ذلك زمانٌ، فعلمت أنّ هذه الألفاظ، مجرّدةٌ عن الاقتران، أنفسُها.

وأما اشتقاق الاسم فقد اختلف العلماءُ فيه، فذهب البصريون إلى أنّه مشتقٌّ من «السُّمُوّ»، وذهب الكوفيون إلى أنّه مشتقٌّ من «السِّمَة»، وهي العلامة[1]. والقول على المذهبَيْن أنّه لمّا كان علامةً على المسمّى، يعلوه، ويدلّ على ما تحته من المعنى، كالطابع على الدرهم والدينار، والوَسْمِ على الأموال.

وذهب البصريون إلى أنّه مشتقٌّ من «السُّمُوّ»، وهو العُلُوُّ، لا من «السِّمَة» التي هي العلامة. قال الزّجاج: «جُعل الاسم تنويهًا للدلالة على المعنى، لأنّ المعنى تحت الاسم». وذهب الكوفيون إلى أنّه مشتقٌّ من «السِّمَة» التي هي العلامة. وكلاهُما حسنٌ من جهة المعنى، إلّا أنّ اللفظ يشهد مع البصريين؛ ألا ترى أنّك تقول: «أَسْمَيْتُه»، إذا دعوتَه باسمه، أو جعلتَ له اسمًا. والأصلُ «أَسْمَوْتُه»، فقلبوا الواو ياءً، لوقوعها رابعةً، على حدّ «أَدْعَيْتُ» و«أَغْزَيْتُ»؛ ولو كان من «السمة» لقيل: «أَوْسَمْتُه»، لأنّ لام «السُّمُوّ» واوٌ تكون آخرًا، وفاء «السمة» واوٌ تكون أوّلاً. ومن ذلك قولهم في تصغيره: «سُمَيٌّ» وأصله «سُمَيْوٌ»، فقلبوا الواو ياءً، وادُّغمت، على حدّ «سيِّد» و«مَيِّت»، ولو كان من «الوَسْم» لقيل فيه: «وُسَيْمٌ»، فتقع الواوُ الأُولى[2] مضمومةً، فإن شئت أقررتَها، وإن شئت همزتَها؛ على حدّ «وُقِّتتُ» و«أُقِّتتُ»، وفي عدم ذلك، وأنّه لم يُقَل دليلٌ على ما قلناه.

ومن ذلك قولهم في تكسيره: «أَسْماءٌ». وأصله: «أَسْماوٌ»، فوقعت الواو طرفًا وقبلها ألفٌ زائدةٌ، فقُلبت همزةً، بعد أن قُلبت ألفًا. ولو كان من الوسم لقيل فيه: «أَوْسامٌ». فلمّا لم يقل ذلك، دلّ على صحّة مذهب البصريين، وأنّه من «السُّمُوّ». فإن ادُّعي القلبُ، فليس ذلك بالسهل، فلا يصار إليه وعنه مندوحةٌ.

وفي الاسم لغاتٌ: «إِسمٌ» بكسر الهمزة، و«أُسم» بضمّ الهمزة، و«سِمٌ» بكسر السين من غير همزة، وقالوا: «سُمٌ» بضمّ السين. قال الشاعر [من الرجز]:

---

(١) انظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. ص٦ ـ ١٦.
(٢) في بعض النسخ: «أوّلاً» (عن هامش الطبعة المصرية).

٣١ـ باسمِ الّذي في كُلّ سُورَةٍ سِمُهْ

وقال الآخر [من الرجز]:

٣٢ـ وعامُنا أَعْجَبَنَا مُقَدَّمُهْ يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سُمُهْ

يروى بضمّ السين وكسرها وقد ذُكر فيه لغة خامسة، قالوا: «سُمًى»، بزِنَةِ «هُدًى» و«عُلًى». وأنشدوا [من الرجز]:

٣٣ـ واللّهُ أَسْماكَ سُمًى مُبارَكا

---

٣١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/٢٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص١٧٦؛ ولسان العرب ١٤/٤٠١، ٤٠٢ (سما)؛ والمقتضب ١/٢٢٩؛ والمنصف ١/٦٠؛ ونوادر أبي زيد ص١٦٦.

المعنى: يقسم بالله الذي ذكر اسمه في كلّ سور القرآن الكريم، وهذه السور تدلّنا على طريق واضح نعلمه حقًّا.

الإعراب: **«باسم»**: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. **«الذي»**: اسم موصول في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«في كلّ»**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. **«سورة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«سمه»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة القسم المحذوفة: «أقسم»: ابتدائيّة لا محل لها. وجملة «في كل سورة سُمُه»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «سمه» بحذف اللام من غير تعويض.

٣٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢٣٠؛ ولسان العرب ١/٦٧٠ (قرضب)، ١٠/٣٩٧ (برك)، ١٢/٥٣٦ (لحم)، ١٤/٤٠١ (سما)؛ والمقتضب ١/٢٢٩؛ والمنصف ١/٦٠.

اللغة: قرضاب: آكل الشيء اليابس؛ قرضب الرجل فهو قرضاب إذا أكل شيئًا يابسًا..

المعنى: أعجبنا أوّل عامنا، فظننا أنه عام رخاء، ولكنه جاء على غير ما نشتهي، أسميناه أبا السّمح، فكان آكلاً لليابس، لم يترك على عظم لحمًا.

الإعراب: **«وعامُنا»**: الواو: بحسب ما قبلها، **«عام»**: مبتدأ مرفوع، **«نا»**: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **«أعجبنا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، **«نا»**: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدّم. **«مقدّمُه»**: **«مقدم»**: فاعل «أعجب» مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **«يدعى»**: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو (يعود على العام). **«أبا»**: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة. **«السمح»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وقرضابٌ»**: الواو: للعطف، **«قرضاب»**: خبر مقدم مرفوع بالضمة. **«سُمُه»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة: «وعامنا...» ابتدائية لا محل لها. وجملة: «أعجبنا...» في محل رفع خبر أول للمبتدأ «عامنا». وجملة: «يدعى...» في محل رفع خبر ثانٍ للمبتدأ «عامنا». وجملة: «اسمه قرضاب» معطوفة على جملة «يدعى».

=

ولا حجّةَ في ذلك؛ لاحتمالِ أن يكون على لغةِ من قال: «سُمٌ» ونَصَبَه، لأنّه مفعولٌ ثانٍ. فإن صحّت هذه اللغة من جهة أُخرى فمجازُها أنّه تَمَّمَ الاسمَ، ولم يحذف منه شيئًا، كما تمّم الآخَرُ في «غَدًا»، فقال [من الرجز]:

٣٤ـ إنّ مــع الــيــوم أخــاه غَــدْوَا

[خصائص الاسم]

قال صاحب الكتاب: **«وله خصائص، منها: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف عليه، والجرُّ، والتنوينُ، والإضافةُ».**

* * *

قال الشارح: ـ ختم اللَّهُ بالصالحات أعمالَه ـ: «الخصائصُ» جمعُ «خَصِيصةٍ»، وهي

= **والشاهد فيه قوله:** «سمه» وهو يروى بضمّ السين وكسرها، فيه دليل على أن بعض العرب يقولون في «اسم»: «سم» فيحذفون لامه بلا تعويض، ويعاملونه معاملة الاسم الصحيح الآخر كـ«يد» و«غد».

٣٣ ـ **التخريج:** الرجز لأبي خالد القناني في إصلاح المنطق ص١٣٤؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٥٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٩؛ والإنصاف ص١٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٠١، ٤٠٢ (سما).

شرح المفردات: أسماك: أطلق عليك اسمًا. سمًا: اسمًا.

المعنى: يقول: إنّ الله تعالى قد ألهم والديك بأن يطلقا عليك اسمًا مباركًا، كما خصّك به دون سواك لأنك تؤثر سائر الناس بالمعروف.

الإعراب: «**والله**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«الله»: اسم الجلالة مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**أسماك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة؛ والكاف ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به؛ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «**سُمًى**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**مباركًا**»: نعت «سمًا» منصوب بالفتحة.

وجملة «الله أسماك...» الاسميّة بحسب ما قبلها. وجملة «أسماك...» الفعليّة في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «سما»، وهو لغة في «اسم».

٣٤ ـ **التخريج:** الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٨٠؛ وجمهرة اللغة ص٦٧١، ٦٨٢، ١٠٦١، ١٢٦٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٧٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٥، ٢١٧؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٦٧ (دلا)، ١٥/ ١١٧ (غدا)؛ والمقتضب ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٩. ٢٣٨، ٣/ ١٥٣؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٣.

اللغة و المعنى: غدوًا: الغد. يقول: لا تسوقا الإبل بشدّة، بل ارفقا بها، لأنّ الغد قريب من أخيه اليوم.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**مع**»: ظرف متعلّق بمحذوف خبر «إنّ»، وهو مضاف. «**اليوم**»: مضاف إليه مجرور. «**أخاه**»: اسم «إنّ» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. «**غدوًا**»: بدل من «أخاه» منصوب.

وجملة «إنّ مع اليوم أخاه غَدْوًا» الاسميّة لا محلّ من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «غَدْوًا»، حيث تمّمَ الاسم، ولم يقلْ: غدًا.

تأنيثُ «الخصيص»، بمعنى «الخاصّ»، ثمّ جُعلت اسمًا للشيء الذي يختصّ بالشيءِ، ويُلازِمه، فيكون دليلاً عليه، وأمارةً على وجوده كدلالة الحدّ، إلّا أنّ دلالة العلامة دلالةٌ خاصّةٌ، ودلالة الحدّ دلالةٌ عامّةٌ؛ وذلك أنّك إذا قلت: «الرجل»، دلّت الألفُ واللامُ على خصوصِ كَوْنِ هذه الكلمة اسمًا، والحدُّ يدلّ على ضروب الأسماء كلِّها، والحدُّ يُشترط فيه الاطّرادُ والانعكاسُ، نحو قولك: «كلُّ ما دلّ على معنًى مفردٍ فهو اسمٌ، وما لم يدلّ على ذلك فليس باسم»، والعلامةُ يُشترط فيها الاطّرادُ دون الانعكاس، نحو قولك: «كلُّ ما دخل عليه الألفُ واللامُ فهو اسمٌ»، فهذا مطّردٌ في كلّ ما تدخله هذه الأداةُ؛ ولا ينعكس، فيقال: «كلُّ ما لم تدخله الألفُ واللامُ فليس باسم»، لأنّ المضمرات أسماءٌ، ولا تدخلها الألف واللام، وكذلك غالبُ الأعلام والمبهماتِ، وكثيرٌ من الأسماء، نحو: «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«مَنْ»، لا تدخل الألف واللام شيئًا من ذلك، وهي مع ذلك أسماءٌ.

ومن خواصّ الاسم جواز الإسناد إليه، فالإسنادُ وصفٌ دالٌّ على أنّ المسنَد إليه اسمٌ، إذ كان ذلك مختصًا به، لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسنادٌ، وذلك لأنّ الفعل خبرٌ، وإذا أسندتَ الخبر إلى مثله لم تُفِد المخاطَبَ شيئًا، إذ الفائدة إنّما تحصل بإسناد الخبر إلى مُخْبَرٍ عنه معروفٍ، نحو: «قام زيدٌ» و«قعد بكرٌ»؛ والفعلُ نكرةٌ لأنّه موضوعٌ للخبر، وحقيقةُ الخبر أن يكون نكرةً، لأنّه الجُزْءُ المستفادُ، ولو كان الفعل معرفةً لم يكن فيه للمخاطب فائدةٌ، لأنّ حدَّ الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطبُ، كما تعرفه أنت، ثمّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه، ليستفيدَه.

ولا يصحُّ أن يُسْنَد إلى الحرف أيضًا شيءٌ، لأنّ الحرف لا معنًى له في نفسه، فلم يُفِد الإسنادُ إليه، ولا إسنادُه إلى غيره، فلذلك اختصّ الإسنادُ إليه بالاسم وحده. ومن خواصّ الاسم دخول حرف التعريف، وإنّما قال: «حرف التعريف»، ولم يقل: «الألف واللام»، على عادة النحويين لوجهَيْن:

أحدُهما: أنّ الحرف عند سيبويه اللام وحدها، والهمزةُ دخلت توصُّلاً إلى النطق بالساكن، وعند الخليل أن التعريف بالألف واللام جميعًا[1]، وهما حرفٌ واحدٌ مركَّبٌ من حرفَيْن، نحو: «هَلْ»، و«بَلْ»؛ فقال: «حرف التعريف»، ليشملَ المذهبَيْن.

والوجه الثاني: أنّه احترز به من اللغة الطائيّة، لأنّ لغتهم إبدالُ لام التعريف ميمًا، نحو قوله عليه السلام: «ليس مِن اَمْبِرّ اَمْصِيامُ في اَمْسَفَر»[2]، فعبَّر بحرف التعريف ليعُمّ اللغة الطائيّةَ، وغيرَها.

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤، ٣٢٥.

(٢) الحديث في سنن النسائي ٤/ ١٧٦، ١٧٧؛ وسنن ابن ماجه ١٦٦٤، ١٦٦٥؛ وسنن الترمذي ٧١٠؛ ومسند أحمد بن حنبل ٣/ ٣١٩، ٥/ ٤٣٤؛ والسنن الكبرى ٤/ ٢٤٢، ٢٤٣.

وإنّما كان التعريف مختصًّا بالاسم، لأنّ الاسم يُحدَّث عنه، والمحدَّث عنه لا يكون إلّا معرفةً، والفعلُ خبرٌ، وقد ذكرنا أنّ حقيقة الخبر أن يكون نكرةً. ولا يصحّ أيضًا تعريفُ الحرف، لأنّه لمّا كان معناه في الاسم والفعل، صار كالجزء منهما، وجُزءُ الشيء لا يُوصَف بكونه معرفةً ولا نكرةً، فلذلك كانت أداةُ التعريف مختصّةً بالاسم، فأمّا ما رَواهُ أبو زيدٍ من قول الشاعر [من الطويل]:

٣٥- ويَستخرجُ[1] اليَرْبُوعَ من نافِقائه ومن جُحْرِهِ ذو الشِّيخَةِ اليَتَقَصَّعُ

فشاذٌّ في القياس والاستعمال. والذي شجّعه على ذلك أنّه قد رأى الألف واللام بمعنى «الّذي» في الصفات، فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى.

ومن خواصّ الاسم الجرّ، وذلك أنّه لا يكون في الفعل، ولا الحرفِ؛ أمّا الحروف فلأنّها مبنيّةٌ لا يدخلها الجرُّ، ولا شيءٌ من أنواع الإعراب، ولا ينعقد منها كلامٌ مع غيرها

٣٥ـ **التخريج**: البيت لذي الخرق الطهوي في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٨؛ وتخليص الشواهد ص١٥٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٨٢؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٦٧؛ ونوادر أبي زيد ص٦٧؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٥٢؛ وجواهر الأدب ص٣٢٠؛ ورصف المباني ص٧٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٤٦؛ وتاج العروس (الباء).

اللغة: اليربوع: دويّبة معروفة. النافقاء: جحر المربوع. الشّيخة: رملة بيضاء ببلاد أسد وحنظلة. ويروى: «بالشيحة»، بالحاء، والشّيحة: نبات في الصحراء. والیتقصّع: الذي يدخل في القاصعاء وهو جحر لليربوع.

المعنى: يصف رجلاً بأنّه شديد النّفاق حتى إنّه لشدة نفاقه خبير في استخراج اليرابيع من جحورها المختلفة في الأمكنة المختلفة.

الإعراب: **«ويستخرج»**: الواو: حرف عطف. «يستخرج»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «اليربوع»: مفعول به منصوب بالفتحة. **«من نافقائه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يستخرج»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. الواو: حرف عطف. **«من جحره»**: جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور السابقين، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ذو»: فاعل «يستخرج» مرفوع لأنّه من الأسماء السّتّة، وهو مضاف. **«الشيخة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«اليتقصّع»**: «ال»: اسم موصول بمعنى «الذي»؛ مبني على السكون في محل نصب صفة لـ«يربوع»، «يتقصّع»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

وجملة «يستخرج»: معطوفة على جملة «يقول» لا محلّ لها. وجملة «يتقصع»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «اليتقصع» حيث دخلت «ال» الموصولة بمعنى «الذي» على الفعل المضارع، واتفق البصريون والكوفيون على أنّ هذا شذوذ، في حين أنّ ابن مالك قال: إنّه قليل لا شاذ.

(١) في الطبعة المصريّة «فيستخرجَ» بالفاء السببية، وفيها «اليُتقصَّعُ» بالبناء للمجهول. وفي طبعة ليبزغ: «يستخرج» بالبناء للمجهول، وضمّ «اليربوع» على أنه نائب فاعل، و«ذو الشّيحة» بالحاء.

فتحكم على محلّها بإعراب ذلك الموضع؛ وأمّا الفعل فَمِنْهُ ما هو مُعْرَبٌ، وهو المضارعُ، إلّا أنّه لا يدخله الجرُّ، وسنُوضِح[1] علّةَ امتناعه منه في موضعه من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

ومن خواصّ الاسم التنوين، والمراد بالتنوين ههنا تنوينُ التمكين، نحو: «رجلٍ»، و«فرسٍ»، و«زيدٍ»، و«عمرٍو»، ولا يكون ذلك إلّا في الأسماء، فهو من خواصّها، لأنّه دخل للفرق بين ما ينصرف من الأسماء، فلذلك كان خصيصًا بها، ولم يُرِد مُطْلَقَ التنوين؛ ألا ترى أنّ من جملة التنوين تنوينَ الترنُّمِ؛ ولا تمتنع الأفعالُ منه، نحو قوله [من الوافر]:

٣٦- [أَقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعتابَنْ] وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ

---

(١) في طبعة ليزغ: «وستُوضَح».

٣٦ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٨١٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ والدرر ٥/ ١٧٦، ٦/ ٢٣٣، ٣٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ص٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٢؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٠، ٢١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص٦٥٥؛ وجواهر الأدب ص١٣٩، ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٣٢، ١١/ ٣٧٤؛ ورصف المباني ص٢٩، ٣٥٣؛ وشرح ابن عقيل ص١٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص٩٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٤٤ (خنا)؛ والمنصف ١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٩؛ ونوادر أبي زيد ص١٢٧.

اللغة: أقلّي: خفّفي أو اتركي. عاذل: ترخيم «عاذلة»، وهي اللائمة. أصبت: أي كنت مصيبًا فيما أقول أو أفعل.

المعنى: خفّفي لومك وعتابك يا لائمتي، واعترفي بصواب ما أقوله إذا ما كنت مصيبًا.

الإعراب: «**أقلّي**»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**اللوم**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**عاذل**»: منادى مرخّم مبنيّ على ضمّ الحرف المحذوف للترخيم في محلّ نصب. «**والعتابَنْ**»: الواو: حرف عطف، و«العتابنْ»: معطوف على «**اللوم**» منصوب بالفتحة. والنون للترنم. «**وقولي**»: الواو حرف عطف. و«قولي»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**أصبت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وهو في محلّ جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف تقديره: «إن أصبت فقولي...». «**لقد**»: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف تقديره «والله...»، و«قد»: حرف تحقيق. «**أصابن**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو»، والنون للترنّم.

وجملة «**أقلّي**» الفعليّة: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قولي» الفعليّة: معطوفة على جملة «أقلّيّ» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن أصبت فقولي» الشرطية: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**قولي**» المحذوفة: في محل جزم جواب الشرط. وجملة القسم المحذوف وجوابه: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «**أصابن**» الفعلية: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «العتابن» و«أصابن» حيث أدخل على اللفظتين تنوين الترنّم، واللفظة الأولى اسم، والثانية فعل، فدلّ بذلك على أنّ التنوين بدلٌ من حرف الإطلاق.

ونحو قوله [من الرجز]:

٣٧ـ دايَنْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقْضَنْ [فَمَطَلَتْ بَعْضًا وأَدَّتْ بَعْضَنْ]

فبيَّنَ بذلك أنّه ليس المراد مُطْلَقَ التنوين.

ومن خواصّ الاسم الإضافة. والمراد بالإضافة هنا أن يكون الاسم مضافًا، لا مضافًا إليه. وذلك مختصٌّ بالأسماء، إذ الغرضُ من الإضافة الحقيقيّة التعريفُ، ولا معنى لتعريف الأفعال، ولا الحروفِ.

فأمّا المضاف إليه فقد يكون فعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(١)، وقولِ الشاعر [من الطويل]:

٣٨ـ على حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيبَ على الصِّبَا [وقلتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ]

---

٣٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص٧٩؛ والأغاني ٢٠/ ٣١١؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ وسمط اللآلي ص٢٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٥؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٣٣؛ ولسان العرب ١٣/ ١٦٨ (دين)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٥٧؛ ورصف المباني ص٣٥٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، ٥١٣، ٥١٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٠٥.

اللغة: داينت: أسلفتُ. والمطل: التسويف. وأروى: اسم امرأة.

المعنى: لقد أسلفت هذه المرأة مودّة توجب المكافأة، ولكنّها لم تجازني إلا بالقليل.

الإعراب: «**داينتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. «**أروى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**والديون**»: الواو: حرف اعتراض، «الديون»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**تُقْضن**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف المحذوفة للتعذر، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والنون للترنّم. «**فمطَلَتْ**»: الفاء: حرف عطف، «مطَلَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث، والتاء: حرف لا محل له، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «**بعضاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وأدّت**»: الواو: حرف عطف، «أدّت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة لالتقاء لساكنين، والتاء للتأنيث حرف لا محل له، وفاعله: هي. «بعضن»: مفعول به منصوب بالفتحة، والنون للترنّم.

وجملة «داينتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الديون تُقْضن»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «تُقْضن»: خبر للمبتدأ (الديون) محلُها الرفع. وجملة «مَطَلَتْ»: معطوفة على جملة «داينت»، وكذلك جملة «أدّت».

والشاهد فيه: إلحاق تنوين الترنّم بالفعل «تقضى» والاسم «بعضًا».

(١) المائدة: ١١٩.

٣٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٢؛ والأضداد ص١٥١؛ وجمهرة اللغة ص١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣؛ والدرر ٣/ ١٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد **المغني** ٢/ ٨١٦، ٨٨٣؛ والكتاب ٢/ ٣٣٠؛ =

فلذلك لم يكن من خواصّ الاسم؛ فهذه الأشياءُ من غالب خصائص الأسماء، فكلُّ كلمة دخلها شيءٌ من هذه العَلامات، فهي اسمٌ ولا ينعكس ذلك.

= ولسان العرب ٨/ ٣٩٠ (وزع)، ٩/ ٧٠ (خشف)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص٣٨٧؛ ومغني اللبيب ص٥٧١؛ والمقرب ١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦؛ والمنصف ١/ ٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

اللغة: على حين: أي في حين. المشيب: الشيب. الصّبا: الميل إلى الهوى. أصحو: أفيق. الوازع: الرادع.

المعنى: لمّا حلّ المشيب وارتحل الصِّبا عاتبت نفسي قائلاً: أما تصحين من سكرك، أي تماديك في المعاصي، ويمنعك الشيب؟

الإعراب: «**على حين**»: جار ومجرور متعلقان بـ«كفكفت» في بيت سابق. «**عاتبت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. «**المشيب**»: مفعول به منصوب. «**على الصبا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«عاتبت». «**وقلت**»: الواو: حرف عطف، «**قلت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. والتاء: فاعل. «**ألمّا**»: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، «لمّا»: حرف جزم ونفي وقلب. «**تَصحُ**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل أنت. «**والشيب**»: الواو: حالية، «الشيب»: مبتدأ مرفوع. «**وازع**»: خبر مرفوع.

جملة «عاتبت...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «**قلت**...»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «ألمّا تصح»: في محل نصب مفعول به. وجملة «الشيب وازع»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «على حين عاتبتِ» حيث بنى «حين» لأنه أُضيف إلى الفعل الماضي «عاتب».

ومن أصناف الاسم

اسمُ الجِنْس

فصل
[تعريفه وقسماه]

قال صاحب الكتاب: «**وهو ما عُلّق على شيءٍ وعلى كلّ ما أَشْبَهَه. وينقسم إلى اسمِ عَيْنٍ، واسمِ معنًى؛ وكلاهما ينقسم إلى اسم غيرِ صفةٍ، واسمٍ هو صفةٌ. فالاسمُ غيرُ الصفة نحو: «رَجُلٍ»، و«فَرَسٍ»، و«عِلْمٍ»، و«جَهْلٍ»؛ والصفةُ نحوَ: «راكِبٍ»، و«جالِسٍ»، و«مفهومٍ»، و«مُضْمَرٍ»**».

قال الشارح: اعلم أنّ اسم الجنس ما كان دالّا على حقيقةٍ موجودةٍ، وذَواتٍ كثيرةٍ. وتحقيقُ ذلك أنّ الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة، ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابُهُ تلك الأشياءِ تشابُهًا تامًّا، حتّى يكون ذلك الاسمُ اسمًا لذلك الأمر الذي وقع به التشابُهُ، فإنّ ذلك الاسم يسمّى اسم الجنس، وهو المتواطىء كـ «الحيوان»، الواقع على الإنسان والفرس والثور والأسد، فالتشابُه بين هذه الأشياء وقع بالحياة الموجودة في الجميع. وكذلك إذا قلت: «إنسانٌ»، وقع على كلّ إنسان، باعتبار الآدَميّة. وكذلك إذا قلت: «رجلٌ»، وقع على كلّ رجل، باعتبار الرجليّة، وهي الذُّكوريّةُ والأدميّةُ، وهذا معنى قوله: «ما عُلّق على شيء، وعلى كلّ ما أشبهه». فإنْ دلّ الاسمُ المفردُ على أشياء كثيرة، ولم يدلّ على الأمر الذي تشابهت تلك الأشياءُ به، فإنّه يسمّى «المشترك»، مثل اسم «العَيْن» الواقع على العُضْو الذي يُبْصَر به، وعلى يَنْبُوع الماءِ، وعلى الذَّهَب وعلى عين الرُّكْبَةِ.

واعلم أن الشمول تارةً يكون بالوجود نحو: «الإنسان»، و«الفرس»، و«الثور»، و«الأسد»، وتارةً يكون بالاستعداد والقوّة، نحو: «الشمس» و«القمر»، فإنّهما ـ وإن لم يكن لهما في الوجود مشارِكٌ ـ فهما شاملان بالقوّة. فإنّا لو قدّرنا خَلْقَ نِيرانٍ تُماثِل الشمسَ والقمر، لأُطْلِقَ عليها اسم الشمس والقمر، باعتبار النور.

* * *

قال: «**وينقسم إلى اسم عين، واسم معنى**».

* * *

قال الشارح: المراد باسم العين ما كان شَخْصًا يُدْرِكه البصرُ، كـ «رجلٍ»، و«فرسٍ»، ونحوهما من المَرئيّات.

والمعاني عبارةٌ عن المصادر، كـ «العِلْم»، و«القُدْرَة»، مصدرَيْ «علم» و«قدر». وذلك ممّا يُدْرَك بالعقل دون حاسّة البصر.

وكلاهما ينقسم إلى اسمٍ هو صفة، وغير صفة. فالاسمُ غير الصفة ما كان جنسًا غيرَ مأخوذٍ من فعلٍ، نحو: «رجل»، و«فرس»، و«عِلْم»، و«جَهْل». والصفةُ ما كان مأخوذًا من الفعل، نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، كـ «ضارب»، و«مضروب»، وما أشبههما من الصفات الفعليّة؛ و«أَحْمَرَ» و«أَصْفَرَ»، وما أشبههما من صفات الحِلْية؛ و«بَصْريّ»، و«مَغْرِبيّ»، ونحوهما من صفات النسبة، كلُّ هذه صفاتٌ تعرفها بأنّها جاريةٌ على الموصوفين، ومثالُ جَرَيانها قولك: «هذا رجلٌ ضاربٌ، ومضروبٌ»، وكذلك الباقي.

فإن قيل: اشترطتم في الصفة أن تكون مأخوذةً من فعل، فما بالُك حكمت على «بصريّ»، و«مغربيّ» بأنّهما صفتان، وليسا من فعل؟ قيل: لمّا أضفتهما حَدَثَ فيهما معنى: الفعل، لأنّهما صارا في معنى: منسوبٍ أو مَعْزُوٌّ.

والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى؛ وذلك أنّ الصفة تدلّ على ذاتٍ وصفةٍ، نحو: «أَسْوَدَ»، مَثَلاً؛ فهذه الكلمةُ تدلّ على شيئين؛ أحدُهما الذاتُ، والآخرُ السَّوادُ، إلّا أنّ دلالتها على الذات دلالةُ تسميةٍ، ودلالتها على السواد من جهةِ أنّه مشتقٌّ من لفظه، فهو من خارج؛ وغيرُ الصفة لا يدلّ إلّا على شيءٍ واحدٍ، وهو ذات المسمّى. ولمّا قسم الأعيان والمعاني إلى صفاتٍ، وغير صفات، مثَّلَ بالأمْرَيْن؛ فـ «رجلٌ»، و«فرسٌ» من أسماء الأعيان غير الصفات، و«عِلْمٌ» و«جَهْلٌ» من أسماء المعاني، و«راكبٌ» و«جالسٌ» من صفات الأعيان؛ ألا ترى أنّها تجري صفاتٍ على أسماء الأعيان، نحو قولك: «رجلٌ راكبٌ»، و«غلامٌ جالسٌ»، و«مفهومٌ»، و«مُضْمَرٌ»، من صفات المعاني؛ ألا تراك تقول: «هذا معنًى مفهومٌ»، و«حديثٌ مضمرٌ»، أي: غيرُ بادٍ للأفهام، والمرادُ أنّ المعاني توصَف كما توصَف الأعيانُ، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم

العَلَمُ

فصل
[تعريف العلم وأقسامه]

قال صاحب الكتاب: **«وهو ما عُلّق على شيء بعينه، غيرَ متناولٍ ما أشبهه، ولا يخلو من أن يكون اسمًا، كـ «زيدٍ»، و«جَعْفَرٍ» أو كُنْيَةً كـ «أبي عمرٍو»، و«أمّ كُلْثُوم»؛ أو لَقَبًا كـ «بَطَّةَ» و«قُفَّةَ»»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أن العَلَم هو الاسمُ الخاصُّ الذي لا أَخَصَّ منه. ويركَّب على المسمّى لتخليصه من الجنس بالاسميّة، فيُفرَّق بينه وبين مسمّياتٍ كثيرةٍ بذلك الاسم، ولا يتناول مماثله في الحقيقة والصورة، لأنّه تسميةُ شيءٍ باسم، ليس له في الأصل أن يسمّى به على وجه التشبيه، وذلك أنّه لم يوضَع بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ، ولا لمعنًى في الاسم، ولذلك قال أصحابنا: إنّ الأعلام لا تفيد معنًى، ألا ترى أنّها تقع على الشيء ومخالفِه وقُوعًا واحدًا؟ نحو: «زيد»، فإنّه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض، وعلى القصير كما قد يقع على الطويل، وليست أسماءُ الأجناس كذلك، لأنّها مفيدةٌ، ألا ترى أنّ «رجلاً» يفيد صيغةً مخصوصةً، ولا يقع على المرأة، من حيث كان مفيدًا؟ و«زيدٌ» يصلح أن يكون عَلَمًا على الرجل والمرأةِ، ولذلك قال النحويون: العَلَمُ ما يجوز تبديلُه وتغييرُه، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة، فإنّه يجوز أن تنقل اسمَ وَلدك وعبدِك من «خالدٍ» إلى «جعفرٍ»، ومن «بكرٍ» إلى «محمّدٍ»، ولا يلزم من ذلك تغييرُ اللغة؛ وليس كذلك اسمُ الجنسِ، فإنّك لو سمّيت الرجل فرسًا، أو الفرسَ جَملاً، كان ذلك تغييرًا للغة، وإنّما أُتي بالأعلام للاختصار، وترك التطويل، بتعداد الصفات، ألا ترى أنّه لولا العَلَمُ لاحتَجْتَ، إذا أردت الإخبار عن واحدٍ من الرجال بعينه، أن تُعدِّد صفاته، حتّى يعرفه المخاطَبُ، فأغنى الأعلامُ عن ذلك أجمعَ.

والعَلَمُ مأخوذٌ من عَلَم الأمير، أو عَلَم الثَّوْب، كأنّه علامةٌ عليه يُعْرَف به.

وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، نحو: «زيد» و«عمرو»؛ وكُنْيَةٍ كـ «أبي عمرٍو»، و«أمّ كُلْثُومٍ»؛ ولقب، كـ «بَطَّة» و«قُفَّة».

والكنيةُ لم تكن علمًا في الأصل، وإنّما كانت عادتهم أن يدعوا الإنسان باسمه، وإذا وُلد له ولدٌ دُعي باسم ولده توقيرًا له، وتفخيمًا لشأنه، فيقال له: أبو فلانٍ، وأمّ فلانٍ، ولذلك استقبحوا أن يكني الإنسانُ نفسَه. وقد يكنون الوليد، فيقولون: أبو فلان، على سبيل التفاؤل بالسلامة، وبُلوغِ سِنِّ الإيلاد. يقال منه: كنَوْت الرجل، وكنَيْته. وهو من الكِناية، وهي التَّوْرية. والكنية من الأعلام، وهي جاريةٌ مجرى الأسماء المضافة، نحو: عبد الله، وعبد الواحد. والذي يدلّ على أنّها أعلامٌ قولُ الشاعر [من البسيط]:

٣٩- ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوابًا وأُغْلِقُها حتّى أتيتُ أَبا عمرِو بنَ عَمّارِ

فحذف التنوين من «أبي عمرو»، لأنّه لو لم يكن علمًا لما حُذف، بمنزلة حذفه من جعفرِ بن عمّار.

وأمّا اللَّقَبُ فهو النَّبَزُ، كقولهم: «قُفَّةُ» و«بَطَّةُ»، لقبَيْن، فـ «قفّةُ» لقبٌ، و«بطّةُ» لقبٌ. و«القفّةُ»: كاليَقْطِينَة، تُتّخذ من الخُوص، يُشبَّه بها الكبيرُ، يقال: شيخٌ كالقفّة، وقيل للشجر البالية.

---

٣٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في أدب الكاتب ص٤٦١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٦، ٥٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٩١ (غلق)؛ ومراتب النحويين ص٣٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١١٨.

اللغة: أبو عمرو: هو أبو عمرو بن العلاء، عمار بن عبد الله المازني النحوي.

المعنى: لم أزل أتصرف في العلم، وأطويه وأنشره حتى لقيت أبا عمرو، فسقط علمي عنده.

الإعراب: «**ما**»: نافية. «**زلتُ**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمه محله الرفع. «**أفتحُ**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**أبوابًا**»: مفعول به «**وأغلقها**»: الواو: حرف عطف، «أفتحها»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنا»، و«ها»: مفعول به محله النصب. «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**أتيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعله محله الرفع. «**أبا**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. «**عمرو**»: مضاف إليه. «**بن**»: صفة لـ«أبا» منصوب بالفتحة. «**عمار**»: مضاف إليه.

وجملة «ما زلت أفتح»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة «أفتح»: خبر «ما زلت» محلها النصب، وعطف عليها جملة (أغلقها)؛ أما جملة «أتيت» فاستئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: حذف التنوين من «عمرِو» في «أبا عمرِو بن عمار»؛ لأن الكنية كاسم العلم.

وهذه الأقسام الثلاثة كلُّها ترجع إلى معنى واحد، وهو العَلَم، ولذلك لا يجوز تغييرها وتبديلها، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**وينقسم إلى مُفرَد، ومركَّب، ومنقول، ومرتجَل. فالمفردُ نحو: «زيدٍ»، و«عمرٍو». والمركَّبُ إمّا جُمْلَةٌ، نحو: «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و«تَأَبَّطَ شَرًّا»، و«ذَرَّى حَبًّا»، و«شابَ قَرْناها»، و«يَزِيدُ»، في مثل قوله [من الرجز]:**

٤٠ـ **نُبِّئْتُ أَخْوالِي بَنِي يَزِيدُ ... ظُلْمًا علينا لهُمُ فَدِيدُ**

وإمّا غيرُ جملةٍ، اسمان جُعلا اسمًا واحدًا، نحو: «مَعْدِيكَرب»، و«بَعْلَبَكَّ»، و«عَمْرَوَيْهِ»، و«نِفْطَوَيْهِ»، أو مضافٌ ومضافٌ إليه، كـ «عَبْد مَناف»، و«امرىء القيس»، والكُنَى».

* * *

قال الشارح: الاسم العَلَم يكون مفردًا، أو مركّبًا. فالمفرد هو الأصل، لأنّ التركيب بعد الإفراد، وذلك نحو: «زيد»، و«عمرو». والمرادُ بالإفراد أنّه يدلّ على حقيقة واحدة، قبل النقل وبعده. والمركَّبُ من الأعلام هو الذي يدلّ على حقيقة واحدة بعد النقل، وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك.

والمركّب على ثلاثة أضربٍ: جملةٌ، وهو كلُّ كلام عمِل بعضُه في بعضٍ، نحو: «ذرّى حَبًّا»، من قوله [من الرجز]:

---

٤٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)، ٣٢٩ (فدد)؛ ومجالس ثعلب ص٢١٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٦.

الإعراب: «**نُبئت**»: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع نائب فاعل. «**أخوالي**» مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. «**بني**» بدل من «أخوال» منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**يزيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. «**ظلمًا**»: مفعول لأجله منصوب. «**علينا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ظلمًا» أو «فديد». «**لهم**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ. «**فديد**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «نبئت» الفعلية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لهم فديد» الاسميّة: في محل نصب مفعول به ثالث لـ«نبّئت».

والشاهد فيه قوله: «يزيد» حيث سمّى به، وأصله فعل مضارع ماضيه «زاد» مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. فهو منقول من جملة مؤلّفة من فعل وفاعل.

٤١ـ إنّ لـهـا مُـرَكَّـنـا إرْزَبَّـا كـأنّـه جَـبْـهَـةُ ذَرَّى حَـبَّـا[(١)]

ومثلُه «تَأَبَّطَ شَرًّا»[(٢)]، سمّي بذلك لأنّه تأبّط حَيَّةً، فسمّي بذلك[(٣)]؛ وهي جملةٌ من فعلٍ وفاعلٍ ومفعولٍ.

ومن الجُمَل المسمَّى بها «شابَ قَرْناها»، قال الشاعر [من الطويل]:

٤٢ـ كَذَبْتُم وَبَيْتِ اللّهِ لا تَنْكِحونها بني «شابَ قَرْناها» تَصُرُّ وتَحْلُبُ

---

٤١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص٣٠٨؛ ولسان العرب ١/٢٩٦ (حبب)، ٤١٦ (رزب)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٢٣؛ ومجالس ثعلب ١/٢٠٢؛ والمقتضب ٤/٩.

اللغة: المركن: الضرع المتفخ. الإرزب: الغليظ. ذرّى حبًا: اسم رجل.

الإعراب: «**إن**»: حرف مشبه بالفعل. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر «إن» المقدم المحذوف. «**مركنًا**»: اسم «إن» مؤخر منصوب بالفتحة. «**إرزبًا**»: صفة لمركن منصوبة مثله. «**كأنه**»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم كأن. «**جبهة**»: خبر كأن مرفوع. «**ذرّى حبًا**»: مضاف إليه في محل جر، وهو اسم مركب مبني على الحكاية.

وجملة «إن لها مركنًا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كأنه جبهة»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «ذرّى حبًّا» حيث تحولت هذه الجملة إلى اسم لرجل تروى على الحكاية.

(١) في طبعة ليزغ: «مركّبًا» بالباء، ولعلّه تحريف. وفي الطبعة المصرية: «لركبًا»، وقال محقّق الطبعة: «الرَّكب: الفَرَج».

(٢) لقب الشاعر الجاهليّ ثابت بن جابر بن سفيان. انظر ترجمته في خزانة الأدب ١/١٣٧، ١٣٨؛ وشرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي ١/٣٧، ٣٨؛ والأعلام ٢/٩٧).

(٣) ورُويت أسباب أخرى لهذا اللقب. (انظر: خزانة الأدب ١/١٣٧، ١٣٨).

٤٢ ـ **التخريج**: البيت للأسدي في لسان العرب ١٣/٣٣٣ (قرن)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/٢٧٣؛ والخصائص ٢/٣٦٧؛ وشرح التصريح ١/١١٧؛ ولسان العرب ١٢/٥٩٦ (نوم)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٢٠، ١٢٣؛ والمقتضب ٤/٩، ٢٢٦.

اللغة: تصرُّ: تشدُّ الضرع لتجتمع الدرة فتحلب الدابة، والقرن: الفود من الشعر في جانب الرأس.

المعنى: لن تتمكنوا من الزواج بهذه الفتاة يا أولاد تلك المرأة الوضيعة التي عاشت حياتها في رعاية الغنم والقيام على شؤونها من الحليب وغيره.

الإعراب: «**كذبتم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتم: فاعل محله الرفع. «**وبيت**»: الواو: حرف قسم، «بيت»: مقسم به مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل «أقسم» المحذوف. «**الله**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لا**»: نافية لا عمل لها. «**تنكحونها**»: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، وها: مفعول به محلُّه النصب. «**بني**»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، «**شاب قرناها**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية. «**تصرُّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هي. «**وتحلب**»: الواو: حرف عطف، «**تحلب**»: مثل «تصرُّ».

وجملة «كذبتم» ابتدائية **لا** محل لها. وجملة «أقسم وبيت الله»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لا تنكحونها»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «بني...»: استئنافية لا محل لها. وجملة «شاب قرناها»: مقول لقول محذوف نائب فاعل محلُّها الرفع، التقدير: بني المقول فيها: شاب قرناها. =

ومنه «بَرَقَ نحْرُهُ»، وهو اسم رجل، وهو فعلٌ وفاعلٌ. ومثلُه «يَزِيدُ» في قوله [من الرجز]:

نُبِّئْتُ أَخْوالي بني يَزِيدُ ظُلْمًا علينا لَهُمُ فَدِيدُ

وهو فعلٌ سمّي به، وفيه ضميرُ فاعلٍ، ولذلك حكاه مرفوعًا؛ ولو كانت التسميةُ بالفعل وحده، لكان من قبيل ما لا ينصرف، نحو: «تَغْلِبَ» و«يَشْكُرَ». و«الفديد»: الصوت، يقال: فَدَّ الرجلُ يَفِدُّ فَدِيدًا؛ إذا صَوَّتَ. ورجلٌ فَدّادٌ: شديدُ الصوت. و«بني يزيدُ» منصوبٌ على البدل من «أخوالي». و«لهم فديدٌ»: جملةٌ من مبتدأ وخبر، في موضع المفعول الثالث. و«لهم»: يتعلّق بمحذوفٍ. و«علينا»: يتعلّق بـ «لَهُم»، ولا يمتنع تقديمُه عليه، وإن كان العامل معنًى، كما قالوا: «كلَّ يومٍ لك ثَوْبٌ»؛ ولا يعمل فيه «فديدٌ»، لأنّه مصدرٌ كـ «النَّهيق»، و«النَّذِير»، فلا يتقدّم عليه ما كان من تمامه. و«ظُلْمًا»: مصدرٌ في موضع الحال، أو مفعولٌ له، والعاملُ فيه فعلٌ محذوفٌ دلّ عليه «لهُم فَدِيدٌ»؛ والتقديرُ: «حملوا علينا، أو شدّوا علينا ظُلْمًا»؛ ويجوز أن يكون «ظلمًا» نصبًا على أنّه مفعول ثالث، أي: «ذوي ظُلْم»، ويكون «لَهُم فَدِيدُ» في موضع الحال، كالتفسير لقوله: «ظُلْمًا». وفي نُسَخ المفصّل: «يَزِيدُ» بالياء، وصوابُه «تَزِيدُ» بالتاء المعجمة بثنتَيْن من فوقها؛ وهو: «تَزِيد بن حُلْوان»، أبو قبيلةٍ معروفةٍ، إليه تُنْسَب البُرود التَّزِيديّة. قال عَلْقَمَةُ [من البسيط]:

٤٣ـ رَدَّ القِيانُ جِمالَ الحَيّ فاحْتَمَلُوا فكلُّهم بالتَّزِيديّاتِ مَعْكُومُ

= وجملة «تصرّ»: حالية محلها النصب. وجملة «تحلب»: معطوفة على جملة «تصرّ».
والشاهد فيه قوله: «بني شاب قرناها» حيث جاء العلم «شاب قرناها» مركّبًا من جملة.

٤٣ ـ **التخريج**: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص٥١؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)؛ وتاج العروس ٨/ ١٦٢ (زيد).

شرح المفردات: القيان: العبيد. احتملوا: أرادوا الرحيل. التزيديّات: ثياب منسوبة إلى تزيد بن حلوان من قُضاعة. المعكوم: من العِكْم، وهو العِدْل. وحمله على لفظ «كلّ»، فأفرده.

المعنى: يقول: ردّ القيانُ الإبلَ من مراعيها لمّا أرادوا الرحيل.

الإعراب: «**ردّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**القيان**»: فاعل «ردّ» مرفوع بالضمّة، «**جمال**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الحيّ**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الياء للثقل. «**فاحتملوا**»: الفاء حرف عطف، «**احتملوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «**فكلهم**»: الفاء: حرف استئناف، «**كلُّ**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «**بالتزيديّات**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر بعدهما. «**معكوم**»: خبر «كلّ» مرفوع بالضمة.

وجملة «ردّ القيان»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فاحتملوا»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كلّهم معكوم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «بالتزيديّات» نسبة إلى «تزيد بن حلوان».

وإنّما سمّوا بالجُمَل ليُشبِّهوا حالَ المسمَّى بها بحالِ من يوصَف بالجملة، وهذا يقتضي الحكاية لأنّه يجرى مجرى المَثَل، فحكوا الكلامَ كما كان في أوّل حال.

والثاني: من المركّبات: اسمان، رُكّب أحدهما مع الآخر، حتّى صارا كالاسم الواحد، نحو: «حَضْرَمَوْتَ» و«بَعْلَبَكَّ» و«مَعْدِيكرِبَ»، ويُشبَّه بما فيه تاءُ التأنيث، ولذلك لا ينصرف. ومن هذا النوع: «سِيبَوَيْهِ» و«نِفْطَوَيْهِ» و«عَمْرَوَيْهِ»، إلّا أنّه مركَّبٌ من اسم وصوتٍ أَعْجميٍّ، فانحطّ عن درجة «إسماعيلَ» و«إبراهيمَ»، فبُني على الكسر لذلك.

الثالث: من المركّبات: المضاف، وهو ضربان: اسمٌ غيرُ كُنْيَةٍ، نحو: «ذي النُون» و«عبد الله» و«امرىء القَيْسِ»؛ وكنيةٌ، نحو: «أبي زيدٍ» و«أبي جَعْفَرٍ»، وقد مضى الكلامُ عليه قَبْلُ.

* * *

[العلم المنقول]

قال صاحبُ الكتاب: «**والمنقول على ستّة أنواع: منقولٌ عن اسم عين كـ «ثَورٍ» و«أَسَدٍ»؛ ومنقول عن اسم معنى: كـ «فَضْلٍ» و«إياسٍ»؛ ومنقولٌ عن صفة كـ «حاتِم» و«نائلَةَ»؛ ومنقولٌ عن فعلٍ، إمّا ماضٍ كـ «شَمَّرَ» و«كَعْسَبَ»، وإمّا مضارعٍ كـ «تَغْلِبَ»، و«يَشْكُرَ»، وإمّا أمْرٍ كـ «إصْمِتَ» في قول الراعي** [من البسيط]:

٤٤- أَشْلَى سَلُوقيةَ باتتْ وباتَ بها بوَحْشِ إِصْمِتَ في أصْلابِها أَوَدُ

---

٤٤ - **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص٦٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤١؛ ولسان العرب ٢/ ٥٥ (صمت)؛ والمعاني الكبير ١/ ٢٢٠؛ ومعجم البلدان ١/ ٢١٢ (إصمت)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٠٦، ٣٤١.

الإعراب: «**أشلى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**سلوقية**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**باتت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**وبات**»: الواو: حرف عطف، «**بات**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «بات». «**بوحش**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أشلى»، وهو مضاف. «**إصمت**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الظرف. «**في أصلابها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**أود**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «**أشلى...**»: ابتدائيّة **لا** محلّ لها من الإعراب. وجملة «**في أصلابها أود**»: في محلّ نصب نعت «سلوقيّة».

والشاهد فيه قوله: «إصمت» فإنّ أصله فعل أمر ثمّ نُقل إلى اسم علم.

و«أَطْرِقا» في قول الهُذَليّ [من المتقارب]:

٤٥ـ على أَطْرِقَا بالِياتٍ[1] الخِيا م إلّا الثُّمامُ وإلّا العِصِي

ومنقولٌ عن صوتٍ كـ «بَبَّةَ»، وهو نَبَزُ «عبد الله بن الحارث بن نَوْفَلٍ»؛ ومنقولٌ عن مركّبٍ، وقد ذكرناه».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الأعلام على ضربَيْن: منقولٌ ومرتجلٌ، والغالبُ عليها النقل. ومعنى النقل أن يكون الاسمُ بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ، فتنقله إلى حقيقةٍ أخرى خاصّةٍ، وليس لها أن تُسَمّى به[2] في الأصل. وهو على ثلاثة أضرب: منقولٌ عن اسم، ومنقولٌ عن فِعْل، ومنقولٌ عن صوت.

فأمّا الأوّل: وهو النقل عن الأسماء، فضربان: عَيْنٌ ومعنًى. فالعينُ يكون اسمًا وصفةً؛ فالمنقولُ عن الاسم غيرِ الصفة نحو رجلٍ سُمّي بـ «أَسَدٍ» أو «ثَوْرٍ» أو «حَجَرٍ»، هي في الأصل أسماءُ الأجناس لأنّها بإزاء حقيقةٍ شاملةٍ، وإنّما نقلتَها إلى العلميّة، فصارت لذلك تدلّ على مخصوصٍ بعد أن كانت تدلّ على شائعٍ.

والمنقول عن الصفة نحو «مالكٍ» و«فاطِمةَ»؛ فهذان الاسمان وَصْفان في الأصل لأنّهما اسما فاعلَين[3]، تقول: «هذا رجلٌ مالكٌ»، فهو «فاعلٌ» من المُلْكِ، قال الله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ﴾[5]. و«فاطمةُ»: «فاعلَةٌ» من: «فطمتِ الأمُّ وَلَدَها، فهي فاطمةٌ». وكذلك «حاتِمٌ» و«نائِلَةُ»: «حاتمٌ»: «فاعلٌ» من: «حتمتُ الأمر إذا أحكمتَه»، أو من «الحَتْم»، وهو القضاء. و«نائلةُ»: «فاعلةٌ» من: «نُلْته نَوْلاً، ونَوَّلْتُه»، أي أعْطَيْتُه، فهذه في الأصل

---

٤٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ٢/ ٣١٧، ٧/ ٣٤٢؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٠٠؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٢٤ (طرق)؛ ومعجم ما استعجم ١/ ١٦٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٩٧؛ وللهذلي في خزانة الأدب ٧/ ٣٢٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٣٣.

الإعراب: «**على أطرقا**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «الديار» في البيت السابق. «**باليات**»: حال ثانية، وهي مضافة. «**الخيام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إلّا**»: حرف استثناء. «**الثمام**»: مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: «إلّا الثمام باقية»، «**وإلّا**»: الواو: حرف عطف، و«**إلّا**»: زائدة. «**العصي**»: معطوف على «الثمام».

والشاهد فيه قوله: «أطرقا»، فإن أصله فعل أمر، ثم أصبح اسم علم.

(١) في طبعة ليبزغ «بالياتُ» بالضمّ.

(٢) في الطبعتين: «يتسمّى بها»، والتصحيح من جدول التصويبات المُثبت في طبعة ليبزغ ص٩٠٣.

(٣) في الطبعتين «أسماء فاعلين»، والتصحيح من جدول التصويبات المُثبت في طبعة ليبزغ ص٩٠٣.

(٤) الفاتحة: ٤. (٥) آل عمران: ٢٦.

أوصافٌ لأنّها أسماءُ فاعلين، ثمّ نقلت فصارت أعلامًا، كما صار أَسَدٌ وثَوْرٌ كذلك.

وما نُقل عن الصفة وفيه اللامُ المُعرِّفة، فإنّها تقرّ فيه بعد النقل، نحو: «الحارث»، و«العبّاس».

وما نُقل منها مجرَّدًا من الألف واللام، لم يجز دخولُهما عليه بعد النقل نحو: «سعيد» و«مُكْرَم» و«حاتم» و«نائلة».

وما فيه الألفُ واللامُ بعد النقل، فإشعارٌ فيه بتَبْقية معنى الصفة، ولذلك يجرى عليه أحكامُ الصفة، كما قال الأعشى [من الطويل]:

٤٦ـ أتاني وَعِيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرِ   [فَيا عَبْدَ عَمْرٍو لو نَهَيْتَ الأَحَاوِصَا]

فجمعه جمعَ الصفة كما تجمعه قبل النقل، على حدّ «أَحْمَرَ»، و«حُمْرٍ». قال الخليل «كأنّهم جعلوه الشيء بعينه»(١)؛ يريد أنّهم لمحوا اتّصافَه بمعنى ذلك الاسم.

وأمّا ما نقل من الأسماء، وهو معنًى، نحو: «فَضْل» و«إياس» و«زيد» و«عمرو»، فهذه كلها معانٍ لأنّها مصادرُ في الأصل فـ «فَضْلٌ» مصدرُ «فَضَلَ يَفْضُلُ فَضْلاً»، و«إيَاسٌ» مصدرُ «آسَه يَؤُوسُه إيَاسًا وأَوْسًا» إذا أَعْطاه، و«زَيْدٌ» مصدرُ «زادَ يَزِيدُ زَيْدًا وزِيادةً». فأمّا قوله [من البسيط]:

٤٧ـ وأَنْتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ على مائةٍ   فأَجْمِعُوا أَمْرَكُم طُرًّا فكِيدُونِي

---

٤٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٩٩؛ والاشتقاق ٢٩٦؛ وإصلاح المنطق ص٤٠١؛ وخزانة الأدب١/ ١٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص١٤٤؛ ولسان العرب ٧/ ١٩ (حوص)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٦٣١.

شرح المفردات: الوعيد: التهديد والتخويف. الحوص والأحاوص: أولاد الأحوص بن جعفر. عبد عمرو: عبد بن عمرو بن الأحوص، وقيل: هو ابن شريح بن الأحوص.

المعنى: لقد بلغني وعيد بني الأحوص من آل جعفر، فهلّا نهيتَ، يا عبد عمرو، قومَكَ عن سفههم.

الإعراب: «أتاني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «وعيد»: فاعل «أتى» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «الحوص»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «من آل»: جارّ ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «الحوص». «جعفر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وقد صرفه هنا لضرورة الوزن. «فيا»: الفاء: حرف استئناف، «يا»: حرف نداء. «عبد»: منادى منصوب بالفتحة، «عمرٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لو»: حرف تمنٍ لا محلّ له من الإعراب. «نهيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «الأحاوصا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه قوله: «الحوص» حيث جمع «أحوص» على «حوص» جَمْع الصفة كما تُجمع قبل النقل على حد: «أَحْمَر»، و«حُمْر».

(١) الكتاب ٢/ ١٠١.

٤٧ ـ **التخريج**: البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص٩٥؛ ولسان العرب ٣/ ١٩٨ (زيد)، ٤/ ٥٧٤=

فإنّه مصدرٌ وُصف به على حدّ قولك: «رَجُلٌ عَدْلٌ»، و«ماءٌ غَوْرٌ».

وأمّا الثاني: وهو ما نقل عن الفعل، فقد نُقل من ثلاثة أفعالٍ: الماضي، والمضارع، والأمرِ. فالماضي نحو: «شَمَّرَ»، اسم رجلٍ، وهو منقولٌ من «شمّر إزارَه» إذا رفعه، و«شمّر في الأمر» إذا خَفَّ، ومنه: «ناقةٌ شِمِّيرٌ» أي: سريعةٌ، ومثلُه: «خَضَّمُ بن عمرو بن تميم». قال الشاعر [من الرجز]:

٤٨ـ لولا الإلٰهُ ما سَكَنَّا خَضَّمَا ولا ظَلِلْنا بالمَشائِي قُيَّمَا

أي بِلادَ «خَضَّمَ»، يعني بلاد بني تميم.

= (عشر)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ٢٥؛ وتاج العروس ٨/ ١٥٥ (زيد)، ٢٠/ ٤٦٤ (جمع)؛ وأساس البلاغة (زيد)؛ وكتاب الجيم ٢/ ٥٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٦٤٣؛ ومقاييس اللغة ٣/ ٤٠؛ وديوان الأدب ٣/ ٣٢٣.

شرح المفردات: أجمعوا أمركم: اعزموا عليه.

الإعراب: **«وأنتم»**: الواو: بحسب ما قبلها، **«أنتم»**: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«معشر»**: خبر «أنتم» مرفوع بالضمّة. **«زيدٌ»**: صفة مرفوعة بالضمّة. **«على مائة»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «زيد». **«فأجمعوا»**: الفاء: للاستئناف، «أجمعوا»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«أمركم»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«طرًّا»**: مفعول مطلق لفعل محذف منصوب بالفتحة. **«فكيدوني»**: الفاء: حرف عطف، «كيدوني»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعولٍ به.

وجملة «أنتم معشر»: بحسب الواو قبلها. وجملة «فأجمعوا»: استئنافية لا محلّ لها. وكذلك جملة «فكيدوني» المعطوفة عليها.

والشاهد فيه قوله: «زيدٌ» حيث جاء بالمصدر وصفًا للخبر «معشر».

٤٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في تهذيب اللغة ٧/ ١١٩؛ وديوان الأدب ١/ ٨٤؛ وتاج العروس (خضم)؛ ولسان العرب ١٢/ ١٨٤ (خضم).

شرح المفردات:

الإعراب: **«لولا»**: حرف شرط غير جازم. **«الإله»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبره محذوف وجوبًا. **«ما»**: حرف نفي. **«سكنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«خضّما»**: مفعول به منصوب بالفتحة. (ويجوز إعرابها منصوبة بنزع الخافض). **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **«ظللنا»**: لها إعراب «سكنّا» ذاته. **«بالمشائي»**: جارّ ومجرور ـ بكسرة مقدّرة على الياء للثقل ـ متعلّقان بالفعل «ظللنا». **«قيما»**: حال منصوبة بالفتحة.

وجملة «لولا الإله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «سكنا»: جواب شرط غير جازم، لا محلّ لها من الإعراب، وكذلك جملة «ظللنا» المعطوفة عليها.

والشاهد فيه قوله: «خضّما» وهو اسم منقول عن الفعل.

ومن المسمّين بالماضي «كَعْسَبُ»، وهو من «الكعسبة»، وهو: العَدْو السريع، وهو رُباعيٌّ. ومثلُه «تَرْجَمُ»، من قولهم: «تَرْجَمَ عن الشيء».

وأمّا «دُئِلُ» فقبيلةُ أبي الأسود، فإنّ سيبويه لم يذكره في أبنية الأسماء. وذكر الأخفش أنّه قد جاء في المعارف؛ والمعارفُ غيرُ معوَّلٍ عليها في الأبنية، لأنّه يجوز أن يسمّى الرجل بما لا نظير له في الكلام. وذكر الأخفش أنّه اسمُ دُوَيْبَّةٍ تُشْبِه ابنَ عِرْسٍ. وأنشد [من المنسرح]:

٤٩ـ جاؤوا بجَيْشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ ما كان إلّا كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

فعلى ذلك تَحتمل قبيلةُ أبي الأسود أن تكون من هذا، فتكون كـ «أَسَد»، و«ثَوْرٍ»؛ والآخر أن يكون منقولاً من الفعل، مثل «شَمَّر»، و«خَضَّمَ»؛ من قولك: «دَأَلَ يَدْأَلُ»، وهو مَشْيٌ فيه بَغْيٌ ونشاطٌ، كأنّه قيل: «دُئِلَ في هذا المكان»، كما يقال: «سِيرَ فيه»، و«عُدِيَ فيه»، ثمّ سُمّي به مفردًا.

وأمّا المضارع، فنحو «يَشْكُرَ»، و«تَغْلِبَ»، و«يَزِيدَ»؛ وهو كثيرٌ.

وأمّا الأمر، فنحو قولهم في الفَلاة: «إِصْمِتُ»، و«إِصْمِتَةُ». قال الشاعر [من البسيط]:

أَشْلَى سَلُوقِيَّةً باتَتْ وباتَ بها بوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِها أَوَدُ[1]

قوله: «أشلى»، أي: دعا، يقال: أَشْلَى الكَلْبَ إذا دعاه، وآسَدَهُ إذا أغراه بالصَّيْد. والضميرُ في «أشلى» يعود إلى الصائد. و«سلوقيّةٌ»: منسوبةٌ إلى «سَلُوقَ»، وهي قريةٌ

---

٤٩ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص٢٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٢؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٨٦؛ والاشتقاق ص١٧٠؛ وإصلاح المنطق ص١٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٧؛ والمنصف ١/ ٢٠.

اللغة: المعرس: المكان الذي ينزل فيه. الدئل: دويبة صغيرة تشبه ابن عرس.

الإعراب: «**جاؤوا**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**بجيش**»: جار ومجرور متعلقان بـ«جاؤوا». «**لو**»: شرطيّة غير جازمة. «**قيس**»: فعل ماضٍ للمجهول. «**معرسه**»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، و الهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**ما**»: نافية. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». «**إلا**»: حرف حصر. «**كمعرّس**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «كان»، وهو مضاف. «**الدئل**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «جاؤوا...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما كان...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قيس معرسه» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لو قيس ما كان إلا كمعرس»: صفة لـ«معرس» محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «الدئل» حيث جاء اسم دُويبّة.

(١) تقدّم تخريجه بالرقم ٤٤.

باليَمَن، يُنْسَب إليها السيوف والكِلاب. والضميرُ في «باتت» يعود إلى «سلوقيّة»، والضمير في «بات» يعود إلى الصائد. و«إصْمِتُ»: فلاةٌ بعينها، كأنّه في الأصل فعلُ أمرٍ من «صَمَتَ يَصْمُتُ إذا سكت»، كأنّ إنسانًا قال لصاحبه «اصْمِتْ»، يُسْكِتُه ليسمع حِسًّا؛ أو يكون في فَلاةٍ يُسْكِت المرء فيها صاحبَه خَوفًا، فسُمّي المكان بالفعل خاليًا من الضمير، ولذلك أعربه، ولم يصرفه للتعريف والتأنيث.

والمسموعُ في مضارع «صَمَتَ يَصْمُتُ» بالضمّ؛ والكسرُ هنا إمّا أن يكون لغة، أو من تغيير الأسماء، كما قُطِعت الهمزة في التسمية. وذلك أنّ همزة الوصل إنّما حقُّها الدخولُ على الأفعال، وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال؛ نحو: «انطلق انطلاقًا»، و«اقتدر اقتدارًا». فأمّا الأسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألفُ الوصل غيرُ داخلة عليها، إنّما دخلت على أسماء قليلة، نحو: «ابْنٍ»، و«ابْنَةٍ»، و«اثْنَيْنِ»، و«اثْنَتَيْنِ»، و«امْرِىءٍ»، و«امْرأَةٍ»، و«اسْمٍ»، و«اسْتٍ»، وليس هذا منها؛ وإذا نُقل الفعل إلى الاسم، لزمته أحكامُ الأسماء، فقُطعتَ الألف لذلك.

ورُبّما أنّثوا فقالوا: «إِصْمِتَةُ»، إيذانًا بغَلَبَة الاسميّة بعد التسمية، وشجّعهم على ذلك تأنيثُ المسمّى وهو المَفازة. و«الأصلاب»: جمع «صُلْبٍ»، وهو الظهْر. و«الأَوَدُ»: الاعوجاج؛ والمراد أنّها ذات هُبوطٍ وصُعودٍ وهي مُوحِشَةٌ.

فأمّا «أَطْرِقَا» في قول الهُذَليّ [من المتقارب]:

علـى أَطْرِقَـا بـالِيـاتُ الـخِيـا م إلّا الـثُّـمـامَ وإلّا الـعِـصِـي[1]

فإنّ البيت لأبي ذُؤَيْبٍ الهذليّ من قصيدةٍ أوّلُها:

عرفـتُ الـدِيـارَ كـرَقْـمِ الـدُّوِي يُـذَبِّـرُهـا الـكـاتـبُ الـحِـمْـيَـرِي

وهذه القصيدة تُرْوَى مطلقةً مرفوعةً، وتروى مقيَّدةً ساكنةً، وهي من المتقارب. فمن أطلقها كانت من الضرب الأوّل، ووزنُه «فعولن»: «عِصِيْ يو»، ومن قيّدها كانت من الضرب الثالث، وهو المحذوف، ووزنه «فعلْ»: «عِصِيْ».

و«أَطْرِقَا»: اسم بلدٍ؛ قال الأصمعيّ: «سُمّي بقوله: أَطْرِقْ، أي اسْكُتْ، كأنّ ثلاثةً قال أحدهم لصاحبَيْه: أَطْرِقَا، أي: اسْكُتَا لنسمع، فسُمّي المكان أطرقا». وموضعُ «عَلَى أَطْرِقَا» نصبٌ على الحال من الديار، وكذلك «بالياتِ الخِيامِ» نصبٌ على الحال، أيضًا والمراد: عرفت الديار على «أطرقا»، أي في هذه الحال.

وقوله: «إلّا الثُّمامَ وإلّا العصي» يروى «الثمام» بالرفع والنصب؛ فمن نصب، فلا إشكال فيه لأنّه استثناءٌ من موجَب، ومَن رفع فبالابتداء، والخبر محذوفٌ، والتقدير: «إلّا

(١) تقدّم تخريجه بالرقم ٤٥.

الشامُ وإلّا العصي لم تَبْلَ»، ومَن نصب «الثمام» ورفع «العصيّ» فإنّه حمله على المعنى، وذلك أنّه لمّا قال: «بَلِيَتْ إلّا الثمامَ»، كان معناه «بقي الثمامُ»، فعطف على هذا المعنى وتوهُّم اللفظ. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

٥٠ــ وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ من المال إلّا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

ألا ترى أنّه رفع «أو مجلّف» على معنًى: «بقِي من المال مُسْحَتٌ». ونحوٌ منه قوله [من الطويل]:

٥١ــ غَداةَ أَحَلَّتْ لابن أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطاتِ السَّدائفِ والخَمْرُ

---

٥٠ ــ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٦؛ وجمهرة أشعار العرب ص٨٨٠؛ وجمهرة اللغة ص ٣٨٦، ١٢٥٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٨/ ٥٤٣؛ والخصائص ١/ ٩٩؛ ولسان العرب ٢/ ٤١ (سحت)، ٨/ ٣٨٢ (ودع)، ٩/ ٣١ (جلف)؛ وجمهرة اللغة ص٤٨٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٧٩؛ والمحتسب ١/ ١٨٠، ٢/ ٣٦٥.

اللغة: عضّ الزمان: شدّته. المسحت: المستأصل الذي لم يبق منه شيء. المجلّف: المستأصل الذي بقي منه شيء يسير. ابن مروان: عبد الملك بن مروان.

المعنى: إن شدّة الزمان وقسوته لم تتركا لنا من الرُّزق إلا القليل اليسير، فارحمنا يا بن مروان.

الإعراب: **«وعضّ»**: الواو: بحسب ما قبلها، «عض»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«زمان»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يا»**: حرف نداء. **«ابن»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«مروان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«لم»**: حرف جزم ونفي وقلب. **«يدع»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«من المال»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يدع». **«إلا»**: حرف حصر. **«مسحتاً»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«أو»**: حرف عطف **«مجلّف»**: فاعل لفعل محذوف تقديره: أو بقي مجلّف، مرفوع بالضمّة.

جملة «عضّ زمان»: بحسب ما قبلها. وجملة «لم يدع»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ «عضُّ». وجملة «بقي مجلف»: في محلّ رفع معطوفة على جملة «لم يدع».

والشاهد فيه قوله: «مسحتًا أو مجلف» حيث رفع «مجلف» على أنه يستأنف الكلام لجملة جديدة من مبتدأ وخبر (أو مجلف كذلك)، أو أن «مجلف» فاعل لفعل محذوف مفهوم من السياق تقديره «بقي» وللعلماء في تخريج هذا الكلام شيءٌ كثير، ومنهم من غيّر رواية البيت ليتحاشى التفسيرات هذه.

٥١ ــ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٤؛ وسمط اللآلي ص٣٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٤؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٨٧.

شرح المفردات: حصين بن أصرم: اسم رجل أقسم ألا يأكل لحمًا، وألّا يشرب خمرًا حتى يقتل ابن الجون الكندي. العبيطات: ج العبيطة، وهي الذبيحة التي تنحر من غير علّة. السدائف: ج السديفة، وهي السمينة.

المعنى: يقول: إنّه طعنه طعنة قاتلة أحلّت له أكل اللحوم وشرب الخمر.

الإعراب: **«غداة»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بفعل متقدّم. **«أحلّت»**: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. **«لابن»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«أحلّت»، وهو مضاف. **«أصرم»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. **«طعنة»**: فاعل «أحلّ». **«حصين»**: بدل من «ابن أصرم» أو عطف بيان. **«عبيطات»**: مفعول به لـ«أحلّ» وهو مضاف. **«السدائف»**: مضاف إليه مجرور. =

وذلك أنّه رفع «الخمر» على توهُّم رفع «العبيطات»، لأنّه إذا أحَلَّتْها الطعنةُ، فقد حَلَّتْ هي.

ومَنْ قيّد القافية، جاز أن يكون «العصي» مرفوعًا كالمطلقة، على ما ذكرناه، وجاز أن يكون منصوبًا بالعطف على «الثمام»، إلّا أنّه أسكن للوقف، وما فيه الألف واللام يكون الوقف عليه كالمرفوع والمجرور.

وفي «أطرقا» ضميرٌ، وهو الألف التي هي ضمير التثنية. فإن قيل: فإذا سُمّي به وفيه ضميرٌ فإنّه يكون جملةً، فينبغي أن يُذْكَر مع الجُمَل المَحْكِيّة في المركَّبات، نحو: «تَأَبَّطَ شَرًّا» و«شَابَ قَرْنَاهَا»، فالجواب أنّ «أطرقا» له جِهتان: جهةُ كَوْنِهِ أمرًا، وجهةُ كونه جملةً، فأورده ههنا من حيث إنّه أمرٌ، ولو أورده في المركّبات من حيث هو جملةٌ، لجاز. وقد روى بعضهم: «عَلَا أَطْرُقَا» بضمّ الراء، كأنّه جعله جمعَ «طريقٍ»، وجَعَلَ[1] «عَلَا» فعلاً من «العُلُوّ»، وفيه ضميرٌ، كأنّه قال: «السبيلُ عَلَا أَطْرُقَا»، وعلى هذا يكون قد أَنَّثَ «الطريق»، لأنّ «فَعِيلاً» و«فُعالاً»، إنّما يجمعان على «أَفْعُل» إذا كان مؤنثًا، نحو «عَناقٍ وأَعْنُقٍ»، و«عُقابٍ وأَعْقُبٍ»، ويكون «باليات الخيام» صفةَ «أَطْرُقٍ».

وقيل: «أَطْرِقا» بالكسر: جمع طريق في لغة هُذَيْل؛ تقوّي هذه المقالةَ روايةُ مَن قال: «أَطْرُقا» بالضمّ؛ ومجازُ ذلك أن يكون مقصورًا من «أَطْرِقاءَ»، كأنّه جمَعَ «فَعِيلاً» على «أَفْعِلاء» كـ «صَدِيق وأَصْدِقاءَ»، ثمّ حُذفت الألف الأُولى التي للمدّ، فعادت ألف التأنيث إلى أصلها، وهو القصر، وينبغي أن تُكْتَب الألف بالياء على حدّ كَتْبِها في «حُبارَى» و«سُمانَى»، ولا شاهد فيه على هذَيْن الوجهَيْن.

والثالث: الصوت قد نُقل الصوت إلى العَلَم، كما نقل الاسم والفعل. من ذلك تسميةُ عبد الله بن الحارث بـ «بَبَّة»؛ فيه صوتٌ كانت أُمُّه تُرَقِّصه به وهو صبيٌّ، وذلك قولها [من الرجز]:

٥٢ـ لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جاريةً خِدَبَّهْ

= «والخمر»: الواو حرف عطف، و«الخمر»: فاعل لفعل محذوف تقديره: حلّت له الخمر.
وجملة: «أحلت...» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «حلت الخمر» المحذوفة معطوفة على السابقة.
والشاهد بيّنه الشارح. وفي هذا البيت روايتان: أولاهما بنصب «طعنة» ورفع «عبيطات» فاعلاً، و«الخمر»، وتخرَّج هذه الرواية على أنَّ «طعنة» مفعول به وإنْ كان فاعلاً في المعنى، و«عبيطات»، و«الخمر»: معطوفان عليه، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوبًا وبالمفعول مرفوعًا على طريقة من قال: «خرقَ الثوبُ المسمارَ». والرواية الثانية برفع «طعنة» ونصب «عبيطات»، ورفع الخمر، وتخريجها على أنَّ «طعنة» فاعل «أحلّت»، و«عبيطات» مفعول به، والخمر فاعل لفعل محذوف، أو مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف.
والشاهد فيه سيوضحه الشارح.

(١) في الطبعتين: «ويجعل».

٥٢ ـ **التخريج**: الرجز لهند بنت أبي سفيان والدة عبد الله بن الحارث في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٩؛ =

مُـــكْـــرَمَـــةً مُـــحَـــبَّـــهْ تَـــجُـــبُّ[1] أَهْـــلَ الـــكَـــعْـــبَـــهْ

فغلب عليه، فسُمّي به.

[العَلَم المرتجل]

قال صاحب الكتاب: «**والمرتجَل على ضربَيْن: قياسيٍّ، وشاذٍّ. فالقياسيُّ نحو: «غَطَفانَ، وعِمْرانَ، وحَمْدانَ، وفَقْعَسٍ، وحَنْتَفٍ». والشاذُّ نحو: «مَحْبَبٍ، ومَوْهَبٍ، ومَوْظَبٍ، ومَكْوَزَةَ، وحَيْوَةَ»**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنَّ المرتجَل في الأعلامِ ما ارتُجل للتسمية به، أي اختُرع ولم يُنْقَل إليه من غيره؛ من قولهم: «ارتجل القصيدة والخُطْبَة»، إذا أتى بها عن غير فكْرَةٍ وسابقةِ رويَّةٍ. واشتقاقُه من «الرِّجْل»، كأنّ الشاعر والخطيب أنشأهما وهو على رِجْله في حال الإنشاء.

وهو على ضربَيْن، كما ذكر، قياسيّ وشاذّ. والمراد بالقياسيّ أن يكون القياس قابلاً له غير دافعه، وذلك نحو: «حَمْدانَ»، و«عِمْرانَ»، و«غَطَفانَ»، و«فَقْعَسٍ»، و«حَنْتَفٍ»، فهذه الأسماء مرتجلةٌ للعَلَميّة، لأنّها لم تكن موضوعة بإزاء شيءٍ من الأجناس، ثمّ نُقلت منه إلى العلميّة، وإنّما بُنيت صيغها من أوّلِ مرّة للعلميّة. وكونُ القياس قابلاً لها من حيث إنّ لها نظيرًا في كلامهم، فـ «حمدان» في العلم كـ «سَعْدانٍ» اسمِ نَبْتٍ، و«صفْوانٍ» للحَجَر الأمْلَس؛ و«عِمران» كـ «سِرْحانٍ» وهو الذئب، و«حِرْمانٍ وعِصْيانٍ»

= والدرر ١/ ٢٢٦؛ ولسان العرب ١/ ٢٢١، (لبب)، ٣٤٦ (خدب)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٠٣؛ ولامرأة من قريش في جمهرة اللغة ص٦٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٠٥؛ والخصائص ٢/ ٢١٧؛ والمنصف ٢/ ١٨٢.

شرح المفردات: الخِدَبَّة: الضخمة. تجبّ أهل الكعبة: تغلب نساء قريش بحسنها.

الإعراب: «**لأنكحنّ**»: اللام: حرف موطّىء للقسم، «أنكحنّ»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف توكيد لا محلّ لها من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**ببّه**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وسُكّن لضرورة الوزن. «**جارية**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. «**خدبه**»: صفة منصوبة بالفتحة، وسُكّنت لضرورة الوزن. «**مكرمة**»: صفة ثانية لـ«**جارية**» منصوبة بالفتحة. «**محبّه**»: صفة ثالثة منصوبة بالفتحة، وسُكّنت لضرورة الوزن. «**تجبّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**أهل**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الكعبه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكّن لضرورة الوزن.

وجملة «لأنكحنّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب؛ أو جملة جواب القسم المقدّر لا محل لها من الإعراب. وجملة «تجبّ»: في محل نصب صفة رابعة لـ«جارية».

والشاهد فيه قوله: «ببّه» حيث سُمّي به نقلاً عن صوت.

(١) في الطبعة المصرية «تُحبّ».

مصدرَيْن، و«فقعس» مثل «سَلْهَبٍ»، وهو الطويل، اسم رجل من بني أَسَدٍ، وهو «فَقْعَسُ ابن طريف»؛ و«حنتف» اسم رجل أيضًا، وهما حنتفان: «حَنْتَفٌ» وأخوه «سَيْفٌ» ابنا «أَوْس بن جُرَيّ اليَرْبُوعيّ»، وليس فيهما خروجٌ عن مقتضى القياس من إظهار تضعيفٍ أو تصحيح مُعْتَلٍّ، نحو: «حَيْوَةَ»، و«مَكْوَزَةَ».

ومن المرتجل المعدول نحو: «عُمَرَ»، و«زُفَرَ» و«زُحَلَ» كلُّه مرتجلٌ، لأنّه لا يُعْدَل إلّا في حال التعريف.

وأمّا الشاذّ فما كان بالضدّ ممّا ذُكر، ممّا يدفعه القياسُ؛ فمن ذلك «مَحْبَبٌ» اسمُ رجلٍ؛ القياسُ فيه «مَحَبٌّ» بالإدغام، نحو «مَقَرّ» و«مَرَدّ»؛ لأنّه «مَفْعَلٌ» من «المَحَبَّةِ» والميمُ زائدةٌ، لقولك: «أحببت»، و«حببت»، ولو كان أصلاً، لجاز أن يكون من قبيل «مَهْدَدٍ» مُلْحَقًا بـ «جَعْفَرٍ»، وإظهارُ التضعيف لذلك، إلّا أنّه ليس في كلام العرب تركيبُ «م ح ب»، فلذلك كان من الشاذّ.

ومن ذلك «مَوْهَبٌ» في اسم رجل، و«مَوْظَبٌ» في اسم مكان. وكلاهما شاذّ، لأن ما فاؤه واوٌ لا يأتي منه «مَفْعَلٌ» بفتح العين، إنّما هو «مَفْعِلٌ» بكسرها، نحو: «مَوْضِعٍ»، و«مَوْقِعٍ»، و«مَوْرِدٍ»، و«مَوْجِلٍ»، و«مَوْعِدٍ». ومن الشاذّ «مَكْوَزَةُ»، و«مَزْيَدٌ»، قياسُهما «مَكازَةٌ»، و«مَزاد»، كـ «مَفازَةٍ» و«مَعاشٍ»؛ تُقْلَب الواو والياء فيهما ألفًا بعد نقل حركتهما إلى ما قبلهما، ومثله في الشذوذ «مَرْيَمُ»، و«مَدْيَنُ»، لا فَرْقَ بين الأعجميّ والعربيّ في هذا الحكم. ومن الشاذّ «حَيْوَةُ» اسم رجل، وأصله «حَيَّةُ» مضاعفَ الياء، لأنّه ليس في الكلام «حَيْوَةُ»، فقلبوا الياء واوًا، وهذا ضدّ مقتضى القياس؛ لأنّ القياس يقتضي إذا اجتمعت الياء والواوُ، وقد سبقت الأُولى منهما بالسكون، أن تُقْلَب الواو ياءً على حدّ «سَيِّدٍ ومَيِّتٍ»، وأمّا أن تجتمع الياءانِ فتُقْلَب الياءُ واوًا، فلا.

فصل

[اجتماع الاسم واللقب]

قال صاحب الكتاب: **«وإذا اجتمع للرجل اسمٌ غيرُ مضاف، ولقبٌ، أضيف اسمُه إلى لقبه، فقيل: هذا «سَعِيدُ كُرْزٍ»، و«قَيْسُ قُفَّةَ»، و«زيدُ بَطَّةَ». وإذا كان مضافًا، أو كنيةً، أُجري اللقب على الاسم، فقيل: هذا «عبدُ الله بطّةُ» وهذا «أبو زيدٍ قفّةُ»».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّك إذا لقّبتَ مفردًا بمفرد، وأضفته إليه، نحو: «سعيد كُرْزٍ»، كان اسمُه «سعيدًا»، ولقبُه «كرزًا»؛ فلمّا جُمع بينهما، أُضيف العَلَم إلى اللقب، وكذلك «قَيْسُ قُفَّةَ»، و«زيدُ بَطَّةَ»؛ وإنّما فعلوا ذلك لئلّا يخرجوا عن منهاج أسمائهم، ألا ترى أنّ

أصل أسمائهم إمّا مفردٌ كـ «زيد»، وإمّا مضافٌ كـ «عبد الله»، و«امرىء القيس»، و«أبي بكرٍ»، و«أمّ جَعْفَرٍ». وليس في كلامهم اسمان مفردان لمسمًّى واحدٍ يُستعمل كلّ واحد منهما مفردًا. فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردَيْن، لا على سبيل الإضافة، لخَرجوا عن منهاج استعمالهم، ولم يكن له نظيرٌ؛ فأضافوا العَلَم إلى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك، ويكون له نظيرٌ في كلامهم، نحو: «عبد الله»، وشِبهه. فإذا أضفت الاسم إلى اللقب، صار كالاسم الواحد، وسُلب ما فيه من تعريف العلميّة، كما إذا أضفته إلى غير اللقب، نحو: «زيدكم»، فصار التعريفُ بالإضافة.

وجُعلت الألقاب معارفَ، لأنّها قد جرت مجرى الأعلام، وخرجت عن التعريف الذي كان لها بالألف واللام قبل التلقيب؛ كما أنّا إذا قلنا: «الشمس»، كان معرفةً بالألف واللام، وإذا قلنا: «عَبْدُ شَمْس»، كان من قبيل الأعلام.

فإن قيل كيف جازت إضافة الاسم إلى اللقب، وهما كشيء واحد؟ وهل هو إلّا إضافة الشيء إلى نفسه؟ فالجوابُ أن العلم إذا أُضيف إلى اللقب، وابتزّوا ما فيه من تعريف العلميّة، صار للمسمّى لا غير؛ والمسمّى يضاف إلى الاسم، نحو: «ذاتَ مرّةٍ»، و«ذا صباحٍ»، ونحو قوله [من الطويل]:

٥٣ـ إلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ [نوازِعُ مِنْ قلبي ظِماءٌ وألْبُبُ]

والإضافة على هذا حقيقيّةٌ بمعنى لام المِلْك والاختصاص، فقولك: «قيسُ قُفَّةَ» أي: المختصّ بهذا اللقب، أو كأن هذه اللفظةَ ملَكتِ اللقبَ.

---

٥٣ ـ **التخريج**: البيت لكميت بن زيدفي خزانة الأدب ٤/ ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩؛ والخصائص ٣/ ٢٧؛ ولسان العرب ١/ ١١٦ (ظمأ)، ٧٣٠ (لبب)، ١٥/ ٣٢٢ (نسا)، ٤٥٧ (ذو)، ٤٦١ (ذا)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٢؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص٥٠٦.

اللغة: آل النبي: أهل بيت النبي ﷺ. تَطَلَّعَتْ: تَشَوّفت. نَوازع: جمع نازعة من نزعتِ النفسُ إلى الشيء، أي: اشتاقت إليه. الظِّماء: العطاش. أَلْبُبُ: جمع لُبُّ، وهو العقل.

المعنى: لقد تشوفتُ إلى لقائكم يا أهل بيت النبي مدفوعًا إلى ذلك برغبة جامحة.

الإعراب: «**إليكم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تَطَلّعَتْ». «**ذوي**»: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**آلِ**»: مضاف إليه مجرور. «**النبيّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تَطَلّعتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**نوازعُ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**من قلبي**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ«نَوَازع». «**ظِمَاءٌ**»: صفة لـ«نوازع» مرفوعة مثله. «**وألْبُبُ**»: الواو: حرف عطف، «ألبب». اسم معطوف على «نوازع» مرفوع مثله.

جملة «تطلعت نوازع»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ذوي آل النبي»: اعتراضية لا محل لها.

والشاهد فيه: أنّ إضافة «ذوي آل النبي» من إضافة المُسمَّى إلى الاسم، أي: يا أصحاب هذا الاسم، وأراد بذلك الردَّ على من زعم أن «ذا» في مثل هذا الاستعمال زائدة.

فإن كان العلم مضافًا، أفردوا اللقب، كقولهم: «عبدُ الله بَطَّةُ»، ليصير بمنزلة «أبي بكرٍ زيدٍ»، فيكون من قبيل عطف البيان. فـ «عبدُ الله» كـ «أبي بكرٍ» و«بَطَّةُ» كـ «زيد»، فلم يخرج عن حدّ استعمالهم.

فصل

[العَلَم المختصّ بالحيوان]

قال صاحب الكتاب: «**وقد سمّوا ما يتّخذونه، ويألفونه، من خَيلهم وإبلهم وغنمهم وكلابهم، وغيرِ ذلك، بأعلام، كلُّ واحد منها مختصٌّ بشخصٍ بعينه، يعرفونه به؛ كالأعلام في الأناسيّ، وذلك نحو: أَعْوَجَ، ولاحِقٍ، وشَدْقَمٍ، وعُلَيّانَ، وخُطَّةَ، وهَيْلَةَ، وضُمْرانَ، وكَسابِ**».

* * *

قال الشارح: اعلم أن الأعلام وُضعت على الأشخاص، ليتميّز بعضُها من بعض. والأشخاصُ على ضربَيْن: أدميّةٌ وغيرُ أدميّة.

فالأدميّةُ قد تقدّم شرحُها. وغيرُ الأدميّة على ضربَيْن: منه ما يُتّخذ ويؤلَف كالخيل والإبل والغنم والكلاب، فيحتاجون إلى التمييز بين أفراد ذلك الجنس، فوضعوا لها أعلامًا، ليمتازَ كلُّ شخص باسم ينفرد به كالأناسيّ. وذلك نحو: «أَعْوَجَ» وهو فرسٌ مشهورٌ للعرب، كان في الجاهليّة سابقًا يُنسَب إليه الخيل الأعوجيّة. قال الشاعر [من الطويل]:

٥٤ـ نَجَوْتَ ولم يَمْنُنْ عليك طلاقةً[(١)] سِوَى جَيِّدِ التقريبِ مِن آلِ أَعْوَجا

---

٥٤ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١١٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٢؛ ولسان العرب ١١/ ٣٠ (أهل)، ١١/ ٣٧ (أول).

شرح المفردات: الربذ: الخفيف في المشي. التقريب: ضرب من السَّير. أعوج: فرس مشهور.

الإعراب: «**نجوت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**ولم**»: الواو: حالية، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «**يمنن**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون. «**عليك**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «يمنن». «**طلاقة**»: مفعول مطلق ـ لفعل محذوف ـ منصوب بالفتحة. «**سوى**»: فاعل «يمنن» مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «**جيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**التقريب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من آل**»: جارّ ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ«جيد التقريب»، و«آل»: مضاف. «**أعوجا**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. والألف للإطلاق.

وجملة «نجوت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يمنن»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «آل أعوج» حيث جعل «أعوج» اسمًا علمًا لفرس مشهور، وجعل سلالته «آله».

(١) في الطبعتين: «ولم تمنن عليك طلاقةٌ»، تحريف، وقد صوّبتها طبعة ليبزغ في جدول التصويبات ص٩٠٣.

و«لاحقٌ» وهو فَرَسٌ، كان لمعاوية بن أبي سُفيان ـ رحمه الله ـ مشهورٌ، واسمُ فَحْلٍ كان لـ «غنيّ» أيضًا. و«شَذْقَمٌ» وهو فَحْلٌ من الإبل كان للنّعمان. و«عُلَيّانُ»: جملٌ كان لكليب بن وائل. قال [من المتقارب]:

٥٥ـ وَدُونَ عُـلَـيّـانَ خَـرْطُ الـقَـتَـادِ

و«خُطَّةُ»، و«هَيْلَةُ»، وهما عَنْزا سَوْءٍ. وقيل: «هَيْلَةُ»: شاةٌ كانت لقوم من العرب، مَنْ أساء إليها درّتْ له بلبَنها، وسن أحسن إليها وعلّفها نطحته، فكانت العرب تضرب بها المثل. وفي المثل: «لَعَنَ الله مِعْزَى خَيْرُها خُطَّةُ»[1]. وقال الكُمَيْت يخاطب الأَبْرَش الكَلْبيّ [من الوافر]:

٥٦ـ فـإنّـك والـتَّـحَـوُّلَ عـن مَـعَـدٍّ كَـهَـيْـلَـةَ قـبـلـنـا والـحـالِـبـيـنـا

و«ضُمْرانُ»: وهو كَلْبٌ. و«كَسابِ»: وهي كَلْبةٌ.

---

٥٥ ـ **التخريج**: لم أقع على تتمّة هذا الشطر، وفي الأمثال العربيّة «دون عليّان خرط القتاد». انظر: خزانة الأدب ٢/ ١٦٧؛ والمستقصى ٢/ ٨٢؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٦٩. والقتاد: نبات صلب له شوك كالإبر. وخرطه: انتزاع الورق منه اجتذابًا. والمثل قاله كليب حين سمع جسّاسًا يقول لخالته: لَيُقْتَلَنَّ غدًا فحل هو أعظم شأنًا من ناقتك، فظنّ أنه يتعرّضُ لفحلٍ له يُسمى عُليّان. وهو يُضرب للأمر الممتنع أو الشديد الصعوبة.

الإعراب: **«ودون»**: الواو: بحسب ما قبلها، «دون»: ظرف مكان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلّق بخبر مقدّم محذوف، وهو مضاف. **«عليان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«خرط»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«القتاد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «خرط القتاد موجودٌ دون عليان»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «عليان» حيث جاء به علمًا على جمل لكليب بن وائل.

(١) ورد المثل في فصل المقال ص٤٨٤؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٨٠.

٥٦ ـ **التخريج**: البيت للكميت في ديوانه ٢/ ١٦٦؛ وتاج العروس (هيل)؛ وفصل المقال ص٤١٨.

شرح المفردات: هيلة: اسم شاة، كانت تدرّ لمن يُسيء إليها، وتنطح من يُحسِن إليها، فضرِب بها المثل في مكافأة المُحسِن بالإساءة، والمسيء بالإحسان.

الإعراب: **«فإنك»**: الفاء: بحسب ما قبلها، **«إنّ»**: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». **«والتحوّل»**: الواو: للمعيّة، **«التحوّل»**: مفعول معه منصوب بالفتحة. **«عن معدّ»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالمفعول معه. **«كهيلة»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل رفع خبر «إنّ»، وهو مضاف، «هيلة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«قبلنا»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«والحالبينا»**: الواو للمعية، **«الحالبين»**: مفعول معه منصوب بالياء لأنه جمع مذكّر سالم، والألف للإطلاق.

وجملة «إنك كهيلة»: بحسب الفاء.

والشاهد فيه قوله: «كهيلة» حيث جاء بها علمًا على عنزة.

فصل

[علم الجنس المختصّ بالحيوان]

قال صاحب الكتاب: «**وما لا يُتّخذ، ولا يُؤْلَف، فيُحْتاجَ إلى التمييز بين أفراده، كالطير، والوحوش، وأحناشِ، الأرض، وغيرِ ذلك، فإنّ العَلَم فيه للجنس بأسره، وليس بعضُه أَوْلى به من بعض. فإذا قلت: «أبو بَراقِش»، و«ابن دَأْيَةَ»، و«أُسامَةُ»، و«ثُمالَةُ»، و«ابن قِتْرَةَ»، و«بنت طَبَقٍ»، فكأنك قلت: الضربُ الذي من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ.**

ومن هذه الأجناس ما له اسمُ جنسٍ، واسمُ عَلَمٍ، كـ «الأَسَد» و«أُسامَة»، و«الثَّعْلَبِ» و«ثُعالَة»؛ وما لا يعرَف له اسمٌ غيرُ العلم، نحو: «ابن مِقْرَضٍ» و«حِمارِ قَبّان». وقد صنعوا في ذلك نحو صَنيعهم في تسمية الأناسيّ، فوضعوا للجنس اسمًا وكنيةً، فقالوا للأسد: «أُسامةُ» و«أبو الحارث»، وللثعلب: «ثُعالةُ» و«أبو الحُصَيْن»، وللضَّبُع: «حَضاجِرُ» و«أمّ عامرٍ»، وللعقرب: «شَبوةُ» و«أمّ عِرْيَطٍ».

ومنها ما له اسمٌ ولا كنيةَ له، كقولهم: «قُثَمُ» للضِّبْعان، وما له كنيةٌ ولا اسمَ له، كـ «أبي بَراقِشَ»، و«أبي صُبَيْرَةَ»، و«أمّ رَباحٍ»، و«أمّ عَجْلان»».

* * *

قال الشارح: اعلم أن العَلَم في هذا الفصل واقعٌ على الجنس، بخلاف ما تقدّم من الأعلام؛ فإنّه واقعٌ على الأشخاص كـ «زيد»، و«عمرو»، فالعلمُ فيه يختصّ شخصًا بعينه، لا يشاركه فيه غيرُه؛ وعلم الجنس يختصّ كلَّ شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، نحو: «أُسامَةَ»، و«ثُعالَة»، فإنّ هذين الاسمَيْن يقعان على كلِّ ما يُخْبَر عنه من الأسد ومن الثعلب. وإنّما كان العلم ههنا للجنس، ولم يكن كالأناسيّ، وذلك لأنّ لكلّ واحد من الأناسيّ حالاً مع غيره، من معاملةٍ أو مبايعةٍ، فاحتاج إلى اسم يخصّه دون غيره، ليُخْبَر عنه بما له وعليه. وكذلك ما يتّخذه الناسُ ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وإبلهم وكلابهم.

وقد يجعلون لكلّ واحد[1] منها لقبًا يخصّه دون غيره، نحو: «أَعْوَجَ» و«لاحِقٍ»، وذلك أنّه قد يختصّ بزيادة حُسْنٍ، أو فَضْلِ عَدْوٍ، فاحتيج لذلك إلى التمييز بين أفراده بالألقاب الخاصّة، ليُخْبَر عن كلّ واحد بما فيه من المعنى، أو يُؤْمَر له بزيادة نَظَرٍ. وأمّا هذه السباع التي لا تثبت عندهم، فلا يُحْتاجُ[2] إلى الفصل بين أفرادها، فإذا لحقها لقبٌ كان ذلك لكلّ واحد من أشخاص ذلك الجنس أجمعَ، فإذا قلت: «أُسَامَةُ»، أو «ثُعالَةُ»،

---

(١) في نسخة «شخص». (عن هامش الطبعة المصريّة).

(٢) في الطبعتين: «تحتاج»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٣.

أو «ابن قِتْرَةَ»، فكأنّك قلت هذا الضرب الذي رأيته، أو سمعت به من السباع، أو غيرها[1]. وهي أعلامٌ معارفُ، لا محالةَ؛ يدلّ على أنّها معارفُ أنّ ما كان منها مضافًا فتعريفُه بيّنٌ بترك صَرْفِ ما أضيف إليه، نحو: «ابن قترةَ»، و«حمار قبّانَ». وما كان منها مفردًا فهو معرفة بامتناعه من الألف واللام اللتَيْن للتعريف، ألا ترى أنّ «ابن مَخاضٍ»، و«ابن لَبُونٍ»، و«ابن ماءٍ»، لمّا كنّ نكراتٍ دخلت فيما أضيفت إليه الألفُ واللامُ، لتعرف شيئًا من شيء، كما تفعل في الخيل والكلاب قال الشاعر [من البسيط]:

٥٧ـ وابْنُ اللَّبونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعِيسِ

وقال الآخر [من الوافر]:

٥٨ـ وَجَدْنَا نَهْشَلاً فَضَلَتْ فُقَيْمًا ... كفَضْلِ ابنِ المخَاضِ على الفَصِيلِ

---

(١) في الطبعتين «غيره»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٣.

٥٧ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص١٢٨؛ والأغاني ٥/ ٣٢٠؛ وجمهرة اللغة ص١٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٧؛ والكتاب ٢/ ٩٧؛ وكتاب الصناعتين ص٢٤؛ ولسان العرب ٥/ ٤٠٥ (لزز)، ٦/ ١٧٨ (قعس)، ١٨٤ (قنعس)، ١٣/ ٣٧٥ (لبن)؛ والمقتضب ٤/ ٤٦، ٣٢٠؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص٧٤.

اللغة: ابن اللبون: البعير الصغير الذي تمت له سنتان وبدأ بالثالثة، والأنثى بنت لبون؛ واللبون: هي الناقة ذات اللبن. لزّه: شدّه. القرن: الحبل يُشدّ به بعيران معًا. الصولة: الوثوب والمنازلة. البزل: جمع بازل وهو البعير الذي بلغ التاسعة من عمره. القناعيس: جمع قنعاس وهو الجمل القوي الشديد الضخم.

المعنى: إذا ما جُمع بعيران في حبل واحد، ابن سنتين وابن تسع، فإن ابن اللبون لن يقدر على الوثوب مع الفحل، ولا على مجاراته. وهو مثل يضرب لكلّ من يقف في موقف هو أعجز من أن يقفه.

الإعراب: «**وابن**»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «ابن»: مبتدأ مرفوع. «**اللبون**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. «**ما لزّ**»: «ما»: زائدة. «لزّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، و نائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. «**في قرن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«لزّ». «**لم يستطع**»: «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، «يستطع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره: هو. «**صولة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**البزل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**القناعيس**»: صفة «البزل» مجرورة بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «**ابن اللبون**»: حيث دخلت «أل» على «ابن لبون» لتفيد تعريفه، فهو إذن نكرة، بينما لا تدخل على «ابن آوى» الذي هو معرفة بدون «أل».

جملة «ابن اللبون...» بحسب الواو. **وجملة «إذا ما لز لم يستطع» في محلّ** رفع خبر للمبتدأ (ابن). وجملة «**لزّ**»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «**لم يستطع**»: لا محل لها (جواب شرط غير جازم).

٥٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥١٣؛ وله أو لجرير في لسان العرب ٧/ ٢٢٩ (مخض)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤٦، ٣٢٠.

اللغة: نهشل وفقيم: قبيلتان عربيتان. فضلتها: زادت عليها فضلاً. ابن المخاض: المولود منذ سنة. =

قال الآخر [من الطويل]:

٥٩ـ مُفدَّمةً قَزًّا كأنّ رِقابَها رِقابُ بناتِ الماءِ أفْزَعَها الرَّعْدُ

وممّا يدلّ على تعريف هذه الأشياء أنّه يقع بعدها النكرة حالاً، كقولك: «هذا أسامةُ مُقْبِلاً»، و«رأيت ثعالةَ مُولّيًا». ولو كانت نكراتٍ، لم يقع الحال بعدها.

واعلم أن هذه الأشياء معارفُ على ما ذكرنا، إلّا أنّ تعريفها أمرٌ لفظيٌّ، وهي من جهة المعنى نكراتٌ لشياعها في كلّ واحد من الجنس، وعدمِ اختصاصها شخصًا بعينه دون غيره، إلّا أنّ الشياع لم يكن لأنّه بإزاءِ حقيقة شاملةً، بل لأجلِ أنّ هذا اللفظ موضوعٌ بإزاء كلّ شخص من هذا الجنس؛ فمن ذلك: «أبو بَراقِشَ»، وهو

= الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

المعنى: أي فضل لقبيلة نهشل على قبيلة فقيم؟! لقد وجدناهما بذات المستوى تقريبًا كابن المخاض والفصيل.

الإعراب: «وجدنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**نهشلاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فضلت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. «**فقيمًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**كفضل**»: «الكاف» اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، وهو مضاف، و«فضل»: مضاف إليه. «**ابن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**المخاض**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**على الفصيل**»: جار ومجرور متعلّقان بالمصدر «فضل».

وجملة «وجدنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فضلت»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ للفعل «وجد».

والشاهد فيه قوله: «ابن المخاض» حيث عرّف «ابن مخاض» بـ«أل» التعريف. ممّا يدل على أنه نكرة لقبوله «أل».

٥٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي الهندي الرياحي (مؤمن بن عبد القدوس) في لسان العرب ٥/ ٢٨٤ (وضر)، ١٠/ ١٨ (برق)، ١٢/ ٤٥١ (فدم)؛ والمعاني الكبير ص ٤٥٠؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٤٦، ٣٢٠.

اللغة: الأباريق المفدَّمة: الأباريق المسدودة. وبنات الماء: الغرانيق، ضربٌ من طيور الماء.

المعنى: وصف أباريق خمر مسدودة بالقزّ، فشبهها برقاب الغرانيق من حيث الطول والإشراف إذا ما فزعت هذه الطيور من قصف الرعد ورفعت أعناقها.

الإعراب: «**مُفدّمة**»: حال، وصاحب الحال في بيت سابق، ويمكن أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف بتقدير «أعني». «**قزًّا**»: مفعول به على تضمين «مُفدّمة» معنى «مُلْبسة» أو منصوبة بنزع الخافض. «**كأنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**رقابها**»: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وها: مضاف إليه محلها الجر. «**رقاب**»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. «**بنات**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الماء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «**أفزعها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وها: مفعول به محله النصب. «**الرعد**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «كأنّ رقابها رقاب بنات الماء»: حال من نائب الفاعل (هو) في «مفدَّمة» محلها النصب.

وجملة «أفزعها الرعد»: حال من «بنات الماء» محلها النصب.

والشاهد فيه: تعريف «بنات الماء» بـ«أل» وهذا دليل تنكيرها.

طائرٌ ذو ألوانٍ من سَوادٍ وبَياضٍ، يتغيّر في النهار ألوانًا يُضْرَب به المثل في التلوّن[(١)]. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٦٠ـ يغدوا عليك مُرَجَّليـ ـنَ كأنّهم لم يفعلوا
كأبي بَراقِشَ كُلَّ لَوْ نٍ لَوْنُهُ يَتَحَوَّلُ

ومن ذلك قولهم: «ابن دَأْيَةَ» للغُراب، قيل له ذلك لأنّه يقع على دأية البَعير فينقرها. و«الدأيةُ» من البعير: الموضِع الذي يقع عليه خَشَبُ الرحْلِ، فيعقره.

وقالوا: «ابن قَتْرَةَ» لضرب من الحيّات أولي الصِّغَر، كأنّه سُمّي بذلك تشبيهًا بالسهْم الذي لا حديدة فيه، فيقال له: «قترةٌ»، والجمع «قَتَرٌ»، كأنّه منقول منه.

وقالوا: «بنت طَبَقٍ» لضرب من الحيّات، وأصله الداهِيَة. وقيل: «بنت طبق»: سُلَحْفاةٌ تزعم العرب أنّها تَبيض تسعًا وتسعين بيضة، وتبيض بيضةً تُنْقَفُ عن أَسْوَدَ.

---

(١) انظر: جمهرة الأمثال ١/ ٤٠١؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١٦٠؛ والمستقصى ١/ ٨٩؛ ولسان العرب ١١/ ١٨٦ (حول)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٢٨.

٦٠ ـ **التخريج**: البيتان لبعض بني أسد في خزانة الأدب ٩/ ٩١؛ والكتاب ٣/ ٨٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢٦٥ (رقش)؛ وبلا نسبة في البيان والتبيين ٣/ ٣٣٣؛ وديوان المعاني ١/ ١٨٢؛ وذيل الأمالي ص٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥١٥؛ وكتاب الصناعتين ص١٠٦.

اللغة: لم يفعلوا: أراو لم يفعلوا السوء والشرّ. المُرجَّل: اسم المفعول من الترجيل وهو مشط الشعر وتليينه بالدهن ونحوه.

المعنى: وهؤلاء القوم إن غدروا بأصحابهم وظهر عليهم الجبن والضعف والبخل، سرعان ما يقبلون عليك وكأنهم براء مما فعلوا، يتلوّنون حسب مصالحهم.

الإعراب: **«يغدوا»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والفعل بدل من قوله: «لا يحفلوا». **«عليك»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يغدوا». **«مرجلين»**: حال منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. **«كأنهم»**: كأن حرف مشبه بالفعل، والضمير المتصل «هم» في محل نصب اسمها. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«يفعلوا»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: في محل رفع فاعل، و الألف: فارقة. **«كأبي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يغدوا»، و«أبي»: مضاف. **«براقش»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«كلّ»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«لونٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لونه»**: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«يتحوّل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره هو.

وجملة «يغدوا»: في محل جزم بدل من جملة «لا يحفلوا». وجملة «كأنهم لم يفعلوا». في محل نصب حال. وجملة «لم يفعلوا»: في محل رفع خبر «كأن». وجملة «**لونه يتحوّل**» في محل جرّ صفة لِـ«**أبي** براقش». وجملة «يتحوّل» في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه: أنّ الشاعر ضرب به المثل في التحوُّل والتلَوُّن.

وقالوا: «ابن مِقْرَضٍ»، لدُوَيْبَّة دون الفأر، ولونُها إلى الغُبْرَة. وقيل: هي «الدَّلَق» واسمها بالفارسيّة: «دَلَه»، تقتل الحَمامَ.

وقالوا: «حِمار قَبَّان»، وهو دويبّةٌ مستطيلةٌ ذاتُ أرْجُل. والمسموع فيها تَرْكُ الصرف؛ فعلى هذا يكون «فَعْلانَ»، من «قَبَّ» في الأرض إذا ذهب فيها. وربّما صرفها بعضُهم فيجعلها «فَعّالاً»، من «قَبَنَ»، وهو مثلُ: «قَبَّ»، فيكون كـ «حَسّان»؛ إن جُعل من «الحُسن» كانت النون أصلاً وانصرف، وإن جعلته من الحَسّ لم ينصرف. قال الشاعر [من الرجز]:

٦١ـ يا عَجَبًا لَقَدْ رأيتُ عَجَبَا حِمارَ قَبّانٍ يَسُوقُ أرْنَبا

فتقول في الجماعة: «رأيت حُمُرَ قَبّانٍ».

وقالوا: «سامُّ أبْرَصَ» لضرب من العِظاءِ. فـ «سامُّ»: اسمُ فاعلٍ من «السَّمّ»، كأنه ذو سَمٍّ، و«أبرص»: «أفْعَلُ»، من «البَرَص»؛ قيل له ذلك لبياض لونه.

وقالوا: «ابن آوَى»، وهي دابّةٌ قريبةٌ من الثعلب، وتسمّى بالفارسيّة: «شَغال». والجمعُ: «بنات آوى». و«آوى منه» لا ينصرف، لأنّه على زنةِ «أفْعَلَ» معرفةً. وقالوا: «ابن عِرسٍ» لدابَّةٍ دون السِّنَّوْرِ، سَوْداءَ، في عنقها بياضٌ، والجمع: «بنات عرس». وحكى الأخفش: «بنو عرس» أيضًا. و«عرس» ههنا معرفةٌ، يدلّ على ذلك وقوعُ النكرة بعدها حالاً، نحو قوله: «هذا ابنُ عرس مُقبِلاً».

وقالوا للضَّبُع: «حَضاجِرُ»، و«قَثام»، و«جَعارِ»، و«أُمّ عامرٍ». فـ «حضاجر»: جمع «حِضَجْرٍ»، وهو العظيمُ البطنِ. قال الشاعر [من الطويل]:

٦٢ـ حِضَجْرٌ كأُمّ التَوْأمَيْنِ تَوَكَّأتْ على مِرْفَقَيْها مُستهِلّةُ عاشِرِ

---

٦١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٤٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٧٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٤٨؛ وشرح شواهد الشافية ص١٦٧؛ ولسان العرب ١/ ٦٥٩ (قبب)، ٤/ ٢١٤ (حمر)، ١١/ ٣٩١ (ضلل)، ١٢/ ٢٧٢ (زمم)، ١٣/ ٣٣٠ (قبن)؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٢١.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**عجبًا**»: منادى نكرة منصوبة بالفتحة. «**لقد**»: اللام: حرف ابتداء. «قد»: حرف تقليل وتقريب. «**رأيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**عجبًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**حمار**»: بدل من «عجبًا» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**قبان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يسوق**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**أرنبًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «يا عجبًا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رأيت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يسوق»: في محل نصب صفة لـ«حمار».

والشاهد فيه قوله: «حمار قبانٍ» حيث صرف «قبّان» ولم يمنعها من الصرف لأنه جعله من «قبن».

٦٢ ـ **التخريج**: البيت لسماعة النعاميّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ٢٠٢ (حضجر)؛ والكتاب ٢/ ٧١.

أراد أنّه عظيمُ البطن، كامرأةٍ مُتْئِم، تمّ لها تسعةُ أشْهُر، ودخلت في العاشر، واتّكأتْ على مرفقَيْها، فنَتَأ بطنُها، وعظُم؛ فكأنّ الضبع سُمّيت بذلك لعظم بطنها، فجُعلت كأنّها ذات بطونٍ، وغلب عليه فصار علمًا.

و«جَعارِ» و«قَثام» معدولان كـ «حَذامِ»، و«قَطامِ». وقالوا للذكر من الضباع: «قُثَمُ»، كـ «عُمَرَ»، و«زُفَرَ». وقيل لها: «جَعارِ»، و«قَثام»، لتلطّخها بجَعْرها. و«الجَعْرُ»: نجْوُ كلّ ذات مِخْلَبٍ من السباع، ويقال للأَمَة: «قَثامِ» لنَتْنها، كما يقال: «دَفارِ».

وقالوا: «أمّ عَجْلانَ»، لطائرٍ أسودَ، أبيض أصلِ الذَّنَبِ من تحتٍ، وربّما كان أحمر، واسمه: «الفَتّاح».

وقد أجروا هذه الأشياء مجرى الأناسيّ، فمنها ما له اسمُ جنس ولقبٌ وكنيةٌ، كالأسد والثعلب. «فأسدٌ» و«ثعلبٌ» من أسماء الأجناس؛ كـ«رجل»، و«فرس»، و«أُسامةُ»، و«ثُعالةُ»: علمان كـ «طَلْحَةَ» و«حَمْزَةَ»، شبّهوهما بما سُمّي من المذكّرين وفيه تاءُ التأنيث. و«أبو الحارث» و«أبو الحُصَيْن» كـ «أبي القاسم» و«أبي الحُسَيْن». ومثلُه: «ضَبُعٌ» و«حضاجِرُ» و«أمّ عامرٍ»، وكذلك: «عَقْرَبٌ» و«شَبْوَةُ» و«أمّ عِرْيَطٍ»؛ فـ «ضَبُعٌ» و«عقربٌ»: اسما[1] جنس، و«حضاجرُ» و«شبوةُ»: علمان. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٦٣ـ هَلاّ غَضِبْتَ لِبَيْتِ جا رِكَ إذ تُجَرِّدُهُ حَضاجِرْ

= **اللغة**: الحِضَجر: الكبير البطن مستهلّة: مُستقبلة.
المعنى: يصف رجلاً بالبلادة، وعدم الرغبة في الثأر، لذا تراه سمينًا بليدًا ثقيل الحركة أشبه بامرأة تحمل توأمين، وقد دخلت في الشهر العاشر.
الإعراب: «**حِضجر**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. «**كأمّ**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع خبر ثان للمبتدأ المحذوف، و«أم»: مضاف إليه مجرور. «**توأمين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**توكأت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**على مرفقيها**»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، وها: إليه محلها الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ«توكأتْ». «**مستهلة**»: خبر ثالث مرفوع بالضمّة. «**عاشر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.
وجملة «هو حضجر»: استئنافية لا محل لها. وجملة «توكأت»: حالية محلها النصب.
والشاهد فيه قوله: «حضَجْر» بمعنى العظيم البطن.

(١) في الطبعتين: «أسماء»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص٩٠٣.

٦٣ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص٣٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢٠٢ (حضجر)؛ وتهذيب اللغة ٥/ ٣١٣؛ وتاج العروس ١١/ ٥٥ (حضجر)؛ وبلا نسبة في المخصّص ٨/ ٧٠، ١٦/ ١١٠؛ وديوان الأدب ٢/ ٣٥١؛ وأساس البلاغة (نبذ).
الإعراب: «**هلا**»: حرف تحضيض. «**غضبت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**لبيت**»: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل=

كما قالوا للمرأة: «دَنانِيرُ» و«مَصابِيحُ».

و«شَبْوَةُ» كـ «مَيَّةَ» و«عَزَّةَ». و«أمّ عِرْيَطٍ» و«أمّ عامرٍ»: كنيتان كـ «أمّ هانىءٍ» و«أمّ سَلمَةَ».

ومنها ما له عَلَمٌ ولا كنية له، كقولهم لـ «الضِّبْعان»: «قُثَمُ»، فقولهم: «قثم»، بمنزلة «عُمَرَ»، و«زُفَرَ»، ونحوهما من المعدول.

ومن ذلك: «حِمارُ قَبّانَ»، وهو بمنزلة: «عبد الله» و«امرؤ القيس»، ونحوهما من الأسماء المضافة.

ومنها ما له كنيةٌ ولا عَلَمَ له؛ كقولهم: «أبو بَراقِشَ»، و«أبو صُبَيْرَةَ»، و«أمّ رَباحٍ» للقِرْد في لغة أهل اليَمَن، و«أمّ عَجْلَانَ»؛ وهذه كلّها كُنًى، ولا عَلَمَ لها. و«ابنُ عِرْسٍ» يجري مجرى الكنية، وهو معرفةٌ، ألا ترى أنّه لا يدخل عليه الألف واللام، فلا يقال: ابن العرس.

ومن الكُنَى: «أمّ حُبَيْنٍ»[1] لدابّة قَدْرِ الكفّ، ورُبّما جاء في الشعر الفصيح «أمّ الحُبين»[2]. قال الشاعر [من الوافر]:

٦٤ـ تَرَى التَّيْمِيَّ يَزْحَفُ كالقَرَنْبَى إلى تَيْمِيَّةٍ كعَصَا الخَلِيلِ

= «غضبت». «جارك»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «إذ»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلّق بالفعل «تجرده»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «حضاجر»: فاعل «تجرد» مرفوع بالضمّة، وسُكّن لضرورة الوزن.

وجملة «غضبت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تجرده»: في محلّ جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «حضاجر» حيث جاء بها علمًا على «الضبع».

(١) في الطبعتين «أمّ جبين» بالجيم، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص٩٠٣.

(٢) في الطبعتين «أم الجبين» بالجيم، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص٩٠٣.

٦٤ ـ **التخريج**: البيت الثاني لجرير في لسان العرب ١٣/ ١٠٥ (جني)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٧.

شرح المفردات: القَرَنْبى: حشرة طويلة الرجلين تشبه الخنفساء. المجتلون: الذين يعرضون العروس على زوجها مجلوّةً. الشوى: الأطراف.

الإعراب: «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذّر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**التيميّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**يزحف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**كالقرنبى**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يزحف». «**إلى تيمية**»: جارّ ومجرور متلّعقان بـ«يزحف». «**كعصا**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل جرّ صفة لـ«تيميّة»، وهو مضاف، «عصا»: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «**الخليل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

=

يـقـول الـمُـجْـتَـلـون عَـرُوسُ تَـيْـمٍ   شَـوَى أُمِّ الـحُـبَـيْـنِ ورَأْسُ فِـيـلِ[1]

فـ «أمّ حُبَيْن» تجري مجرى «أمّ زيد»، وأمّ «الحُبَيْنِ» تجري مجرى «أمّ الحارث»، و«أمّ الهَيْثَم».

فصل

[إجراء المعاني مجرى الأعيان]

قال صاحب الكتاب: **«وقد أجروا المعاني في ذلك مُجْرَى الأعيان، فسمّوا التسبيح بـ «سُبْحانَ»، والمَنِيّةَ بـ «شَعُوبَ»، وأمَّ قَشْعَمٍ والغَدْرَ بـ «كَيسانَ»، وهو في لغة بني فَهْم. قال [من الطويل]:**

٦٥ـ إذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانتْ كُهُولُهم   إلى الغَدْرِ أدْنَى من شَبابِهِمُ المُرْدِ

= **«يقول»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«المجتلون»**: فاعل «يقول» مرفوع بالواو لأنه جمع مذكّر سالم. **«عروس»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«تيم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«شوى»**: خبر «عروس» مرفوع بالضمّة. وهو مضاف هو. **«أمّ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«الحبين»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ورأس»**: الواو: للعطف، **«رأس»**: اسم معطوف على «شوى» مرفوع مثله بالضمّة، وهو مضاف. **«فيل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «ترى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يزحف»: في محلّ نصب حال. وجملة «يقول»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عروس تيم شوى»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيهما قوله: «أمّ الحبين» حيث جاء بها كنية دالّة على حشرة، وعرفها بالألف واللام.

(١) رواية عجز البيت الثاني في الطبعتين:

* سـوى أمّ الـحـبـيـن ورأس فـيـلِ *

والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليزغ ص٩٠٣.

٦٥ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ملحق ديوانه ص٣٩٩؛ والأغاني ١٤/ ٨٢؛ وله أو لضمرة بن ضمرة في لسان العرب ٦/ ٢٠١ (كيس)؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢١٥.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط خافض لشرطه متعلّق بجوابه مبني على السكون. **«ما»**: زائدة. **«دعوا»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو: ضمير متّصل مبنيّ على السكون في محلّ رفع فاعل. **«كيسان»**: (بالنصب) مفعول به منصوب، (وبالرفع) منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. **«كانت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. **«كهولهم»**: اسم «كان» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«إلى الغدر»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«أدنى». **«أدنى»**: خبر «كان» منصوب بالفتحة المقدّرة. **«من شبابهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«أدنى»، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«المرد»**: نعت «شباب» مجرور بالكسرة.

وجملة «إذا ما دعوا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دعوا»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «كانت...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «كيسان» حيث استعمله اسمًا للغدر، مجريًا اسم المعنى مجرى اسم العين.

ومنه كنوا الضربة بالرِّجْل على مؤخَّر الإنسان بـ «أمّ كَيسانَ»، والمَبَرَّةَ بـ «بَرَّةَ»، والفَجْرةَ بـ «فَجارِ»، والكُلّيَةَ بـ «زَوْبَرَ». قال [من الطويل]:

٦٦ـ [وإنْ قال غاوٍ من تنوخَ قصيدةً ... بها جَرَبٌ] عُدَّتْ عليَّ بِزَوْبَرَا

وقالوا في الأوقات: «لقيتُه غُدْوَةَ، وبُكْرَةَ، وسَحَرَ، وفَيْنَةَ».

وقالوا في الأعداد: «ستّةُ ضِعْفُ ثلاثةَ»، و«أربعةُ نصفُ ثمانيةَ»».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم قد علّقوا الأعلام على المعاني أيضًا، كما علّقوها على الأعيان. إلّا أن تعليقها على المعاني أقلُّ، وذلك لأنّ الغرض منها التعريفُ، والأعيانُ أقعدُ في التعريف من المعاني؛ وذلك لأنّ العِيان يتناولها لظهورها له، وليس كذلك المعاني، لأنّها تثبت بالنظر والاستدلال، وفرقٌ ما بين علم الضرورة بالمشاهدة وبين علم الاستدلال بيّنٌ.

فمن ذلك قولهم: «سُبْحانَ» هو عَلَمٌ عندنا واقعٌ على معنى التسبيح، وهو مصدرٌ معناه البَراءة والتَّنْزيه، وليس منه فعلٌ، وإنما هو واقعٌ موقعَ التسبيح الذي هو المصدرُ في الحقيقة، جُعل عَلَمًا على هذا المعنى، فهو معرفةٌ لذلك، ولا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون. قال الأعشى [من السريع]:

٦٧ـ أقولُ لمّا جاءني فَخْرُهُ ... سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

---

٦٦ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص٨٥؛ والاشتقاق ص٤٨؛ وسمط اللآلي ص٥٥٤؛ ولسان العرب ٤/ ٣١٧ (زبر)؛ والمعاني الكبير ص٨٠١، ١١٧٨؛ وللطرماح في ملحق ديوانه ص٥٧٤؛ وللفرزدق في ديوانه ١/ ٢٠٦، ٢٩٦؛ والإنصاف ٢/ ٤٩٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٥١ (حقق)؛ وللفرزدق أو لابن أحمر في خزانة الأدب ١/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٣٧؛ والخصائص ٢/ ١٩٨، ٣/ ٣٢.

«وإن»: الواو بحسب ما قبلها، و«إن» حرف شرط جازم.

الإعراب: **«قال»**: فعل ماضٍ. **«غاوٍ»**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة. **«من تنوخ»**: «من»: حرف جر، «تنوخ»: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ«غاوٍ». **«قصيدة»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«بها»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. **«جرب»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. **«عُدَّتْ»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء: للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«عليَّ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «عدت». **«بزوبرا»**: جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، والألف: للإطلاق.

وجملة الشرط بحسب الواو، وجواب الشرط في البيت الذي بعده. وجملة «جرب بها»: في محل نصب صفة أولى لـ «قصيدة». وجملة «عدت»: في محل نصب صفة ثانية.

والشاهد فيه قوله: «بزوبرا» حيث كنّى الكُلّيّة بـ «زوبر».

٦٧ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٩٣؛ وأساس البلاغة (سبح)؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٠٩؛ =

فلم ينوّنه لما ذكرناه من أنّه لا ينصرف، فإن أضفته فقلت: «سبحان اللَّهِ»، فيصير معرفةً بالإضافة، وابتُزّ منه تعريفُ العلميّة، كما قلنا في الإضافة، نحو: «زيدكم وعَمْركم»، فيكون معرفة بعد سَلْب العلميّة. فأمّا قوله [من البسيط]:

٦٨ـ سُبْحانَهُ ثُمّ سُبْحانًا نَعُوذُ به   وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ

= وجمهرة اللغة ص٢٧٨؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨؛ والخصائص ٢/ ٤٣٥؛ والدرر ٣/ ٧٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٥؛ الكتاب ١/ ٣٢٤؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٦/ ٢٨٦؛ والخصائص ٢/ ١٩٧، ٣/ ٢٣، والدرر ٥/ ٤٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٦١؛ والمقتضب ٣/ ٢١٨؛ والمقرب ١/ ١٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠، ٢/ ٥٢.

المعنى: نزّهته عن الفخر عندما بلغني أنّه يفخر على الآخرين.

الإعراب: «**أقول**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا. «**لما**»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه متعلّق بالفعل «أقول». «**جاءني**»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**فخره**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضميرمتصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «**سبحان**»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «**من علقمة**»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بالمصدر «سبحان». «**الفاخر**»: صفة «علقمة» مجرورة بالكسرة.

جملة «أقول»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جاءني»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «سبحان» مع فعلها المحذوف: في محل نصب مفعول به (مقول القول).

والشاهد فيه سيوضحه الشارح.

٦٨ ـ **التخريج**: البيت لورقة بن نوفل في الأغاني ٣/ ١١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٨٨، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ٦٩؛ ولأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٤٧١ (سبح)، ٣/ ١٣٢ (جمد)، ١٣٨ (جود)؛ ومعجم ما استعجم ص٣٩١؛ ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٤؛ ٤/ ٣٦؛ والمقتضب ٣/ ٢١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

اللغة: سبحانك: تنزيهًا لك. الجوديُّ، والجمُدُ: جبلان.

المعنى: إننا نسبّحه التسبيح تلو التسبيح، كما تُسبحه دائمًا سائر الأشياء جَمَادات وحيوانات.

الإعراب: «**سبحانه**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه محله الجرّ. «**ثم**»: حرف عطف. «**سبحانًا**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**نعوذ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بـ«نعوذ». «**وقبلنا**»: الواو: حرف استئناف، «قبلنا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، وهو مضاف و«نا»: مضاف إليه محلُه الجر، والظرف «قبلنا» متعلق بالفعل «سَبَّح». «**سبّح**»: فعل ماض مبني على الفتح. «**الجودي**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**والجُمُدُ**»: الواو: حرف عطف، «الجُمُدُ»: معطوف على «الجوديُّ».

جملة «سبحانه» مع ناصبه المحذوف: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سبحانًا مع عامله المحذوف»: معطوفة على جملة «سبحانه». وجملة «نعوذ»: في محلّ نصب نعت «سبحانًا»... وجملة «سَبَّح الجودي»: استئنافية لامحل لها.

والشاهد فيه: أنه نصب «سبحانًا» ضرورة، أو على أنها نكرة.

«الجُمُد»: المكان المرتفع. وفي تنوين «سبحانَ» هنا وجهان:

أحدُهما: أن يكون ضرورةً كما يُصْرَف ما لا ينصرف في الشعر، من نحو «أَحْمَدَ وعُمَرَ».

والوجه الثاني: أن يكون أراد النكرة.

وأمّا قولهم للمنِيَّةِ: «شَعُوبُ»، فهو لا ينصرف للتعريف والتأنيث؛ فإن جعلته اسمًا للموت، انصرف لأنّه مذكَّرٌ. قال أهل اللغة: سُمّيت بذلك لأنّها تَشْعَب، أي تفرّق، وقد أدخل عليها الألف واللام، فقيل: «الشَّعُوبُ». ويحتمل إدخالُ الألف واللام عليها أمرَيْن: أحدهما: أن تكون زائدة، على حدّ زيادتها في قوله [من الرجز]:

٦٩ـ باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أَسِيرِها [حرّاس أبوابٍ على قصورِها]

ويحتمل ـ وهو الأمثل ـ أن يكون رُوعِيَ مذهب الوصفيّة فيها، كأنّه صفةٌ في الأصل، ألا ترى أنّها على أمْثِلة الصفات، نحو: «أَكُولٍ»، و«ضَرُوبٍ»، فإذًا اللام فيها بمنزلتها في «العبّاس»، و«الحارث». ويؤيّد هذا ما قالوه في اشتقاقها أنّها سُمّيت بذلك لأنّها تشعب، أي تفرق. ومن قال: «شَعُوبُ» بلا لام، غَلَّبَ جانب العلميّة، وعرّاها في اللفظ من مذهب الوصفيّة؛ كما فعل من قال: «عَبّاسٌ» و«حَسَنٌ»، وإن لم يَعْرَ من ذلك في المعنى.

وقد كنوا عنها بـ «أمّ قَشْعَم»، على نحو صَنيعهم في الأعيان، وإنّما كنوا عن المنيّة بـ «أمّ قشعم»، لأنّ الرجل إذا قُتِلَ، اجتمعت عليه القَشاعِمُ، وهي النُّسُور.

---

٦٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩؛ والإنصاف ١/ ٣١٧؛ والجنى الداني ص١٩٨؛ والدرر ١/ ٢٤٧؛ ورصف المباني ص٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧، ١٦٣؛ وشرح شواهد الشافية ص٥٠٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٢ (وبر)؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٢؛ والمقتضب ٤/ ٤٩؛ والمنصف ٣/ ١٣٤!؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٠.

المعنى: لقد أبعد حراس القصر عن أمّ عمرو أسير هواها، وغلّقوا الأبواب دون محبّها.

الإعراب: «**باعد**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**أمّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**العمرو**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من أسيرها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«باعد»، و«أسير» مضاف. و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**حراس**»: فاعل «باعد» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، «**أبواب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**على قصورها**»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ«حراس»، و«قصور»: مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرٍّ بالإضافة.

وجملة «باعد أمّ العمرو حرّاسُ...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أمّ العمرو» حيث عرّف العلم «عمرو» بزيادة «ألْ» عليه، وذلك لتقدير الشيوع فيه.

ومن ذلك «كَيْسانُ»، وهو عَلَم على الغَدْر، معرفةٌ، لإشارتك به إلى المعنى المخصوص، فهو لا ينصرف، للتعريف وزيادة الألف والنون.

وقد كنوا عن الضربة بالرِّجْل على مؤخَّر الإنسان بـ «أمّ كَيْسانَ»، لأنّ ذلك يدلّ على تَوْلِيَةٍ وغَدْرٍ؛ مأخوذٌ من «الكيّس»، لأنّ الغدر في الحرب والنُّكوص، إنّما يكون من الأكياس، لأنّ الإقدام والشجاعة نوعُ تهوُّر. وأما البيت الذي أنشده، وهو قوله [من الطويل]:

إذا ما دَعَوْا كَيْسانَ كانتْ كُهولُهم إلى الغَدْر أَدْنَى من شَبابِهِمُ[1] المُرْدِ

ـ أَوْرده ابن الأعرابيّ في نوادره لضَمْرَة بن ضَمْرَة بن جابر. ورواه ابن دُرَيْد للنمر ابن تَوْلَب في بني سَعْد، وهم أخواله، وكانوا أغاروا على إبله، فقال [من الطويل]:

إذا كنتَ في سَعْدٍ وأُمُّكَ مِنهُمُ غَرِيبًا فلا يَغْرُرْكَ خالُك من سَعْدِ

إذا ما دعوا كيسانَ... إلخ

وبعده:

فإنّ ابنَ أُخْتِ القَوْمِ مُصْغًى إناؤه إذا لم يُزاحِمْ خالَهُ بِأَبٍ جَلْدِ

وقيل: هي لغَسّانَ بن وَعْلَةَ ـ فشاهدٌ على تسمية الغدر بـ «كيسان»؛ يهجو قومًا وَصَفهم بانهماكِ الكبير والصغير في الغدر، فالعقلاءُ منهم، وهم الكُهولُ، أَسْرَعُ إليه من ذوي الجهل، وهم المُرْدُ الشَّبابُ.

ومن الأعلام على المعاني قولهم: «بَرَّةُ»، و«فَجارِ»؛ أمّا «برّة» فعَلَمٌ على المَبَرَّة، وأنشد سيبويه [من الكامل]:

٧٠ـ إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ

---

(١) تقدّم بالرقم ٦٥.

٧٠ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٥٥؛ وإصلاح المنطق ص٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣؛ والدرر ١/ ٩٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٥؛ ولسان العرب ٤/ ٥٢ (برر)؛ ٥/ ٤٨ (فجر)، ١١/ ١٧٤ (حمل)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٠٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٩؛ وجمهرة اللغة ص٤٦٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٨٧؛ والخصائص ٢/ ١٩٨، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص١٤١؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٦٤؛ وهمع الهوامع ١٢/ ٢٩.

اللغة: برّة: اسم للبرّ. فجار: اسم من الفجور.

المعنى: يهجو الشاعر زُرعة الذي دعاه إلى الغدر بحلفائه بني أسد فأبى.

الإعراب: «إنّا»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب اسم «إنّ». «اقتسمنا»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «خطّتينا»: مفعول به منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «بيننا»: ظرف مكان متعلق بـ«اقتسمنا»، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ=

فـ «برّةُ»: اسمٌ للخُطّة التي هي المَبَرّة، و«فَجارِ»: عَلَمٌ على الفَجْرَة؛ والأصل أن يكون «فجار» معدولاً عن «فَجْرَة»، أو «فاجرة» علمًا، كما أنّ «حذام» و«قَطام» معدولان عن «حاذمة» و«قاطمة» عَلَمَيْن، ويؤيّد ذلك أنّه قرنها بقوله: «بَرَّة»؛ فكما أنّ «برّة» عَلَمٌ بلا رَيْب، فكذلك ما عُدل عنه «فجارِ»، ولو عُدل عن «برّة» هذه، لكان القياس «بَرارِ» كـ «فَجارِ».

ومن ذلك: «زَوْبَرُ»، يقال: «أخذ الشيءَ بزَوْبَرِهِ»، أي: كلّه. قال الطِّرمّاح [من الطويل]:

وإن قال غاوٍ من تَنُوخَ قَصِيدَةً ... بها جَرَبٌ عُدَّتْ عَليَّ بِزَوْبَرَا[1]

والمعنى: وإن قال غاو من تنوخ، أي: غيرُ رشيد، قصيدةً بها جربٌ، أي: عَيْبٌ من هجاءٍ، ونحوهِ: عُدّت عليَّ بِزَوْبَرَ، أي: نُسبت إليَّ بكمالها. وجعل «زوبر» عَلَمًا على هذا المعنى، فلذلك لم يصرفه.

ومن الأسماء المعلَّقة على المعاني: «غُدْوَةُ»، و«بُكْرَةُ»، و«سَحَرُ»، إذا أردت ذلك من يوم بعينه، فهي معارفُ، فـ «غدوةُ» و«بكرةُ» لا ينصرفان للتعريف والتأنيث، كأنّهما جُعلا عَلَمًا على هذا المعنى. وهو من قبيلِ التعريف اللفظيّ، ألا ترى أنّه لا فرق بين «غدوة» و«غَداةٍ» في المعنى، و«غداةٌ» نكرةٌ. وأمّا «سَحَرُ» فمعرفةٌ إذا أردت سحرَ يوم بعينه، لا ينصرف للتعريف والعدلِ عن الألف واللام؛ فإن أردت التنكير، صرفته، قال الله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[2].

ومثله «فَيْنَةُ»، وهو اسمٌ من أسماء الزمان، بمعنى الحين، وهو معرفةٌ عَلَمٌ، فلذلك لا ينصرف؛ تقول: «لقيتُه فَيْنَةَ بعدَ فينةَ»، أي: الحينَ بعد الحين، تريد النَّدَرى. وحكى أبو زيد: «الفينةَ بعد الفينة» بالألف واللام. وهذا يكون ممّا اعتقب عليه تعريفان، أحدهما بالألف واللام، والآخر بالوضع والعلميّة. وليس كـ «الحَسَن والعَبّاس»، لأنّه ليس بصفة في الأصل. ومثلُه قولهم للشمس: «إلاهَةُ» و«الإلاهة» في اعتقاب تعريفَيْن عليه.

ومن الأسماء المعلَّقة على المعاني: أسماءُ العدد، وهي معرفةٌ، لأنّها عددٌ معروفُ القَدْرِ، ألا ترى أنّ «ستّة» أكثرُ من «خمسة» بواحد، وكذلك «ثمانيةُ» ضعفُ

= بالإضافة. «**فحملت**»: الفاء: حرف عطف، «حملت»: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «برّة»: **مفعول به منصوب بالفتحة**. «**واحتملت**»: الواو: حرف عطف، «احتملت»: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**فجار**»: مفعول به مبنيّ على الكسر في محلّ نصب.

وجملة «إنّا اقتسمنا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اقتسمنا»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «حملت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «احتملت»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «فجار» حيث استعمله علمًا على «الفجرة».

(١) تقدم بالرقم ٦٦.

(٢) القمر: ٣٤.

«أربعةَ». وإذا كانت معروفةَ المقاديرِ، كانت معرفةً أعلامًا على هذه المقادير.

وقد يدخلها اللام. فيقال: «الثلاثةُ نصفُ الستّة، والسبعةُ تعجز عن الثمانيةِ واحدًا»، فتكون ممّا اعتقب عليه تعريفان. فإذا قلت: «عندي ستّةٌ»، كان المراد الجنس المعدود لا نفس العدد، لأنّ العدد لا يكون عندك.

واعلم أن هذه الأسماء مبنيّةٌ على السكون، لأنّها لم تقع موقع الأسماء، فتكونَ فاعلةً أو مفعولةً أو مبتدأةً؛ والإعرابُ في أصله إنما هو للفرق بين اسمَيْن، معنَى كلّ واحد منهما يخالف معنى الآخر، فلمّا لم تكن هذه الأسماءُ على الحدّ الذي يُستوجب به الإعرابُ، سُكِّنَتْ، وصارت بمنزلة صوتٍ تصوته، نحو: «صَهْ»، و«مَهْ». فإن أوْقعتها موقع الأسماء أعربتها، وذلك قولك: «ثمانيةُ ضعفُ أربعةَ، وأربعةُ نصفُ ثمانية» فأعربتَ هذه الأسماء، ولم تصرفها للتعريف والتأنيث.

فصل

[عَلَميّة الأوزان الصَّرفية]

قال صاحب الكتاب: **«ومن الأعلام الأَمْثِلَةُ التي يوزَن بها في قولك: «فَعْلانُ»، الذي مؤنّثه «فَعْلَى»، و«أَفْعَلُ» صفةٌ لا ينصرف. ووزنُ «طَلْحَة» و«إصْبَع»: «فَعْلَةُ» و«إِفْعَلُ»».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الأمثلة التي يوزَن بها الأسماء والأفعال من الأعلام الخاصّة المعلّقة على المعاني، لإشارتك بها إلى معنى معرفة. ومنزلتُها منزلةُ اسم غيرِ صفة. وإن مثّلت به الصفة، فإن أوقعته موقعَ نكرة، كان اسمًا منكورًا، وإن أوقعته موقعَ معرفة، كان اسمًا معرفة؛ ثُمّ يُنْظَر، فإن كان فيه في حال التعريف والتنكير ما يمنع الصرفَ، مُنع صرفه، وإن لم يكن فيه ما يمنع الصرف، كان منصرفًا. مثالُ ذلك أنّا نقول: «كلُّ «أَفْعَلٍ» يكون صفةً لا ينصرف»، فتَصْرف «أفعل» هذا لأنّ «كلّا» تُوجِب له التنكيرَ، كقولك: «كلُّ رجلٍ». وهو اسمٌ ليس بصفة، فليس فيه إلّا واحدةٌ، وهي وزن الفعل، فانصرف لذلك، وإنْ كان المُمثَّلَ به لا ينصرف، لأنّ الذي مثّلتَ به «أَحْمَرَ» وبابَه فيه علّتان: وزنُ الفعل والصفةُ، ولا يمتنع أن ينصرف المثال، ولا ينصرف الممثّل به، لأنّ كلّ واحد منهما له حكمُ نفسه في الصرف.

وتقول: ««أَفْعَلُ» إذا كان اسمًا نكِرةً فإنّه ينصرف»، فلا ينصرف «أَفْعَلُ» هذا، لأنّه في موضع معرفة، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل، وإن كان الممثَّل منصرفًا، نحو: «أَفْكَلٍ» و«أَيْدَعٍ» لأنّهما اسمان نكرتان، فليس فيهما علّةٌ سوى وزن الفعل. فإنّا إذا قلنا: ««فَعْلانُ» الذي مؤنّثه «فَعْلَى» «وأَفْعَلُ» صفةٌ لا ينصرف»، فإنّ المثال في هاتَيْن المسألتين والممثَّل به لا ينصرفان جميعًا؛ إلّا أنّ المانع للصرف في المثال غيرُ المانع في الممثّل،

وذلك أنّ المثال الذي هو «فعلانُ» لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون، وكذلك قولك: «أَفْعَلُ» صفةً، فالمثالُ الذي هو «أَفْعَلُ» هنا لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، والممثَّلُ به نحو: «سَكْرَانَ» لا ينصرف للصفة وزيادة الألف والنون، وكذلك «أَحْمَرُ» لا ينصرف للوزن والصفة، فكلٌّ واحد من المثال والممثَّل به له حُكْمٌ في الصرف يخُصّه.

وتقول: «طَلْحَةُ» و«إِصْبَعٌ»: «فَعْلَةُ» و«إِفْعَلُ»، ووزنُ «طلحةَ»: «فَعْلَةُ» لا ينصرف للتعريف والتأنيث. و«إِفْعَلُ» مثالُ «إِصْبَع» لا ينصرف للتعريف ووزن فعل الأمر، نحو «اعْلَمْ»، و«اسْلَمْ» والممثَّل به الذي هو إِصْبَعٌ ينصرف لأنّه نكرةٌ، ليس فيه إلّا وزن الفعل وحده، فاعرفه.

فصل
[العَلَم بالغَلَبة]

قال صاحب الكتاب: **«وقد يغلب بعضُ الأسماء الشائعة على أحد المسمَّينَ به، فيصير عَلَمًا له بالغَلَبَة. وذلك نحو: «ابن عُمَرَ»، و«ابن عَبّاسٍ»، و«ابن مسعودٍ» غلبتْ على العَبادِلة دون مَن عداهم من أبناء آبائهم، وكذلك «ابن الزُّبَيْر» غلب على «عبد الله» دون غيره من أبناء الزبير، «وابنُ الصَّعِق»، و«ابن كُراعَ»، و«ابن رَأْلانَ» غالبةٌ على «يَزِيدَ»، و«سُوَيْدٍ»، و«جابرٍ» بحيث لا يذهب الوهمُ إلى أحد من إخوتهم».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن هذه الأسماء ليست أعلامًا على الحقيقة، لأنّ العَلَم كلُّ اسم علّقتَه على مسمًّى بعينه، فيصير معرفةً بالوضع، ولا يدلّ على وجود معنى ذلك الاسم في مسمّاه؛ ألا ترى أنك تسمّي «جعفرًا» و«زيدًا»، فـ «جعفرٌ»: اسم نَهْرٍ. قال الشاعر [من الطويل]:

٧١- إلى بَلَدٍ لا بَقَّ فيه ولا أَذَى ... ولا نَبَطِيّاتٍ يُفَجِّرْنَ جَعْفَرَا

---

٧١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ٤/ ١٤٢ (جعفر)، ١٠/ ٢٣ (بقق)؛ وتاج العروس ١٠/ ٤٤٥ (جعفر).

اللغة: النَّبَط والنَّبِيط: الماء الذي ينبط من قعر البئر إذا حُفرت. (لسان العرب ٧/ ٤١٠ (نبط)).

الإعراب: «**إلى بلدٍ**»: جارّ ومجرور متعلّقان بما قبل البيت، أو بفعل محذوف مقدّر: أرحل إلى بلدٍ. «**لا**»: نافية للجنس. «**بقّ**»: اسم «لا» مبني على الفتح في محلّ نصب. «**فيه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر «لا» المحذوف. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**أذى**»: اسم معطوف على «بق» منصوب بالفتحة. «**ولا**»: الواو للعطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**نبطيات**»: اسم معطوف على «أذى» منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «**يفجرن**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. =

و«زَيْدٌ»: مصدرُ «زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا وزِيادَةً». وأنت إذا سمّيت رجلاً بأحدهما فلم تسمّه لأنّه نهرٌ، أو زائدٌ على غيره.

وهذه الأسماء ـ أعني «ابن عمر» و«ابن عَبّاس» و«ابن مسعود» ـ وغيرها ممّا ذكره في الأصل، شاملةٌ كلَّ مولود لهم، والاسمُ إذا غلب واشتهر، صار كالمتواضَع عليه، وجرى مجرى العلم في إفادة التعريف، وذَهابِ الوهم إلى شخص بعينه، حتّى لا يقال لكلّ من كان ابنًا لعمر وعبّاس: ابنُ عمر وابن عبّاس، حتّى يقيَّد باسمه أو صفتِه. فـ «ابنُ عمر» غلب على «عبد الله بن عمر بن الخطّاب»، رضي الله عنه. و«ابن عبّاس» غلب على «عبد الله بن عبّاس بن عبد المطّلب» رضي الله عنه. و«ابن مسعود» غلب على «عبد الله بن مسعود». و«ابن الزُّبَيْر» غلب على «عبد الله بن الزُّبَيْر ابن العَوّام»، وذلك لشُهْرتهم بالعِلْمْ، كان يضرب بهم المثل في الفِقْه؛ يقال: فقهُ العَبادِلَة. وقوله: «العبادلة» تكسيرُ «عبد الله»، كأنّه رُكّب من المضاف والمضاف إليه اسمٌ رباعيٌّ، نحو: «عَبْدَلٍ»، ثمّ جمعوا على «عبادلة» كـ «صَيارِفَةٍ»، و«صَياقِلَةٍ»، وقد يفعلون مثلَ ذلك في النسب. قالوا: «عَبْدَرِيّ»، «وعَبْشَميّ»، في النسب إلى «عبد الدار»، و«عبد شَمْسٍ»، كأنّهم نسبوا إلى «عَبْدَرٍ»، و«عَبْشَمٍ»؛ فعلى هذا قياس تكسيره «عَبادِرَةٌ»؛ و«عَباشِمَةٌ»، وليس ذلك بقياس.

وقالوا: «ابن الصَّعِق». و«الصعقُ»: رجل من كِلابٍ مُعاصِرُ النُّعْمان بن المُنْذِر، واسمه «خُوَيْلِدُ بن نُفَيْل بن عمرو بن كِلابٍ»، كان يطعم الطعامَ بتهامَةَ، فهَبَّتْ ريحٌ، فسفت التُّرابَ في جِفانه، فشَتَمَها، فرُمي بصاعقةٍ قتلته، فقال بعض أهله [من الوافر]:

٧٢ـ وإنّ خُوَيْلِدًا فابْكِي عليه ... قتيلُ الرِّيحِ في البَلَدِ التِّهامِي

= «جعفرا»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.
وجملة «لا بقّ موجود فيه»: في محلّ جرّ صفة لـ«بلد». وجملة «يفجرن جعفرا»: في محلّ نصب صفة لـ«نبطيات».
والشاهد فيه قوله: «يفجّرن جعفرا» حيث جاءت كلمة «جعفر» اسمًا لنهر، لا اسمًا لعلم كما هو شائع.

٧٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ١٩٩ (صعق).
الإعراب: «**وإنّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**خويلدًا**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة. «**فابكي**»: الفاء: حرف استئناف، «أبكي»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**عليه**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ابكي». «**قتيل**»: خبر «إن» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، «**الريح**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**في البلد**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«قتيل». «**التهامي**»: صفة لـ«البلد» مجرورة بكسرة مقدّرة على الياء.
وجملة «إن خويلدًا قتيل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، أو بحسب الواو.
والشاهد فيه: أن خويلدًا قتلته الصاعقة، فسمّي «الصعق».

فعُرِف خويلدٌ بـ «الصعق»، وغلب عليه حتّى إذا قيل: «الصعق»، لا يُفْهَم سِواه، ولا يسبق الوهمُ إلى غيره ممّن أصابته صاعقةٌ. وعُرِف ابنُه «يزيد» بـ «ابن الصعق» لشُهرته، وكان أفضلَ وُلْده مالاً، وأغزرهم جُودًا، وأكثرَهم حُروبًا ووَقائعَ، فلذلك إذا قيل: «ابنُ الصعق» لا يذهب الذهاب إلى غيره من بني أبيه إلّا بقَيْدٍ أو قرينةٍ.

وكذلك إذا قالوا: «ابن رَأْلانَ». هو «ابن رألان الطائيُّ السِّنْبِسيُّ»، لا يسبق الوهم إلى غيره من إخوته.

ومن ذلك: «ابن كُراعَ العُكْلِيُّ»، لا ينصرف الوهم إلى غيره من بني كراع، وذلك لغلبة الاستعمال. فجرت هذه الأسماء مجرى الأعلام في التعريف، وإن لم تكنها لِما ذكرناه.

فصل

[دخول لام التعريف على الأعلام]

قال صاحب الكتاب: «**وبعض الأعلام يدخله لام التعريف، وذلك على نوعين: لازمٌ، وغيرُ لازم. فاللازمُ في نحو: «النَّجْم» للثُّرَيَّا، و«الصَّعِق»، وغير ذلك ممّا غلب من الشائعة، ألا ترى أنهما، هكذا معرَّفَين باللام، اسمان لكلّ نجم عَهِدَه المخاطِبُ والمخاطَبُ، ولكلّ معهود ممّن أُصيب بالصاعقة، ثمّ غلب «النجمُ» على الثريا، و«الصعقُ» على خُوَيْلدِ بن نُفَيْلِ بن عمرو بن كِلابٍ**».

❊ ❊ ❊

قال الشارح: اعلم أن هذه الأسماء التي ذكرها بالألف واللام من قبيل الأعلام في الشهرة وإفادة التعريف. وهي على ضربَيْن، منها ما يلزمه الألفُ واللامُ، ولا يفارقانه، ومنها ما لا يلزمه، بل أنت مخيَّرٌ في إثباتها وإسقاطها.

فالأوّل نحو قولهم: «النَّجْمُ» للثُّرَيَّا، و«الصَّعِقُ» لخُوَيْلِدٍ. و«النجم» أصله نجمٌ لواحد النجوم، ثمّ أُدخل عليه الألف واللام، فقالوا: «النجم» لأيِّ نجم كان بين المخاطِبين فيه عَهْدٌ، ثمّ غلب على الثريّا لكثرة الاستعمال. قال الهُذَليّ [من الكامل]:

٧٣ــ فَوَرَدْنَ والعَيُّوقُ مَقْعَدَ رَابِىءِ ... الضُّرَباءِ خَلْفَ النَّجْمِ لا يَتَتَلَّعُ

---

٧٣ ــ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١/ ٤١٨، ٤٢١؛ وشرح اختيارات المفضل ص١٧٠٢؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٩؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٦ (رقب)، ٥٤٨ (ضرب)، ٨/ ٣٦ (تلع)، ١٠/ ٢٨٠ (عوق)، ١٢/ ٥٦٩ (نجم)، ٥٧٩ (نظم)؛ والمحتسب ٢/ ٢٤٧؛ والمعاني الكبير ص١١٤٨؛ وللهذلي المقتضب ٤/ ٣٤٤.

اللغة: العَيُّوق: كوكب أحمر. والرابىء: من «رَبَأ» بمعنى علا وارتفع، وأشرف، ورابىء الضرباء هو=

فـ «النجم». هاهنا: الثريّا. وقال الأصمعيّ: «هو الجَوْزاء»، وأنكره الرِّياشيُّ. يصف حُمُرًا وردن الماءَ بلَيْل. و«العَيّوق» كوكبٌ يطلع بحِيال الثريّا، و«الرابِئُ»: الأمين الحافظُ، يقعد خَلْفَ ضارب القِداح، كلّما نهد قِدْحٌ حفظه كيلا يُبْدَل. و«الضُّرَباء»: جمعُ ضاربٍ أو ضريب. يقول: فوردن ـ يعني الحُمُرَ ـ والعيّوقُ من النجم مَقْعَدَ رابِىء الضرباء؛ ومقعدُه خَلْفَهم، وهذا في زمن الحَرّ، لأنّ العيّوق لا يكون من النجم بهذه الحال إلّا في زمن الصيف. فالنجمُ علمٌ على الثُّريّا كما ترى؛ فإذا أُطلق النجم، فلا ينصرف إلّا إليها[1]، إلّا بقرينة. وأمّا «الثريّا» فتصغيرُ «الثَّرْوَى»؛ «فَعْلَى» من «الثَّرْوَة»؛ قيل لها ذلك لكثرة كواكبها، وهي سبعةٌ أو نحوُها. قال الشاعر [من الطويل]:

٧٤ـ خَلِيلَيَّ إنّي للثريّا لَحاسِدٌ ... وإنّي على رَيْبِ الزمانِ لَواجِدُ
تَجمّعَ منها شَمْلُها وَهْيَ سِتّةٌ ... وأَفْقِدُ مَن أَحْبَبْتُهُ وهو واحِدُ

= الذي يقعد خلف ضارب قِداح الميسر يراقب ما يخرج من القداح، والضُّرباء، جمع (ضَرِيب)، وهو الذي يضرب بالقِداح، والموكّل بها. ويتتلع: يتقدّم، ويرتفع.

المعنى: وصف حمرًا وردت الماء في ذلك الوقت من شدة الحر.

الإعراب: **«فوردن»**: الفاء: حسب ما قبلها، «وردن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. **«والعيوق»**: الواو: حالية، «العيوق»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«مقعد»**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف. **«رابىء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«الضرباء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «خلف»: بدل من «مقعد». **«النجم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لا»**: نافية لا عمل لها. **«يتتلّعُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو يعود على «العيوق».

وجملة «وردن»: حسب ما قبل الفاء. وجملة «العيوق **مقعد** رابىء»: حالية محلها النصب. وجملة «لا يتتلع»: خبر ثانٍ لـ«العيوق» محلها الرفع، أو حال منه محلها النصب.

والشاهد فيه مجيء النجم ها هنا بمعنى الثريا لأنه غلب عليه هذا **المعنى** في الاستعمال.

(١) في الطبعتين «إليه»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ.

٧٤ـ التخريج: لم أقع على البيتين فيما عدتُ إليه من مصادر.

الإعراب: **«خليليّ»**: منادى منصوب بالياء لأنه مثنى، والياء الثانية: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«إني»**: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». **«للثريا»**: جارّ ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف للتعذّر متعلّقان بالخبر «حاسد». **«لحاسد»**: اللام: مزحلقة، «حاسد»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمة. **«وإني»**: الواو: للعطف، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، وضمير مبني في محلّ نصب اسمها. **«على ريب»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«واجد». **«الزمان»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لواجد»**: اللام: مزحلقة، **«واجد»**: خبر «إنّ» مرفوع بالضمة. **«تجمّع»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«منها»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تجمّع». **«شملها»**: فاعل «تجمّع» مرفوع بالضمّة و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«وهي»**: الواو: حالية، «هي»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«ستة»**: خبر «هي» مرفوع بالضمّة. **«وأفقد»**: الواو: حرف عطف، «أفقد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«من»**: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. **«أحببته»**: فعل ماضٍ مبني على السكون=

وأصلها «ثُرَيْوَا»، فاجتمعت الياء والواو، وقد سبق الأوّل منهما بالسكون، فقُلبت الواو ياءً، وادُّغمت الياء، في الياء، على حدّ «سَيِّدٍ» و«مَيِّتٍ»، ثمّ دخلت عليها الألف واللام للعَهْد، ثمّ غلب اللفظ على هذه الكواكب دون سائرِ ما يوصف بالثَّرْوة والكثرة.

وكذلك «الصَّعِق»، أصله «صَعِقٌ»؛ من قولهم: «صَعِقَ الرجلُ فهو صَعِقٌ»، على حدّ «حَذِرَ فهو حَذِرٌ»، و«فَهِمَ فهو فَهِمٌ»، فهو وصفٌ عامٌّ لكلِّ من أصابته صاعِقةٌ، ثمّ دخلته الألف واللام لتعريف العَهْد، لِيَخُصَّه دون غيره مِمّن أُصيب بالصاعقة، على حدّ دخولها في «النجم» و«الثريّا»، ثمّ غلب على «خُوَيْلِدٍ» حتّى صار علمًا، وإن كان تعريفها في الأصل بالألف واللام، لا بالتسمية، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«فاللام فيهما، والإضافة في «ابن رَألانَ»، و«ابن كُراعَ»، مثلان في أنّهما لا تُنْزَعان».**

* * *

قال الشارح: يُشير إلى أنّ التعريف في «ابن عمر» و«ابن عبّاس»، ونحوهما، بالإضافة. ألا ترى أنّك لو نزعت الألف واللام من هذه الأسماء لَزال التعريف، كما لو حذفت المضاف إليه من «ابن كراع»، و«ابن رألان»، ونحوهما، بطل التعريفُ؛ لأنّ تعريف «ابن كراع» بالإضافة، كما كان التعريف في «النجم» و«الثريّا» ونحوهما بالألف واللام، فلذلك قال: فاللام فيهما، والإضافة في «ابن رألان»، و«ابن كراع» مثلان يعني من حيث إنّ التعريف في الموضعَيْن بهما لا بالوضع.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وكذلك «الدَّبَرانُ»، و«العَيّوقُ» و«السِّماكُ»، و«الثُّرَيّا»، لأنّها غلبت على الكواكب المخصوصة، من بين ما يوصَف بالدُّبور والعَوْق والسُّموك والثَّرْوة».**

* * *

= لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء، ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«وهو»**: الواو: حالية، «هو»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«واحد»**: خبر «هو» مرفوع بالضمّة.

وجملة «أنادي خليلي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إني لحاسد»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إني لواجد»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تجمع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هي ستة»: في محلّ نصب حال. وجملة «أفقد»: معطوفة على جملة «تجمع» لا محلّ لها من الإعراب مثلها. وجملة «أحببته»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هو واحد»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيهما: أن الثريّا مشكّلة من سبعة نجوم، واحدة مركزية وستة حولها.

قال الشارح: وممّا جرى بالغلبة مجرى الأعلام، ولزمته اللامُ، قولهم: «الدَّبَرانُ»، و«العَيُّوقُ» و«السِّماكُ» للنجوم المعروفة، فإنّها أوصافٌ في الحقيقة مشتقّةٌ بمعنى الفاعل، ولزمتها اللام، لأنّهم أرادوا فيها معنى الصفة؛ فـ «الدبران» مأخوذ من «دَبَرَ» إذا تأخّرَ، بمعنى «الدابر» وهم يزعمون أنّ «الدبران» يتبع «الثريّا» خاطبًا لها. ونظيره من الصفات «الصَّلَتانُ»، وهو النشيط، مأخوذ من السيف الصَّلْت. و«العَيّوق» مأخوذ من «عَاقَ يَعُوق»، بمعنى «العائق». قالوا: عاقَ «الدبرانَ» عن الوصول إلى «الثريّا»؛ زعموا أنّ الدبران جاء خاطبًا، وساق مَهْرَها كواكبَ صغارًا معه، تسمّى القِلاصَ. قال الشاعر [من البسيط]:

٧٥ـ أمّا ابنُ طَوْقٍ فقدْ أوْفى بذِمَّتِهِ ... كما وَفى بِقِلاصِ النَّجْمِ حادِيها

والعيّوق بينهما في العُرْض إلى ناحية السماك، فكأنّه يعوقه عنها. ونظيرُ «العَيُّوق» من الصفات «القَيُّومُ».

و«السِّماك» من «سَمَكَ» إذا ارتفع، والسماءُ سامكةٌ، أي: مرتفعةٌ، ومنه النُّجومُ السوامكُ. ومعنى «السِّماك»: السامكُ. فهذه الأسماءُ، وإن كانت بمعنى «فاعلٍ» ـ فالدبرانُ بمعنى الدابر، والعيّوقُ بمعنى العائق، والسماكُ بمعنى السامك ـ فلا يجوز إطلاقه على كلّ ما يُطْلَق عليه «فاعلٌ»، فلا يقال: «الدبران»، لكلّ ما يقال فيه: «الدابر». وكذلك العيّوق والسماك، وذلك لأنّ الاسمَيْن قد يكونان مشتقَّين من شيء، والمعنى فيهما واحدٌ، وبناؤهما مختلفٌ، فيختصّ أحدُ البناءين شيئًا دون شيء للفرق؛ ألا ترى أنهم قالوا: «عِدْلٌ» لِما يعادِل من المتاع، و«عَدِيلٌ» لِما يعادل من الأناسيّ، والأصل واحدٌ، وهو (ع د ل)، والمعنى واحدٌ، ولكنّهم خصّوا كلَّ بناءٍ بمعنًى لا يشاركه فيه الآخرُ للفرق.

٧٥ـ **التخريج**: البيت لطفيل الغنويّ في ديوانه ص١١٣؛ ولسان العرب ٧/ ٨٢ (قلص)، ١٥/ ٣٨٩ (وفي)؛ وتاج العروس ١٨/ ١٢٥ (قلص)، (وفي).

الإعراب: «**أمّا**»: حرف تفصيل. «**ابن**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**طوق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فقد**»: الفاء: رابطة لجواب «أمّا»، و«قد»: حرف تقريب وتقليل. «**أوفى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. «**بذمّته**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«أوفى»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**كما**»: الكاف: اسم مبنيّ في محلّ نصب مفعول مطلق، «ما»: حرف مصدريّ. «**وفى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، والمصدر المُؤوّل من «ما وَفى» في محلّ جرّ بالإضافة. «**بقلاص**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«وفى». «**النجم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**حاديها**»: فاعل «وفى» مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «ابن طوق أوفى»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أوفى»: في محلّ رفع خبر «ابن».

والشاهد فيه قوله: «قلاص النجم» وهي الكواكب الصغار التي ساقها مهرًا للثريا.

ومثله «بِناءٌ حَصِينٌ»، و«امرأةٌ حَصانٌ»، والأصل واحدٌ، والمعنى واحدٌ، وهو «الحَرْزُ»؛ فالبناءُ يحرزُ من يكون فيه، ويلجَأُ إليه؛ والمرأةُ تحرز فَرْجَها. فكذلك هذه النجومُ، اختصّت بهذه الأبنية التي هي «الدبران»، و«السماك»، و«العيّوق»، ولا يُطْلَق عليها[1] الدابر والعائق والسامك، وإن كانت بمعناها للفرق.

وممّا يجري هذا المجرى في لزوم الألف واللام أسماءُ الأيّام، نحو: «الثلاثاء»، و«الأربعاء»، بمعنى الثالث والرابع: واختصّا[2] بهذا الزمان، كما اختصّ العيّوقُ، وبابُه، فلا يقال لكلّ ثالثٍ ورابعٍ: «ثلاثاء» و«أربعاء»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وما لا يُعْرَف باشتقاقٍ من هذا النوع فملحَقٌ بما عُرِف»**.

* * *

قال الشارح: يريد أنك لا تجد اسمًا يغلب على أُمّته، وفيه اللامُ لازمة، إلّا وهو مشتقٌّ صفةً. فإن جاء اسمٌ عربيٌّ قد لزمته اللام، ولا يُعْرَف أصله الذي اشتُقّ منه، حكمت عليه بأنّه مشتقٌّ، حَمْلاً على ما ظهر من ذلك، لأنّ عدم اطّلاعنا على ذلك جهلٌ بما علِم غيرُنا.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وغيرُ اللازم في نحو «الحارِث»، و«العَبّاس»، و«المظفَّر»، و«الفَضْل»، و«العَلاء»، وما كان صفةً في أصله أو مصدرًا»**.

* * *

قال الشارح: هذه الأسماء، أعني «الحارث»، و«العبّاس»، وما كان مثلهما، تدخلهما اللامُ، ولا تلزم لزومَها في نحو «الدَّبَران» و«العَيّوق» والسِّماك» و«الصَّعِق»، وذلك أنّ تعريف نحوِ «الدبران» و«الصعق» وأخواتِهما، في الحقيقة، باللام، فلو نُزِعت منها، لتنكّرتْ، ولذلك لم يجز نَزْعُها منها. وأمّا «الحارث»، و«العَبّاس»، ونحوهما، فإنّ تعريفهما بالوضع والعلميّة دون اللام؛ والذي يدلّ على ذلك قولُهم: «أبو عمرو بنُ العَلاء»، و«محمّدُ بنُ الحَسَن»، بطَرْح التنوين من «عمرٍو»، و«محمّدٍ»؛ وذلك لأنّ «ابْنًا» مضافٌ إلى العلم، فجرى مجرى «أبي عمرو بنِ بكرٍ»، ولو كان «العلاءُ» معرَّفًا باللام، لوجب إثباتُ التنوين، كما يثبت مع ما يُعرَّف باللام، نحوَ: «جاءني أبو عمرٍو ابنُ العَلاء». وإذا ثبت أنّها أعلامٌ، فهي غيرُ محتاجة في تعريفها إلى اللام، إلّا أنّها لمّا كانت

---

(١) في الطبعتين: «عليه»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

(٢) في الطبعتين: «واختصّ»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

منقولة من الصفة، من نحو «حارث» و«عبّاس»، من قولك: «مررتُ برجلٍ حارثٍ، بمعنى الكاسب، كأنّه يحرث لدُنْياه؛ وكذلك «عَبّاسٌ»، و«العبّاسُ»: المُخرِب الذي يعبِس في الحَرْب. وكذلك تقول: رجلٌ مُظَفَّرٌ. وهو «مُفَعَّلٌ» من «ظَفَّرَهُ اللَّهُ».

وأمّا «الفَضْل»، و«العَلاء»، فهما، وإن كانا مصدرَيْن في الحقيقة، فقد يوصَف بالمصادر مبالغةً، كما قالوا: «ماءٌ غَوْرٌ»، و«رجلٌ عَدْلٌ»، فجرى لذلك عندهم مجرى الأوصاف الغالبة.

وهذه الصفات المنقولة ضَرْبان؛ أحدهما: ما نُقل وفيه الألف واللام، من نحو: «الحسن» و«العبّاس»، وما أشبههما؛ والآخَرُ: ما نُقل ولا لام فيه، من نحو: «سَعِيد» و«مُكَرَّم». فأمّا ما نُقل ولا لام فيه، فلا تدخله اللام بعد النقل، فلا يقال: «السعيد» ولا: «المكرّم»، لأنّ العلميّة تحظر الزيادةَ، كما تحظر النقصَ.

وأمّا ما نُقل وفيه اللام فيقرّ بعد النقل عليه؛ وما أدخل فيه الألف واللام بعد النقل فمُراعاةً لمذهب الوصفيّة؛ قال الخليل: «جعلها الشيء بعينه»[١]، أي لم يجعلها كأنّه سُمّي بها، وإنّما جعلها أوصافاً مفيدةً معنى الاسم في المسمّى، كما تكون الصفةُ؛ فإقرارُ اللام للإيذان ببَقايا أحكام الصفة. ومن لم يُثْبِت اللام وقال: «حارث» و«عبّاس» و«مظفَّر»، خلّصها أسماءً[٢]، وعرّاها من مذهب الوصفيّة في اللفظ، وإن لم تَعْرَ من روائح الصفة، على كلّ حال، ألا ترى أنهم سمّوا الخُبْز «جابرًا»، قالوا: لأنّه يجبِر الجائعَ! وقالوا للبَلَد: «واسِطٌ»؛ قال سيبويه: «سمّوه بذلك لأنّه وَسَطُ ما بين العِراق والبصرة»[٣]. فقد ترى معنى الصفة فيه، وإن لم تدخله اللام.

وقوله: «ما كان صفة في أصله، أو مصدرًا». يعني ما كان صفة قبل النقل تدخله لام التعريف، أو مصدرًا موصوفًا به على سبيل المبالغة، نحوَ: «الفضل»، و«العلاء»، من نحوِ: «هذا رجلٌ فَضْلٌ وعَلاءٌ» ولا يريد كلّ مصدر. ألا ترى أنّ نحو: «زيد» و«عمرو» أصلهما المصدر، ولا تدخلهما اللام.

فصل
[تأويل العلم]

قال صاحب الكتاب: **«وقد يُتأوّل العَلَم بواحد من الأُمّة المسمّاة به، فلذلك من التأوّل يُجْرَى مُجْرَى «رَجُلٍ» و«فَرَسٍ»، فيُجْتَرأ على إضافته، وإدخالِ اللام عليه،**

---

(١) الكتاب ٢/١٠١.

(٢) في الطبعتين: «اسمًا»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص٩٠٤.

(٣) الكتاب ٣/٢٤٣.

قالوا: «مُضَرُ الحَمْراءِ» و«رَبيعةُ الفَرَسِ»، و«أنْمارُ الشاةِ». قال [من الطويل]:

٧٦- عَلَا زَيْدُنا يومَ النَّقَا رأسَ زيدِكم ... بأبْيَضَ ماضِي الشَّفْرَتَيْن يَمانِ

وقال أبو النَّجْم [من الرجز]:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِو من أسِيرِها ... حُرّاسُ أبْوابٍ على قُصُورِها[(١)]

وقال الآخر [من الطويل]:

٧٧- رأيتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مبارَكًا ... شديدًا بأحْناءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

٧٦- **التخريج**: البيت لرجل من طيِّىء في شرح شواهد المغني ١/ ١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩، ١٩١؛ وجواهر الأدب ص٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٢، ٤٥٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٦، ٢/ ٤٤٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)، ومغني اللبيب ١/ ٥٢.

اللغة: علاه بالسيف: ضربه به. يوم النقا: معركة من معارك بني طيِّىء. شفرتا السيف: حدّاه. الماضي: القاطع. يمان: نسبة إلى اليمن.

المعنى: لقد ضرب زيد من قبيلتنا زيدًا من قبيلتكم يوم النقا بسيفه الأبيض القاطع الحدّين المصنوع في اليمن.

الإعراب: «**علا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذُّر. «**زيدنا**»: فاعل مرفوع بالضمّة، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**يوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «علا». «**النقا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذُّر. «**رأس**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**زيدكم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و«كم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**بأبيض**»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ«علا». «**ماضي**»: صفة «أبيض» مجرور بكسرة مقدّرة على الياء للثقل. «**الشفرتين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «**يمان**»: صفة ثانية لـ«أبيض» مجرور بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة.

وجملة «علا زيدنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «زيدنا» حيث أضاف العلم إلى الضمير، فأجرى «زيدًا» مجرى النكرة، ثمّ عرّفه بإضافته إلى الضمير.

(١) تقدم بالرقم ٦٩.

٧٧- **التخريج**: البيت لابن ميّادة في ديوانه ص١٩٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٦؛ والدرر ١/ ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٢١٨، ٥٠٩؛ ولجرير في لسان العرب ٨/ ٣٩٣ (وسع)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦؛ والإنصاف ١/ ٣١٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٧٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤.

اللغة: الوليد بن يزيد: هو الخليفة الأموي الحادي عشر، خلف عمّه هشام بن عبد الملك، وكان=

وقال الأخطَل [من الطويل]:

٧٨ـ وقد كان منهم حاجبٌ وابنُ أُمِّهِ أبو جَنْدَلٍ والزَّيْدُ زيدُ المَعارِكِ

وعن أبي العبّاس: إذا ذكر الرجلُ جماعةً، اسمُ كلّ واحد منهم «زيدٌ»، قيل له: فما بين الزيد الأوّل والزيد الآخِرِ؟ وهذا الزيدُ أشرفُ من ذلك الزيد وهو قليلٌ».

* * *

قال الشارح: اعلم أن العَلَم الخاصّ لا يجوز إضافته، ولا إدخال لام التعريف فيه، لاستغنائه بتعريف العَلَميّة عن تعريف آخَر، إلّا أنّه ربّما شُورِكَ في اسمه، أو اعتُقد ذلك، فيخرج عن أن يكون معرفةً، ويصير من أُمّةٍ، كلُّ واحد له مثلُ اسمه، ويجري حينئذ

= يجيد قول الشعر، ويحبّ شرب الخمرة. الأحناء: ج الحنو، وهو الجانب والناحية. والكاهل: ما بين الكتفين.

المعنى: لقد رأى الشاعرُ الوليدَ بن يزيد ميمون الطائر، وقادرًا على تحمّل أعباء الخلافة.

الإعراب: «**رأيت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**الوليد**»: مفعول به أوّل منصوب بالفتحة. «**ابن**»: نعت «الوليد» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**اليزيد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مباركًا**»: مفعول به ثان لـ«رأى» منصوب بالفتحة الظاهرة، أو حال. «**شديدًا**»: معطوف على «مباركًا» بحرف عطف محذوف، أو حال ثانية إن عددنا الأولى حالاً. «**بأحناء**»: الباء: حرف جر، «أحناء»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ«شديدًا»، وهو مضاف. «**الخلافة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كاهله**»: فاعل «شديدًا» مرفوع بالضمة. وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «رأيت الوليد...»: الابتدائيّة: لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «الوليد» و«اليزيد» حيث أدخل عليهما «أَلْ»، وذلك لتقدير التنكير فيهما.

٧٨ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص٣٧٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٩٠؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٣.

اللغة: حاجب: اسم رجل. أبو جندل: كنية رجل. الزيد: اسم رجل. المعارك: ج المعركة، وهي مكان الحرب.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**منهم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المقدم المحذوف. «**حاجب**»: اسم «كان» مرفوع بالضمة الظاهرة. «**وابن**»: الواو: حرف عطف، و«ابن»: معطوف على «حاجب» مرفوع مثله. «**أمّه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**أبو**»: بدل من «ابن»، أو عطف بيان منه مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «**جندل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**والزيد**»: الواو: حرف عطف، «الزيد»: معطوف على «حاجب» مرفوع بالضمة الظاهرة. «**زيد**»: بدل من «الزيد»، أو عطف بيان منه، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. «**المعارك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة: «قد كان منهم حاجب...»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «الزيد» حيث عرّفه بـ«أَلْ»، لتقدير التنكير فيه.

مجرى الأسماء الشائعة، نحو: «رجل» و«فرس»، فحينئذ يُجترأ على إضافته، وإدخالِ الألف واللام عليه، كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة.

فالإضافةُ نحو قولك: «زيدكم»، و«عمركم». وقد أنشدوا أبياتًا تشهد بصحّة الاستعمال، ومن ذلك قول الشاعر:

علا زيدنا يوم النقا... إلخ

فالشاهد فيه أنّه أضاف «زيدًا» إلى المضمر، فجرى في تعريفه بالإضافة مجرى «أخيك» و«صاحبك». و«النّقا»: الكَثيب من الرمل، وكتبه بالألف لأنه من الواو، بدليل ظهورها في التثنية، نحو: «نَقَوانِ»؛ ومن قال: «نَقَيانِ»، كتبه بالياء. يذكرهم بوَقْعَةٍ جرتْ في ذلك المكان، وكانت الغَلَبَةُ لهم.

ومن ذلك قول أبي النَّجْم:

باعد أمَّ العمرو من أسيرها... إلخ

الشاهد فيه إدخال اللام على «العمرو»، يريد بـ «أسيرها» نفسه، كأنّه في أسْرها، لعِشْقه إيّاها. ومن ذلك قول ابن مَيّادة:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا... إلخ

الشاهد فيه قوله: «اليزيد»، والمراد به «يزيد»؛ وأمّا «الوليد» فهو من باب «الحَسَن»، و«العبّاس». ومن ذلك قول الأخطل:

وقد كان منهم حاجب... إلخ

الشاهد فيه إدخال الألف واللام على «زيد». ومن ذلك أنشد ابن الأعرابيّ [من الرجز]:

٧٩- يا لَيْتَ أمَّ العَمْرِو كانت صاحبي مكانَ مَن أَنْشَا[1] على الركائب

---

(١) في الطبعتين: «أشتى»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص٩٠٤، وعن مصادر الرجز. وقال محقق الطبعة المصرية: في نسخة «أمسى» بدل «أشتى».
وذكر محقق كتاب «إصلاح المنطق» أنه جاء في نسخة من هذا الكتاب: «أنشأ: ابتدأ السير».

٧٩ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق ص٢٦٢؛ ورصف المباني ص٧٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٢ (وبر)، ٨/ ١٠٢ (ربع)؛ والمنصف ٣/ ١٣٤.

اللغة: أنشا: مخفّف «أنشأ»: ابتدأ السير. الركائب: جمع ركاب وركوب وهي ما يركب من كلّ دابة.

المعنى: يتمنى لو كانت أمّ عمرو رفيقه في السفر مكان الذي ابتدأ السير على الركائب.

الإعراب: «يا ليت»: «يا»: حرف تنبيه، «ليت»: حرف مشبّه بالفعل. «أمّ»: اسم «ليت» منصوب=

فأدخل اللام على «عمرو». ومن ذلك قول الآخر [من الطويل]:

٨٠- يَزِيدُ سُلَيْمٍ سالِمُ المالِ والفَتَى فَتَى الأَزْدِ لِلأَموالِ غيرُ مُسالِمِ

فقال: «يزيدُ سليم»، فأضافه لمّا كان ثمّ شريكٌ في الاسم تَوهَّم[1] تنكيرَه، وأضافه للتعريف. وقولُه: «سالمُ المال» يهجوه بذلك، وينسبه إلى البُخْل.

ومثله في الإضافة قوله [من الرجز]:

٨١- يا عُمرَ الخَيْرِ جُزِيتَ الجَنَّهْ اُكْسُ بُنَيّاتِي وأُمَّهُنَّهْ

= بالفتحة. «العمرو»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، و التاء: للتأنيث، واسمها: ضمير مستتر تقديره «هي». «صاحبي»: خبر «كانت» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «مكان»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بحال محذوفة من «صاحبي». «من»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محلّ جرٍّ بالإضافة. «أنشا»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدّرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «على الركائب»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أنشا».

وجملة «ليت أم العمرو»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كانت صاحبي»: في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة «أنشا»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أم العمرو» حيث أدخل «ال» التعريف على العلم «عمرو».

٨٠ ـ **التخريج**: البيت لربيعة الرقي في ديوانه ص١٢٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٥.

الإعراب: «يزيد»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، «سليم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سالم»: خبر «يزيد» مرفوع بالضّمة، وهو مضاف. «المال»: مضاف إليه مجرو بالكسرة. «والفتى»: الواو: حرف استئناف، «الفتى»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر. «فتى»: بدل مرفوع بضمة مقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف. «الأزد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «للأموال»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مسالم». «غير»: خبر «فتى» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «مسالم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يزيد سالم»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الفتى غير»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يزيد سليم» حيث أضاف اسم علم إلى اسم علم آخر لما توهّم تنكيره.

(١) في الطبعتين: «يوهم»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤. وقال محقق الطبعة المصريّة إنه جاء في نسخة «توهم».

٨١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٧٣؛ ورصف المباني ص٤٠٠.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «عمر»: منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «الخير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «جزيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل. «الجنه»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وسُكّن لضرورة القافية. «اكسُ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة من آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «بنياتي»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع =

ومن ذلك «مضر الحمراء» و«ربيعة الفرس» و«أنمار الشاة»؛ هؤلاء بنو نِزار، وكان أبوهم مات، وخلف لهم تُراثًا ناطقًا وصامتًا، فأتوا أَفْعَى نَجْرانَ، حكيمَ الزمان، فجعل القُبَّةَ الحمراء والذهبَ لمضر، والأفراسَ لربيعة، والشاةَ لأنمار؛ وأضيف كلّ واحد إلى ما حكم له به، تعريفًا له بذلك.

واعلم أن هذه الأعلام متى أضفتَها، سلبتَها ما كان فيها من تعريف العَلَميّة، وكسوتَها بعدُ تعريفًا إضافيًا، وجرت مجرى «أخيك»، و«غلامك»، في تعريفها بالإضافة. فعلى هذا لو سُئلت عن «زيدِ عمرٍو» في قولِ من قال: «رأيت زيد عمرو»، و«مررت بزيدِ عمرو»، لقلت: مَن زيدُ عمرو؟ بالرفع لا غيرُ. ولم يجز الحِكاية، فلا تقولَ: من زيدَ عمرو؟ بالنصب، ولا مَن زيدِ عمرو؟ بالجّر. كما لو سئلت عن صاحب عمرو، لقلت: مَن صاحبُ عمرو؟ بالرفع.

والذي يدلّ على أن الاسم لا يضاف إلّا وهو نكرةٌ أنّ ما لا يمكن تنكيرُه من الأسماء لا يجوز إضافته، نحوَ الأسماء المضمرة، وأسماء الإشارة؛ لا تقول: «هُوَ بكرٍ»، ولا: «هؤلاء زيدٍ»؛ كما تقول: «غلامُ زيدٍ»، و«أصحابُ بكرٍ»؛ لأنّ تعريف هذه الأسماء لا يفارقها، ولا يمكن اعتقادُ التنكير فيها.

وإذ قد علمت أن العَلَم متى أضفته ابتززتَه تعريفَه، وكسوتَه تعريفًا إضافيًا، فتعلم إنّه إذا أضيف إلى نكرة، فهو نكرةٌ، نحو: «مررت بزيدِ رجلٍ وعمرو امرأةٍ». إلّا أنّه يحدث فيه نوعُ تخصيص، إذ جعلتَه «زيدَ رجل»، ولم تجعله «زيدًا» شائعًا في الزيدين، كما أنّك إذا قلت: «غلامُ رجل» استُفيد منه أنّه ليس لامرأة.

وأمّا إدخال اللام عليه، فقليل جدًّا في الاستعمال، وإن كان القياسُ لا يأباه كلَّ الإباء، لأنّك إذا قدّرت فيه التنكيرَ، وأنّه ليس له مَزِيَّةٌ على غيره من المسمَّين به، جرى مجرى «رجل» و«فرس» ولا تستنكر أن تُدْخِل عليه لام التعريف، وقد جاء في الشعر، وما أَقَلَّهُ! نحو ما تقدّم من الأبيات، وذلك أنّه لمّا اعتقد فيه التنكيرَ لمشاركٍ له في الاسم، إمّا توهُّمًا أو وُجودًا، عرّفه باللام. ومن ذلك الحكاية عن أبي العبّاس أنّه «إذا ذُكر جماعةٌ، اسمُ كلّ واحد منهم: زيد، فيقول المُجيب: فما بين الزيد الأوّل والزيد الآخر؟ وهذا الزيدُ أشرفُ من ذلك الزيد»؛ فمُجازُها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلّته

= مؤنث سالم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وأمَّهُنَّه**»: الواو: حرف عطف، «**أمّ**»: اسم معطوف على «بنيات» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. و «**هنّ**»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والهاء: للسّكت.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جزيت»: اعتراضية **لا** محلّ لها من الإعراب. وجملة «اكسُ بنياتي»: استئنافية **لا** محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عمر الخير» حيث أضاف اسم العلم إلى المعرّف بـ«ال».

في الكلام، وما ورد من ذلك في الشعر فضرورة. وقد استبعد بعضُهم دخول اللام على العلم، فحمل ما جاء منه على أنّها زيادةٌ، على حدّ زيادتها في «اللات»، و«العُزّى»، و«الّذِي»، وَ «الّتِي» و«الآنَ»، وأمّا قول الشاعر [من البسيط]:

٨٢ـ [أخو رغائبَ يُعطيها ويُسألُها] يَأبى الظُّلامةَ منه النَّوفَلُ الزُّفَرُ

فإنّ «الزفر» هنا صفةٌ، وليس بعَلَم، ومعناه: السيّد. و«النوفلُ»: الكثير العَطاءِ، فلو سمّيت رجلاً بـ «زفر»، هذا بعد خَلْعك منه اللامَ، لوجب صرفُه حينئذ كـ «صُرَدٍ»، «ونُغَر»، و«جُعَلٍ». وما لا ينصرف معدولاً عن «فاعِلٍ» لا يجوز دخول اللام عليه، كـ «زُحَلَ»، و«قُثَمَ»، و«جُشَمَ».

وإنّما كثرت الإضافة في الأعلام، ولم يستقبحوا ذلك فيها استقباحَهم تعريفها باللام، لوجهَيْن: أحدهما: أن الإضافة قد تجِدها في أنفس الأعلام كثيرًا واسعًا، نحو: «عبد الله» و«عبد الصَّمَد»، و«ذي الرُّمّة»، و«أبي محمّد» وسائرِ الكُنَى، فلم يتناف اللفظان، أعني العَلَم والإضافة. والوجهُ الثاني: أن الإضافة قد تكون منفصلة في كثير من كلامهم، فلا تفيد التعريفَ، نحوَ قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾(١)، و﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾(٢)، وعامّةِ أسماء

---

٨٢ ـ **التخريج**: البيت لأعشى باهلة في الأصمعيّات ص٩٠؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢١؛ وجمهرة اللغة ص٧٠٦، ٩٧١، ١١٧٤؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ١٨٦، ١٩٥؛ ولسان العرب ٤/ ٣٢٥ (زفر)، ٥/ ١١١ (قفر)، ١١/ ٦٧٢ (نفل)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٥٣، ٢١٤.

اللغة: الأخ: هنا المُلابِسُ الملازِم للشيءِ. الرغائب: جمع رغيبة وهي العطايا الكثيرة، أو الأشياء التي يُرْغَبُ فيها. الظُّلامةُ: هي ما تطلبه عند الظالم. النوفل: البحر والكثير العطاء. الزُّفَر: الكثيرُ الناصرِ والأهلِ والعدةِ.

المعنى: يريد الشاعر أنَّ مرثيه كان كريمًا كثير الهبات، يسأله الناس فَيُعطيهم، ولم يكن لأحد عنده مظلمة، ولم يكن أحد مهما كان قويًا ليظلم الناس خوفًا من هذا المرثي.

الإعراب: **«أخو»**: خبر لمبتدأ محذوف. وتقدير الكلام: هو أخو، والخبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. **«رغائب»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«يعطيها»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره: هو، و«ها»: مفعول به محله النصب. **«ويُسألُها»**: الواو: حرف عطف. «يُسأل»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل مستتر تقديره «هو»، و«ها»: مفعول به. **«يأبى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. **«الظلامة»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«منه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يأبى». **«النوفل»**: فاعل. **«الزُّفَر»**: صفة لـ«النوفل» مرفوعة مثله بالضمة الظاهرة

جملة «هو أخو رغائب»: ابتدائية لا محل لها. جملة «يعطيها»: صفة لـ«رغائب» محلها الجر. وعطف عليها جملة «يُسألها». وجملة «يأبى الظلامة منه النوفل»: خبر ثانٍ للمبتدأ «هو» محلها الرفع.

والشاهد فيه: أنَّ «الزُّفَر» صفةٌ وليس بعلم، ومعناه: السيِّد.

(١) المائدة: ٩٥.

(٢) الأحقاف: ٢٤.

الفاعلين إذا أريد بها الحال والاستقبال، وكذلك باب «الحَسَنِ الوَجْهِ». وليست اللام كذلك، لأنّه لا يُنْوَى فيها الانفصال، ولا تجد اللامَ معرِّفةً في الأعلام، كما تعرِّفها الإضافةُ. فأمّا «الصَّعِق» و«الدَّبَران»، فإنّهما ليست أعلامًا في الحقيقة، على ما تقدّم، وإنّما تعريفُها باللام. وأمّا «الحارث» و«العبّاس» ونظائرهما، فإنّ تعريفهما بالعَلَميّة، وإنّما دخلت اللام لأنّها كانت ثابتة فيها قبل النقل، فأُقِرَّتْ بعده إيذانًا بمعنى الوصفيّة، وقد تقدّم ذلك.

فصل

[تعريف المثنى والمجموع]

قال صاحب الكتاب: **«وكلّ مثنًى أو مجموع من الأعلام فتعريفُه باللام، إلّا نحو «أبانَيْن»، و«عَمايَتَيْنِ»، و«عَرَفاتٍ»، و«أَذْرِعاتٍ»**. قال [من الطويل]:

٨٣ـ وقَبْلِيَ ماتَ الخالِدانِ كِلاهما عَمِيدُ بني جَحْوانَ وابنُ المُضَلَّلِ

أراد «خالدَ بن نَضْلَةَ»، و«خالدَ بن قَيْسِ بنِ المضلّل»، وقالوا لكَعْبِ بن كِلابٍ، وكعبِ بن رَبِيعَةَ، وعامرِ بن مالك بن جعفرٍ، وعامرِ بن الطُّفَيل»، وقيسِ بن عَتّابٍ، وقيسِ بن هَزَمَةَ: «الكَعْبانِ»، و«العامران»، و«القيسان». قال [من الرجز]:

٨٤ـ أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِينا

---

٨٣ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص٥٧؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٥ (خلد)، ١١/ ٣٩٦ (ضلل)، ١٤/ ١٣٣ (حجا)؛ ونوادر أبي زيد ص١٦٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٢٤٤؛ وإصلاح المنطق ص٤٠٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص٣٢٨؛ وجمهرة اللغة ص٤٤٢، ٦٥٧، ١٠٣٧.

اللغة: الخالدان: خالد بن نضلة بن جحوان، وخالد بن قيس بن المضلل. عميد: رئيس.

المعنى: إذا حُمّ قضائي ودنا هلاكي، فلست أوّل الهالكين، فقد هلك قبلي الخالدان السيدان العظيمان.

الإعراب: **«وقبلي»**: الواو: بحسب ما قبلها، و«قبلي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، متعلّق بـ«مات». والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«مات»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح. **«الخالدان»**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«كلاهما»**: توكيد مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«عميد»**: بدل من «الخالدان»، أو عطف بيان منه مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. **«جحوان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع الصرف. **«وابن»**: الواو: حرف عطف، و«ابن»: معطوف على «عميد» مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **«المضلل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «مات الخالدان»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «الخالدان» حيث عرّف العلم المثنى بـ«أل».

٨٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٩١؛ والكتاب ٢/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الأعراب ص٤٦٠؛ والمقتضب ٢/ ٢٢٣.

وفي حديث زيد بن ثابتٍ ـ رضي الله عنه ـ: هؤلاء المُحَمَّدون بالباب». وقالوا: «طَلْحَةُ الطَلَحاتِ»، و«ابن قيسِ الرُّقيّاتِ»، وكذلك: «الأُسامتان»، و«الأُساماتُ»، ونحوُ ذلك».

* * *

قال الشارح: اعلم إنّك إذا ثنّيتَ الاسم العَلَم تَنكَّر[1]، وزال عنه تعريف العلميّة، لمشاركةِ غيره له في اسمه، وصَيْرورتِه بلفظٍ لم يقع به التسميةُ في الأصل، فيجري مجرى «رجل» و«فرس»، فقيل: «زيدان» و«عمران»، كما قيل: «رجلان»، و«فرسان»؛ والفرقُ بينهما أنّ «الزيدين» و«العمرين» مشترِكان في التسمية بـ «زيد» و«عمرو»، و«الرجلان» و«الفرسان» مشتركان في الحقيقة، وهي الذُّكوريّة والأدَميّة. ألا ترى أنّك لو سمّيت امرأةً أو فرسًا بـ «زيد»، وجمعتَ بينه وبين رجل اسمُه «زيد»، لقلت: «الزيدان» في التثنية لاشتراكهما في اللقب، مع اختلاف الحقيقتَيْن.

ويؤيِّد عندك أنّه نكرةٌ أنّك تصفه بالنكرة، فتقول: «جاءني زيدان كريمان»، و«رأيت زيدَيْن كريمَيْن»، و«مررت بزيدَيْن كريمَيْن» فكريمان نكرةٌ لا محالةَ، وقد جرى وصْفًا عليه؛ فعلمتَ بذلك أنّه نكرة. فإذا أردت التعريف كان بالألف واللام، والإضافة، نحوَ: «الزيدان»، و«العمران»، و«زيداك»، و«عمراك». فتعريفُه بعد التثنية من غير وجه تعريفه قبل، فإذًا لا تكون التثنية إلّا فيما يصحّ تنكيرهُ، فأمّا المضمرات من نحو: «هُما»، و«أَنْتُما»، والموصولاتُ من نحو قولك: «اللّذَانِ»، و«اللّتَانِ»، والمبهماتُ من نحو: «هاتان» و«هَذَانِ»، فكلُّها صِيَغٌ صيغت للتثنية، وليست بتثنية صِناعيّة، على ما سنذكر في موضعه.

وقد جاءت أعلامٌ معارفُ بلفظ التثنية والجمع. وذلك إنّما جاء في الأماكن من الجبال والبقاع التي لا يفارق بعضُها بعضًا، نحو: «أبانَيْن»، و«عَمايَتَيْن»، و«عَرَفاتٍ»، و«أَذْرِعاتٍ»؛ فـ «أبانان» جبلان متقابلان، متّصلٌ أحدهما بالآخر، فلمّا كانا[2] متّصلَين لا يفارق واحد منهما صاحبه، وحالُ كلّ واحد منهما في الخِصْب والقَحْط واحدٌ، لا يشار

= **الإعراب:** «أنا»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «ابن»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أكرم»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أمدح أو أُعظّم، وهو مضاف. «السعدينا»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والألف: للإطلاق.
وجملة «أنا ابن سعد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أكرم السعدين»: استئنافية لا محل لها.
والشاهد فيه قوله: «السعدينا» حيث عرّف العلم المجموع بـ«أل».

(١) في الطبعتين: «ينكر»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليزغ ص٩٠٤.

(٢) في طبعة ليزغ: «كانتا»، وصحّحت اللفظة في جدول التصحيحات المرفق بهذه الطبعة ص٩٠٤.

إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر، جريا مجرى الشيء الواحد، نحو «يَثْرِبَ»، و«يَذْبُلَ» فخصّا باسمِ علمٍ؛ كما خُصَّ «يثربُ»، و«يذبلُ» بذلك. قال الشاعر [من المنسرح]:

٨٥ـ لو بأبانَيْنِ جاء يَخْطُبُها رُمِّلَ ما أَنْفُ خاطبٍ بِدَمِ

وحالُ «عمايَتَيْن»، وهما جبلان متناوِحان، حالُ «أبانَيْن» قال الشاعر [من الكامل]:

٨٦ـ لو أنّ عُصْمَ عَمايَتَيْنِ ويَذْبُلِ سَمِعَا حديثَكَ أَنْزَلَا الأَوْعالَا

---

٨٥ ـ **التخريج**: البيت للمهلهل في ديوانه ص٧٧؛ والأغاني ٥/ ٤٣؛ والدرر ٦/ ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٢٤؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٠٥؛ ولسان العرب ١٣/ ٥ (ابن)؛ ومعجم البلدان ١/ ٦٤ (أبانان)؛ ولعصم بن النعمان في معجم الشعراء ص٢٧٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٠٢٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٢؛ ولسان العرب ٢/ ٣١٣ (ضرج)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٨.

اللغة: أبانان: جبلان: رُمِّل: لطخ.

المعنى: تلك الفتاة من تغلب، كيف زوجت لرجل من تلك القبيلة الحقيرة، فلو جاء زوجها خاطبًا بأبانين لضرب على أنفه ولطخ وجهه بالدم.

الإعراب: «**لو**»: حرف امتناع لامتناع. «**بأبانين**»: الباء: حرف جر، «أبانين»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجار والمجرور متعلقان بـ«يخطبها». «**جاء**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «**يخطبها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. «**رمل**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتحة الظاهرة. «**ما**»: زائدة. «**أنف**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**خاطب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**بدم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «رمل».

وجملة «لو بأبانين جاء.. رُمِّل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «رمل أنف خاطب بدم»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: لو بأبانين، حيث جرى هذان الجبلان مجرى الشيء الواحد.

٨٦ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٥٠؛ والدرر ١/ ١٢٥؛ ومعجم ما استعجم ص٩٦٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٦٥؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٦٠؛ وتذكرة النحاة ص١٥٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٦٢؛ والمنصف ١/ ٢٤٢، ٣/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٢.

الإعراب: «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**أنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**عصم**»: اسم «أن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**عمايتين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «**ويذبل**»: الواو: للعطف، «**يذبل**»: اسم معطوف على «عمايتين» مجرور بالكسرة. «**سمعا**»: «فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بألف الاثنين، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**حديثك**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**أنزلا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بألف الاثنين، والألف: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**الأوعالا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «أن عصم... سمعا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «سمعا»: في محل رفع خبر «أن». وجملة «أنزلا»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. =

ومثل ذلك من الجمع «عَرَفاتٌ»؛ وهي معرفة لأنّها اسمٌ لبِقاع معلومة، غيرِ متفرّقة، ولا موجودةٍ بعضُها دون بعض. ويدلّ على أنّها معارف ما حكاه سيبويه عنهم من قولهم: «هذه عرفاتٌ مباركًا فيها»[1]؛ فانتصابُ الحال بعدها يدلّ على أنّها معرفة. وفيها لغتان: الصرفُ وتركُه. والصرفُ أفصح من حيث كان جَمْعًا لمواضع مجتمعة؛ كأنّ كلّ موضع منهم عَرَفَةٌ، فجُعلت مكانًا واحدًا، ووُضع لها اسم خاصّ. وتنوينُها في الحقيقة تنوينُ مقابلةٍ. والتاء للجمع لا لمجرَّدِ التأنيث. قال الله تعالى: ﴿فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ﴾[2] بالتنوين.

وحالُ «أَذْرِعاتٍ» كحال «عرفات». قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٨٧ـ تَنَوَّرْتُها مِن أَذْرِعاتٍ وأَهْلُها ... بِيَثْرِبَ أَدْنَى دارِها نَظَرٌ عالِي

يروى بالصرف وتَرْكه، على ما ذكر.

= والشاهد فيه قوله: «عصم عمايتين» حيث استخدم للجبلين اسمًا واحدًا مثنًى، جعله معرفة وأضاف إليه «عصم».

(١) الكتاب ٣/ ٢٣٣.

(٢) البقرة: ١٩٨.

٨٧ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٣١؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٦؛ والدرر ١/ ٨٢؛ ورصف المباني ص٣٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٤٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٩؛ وشرح التصريح ١/ ٨٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٥٩؛ والكتاب ٣/ ٢٣٣؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٩٦؛ والمقتضب ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤١؛ وشرح ابن عقيل ص٤٤.

اللغة: تنوّرتها: تبصّرت نارها من بعيد. أذرعات: بلد في أطراف الشام. يثرب: اسم مدينة، وهي التي هاجر إليها الرسول ﷺ فيما بعد، فسمّيت المدينة المنوّرة. أدنى: أقرب. نظر عال: أي يحتاج إلى نظر بعيد.

المعنى: يتوهّم الشاعر أنه نظر إلى النار المشبوبة في دار الحبيبة، وهو بعيد عنها يتحرّق لرؤيتها ويتمنّى لقاءها.

الإعراب: «**تنوّرتها**»: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متّصل في محل رفع فاعل، و«ها»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. «**من أذرعات**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تنوّرتها». «**وأهلها**»: الواو حالية، «أهلها»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**بيثرب**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره: موجودون. «**أدنى**»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف. «**دارها**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «نظر»: خبر المبتدأ مرفوع. «**عالي**»: نعت «نظر» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة لأنّه اسم منقوص، والياء: لإشباع الحركة.

جملة «تنوّرتها...» الفعلية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأهلها بيثرب» الاسمية: في محلّ نصب حال. وجملة «أدنى دارها نظر» الاسمية: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أذرعات» حيث يجوز فيه: =

وكذلك يقولون: «هذان أبانان بيّنَيْن»، فيقع بعده الحال؛ كما تقول: «هذا زيدٌ واقفًا». وربّما قيل لكلّ واحد منهما: «أبانُ».

وما عدا ما ذُكر من التثنية والجمع، فتعريفه باللام، نحوَ قولك: «الزيدان»، و«العمران». فأمّا الأسماء التي ذكرها وهي «الخالدان»، و«الكَعْبان»، وسائرُ ما مثّل به، فشاهدٌ على ما ادّعاه مِن أنّهم إذا ثنّوا الاسمَ، أو جمعوه، تَنكَّر[١]، فإذا أرادوا تعريفَه فباللام، فمن ذلك الخالدان. وأنشد:

وقبلي مات الخالدان... إلخ

والصواب: «فقبلي»، بالفاء؛ وهو للأَسْوَد بن يَعْفُرَ وقبله [من الطويل]:

فإنْ يَكُ يَوْمِي قد دَنَا وإِخالُه   كوارِدةٍ يومًا إلى ظِمءِ مَنْهَلِ

والشاهد فيه قوله: «والخالدان»؛ والمراد: خالد بن قيس من بني جَحْوان من بني أسَد؛ وخالد بن قيس بن نَضْلَة بن المضلّل؛ وهو من بني أسد أيضًا.

وقال ابن السِّكِّيت في إصلاحه: الخالدان: خالد بن نضلة بن جحوان بن فَقْعَس، وخالد بن قيس بن المضلِّل بن مالك الأصغر بن مُنْقِذ بن طَرِيف بن عمرو[٢] بن قُعَيْن[٣]. ووجه الشاهد فيه أنَّه لمّا ثنّى «الخالدان» تنكّرا[٤]، وإذا أُريد تعريفُهما عرّفهما باللام، وصار تعريفهما بعد التثنية تعريفَ عَهْد، بعد أن كان تعريف علميّة.

يقول: إن كان قد دنا يومي، فلستُ بأوّل المَوْتَى؛ قد مات قبلي الخالدان، وكانا سيّدين. و«إخال»: أَظُنُّ أنّه قد قرب، وبقي منه كما بقي من مَسِير الإبل إلى الماء للشُّرْب. و«المَنَاهِل»: المواضع التي يجتمع فيها الماء، الواحدُ «مَنْهَل».

ومثله «الكَعْبان»؛ وهما: كعب بن كِلاب، وكعب بن رَبِيعة بن عُقَيْل بن كعب بن ربيعة بن عامر من بني صَعْصَعَةَ؛ و«العامران»: عامر بن الطُّفَيْل بن مالك بن جعفر بن

= ١ ـ الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لـ«أذرعات» قبل التسمية به، فهو جمع مؤنّث سالم، وهذا الجمع يجرّ بالكسرة الظاهرة، وينوّن تنوين مقابلة لا تنوين تنكير.
٢ ـ الكسر بلا تنوين، لأنّه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنّث بحسب حاله، فجُرّ بالكسرة كما يُجر جمع المؤنّث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنّث.
٣ ـ الفتح بغير تنوين لأنّه علم مؤنث ممنوع من الصرف.

(١) في الطبعتين: «ينكر»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

(٢) في الطبعتين: «عمر»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

(٣) في إصلاح المنطق ص٤٠٣: «خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان بن فقعس، وخالد بن قيس بن المضلل بن مالك الأصغر بن مُنقذ بن طريف بن قُعين».

(٤) في الطبعتين: «ينكرا»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

كلاب، وهوأبو عليّ؛ وعامر بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة، من بني مُلاعِب الأسِنَّة، وهو أبو بَراء.

وقالوا: «القَيسان»؛ وهما من طَيّىء: قيسُ بن عنّاب بن أبي حارثة، من بني عَتُود، وقيس بن هَزَمَةَ بن عنّاب. وقد رُوي «عنّاب» بالنون، و«عتّاب» بالتاء؛ وهو المشهور ابن أبي حارثة. وأمّا قول الآخر، وهو رُؤْبَة:

أنا ابن سعد أكرم السعدينا[1]

فالرواية بنصب «أكرم» على الفخر والمدح. ولو خفضت على النعت لجاز. وقال: «السعدينا»، لأنّ السُّعُود في العرب كثيرٌ؛ منهم: سعد بن مالك في ربيعة، وسعد بن ذُبْيان في غَطَفان؛ وسعد بن بكر في هَوازِنَ، وسعد بن هُذَيْم في قُضاعة. ورؤبةُ من بني سعد بن زَيدِ مَناة بن تميم، وفيهم الشَّرَفُ والعددُ.

وأمّا «المحمّدون» في حديث زيد بن ثابت، فهم: محمّد بن أبي بكر، ومحمّد بن حاطب، ومحمّد بن طَلْحَة بن عُبَيْد الله، ومحمّد بن جعفر بن أبي طالب.

وأمّا «طلحةُ الطَّلَحات»، فهو[2]: طلحة بن عبد الله بن خَلَف الخُزاعيّ. وفيه يقول عبيد الله بن قيس الرُّقَيّات [من الخفيف]:

٨٨ـ رَحِمَ اللّهُ أَعْظُمًا دفنوها بسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

(١) تقدم تخريجه بالرقم ٨٤.

(٢) في الطبعتين: «فهم»، والتصحيح، عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص٩٠٤.

٨٨ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص٢٠؛ والحيوان ١/ ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٠، ١٤، والدرر ٦/ ٥٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩٤؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٣ (طلح)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٩٨؛ والجنى الداني ص٦٠٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤١٤، ١٠/ ١٢٨؛ ورصف المباني ص٢٩٧، ٣٤٨؛ ولسان العرب ٥/ ٢١٣ (نضر)؛ والمقتضب ١/ ١٨٨، ٤/ ٤٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

اللغة: طلحة الطلحات: اسم الممدوح، وقيل سبب تسميته بذلك أنه كان كريمًا، وقد زوّج مئة رجل عربيّ من مئة امرأة عربيّة، وقد دفع مهورهن من ماله، فكلّ من ولد له ذكر سمّاه طلحة فأضيف إليهم. سجستان: موضع معروف.

المعنى: يترحّم على عظام طلحة الطلحات المدفونة في سجستان.

الإعراب: «**رحم**»: فعل ماض مبني على الفتح. «**الله**»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «**أعظمًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**دفنوها**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**بسجستان**»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، متعلّقان بـ«دفنوها». «**طلحة**»: بدل من أعظمًا منصوب بالفتحة. «**الطلحات**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رحم الله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دفنوها»: في محل نصب صفة لـ«أعظمًا».

والشاهد فيه قوله: «الطلحات» حيث جمع «طلحة» على «طلحات»، وعرّفها بـ«ال».

قيل: إنّما قيل له ذلك، لأنه كان في أجداده جماعةٌ يسمّون بطلحة، فأُضيف إليهم، لأنّه كان أكرمهم. وقيل: كان في زمانه جماعةٌ، اسمُ كلٍّ واحد منهم طلحة، فعَلَاهم بالكرم؛ والطلحاتُ المعروفون بالكرم هم: طلحة بن عمر بن عُبَيْد الله بن عمروبن يَعْمَرَ بن عثمان التَّيْميّ، وهو طلحةُ الجُودِ؛ وطلحة بن عبد الله بن عَوْف بن أبي عبد الرَّحمٰن بن عوف الزُّبَيْريّ، وهو طلحةُ النَّدَى؛ وطلحة بن الحسن بن عليّ، وهو طلحة الخير؛ وطلحة بن عبد الله بن عبد الرَّحمٰن بن أبي بكر، وهو طلحة الدراهم.

وأمّا «ابن قيس الرُّقَيَّاتِ» فهو: عُبَيْد الله بن قيس الرقيّات بن شُرَيْح بن مالك بن ربيعة، وهو النُّوَيْعِمُ؛ وإنّما نُسب قيس إلى الرُّقَيّاتِ، لأنّه تَزوّج عدّةَ نسوة وافق أسماؤُهُنَّ كلّهنّ رقيّةَ. وقال غيره: كانت له عدّة جَدّات أسماؤهنّ كلّهنّ رقيّة. وقيل: إنّما أُضيف إليهنّ، لأنّه كان يُشبِّب بعدَّة نساء تسمّين رقيّة، وهو قول السُّكَّريّ. وقيل: سمِّي «رقيّات» كما يسمّى الرجل بـ «مَساجِدَ». ومنه قوله: وقد يُقال: ابن قيسٍ الرقيّاتُ بتنوين «قيس»، ورفع «الرقيّات» على عطف البيان، كأنّه لقبٌ له، كقولك: عبد الله بطّةُ.

و«أُسامةُ»: علمٌ للأسد، لا يدخله الألف واللام. والتثنية: «الأسامتان»، إذا أُريد التعريف، و«الأسامات» للجمع، كـ «الطلحات»؛ كلُّ ذلك معرَّف باللاّم حين تَنكَّر تثنيته وجمعه. فاعرفه.

فصل

[أسماء الكناية]

قال صاحب الكتاب: **«وفُلانٌ»، و«فُلانةُ»، و«أبو فلانٍ»، و«أُمُّ فلانةَ»: كناياتٌ عن أسامِي الأناسيّ وكُناهم. وقد ذكروا أنّهم إذا كنوا عن أعلام البهائمُ أدخلوا اللام، فقالوا: «الفلان»، و«الفلانة»، وأمّا «هَنٌ» و«هَنَةٌ» فللكناية[1] عن أسماء الأجناس».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن المراد بالكناية التعبيرُ عن المراد بلفظ غير الموضوع له، لضرب من الاستحسان والإيجاز. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ﴾[2]، كنى بذلك عن قَضاء الحاجة، لأنّ كلَّ من يأكل الطعامَ يحتاج إلى قضاء الحاجة. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ[3] وَلَٰكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَٰلَمِينَ﴾[4]، كنى عن تكذيبهم

---

(١) في الطبعتين: «فللكنايات»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص٩٠٤.

(٢) المائدة: ٧٥.

(٣) في طبعة ليزغ «سفاهة».

(٤) الأعراف: ٦٧.

في قولهم لهُودٍ عليه السلام[1]: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾[2]، وهو مأخوذ من «كنَوْت» عن الشيء، و«كنَيْت»، بالواو والياء، إذا عبّرتَ عنه بعبارةٍ أُخرى تَوْرِيَةً. والمضمراتُ كلّها كناياتٌ عمّا تقدّمها من الظّواهر.

و«فلانٌ» و«فلانةُ»: كناياتٌ عن أعلام الأناسيّ خاصّةً، ولا يدخلها اللام، إيذانًا بأن المَكْنيّ عنه كذلك. قال الشاعر [من الرجز]:

٨٩ـ فـي لَـجَّـةٍ أَمْـسِـكْ فُـلَانًـا عـن فُـلِ

أراد: فلانًا عن فلان، وإنّما حذف تخفيفًا، وهذا الحذفُ من تغييرات النداء، واستعمالُه ههنا، في غير النداء، ضرورة.

و«أبو فلانٍ»، و«أُمُّ فلانٍ»: كنايةٌ عن الكُنَى، نحو: «أبي محمّدٍ»، و«أبي القاسم»، و«أُمِّ هانِىء».

وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا اللام، فقالوا: «الفلان»، و«الفلانة». وذلك لنُقْصانهنّ عن درجة الأناسيّ في التعريف؛ إذ العلميّةُ فيها إنّما كان على التشبيه بالأناسيّ.

فأمّا «هَنٌ»، وَ «هَنَةٌ» فكناياتٌ عن الأجناس. فَـ «هَنٌ»: كنايةٌ عن المذكّر، و«هنةٌ» كنايةٌ عن المؤنّث؛ تقول: «عندي هَنُو زيدٍ»، وإذا سُئِلت عنه قلت: كنايةٌ أو توريةٌ بَيانًا له وإيضاحًا. فإن نكّرتَ وقلت: «هنٌ»، و«هنةٌ»، كان كناية عن النكرات، كما كان «فلانٌ»

---

(١) عبارة «عليه السلام» لم ترد في طبعة ليبزغ.

(٢) الأعراف: ٦٦.

٨٩ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص٤٠٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٩؛ والدرر ٣/ ٣٧؛ وسمط اللآلي ص٢٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢٢٨؛ والطرائف الأدبيّة ص٦٦؛ والكتاب ٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢؛ ولسان العرب ٢/ ٣٥٥ (لجج)، ١٣/ ٣٢٤، ٣٢٥ (فلن)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٠؛ وشرح ابن عقيل ص٥٢٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ والمقرب ١/ ١٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٧.

اللغة: اللجّة: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

الإعراب: «**في لجة**»: جار ومجرور متعلقان بـ«تضلّ» في بيت سابق. «**أمسك**»: فعل أمر، فاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**فلانًا**»: مفعول به منصوب. «**عن فل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أمسك».

جملة «أمسك...»: في محلّ نصب مفعول به لفعل القول المحذوف الواقع نعتًا لـ«لجّة» تقديره في لجة مقول في شأنها: أمسك...».

والشاهد فيه قوله: «عن فل» والأصل: «فلان»، وحذفت الألف والنون للضرورة.

كناية عن المعارف والأعلام. فإن أضفت كانت كناية عن المعارف المضافةِ؛ وأكثرُ ما يُستعمل في المُنْكَرات والشدائد. قال الشاعر [من المتقارب]:

٩٠ـ وقد رَابَني قولُها يا هَنا ه وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرْ

فمعنَى «يا هناهُ»: يا رجلُ. و«هناه» لا يستعمل إلّا في النداء. وقال الآخر [من السريع]:

٩١ـ رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ

---

٩٠ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٦٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٥، ٧/ ٢٧٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٦٦، ٢/ ٥٦٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٣٨ (هنن)؛ ١٥/ ٣٦٦، ٣٦٧ (هنا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٤٠٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٦٩ (هنا)؛ والمنصف ٣/ ١٣٩.

اللغة: رابني: أوقعني في الريبة، أي الشكّ: يا هناه: يا إنسان.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «**رابني**»: فعل ماضٍ، و النون: للوقاية، و الياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**قولها**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**يا**»: حرف نداء. «**هناه**»: منادى مقصور مبني في محلّ نصب. «**ويحك**»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و الكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «**ألحقت**»: فعل ماضٍ، و«التاء»: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**شرّا**»: مفعول به. «**بشر**»: جار ومجرور متعلقان بـ«ألحقت».

وجملة «قد رابني»: بحسب ما قبلها. وجملة مقول القول محلها النصب. وجملة «ألحقت»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «يا هناه» بمعنى: يا رجل، وهو لا يُستعمل إلّا في النداء كما قال الشارح.

٩١ ـ **التخريج**: البيت للأقيشر الأسدي في ديوانه ص٤٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٨/ ٣٥١؛ والدرر ١/ ١٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٩١؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٥١٦؛ وللفرزدق في الشعر والشعراء ١/ ١٠٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٥، ٢/ ٣١؛ وتخليص الشواهد ص٦٣؛ والخصائص ١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، ٣١٧؛ ورصف المباني ص٣٢٧؛ والكتاب ٤/ ٢٠٣؛ ولسان العرب ١١/ ٧١٦ (وأل)، ١٥ / ٣٦٧ (هنا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤.

اللغة: هنك: فرجك. المئزر: الرداء.

المعنى: يردّ على امرأة لامته على شربه الخمر، بأنها لو شربتها لراحت لا تدري بحالها، ولظهرت عورتها.

الإعراب: «**رحت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**وفي**»: الواو: حالية، «في»: حرف جر. «**رجليك**»: اسم مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه، والجار والمجرور متعلّقان بخبر محذوف. «**ما**»: اسم موصول في محلّ رفع مبتدأ. «**فيهما**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف للمبتدأ. «**وقد**»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «**بدا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر. «**هنك**»: فاعل=

أراد «هَنُك» بالرفع؛ أعربه بالحركة في حال الإضافة، وهي لغةٌ، وسكّنه تشبيهًا بـ «عَضْدٍ». وليس بأبعدَ من قول امرىء القيس [من السريع]:

٩٢ـ فاليَوْمَ أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا من اللهِ ولا واغِلِ

لأنه في البيت منفصلٌ، وههنا متّصلٌ.

= مرفوع وسكّن للضرورة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «من المئزر»: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ«هنك».

جملة «رحت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب (وقد تقدمت «لو» وفعلها في بيت سابق). وجملة «في رجليك ما فيهما»: في محل نصب حال. وجملة «قد بدا»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «هنك» حيث سكّن النون تشبيهًا بـ «عَضْد» وهي لغة.

٩٢ ـ **التخريج:** البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٢٢؛ وإصلاح المنطق ص٢٤٥، ٣٢٢؛ والأصمعيات ص١٣٠؛ وجمهرة اللغة ص٩٦٢؛ وحماسة البحتري ص٣٦؛ وخزانة الأدب ٤/١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٥؛ والدرر ١/ ١٧٥؛ ورصف المباني ص٣٢٧؛ وشرح التصريح ١/ ٨٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦١٢، ١١٧٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٥٦؛ والشعر والشعراء ١/ ١٢٢؛ والكتاب ٤/ ٢٠٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٢٥ (حقب)، ١٠/ ٤٢٦ (دلك)، ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ والمحتسب ١/ ١٥، ١١٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٦٦؛ والاشتقاق ص٣٣٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩؛ والخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦؛ والمقرب ٢/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤.

اللغة: استحقب الشيء: أي شدّه وحمله خلفه، وهنا بمعنى ارتكب. الإثم: الخطأ الكبير. الواغل: الداخل على قوم من غير أن يدعى إلى مشاركتهم في طعامهم أو شرابهم.

المعنى: إنّه مرتاح البال، لم يرتكب أيّ إثم يعاقبه عليه الله، ولم يكن متطفّلاً.

الإعراب: «**فاليوم**»: الفاء: حسب ما قبلها، «**اليوم**»: ظرف متعلّق بـ«أشرب». «**أشرب**»: فعل مضارع مرفوع، وسكّن للضرورة، والفاعل أنا. «**غير**»: حال من فاعل «أشرب» منصوب، وهو مضاف. «**مستحقب**»: مضاف إليه مجرور. «**إثمًا**»: مفعول به لاسم الفاعل «مستحقب». «**من الله**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ«إثمًا». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: لتأكيد النفي. «**واغل**»: اسم معطوف على «مستحقب» مجرور بالكسرة.

جملة «أشرب غير مستحقب»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «أشربْ» حيث سكّن الباء ضرورةً. ويروى: «فاليوم أسقى»، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

ومن أصناف الاسم

«المُعْرَبُ»

فصل

قال صاحب الكتاب: **«الكلام في المُعْرَب، وإن كان خليقًا، من قِبَلِ اشتراكِ الاسم والفعل في الإعراب، بأن يقع في القسم الرابع، إلّا أن اعتراضَ مُوجِبَيْن صوّب إيرادَه في هذا القسم. أحدُهما: أن حَقَّ الإعراب للاسم في أصله، والفعلُ إنّما تَطفّل عليه فيه بسببِ المضارَعة. والثاني: أن لا بدّ من تقدُّم معرفةِ الإعراب للخائض في سائر الأبواب»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أن المُعْرَب يفيد الكلمةَ والإعرابَ؛ فالكلمةُ ذات المعرَب التي وقع بها الإعرابُ، اسمًا كان أو فعلاً، إلّا أنّ دلالته على الكلمة دلالةُ تسميةٍ ومطابَقةٍ، ودلالتَه على الإعراب دلالةُ التزامٍ؛ فهو من خارجٍ من جهة الاشتقاق، إذ كان من لفظه.

والمراد بالمعرَب ما كان فيه إعرابٌ، أو قابلاً للإعراب. وليس المراد منه أن يكون فيه إعرابٌ لا محالةَ. ألا ترى أنك تقول في «زيد» و«رجل»: إنّهما معربان، وإن لم يكن فيهما في الحال إعرابٌ، لأنّ الاسم إذا كان وحدَه مفردًا من غير ضميمةٍ إليه، لم يستحقّ الإعرابَ، لأنّ الإعراب إنّما يؤتَى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده، كان كصَوْتٍ تصوت به، فإن ركّبته مع غيره تركيبًا تحصل به الفائدةُ، نحوَ قولك: «زيدٌ منطلقٌ، وقام بكرٌ»، فحينئذ يستحقّ الإعرابَ لإخبارك عنه.

وقدّم الكلامَ على المعرب قبل الإعراب، وإن كان المعرب مشتقًّا من الإعراب، والمشتقُّ منه قبل المشتقّ؛ وذلك من قِبَلِ أنّه لمّا كان المعربُ يقوم بنفسه من غير إعرابٍ، والإعرابُ لا يقوم بنفسه، صار المعربُ كالمَحلّ له، والإعراب كالعَرَض فيه، فكما يلزم تقديمُ المَحلّ على الحالّ، كذلك يلزم تقدمُ المعرب على الإعراب.

واعلم أنه لمّا رتّب كتابَه أربعةَ أقسام: قِسْمًا في الأسماء، وقسمًا في الأفعال، وقسمًا في الحروف، وقسمًا في المشترَك، قَضَتِ القسمةُ بإيراد الكلام على المعرب في قسم المشترك، من حيث كان يشترِك فيه الاسمُ والفعلُ، فاعتذر عن الوَفاء بذلك بأمرَيْن:

أحدهما: أنّ أصل الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال، والأفعالُ محمولة في الإعراب على الأسماء على ما سيوضَح أمرُه في موضعه، فقدّم ذِكْرَه في قسم الأسماء، باعتبارِ أنّه الأصلُ في ذلك؛ والأمرُ الثاني: أنّه لمّا كانت الحاجةُ ماسّةً إلى تقديمه، لأن إدراك المعاني مرتبِطٌ به، قدّمه لذلك.

فصل

[تعريف الاسم المعرب]

قال صاحب الكتاب: «**والاسم المعرب ما اختلف آخِرُه باختلاف العوامل، لفظًا أو مَحَلًا، بحركةٍ أو حرفٍ. فاختلافُه لفظًا بحركة في كلّ ما كان حرفُ إعرابه صحيحًا أو جاريًا مجراه، كقولك: «جاء الرجلُ»، و«رأيتُ الرجلَ»، و«مررتُ بالرجلِ»**».

* * *

قال الشارح: «قوله ما اختلف آخِرُه»؛ يريد من الأسماء، لكنّه تركه ثِقَةً بعلم المخاطَب به، ولولا ذلك التقديرُ، لكان اللفظ عامًّا يشمَل الاسمَ والفعلَ المعرَبَيْن، وإنَّما مرادُه تفسيرُ الاسم المُعْرَب لا غيرُ. ويجوز أن يكون أطلق العامَّ، وأراد به الخاصَّ، واحترز بذلك من المبنّي، لأنّ المبنّي لا يختلف آخِرُه، وإنّما يلزم طريقةً واحدةً من سكونٍ أو حركةٍ؛ فحركةُ آخره كحركة أوّلِه وحَشْوِه في اللزوم والثبات. والمرادُ باختلاف الآخِر اختلافُ الحركات عليه، لا أنّ الحرف في نفسه يختلف ويتغيّر.

وقوله: «باختلاف العوامل»؛ يحترز ممّا قد يتحرّك من المبنيّات على السكون، بغير حركةٍ لالتقاء الساكنَيْن، أو لإلقاء حركةِ غيره عليه.

فالأوّلُ نحوُ: «شُدُّ»، و«شُدَّ»، و«شُدِّ»، و«مُدُّ»، و«مُدَّ»، و«مُدِّ»؛ فهذا وأشباهُه يجوز فيه ثلاثة أوجه: الضمّ والفتح والكسر. فالضمُّ للإتباع، والفتحُ للتخفيف، والكسرُ لالتقاء الساكنَيْن. ومن ذلك قولك: «أخذت مِنَ الرَّجُل»؛ فتفتح النون لالتقاء الساكنَيْن بسكونها وسكون اللام بعدها، وتقول: «أخذت مِنِ ابْنِكَ»، فتكسرها لسكون النون وما بعدها.

وأمّا ما حُرّك لإلقاء حركة غيره عليه، فنحو قولك: «كَمَ خَذْتَ»؟ في: «كَمْ أخذت»؟ «وكَمِ بِلِكَ»؟ في: «كَمْ إبِلِكَ»؟ و«كَمُ خْتًا لك»؟ في: «كَمْ أُخْتًا لك»؟ ألقيتَ حركاتِ الهمزات على الميم تخفيفًا للهمزة، وقد قُرىء ﴿قَدَ فْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[1]. وهذا يأتي في موضعه مستوفًى. وهذا اختلافٌ كائنٌ في المبنيّات، وليس بإعراب، لأنّه لم يَحْدُث بعامل، فلذلك قيّد الاختلافَ أن يكون بعامل، ولم يُطْلِقْهُ.

---

(١) المؤمنون: ١. وهذه قراءة ورش وابن ذكوان وحفص وغيرهم.
انظر: إتحاف الفضلاء ص٣١٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٠١.

وقوله: «لفظًا أو محلًا»؛ احترز به من الأسماء التي لا يتبيّن فيها الإعرابُ، وإنّما يُدْرَك البيان من العوامل قبلها، وذلك نحو الأسماء المقصورة، من نحو: «عَصًا»، وَ «رَحًى»؛ والمنقوص في حالتَي الرفع والجرّ، لأنّ هذه الأسماء معرَبةٌ، وإن لم يظهر فيها إعرابٌ، وإنّما لم يظهر فيها إعراب لنُبُوّ حرف الإعراب عن تحمُّل الحركات.

وجملة الأمر أنّ المعرب على ضربَيْن: أحدهما: باختلاف في اللفظ بادٍ للأسماع؛ والآخَرُ: باختلاف في المحلّ، يقدَّر تقديرًا من غيرِ أن يُلْفَظ به.

فالاختلافُ في اللفظ يكون بحركة، أو حرف. فالاختلاف بالحركة يكون في كلّ اسم حرفُ إعرابه صحيحٌ، أو جارٍ مجرى الصحيح. فالصحيح ما لم يكن حرفُ إعرابه حرفَ عِلّة، كالواو، والياء، والألف، وذلك نحو: «رجل»، «وفرس». فالآخِرُ من هذه الكَلِم قد اختلف بحسبِ تعاقُب العوامل في أوّلها، وهو: الابتداء، ورأيت، والباء[1].

وقوله: «أو ما كان جاريًا مجراه»؛ يريد أو ما كان جاريًا مجرى الصحيح من المعتلّ، وذلك إذا سكن ما قبل حرف العلّة منه. وإنّما يتأتّى ذلك في الواو، والياء.

فأمّا الألف فلا يمكن سكونُ ما قبلها، وإذا سكن ما قبل حرف العلّة، جرى مجرى الصحيح في تعاقُب حركات الإعراب عليه، نحو قولك: «هذا غَزْوٌ وظَبْيٌ»، و«رأيت غزوًا وظبيًا»، و«مررت بغزوٍ وظبيٍ». وإنما كان كذلك لأنّ الواو إذا انضمّ ما قبلها، والياءَ إذا انكسر ما قبلها، أشبهتا الألفَ، وصارتا مَدَّتَيْن، كما أنّ الألف كذلك، فحينئذ تثقل الضمّةُ والكسرةُ عليهما، كثقلهما على الألف، إلّا أن امتناع الألف من الحركة للتعذّر، وامتناعَ الواو والياء منها نوعُ استحسانٍ للثقل، مع إمكان الإتيان بهما فيهما. فأمّا إذا سكن ما قبل الواو والياء، زال المَدّ منهما، وفارقتا الألفَ بذلك، فجرتا لذلك مجرى الصحيح، ولم يثقل عليهما ضمّةٌ وكسرةٌ.

وكذلك الواو المشدّدة، والياء المشدّدة، تدخلهما حركاتُ الإعراب من غير ثقل؛ تقول: «هذا عَدُوٌّ وكُرْسِيٌّ»، و«رأيت عدوًّا وكرسيًّا»، و«مررت بعدوٍّ وكرسيٍّ». وذلك لأنّ الحرف المشدَّد يُعَدّ بحرفَيْن، الأوّل منهما ساكنٌ، والثاني متحرّك. والواوُ الأولى من «عدوّ» والياءُ الأولى من «كرسيّ» بمنزلة الزاي من «غَزْوٍ»، والباء من «ظَبْيٍ» والحاء من «نُحْيٍ» في السكون، فلذلك كان حكمُهما في تعاقُب الحركات عليهما واحدًا.

فإن قيل: «قد اشترطتم في الاسم المعرب بالحركات أن يكون حرفُ إعرابه صحيحًا، فما تعنون بحرف الإعراب»؟ فالجواب: أن المراد بقولنا: «حرف الإعراب»:

---

(١) الابتداء عامل الرفع في المبتدأ، و«رأيت» تنصب المفعول به، والباء حرف جَرّ. والشارح مثَّل بها عن العوامِل المختلفة، ولكنه لم يُمثّل عن الجوازم لأنّه ـ كما قال ـ أراد الأسماء.

محلُّ الإعراب، وهو من كلّ معرب آخِرُه، نحوُ الدال من «زيد»، والباء من «يَضْرِبُ». وعلى هذا لا يكون للمبنيّ حرفُ إعراب، لأنّه لا إعرابَ فيه، وربّما سُمّي آخِرُ الكلمة مطلقًا حرفَ إعراب، سواءٌ كانت معربة، أو لم تكن معربة، فعلى هذا حرفُ الإعراب مِن «ضَرَبَ»: «الباءُ»؛ على معنًى أنّه لو أُعْرِب، أو كان ممّا يُعْرَب، لكان محلَّ الإعراب.

فإن قيل: «ولِمَ كان الإعراب في آخر الكلمة، ولم يكن في أوّلها، ولا في وَسَطها»؟ قيل: إنّما كان كذلك لوجهَيْن: أحدهما: أنّ الإعراب دليلٌ، والمعربَ مدلولٌ عليه. ولا يصحّ إقامةُ الدليل، إلّا بعد تقدُّم ذكرِ المدلول عليه؛ فلذلك كان الإعراب آخرًا. الوجهُ الثاني: أنه لمّا احتيج إلى الإعراب، لم يَخْلُ من أن يكون أوّلاً، أو وسطًا، أو آخرًا. فلم يجز أن يكون أوّلاً، لأنّ الحرف الأوّل لا يكون إلّا متحرّكًا. فلو جُعل الإعراب أوّلاً، لم يُعْلَم إعرابٌ هو أم بناءٌ. ومع ذلك، فإنّ من جملة الإعراب الجزمَ الذي هو سكونٌ في آخِرِ الأفعال. فلو كان الإعرابُ أوّلاً لامتنع منها الجزم، إذ الأوّل لا يمكن أن يكون ساكنًا. ولم يُجْعَل وسطًا، لأن بوسط الكلمة يُعْرَف وزنها: هل هي على «فَعَلٍ»، كـ «فَرَسٍ»، أو «فَعِلٍ»، كـ «كَتِفٍ»، أو على «فَعْلٍ» كـ «عَضُدٍ»، مع أنّ من الأسماء ما هو رباعيٌّ لا وسطَ له. فلمّا امتنع الأوّلُ والوسطُ بما ذكرناه، لم يبق إلّا جَعْلُ الإعراب آخِرًا، فاعرفه.

* * *

[المُعرب بالحروف]

قال صاحب الكتاب: «**واختلافُه لفظًا بحرف في ثلاثة مواضعَ: في الأسماء الستّة مضافةً. وذلك نحوُ: «جاءني أَبُوه، وأخوه، وحَموه، وهَنوه، وفوه، وذو مالٍ»، ورأيت أباه»، و«مررت بأبِيه»، وكذلك الباقيةُ؛ وفي «كِلا» مضافًا إلى مُضْمَر، تقول: «جاءني كِلَاهما»، و«رأيت كِلَيْهما»، و«مررت بكلَيْهما»؛ وفي التثنية والجمع على حَدّها، تقول: «جاءني مُسْلِمَانِ ومسلِمُونَ»، و«رأيت مسلمَيْنِ ومسلِمِينَ»، و«مررت بمسلمَيْنِ ومسلِمِينَ»**».

* * *

قال الشارح: اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات، والإعرابُ بالحروف فَرْعٌ عليها. وإنّما كان الإعراب بالحركات هو الأصل لوجهَيْن: أحدهما: أنّا لمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى، كانت الحركات أوْلى، لأنّها أقلُّ وأخفُّ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّفِ ما هو أثقل. ولذلك كثرتْ في بابها، أعني الحركات، دون غيرها، ممّا أُعْرِب به. وقُدِّر غيرها بها ولم تُقدَّر هي به. الوجه الثاني: أنّا لمّا افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعاني وتفرق بينها، وكانت الكَلِم مركَّبةً من

الحروف، وجب أن تكون العلامات غيرَ الحروف؛ لأنّ العلامة غيرُ المعلَّم، كالطِّراز في الثوب. ولذلك كانت الحركات هي الأصلَ؛ هذا هو القياس. وقد خُولف الدليل، وأعربوا بعضَ الكلم بالحروف لأمرٍ اقتضاه، وذلك في مواضعَ. منها: الأسماء الستّة المعتلّة؛ إذا كانت مضافة؛ ومنها «كِلا»؛ ومنها التثنية، والجمع السالم.

فأمّا الأسماء الستّة المعتلّة، وهي: «أخوك»، و«أبوك»، و«حموك»، و«فوك»، و«هنوك»، و«ذو مال»، فهذه الأسماء إذا أُضيفت إلى غير ضميرِ متكلّم، كان رفعها بالواو، ونصبها بالألف، وجرّها بالياء؛ نحوَ قولك: «هذا أخوك وأبوك»، و«رأيت أخاك وأباك» و«مررت بأخيك وأبيك». وكذلك سائرها.

وإنّما أُعربت هذه الأسماء بالحروف، لأنّها أسماءٌ حُذفت لاماتها في حال إفرادها، وتضمّنت معنى الإضافة، فجُعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذفِ لاماتها. واحترزنا بقولنا: «وتضمّنت معنى الإضافة»، عن مثل «يَدٍ»، و«دَمٍ»، و«غَدٍ»، وشِبْهِها ممّا حُذفت لامه.

فإن قيل: قولكم: «تضمّنت معنى الإضافة» زيادةُ وصف لا تأثيرَ له، وإلحاقُه بالعلّة يكون حَشْوًا، فلا يكون جُزءًا للعلّة. فالجواب لا نُسلّم أنّه لا تأثير له، وذلك لأنّه إذا تضمّن معنى الإضافة، صار في معنى التثنية، لدلالته على شيئَيْن، مع أنّا نقول: إن إلحاق الوصف بالعلّة، مع عدم المناسَبة إذا ذُكر احترازًا من وُرود نَقضٍ، جاز كما لو كان له تأثير؛ وذلك لأنّ الأوصاف في العلّة تفتقر إلى شيئَيْن: أحدهما: أن يكون لها تأثيرٌ، والثاني: أن تكون للاحتراز. فكما لا يكون ما له تأثير حشوًا، كذلك لا يكون ما فيه احتراز حشوًا.

وقال قوم: إنّما أُعربت هذه الأسماء بالحروف توطئةً لإعراب التثنية والجمع بالحروف؛ وذلك أنّهم لمّا اعتزموا إعرابَ التثنية والجمع بالحروف؛ جعلوا بعض المفردة بالحروف، حتّى لا يُستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السالم[1] بالحروف. ونظيرُ التوطئة ههنا قول أبي إسحاق: «إنّ اللام الأولى، في نحو قولهم: «واللّهِ لَئِنْ زُرْتَني لأكرمتُك»، إنّما دخلت زائدة مُؤْذِنةً باللام الثانية التي هي جوابُ القسم ومعتمَدُه».

وقد اختلفوا في هذه الحروف؛ فذهب سيبويه إلى أنّها حروف إعرابٍ، والإعراب فيها مقدَّرٌ، كما يقدَّر في الأسماء المقصورة؛ وإنّما قُلبت في النصب والجرّ للدلالة على الإعراب المقدَّر فيها، ولا يلزم مثلُ ذلك في الأسماء المقصورة، لأنّهم أرادوا اختلافَ أواخر هذه الأسماء توطئةً للتثنية والجمع، على ما ذكرنا، فلم يلزم في غيرها ممّا كان في معناها.

(١) يريد جمع المذكّر السالم.

وذهب الأخفش إلى مثلِ مذهب سيبويه في أنّها حروف إعراب، ويدلّ على الإعراب في أحد قولَيْه، إلّا أنّه لا يقول: إنّ فيها إعرابًا مَنْوِيًّا.

وذهب الجَرْمِيّ إلى أن الانقلاب فيها بمنزلة الإعراب. وفيه ضعفٌ؛ لأنّه يلزم أن تكون في حال الرفع غيرَ معربة، لأنّ الواو لامُ الكلمة في الأصل، ولم تنقلب عن غيرها.

وذهب المازني إلى أنها معربة بالحركات، وأنّ الباء في «أبيك» حرفُ الإعراب، والخاء في «أخيك» حرف الإعراب، وكذلك الباقيةُ، وهذه الحروف، أعني «الواو»، و«الألف»، و«الياء»، إشباعٌ حدث عن الحركات؛ وإشباعُ حركات الإعراب حتّى ينشأ عنها هذه الحروفُ كثيرٌ، في الشعر وغيره، وتُؤيِّده عنده لغةُ من يُعْرِب بالحركات في حال الإضافة، نحوَ: «هذا أَبُك»، و«رأيت أَبَك»، و«مررت بأَبِك»، وهو ضعيف أيضًا؛ لأنّ هذا الإشباع إنّما يكون في ضرورة الشعر، ولا داعِيَ يدعو إليه في حال الاختيار، ولا دليل عليه. مع أنّه يلزم منه أن يكون لنا اسمٌ ظاهرٌ معربٌ، على حرف واحد، وهو: «فُوك»، و«ذُو مالٍ»، وذلك معدوم.

وذهب الزِّياديّ إلى أنها أنفسَها إعرابٌ. وذلك فاسد أيضًا؛ لأنّه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد، وهو «فوك، وذو مال».

وكان عليّ بن عيسى الرَّبَعيّ يذهب إلى أنها معربةٌ بالحركات، وأن هذه الحروف، أعني: الواو والألف والياء، لاماتٌ؛ فإذا قلت: «هذا أخوك»، فأصلُه: «أَخَوُكَ»، وإنّما نُقلت الضمّة من الواو إلى الخاء، لئلّا تنقلب ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها؛ وإذا قلت: «أخيك»، فأصله «أَخَوِكَ»، فنقلت الكسرة من الواو إلى الخاء، ثمّ قلبتَها ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها. ولا ينفكّ من ضُعْف أيضًا، لأنّ نقل الحركة إنّما يكون إلى حرف ساكن.

وذهب الكوفيون[١] إلى أنها معربة من مكانَيْن، بالحروف والحركاتِ التي قبلها؛ فإذا قلت: «هذا أخوك»، فهو مرفوع، والواو علامةُ الرفع، والضمّةُ التي قبلها؛ وإذا قلت: «رأيت أخاك»، فالألف علامة النصب، والفتحةُ التي قبلها؛ وإذا قلت: «مررت بأخيك»، فالياء علامة الجرّ، والكسرةُ التي قبلها. وهو قول ضعيف من قِبَلِ أن الإعراب أمارةٌ على المعنى، وذلك يحصل بعلامة واحدة، ولم يكن لنا حاجة إلى أكثر منها.

واعلم أن هذه الأسماء قد خُولف فيها القياس بحذف لاماتها في حال إفرادها، لأنّك إذا قلت: «أخٌ»، فأصله: «أَخَوٌ»؛ «وأبٌ»، فأصله: «أَبَوٌ»،

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص١٧، ٣٣.

و«حَمٌ»، فأصله: «حَمَوٌ»؛ و«هَنٌ»، فأصله: «هَنَوٌ». والذي يدلّ على ذلك قولُهم في التثنية: «أخَوَانِ»، و«أبوان»، و«حموان»، و«هنوان». وقالوا في الجمع: «هَنَواتٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٩٣- أرَى ابنَ نِزارٍ قد جَفاني وَمَلَّني على هَنَواتٍ شَأنُها مُتَتابِعُ

وكان مقتضى القياس فيها أن تقلب الواو فيها ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، إلّا أنهم حذفوها تخفيفًا، مبالغةً في التخفيف. والقياسُ ما قدّمناه؛ ألا ترى أنهم لم يحذفوا اللام في مثل «عَصًا»، وَ «رَحًى».

ويُحْكَى أن «بَلْحارِثِ» يأتون بها على القياس مقصورةً، فيقولون: «هذا أبًا وأخًا، ورأيت أبًا وأخًا». قال الشاعر [من الرجز]:

٩٤- إنّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا قد بَلَغَا في المَجْدِ غايَتاها

---

٩٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٥١، ٢/ ٥٥٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٣٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٦٦، ٣٦٩ (هنا)؛ والمقتضب ٢/ ٢٧٠؛ والمنصف ٣/ ١٣٩.

اللغة: الهنوات: الأفعال يُستقبَحُ ذكرها. ومتتابع: متتالٍ، ويروى: متتايع بالياء، وهو بمعنى «متتابع»، ويروى: شأنها مكان «كلها».

المعنى: إنَّ ابن نزار هذا نفر مني وتخلّى عنّي بعد إساءاتي المتكررة.

الإعراب: **«أرى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدَّرة على الألف للتعذر، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«ابن»**: مفعول به منصوب. **«نزارٍ»**: مضاف إليه مجرور. **«قد»**: حرف تحقيق. **«جفاني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محلُّه النصب، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. **«وملني»**: الواو: حرف عطف، «ملّني»: فعل ماض مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديره (هو). **«على هنوات»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «جفاني». **«شأنُها»**: مبتدأ مرفوع بالضمة، و«ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. **«متتابع»**: خبر للمبتدأ «شأنها» مرفوع بالضمة.

وجملة «أرى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جفاني»: مفعول به ثانٍ للفعل «أرى» محلُّها النصب، وعطف عليها جملة «ملّني». وجملة «شأنها متتابعُ»: صفة لـ«هنواتٍ» محلّها الجر.

والشاهد فيه: جمع «هنة» على «هنوات» بالواو، فدلَّ على أنَّ «هَنَة» من ذوات الاعتلال، وأنَّ لامها واو، وكان القياس أن تقلب الواو فيها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، إلّا أنهم حذفوها للتخفيف.

٩٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في الدرر ١/ ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٧؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٣٣، ٣/ ٦٣٦؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٤٦؛ والإنصاف ص١٨؛ وأوضح المسالك ١/ ٤٦؛ وتخليص الشواهد ص٥٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥٣؛ ورصف المباني ٢٤، ٢٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص٣٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩. =

وَيُحْكَى أنّ منهم من يحذف لاماتِها في كلّ حال، ويُعْرِبها بالحركات في حال إضافتها، فيقول: «هذا أَبُكَ»، و«رأيت أَبَكَ»، و«مررت بأَبِكَ».

وأمّا «فَمٌ»، فأصله: «فَوْهٌ»، بزنة «فَوْزٍ». يدلّك على ذلك قولك في تكسيره: «أفْوَاهٌ»، وفي تصغيره: «فُوَيْهٌ». فهذا وحدَه لامُه هاءٌ، والهاءُ مشبَّهة بحروف العِلّة لخفائها، وقُرْبها في المَخْرَج من الألف، فحُذفت كحذفِ حرف العلّة، فبقيت الواو، التي هي عينٌ، حرفَ الإعراب، وكان القياس قلبَها ألفًا لتحرّكها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها، ثمّ يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو: «عَصًا»، و«رَحًى»، فتحذف الألف لالتقاء الساكنَيْن، فبقي الاسم المعرب على حرف واحد، وذلك معدومُ النظير. فلمّا كان القياس يُؤدّي إلى ما ذُكر، أبدلوا من الواو ميمًا، لأن الميم حرفٌ جَلْدٌ، يتحمّل الحركاتِ من غير استثقال. وهما من الشفتَيْن فهما متقاربان، وقلت: «هذا فَمٌ»، و«رأيت فَمًا»، و«مررت بفَمٍ».

وأمّا «ذو مالٍ» فأصلُ «ذو» فيه «ذَوًا»، مثلُ «عَصًا»، و«قَفًا»، يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾[1]. وأن تكون لامه ياءً أمثلُ من أن تكون واوًا، وذلك لأنّ القضاء عليها بالواو يُصيّرها من باب «القُوَّة»، و«الهُوَّة»، ممّا عينه ولامه من واد واحد؛ والقضاءُ عليها بالياء يصيّرها من بابِ «شَوَيْتُ»، و«لَوَيْتُ»، وهو أكثر من الأوّل، والعملُ إنّما هو على الأكثر.

وأمّا «ذُو» فلا تُستعمل إلّا مضافةً، ولا تضاف إلّا إلى اسم جنس، من نحوِ: «مال» و«عَقْل»، ونحوهما. ولا تضاف إلى صفة، ولا مضمرٍ؛ فلا يُقال: «ذو صالحٍ»، ولا «ذو

= **اللغة**: المجد: الرفعة والشرف. غايتاها: أي منتهاها. والمقصود بالغايتين: الحسب والنسب.

المعنى: إنّ أبا هذه المرأة وجدّها قد بلغا في المجد الذروة.

الإعراب: «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**أباها**»: اسم «إنّ» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأبا**»: الواو: حرف عطف، «أبا»: معطوف على «أباها» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**أباها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**بلغا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف. فاعل. «**في**»: حرف جرّ. «**المجد**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ«بلغا». «**غايتاها**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «إنّ أباها...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «بلغا...»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «إنّ أباها وأبا أباها... غايتاها» حيث ألزم المثنى الألف في حالتي الجرّ والنصب، على لغة بني الحارث بن كعب، والأشهر الجرّ والنصب بالياء.

(١) الرحمن: ٤٨.

طالحِ»، ولا يجوز «ذُوهُ»، ولا «ذُوكَ». لأنّها لم تدخل إلّا وُصْلَةً إلى وصف الأسماء بالأجناس، كما دخلت «الَّذِي» وصلةً إلى وصف المعارف بالجُمَل، وكما أُتي بـ «أيّ» وصلةً إلى نِداءِ ما فيه الألف واللام في قولك: «يا أيُّهَا الرجلُ»، «ويَا أيُّها الناسُ». وقد جاء مضافًا إلى المضمر. قال كَعْب بن زُهَيْر [من الوافر]:

٩٥- صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أبارَ ذَوِي أرُومَتِها ذَوُوهَا

وقال الآخر [من مجزوء الرمل]:

٩٦- إنَّما يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

والذي جسّر على ذلك كونُ الضمير عائدًا إلى اسم الجنس.

وأضعفُ من ذلك قولُ من يقول: «اللَّهُمَّ صَلِّ على محمَّدٍ وذَوِيهِ»، من قِبَلِ أن مضمره لا يعود إلى جنس. والذي حسّنه قليلاً أنّها ليست بصفةٍ موجودةِ الموصوفِ، فجرت مجرَى ما ليس بصفة.

---

٩٥ - **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص١٠٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص٣٤٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٨ (ذو)؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٨؛ والمقرب ١/ ٢١١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.

شرح المفردات: الخزرجيّة: الخزرج. المرهفات: السيوف الحادّة. أرومتها: أصلها.

الإعراب: «**صبحنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ«نا» الفاعلين، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**الخزرجية**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**مرهفاتٍ**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «**أبار**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**ذوي**»: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. «**أرومتها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ذووها**»: فاعل «أبار» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف، و«**ها**»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه.

وجملة «صبحنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أبار»: في محلّ نصب صفة لـ«مرهفات».

والشاهد فيه قوله: «ذووها» حيث أضاف «ذوو» إلى ضمير «ها»، والغالب أن تضاف إلى اسم جنس.

٩٦ - **التخريج**: البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٤٢٣؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/ ٢٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٨ (ذو)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٥.

الإعراب: «**إنما**»: كافّة ومكفوفة. «**يعرف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «**ذا**»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**الفضل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من الناس**»: جارّ ومجرور متعلقان بحال محذوفة. «**ذووه**»: فاعل «يعرف» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «يعرف»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ذووه» حيث أضاف «ذوو» إلى الضمير والذي سَوَّغ ذلك كون الضمير عائدًا إلى اسم الجنس.

فأمّا قوله تعالى، في قراءة ابن مسعود: ﴿وفوقَ كُلّ ذي عالِم عَلِيمٌ﴾(١)، فالأشبهُ بالقياس أن يكون «العالم» ههنا مصدرًا كـ «الفالج»، و«الباطل». فكأنّه قال: «وفوق كلّ ذي عِلْم عليمٌ»، فالقراءتان في المعنى سَواءٌ. ويجوز أن يكون على مذهبِ من يرى زيادة «ذِي»، فيكون حاصلُه: و«فوق كلِّ عالم عليمٌ». ويجوز أن يكون من إضافة المسمّى إلى الاسم، أي: و«فوق كلّ شخص يسمّى عالمًا، أو يُقال له: عالمٌ، عليمٌ»؛ وذلك على حد قول الشاعر [من الطويل]:

إليكم ذوِي آلِ النَّبيّ تَطلّعتْ ... نَوازِعُ من قَلْبِي ظِماءٌ وَألْبُبُ(٢)

على ما سنذكر في موضعه.

والموضع الثاني: ما اختلف آخِرُه في اللفظ بحرف، وهو «كِلا». اعلمْ أنّ «كِلا» اسمٌ مفردٌ، يفيد معنى التثنية؛ كما أنّ «كُلًّا» اسم مفرد، يفيد معنى الجمع والكثرةِ. هذا مذهب البصريين(٣).

وذهب الكوفيون إلى أنّه اسمٌ مُثَنًّى لفظًا ومعنًى. والصوابُ مذهب البصريين؛ بدليل جوازِ وقوع الخبر عنه مفردًا، نحوَ قولك: «كِلَا أخوَيْك مُقْبِلٌ». قال الشاعر [من الوافر]:

٩٧- كِلا يَوْمَيْ أُمامَةَ يومُ صَدٍّ ... وإنْ لم نَأْتِها إلّا لِماما

---

(١) يوسف: ٧٦. وانظر: البحر المحيط ٥/ ٣٣٣؛ والمحتسب ١/ ٣٤٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٨٥.

(٢) تقدم بالرقم ٥٣.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص٤٣٩، ٤٥٠.

٩٧ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٧٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٩١؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٩ (كلا).

اللغة: لمامًا: أحيانًا على غير مواظبة.

المعنى: يريد أنّه يزور أمامة في بعض الأحيان على غير مواظبة، وهي دائمًا تصدّه.

الإعراب: «**كلا**»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، وهو مضاف. «**يومي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. «**أمامة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. «**يوم**»: خبر مرفوع بالضمة. «**صدّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وإن**»: الواو: حالية، «إن»: وصلية زائدة. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**نأتها**»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة الجزم حذف حرف العلة، و الفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**إلا لماما**»: «إلا»: حرف حصر، «لماما»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «كلا يومي أمامة يوم صدّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وإن لم نأتها إلا لماما»: في محل نصب حال.

وقال الآخر [من الوافر]:

٩٨ـ أُكَاشِرُهُ وأَعْلَمُ أنْ كِلانا عَلى ما ساءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ

فأخبر عنها بالمفرد، وهو «يوم صدّ»، و«حريص»؛ وكلاهما مفردٌ، ولو كانت تثنية حقيقيّةً، لفظًا ومعنًى، كما زعموا، لَمَا جاز إلّا «يَوْمَا صَدٍّ» و«حريصان»؛ ألا ترى أنّه لا يجوز بوجهٍ أن تقول: «الزيدان قائمٌ».

وممّا يدلّ على إفرادها من جهة اللفظ جوازُ إضافتها إلى المثنّى؛ كقولك: «جاءني كلا أخوَيْك، وكلا الرجلَيْن»، و«مررت بهما كلَيْهما». ولو كانت تثنيةً على الحقيقة، لم يجز ذلك، ولَكان من قبيلِ إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع؛ ألّا ترى أنه لا يُقال: «مررت بهما اثنَيْهما»، كما تقول: «مررت بهما كِلَيْهما».

وممّا يدلّ على إفرادها أنّك متى أضفتها إلى ظاهر، كانت بالألف على كلّ حال، وليس المثنّى كذلك.

فإن قيل: فقد عاد الضمير إليها بلفظ التثنية، نحوَ قوله [من البسيط]:

٩٩ـ كِلاهما حِينَ جدَّ الجَرْيُ بينهما قد أقْلَعَا وكِلَا أنْفَيْهِما رابِي

= **والشاهد فيه قوله**: «كلا يومي أمامة يوم» حيث أخبر بـ«يوم» وهو مفرد عن «كلا»، وذلك يدل على أن «كلا» مفرد لفظاً.

٩٨ ـ **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في الكتاب ٣/ ٧٤؛ وليس في ديوانه؛ ولعمرو بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص١٨؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٤١.

اللغة: أكاشره: أضاحكه وأمازحه. الحريص: الشره الجشع.

المعنى: أتبسّم في وجهه، وأمازحه، وأعلم ـ كما يعلم ـ أنني أتمنّى ما يسوؤه، كما يتمنّى ما يسوؤني.

الإعراب: «**أكاشره**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الهاء»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «أنا». «**وأعلم**»: الواو: عاطفة، «أعلم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره «أنا». «**أن**»: حرف مخفّف من «أنّ»، و «**اسمها**»: ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: أنه. «**كلانا**»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنّى، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**على**»: حرف جر. «**ما**»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«حريص». «**ساء**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: «هو». «**صاحبه**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**حريص**»: خبر «كلانا» مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «أعلم».

وجملة «أكاشره»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أعلم»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «كلانا حريص»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «ساء صاحبه»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أن كلانا حريص» حيث أخبر عن «كِلا» بالمفرد.

٩٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في أسرار العربية ص٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص٦٦؛ والخصائص ٣/ =

فقال: «قد أقلعا»، وأنت لا تقول: «زيدٌ قامَا». فالجواب: أنّ هذا محمولٌ على المعنى، كما يُحمَل على معنى «كُلّ»، و«مَنْ»؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[٣]. وفي موضع آخر: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[٤]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[٥]؛ فأعاد الضمير على اللفظ تارة بالإفراد، وعلى المعنى أُخرَى بالجمع، فكذلك «كِلا» لفظة مفردة، ومعناها التثنية، فلَكَ أن تحمل الخبرَ تارة على اللفظ فتُفْرِده، وتارة على المعنى فتثنّيه.

ونوّنه صاحبُ الكتاب، فقال: «كِلاً»[٦]، لأنّه عنده مفرد، من قبيل المقصور، وهو غير مضاف، وألفُ «كلا» لامٌ، وليست زائدة، لئلّا يبقى الاسم الظاهر على حرفَيْن، وليس ذلك في كلامهم أصلاً. وذهب بعضهم إلى أنّها منقلبة عن ياء، وذلك لأنّه رآها قد أميلت. قال سيبويه: لو سمّيتَ بـ «كِلاً»، وثنّيتَ، لقلبتَ الألف ياءً، لأنّه قد سُمع فيها

= ٣١٤؛ والدرر ١/ ١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص٥٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص١٦٢؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب ٩/ ١٥٦؛ (سكف)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٣١، ٤/ ٢٩٩؛ والخصائص ٢/ ٤٢١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٧١؛ ومغني اللبيب ص٢٠٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٤١.

اللغة: كلاهما: يقصد عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق، أو جريرًا وابنته. أقلعا: كفا عنه وتركاه. رابي: منتفخ.

المعنى: إن عضيدة وزوجها حينما جَدَّ الخطب تركاه، ويا لسوء منظرهما وأنفهما منتفخ قبيح.

الإعراب: **«كلاهما»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وهما: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«حين»**: ظرف مبني على الفتح في محل نصب متعلق بـ«أقلعا». **«جدّ»**: فعل ماض مبني على الفتح. **«الجزي»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«بينهما»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «جدّ»، والضمير «هما» في محلّ جرّ بالإضافة. **«قد أقلعا»**: **«قد»**: حرف تحقيق، «أقلعا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وألف الاثنين في محل رفع فاعل. **«وكلا»**: الواو حالية، **«كلا»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. **«أنفيهما»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة، و«هما»: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ جرّ بالإضافة. **«رابي»**: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة.

وجملة «كلاهما قد أقلعا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قد أقلعا»: في محلّ رفع خبر. وجملة «وكلا أنفيهما رابي» في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كلاهما قد أقلعا» وقوله «وكلا أنفيهما رابي» فقد أعاد الضمير إلى «كلاهما» في العبارة الأولى مثنى، وذلك قوله: «أقلعا» مراعاة لمعنى «كلا». وأخبر عن «كلا» في العبارة الثانية بمفرد، وذلك في قوله «رابي» مراعاة للفظ «كلا»، فدل ذلك على أنه يجوز مراعاة لفظ «كلا»، ومراعاة معناها.

(١) مريم: ٩٥.
(٢) النمل: ٨٧.
(٣) الأنعام: ٢٥.
(٤) يونس: ٤٢.
(٥) الحج: ١١.
(٦) الكتاب ٣/ ٣٦٤.

الإمالة. والأمثل أن تكون منقلبة عن واو، لأنّها قد أُبدلت تاءً في «كلتا»، وإبدالُ التاء من الواو، أضعافُ[١] إبدالها من الياء؛ والعملُ إنّما هو على الأكثر. وإنّما أميلت لكسرة الكاف، ولأنها تنقلب ياءً، وذلك إذا أُضيفت إلى مضمر في حال النصب والجرّ، نحوَ: «ضربت الرجلَيْن كِلَيْهما»، و«مررت بهما كِلَيْهما». وإنّما قلبوها في هذه الحال تشبيهًا بـ «عَلَيْكَ»، و«إلَيْكَ»، و«لَدَيْكَ». ووجهُ الشَبَه بينهما أنّ آخِرَها ألفٌ، كأواخرِ هذه الكلم؛ وهي ملازِمةٌ للإضافة، كما أنّ تلك كذلك؛ وليس لها تصرّفُ غيرها، ممّا يُستعمل مفردًا ومضافًا، فجرت مجرى الأدَوات، نحو: «عَلَى»، و«إلَى»، والظروفِ غير المتمكّنة، نحو: «لَدَى»، فقلبوا ألفها لذلك ياءً، كما قلبوا الألف في «عليك»، و«إليك»، و«لديك»، ولم يقلبوها في الرفع ياءً، فيقولوا: «قام الرجلان كليهما»، لأنّها بعُدت برفعها عن شَبَهِ «عليك»، و«إليك»، و«لديك»؛ إذ كُنَّ لا حَظَّ لهنّ في الرفع. فهذه الألفُ، وإن فُهم من اختلافها الإعرابُ، فليس الاختلافُ في الحقيقة لأجل الإعراب، بل لِمَا ذكرتُ لك.

وحالُ «كِلْتَا» كحالِ «كلا» في الإفراد والانقلاب، إلّا أنّها مؤنّثة. قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[٢].

وقد اختلف العلماءُ في هذه التاء. فذهب سيبويه إلى أن الألف للتأنيث[٣]، والتاء بدلٌ من لام الكلمة، كما أُبدلت منها في «بِنْت»، و«أُخْت»، ووزنُها «فِعْلَى» كـ «ذِكْرَى» و«حِفْرَى»، وهو نَبْتٌ.

وذهب أبو عمر الجَرْميّ إلى أن التاء للتأنيث، والألف لام الكلمة، كما كانت في «كِلا».

والأوْجَه الأوّل، وذلك لأمرَيْن: أحدهما: ندرةُ البناء، وأنّه ليس في الأسماء «فِعْتَلٌ». والثاني: أنّ تاء التأنيث لا تكون في الأسماء المفردة إلّا وقبلها مفتوحٌ، نحوَ: «حَمْزَةَ»، و«طَلْحَةَ»، و«قائمةٍ»، و«قاعدةٍ»؛ و«كلتا» اسمٌ مفردٌ عندنا، وما قبل التاء فيه ساكنٌ، فلم تكن تاؤه للتأنيث، مع أن تاء التأنيث لا تكون حشوًا في كلمة؛ فلو سمّيت رجلاً بـ «كلتا»، لم تصرفه في معرفة ولا نكرةٍ، كما لو سمّيت بـ «ذِكْرَى»، و«سَكْرَى»، لأنّ الألف للتأنيث.

وقياسُ مذهب أبي عمر الجرميّ أن لا تصرفه في المعرفة، وتصرفه في النكرة، لأنه كـ «قائمة»، و«قاعدة» إذا سُمّي بهما، فاعرفه.

فأمّا التثنية وجمع السلامة فإنّهما يُعْرَبان بالحروف، وتختلف أواخرُهما بها. فأمّا التثنية فإنّ إعرابها بحرفَيْن؛ الألف والياء. فالألفُ للرفع، والياءُ للنصب والجر، إلّا أنّك

---

(١) في الطبعتين: «أضعف»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

(٢) الكهف: ٣٣.

(٣) الكتاب ٤/ ٣١٧.

تفتح ما قبل الياء. فتقول: «جاءني الزيدان والعمران»، و«رأيت الزيدَيْن والعمرَيْن»؛ و«مررت بالزيدَيْن والعمرَيْن».

والجمعُ السالمُ إعرابه بحرفَيْن أيضًا، وهما الواو والياء، فالرفع بالواو، نحو قولك: «جاءني الزيدون والمسلمون»؛ والجر والنصب بالياء؛ إلّا أنك تكسر ما قبل الياء في الجمع، فَرْقًا بينه[1] وبين التثنية. تقول: «رأيت الزيدِين، والعمرِين»؛ و«مررت بالزيدِين، والعمرِين». والتثنية والجمع فَصْلان يُستقصى الكلام عليهما فيهما.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«واختلافه محلًا في نحوِ: «العَصَا»، و«سُعْدَى»، و«القاضِي»، في حالتي الرفع والجرّ، وهو في النصب كـ «الضارب»»**.

* * *

قال الشارح: يريد أن اختلاف الآخِر يقدَّر تقديرًا، من غيرِ أن يُلْفَظ به، وذلك إذا كان حرفُ الإعراب نابيًا عن تحمُّل الحركة؛ بأن يكون حرفَ عِلّة، كالألف في «عَصًا» و«حُبْلَى»، والياء في «قاضٍ»؛ لأنّ الكلمة في نفسها معربةٌ بحُكْم الاسميّة، إذ لم يعرض فيها ما يُخرِجها عن التمكّن، واستحقاقِ الإعراب. وإنّما حرفُ الإعراب في «عصا» وشِبْهه ألفٌ، والألف لا تتحرَّك بحركة، لأنّها مَدَّةٌ في الحَلْق، وتحريكُها يمنعها من الاستطالة والامتدادِ، ويُفْضِي بها إلى مُخْرَج الحركة. فكونُ الإعراب لا يظهر فيها لم يكن لأنّ الكلمة غيرُ معربة، بل لنُبُوٌ في محلّ الحركة. بخلافِ «مَنْ»، و«كَمْ»، ونحوِهما من المبنيّات، فإنّ الإعراب لا يتعذر على حرف الإعراب منها، لأنّه حرفٌ صحيحٌ يمكن تحريكُه. فلو كانت الكلمةُ في نفسها معربة، لَظهر الإعرابُ فيها، وإنّما الكلمةُ جَمْعًا في موضع كلمة معربة. وكذلك ياءُ «القاضي»، و«الداعي»، لا يظهر فيهما الرفعُ والجرُّ، لثقلِ الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها، فهي نابيةٌ عن تحمّلِ الضمّة والكسرة.

واعلم أن صاحب الكتاب لم يستقصِ الكلام على المقصور والمنقوص، وإنّما أشار إليهما إشارةً، ولا بدّ من التنبيه على نُكَت بابَيْهما، بما فيه مَقْنَعٌ إن شاء الله تعالى.

المقصور: اعلم أن المقصور كلُّ اسم وقعتْ في آخره ألف مفردةٌ، نحوُ: «العَصَا»، و«الفتَى»، و«حُبْلَى»، و«سَكْرَى».

وقولُنا: «مفردة»، احترازٌ من مثل: «حَمْرَاءَ، وصحراء»، وبابِهما. فإنّ هذه الأسماء في آخِرها ألفان: ألفُ التأنيث المنقلبةُ همزةً، وألفٌ أُخرى قبلها للمَدّ. وإنّما سمّي مقصورًا لأنّه قُصر عن الإعراب كلّه، أي حُبس عنه، فلم يدخله رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ.

(١) في طبعة ليزغ «بينها»، وقد صحّحتها في ذيل التصحيحات ص ٩٠٤.

فتقول في الرفع «هذه عصًا ورحًى يا فَتَى»؛ وفي الجرّ: «مررت بعصًا ورحًى يا فتى»؛ وفي النصب: «رأيت عصًا ورحًى يا فتى».

والقصرُ: الحبسُ. ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾[1] أي محبوسات، وإنّما لم يدخله شيءٌ من حركات الإعراب، لأنّ في آخِره ألفًا؛ والألفُ لا تتحرّك بحركة، على ما تقدّم، فكان فيها مقدّرًا؛ فإذا قلت: في الرفع: «هذه عصا»، ففي الألف ضمّةٌ منويّةٌ؛ وإذا قلت في النصب: «رأيت عصا»، ففي الألف فتحة منويّةٌ؛ وإذا قلت في الجرّ: «مررت بعصا»، ففي الألف كسرة منويّة.

والمقصور على ضربَيْن: منصرفٌ، وغيرُ منصرف.

فالمنصرف: ما يدخله التنوينُ وحدَه؛ نحو: «عصا»، و«رحى». ثمّ يلتقي ساكنان الألفُ، التي هي لام الكلمة، والتنوينُ بعدها ساكنٌ، فيحذف لالتقاء الساكنين. وكانت الألف أوْلى بالحذف من التنوين لوجوه ثلاثة:

أحدُها: أن التنوين دخل لمعنًى، ويزول بزَوالِ ذلك المعنى، وليست الألف كذلك لأنّها لام الكلمة.

الثاني: أنّ الألف إذا حُذفت، بقي قبلها ما يدلّ على الألف المحذوفة، وهي الفتحة قبلها؛ وليس على حذف التنوين دليلٌ.

الثالثُ: أن الساكن الأول هو المانع من النطق بالثاني، فكان حذفه هو الوجه لإزالة المانع، فلذلك تقول: «هذا عصًا»، و«رأيت عصًا»، و«مررت بعصًا»، بالتنوين من غير ألف.

وغير المنصرف: ما كان في آخِره ألفُ التأنيث المفردةُ؛ نحو: «حُبْلَى» وَ «سَكْرَى». فهذا لا يدخله شيءٌ من الإعراب، لأنّ في آخِره ألفًا، والألفُ لا تقبل الحركةَ؛ ولا يدخله التنوين، لأنّه غير منصرف، لأجلِ التأنيث اللازم، فتقول: «هذه حُبْلَى وسَكْرَى»، و«رأيت حبلَى وسكرَى»، و«مررت بحبلَى وسكرَى»، فالألفُ ثابتةٌ على كلّ حال لا تُحْذَف، إلّا إذا لقِيها ساكنٌ بعدها من كلمة أُخرى، نحوَ: «حُبْلَى الْقَوْمِ» و«سَكْرَى ابْنِكَ». فاعرفه.

والمنقوص: كلُّ اسم وقعت في آخره ياءٌ قبلها كسرةٌ، نحو: «القاضِي»، و«الداعِي»، و«قاضٍ»، و«داعٍ». فهذا يدخله النصبُ وحده مع التنوين، ولا يدخله رفعٌ، ولا جرٌّ. وإنّما سمّي منقوصًا لأنّه نقص شيئَيْن: حركةً وحرفًا. فالحركةُ هي الضمّة، أو الكسرة حُذفت للثقل؛ والحرفُ هو الياء، حُذف لالتقاء الساكنين. فتقول في الرفع: «هذا قاضٍ، يا فَتَى»؛ وفي الجرّ: «مررت بقاضٍ، يا فتى». وكان الأصل: «هذا قاضِيٌ»، بضمّ الياء وتنوينها، و: «مررت

(١) الرحمن: ٧٢.

بقاضِي»، بكسر الياء وتنوينها أيضًا؛ فاستُثقلت الضمّة والكسرة على الياء المكسورِ ما قبلها، لأنّها قد صارت مَدَّةً كالألف، لِسَعَةِ مَخْرَجها وكونِ حركةِ ما قبلها من جنسها، على ما تقدّم، فحُذفت الضمّة والكسرةُ لما تقدّم، ولمّا حُذفت سكنت الياءُ، وكان التنوين بعدها ساكناً، فحُذفت لالتقاء الساكنين، على ما ذكرناه في المقصور. فلذلك تقول في الرفع: «هذا قاضٍ»؛ وفي الجرّ: «مررت بقاضٍ. قال الله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1]، وقال: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[2]؛ وتقول في النصب: «رأيت قاضِيًا»، تُثْبِت الفتحة لخفّتها. قال الله تعالى: ﴿إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾[3]، وقال: ﴿أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾[4]. فاعرفه.

فصل
[نوعا الاسم المعرب]

قال صاحب الكتاب: «**والاسم المعرب على نوعَين؛ نوعٌ يستوفي حركاتِ الإعراب والتنوينَ، كـ «زَيْدٍ»، وَ «رَجُلٍ»، ويسمّى المنصرِفَ؛ ونوعٌ يُختزل عنه الجرّ والتنوين، لشَبَهِ الفعل، ويحرَّك بالفتح في موضع الجرّ، كـ «أحْمَدَ»، و«مَرْوانَ» إلّا إذا أُضيف، أو دخله لامُ التعريف، ويسمّى غير المنصرف. واسمُ المتمكِّن يجمعهما، وقد يُقال للمنصرف، الأمْكَنُ**».

* * *

قال الشارح: اعلم أن الاسم المعرب على ضربَيْن؛ منصرفٌ، وغيرُ منصرف. فالمنصرف: ما دخلتْه الحركات الثلاث مع التنوين، سواءٌ كان دخولها عليه لفظًا، أو تقديرًا. فاللفظُ نحوُ: «هذا رجلٌ، وفرسٌ، وزيدٌ، وعمرٌو»؛ و«رأيت رجلاً، وفرسًا، وزيدًا، وعمرًا»؛ و«مررت برجلٍ، وفرسٍ، وزيدٍ، وعمرٍو»؛ والتقديرُ نحو قولك: «هذا عصًا ورحًى»؛ و«رأيت عصًا ورحًى»، و«مررت بعصًا ورحًى». فهذه الأسماءُ كلُّها متمكّنةٌ، وما كان مثلها، وإن لم يظهر فيها الإعرابُ؛ لأنّ عدمَ ظهور الإعراب إنّما كان لنُبُوّ حرف الإعراب عن تحمُّل الحركة على ما ذكرنا. والمتمكّن وصفٌ راجع إلى جملة المعرب. وأصلُ الصرف التنوينُ وحده، على ما سنذكر في موضعه، وهذا الضربُ من الأسماء سُمّي المتمكِّنَ الأمْكَنَ.

فالمتمكّنُ أعمُّ من الأمكن؛ فكلُّ أمكنَ متمكِّنٌ، وليس كلُّ متمكّنٍ أمكنَ. والتمكّنُ: رُسوخُ القَدَم في الاسميّة. وقولُنا: اسمٌ متمكّنٌ؛ أي: راسخُ القدم في الاسميّة. وقولنا: اسمٌ متمكّنٌ؛ أي: هو بمكانٍ منها؛ أي: لم يخرج إلى شَبَه الحرف، فيمتنعَ من الإعراب.

---

(١) طه: ٧٢.
(٢) التوبة: ١٠٩.
(٣) آل عمران: ١٩٣.
(٤) الأحقاف: ٣١.

والأمكنُ، على زنة «أفْعَلَ» التي للتفضيل؛ أي: هو أتمُّ تمكُّنًا من غيره، لم يعرض فيه شَبَهُ الحرف، فيُخْرِجَه إلى البناء؛ ولم يشابه الفعلَ، فينقُصَ تمكُّنُه، ويمتنعَ منه بعضُ حركات الإعراب، وهو الجرّ، ويمتنعَ منه التنوينُ الذي هو من خصائص الأسماء؛ فكان بذلك أمكنَ من غيره؛ أي: أرسخَ قدمًا في مكانه من الاسميّة. وقد ذهب بعضهم إلى أنّ «المَكان» مأخوذٌ من «كَانَ يَكُونُ»، فهو «مَفْعَلٌ» منه، كـ «المَقام»، و«المَراح». ولا أراه صحيحًا، لقولهم: «تَمَكَّنَ». ولو كان من الكَوْن، لقيل: تَكَوَّنَ. فأمّا «تَمَسْكَنَ»، و«تَمَدْرَعَ» فقليل، من قبيل الغلط، لا يُقاس عليه. وقد قالوا في الجمع: «أمْكِنَةٌ». وهذا نَصّ.

الضرب الثاني، وهو غير المنصرف. وهو ما يشابه الفعلَ من وجهَيْن؛ فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ، ويكون آخِره في الجرّ مفتوحًا؛ نحوَ: «هذا أَحْمَدُ، وعُمَرُ»؛ و«رأيت أحمدَ وعمرَ»؛ و«مررت بأحمدَ وعمرَ». والبغداديّون يسمّون بابَ ما لا ينصرف: بابَ ما لا يُجْرَى. والصرفُ قريبٌ من الإجراء، لأنّ صَرْف الاسم إجراؤُه على ما له من الأصل، من دخولِ الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب، ويدخله التنوينُ أيضًا؛ وذلك لأنّ الاسم بإطلاقه يستحقّ وجوهَ الإعراب للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالته على مسمّاه.

والاسم على ضربَيْن: نكرةٌ، ومعرفةٌ. والنكرةُ هي الأصل، والأخفُّ عليهم، والأمكنُ عندهم. والمعرفةُ فرعٌ. فلمّا كانت النكرةُ أخفّ عليهم، ألحقوها التنوينَ دليلاً على الخفّة. ولذلك لم يلحق الأفعالَ لِثِقَلها.

ولا بدّ من بيانِ ثقل الأفعال. فإنّ مَدارَ هذا الباب على شَبَهِ ما لا ينصرف بالفعل[1] في الثقل، حتّى جرى مجراه فيه، ولذلك حُذف التنوين ممّا لا ينصرف لثقله، حَمْلاً على الفعل. وإنّما قلنا: إنّ الأفعال أثقلُ من الأسماء لوجهَيْن:

أحدهما: أنّ الاسم أكثرُ من الفعل؛ من حيثُ أنّ كلّ فعلٍ لا بدّ له من فاعلٍ اسم يكون معه، وقد يستغني الاسمُ عن الفعل. وإذا ثبت أنّه أكثرُ في الكلام، كان أكثرَ استعمالاً؛ وإذا كثُر استعماله، خَفَّ على الألسِنة لكثرة تداوُله. ألا ترى أن العَجَميّ إذا تَعاطَى كلامَ العرب، ثقُل على لسانه لقِلّة استعماله له؛ وكذلك العربيُّ إذا تعاطى كلامَ العجم، كان ثقيلاً عليه لقلّة استعماله له.

الوجه الثاني: أنّ الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فصار كالمركّب منهما، إذ لا يستغني عنهما. والاسم لا يقتضي شيئًا من ذلك، إذ هو سِمَةٌ على المسمّى لا غيرُ، فهو مفردٌ، والمفردُ أخفُّ من المركّب.

فقد ثبت بهذا البيان أنّ الأفعال أثقل سن الأسماء. وهي مع ثقلها فروعٌ في الأسماء

---

(١) في الطبعتين: «الفعل»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

من حيث كانت مشتقّة من المصادر، التي هي ضربٌ من الأسماء، على الصحيح من المذهب، وأنّها مفتقرة إلى الأسماء من حيث كانت لا تقوم بأنفسها، وكان في الأسماء ما هو فرعٌ على غيره، من حيث إنّه ثانٍ له، ودخيلٌ عليه، فحصل بين هذا الضرب من الأسماء، وبين الأفعال، مشاركةٌ ومشابهةٌ في الفَرْعيّة.

والشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ أُعطي حُكْمًا من أحكامه، على حسبِ قوّة الشَّبَه. وليس كلُّ شَبَهٍ بين شيئَيْن يُوجب لأحدهما حُكْمًا هو في الأصل للآخر، ولكنّ الشَّبَه إذا قوِي، أوْجَبَ الحكمَ؛ وإذا ضعُف، لم يُوجب. فكلّما كان الشبهُ أخصَّ، كان أقوى؛ وكلّما كان أعمّ، كان أضعف. فالشبهُ الأعمُّ كشَبَهِ الفعل بالاسم من جهةِ أنّه يدلّ على معنًى؛ فهذا لا يُوجِب له حكمًا، لأنّه عامٌّ في كلّ اسم وفعلٍ. وليس كذلك الشبهُ من جهةِ أنّه ثانٍ باجتماع السببَيْن فيه، لأنّ هذا يختصّ نوعًا من الأسماء دون سائرها فهو خاصٌّ، مُقرِّبٌ الاسمَ من الفعل. فإذا اجتمع في الاسم عِلّتان فَرْعِيَّتان من العِلَل التسع، أو عِلّةٌ واحدةٌ مكرَّرةٌ، على ما سيوضَح فيما بعدُ، إن شاء الله تعالى؛ فإنّه يُشْبِه الفعلَ من وجهَيْن، ويسري عليه ثقلُ الفعل، فحينئذ مُنع الصرف، فلم يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ.

واختلفوا في منع الصرف ما هو؟ فقال قومٌ: هو عبارةٌ عن منعِ الاسم الجرَّ والتنوينَ دفعةً واحدةً، وليس أحدهما تابعًا للآخر؛ إذ كان الفعلُ لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ. وهو قولٌ بظاهرِ الحال.

وقال قوم ينتمون إلى التحقيق: إنّ الجرَّ في الأسماء نظيرُ الجزم في الأفعال، فلا يُمْنَع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيرُه، وإنّما المحذوفُ منه عَلَمُ الخِفّة، وهو التنوين وحدَه، لثقلِ ما لا ينصرف، لمشابهةِ الفعل. ثمّ يتبع الجرُّ التنوينَ في الزَّوال، لأنّ التنوين خاصّةٌ للاسم، والجرّ خاصّةٌ له أيضًا، فتتبع الخاصّةُ الخاصّةَ. ويدلّ على ذلك أنّ المرفوع والمنصوب لا مَدْخَل للجرّ فيه، إنّما يذهب منه التنوينُ لا غيرُ.

قال أبو عليّ: لو جُرَّ الاسم الذي لا ينصرف، مع حذفِ تنوينه، فقيل: «مررت بأحْمَدِ وإبراهيم»؛ لأشبهَ المبنيّاتِ؛ نحوَ: «أَمْسِ» و«جَيْرِ». ثمّ لمّا مُنع الجرّ، ولا بدّ للجارّ من عَمَلٍ وتأثيرٍ، شارَكَ النصبَ في حركته لتواخِيهما؛ كما شارك نصبُ الفعل جزمَه في مثلِ «لم يَفْعَلا»، و«لن يَفْعَلا» وأخواتِهما.

على أنّ أبا الحسن وأبا العبّاس، رحمهما الله، ذهبا إلى أنّ غير المنصرف مبنيٌّ في حالِ فتحه إذا دخله الجارُّ. والمحقّقون على خلافِ ذلك. وهو رأي سيبويه. فعلى هذا القول إذا قلت: «نظرت إلى الرجل الأسْمَرِ وأسْمَرِكُم». فالاسمُ باقٍ على منعِ صرفه، وإن انْجَرَّ؛ لأنّ الشبه قائمٌ، وعَلَمَ الصرف، الذي هو التنوينُ، معدومٌ.

وعلى القول الأوّل يكون الاسم منصرفًا؛ لأنّه لمّا دخله الألفُ واللام

والإضافةُ، وهما خاصّةٌ للاسم، بعُد عن الأفعال، وغلبت الاسميّةُ فانصرف.

وقوله: «واسمُ المتمكّنِ يجمعهما»؛ يريد: أنّ ما لا ينصرف متمكّنٌ، لأنّ التمكّن هو استحقاقُ الاسم الإعرابَ بحكمِ الاسميّة؛ وما لا ينصرف مُعْرَبٌ، فهو متمكّنٌ لذلك وإن كان غيرُه أمكنَ منه. فاعرفه.

فصل
[أسباب منع الصرف]

قال صاحب الكتاب: **«والاسم يمتنع من الصرف متى اجتمع فيه اثنان من أسباب تسعة، أو تَكرَّر واحدٌ؛ وهي: العَلَميّة، والتأنيث اللازم لفظًا أو معنًى، في نحو: «سُعادَ» و«طَلْحَةَ».**

ووزنُ الفعل الذي يغلِبه، في نحو: «أفْعَلَ»، فإنّه فيه أكثرُ منه في الاسم، أو يخُصّه، في نحو: «ضُرِبَ»، إن سُمّي به.

والوصفيّةُ، في نحو: «أحْمَرَ».

والعَدْلُ عن صيغةٍ إلى أُخرى، في نحو: «عُمَرَ»، و«ثُلاثَ».

وأن يكون جمعًا ليس على زِنته واحدٌ، كـ «مَساجِدَ»، و«مَصابِيحَ»، إلّا ما اعتلّ آخِره، نحوَ: «جَوارٍ»، فإنّه في الرفع والجرّ كـ «قاضٍ»، وفي النصب كـ «ضَوارِبَ»، و«حَضاجِرُ»، و«سَراوِيلُ» في التقدير؛ جمعُ «حِضَجْرٍ»، و«سِرْوالةٍ».

والتركيبُ، في نحو: «مَعْدِيكَرِبَ» و«بَعْلَبَكَّ».

والعُجْمةُ، في الأعلام خاصّةً.

والألفُ والنون المضارعتان لألفَي التأنيث، في نحو: «سَكْرانَ»، و«عُثْمانَ»، إلّا إذا اضطُرّ الشاعر، فَصَرَف.»

* * *

قال الشارح: الأسباب المانعةُ من الصرف تسعة؛ وهي: العَلَميّة، والتأنيث، ووزن الفعل، والوصف، والعدل، والجمع، والتركيب، والعُجْمة، والألف والنون الزوائد.

فهذه التسعةُ متى اجتمع منها اثنتان في اسم، أو واحدٌ يقوم مقامَ سببَيْن، امتنع من الصرف، فلم يدخله جرٌ ولا تنوينٌ، ويكون في موضع الجرّ مفتوحًا؛ وذلك قولك: «هذا أحْمَدُ وعمرُ»، و«مررت بأحمدَ وعمرَ». وإنّما كان كذلك لشَبَهه بالفعل لاجتماع السببَيْن فيه. وذلك أنّ كلّ واحد فرعٌ على غيره، فإذا اجتمع في الاسم سببان، فقد اجتمع فيه فرعان، فصار فرعًا من جهتَيْن:

أحدهما: أنّه لا يقوم بنفسه، ويفتقر إلى اسم يكون معه، والاسمُ لا يفتقر إلى فعل، فكان فرعًا عليه.

والآخَرُ: أنّه مشتقّ من المصدر الذي هو ضربٌ من الأسماء، فلمّا أشبهَه في الفرعيّة، امتنع منه الجرُّ والتنوينُ، كما امتنعا من الفعل. والتعريفُ فرعٌ على التنكير، لأنّ أصل الأسماء أن تكون نكرات، ولذلك كانت المعرفةُ ذاتَ علامةٍ وافتقارٍ إلى وَضْعٍ لنقْله عن الأصل؛ كنقلِ «جَعْفَرٍ» عن اسم النهر الذي هو نكرةٌ شائعٌ إلى واحد بعينه. فالتّعريفُ المانعُ من الصرف هو الذي ينقل الاسمَ من جهةِ أنّه متضمَّنٌ فيه، من غير علامةٍ تدخل عليه، وهو تعريف العلميّة.

والتأنيث فرعٌ على التذكير لوجهَيْن:

أحدهما: أنّ الأسماء قبل الاطّلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبَّر عنها بلفظ مذكَّر، نحوِ: «شَيْءٍ»، و«حَيَوانٍ»، و«إنْسانٍ». فإذا عُلم تأنيثُها، رُكّب عليها العلامةُ. وليس كذلك المؤنّث.

الثاني: أنّ المؤنّث له علامةٌ على ما سبق، فكان فرعًا.

وقوله: «التأنيث اللازم» وصفٌ احترز به عن تأنيث الفَرْق؛ وهو الفارقُ بين المذكّر والمؤنّث في مثل: «قائمةٍ»، و«قاعدةٍ»، ونحوهما من الصفات؛ و«امرىءٍ»، و«امرأةٍ»، ونحوهما من الأجناس.

ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقًا بين الواحد والجمع، مثلَ: «قَمْح»، و«قَمْحَةٍ»، و«شَعِيرٍ»، و«شَعِيرَةٍ». فهذا التأنيثُ لا اعتدادَ به، وإنّما المانعُ من الصرف التأنيثُ اللازمُ.

فإن سُمّي بشيء ممّا ذُكر، وفيه تاءُ التأنيث العارضةُ، لزِمه التأنيثُ بالتسمية، فلم يجز سقوطُها، واعتُدّ بها سببًا مانعًا من الصرف إذا انضمّ إليه غيره، نحوَ: «طَلْحَةَ»، و«حَمْزَةَ»، فإنّهما لا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريفِ، فإذا نُكّر انصرف، لأنّه لم يبقَ فيه إلّا التأنيثُ وحدَه.

فأمّا ألف التأنيث المقصورة والممدودة، نحو: «حُبْلَى»، و«بُشْرَى»، و«سَكْرَى»، و«حَمْراءَ»، و«صَفْراءَ»، فإنّ كلّ واحدة منهما مانعةٌ من الصرف بانفرادها، من غيرِ احتياج إلى سبب آخر، فلا ينوَّن شيء من ذلك في النكرة. فإذا لم ينصرف في النكرة، فأحْرَى أن لا ينصرف في المعرفة، لأنّ المانع باقٍ بعد التعريف، والتعريفُ ممّا يزيده ثقلاً.

وإنّما كان هذا التأنيث وحده كافيًا في منع الصرف لأنّ الألف للتأنيث، وهي تزيد على تاء التأنيث قوّةً، لأنها يُبْنَى معها الاسم، وتصير كبعضِ حروفه، ويتغيّر الاسم معها عن بِنْيةِ التذكير، نحو: «سَكْرانَ»، و«سَكْرَى»؛ و«أحْمَرَ»، و«حَمْراءَ»؛ فبنيةُ كلّ واحد من المؤنّث غيرُ بنيةِ المذكّر. وليست التاء كذلك، إنّما تدخل الاسمَ المذكّرَ من غير تغيُّرِ بِنْيته دلالةً على التأنيث، نحوَ: «قائم»، و«قائمة».

ويؤيِّد عندك ذلك وُضوحًا أنّ ألف التأنيث إذا كانت رابعةً، تثبت في التكسير، نحو: «حُبْلَى»، و«حَبَالَى»؛ و«سَكْرَى»، و«سُكَارَى»؛ كما تثبت الراءُ في «حَوافِرَ»، والميمُ في «دَراهِمَ». وليست التاء كذلك، بل تُحذَف في التكسير؛ نحو «طَلْحَةَ»، و«طِلاحٍ»؛ و«جَفْنَةٍ»، و«جِفَانٍ». فلمّا كانت الألف مختلطةً بالاسم الاختلاطَ الذي ذكرناه، كانت لها مَزِيَّةٌ على التاء، فصارت مشاركتُها لها في التأنيث علّةً، ومزيّتُها عليها علّةً أُخرى، كأنّه تأنيثان. فلذلك قال صاحب الكتاب: «متى اجتمع سببان أو تكرّر واحد». ويعبَّر عنها بأنّها علّةٌ تقوم مقامَ علّتَيْن، والفِقْهُ فيها ما ذكرناه.

فأمّا الألف الزائدة للإلحاق، نحو: «أرْطَى»، و«حَبَنْطَى»، وما أشبه ذلك من الأسماء المذكّرة التي في آخرها ألفٌ زائدةٌ، فهي تنصرف في النكرة، نحو: «هذا أرْطًى»، و«رأيت أرطًى»، و«مررت بأرطًى». فتنوينُه دليل على تذكيره وصرفِه. فإن سمّيت به رجلاً، لم ينصرف للتعريف وشَبَهِ ألفِه بألف التأنيث، من حيثُ إنّها زائدةٌ، وإنّها لا تدخل عليها تاءُ التأنيث؛ لأنّ العلميّة تحظر الزيادةَ، كما تحظر النقصَ، فتقول: «هذا أرطَى مُقْبلاً»، من غير تنوين.

وقوله «لفظًا أو معنًى» يريد باللفظ: أن يكون فيه علامةُ تأنيث في اللفظ، وإن لم يكن مسمّاه مؤنّثًا كـ «طلحةَ»، و«حمزةَ»، فإنّهما لا ينصرفان للتعريف ولفظِ التأنيث، وإن كان مسمَّى كلّ واحد منهما مذكّرًا.

ويريد بالمعنى: أن يكون مسمّاه مؤنّثًا، وإن لم يكن فيه علامةُ تأنيث ظاهرةً، وإنّما يقدَّر فيه علامةُ التأنيث تقديرًا، نحوَ: «هِنْدَ»، و«جُمَلَ»، و«سُعادَ»، و«زَيْنَبَ». والذي يدلّ أنّ علم التأنيث مقدَّرٌ أنّه يظهر في التصغير؛ فتقول: «هُنَيْدَةُ»، و«جُمَيْلَةُ»، فتظهر التاءُ. فأمّا «زينب»، و«سعاد»، فإنّ تاء التأنيث لا تظهر في تصغيرهما، لأن الحرف الزائد على الثلاثة يتنزّل منزلةَ علم التأنيث. ولو سمّيت رجلاً بـ «زينب، وسعاد»، لم تصرفهما أيضًا، لغلبةِ التأنيث على الاسم، فكذلك لو سمّيته بـ «عَناق»، لكان حكمُه حكمَ «سعاد» في غلبة التأنيث، فلا ينصرف.

وأمّا وزن الفعل فهو من الأسباب المانعة للصرف. وهو فرعٌ، لأنّ البناء للفعل؛ إذ كان يخُصّه، أو يغلب عليه، فكان أوْلى به.

وجملةُ الأمر أنّ وزن الفعل على ثلاثة أضرب: وزنٌ يخصّ الفعلَ، لا يوجَد في الأسماء؛ وضربٌ يكون في الأفعال والأسماء، إلّا أنّه في الأفعال أغلبُ؛ وضربٌ يكون فيهما من غير غلبةٍ لأحدهما على الآخر.

فالأولُ؛ نحوُ: «ضُرِبَ»، و«ضُورِبَ». فهذان بناءان يخصّان الأفعالَ، لأنّه بناءُ ما لم يسمَّ فاعلُه، فلا يكون مثلُه في الأسماء، وإنّما جاء «دُئِلٌ»، وهو اسم قبيلةِ أبي

الأَسْوَدَ[١]، وقد تقدّم الكلام عليها في الأعلام. فإذا سمّيت بـ «ضُرِبَ»، أو «ضُورِبَ»، لم ينصرف ذلك الاسم في المعرفة، للتعريف ووزن الفعل. فلو خُفّف هذا الاسم، أعني «ضُرِبَ» ونحوهُ، بأن أسكنتَ عينَه، فقلت: «ضُرْبَ»، على حدّ قولهم في «كَتِفٍ»: «كَتْفٌ»، بسكون التاء؛ فسيبويه، رحمه الله، يصرفه لزَوالِ لفظِ بناء الفعل[٢].

ولأبي العبّاس فيه تفصيلٌ ما أحسنَه! وهو: إن كان التخفيف قبل النقل والتسميةِ انصرف للزُوم الإسكان له، ومَصِيرِه إلى زنة الاسم، نحوِ: «قُفْلٍ»، و«بُرْدٍ»؛ وإن كان الإسكان بعد النقل والتسميةِ لم ينصرف، إذ الإسكان عارضٌ، بدليلِ جوازِ استعمال الأصل. فالحركةُ وإن كانت محذوفة من اللفظ، فهي في حكمِ المنطوق بها.

ولو سمّيت بمثلِ «رَدَّ»، و«شُدَّ»، و«قِيلَ»، و«بِيعَ»، لانْصرف. لأنّ هذا إعلالٌ لازمٌ لرَفْضِ أصله، وهو عدمُ استعماله، فصار كأنّه لا أصلَ له غيرَ البناء الذي هو عليه. والتحق «رُدَّ» و«شُدَّ» بـ «حُبٍّ»، و«دُرٍّ»؛ و«قِيلَ»، و«بِيعَ» بـ «فِيلٍ»، و«دِيكٍ».

ومن ذلك «فَعَّلَ» مثلُ «ضَرَّبَ»، و«كَسَّرَ» بتضعيف العين؛ إذا سمّيت بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة، للتعريف ووزنِ الفعل. وينصرف في النكرة، لزوالِ أحد السببَيْن، وهو التعريف؛ لأنّ هذا أيضًا بناءٌ خاصٌ للفعل، لا حَظَّ فيه للأسماء. وإنّما وردت ألفاظٌ في الأعلام. قالوا: «خَضَّمُ»، وهو اسمُ رجل، وهو خضّم بن عمرو بن كِلاب بن تميم. قال الشاعر [من الرجز]:

لولا الإلٰهُ ما سَكَنّا خَضَّمَا ... ولا ظَلِلْنَا بالمَشائي قُيَّمَا[٣]

يريد بلاد «خضّم»، أي بلاد «بني تميم»؛ قالوا: «عَثَّرُ»، و«بَذَّرُ»؛ فـ «عَثَّرُ»: اسم مكان، و«بَذَّرُ» ماءٌ معروفٌ. قال الشاعر، وهو زُهَير [من البسيط]:

١٠٠ ـ لَيْثٌ بِعَثَّرَ يصطادُ الرِّجالَ إذا ... ما كَذَّبَ اللَّيثُ عن أقرانِه صَدَقَا

---

(١) في الطبعتين: «أبي أسود»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) تقدم بالرقم ٤٨.

١٠٠ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٥٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٠٩ (كذب)، ٤/ ٥٤٢ (عثر)؛ والتنبيه والإيضاح ٢/ ١٦١؛ وتهذيب اللغة ١٠/ ١٧٤؛ وجمهرة اللغة ص٤٢١؛ وتاج العروس ٤/ ١٢٤ (كذب)، ١٢/ ٥٢٩ (عثر).

الإعراب: «**ليث**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**بعثّر**»: الباء: حرف جر، «عثر»: اسم مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجارّ والمجرور متعلّقان بمحذوف نعت لِـ «ليث». «**يصطاد**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**الرجال**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**إذا**»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**كذب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الليث**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**عن أقرانه**»: جارّ ومجرور

وقال الآخر، وهو كُثَيِّرٌ [من الطويل]:

١٠١ـ سَقَا اللَّهُ أمْواهًا عَرَفْتُ مَكانَها جُرابًا ومَلْكُومًا وَبذَّرَ والغَمْرا

وهذه أعلامٌ؛ ولا اعتدادَ بالأعلام في الأبنية، وقد تقدّم شرحُ ذلك.

فأمّا «بَقَّمُ»، للنبت المصبوغ به، و«شَلَّمُ» لبيتِ المقدسِ؛ فهما أعجميّان[1].

وأمّا الضرب الثاني؛ وهو ما يغلب وُجودُه في الأفعال، نحوُ: «أفْكَلٍ»: وهو اسمٌ للرِّعْدَة، و«أيْدَعٍ»: وهو صِبْغٌ، و«أزْمَلٍ»، و«أكْلُبٍ»، و«إصْبَعٍ»، و«يَرْمَعٍ»: وهي حجارةٌ دِقاقٌ تلمَع؛ و«يَعْمَلٍ»: وهو جمع «يَعْمَلَةٍ»، وهي الناقةُ السريعةُ؛ و«يَلْمَقٍ»: وهو من أسماء القَباء؛ فهذه الأبنيةُ في الأسماء، وإن كانت صالحةَ العدّةِ، فهي في الأفعال أعمُّ وأغلبُ، لأنّ في أوّلها هذه الزوائد، وهي تكثر في أوائلِ الأفعال المضارعة، فكأنّ البناء للفعل. لذلك فـ «أفْكَلٌ»، و«أيْدَعٌ»، و«أزْمَلٌ»، بمنزلةِ «أذْهَبُ»، و«أشْرَبُ»، من الأفعال. و«أكْلُبٌ» بمنزلةِ «أقْتُلُ»، و«أخْرُجُ». و«إصْبَعٌ» بمنزلةِ «اعلَمْ»، و«اسْمَعْ» في الأمر، وفي المضارع فيمن يكسِر حرفَ المضارعة ما

= متعلّقان بالفعل «كذب»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «صدقا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. والألف للإطلاق.
وجملة «الليث يصطاد»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يصطاد»: في محلّ رفع خبر «ليث». وجملة «كذّب»: في محلّ جرٍّ مضاف إليه. وجملة «صدقا»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «بعثّر» حيث جاء اسمًا ممنوعًا من الصرف على وزن الفعل «فعَّل»، ويريد: بلاد عثّر.

١٠١ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٥٥؛ ولسان العرب ٤/ ٥١ (بذر)؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص٢١؛ والمنصف ٢/ ١٥٠، ٣/ ١٢١.
اللغة: جراب، وملكوم، وبذّر، والغمر: أسماء مواضع فيها مياه.
المعنى: دعا بالسُّقيا للمياه، وهو يريد الدعاء لأهل هذه الأمواه.
الإعراب: «سقى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «أمواهًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «عرفت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «مكانها»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، وها: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «جُرابًا»: بدل منصوب. «وملكومًا»: الواو: حرف عطف، «ملكومًا»: اسم معطوف منصوب. وكذلك إعراب «وبذّر» و«الغمرا».
وجملة «سقى الله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عرفت مكانها»: في محل نصب نعت «أمواهًا».
والشاهد فيه قوله: «وبذّر» حيث منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

(١) في الطبعتين: «عجميّان»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

عَدَا الياءَ. و«يَرْمَعٌ»، و«يَعْمَلٌ»، و«يَلْمَقٌ» بمنزلةِ «يَذْهَبُ»، و«يَرْكَبُ».

فإذا سُمّي بشيء من ذلك، لم ينصرف في المعرفة، للتعريف ووزنِ الفعل. لأنّه لمّا غلب في الفعل، كان البناءُ له؛ والأسماء دخيلةٌ عليه.

وأمّا الضرب الثالث، وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماءُ والأفعالُ، وذلك بأن يسمَّى بمثلِ «ضَرَبَ»، و«عَلِمَ»، و«ظَرُفَ»؛ فإنّه منصرفٌ، معرفةً كان أو نكرةً، لأنّه يكثر في الأسماء كثرتَه في الأفعال من غير غلبةٍ. فنظيرُ «ضَرَبَ» في الأفعال من الأسماء «جَبَلٌ»، و«قَلَمٌ». ونظيرُ «عَلِمَ»: «كَتِفٌ»، وَ «رَجِلٌ». ونظيرُ «ظَرُفَ»: «عَضُدٌ»، وَ «يَقُظٌ». وليس ذلك في أحدهما أغلبَ منه في الآخر، فلم يكن الفعلُ أوْلى به، فلم يكن سببًا.

وقد ذهب عيسى بن عمر إلى منعِ صرفِ ما سُمّي بشيء من ذلك، واحتجّ بقول الشاعر [من الوافر]:

١٠٢ــ أنَا ابنُ جَلَا وطَلّاعُ الثَّنَايَا مَتى أَضَعِ العِمامةَ تَعْرِفُوني

---

١٠٢ ــ **التخريج**: البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص٢٢٤؛ والأصمعيات ص١٧؛ وجمهرة اللغة ص٤٩٥، ١٠٤٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦؛ والدرر ١/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٧؛ والكتاب ٣/ ٢٠٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٥٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٣١٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص٤٥٦؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢٤ (ثنى)، ١٥٢ (جلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٢٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢١٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠؛ والمقرب ١/ ٢٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٠.

اللغة: جلا: أي جلا الأمور وكشفها. وابن جلا: كناية عن أنّه شجاع ومعروف. طلّاع: صيغة مبالغة لـ«طالع». الثنايا: ج الثنية، وهي الطريق في الجبل. أضع العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنّه لا يهاب أحدًا، وأنّه قادر على الاضطلاع بعظائم الأمور.

الإعراب: «**أنا**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**ابن**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «**جلا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**وطلّاع**»: الواو: حرف عطف، و«طلاع»: معطوف على «ابن» مرفوع بالضمّة الظاهرة. وهو مضاف. «**الثنايا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**متى**»: اسم شرط جازم مبنيّ في محل نصب مفعول فيه متعلّق بالفعل «تعرفوني». «**أضع**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**العمامة**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**تعرفوني**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والنون الثانية: للوقاية، والواو: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «أنا ابن جلا...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جلا»: في محل جر صفة=

قال الروايةُ: «جَلَا»، من غير تنوين، وهو فعلٌ سُمّي به أبوهُ. وليس في ذلك حجّةٌ عند سيبويه[(١)]، لاحتمالِ أن يكون سُمّي بالفعل، وفيه ضميرُ فاعلٍ، فيكون جملةً؛ والجُمَلُ تُحْكَى إذا سُمّي بها، نحوَ «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و«شَابَ قَرْنَاهَا»؛ أو يكون جملةً غيرَ مسمًّى بها، في موضع الصفةِ لمحذوفٍ، والتقديرُ: «أنا ابنُ رجلٍ جَلَا»، كما قال [من الوافر]:

١٠٣ـ كأنّك من جِمالِ بَنِي أُقَيْشٍ   يُقَعْقَعُ بينَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

والمراد جَمَلٌ من جمال بني أقيش، فلا يكون منه على كِلا الوجهين حجّةٌ.

وأمّا الوصف فهو فرع على الموصوف، وهو علّةٌ في منع الصرف، لأن الصفة تحتاج إلى الموصوف، كاحتياج الفعل إلى الفاعل. فالموصوفُ متقدّمٌ على الصفة، كقولك: «مررت برجلٍ أسمرَ، وثَوْبٍ أحمرَ». والصفةُ مشتقّةٌ، كما أنّ الفعل مشتقٌّ، فكان فرعًا، كما أنّ الفعل فرعٌ. فإذا انضمّ إليه سببٌ آخرُ، مَنَعَا الصرف، نحوَ: «أَحْمَرَ»،

= لموصوف محذوف. وجملة الشرط استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعرفوني»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ«إذا».

والشاهد فيه قوله: «أنا ابن جلا» حيث منعه الشاعرُ من الصرف.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٧.

١٠٣ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٢٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٦٧، ٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٨؛ والكتاب ٢/ ٣٤٥؛ ولسان العرب ٦/ ٣٧٣ (وقش)، ٨/ ٢٨٦، ٢٨٧ (قعع)، ١٣/ ٢٤١ (شنن)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦٧؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١؛ ولسان العرب ٤/ ٢٣١ (خدر)، ٦/ ٢٦٤ (أقش)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقتضب ٢/ ١٣٨.

اللغة: يقعقع: يصوّت. الشن: القربة اليابسة.

المعنى: يصف مهجوّه بالجبن والضعف، ويشبّهه بجمال يقرع لها بين أقدامها فتفرّ مذعورة.

الإعراب: **«كأنّك»**: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسمها. **«من جمال»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لخبر «كأن» المحذوف، والتقدير: «كأنك جمل معروف من جمال...». **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«أقيش»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يقعقع»**: فعل مضارع للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«بين»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بـ«يقعقع»، وهو مضاف. **«رجليه»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محل جر مضاف إليه. **«بشن»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«يقعقع».

وجملة «كأنك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يقعقع»: في محل رفع صفة لخبر «كأنّ» المحذوف.

والشاهد فيه قوله: «كأنك من جمال» حيث حذف الموصوف استغناءً عنه بدلالة الكلام.

و«أصْفَرَ»، و«عَطْشانَ»، و«سَكْرانَ». فـ «أحمرُ»، وشِبْهُهُ، لا ينصرف للصفة ووزنِ الفعل. وكذلك لو صغّرته، لكان غيرَ منصرف أيضًا، لأنّ هذا الفعل قد صُغّر في التعجّب. قال الشاعر [من البسيط]:

١٠٤ـ يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِن هٰؤُلَيّائكُنَّ الضالِ والسَّمُرِ

وأمّا العَدْل فهو اشتقاقُ اسم عن اسم، على طريق التغيير له. نحوُ اشتقاق «عُمَرَ» عن «عامِرٍ». والمشتقُّ فرعٌ على المشتقّ منه. والفرق بين العدل وبين الاشتقاق، الذي ليس بعدل، أنّ الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أُخذ من الأول، كـ«ضارِبٍ» من «الضَّرْبِ»؛ فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنّه اشتُقّ من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غيرُ معنَى الأصل الذي هو «الضَّرْبُ». والعدلُ هو أن تريد لفظًا، ثمّ تعدِل عنه إلى لفظ آخر، فيكون المسموعُ لفظًا، والمرادُ غيره. ولا يكون العدلُ في المعنى، إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سببًا، لأنّه فرعٌ على المعدول عنه. فـ «عُمَرُ» عَلَمٌ معدولٌ عن «عَامِرٍ» عَلَمٍ أيضًا. وكذلك «زُفَرُ» معدولٌ عن «زافِرٍ» عَلَمٍ أيضًا. وفي الأعلام

---

١٠٤ ـ **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص١٣٠؛ وله أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والدرر ١/ ٢٣٤؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣؛ وصدره لعليّ بن أحمد العريني في لسان العرب ١٣/ ٢٣٥ (شدن)؛ ولعليّ بن محمد العريني في خزانة الأدب ١/ ٩٨؛ ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٩/ ٣٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١١٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦، ٢/ ١٩١.

اللغة: أميلح: تصغير تحبّب، ومَلُح: حَسُن. شدنّ: قوين وترعرعن، واستغنين عن أمهاتهنّ. هؤلياء: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من النبات.

المعنى: يتعجّب من حسن النسوة الصغار مشبّهًا إيّاهنّ بالغزلان الصغار وقد استغنت عن أمّهاتها بأكل الضال والسمر.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**ما**»: نكرة تامة بمعنى شيء مبنية في محلّ رفع مبتدأ. «**أميلح**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هنّ. «**غزلانًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**شدنّ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون الظاهر على النون الأولى، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**لنا**»: اللام حرف جر، «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بحرف الجر، متعلّقان بـ«شدنّ». «**من هؤليائكنّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ«غزلانًا»، و«كن»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**الضال**»: بدل مجرور بالكسرة. «**والسمر**»: الواو: حرف عطف، «السمر»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

جملة «يا ما أميلح»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «شدنّ»: في محلّ نصب صفة لـ«غزلانًا».

والشاهد فيه قوله: «أميلح» حيث صغر «أملح» وهو فعل التعجب.

«زافرٌ»، وإليه تُنْسَب «الزافريّة»، و«الزافرُ» من «زَفَرَ» الحِمْلَ «يَزْفِرُه» إذا حمله. و«قُثَمُ» معدول عن «قاثم» عَلَمًا، وهو منقول من «القاثم»، وهو اسمُ الفاعل من «قَثَمَ» إذا أعطَى كثيرًا. و«زُحَلُ» معدول عن «زاحِلٍ»، سُمّي بذلك لبُعْده. فهذه الأسماءُ كلّها معدولة. ألا ترى أن ذلك ليس في أُصول النكرات. و«فُعَل» يأتي على ضروبٍ منها ما ذكرناه من المعدول، ومنها أن يجيء جنسًا، نحوَ «صُرَدٍ»، و«نُغَرٍ»، و«سُبَدٍ» لطائر. ويجيء صفةً كـ «حُطَمٍ». قال الشاعر [من الرجز]:

١٠٥- قد لَفَّها الليلُ بسَوّاقٍ حُطَمْ

و«زُفَر» من قوله [من البسيط]:

يَأْبَى الظُّلامةَ منها النَّوْفَلُ الزُّفَرُ[1]

ويجيء جمعًا نحوَ «ثُقْبَةٍ»، و«ثُقَبٍ»؛ و«رُطْبَةٍ»، و«رُطَبٍ». فلو سُمّي بشيء من ذلك لانصرف، لأنّه منقولٌ من نكرة. واعتبارُ العدل من ضروبِ «فُعَلَ» بامتناعِ الألف واللام منه. وعرفنا أنّه معدول أنّه ورد في اللغة غيرَ منصرف، وليس فيه من موانعِ الصرف سوى التعريف. وكان «عُمَرُ» علمًا معدولاً عن «عامِرٍ» وصفًا، وهو مصروفٌ على أصلِ ما ينبغي أن يكون عليه الأسماءُ، و«عُمَرُ» لفظةٌ من لفظِ «عامر»، وهو غيرُ مصروف، فعُلم أنّ سببه مع التعريف كونُه مغيَّرًا عنه.

---

١٠٥ - **التخريج**: الرجز لرشيد بن رميض في الأغاني ١٥/ ١٩٩، ٢٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٥٥؛ وللأغلب العجلي في الحماسة الشجرية ١/ ١٤٤؛ وله أو لأبي زغبة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٦؛ وله أو لأبي زغبة الخزرجي أو لرشيد بن رميض في لسان العرب ١٢/ ١٣٩ (حطم)؛ ولأبي زغبة الخزرجي أو للحطم القيسي في لسان العرب ١٢/ ٨٢ (خفق)؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة (حطم)؛ وجمهرة اللغة ص٨٣٠؛ وسمط اللآلي ص٥٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٣٩؛ والمقتضب ١/ ٥٥، ٣/ ٣٢٣.

اللغة: الحُطَم: الشديد السَّوق، كأنه يحطم ما مرَّ عليه لشدة قسوته، والضمير في (لفَّها) يعود إلى إبل يصفها، ولَفَّهامعناه جمعها.

المعنى: لقد جمع الليل هذه الإبل بسوَّاقٍ شديد عنيف.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «لفها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و«ها»: مفعول به. «الليلُ»: فاعل مرفوع. «بِسَوَّاقٍ»: جار ومجرور متعلقان بـ «لفَّها». «حُطَمْ»: صفة لـ «سواق» مجرورة وعلامة جرها الكسرة، وسكّنت للضرورة.

وجملة «لفَّها الليلُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: وصف «سَوَّاقٍ» بـ «حُطَم» لأنه نكرة، وليس معدولاً عن «حاطم»، لأن «فُعَل» لا يُعْدل عن «فاعل» إلا في باب المعرفة نحو: عُمَر، وزُفَر.

(١) تقدم بالرقم ٨٢.

والمعدولُ بابُه السماعُ. ألا ترى أنّهم لم يقولوا في «مالِكٍ»: «مُلَكُ»، ولا في «حارِثٍ»: «حُرَثُ»، كما قالوا: «عُمَرُ»، و«زُفَرُ».

والمعدول على ضربَيْن: معرفةٌ، ونكرةٌ. فالمعرفةُ قد تقدّم ذِكْرُها، وهو نحو «عمر»، و«زفر»، وهو من قبيل المرتجَل، لأنّه يُغيَّر في حال العلميّة، فلو نُكّر لانصرف، نحوَ قولك: «مررت بزُحَلَ، وزحلٍ آخرَ؛ وعُمَرَ، وعُمَرٍ آخر»، لبقائه بلا سبب؛ لأنّه لمّا زال التعريفُ بالتنكير، زال العدلُ أيضًا؛ لأنّه إنّما كان عُدل عن معرفة علمٍ؛ فإذا نُكّر، لم يكن ذلك العَلَمُ مرادًا فانصرف.

وأمّا المعدول في حال التنكير، فنحو: «أُحَادَ»، و«ثُلَاثَ»، و«رُبَاعَ»، وما كان منها نكراتٍ، بدليل قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[1]، فـ «مثنى»، و«ثلاث»، و«رباع»، في موضع الصفة لـ «أجنحة»، وهي نكرةٌ. قال الشاعر [من الطويل]:

١٠٦ـ ولٰكِنَّما أهْلِي بِوادٍ أنِيسُهُ ... ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ[2]

فأجراه وصفًا لـ «ذئاب»، وهو نكرةٌ؛ وصفةُ النكرة نكرةٌ. والمانع له من الصرف

---

(١) فاطر: ١.
(٢) في الطبعتين: «وموحدٌ»، وهذا خطأ..

١٠٦ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص١١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٠؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٥٦٧؛ والجنى الداني ص٦١٩؛ واللمع ص٢٣٨؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٨١.

اللغة: أنيسه: ضد وحشه، ولعلّها معدولة عن أناسه. تبغّى: تطلب.

المعنى: إن أهلي موجودون في وادٍ تسكنه الحيوانات المتوحشة، فألطف وآنس ما فيه ذئاب تطلب الناس وتطاردها واحداً واحدًا، أو اثنين معًا. أو: هم في وادٍ بشره كالذئاب التي تطارد الناس.

الإعراب: «**ولكنما**»: الواو: حرف استئناف، «لكنما»: كافّة ومكفوفة. «**أهلي**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**بواد**»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة بسبب تنوين الاسم المقصور، متعلّقان بخبر «أهلي» المحذوف، بتقدير «أهلي موجودون أو مقيمون». «**أنيسه**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**ذئاب**»: خبر «أنيسه» مرفوع بالضمّة. «**تبغى**»: (أصلها تتبغى) فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هي». «**الناس**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**مثنى**»: صفة «ذئاب» مرفوعة بضمّة مقدّرة على الألف. «**وموحد**»: الواو: للعطف، «موحد»: معطوف على «مثنى» مرفوع بالضمّة.

وجملة «أهلي مقيمون»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنيسه ذئاب»: في محلّ جرّ صفة لـ«الوادي». وجملة «تبغى»: في محلّ رفع صفة لـ«ذئاب».

والشاهد فيه قوله: «مثنى وموحد» حيث جاء بالعددين «واحد واثنان» معدولين إلى «مثنى» و«موحد»، فمنعهما من الصرف ولم ينونهما، والمانع له من الصرف هو الوصف.

على هذا الوصفُ، والعدلُ عن العدد المكرَّر. فأمّا الوصف فظاهرٌ؛ وأمّا العدل فالمرادُ بـ «مثنى»: اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ. وكذلك «ثُلاثُ»، و«رُباعُ»، فالعدلُ هنا يوجِب التكريرَ، فإذا قال: «جاء القومُ ثُلاثَ ورُباعَ»، فمعناه أنّهم تحزَّبوا وقتَ المجِيء ثلاثةً ثلاثةً، وأربعةً أربعةً. وقالوا: «مَوْحَدُ» كـ «مَثْنَى»، و«مَثْلَثَ». فأمّا «مَثْلَثُ»، و«مَرْبَعُ» إلى العَقْد، فقياسٌ؛ ولم يُسْمَع. ونظيرُ «ثُلاثَ»، و«رُباعَ» في الصفة والوزنِ «أُحَادُ» و«ثُنَاءُ»؛ وقد سُمِعَا. قال الشاعر [من الوافر]:

١٠٧- مَنَتْ لك أن تُلاقِيَنِي المَنايا أُحادَ أُحادَ في شَهْرٍ حَلالِ

وأمّا ما وراءَ ذلك إلى «عُشارَ»، فغيرُ مسموع، والقياسُ لا يدفعه، على أنّه قد جاء في شعر الكُمَيْت [من المتقارب]:

١٠٨- [ولَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتَّى رمَيْـ ـتَ فوقَ الرجال] خِصالاً عُشارا

---

١٠٧ - **التخريج**: البيت لعمرو بن ذي الكلب الهذلي في جمهرة اللغة ص١٠٢، ٥٠٧، ١٠٤٧؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٧٠؛ ولسان العرب ١٢/ ١٥١ (جمم)؛ والمعاني الكبير ص٨٤٠؛ وللهذلي في شرح أشعار الهذليّين ١/ ٢٤٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص١٧؛ والدرر ١/ ٩٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٦. (ويروى: «في الشهر الحرام»).

اللغة: مَنَت: قدَّرت. وأحادَ أحادَ: واحدًا واحدًا.

المعنى: يقول: لقد قدَّرت لك المنايا أن ألتقيك وحدي، وأن تلتقيني وحدك.

الإعراب: «**مَنَتْ**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «منت». «**أن**»: حرف ناصب ومصدري. «**تلاقيني**»: مضارع منصوب بـ«أن» وعلامة نصبه الفتحة، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره «أنت». والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تلاقيني» مفعول به للفعل «مَنَتْ». «**المنايا**»: فاعل لـ«مَنَتْ». «**أحادَ أحادَ**»: حال منصوبة. «**في شهر**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تلاقيني». «**حلال**»: صفة لـ «شهرٍ».

وجملة «مَنَتْ المنايا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تلاقيني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: أن «أحادَ أحادَ» معدولان عن «واحدًا واحدًا».

١٠٨ - **التخريج**: البيت للكميت في ديوانه ١/ ١٩١؛ وأدب الكاتب ص٥٦٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٧٠، ١٧١؛ والدرر ١/ ٩١؛ ولسان العرب ٤/ ٥٧٢ (عشر)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٨١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٦.

اللغة: يستريثوك: يجدونك رائثًا، أي: بطيئًا، من الريث، وهو البطء. رميت: زدت، يقال: رمى على الخمسين، وأرمى أي: زاد.

المعنى: يقول: لما نشأت نشء الرجال أسرعت في بلوغ الغاية التي يطلبها طلاب المعالي، ولم يقنعك ذلك حتى زدت عليهم بعشر خِصَالٍ.

الإعراب: «**ولم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يستريثوك**»: فعل مضارع مجزوم بـ«لم» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محلُّه الرفع. «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**رَمَيتَ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء=

فإن سُمّي رجلٌ بـ «مَثْنَى»، و«ثُلاث»، و«رُباع» ونظائِرها، انصرف في المعرفة؛ فتقول فيه: «هذا مَثْنَى وثُلَاثٌ» بالتنوين، لأنّ الصفة بالتسمية قد زالت؛ وزال العدلُ أيضًا لزَوالِ معنى العدد بالتسمية، وحَدَثَ فيه سببٌ آخر غيرُهما، وهو التعريف، فانصرف لبَقائه على سبب واحد. فإن نكّرته بعد التسمية لم ينصرف، على قياسِ قول سيبويه: لأنّه أشبه حالَه قبل النقل. وينصرف على قياسِ قول أبي الحسن؛ لخُلُوّه من سببٍ ألبتّة.

وحُكي أنّ ابن كَيْسان قال: قال أهلُ الكوفة: «مَثْنَى»، و«مَوْحَدُ»، بمنزلة «عُمَرَ»، وإنّ هذا الاسم معرفةٌ، فإذا سمّيت به رجلاً لم ينصرف، كما لم ينصرف، «عمر» اسمُ رجل. ولسائرِ المعدولة فصولٌ يأتي الكلامُ عليها هناك مفصَّلاً، إن شاءَ الله تعالى.

وأمّا الجمع المانع من الصرف، فهو كلُّ جمع يكون ثالثُه ألفًا وبعدها حرفان أو ثلاثةُ أحرف أوْسَطُها ساكنٌ، كـ «دَوَابّ»، و«مَخَادّ»، و«مَساجِدَ»، و«مَنابِرَ»، و«دَنانِيرَ»، و«مَفَاتِيحَ». فكلُّ ما كان من هذا النوع، فإنّه لا ينصرف نكرةً ولا معرفةً. قال الله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾[1]. وقال الله تعالى: ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾[3]. فهذا الجمع، وما كان مثله ممّا فيه شَبَهٌ بالتصغير؛ ووجهُ الشبه بينهما أنّ ثالِثَه حرفٌ ليّنٌ زائدٌ، وبعد الثالث مكسورٌ، كما أنّه في التصغير كذلك، فـ «دَراهِمُ» في الجمع كـ «دُرَيْهِم»، و«دَنَانِيرُ» كـ «دُنَيْنِير»، ليس بينهما فرقٌ إلّا ضَمُّ أوّل الاسم المصغّر، وفتحُ أوّلِ هذا الجمع. وهو غيرُ مصروف، والذي منعه من الصرف كونُه جمعًا لا نظير له في الآحاد، فصار بعدمِ النظير كأنّه جُمع مرّتَيْن؛ وذلك أنّ كلّ جمع له نظيرٌ من الواحد، فحكمُه[4] في التكسير والصرف كحكمِ نظيره. فـ «كِلابٌ» منصرفٌ في النكرة والمعرفةِ، لأنّ نظيرَه في الواحد «كِتابٌ»، و«إتانٌ» كذلك، فلو كان «كِلابٌ» ممّا يُجْمَع، لكان قياسُ جَمْعه «كُلُبٌ»، على حدّ «كِتابٍ»، و«كُتُبٍ». وكذلك باقي الجموع.

وهذا الجمعُ، أعني «مساجد»، و«دراهم» لمّا كان الجمعَ الذي ينتهي إليه الجموعُ،

= الفاعل، والتاء: محلها الرفع. «**فَوْق**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلّق بالفعل «رميت». «**الرجال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**خِصالاً**»: مفعول به للفعل «رميت». «**عشاراً**»: صفة لـ«خصالاً» وصفة المنصوب منصوبة مثله.

جملة «يستريثوك»: بحسب الواو. وجملة «رميت»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه أَنَّ «عُشار» المعدول عن «عَشْرة» قد جاء في قول الكميت هذا.

(١) الحج: ٣٦.

(٢) الحج: ٤٠.

(٣) سبأ: ١٣.

(٤) في الطبعتين: «وحكمه»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

ولا نظيرَ له في الآحاد، مكسَّرٌ على حدّه، صار كأنّه جُمع مرّتَيْن، نحوَ: «كَلْبِ، وأَكْلُبِ، وأَكالِبَ»؛ و«رَهْطٍ، وأَرْهُطٍ، وأَرَاهِطَ». وكُرّرت العلّةُ، وقامت مقامَ علّتَيْن كما قلنا في ألف التأنيث.

وليس في الأسباب ما يمنع الصرفَ وحده، ويقوم مقامَ علّتين، سوى ألف التأنيث، وهذا الضربِ من الجموع، فإذا كان هذا الجمع صحيحًا غيرَ معتَلّ، فإنّه غيرُ منصرف، نحو: «هذه مساجدُ ودراهمُ». ويكون في موضع الجرّ مفتوحًا، فإن كان معتلًّا بالياء، نحو: «جَوَارٍ»، و«غَوَاشٍ»، فإنّه ينوَّن في الرفع والجرّ، ويُفْتَح في النصب من غير تنوين، نحو: «هذه جوارٍ وغواشٍ»، و«مررت بجوارٍ وغواشٍ»؛ و«رأيت جَوارِيَ وغواشِيَ»؛ كما تقول: «رأيت ضواربَ».

وفيه مذهبان؛ أحدهما: قولُ الخليل وسيبويه أنّه لمّا كان جمعًا، والجمعُ أثقلُ من الواحد، وهو الجمعُ الذي ينتهي إليه الكثرةُ على ما تقدّم، نحو «أكالِب»، و«أَراهِطَ»، و«أَشافِي»، وكان آخِرُه ياء مكسورًا ما قبلها، وكانت الضمّةُ والكسرةُ مقدَّرتَيْن فيهما، وهما مستثقَلتان، وذلك ممّا يزيده ثقلاً، فحذفوا الياء حذفًا تخفيفًا، فلمّا حذفوا الياء، نقص الاسمُ عن مثال «مَفَاعِل»، فدخله التنوينُ، على حدِّ دخوله في «قِصَاعٍ»، و«جِفَانٍ» لأنّه صار على وَزْنه؛ والذي يدلّ على ذلك أنّك إذا صِرْت إلى النصب لَم تحذف الياء، لخفّةِ الفتحة، ولأنّهم لمّا حذفوا الياء في الرفع والجرّ، ودخله التنوينُ، وافَقَ المفردَ المنقوصَ، فصار قولُك: «هذه جوارٍ وغواشٍ»؛ و«مررت بجوارٍ وغواشٍ»، كقولك: «هذا قاضٍ»، و«مررت بقاضٍ»، أرادوا أن يوافقه في النصبِ، لئلّا يختلف حالاهما.

وذهب أبو إسحاق الزجّاجُ إلى أنّ التنوين في «جوارٍ»، و«غواشٍ» ونحوه، بدلٌ من الحركة الملقاة عن الياء في الرفع والجرّ لثِقلهما؛ ولمّا دخل التنوينُ، عوضًا على ما ذكرنا، حُذفت الياء لالتقاء الساكنين، سكونها وسكون التنوين بعدها، على ما قلنا في: «قاضٍ»، و«غازٍ». ولا يلزم ذلك في النصب، لثُبوت الفتحة، وهذا الوجهُ فيه ضعفٌ، لأنّه يلزم أن يُعوَّض في نحوِ: «يَغْزُو»، و«يَرْمِي».

فإن قيل: إن الأفعال لا يدخلها تنوينٌ، فلذلك لم يعوّضوا في: «يغزو»، و«يرمي». فالجوابُ: إن الأفعال إنّما يمتنع منها تنوينُ التمكين، وهو الدالُّ على الخفّة؛ فأمّا غير ذلك من التنوين فإنّه يدخلها. ألا ترى إلى قوله [من الوافر]:

وقُـولِـي إنْ أَصَـبْـتُ لَـقَـدْ أَصـابَـنْ[1]

---

(١) تقدم بالرقم ٣٦.

وقولِه [من الطويل]:

١٠٩ـ ألا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطويلُ ألا انْجَلِنْ [بصُبْحٍ وما الإصباحُ مِنْكَ بأَمْثَلِنْ]

وقولِ العَجّاج [من الرجز]:

١١٠ـ [ما هاجَ أَحْزاناً وشَجْوًا قد شجا] مِن طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

وتنوينُ «جوارٍ» و«غواشٍ» ليس بتنوينِ تمكين، إنّما هو عوضٌ؛ فلا يمتنع من الأفعال، كما لا يمتنع تنوينُ الترنُّم.

١٠٩ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص١٨؛ والأزهيّة ص٢٧١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٦، ٣٢٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥١٣؛ ولسان العرب ١١/ ٣٦١ (شلل)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص٧٨؛ ورصف المباني ص٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٣.

شرح المفردات: انجلى: انكشف. الأمثل: الأفضل.

المعنى: يقول مخاطبًا الليل: أيّها الليل الطويل ليكن زوالك قريبًا بضياء من الصبح. وإن لم يكن الصبح عندي بأفضل من الليل، لأنّني أقاسي الهموم نهارًا كما أقاسيها ليلاً.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**أيها**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، و«ها» للتنبيه. «**الليل**»: بدل من «أيّ» مرفوع بالضمّة. «**الطويل**»: نعت «الليل» مرفوع. «**ألا**»: توكيد للأولى. «**انجلن**»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»، والنون للترنّم. «**بصبح**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«انجل». «**وما**»: الواو: حاليّة، و«ما»: حرف نفي أو من أخوات «ليس». «**الإصباح**»: مبتدأ أو اسم «ما» مرفوع بالضمة. «**منك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أمثل». «**بأمثلن**»: الباء حرف جرّ زائد، «أمثل»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاّ على أنه خبر المبتدأ، أو منصوب محلاّ على أنه خبر «ما». والنون للترنّم.

والشاهد فيه قوله: «انجلنْ» و«أمثلن» حيث دخلت نون الترنّم على الفعل وعلى الاسم.

١١٠ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ٢/ ١٣؛ وتخليص الشواهد ص٤٧؛ والخصائص ١/ ١٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥١٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٦؛ ولرؤبة في معاهد التنصيص ١/ ١٤؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٥٤؛ ولسان العرب ٨/ ٢٧ (بيع).

اللغة: الشجو: الحزن. الطلل: آثار الديار. الأتحميّ: نوع من الملابس المخطّطة. أنهجن: أنهج أي بلي واهترأ.

المعنى: يتساءل لماذا تحرّك دمع عينه وهطل، عندما رأى آثار ديار صارت كملابس بالية مهترئة.

الإعراب: «**ما**»: مبتدأ. «**هاج**»: فعل ماض. «**أحزانًا**»: مفعول به منصوب. «**وشجوا**»: الواو حرف عطف، و«شجوا»: مفعول مطلق منصوب. «**قد**»: حرف تحقيق. «**شجا**»: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**من طلل**»: جار ومجرور متعلقان بـ «هاج»: «**كالأتحمي**»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل «هاج». «**أنهجن**»: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والنون: بدل عن ألف الإطلاق.

وجملة «ما هاج» ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هاج»: خبر المبتدأ «ما» محلها الرفع. وجملة «شجا» معطوفة في محل رفع. وجملة «أنهج»: في محلّ نصب حال من «الأتحمي». وجملة «يا صاح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما هاج»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «وأنهجن» حيث جاءت نون الترنّم بدلاً من ألف الإطلاق.

وكان يُونُسُ، وعِيسَى، وأبو زيد، والكسائيُّ، فيما حكاه أبو عثمان، ينظرون إلى «جوارٍ»، ونحوه من المنقوص؛ فكلّ ما كان له نظيرٌ من الصحيح مصروفٌ، صرفوه؛ وما لم يكن نظيرُه مصروفًا، لم يصرفوه، وفتحوه في موضع الجرّ، كما يفعلون في غيرِ معتلّ[1]، ويسكّنونه في موضع الرفع خاصّةً. قال الفَرَزْدَق [من الطويل]:

١١١ـ ولَوْ كان عبدُ الله مَوْلًى هَجَوْتُهُ ولكنّ عبدَ الله مولَى مَوالِيَا

ففتح في موضع الجرّ، وهو قول أهلِ بغداد؛ والصرفُ قولُ الخليل، وسيبويه[2]، وأبي عمرو بن العَلاء، وابن أبي إسحاق، وسائرِ البصريّين.

فأمّا قول صاحب الكتاب: «وحَضاجِرُ، وسَراوِيلُ، في التقدير جمعُ حِضَجْر، وسِرْوالَةٍ»، فإشكالٌ أورده على نفسه، لأنّه قد تقدّم من قاعدةِ هذا الباب أن يكون جمعًا لا نظيرَ له في الآحاد؛ و«حضاجرُ» على زنةِ «دَراهِمَ»، و«سَواهِمَ»: الضَّبُع[3] مفردٌ. قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

هَلّا غَضِبْتَ لِرَحْلِ جا رِكَ إذ تُجَرِّده حَضاجِرْ[4]

---

(١) في نسخة «المعتلّ». (عن هامش الطبعة المصريّة).

١١١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في إنباه الرواة ٢/ ١٠٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٩، ٥/ ١٤٥؛ والدرر ١/ ١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩؛ والكتاب ٣/ ٣١٣، ٣١٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١١٤؛ ومراتب النحويين ص٣١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٥؛ والمقتضب ١/ ١٤٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٦.

المعنى: يقول: لو كان عبد الله من الموالي لهجوته، ولكنّه مولى موالٍ، أي أنّه خسيس لا يستحق أن أهجوه.

الإعراب: «**ولو**»: الواو حرف استئناف، «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**عبد**»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. «**مولى**»: خبر «كان» منصوب. «**هجوته**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**ولكنّ**»: الواو حرف استئناف، «لكنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «**عبد**»: اسم «لكنّ» منصوب، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. «**مولى**»: خبر «لكنّ» مرفوع، وهو مضاف. «**مواليا**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع، والألف للإشباع.

وجملة: «لو كان عبد الله...» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «هجوته» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «لكن عبد الله...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «مولى مواليا» حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجرّ معاملة الاسم الصحيح، فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة بدلاً من الكسرة، وهذا شاذّ.

(٢) انظر الكتاب ٣/ ٣١٢ ـ ٣١٣.

(٣) في نسخة: «وهو اسم للضبع» (عن هامش الطبعة المصريّة).

(٤) تقدم بالرقم ٦٣.

و«سراويلُ»: اسمٌ مفردٌ لهذا اللباس، فكأنّ في ذلك هَدْمَ هذه القاعدة، بإيرادِ نظير لهذا الجمع من الآحاد، ثمّ انفصل عنه بأن قال: «أمّا حضاجرُ، فجمعٌ عند سيبويه، سُمّيت به الضبعُ»؛ وهو معرفةٌ، والمعارفُ من أسماءِ المُدُن والناسِ، قد سُمّي بالجموع، نحوَ قولهم للقبيلة: «كِلابٌ»، وقالوا: «المَدائنُ» لموضع معروف، وهو كثيرٌ. فواحدُ «حضاجر»: «حِضَجْرٌ»، وقد تقدّم الكلام عليه.

وأمّا «سراويل» فهو عند سيبويه[1]، والنحويّين، أعجميٌّ وَقَعَ في كلام العرب، فوافق بناؤه بناء ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرةٍ؛ وهو «قَنادِيلُ»، و«دَنانيرُ». قال الشاعر، وهو ابن مُقْبِل [من الطويل]:

١١٢ـ يُمَشّي بها ذَبُّ الرِّيادِ كأنّه ... فَتى فارِسيٌّ في سراويلَ رامِحُ

ويروى: «أتى دُونها ذبُّ الرياد»، هكذا أنشده صاحب الصّحاح[2]. قوله: «ذبُّ الرياد»: الثورُ الوحشيُّ. والمراد: فتى فارسيٌّ رامحٌ في سراويل.

ومن الناس من يجعله جمعًا لـ «سِرْوالَةٍ»، وهي قطعةُ خِرْقَةٍ منه، كـ «دَخارِيصَ»، وأنشدوا [من المتقارب]:

١١٣ـ عليه من اللُّؤْم سِرْوالَةٌ ... فليس يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ٢٢٩.

١١٢ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص٤١؛ وجمهرة اللغة ص٦٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٢٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٨٥٠؛ ولسان العرب ١/ ٣٨١ (ذبب)؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص٣٠٣؛ وديوان المعاني ٢/ ١٣٢.

شرح المفردات: ذبّ الرياد: الثور الوحشيّ. سمّي بذلك لأنه يرود، أي: يذهب ويجيء لا يثبت في مكان واحد. الرامح: ذو الرمح.

المعنى: يصف الشاعر ثورًا وحشيًا، فشبّهه بالفارسيّ ذي السراويل، للسّواد الذي في قوائمه، وشبّه قرنه بالرمح.

الإعراب: «**يمشي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء. «**بها**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«يمشي». «**ذبُّ**»: فاعل «يمشي» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**الرياد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**كأنه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «كأنّ». «**فتى**»: خبر «كأن» مرفوع بضمة مقدّرة على الألف المحذوفة لفظًا. «**فارسيّ**»: نعت «فتى» مرفوع بالضمّة. «**في**»: حرف جر. «**سراويل**»: اسم مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجارّ والمجرور متعلّقان باسم الفاعل بعده. «**رامح**»: صفة ثانية لفتى مرفوعة بالضمّة.

وجملة «يمشي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأنّه فتى»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «سراويل» حيث منعها من الصرف.

(٢) لم أقع عليه في الصحاح.

١١٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٣٣؛ والدرر ١/ ٨٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٢؛=

فيكون كـ «عِثْكالَةٍ»، و«عَثاكيلَ»، وهو رأيُ أبي العَبّاس. ويضعف من جهة المعنى، لأنّه لا يريد أن يكون عليه من اللؤم قطعةٌ، وإنّما هو هَجْوٌ، والسراويلُ: تمامُ اللباس، فأراد أنّه تامُّ التَّرَدّي باللؤم.

قال أبو الحسن: من العرب من يجعله واحدًا، فيصرفه، والسماعُ حجّةٌ عليه.

قال أبو عليّ: الوجه عندي أن لا ينصرف في النكرة، لأنّه مؤنّث على بناءٍ لا يكون في الآحاد، فمن جعله جمعًا، فأمره واضحٌ؛ ومن جعله مفردًا، فهو أعجميٌّ، ولا اعتدادَ بالأبنية الأعجميّة.

وأمّا التركيب فهو من الأسباب المانعةِ من الصرف، من حيث كان المركَّبُ فرعًا على الواحد، وثانيًا له، لأنّ البَسِيط قبل المركّب، وهو على وجهين؛ أحدهما: أن يكون من اسمَيْن، ويكون لكلّ واحد من الاسمين معنًى، فيكون حكمُهما حكمَ المعطوف أحدهما على الآخر؛ فهذا يستحقّ البناء لتضمُّنه معنى حرف العطف، وذلك نحو: «خمسَةَ عشرَ»، وبابِه. ألا ترى أن مدلولَ كلّ واحد من الخمسة والعشرة مرادٌ؛ كما لو عطفت أحدهما على الآخر، فقلت: «خمسةٌ وعشرةٌ»، فلمّا حذفتَ حرف العطف، وتَضمَّن الاسمان معناه، بُنِيَا كما بُني «كَيْفَ»، و«أَيْنَ»، لمّا تضمّنا معنى همزة الاستفهام: وكما بُني «مَنْ» حين تضمّن معنى حرف الجزاء، وهي «إنْ».

وأمّا القِسم الثاني، وهو الداخل في بابِ ما لا ينصرف، فهو أن يكون الاسمان كشيء واحد، ولا يدلّ كلٌّ واحد منهما على معنًى، ويكون موقع الثاني من الأوّل موقعَ هاء التأنيث. فما كان من هذا النوع، فإنّه يجري مجرى ما فيه تاء التأنيث، من أنّه لا ينصرف في المعرفة، نحو «حَضْرَمَوْتَ»؛ تقول: «هذا حضرموتَ»، و«مررت بحضرموتَ»، فلا ينصرف؛ لأنّه معرفةٌ مركَّبٌ، والاسمُ الثاني من الصدر بمنزلةِ تاء

= وشرح التصريح ٢/ ٢١٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد الشافية ص١٠٠؛ ولسان العرب ١١/ ٣٣٤ (سرل)؛ والمقتضب ٣/ ٣٤٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٥.

اللغة: السروالة: قطعة، أو خرقة. اللؤم: شُحُّ النفس ودناءة الآباء.

المعنى: يريد أنّه رجل لئيم لا يَحِنُّ قلبه على أحد وإن كان ضعيفًا طالبًا العطف.

الإعراب: «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. «**من اللؤم**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «سروالة». «**سروالة**»: مبتدأ مؤخر. «**فليس**»: الفاء: حرف استئناف، «ليس»: فعل ماض ناقص، واسمه مستتر تقديره: هو. «**يرق**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر تقديره: هو. «**المستعطف**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يرق».

جملة «عليه سروالة»: ابتدائية لا محل لها، من الإعراب، وجملة «ليس يرق» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وخبر «ليس» محلها النصب.

والشاهد فيه: أن «السراويل» عربيٌّ، وهو جمع سروالة.

التأنيث ممّا دخلت عليه. ألا ترى أنّك تفتح آخرَ الأوّل منهما، كما تفتح ما قبل تاء التأنيث؛ فإن نكّرته صرفته، تقول: «هذا حضرَموتُ وحضرَموتٌ آخَرُ»، منعتَ الأوّلَ الصرفَ؛ لأنّه معرفةٌ، وصرفتَ الثاني؛ لأنه لمّا زال التعريفُ، بقيت علّةٌ واحدةٌ، وهو التركيبُ، فانصرف، وفُتح الاسم الأوّل للتركيب. وينزل الثاني من الأوّل منزلةَ تاء التأنيث، ويمتنع الثاني من الصرف للتركيب والتعريف. وكلُّ ما كان من ذلك، كان على ما ذكرنا مع منع الصرف.

ويجوز فيه إضافةُ الأوّل إلى الثاني، فإذا أضفت، أعربت الأوّل بما يستحقّه من الإعراب؛ ونظرت في الثاني، فإن كان ممّا ينصرف، صرفته؛ وإن كان ممّا لا ينصرف، لم تصرفه. فتقول فيما يضاف إلى المنصرف: «هذا حَضْرُمَوْتٍ وبَعْلُ بَكٍّ»؛ وإن أضفت إلى ما لا ينصرف، قلت: «هذا رَامُ هُرْمُزَ ومارُ سَرْجِسَ»، و«رأيت رامَ هرمزَ ومارَ سرجسَ»؛ و«مررت برامِ هرمزَ وبمارِ سرجسَ». قال جَريرٌ [من الوافر]:

١١٤ ـ لَقِيتُم بالجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُم مارَ سَرْجِسَ لا قِتالَا

أنشد على قول من أضاف. فمن لم يضف يقول: «مارَ سرجسُ» بالضمّ، لأنّه يجعله كالاسم الواحد حكمًا؛ يقول: «يا مارَسرجسُ».

وأمّا «مَعْدِيكَرِبُ» ففيه الوجهان؛ التركيب والإضافة. فإن ركّبتهما، جعلتهما اسمًا واحدًا، وأعربتهما إعراب ما لا ينصرف، فتقول: «هذا معديكربُ»، و«رأيت معديكربَ»، و«مررت بمعديكربَ»، كما تقول: «هذا طلحةُ»، و«رأيت طلحةَ»، و«مررت بطلحةَ». وإذا أضفت، كان لك في الثاني منعُ الصرف، وصرفُه. فإذا صرفته اعتقدت فيه

---

١١٤ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٧٥٠؛ وتذكرة النحاة ص٣٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٣؛ ولسان العرب ٦/ ١٠٦ (سرجس)؛ والمقتضب ٤/ ٢٣، ٢٤.

اللغة: قيس: هم قيس عيلان، ومارَ سرجِسُ: اسم نبطي سمّى به جريرٌ تغلبَ نفيًا لهم عن العرب.

المعنى: عندما لقيتم خيل قيس عيلان قلتم خورًا وجبنًا لا نقاتلكم.

الإعراب: «**لقيتم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و«تم»: فاعل مبني على السكون في محل رفع. «**بالجزيرة**»: جار ومجرور متعلقان بحال من الضمير في «لقيتم». «**خيل**»: مفعول به. «**قيس**»: مضاف إليه. «**فقلتم**»: الفاء: حرف عطف، «قلتم»: مثل «لقيتم». «**مارَ**»: منادى مضاف منصوب. «**سرجس**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**لا**»: نافية للجنس. «**قتالا**»: اسم «لا» مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، وخبر «لا» محذوف.

وجملة «لقيتم»: ابتدائية لا محل لها، وعطفت عليها جملة «قلتم». وجملة «يا مارَ سرجس»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «لا قتال»: مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «مار سَرْجِس» حيث أَضاف جُزْأَه الأول «مارَ» إلى الثاني «سَرْجِس»، ومنع الثاني من الصرف للعلمية والعجمة، ويجوز رفعه على أن يجعل الثاني من تمام الأول بمنزلة هاء التأنيث من المذكر (كما في الرواية الثانية).

التذكيرَ، وإذا منعته الصرفَ، اعتقدت فيه التأنيثَ؛ فتقول في المنصرف: «هذا معدِي كربٍ»، و«رأيت معدِي كربٍ»، و«مررت بمعدِي كربٍ»، كما تقول: «هذا غلامُ زيد»، و«رأيت غلام زيد»، و«مررت بغلامِ زيدٍ». وتقول في غير المنصرف: «هذا معدِي كربَ»، و«رأيت معدِي كربَ»، و«مررت بمعدِي كربَ»، كما تقول: «هذا غلامُ زَيْنَبَ»، و«رأيت غلامَ زينبَ»، و«مررت بغلام زينبَ».

واعلم أنّ في «معديكرب» شذوذَيْن: أحدهما: من جهة البِنية؛ لأنّهم قالوا: «مَعْدِي»، بالكسر، على زنة «مَفْعِلٍ»، والقياسُ «مَفْعَلٌ»، بالفتح، نحو: «المَرْمَى»، و«المَغْزَى». وما اعتلّت فاؤه يجيء المكان منه على «مَفْعِلٍ»، بالكسر، نحو: المَوْرِد، و«المَوْضِع»؛ فهذا وجهٌ من الشذوذ. والوجه الثاني: سكونُ الياء من «معديكرب»، وهو في موضع حركة؛ ألا ترى أنّك إذا ركّبت فقلت: «هذا معديكربُ»، كانت الياء بإزاء الراء من «حَضْرَمَوْتَ»، واللام من «بَعْلَبَكَّ»، وكِلاهما مفتوحٌ. وإذا أضفت كان ينبغي أن تُسكَّن في موضع الرفع والجرّ، وتفتح في موضع النصب، كما في سائر المنقوصة من نحو: «هذا قاضي زيد»، و«مررت بقاضي زيد»، و«رأيت قاضِيَ زيد». ولم يجز الأمرُ في «معديكرب» كذلك، بل سكنت في حال النصب، كما سكنت في حال الرفع والجرّ؛ وذلك لأنّهم شبّهوها في حال التركيبِ وحصولها حشوًا بما هو من نفس الكلمة، نحو الياء في «دَرْدَبِيسٍ»[1]، والياء في «عَيْضَمُوزٍ»[2]. قال الخليل: شبّهوها بالألف في «مَثْنَى»، و«مَعْنَى»؛ وأمّا في حال الإضافة، فسكّنوها أيضًا تشبيهًا لها بالمركّبة، للزوم هذا الاسم الإضافة؛ ولأنّهم لمّا سكّنوها في المركّب، وهو موضعٌ لا تكون[3] فيه إلّا مفتوحةً، سكّنوها هاهنا، لأنّه موضعٌ قد تسكن فيه؛ ألا ترى أنّها قد تسكن في الرفع والجرّ، فحُمل النصب في مثل هذا على الرفع والجرّ، لجواز إسكانه في ضرورة الشعر، حملاً على المرفوع والمجرور، تشبيهًا لها بالألف. فاعرفه.

وأمّا العُجْمَة، فإنّها من الأسباب المانعة من الصرف، لأنّ العجمة دخيلةٌ على كلام العرب؛ لأنّها تكون أوّلاً في كلام العجم، ثمّ تُعرَّب، فهي ثانيةٌ له، وفرعٌ عليه.

واعلم أن قولهم: «العجمة»، ليس المراد منه لغة فارِسَ لا غيرُ، بل كلُّ ما كان خارجًا عن كلام العرب، من رُومٍ ويُونانَ وغيرهم.

وتنقسم العجمةُ إلى قسمين:

أحدهما: ما عُرّب من أسماء الأجناس، فنُقل إلى العربيّ جنسًا شائعًا، واستُعمل استعمالَ الأجناس، فجرى مجرى العربيّ، فلا يكون من أسباب منعِ الصرف. واعتباره

---

(١) الدردبيس: الداهية، والشيخ الكبير، والخرزة السوداء. (لسان العرب ٦/ ٨١ (دربس)).
(٢) العيضموز: العجوز الكبيرة. (لسان العرب ٥/ ٣٨٠ (عضمز)).

بدخول الألف واللام عليه، وذلك كـ «الإبْرِيسَم»، و«الدِّيباج»، و«الفِرِنْد»، و«اللِّجام»، و«الإِسْتَبْرَق»، فهذا النوعُ من الأعجميّ جارٍ مجرى العربيّ، يمنعه من الصرف ما يمنعه، ويُوجبه له ما يوجبه.

والثاني: من المعرَّب ما نُقل عَلَمًا، نحو: «إسحاق»، و«يَعْقُوبَ»، و«فِرْعَوْنَ»، و«هَامَانَ»، و«خُتْلُخَ»، و«تَكِينَ»؛ فهذه في لغتها الأعجميّة أعلامٌ، والأعلامُ معارفُ، والمعرفةُ أحدُ الأسباب المانعة من الصرف، وقد عُرّبت بالنقل، فزادها ذلك ثِقلاً.

والأسماء الأعجميّة تُعْرَف بعلاماتٍ؛ منها: خروجها عن أبنية العرب، نحو: «إسماعيل»، و«جِبْرِيلَ». ومنها: مُقارَبَةُ ألفاظِ العجم، إلّا أنّها غُيّرت إلى المُعْرَبة، نحو: «أَبْرَاهام» إذ قالوا: «إِبْراهِيمُ» على الإخلاص. ومنها: تركُ الصرف، نحو: «إِبْلِيسَ»، ولو كان عربيًّا لانصرف. ومن زعم أنّه من «أَبْلَسَ»، إذا يَئِسَ، فقد غلط؛ لأنّ الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجميّة.

وأمّا الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث، فهي من الأسباب المانعة من الصرف، من حيث كانتا زائدتَيْن، والزائدُ فرعٌ على المَزِيد عليه. وهما مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث، نحو: «حَمْراءَ»، و«صَحراءَ»، والألف في «حمراء» و«صحراء» يمنع الصرفَ، فكذلك ما أشبَهه، وذلك نحو: «عَطْشانَ»، و«سَكْرانَ»، و«غَرْثان»، و«غَضْبانَ»، واعتبارُه أن يكون «فَعْلَانَ»، ومؤنّثه «فَعْلَى»، نحو قولك في المذكّر: «عَطْشانُ»، وفي المؤنّث: «عَطْشَى»، و«سَكْرانُ»، وفي المؤنّث: «سَكْرَى»، و«غَرْثانُ»، وفي المؤنّث: «غَرْثَى»؛ لا تقول: «سَكْرانَةٌ»، ولا «عطشانة»، ولا «غرثانة» في اللغة الفُصْحَى. وإنّما قلنا: «فَعْلَانُ»، ومؤنّثه «فَعْلَى»، احترازًا من «فَعْلَان» آخر، لا «فَعْلَى» له في الصفات. قالوا: «رجلٌ سَيْفانٌ»، للطويل الممشوقِ؛ وقالوا: «امرأةٌ سَيفانةٌ»، ولم يقولوا: «سَيْفَى»، وقالوا: «رجلٌ نَدْمانٌ»، و«امرأةٌ ندمانةٌ»، ولم يقولوا: «نَدْمَى». فهذا ونحوه مصروفٌ لا محالة.

ووجه المضارعة بين الألف والنون في «سكران» وبابه، وبين ألفي التأنيث في: «حمراء»، و«قصباء»؛ أنّهما زِيدتَا زَيْدًا معًا، كما أنّهما في «حمراء» كذلك؛ وأنّ الأوّل من الزائدَيْن في كلّ واحد منهما ألفٌ؛ وأنّ صيغة المذكّر فيهما مخالفةٌ لصيغة المؤنّث؛ وأنّ الآخر من كلّ واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث. فكما لا تقول في «حمراء»، و«صفراء»: «حمراءةٌ، وصفراءةٌ»، كذلك لا تقول في «عطشان»: «عطشانةٌ»، ولا في: «غضبان»: «غضبانةٌ». بل تَقول في المؤنّث: «غَضْبَى»، و«عَطْشَى».

وقولنا: «في اللغة الفُصْحَى» احترازٌ عمّا رُوي عن بعض بني أسدٍ: «غضبانةٌ»، و«عطشانةٌ»، فألحق النون تاء التأنيث، وفرق بين المذكّر والمؤنّث بالعلامة، لا بالصيغة.

وقياس هذه اللغة الصرف في النكرة كـ «ندمانٍ»، فتقول: «هذا عطشانٌ»، و«رأيت عطشانًا»، و«مررت بعطشانٍ».

وأمّا الأعلام، نحو: «مَرْوانَ»، و«عَدْنانَ»، و«غيْلانَ»، فهي أسماءٌ لا تنصرف للتعريف وزيادة الألف والنون. واعلم أن هذه الألف والنون في هذه الأعلام، وما كان نحوها، محمولاتٌ على باب «عطشانَ»، و«سكران»، لقُرْب ما بينهما، ألا ترى أنّهما زائدتان كزيادتهما، وأنّه لا يدخل عليها تاءُ التأنيث؛ لا تقول: «مروانةٌ»، ولا «عدنانةٌ»، لأنّ العلميّة تحظُر الزيادة، كما تحظر النقص. وليس المانعُ من الصرف كونه على زنةِ «فَعْلَان»، ألا ترى أنّ «عُثْمان»، و«ذُبْيان»، و«سُفْيان» حكمها حكم «عَدْنان»، و«غَيْلان».

فإن قيل: فأنت تقول: «سَلْمان»، و«سَلْمَى»، فهلّا كان كـ «عَطْشان»، و«عطْشى» قيل: ليس «سلمان، وسلمى»، من قبيل «عطشان، وعطشى»؛ إنّما ذلك من قبيلِ تَلاقِي اللغة، وأمرٌ حصل بحكم الاتّفاق، لا أنّه كان مقصودًا. وقد كثرت زيادة الألف والنون آخرًا على هذا الحدّ، فإن جُهل أمرُها في موضعٍ، قُضي بزيادة النون فيه، إلى أن تقوم الدلالةُ بخلافه؛ فإن سمّيت رجلاً بـ «سِرْحانٍ»، أو امرأةً، منعتَه الصرف؛ لأنّه صار حكمه حكمَ «عَدْنانَ»، و«ذُبْيانَ». فإن نكّرته، انصرف لا محالةَ. فإن سمّيت بـ «رُمّانٍ»؛ فسيبويه والخليلُ لا يصرفانه[١]، ويحكمان على الألف والنون بالزيادة، حملاً على الأكثر؛ وأبو الحسن يصرفه، ويحملها على أنّها أصلٌ، وحجّته أنّه قد كثُر في النَّبات «فُعَّالٌ»، نحو: «سُمّاقٍ»، و«حُمّاضٍ»، و«عُنّابٍ»، و«جُمّارٍ».

* * *

وقوله: «إلّا إذا اضُطّر الشاعر فصرف»؛ يعني أنّ الاسم إذا اجتمع فيه سببان من الأسباب التسعة، امتنع من الصرف، ولم يجز صرفُه، إلّا في ضرورة الشعر، فإنّ ضرورة الشعر تُبيح كثيرًا ممّا يحظره النَّثْرُ، واستعمالَ ما لا يسوغ استعمالُه في حال الاختيار والسعة. فجميعُ ما لا ينصرف يجوز صرفُه في الشعر لإتمام القافية، وإقامة وزنه[٢] بزيادة التنوين. وهو من أحسن الضرورات، لأنّه رَدٌّ إلى الأصل، ولا خِلافَ في ذلك، إلّا ما كان في آخره ألفُ التأنيث المقصورةُ، فإنّه لا يجوز صرفه للضرورة، لأنّه لا ينتفع بصرفه، لأنّه لا يسُدّ ثُلْمَةً في البيت من الشعر، وذلك أنّك إذا نوّنت مثلَ «حُبْلَى»، و«سَكْرَى»، فقلت: «حُبْلًى»، و«سَكْرًى»، فتحذف ألف التأنيث لسكونها، وسكون التنوين، بعدها، فلم يحصل بذلك انتفاعٌ، لأنّك زدتَ التنوين، وحذفت الألف، فما ربحت إلّا كَسْرَ قياسٍ، ولم تَحظَ بفائدة.

واعلم أنّك إذا نوّنت اسمًا غير منصرف ضرورةً، جررته أيضًا؛ لأنّك تردّه إلى

---

(١) في الطبعتين: «يكون»، وهذا تحريف. (٢) الكتاب ٣/ ٢١٨.

أصله، فتحرّكه بالحركات الثلاث التي تنبغي له، نحو قوله [من الطويل]:

١١٥ـ إذا ما غَزَوْا بالجَيْش حَلَّقَ فَوْقَهم   عَصائبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بعَصائبِ

فخفض «عصائبَ» لمّا ردّها إلى أصلها.

* * *

قال صاحب الكتاب: **أما السبب الواحد، فغيرُ مانع أبدًا، وما تَعلَّق به الكوفيون في إجازة منعه في الشعر ليس بثَبَت.**

* * *

قال الشارح: السبب الواحد لا يمنع الصرفَ في حال الاختيار والسعةِ. وقد أجاز الكوفيون، والأخفش، وجماعةٌ من المتأخِّرين البصريين؛ كأبي عليّ، وابن بُرْهان وغيرهما، تركَ صرف ما ينصرف. وأباه سيبويه، وأكثر البصريين. وقد أنكر المنعَ أبو العَبّاس المبرّدُ، وقال: «ليس لمنع الصرف أصلٌ يُرَدّ إليه»، وقد أنشد من أجاز ذلك أبياتًا صالحةَ العدّة. قال عبّاس بن مِرْداس [من المتقارب]:

١١٦ـ فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ   يَفُوقان مِرْداسَ في مَجْمَعِ

---

(١) في الطبعتين: «وزنها»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص ٩٠٤.

١١٥ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٨٩؛ والشعر والشعراء ص١٧٥؛ ولسان العرب ١/ ٦٠٥ (عصب)؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٢٢٧.

المعنى: إذا رأت جوارح الطيور أُهبتَهم للقتال، علمتْ أن ستكون ملحمة، فهي ترفرف فوق رؤوسهم، ويهتدي بعضُها ببعض.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط متعلق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**غزوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقه. «**بالجيش**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«غزوا». «**حلّق**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**فوقهم**»: «فوق»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**عصائب**»: فاعل مرفوع بالضمّة متعلّق بـ«حلّق»، وهو مضاف. «**طير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تهتدي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «**بعصائب**»: جارّ ومجرور متعلقان بـ«تهتدي».

وجملة «**غزوا**»: في محلّ جرّ مضاف إليه وجملة «حلّق»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تهتدي»: في محلّ رفع صفة لـ«عصائب».

والشاهد فيه قوله: «بعصائبِ» حيث خَفَضَ هذه الكلمة رجوعًا إلى الأصل.

١١٦ ـ **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص٨٤؛ والأغاني ١٤/ ٢٩١؛ وخزانة الأدب ١/ ١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣، والدرر ١/ ١٠٤؛ وسمط اللآلي ص٣٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٩؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٧، ٣٠٦، ٢/ ٧٥٢؛ ولسان العرب ٦/ ٩٧ (ردس)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٤؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦، ٥٤٧؛ ولسان العرب ١٠/ ٣١٦ (فوق).

اللغة: حصن: هو أبو عيينة بن حصن الفزاري. حابس: أبو الأقرع بن حابس. مرداس: أبو العباس ابن مرداس السلمي.

فلم يصرف «مرداسًا»، وهو أبوه. ومن ذلك قول ذي الإصبع[1] العَدْوانيّ [من الهزج]:

١١٧ـ ومِمَّن ولَدُوا عامِـ ـرُ ذو الطُّولِ وذُو العَرْضِ

ولم يصرف «عامرًا». وأنشدوامن مجزوء الوافر]:

١١٨ـ ومُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأَمْـ ـرُ أَكْبَرُها وأَطْيَبُها

إلى أبياتٍ أُخَر غير هذه، جاءت في أشعار العرب أضعافَ ما ذكرناه. وقد تَأوَّلها أبو العبّاس، ورَوَى شيئًا منها على غير ما رووه. فأمّا بيتُ عبّاس فإنّ الرواية الصحيحة:

= **المعنى**: ليس أبو حصن والأقرع أفضل وأعظم شأنًا من أبي، فقد كنت الأعز.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**حصن**»: اسمها مرفوع بالضمة. «**ولا**»: الواو عاطفة، «لا»: حرف زائد لتأكيد النفي. «**حابس**»: اسم معطوف على حصن. «**يفوقان**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف فاعل. «**مرداس**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**في مجمع**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يفوقان».

وجملة «ما كان حصن ولا حابس يفوقان»: بحسب ما قبلها. وجملة «يفوقان»: خبرية في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «مرداس» حيث منع من الصرف للضرورة الشعريّة.

(١) في الطبعتين: «قول الأصبغ»، تحريف. وقد صحّحته طبعة ليزغ في جدول التصحيحات ص٩٠٤.

١١٧ ــ **التخريج**: البيت لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص٤٨؛ والأغاني ٣/ ٨٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٥٩٣ (عرب)، ٤/ ٦٠٨ (عمر).

الإعراب: «**وممّن**»: الواو بحسب ما قبلها، «ممن»: جار ومجرور في محلّ رفع خبر مقدّم. «**ولدوا**»: فعل ماضٍ، والواو ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «**عامر**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**ذو**»: نعت «عامر» مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**الطول**»: مضاف إليه مجرور. «**وذو العرض**»: معطوفة على «ذو الطول» وتعرب إعرابها.

وجملة: «عامرُ ممن ولدوا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ولدوا»: صلة الموصول لا محلَّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «عامر» حيث منع «عامر» من الصرف للضرورة الشعريّة.

١١٨ ــ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص١٢٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٥٠.

اللغة: المصعب: الفحل، وقالوا: رجل مصعب يعنون أنه سيد، وقصد هنا مصعب بن الزبير.

المعنى: مصعب سيد كريم إذا عظم الأمر كان من أسياد الموقف والبيان.

الإعراب: «**ومصعب**»: الواو: بحسب ما قبلها، «مصعب»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**حين**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الفتحة في محل نصب. «**جدَّ**»: فعل ماضٍ. «**الأمر**»: فاعل. «**أكبرها**»: خبر المبتدأ، و«هاء»: مضاف إليه. «**وأطيبها**»: الواو عاطفة، «أطيبُ» اسم معطوف على «أكثر»، و«ها»: مضاف إليه.

وجملة «مصعب أكبرها»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جدّ الأمر»: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ومصعب» حيث منعه من الصرف للضرورة الشعريّة.

«يفوقان شَيْخِيَ في مجمع»؛ وشيخُه: هو مرداسٌ. وإن صحّت روايتهم، فإنّه جعله قبيلةً لتقدُّمه، وكثرةِ أشياعه.

وأمّا «عامرُ ذو الطول» فأبو القبيلة، ويجوز أن يكون جعله القبيلة نفسها، فلم يصرفه، ثمّ ردّ الكلامَ في الصفة إلى اللفظ. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْۗ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ﴾[1]، صرف الأوّل؛ جعله أبا القبيلة، ومنعه الصرفَ ثانيًا؛ لأنّه جعله نفس القبيلة. وأمّا قوله مُصْعَبُ: «حين جدّ الأمر»، فإنّ الرواية الصحيحة: «وأَنْتُمْ حينَ جدّ الأمر». وإن صحّت تلك الروايةُ، حمله على إرادة القبيلة. وكان أبو بكر بن السَّرّاج يقول: «لو صحّت الرواية في ترك صرف ما ينصرف[2]، ما كان بأبعد من قوله [من الطويل]:

١١٩ ـ فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ لِمَن جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ

إنّما هو «فبَيْنَا هو»، فحذف الواو من «هُوَ»، وهي متحرّكةٌ، من نفس الكلمة؛ وإذا جاز حذفُ ما هو من نفس الحرف، كان حذف التنوين، الذي هو زيادةٌ، للضرورة أولى. والذي ذكره ابن السرّاج لا أراه؛ لأنّ التنوين حرفٌ دخل لمعنًى، فإذا حُذف، أَخَلَّ بذلك المعنى. وليس كذلك ما هو من نفس الكلمة؛ ألا ترى أنّه لمّا اجتمع التنوين مع ياء

---

(١) هود: ٦٨.

(٢) في الطبعتين: صرف ما لا ينصرف»، تحريف. والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.

١١٩ ـ **التخريج**: البيت للعجير السلوليّ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٧، ٢٦٠، ٩/ ٤٧٣؛ والدرر ١/ ١٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٨٤؛ والكتاب ص١٤١؛ ولسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هدبد)، ١٥/ ٤٧٦ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٥٠، ٥/ ٢٦٥؛ والخصائص ١/ ٦٩؛ ورصف المباني ص١٦.

المعنى: وبينما هو يبيع رحله، بعد أن أضلّ بعيره ويئس من عوده، إذ سمع من يعرّف البعير ليطلبه صاحبه.

الإعراب: «**فبيناه**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «بينا»: ظرف زمان مبني على السكون، متعلق بـ«قال»، وأصل الهاء: «هو»: ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. «**يشري**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو «**رحله**»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**قال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. «**قائل**»: فاعل مرفوع وعلامة رفع الضمة الظاهرة. «**لمن**»: اللام: حرف جر، «من»: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**جمل**»: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «**رخو**»: صفة أولى لـ«جمل» مرفوعة بالضمة وهو مضاف. «**الملاط**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نجيب**»: صفة ثانية مرفوعة بالضمة.

وجملة «هو يشري»: في محل جر بالإضافة. وجملة «قال قائل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لمن جمل»: في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «فبيناه» فإن أصل هذه الكلمة «فبينا هو» حيث حذف الواو من «هو» للضرورة.

المنقوص، في مثل «قاضٍ»؛ ومع المقصور في مثل «عَصًا»، واقتضت الحال حذف أحدهما، حذف لام الكلمة، وبقي التنوين: لأنّ حذف التنوين ربّما أوقع لَبْسًا، وليس كذلك حذف الواو من قوله: «فبيناه يشري رحله».

واعلم أنّ النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردُّها بالسَّهل. والمذهبُ فيه منعُ صرف المنصرف من الأسماء، إذا كان فيه علّةٌ واحدةٌ من العِلَل التسع؛ حتّى لو اجتمع معها علّةٌ أخرى، امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعةُ. فللضرورة اعتُبر مُطْلَقُ الثِّقَل. وفي حال الاختيار اعتُبر ثقلٌ مخصوصٌ. فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب، كان أكثرها أعلامًا معارف، فامتنع الصرفُ للضرورة بسبب واحد من سببَيْن. فلو جاء مثل «رجل»، و«فرس» وأريد منعُه الصرفَ للضرورة، لم يجز عندي. فأمّا صاحب الكتاب فإنّه اختار منعَ جوازِ صرفِ ما ينصرف في الضرورة، وهو مذهب سيبويه، والأكثر من البصريين، وقد ذكرتُ حجّتهم في ذلك.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وما أحد سببَيْه، أو أسبابه، العَلَميّة؛ فحكمه الصرفُ عند التنكير، كقولك: «رُبَّ سُعادٍ، وقَطامٍ» لبقائه بلا سبب، أو على سبب واحد»**.

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّ العَلَميّة أحدُ الأسباب المانعة من الصرف، من حيث كان التعريفُ فرعًا، والتنكير أصلاً، على ما مضى. والعلميّةُ تجامع ستّةَ أسباب من موانعِ الصرف:

أحدُها: العجمة، في مثل «إبراهيم»، و«إسماعيل»، و«إسحاق»، و«يعقوب»، فهذه الأسماء لا تنصرف للتعريف والعجمة. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾(١). وقال عزّ من قائل: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾(٢). الثاني: وزنُ الفعل، نحو: «يَزِيدَ»، و«تَغْلِبَ»، و«يَشْكُرَ»، و«يَعْمَرَ»، و«خَضَّمَ»، و«ضُرِبَ»، إذا سُمّي به، فهذا، وما كان مثله، لا ينصرف، للتعريف ووزن الفعل. الثالث: العدلُ، في مثل: «عُمَرَ»، و«زُفَرَ»، و«حَذَامِ»، و«قَطَامِ»، عُدل من «عامِرٍ»، و«زافِرٍ»، و«حاذِمَةَ»، و«قاطِمَةَ»، أعلامًا.

الرابع: زيادةُ الألف والنون، في نحو: «عُثْمانَ»، و«ذُبْيانَ»، و«سَلْمانَ»، و«عَدْنانَ»، فهذا لا ينصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

الخامس: التركيب، نحو: «بَعْلَبَكَّ»، و«مَعْدِيكَرِبَ»، و«رَامَ هُرْمُزَ»، وما كان مثلها، ممّا جُعل الاسمان فيه اسمًا واحدًا؛ فهذه الأسماءُ لا تنصرف للتعريف والتركيب.

---

(١) البقرة: ١٢٧.

(٢) الأنعام: ٨٤.

السادس: التأنيث، في مثل: «طَلْحَةَ»، و«حَمْزَةَ»، و«سُعادَ»، و«قَطَامَ»، فهذه لا تنصرف للتعريف والتأنيث؛ فالتأنيثُ في نحو: «طلحة»، و«حمزة» بالتاء، وفي «سُعادَ» بتقدير التاء، إلّا أنّه لا يظهر لكون الحرف الزائد على الثلاثة ينزل منزلة علامة التأنيث، ولذلك يتعاقبان، إلّا فيما لا يُعْتدّ به؛ وذلك في تصغير «وَراءٍ»، و«قُدّام»، فقد قيل: «وُرَيِّئَةٌ»، و«قُدَيْدِيمَةٌ»، وهو قليل. وأمّا «سَقَرُ»، وما كان مثله، فإنّ حركة عينه قامت مقامَ الحرف الرابع على ما سنذكر.

فهذه الستّة إحدى علّتَيْها: التعريف. فإذا نُكّرت، زالت إحدى العلّتَيْن، وهو التعريف، فبقيت علّةٌ واحدةٌ، فينصرف، فتقول: «هذا إبراهيمُ وإبراهيمٌ آخر، وأحْمَدُ وأحمدٌ آخرُ، وعُمَرُ وعمرٌ آخر، وعثمانُ وعثمانٌ آخر»، وهذا بعلبكُّ وبعلبكٌّ آخرُ»، وهذا حمزةُ وحمزةٌ آخر».

* * *

وقوله: «نحو رُبَّ سُعادٍ وقَطامٍ، لبقائه بلا سبب، أو على سبب واحد»؛ فالمراد أنّ «سعادَ»، وما كان مثله، مثلَ: «طلحَةَ»، فيه التعريفُ والتأنيثُ، فإذا نُكّر، انصرف لزوالِ التعريف. و«قَطامُ» فيه ثلاثُ عِلَلٍ: التعريفُ والتأنيثُ، والعدلُ. فإذا نُكّر زال التعريفُ، وزال أيضًا العدلُ، لزوالِ التعريف؛ لأنّه إنّما كان معدولاً في حال التعريف، فبقي في كلّ واحد منهما سببٌ واحدٌ، وهو التأنيث، وهذا الضربُ من التأنيث لا أثَرَ له إلّا مع التعريف، فإذا زال التعريفُ، بطل حكمه، وصار الاسمُ في حكمِ ما لا سبب فيه، فإن شئتَ أن تقول: بقي بلا سبب، لأنّ السبب الباقي لا أثرَ له، وإنْ شئت أن تقول: بقي على سبب واحد، وهو التأنيث لفظًا.

ومثله: «عُمَرُ»، إذا نكّرته، زال التعريفُ، وزال العدلُ بزواله أيضًا. وهذا إنّما يطّرد فيما مَثَّلَ به من «سعادَ»، و«قطامَ»، ونظائرهما، إلا في كلِّ ما أحد سببيه التعريفُ، ألا ترى أنّ «أَذَرْبَيْجانَ» قد اجتمع فيه التعريفُ، والتركيبُ، والعجمةُ، وزيادةُ الألف والنون، فإذا زال التعريف جاز أن يقال: لبقائه بلا سبب، إذ كان لا أثرَ لهذه الأسباب إلّا مع التعريف، ولا يقال: بقي على سبب واحد، لأنّه لمّا زال التعريفُ، بقي فيه أكثرُ من سبب واحد، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«إلّا نحو: «أَحمَرَ»، فإنّ فيه خلافًا بين الأَخفَش، وصاحب الكتاب»**[1].

* * *

قال الشارح: لمّا أطلق، وقال وما أحد سببيه، أو أسبابه، العلميّةُ، فحكمه الصرفُ عند التنكير. استثنى «أَحْمَرَ»، ونحوه من الصفات، إذ كان فيه خلافٌ، إذا سُمّي به، ثمّ

(١) المقصود بـ«صاحب الكتاب» سيبويه.

نُكّر؛ فإنّ سيبويه يمنع من صرفه بعد تنكيره[1]، كما كان يمنعه في حالِ تعريفه؛ إلّا أنّ المانع من الصرف مختلِفٌ؛ ففي حال التعريفِ المانعُ من الصرف التعريفُ ووزنُ الفعل، وفي حال التنكير شَبَهُه بحاله قبل التسمية.

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى صرفه، لأنّه بالتسمية فارَقَ الصفة، وعرض فيه التعريفُ ووزنُ الفعل، على ما ذُكر. فإذا نُكّر، زال التعريفُ، وبقي فيه عِلّةٌ واحدةٌ، وهي الوزنُ وحده، فانصرف.

وأرى القياسَ ما قاله أبو الحسن، وكذلك ما كان نحوه، مثلَ: «سَكْرانَ، وعَطْشانَ»، إذا سمّي بشيء من ذلك، ثمّ نُكّر، فهو على الخلاف.

قال صاحب الكتاب: **«وما فيه سببان من الثُّلاثيّ الساكن الحَشْوِ ـ «كـ «نُوح»، و«لُوطٍ» ـ منصرفٌ في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيلُ، لمقاومةِ السُّكونِ أحدَ السببَيْن. وقومٌ يُجرونه على القياس، فلا يصرفونه. وقد جمعهما الشاعر في قوله** [من المنسرح]:

١٢٠ ـ لم تَتَلفَّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِها دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان ساكن الوسط من الثلاثيّ المؤنّث، إذا كان معرفة، فالوجهُ منعُه الصرفَ، لاجتماع السببين. وقد يصرفه بعضُهم لخفّته بسكون وسطه، فكأنّ الخفّة قاوَمَتْ أحدَ السببَيْن، فبقي سببٌ واحدٌ، فانصرف عند هؤلاء. وفيه رَدٌّ إلى الأصل. وقد أنشد قول جَرِيرٍ:

لم تتلفّع بفضل... إلخ

---

(١) الكتاب ٣/ ١٩٣، ١٩٨.

١٢٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص١٠٢١؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٦ (دعد)، ٩/ ٣٢١ (لفع)؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيّات في ملحق ديوانه ص١٧٨؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٢٨٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص٣٩٥؛ والخصائص ٣/ ٦١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٧؛ وشرح قطر الندى ص٣١٨؛ والكتاب ٣/ ٢٤١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٠؛ والمنصف ٢/ ٧٧.

الإعراب: «لم»: حرف جزم. «**تتلفّع**»: فعل مضارع مجزوم. «**بفضل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تتلفّع»، و«فضل»: مضاف. «**مئزرها**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**دعد**»: فاعل مرفوع. «**ولم**»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «تسق»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره. «**دعد**»: نائب فاعل مرفوع. «**في العلب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تسق».

وجملة «لم تتلفّع...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «لم تسق...»: معطوفة على جملة «لم تتلفّع» لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: صَرْف «دعد» ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

والشاهد فيه صرفُ «دَعْدٍ» وتركُ صرفها. و«التلفّع»: التقنُّعُ، والتَّرَدّي. و«العُلَبُ»: جمعُ «عُلْبَةٍ»، كـ «ظُلْمَةٍ» و«ظُلَم». وهو إناءٌ من جِلْد يشرب به الأعرابُ. يصفها بأنّها حَضَريّةٌ[1]، رقيقةُ العيش، لا تلبسُ ما يلبسه العربُ، ولا تشرب ممّا يشربون. ومثله قول الآخر [من الطويل]:

أَلَا حَبَّذَا هِنْدٌ وأَرْضٌ بها هِنْدُ وهندٌ أَتَى مِن دُونِها النَّأْيُ والبُعْدُ[2]

فصرف «هندًا» في موضعين من البيت. وليس ذلك من قبيل الضرورة؛ لأنّه لو لم يصرف، لم ينكسر وزنُ البيت. والقياسُ الصرف، لأنّ مُراعاةَ اللفظ فيما لا ينصرف هو البابُ. ألا ترى أنّهم قالوا: «ذَلَذِلاً»، و«جَنَدِلاً» فصرفوه، وإن كان المراد «ذَلاذِلَ»، و«جَنادِلَ» غير مصروفَيْن، لأنّهما بزنة «مَساجِدَ»، لكنّهم حذفوا الألف منهما تخفيفًا؛ وما حذف للتخفيف، كان في حكم المنطوق به؛ ويؤيّد وُضوحًا أنّ الألف مرادةٌ، أنّه قد اجتمع فيها أربعُ متحرّكاتٍ متوالياتٍ في كلمة، مع كون الألف مرادةً، فهو مصروفٌ لمراعاة اللفظ.

وكان الزجّاج لا يرى صرفَ نحو: «هندٍ»، و«دعدٍ»، و«جُمْلٍ»، ولا صرفَ شيء من المؤنّث يسمّى باسم على ثلاثة أحرف أوسطُها ساكنٌ.

فأمّا الاسم الأعجميّ الثلاثيّ الساكنُ الوسطِ فمصروفٌ ألبتّة، نحوَ: «لُوطٍ»، و«نُوحٍ». قال الله تعالى: ﴿ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا﴾[3].

واعلم أنّ اعتمادهم في نحو: «هند»، و«دعد»، وما كان مثلهما الصرف ومَنْعَه؛ واعتمادَهم في نحو: «نوح»، و«لوط» الصرفَ ألبتّة، مع تَساويهما في الخفّة، لسكونِ أوسطهما، دليلٌ على أنّ حكمَ التأنيث أقوى في منعِ الصرف من العُجْمة. وصاحبُ الكتاب لم يفرق بين «هند»، و«جمل» وبين «لوط»، و«نوح»، وجعل حكم «نوح»، و«لوط» في الصرف ومنعِه كـ «هند»، و«دعد»؛ وهو القياسُ، إلّا أنّ المسموع ما ذكرنا.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وأمّا ما فيه سببٌ زائدٌ، كـ «مَاهَ»[4]، و«جُورَ»[5]، فإنّ فيهما ما في «نُوحٍ» مع زيادةِ التأنيث، فلا مَقالَ في امتناع صرفه».**

* * *

قال الشارح: أمّا «مَاهُ»، و«جُورُ» إذا سُمّي بهما امرأتان، فلا كلامَ في منعِ

(١) في الطبعتين: «حضيرة»، تحريف. والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص٩٠٤.
(٢) تقدم بالرقم ١٤.
(٣) التحريم: ١٠.
(٤) ماه: اسم بلدة بأرض فارس. (معجم البلدان ٥/ ٤٩).
(٥) جُور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخًا. (معجم البلدان ٢/ ١٨١).

صرفهما، لأنّه قد اجتمع فيه ثلاثةُ أسباب: التعريف، والتأنيث، والعجمة؛ ولذلك لو سمّيت امرأةً بـ «دُكّ»، أو «حُشّ»، لكان غيرَ مصروف، لِما ذكرناه، ولو سمّيت بهما رجلاً، لكان حكمهما حكمَ «نُوحٍ»، و«لُوطٍ».

* * *

قال صاحب الكتاب: **«والتكرُّر[1] في نحوِ: «بُشْرَى»، و«صَحْراءَ»، و«مَساجِدَ»، و«مَصابِيحَ»، نُزّل البناءُ على حرفِ تأنيث لا يقع منفصلاً بحالٍ، والزنةُ التي لا واحدَ عليها، منزلةَ تأنيثٍ ثانٍ، وجمعٍ ثان».**

* * *

قال الشارح: لمّا ذكر في أَثْناءِ هذا الفصل أنّ السبب الواحد لا يكون مانعًا من الصرف ألبتّة، خاف أن يتوهّم متوهِّمٌ أنّ نحو: «حُبْلَى»، و«بُشْرَى»، و«صَحْراءَ»، وَ «مَسَاجِدَ» ناقضٌ لِما قرّره، فنبَّهَ عليه، وعرّف أنّ العلّة هاهنا متكرّرةٌ؛ وذلك أنّ ألف التأنيث المقصورة والممدودة في نحو: «حُبْلَى»، و«سَكْرى»، و«حَمْراءَ»، و«صَحْراءَ» هي المانعةُ من الصرف وحدها، وأنّ الصفة لا أَثَرَ لها، بل هي سببٌ زائدٌ على المانع. ألا ترى أنّ نحو: «حُبارَى»، و«بُهْمَى»، و«شُكاعَى» أسماءٌ غيرُ صفات، وليس فيها إلّا الألف وحدها؛ وأنّ «صحراء»، و«طَرْفاءَ» ليست بصفة، وليس مع الألف الممدودة فيهما سِواها، وإنّما مُنعت الصرفَ لأنّها لازمةٌ للتأنيث، وقد بنيت الكلمة عليها، فتتنزّل منزلةَ الجُزْء منها، فلذلك تثبت في التكسير، نحوَ: «حُبْلَى»، و«حَبالَى»؛ و«سَكْرَى»، و«سُكَارَى»؛ و«صَحْراءَ»، و«صَحارَى».

وليست التاء كذلك في نحو: «طلحةَ»، و«حمزةَ»، إنّما هي علامةٌ منفصلةٌ بمنزلةِ اسم ضُمَّ إلى اسم، ولذلك تحذف في التكسير في نحو: «قَرْيَةٍ»، و«قُرًى»؛ و«ظُلْمَةٍ»، و«ظُلَم»؛ و«جَفْنَةٍ»، و«جِفانٍ»؛ و«طَلْحَةٍ»، و«طِلاحٍ». فالألفُ تُشارِك التاءَ في التأنيث، وتزيد عليها باللزوم، فصار لزومُ التأنيث بمنزلة تأنيثٍ ثانٍ. فهذا معنى تكرُّر العلّة.

وكذلك نحوُ: «مساجِدَ»، و«مَصابِيحَ»، وذلك أنّ هذا الجمع لمّا لم يكن له نظيرٌ في الآحاد، وليس في الجموع جمعٌ إلّا ولَهُ نظيرٌ في الآحاد، على ما تقدّم، فصار هذا الجمعُ لعدمِ النظير كأنّه جُمع ثانيًا، فتكرّرت العلّةُ، وقد تقدّم ذلك مبسوطًا.

---

(١) قوله: «والتكرّر» يريد أنّ العلّة في الأسماء التالية متكرّرة، فألف التأنيث في «بشرى» و«صحراء» علة، ولزومها الكلمة بمنزلة تأنيث ثانٍ. والزنة التي لا واحد عليها في «مساجد» و«مصابيح» بمنزلة تأنيث ثانٍ وجمع ثانٍ.

القول في وجوه إعراب الاسم

فصل

قال صاحب الكتاب: «هي الرَّفع والنَّصب والجَرّ. وكلُّ واحد منها عَلَمٌ على معنًى؛ فالرفعُ علمُ الفاعليّة، والفاعلُ واحدٌ ليس إلّا. وأمّا المُبْتَدأُ، وخَبَرُه، وخبرُ «إنَّ» وأخواتِها، و«لا» التي لنَفْيِ الجنس، واسمُ «مَا» و«لَا» المشبَّهتَيْن بـ «لَيسَ»، فمُلْحَقاتٌ بالفاعل على سبيلِ التشبيه والتقريبِ.

وكذلك النصبُ علمُ المفعوليّة؛ والمفعولُ خمسةُ أضرب: المفعولُ المُطْلَق، والمفعول به، والمفعول فِيهِ، والمفعول مَعَهُ، والمفعول لَهُ. والحالُ، والتمييزُ، والمستثنَى المنصوبُ، والخبرُ في بابِ «كانَ»، والاسمُ في بابِ «إنَّ»، والمنصوبُ بـ «لا» التي لنفي الجنس، وخبرُ «مَا» و«لا» المشبَّهتَين بـ «لَيسَ» ملحَقاتٌ بالمفعول.

والجرّ علمُ الإضافة. وأمّا التَّوابعُ فهي في رفعها ونصبِها وجرّها داخلةٌ تحت أحكامِ المتبوعات؛ ينصبّ عملُ العامل على القبيلَيْن[1] انصِبابةً واحدةً. وأنا أسُوقُ هذه الأجناسَ كلَّها مرتَّبةً مفصَّلةً، بعَوْنِ الله وحُسْنِ تأييده».

* * *

قال الشارح: اعلم أن الإعراب في اللغة: البَيانُ. يقال: أَعْرَبَ عن حاجته، إذا أبان عنها. ومنه قوله عليه السلام: «الثَّيِّبُ تُعْرِب عن نفسها»[2]. وهو مشتقٌّ من لفظِ «العَرَب» ومعناه؛ وذلك لِما يُعْزَى إليهم من الفصاحة. يقال: «أَعْرَبَ»، و«تَعَرَّبَ»، إذا تَخَلَّقَ بخُلْق العرب في البيان والفصاحة. كما يقال: «تَمَعْدَدَ»، إذا تكلّم بكلام مَعَدٍّ.

و«الإعراب»: الإبانةُ عن المعاني باختلافِ أواخر الكلم، لتعاقُب العوامل في أوّلها. ألا ترى أنّك لو قلت: «ضَرَبَ زيدْ عمرْو»، بالسكون من غير إعراب، لم يُعْلَم الفاعل من المفعول. ولو اقتُصر في البيان على حِفْظِ المَرْتَبة، فيُعْلَم الفاعلُ بتقدُّمه، والمفعولُ بتأخُّره، لضاق المذهبُ، ولم يُوجَد من الاتّساع بالتقديم والتأخيرِ ما يُوجَد

---

(١) أي: التابع والمتبوع.

(٢) ورد الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٤/ ١٩٢؛ وكنز العمال ٤٤٦٦١؛ وانظر موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ٤/ ٤٧٥.

بوجودِ الإعراب؛ ألا ترى أنك تقول: «ضرب زيدٌ عمرًا»، و«أكرم أخاك أبوك»، فيُعْلَم الفاعل برَفْعه، والمفعولُ بنَصْبه، سواءٌ تقدّم أو تأخّر. فإن قيل: فأنت تقول: «ضَرَبَ هذا هذا»، و«أكرم عِيسَى مُوسَى»، وتقتصر في البيان على المرتبة. قيل: هذا شيءٌ قادت إليه الضرورةُ هنا لتعذُّر ظهور الإعراب فيهما، ولو ظهر الإعرابُ فيهما، أو في أحدهما، أو وُجدت قَرينةٌ مَعْنَويّةٌ أو لفظيّةٌ، جاز الاتّساعُ بالتقديم والتأخير؛ نحوُ: «ضرب عيسى زيدٌ». فظهورُ الرفع في «زيد» عرّفك أنّ «عيسى» مفعولٌ، ولم يظهر فيه الإعرابُ. وكذلك لو قيل: «أكَلَ كُمَّثْرَى عيسى»، جاز تقديمُ المفعول لظهورِ المعنى لِسَبْق الخاطر إلى أنّ الكمّثرى مأكولٌ. وكذلك لو ثنّيتَهما، أو نعتَّهما، أو أحدهما، جاز التقديمُ والتأخيرُ، فتقول: «ضرب المُوسَيانِ العِيسَيَيْن»، و«ضرب عيسى الكريمَ موسى»، فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كلّه، لظهورِ المعنى بالقرائن.

واعلم أنّهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو؟ فذهب جماعةٌ من المحقّقين إلى أنّه معنًى؛ قالوا: وذلك اختلافُ أواخرِ الكَلِم، لاختلافِ العوامل في أوّلها، نحو: «هذا زيدٌ»، و«رأيت زيدًا»، و«مررت بزيدٍ». والاختلافُ معنًى لا محالةَ.

وذهب قومٌ من المتأخِّرين إلى أنّه نفسُ الحركات. وهو رأيُ ابن دُرُسْتَوَيْهِ. فالإعرابُ عندهم لفظٌ لا معنًى، فهو عبارةٌ عن كلّ حركة أو سكونٍ يَطْرَأ على آخر الكلمة في اللفظ، يَحْدُث بعاملٍ، ويَبْطُل ببُطْلانه.

والأظهر المذهب الأول، لاتّفاقهم على أنّهم قالوا: حركاتُ الإعراب. ولو كان الإعرابُ نفسَ الحركات، لكان من إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنعٌ.

وقوله: «وُجوه الإعراب»؛ يريد به أنواع إعرابِ الأسماء التي هي الرفع والنصب والجرّ؛ لأنّه لمّا كانت معاني المسمّى مختلفة، تارةً تكون فاعلة، وتارةً تكون مفعولة، وتارةً تكون مضافًا إليها؛ كان الإعرابُ المضافُ إليه مختلفًا، ليكون الدليل على حسب المدلول عليه.

واعلم أن سيبويه فصل بين ألقابِ حركاتِ الإعراب، وألقابِ حركات البناء؛ فسمّى حركاتِ الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا وجَزمًا، وحركاتِ البناء؛ ضمًّا وفَتْحًا وكَسْرًا ووقْفًا، للفرق بينهما[1]. فإذا قيل: هذا الاسم مرفوعٌ، أو منصوبٌ، أو مجرورٌ، عُلم بهذه الألقاب أنّ عاملاً عمِل فيه، يجوز زوالُه ودخولُ عاملٍ آخر يُحْدِث عملَه، ووقعت الكفايةُ في الفرق بهذا اللفظ، وأغنى عن أن يقول ضمّةٌ حدثت بعامل، أو فتحةٌ حدثت بعاملٍ، أو كسرةٌ حدثت بعامل، فكان في التسمية فائدةُ الإيجاز والاختصار.

---

(١) الكتاب ١/ ١٣ ـ ٢٠.

وقد خالَفَه الكوفيون، وسمّوا الضمّة اللازمة: رفعًا، والفتحةَ والكسرةَ: نصبًا، وجرًّا. والصوابُ مذهبُ سيبويه، لما فيه من الفائدة.

واعلم أن إعرابَ الأسماء من هذه الأربعة الرفعُ والنصبُ والجرُّ. ولا يدخل الاسمَ جزمٌ. وإنّما لم تُجْزَم الأسماء لتمكُّنها، ولزوم الحركة والتنوين لها، فلو جُزمت، لأبطل الجازمُ الحركة؛ وإذا زالت الحركةُ، زال بزوالها التنوين، لأنّ التنوين تابعٌ للحركة؛ ولو زالا اختلّت الكلمةُ بذهاب شيئين: أحدهما: الحركة، وهو دليلُ كونها فاعلةً أو مفعولةً أو مضافًا إليها؛ والآخرُ: التنوين، الذي هو دليلُ كونه منصرفًا.

فإن قيل: فهلّا أذهب الجازمُ الحركةَ وحدَها. قيل: لو حُذفت الحركة للجازم، لزم تحريكُ حرف الإعراب لسكونه وسكونِ التنوين بعده. ولو فعلنا ذلك لعاد لفظُ المجزوم، إلى لفظ غير المجزوم فلم يصحّ الجزمُ فيه، لأنّه لا يسلَم سكونه.

ويُحكَى عن المازنيّ أنّه قال: لم يدخل الجزمُ الأسماءَ لأنّه بعواملَ يمتنع دخولُها على الأسماء من جهة المعنى، نحو: «لَمْ»، و«لَمّا»، و«إن» المُجازِيَة، وما جرى مجراها.

* * *

وقوله: «**وكلّ واحد منها عَلَمٌ على معنى**»؛ يريد: الرفع والنصب والجرّ؛ كلُّ واحد منها علمٌ على معنًى من معاني الاسم، التي هي الفاعليّةُ، والمفعوليّةُ، والإضافةُ. ولولا إرادةُ جَعْلِ كلّ واحد منها على معنى من هذه المعاني، لم تكن حاجةٌ إلى كثرتها وتعدُّدِها.

* * *

ثمّ قال: «**فالرفع علمُ الفاعلية**»، فقدّم الكلام على الفاعل من بين المرفوعات، لا سِيَّما المبتدأ المُشارِكِه[1] في الإخبار عنه؛ وذلك لأنّ الفاعل يُظْهِر برفعه فائدةَ دخولِ الإعراب الكلامَ، من حيث كان تكلُّفُ زيادةِ الإعراب إنّما احتُمل للفرق بين المعاني، التي لولاها وقع لَبْسٌ. فالرفعُ إنّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كلُّ واحد منهما فاعلاً ومفعولاً؛ ورفعُ المبتدأ والخبر لم يكن لأمرٍ يُخْشَى التباسه، بل لضربٍ من الاستحسان، والتشبيه بالفاعل، من حيث كان كلُّ واحد منهما مُخْبَرًا عنه؛ وافتقارُ المبتدأ إلى الخبر الذي بعده، كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله، ولذلك رُفع المبتدأ والخبر.

وذهب سيبويه[2]، وابن السّرّاج، إلى أنّ المبتدأ والخبر هما الأوّل، والأصل في

---

(١) في الطبعتين: «المشاركة»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص٩٠٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٤.

استحقاق الرفع؛ وغيرَهما من المرفوعات محمولٌ عليهما. ومنه قولُ سيبويه: «اعلم أن الاسم أوّله الابتداءُ»؛ يريد أوّلُه المبتدأُ، لأنّ المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل، وذلك لأنّ المبتدأ يكون مُعَرّى من العوامل اللفظيّة، ويَعْرَى الاسمُ من[1] غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيرُه، والذي عليه حِذاقُ أصحابنا اليومَ المذهبُ الأوّلُ.

وصاحبُ هذا الكتاب ذكر الفاعلَ أوّلاً، وحمل عليه المبتدأ، والخبرَ، واسمَ كَانَ، وخبرَ «إنَّ»، وخبرَ «لَا» التي لنفي الجنس، واسم «ما» و«لَا» التي بمعنَى «لَيْسَ»؛ وجعل لكلّ واحد منها فصلاً يأتي عقيبَ هذا، مرتَّبًا هذا الترتيبَ، ويستقصي عليها الكلامُ هناك.

* * *

وقوله: «**والفاعلُ واحدٌ** ليس إلّا»؛ يريد: أنّ كلّ فعلٍ، متعدّيًا[2] كان أو غيرَ متعدٍّ، لا يكون له إلّا فاعلٌ واحدٌ. والعلّةُ في ذلك أنّ الفعل حديثٌ، وخبرٌ، فلا بدّ له من مُحَدَّثٍ عنه، يُسْنَد ذلك الحديث إليه، ويُنْسَب إليه، وإلّا عدِمتْ فائدتُه. فإذا ذكرتَ بعده اسمًا، وأسندتَ ذلك الفعل إليه، اشتَغل به، وصار حديثًا عنه. وإن جئت بعده باسم آخَرَ، وقع فضلةً، فينتصب انتصابَ الفضلات، وهو المفعولُ به.

* * *

وقوله: «**ليس إلّا**»؛ يريد: ليس إلّا ذلك، فحذف المستثنى منه تخفيفًا، وحذف المستثنى أيضًا. وحذفُ المستثنى بعدَ «إلّا» سائغٌ، إذا وقعت بعدَ «لَيْسَ». وسيوضح في موضعه من الاستثناء، إن شاء الله تعالى.

---

(١) في الطبعتين: «عن»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٥.
(٢) في الطبعتين: «متعدٍّ»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٥.

ذكر المرفوعات

الفاعل

فصل
[تعريف الفاعل]

قال صاحب الكتاب: **«هو ما كان المُسْنَدُ إليه، من فعلٍ أو شِبْهِه، مقدَّمًا عليه أبدًا؛ كقولك: «ضَرَبَ زيدٌ»، و«زيدٌ ضاربٌ غلامُه»، و«حَسَنٌ وجهُه». وحقُّه الرفع، ورافعُه ما أُسند إليه»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه قدّم الكلام في الإعراب على المرفوعات؛ لأنّها اللوازمُ للجملة، والعُمْدةُ فيها، والتي لا تخلو منها وما عداها فضلةٌ، يستقلّ الكلامُ دونها.

ثمّ قدّم الكلام على الفاعل؛ لأنّه الأصل في استحقاق الرفع، وما عداه محمولٌ عليه، على ما تقدّم شرحُه. واعلم أن الفاعل في عُرْف النحويّين: كلُّ اسم ذكرتَه بعد فعلٍ،وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم. ولذلك كان في الإيجاب والنفي سَواءً. وبعضهم يقول في وصفه: كلّ اسم تَقدَّمه فعلٌ، غيرُ مغيَّر عن بِنْيته، وأسندتَ ونسبتَ ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم؛ ويريد بقوله: «غير مغيَّر عن بنيته» الانفصالَ من فعلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه. ولا حاجةَ إلى الاحتراز من ذلك، لأنّ الفعل إذا أُسند إلى المفعول، نحوَ: «ضُرِبَ زيدٌ»، و«أُكْرِمَ بكرٌ»، صار ارتفاعه من جهةِ ارتفاعِ الفاعل؛ إذ ليس من شرطِ الفاعلِ أن يكون مُوجِدًا للفعل، أو مؤثِّرًا فيه.

وقال بعضهم في وصفه: هو الاسم الذي يَجِب تقديمُ خبره لمجرَّدِ كونه خبرًا، كأنّه احترز بقوله: «لمجرّد كونه خبرًا» من الخبر إذا تضمّن معنَى الاستفهام، من نحوِ: «أيْنَ زيدٌ»؟ و«كَيْفَ محمّدٌ»؟ و«متى الخروجُ؟» فإنّ هذه الظروف التي وقعت أخبارًا يجِب تقديمُها، لكن لا لمجرّد كونه خبرًا؛ بل لِما تضمّنه الخبرُ من الاستفهام الذي له صَدْرُ الكلام.

وهذا الكلام عندي ليس بمَرْضيّ؛ لأنّ خبرَ الفاعل، الذي هو الفعلُ، لم يتقدّم لمجرّدِ كونه خبرًا؛ إذ لو كان الأمرُ كذلك، لوجب تقديمُ كلّ خبر من نحوِ: «زيدٌ قائمٌ»،

وعبدُ الله ذاهبٌ»، فلمّا لم يجب ذلك في كلّ خبر، عُلم أنّه إنّما وجب تقديمُ خبرِ الفاعل لأمرٍ وراءَ كونه خبرًا، وهو كونه عاملاً فيه؛ ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمول؛ وكونُه عاملاً فيه سببٌ أوجب تقديمه، كما أن تضمُّن الخبر همزةَ الاستفهام في قولك: «أيْنَ زيدٌ؟» ونظائره، سببٌ أوجب تقديمَه، فاعرفه.

وفي الجملة الفاعلُ في عُرْفِ أهلِ هذه الصَّنْعة أمرٌ لفظيٌّ؛ يدلّ على ذلك تسميتُهم إيّاه فاعلاً في الصُّوَر المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبَل، والاستفهام، ما دام مقدَّمًا عليه؛ وذلك نحو: «قَامَ زيدٌ»، و«سَيَقُومُ زيدٌ»، و«هَلْ يقوم زيد؟» و«زيدٌ في جميع هذه الصُّوَر فاعلٌ، من حيث إنّ الفعل مسنَدٌ إليه، ومقدَّمٌ عليه، سواءٌ فَعَل أو لم يفعل. ويؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك وُضوحًا أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: «زيدٌ قام»، لم يبق عندك فاعلاً، وإنّما يكون مبتدأ وخبرًا معرَّضًا للعوامل اللفظية.

* * *

وقوله: «**وحقُّه الرفعُ**»؛ يعني وخَصَّته من الحركات الرفعُ. ورافِعُه ما أُسند إليه من الفعل، أو ما كان في معناه من الأسماء، مثالُ الفعل «قام زيدٌ»، رفعتَ «زيدًا» بـ «قَامَ». ومثالُ ما هو في معنى الفعل من الأسماء نحو أسماء الفاعلين والمفعولين والصفاتِ المشبَّهةِ بأسماء الفاعلين، نحو قولك: «زيدٌ ضاربٌ غلامُه، وحَسَنٌ وَجْهُه، ومضروبٌ أخوه»، فهذا في تقديرِ «يضرِبُ غلامُه، وحَسُنَ وجهُه، ويُضْرَب أخوه»؛ فارتفاعُ كلّ واحد من «الغلام»، و«الوجهِ» و«الأخِ» كارتفاع «زيدٍ» بالفعل قبله من قولك: «ضَرَبَ زيدٌ». وربّما قال بعضهم في عِبارته: «الفاعلُ ما ارتفع بإسناد الفعل إليه». وهو تقريبٌ، وهو في الحقيقة غير جائز، لأنّ الإسناد معنًى، ولا خلافَ أن عاملَ الفاعل لفظيٌّ.

فإن قيل: ولِمَ كان حقُّ الفاعل أن يكون مرفوعًا؟ فالجواب عن ذلك من وُجوهٍ.

أحدها: أنّ الفاعل رُفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعرابُ لجاز أن يُتوهَّم أنّه فاعلٌ، وكان الغرضُ اختصاصَ كلّ واحد منها بعلامةٍ تُميِّزه عن صاحبه، وكان زِمامُ هذا الأمر بيَدِ الواضع.

وثانيها: أنّ الفاعل إنّما اختُصّ بالرفع لقُوّته، والمفعول بالنصب لضُعْفه. والمعنى بقوّة الفاعل تمكُّنُه بلُزومه الفعلَ وعدمِ استغناءِ الفعل، عنه؛ وليس المفعول كذلك، بل يجوز سقوطُه، وحذفُه. ألا ترى أنّك تقول: «ضَرَبَ زيدٌ»، ويكون الكلام مستقلاًّ وإن لم تذكر مفعولاً. ولو أخذتَ تحذف الفاعلَ، ولم تُقِمْ مقامَه شيئًا، نحوَ: «ضَرَبَ زيدًا»، من غير فاعلٍ، لم يكن كلامًا؛ وإذًا كان الفاعلُ أقوى، والمفعولُ أضعف.

والضمّةُ أقوى من الفتحة، لأنّ الضمّة من الواو، والفتحة من الألف، والواوُ أقوى من الألف، لأنّها أضيَقُ مَخْرَجًا، ولذلك يسوغ تحريكُ الواو، ولا يمكن ذلك في

الألف، لسَعَةِ مخرجها؛ ومخرجُ الحرف كلّما اتّسع ضعُف الصوتُ الخارجُ منه؛ وإذا ضاق، صلب الصوتُ، وقوِيَ. فناسبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى، والأضعفَ الأضعفَ.

ووجهٌ ثالث: أنّ الفاعل أقلُّ من المفعول، إذ الفعلُ لا يكون له إلّا فاعلٌ واحدٌ، وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرةٌ، نحوَ: «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا»، و«أعطيتُ زيدًا درهمًا»، و«أعلمتُ زيدًا عمرًا خيرَ الناس»، فيتعدّى إلى مفعول واحد، وإلى اثنين، وإلى ثلاثةٍ، ولك أن تأتي بالمصدر بعد ذلك، والظرفِ من الزمان، والظرفِ من المكان، والمفعولِ له، والمفعولِ معه، والحالِ، والاستثناء.

والضمّةُ أثقلُ من الفتحة؛ فأعطوا الفاعلَ، الذي هو قليلٌ، الرفعَ الذي هو ثقيلٌ، وأعطوا المفعولَ، الذي هو كثيرٌ، النصبَ الذي هو خفيفٌ. وإنّما فعلوا ذلك لوجهَيْن: أحدهما: لِيَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون، وهو الضمّة. والثاني: أنّهم خصّوا الفاعلَ بالرفع، والمفعولَ بالنصب، ليكونَ ذلك عَدْلاً في الكلام، فيكونَ ثقلُ الرفع موازِيًا لقلّةِ الفاعل، وخِفّةُ النصب موازِيةً لكثرةِ المفعول. ومثلُه مثلُ مَن نُصب بين يَدَيه حَجَران؛ أحدهما خمسةُ أرطال، والآخرُ عشرةُ أرطال، ثمّ قيل له: عالِجْ إن شئت الخفيفَ[1] عشرَ مرّات، وإن شئت عالجِ الثقيلَ خمسَ مرّات. فتكون كثرةُ ممارسَةِ الخفيفَ موازيةً لقلّة ممارسةِ الثقيل، فيكونَ ذلك جاريًا على منهاج الحِكْمة والعَدْلِ. فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«والأصل أن يلِيَ الفعلَ، لأنّه كالجُزء منه؛ إذا قُدّم عليه غيرُه، كان في النّيّة مؤخَّرًا، ومِن ثَمَّ جاز: «ضَرَبَ غُلامَه زيدٌ»، وامتنع: «ضرب غلامُه زيدًا»»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أن القياس في الفعل، من حيث هو حركةُ الفاعل، في الأصل، أن يكون بعد الفاعل؛ لأنّ وجوده قبل وجودِ فعله، لكنّه عَرَضَ للفعل أن كان عاملاً في الفاعل والمفعولِ، لتعلُّقهما به، واقتضائه إيّاهما، وكانت مرتبةُ العامل قبل المعمول، فقُدّم الفعل عليهما لذلك، وكان العلمُ باستحقاقِ تقدُّمِ الفاعل على فعله، من حيث هو مُوجِدُه ثانيًا، فأغنى أَمْنُ اللبْس فيه عن وضع اللفظ عليه، فلذلك قُدّم الفعل، وكان الفاعل لازمًا له، يتنزّل منزلةَ الجُزء منه، بدليلِ أنّه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاءُ الفعل عن فاعلٍ، ولذلك إذا اتّصل به ضميرُه، أُسكن آخِره، نحوَ: «ضَرَبْتُ»، وَ «ضَرَبْنَا»، و«ضَرَبْتُمْ»، على ما سنذكر في الفصل الذي بعده.

وقد تقدّم من الدليل، في شرح الخُطْبَة، على شدّةِ اتّصالِ الفاعل بالفعل، واختلاطِه

---

(١) في الطبعتين: «الخفيفة»، وهذا تحريف.

به، ما فيه مَقْنَعٌ. وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل، وجب أن يترتّب بعده. ولهذا المعنى لا يجوز أن يتقدّم عليه، كما لا يجوز تقديمُ حرفٍ من حروفِ الكلمة على أوّلها. ووجب تأخيرُ المفعول من حيث كان فَضْلَةً، لا يتوقّف انعقادُ الكلام على وجوده؛ فإذًا رُتْبَةُ الفعل يجب أن يكون أوّلاً، ورتبةُ الفاعل أن يكون بعده، ورتبةُ المفعول أن يكون آخرًا. وقد تقدّم المفعول لضربٍ من التوسّع والاهتمامِ به، والنيّةُ به التأخيرُ. ولذلك جاز أن يقال: «ضربَ غلامَه زيدٌ» فـ «الغلامُ» مفعولٌ، وهو مضافٌ إلى ضمير الفاعل، وهو بعده متأخّرٌ عنه، فهو في الظاهر إضمارٌ قبل الذكر. لكنّه لمّا كان مفعولاً، كانت النيّةُ به التأخير؛ لأنّه لمّا وقع في غير موضعه، كانت النيّة به التأخيرَ إلى موضعه، ويكون الضميرُ قد تقدّم في اللفظ دون المعنى، وذلك جائزٌ.

ولو قلت: «ضرب غلامُه زيدًا»، برفع «الغلام»، مع أنّه متّصلٌ بضمير المفعول، لكان ممتنعًا؛ لأنّ الضمير فيه قد تقدّم على الظاهر لفظًا ومعنًى، لأنّ الفاعل وقع أوّلاً وهي مرتبتُه، والشيء إذا وقع في مرتبته، لا يجوز أن يُنْوَى بها غيرها. وقد أقدم أبو الفَتْح بن جِنّي على جواز مثل ذلك، وجعله قياسًا؛ قال: «وذلك لكثرةِ ما جاء من تقديم المفعول على الفاعل، حتّى صار تقديمُ المفعول كالأصل»، وحمل عليه قول الشاعر [من الطويل]:

١٢١ـ جَزَى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ ... جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

وذلك خلافُ ما عليه الجمهورُ، والصوابُ أن تكون الهاء عائدةً إلى المصدر، والتقديرُ: «جزى ربُّ الجزاء»، وصار ذكرُ الفعل كتقديم المصدر، إذ كان دالّاً عليه. ومثله قولهم: «من كذبَ كان شَرًّا له»، أي: كان الكِذْبُ شرًّا له. وبعضهم يقول:

١٢١ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٩١؛ والخصائص ١/ ٢٩٤؛ وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب ١/ ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧؛ والدرر ١/ ٢١٧؛ وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في شرح التصريح ١/ ٢٨٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٨٧؛ ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص٤٠١؛ وتخليص الشواهد ص٤٩٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٩؛ وشرح ابن عقيل ص٢٥٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٠٨ (عوي)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

الإعراب: «**جزى**»: فعل ماض. «**ربه**»: فاعل مرفوع وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. «**عنّي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«جزى». «**عديّ**»: مفعول به منصوب. «**بن**»: نعت «عديّ»، منصوب، وهو مضاف. «**حاتم**»: مضاف إليه مجرور. «**جزاء**»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «**الكلاب**»: مضاف إليه مجرور. «**العاويات**»: نعت «الكلاب» مجرور. «**وقد**»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «**فعل**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح وسكّن للوقف، والفاعل هو.

وجملة «جزى ربّه...» الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «قد فعل» الفعلية في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «جزى ربُّه عَنّي عديًّ» حيث عاد الضمير في الفاعل «ربه» إلى المفعول «عديّ»، والمفعول متأخّر لفظًا ورتبة. وهذا ممنوع عند جمهرة النحاة، وأجازه بعضهم.

الضميرُ في البيت يعود إلى المفعول بعده، ولكن على سبيلِ الضرورة، ولا يجوز مثلُه في حال الاختيار وسَعَةِ الكلام. فاعرفه.

فصل
[الفاعل المُضْمَر]

قال صاحب الكتاب: «**ومضمرُه في الإسناد إليه كمُظْهَره؛ تقول: «ضربت»، و«ضربْنَا»، و«ضربوا»، و«ضربْنَ»، وتقول: «زيدٌ ضَرَبَ»، فتَنْوي في «ضَرَبَ» فاعلاً، وهو ضميرٌ يرجع إلى «زيد» شبيهٌ بالتاء الراجعةِ إلى «أنَا»، و«أنتَ» في «أنا ضربتُ»، و«أنت ضربتَ»**».

* * *

قال الشارح: لا فرقَ بين إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر، وبين إسناده إلى المضمر، من جهةِ حصول الفائدة. واشتغالُ الفعل بالفاعل المضمر كاشتغاله بالظاهر، إلّا أنّك إذا أسندته إلى ظاهرٍ، كان مرفوعًا، وظهر الإعرابُ فيه؛ وإذا أسندته إلى مضمر، لم يظهر الإعرابُ فيه، لأنّه مبنيٌّ، وإنّما يُحْكَم على مَحَلّه بالرفع. فإذا قلت: «ضَرَبْتُ»، كانت التاء في محلّ مرفوع، لأنّها الفاعلة. واعلم أن الفعل الماضي إذا اتّصل به ضميرُ الفاعل، سكن آخِرُه، نحو: «ضَرَبْتُ»، و«قَبِلْتُ»، وذلك لئلّا يتوالى في كلمة أربع متحرّكات لوازمَ. فقولُنا «لوازم» تحرّزٌ من ضمير المفعول، لأنّ الفعل لا يسكن لامُه إذا اتّصل به ضميرُ المفعول، لأنّ ضمير المفعول ليس بلازمٍ للفعل؛ ألا ترى أنّه يجوز إسقاطُه وحذفُه، وأن لا تذكره، فتقول: «ضَرَبَكَ»، بالتحريك، فيجتمع فيه أربعُ متحرّكات، إذا لم تكن لوازمَ، لأنّ ضمير المفعول في حكمِ المنفصل؛ فعلى هذا تقول: «ضَرَبْنَا»، بسكون الباء، إذا أردت الفاعلَ. ويقع الظاهرُ بعده منصوبًا، لأنّه المفعولِ. وتقول «ضَرَبَنَا»، بحركة الباء، إذا أردت المفعول، ويقع الظاهر بعده مرفوعًا، لأنّه الفاعل. فقد بَانَ الفرقُ بين «ضَرَبْنَا»، و«ضَرَبَنَا»؛ و«حَدَّثْنَا» و«حَدَّثَنَا»؛ إذا أسكنت فالضمير فاعلٌ، وإذا حرّكت فالضمير مفعولٌ.

وقوله: «فهو ضميرٌ يرجع إلى زيد»؛ يريد بذلك أنّك إذا أخبرتَ عن «أنَا»، وهو ضميرٌ منفصلٌ، فقلت: «أنا ضربت»، وعن «أنْتَ» في قولك «أنتَ ضربتَ»؛ فكما يعود إلى كلّ واحد منهما ضميرٌ متّصلٌ، يظهر في اللفظ له صورةٌ، تُدْرِكها الحاسّةُ في الخَطّ، كان كذلك في الغائب، ولم يظهر له صورةٌ، ولا لفظٌ، حملاً لِما جُهل أمرُه على ما عُلم. فاعرفه.

فصل
[التنازع]

قال صاحب الكتاب: «**ومن إضمار الفاعل قولُك: «ضَرَبَني وضربتُ زيدًا»، تُضْمِر**

في الأوّل اسمَ مَن ضربك وضربتَه إضمارًا على شريطةِ التفسير، لأنّك لمّا حاولتَ في هذا الكلام أن تجعل «زيدًا» فاعلاً ومفعولاً، فوجّهتَ الفعلَين إليه، استغنيتَ بذِكره مرّةً. ولمّا لم يكن بُدٌّ من إعمال أحدهما فيه، أعملتَ الذي أولَيتَه إيّاه. ومنه قولُ طُفَيل؛ أنشده سيبويه [من الطويل]:

١٢٢- [وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها] جَرَى فوقَها واستشعرتْ لَوْنَ مُذْهَبِ»

* * *

قال الشارح: هذا الفصل من بابِ إعمالِ الفعلَيْن. وهو بابُ الفاعلَيْن والمفعولَيْن. اعلم أنّك إذا ذكرت فعلَيْن، أو نحوَهما من الأسماء العاملة، ووجّهتَهما إلى مفعول واحد؛ نحو: «ضَرَبَنِي وضربتُ زيدًا»، فإنّ كلّ واحد من الفعلَيْن موجَّهٌ إلى «زيد» من جهة المعنى، إذ كان فاعلاً للأوّل، ومفعولاً للثاني، ولم يجز أن يعملا جميعًا فيه، لأنّ الاسم الواحد لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة. على أنّ الفرّاء قد ذهب إلى أنّك إذا قلت: «قَامَ وقَعَدَ زيدٌ»، فكِلا الفعلين عاملٌ في «زيد». وهو ضعيفٌ، لأنّ من الجائز

---

١٢٢ ـ **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص٢٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص٤٤٣؛ والإنصاف ١/ ٨٨؛ والرد على النحاة ص٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٣؛ والكتاب ١/ ٧٧؛ ولسان العرب ٢/ ٨١ (كمت)، ٤/ ٤١٣ (شعر)، ١٤/ ٢٧٠ (دمي)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٥١٥؛ وتذكرة النحاة ص٣٤٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٤؛ والمقتضب ٤/ ٧٥.

اللغة: كمتًا: جمع أكمت وهو الذي يخالط حمرته سواد. مدماة: شديدة الحمرة كأنها مغطاة بالدم. متونها: ظهورها. المذهب: المموّه بالذهب. استشعرت: لبسته شعارًا وهو ما يلي الجسد من الثياب.

المعنى: يصف خيلاً بأنها ذات لون أحمر مائل إلى الذهبي بسبب انعكاس أشعة الشمس على عرقها.

الإعراب: **«وكمتًا»**: الواو: عاطفة، «كمتًا»: اسم معطوف على «الخيل» في بيت سابق نصّه:

جَلَبْنا مِنَ الأعرافِ أعرافِ غَمْرةٍ وأعرافِ لُبْنَى الخيلَ يا بُعْدَ مَجْلَبِ

«مدماةً»: صفة لـ«كمتًا» منصوبة بالفتحة. **«كأنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«متونها»**: اسم «كأن» منصوب بالفتحة، وهو مضاف و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محل جرٍّ بالإضافة. **«جرى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«فوقها»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، وهو مضاف و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«واستشعرت»**: الواو: حرف عطف، و«استشعرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«لون»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«مذهب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «كأن متونها...»: في محلّ نصب صفة لـ«كمتًا». وجملة «جرى»: في محل رفع خبر «كأن». وجملة «استشعرت»: معطوفة على جملة «جرى».

والشاهد فيه قوله: «جرى واستشعرت لون» حيث تقدّم عاملان «جرى» و«استشعرت»، وتأخر عنهما معمول واحد «لون»، وأوّل العاملين يطلبه فاعلاً، والثاني يطلبه مفعولاً، وقد أعمل الثاني.

تغييرَ أحدِ العاملَيْن بغيره من النواصب، وحينئذ يؤدّي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة، وذلك فاسدٌ. وإذ لم يجز أن يعملا معًا فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه، وتُقدّر للآخر معمولاً يدلّ عليه المذكورُ.

وذهب الجميع إلى جوازِ إعمالِ أيّهما شئتَ، واختلفوا في الأَولويّة[1]؛ فذهب البصريون إلى أنّ إعمال الثاني أوْلَى، وذهب الكوفيون إلى أن إعمالَ الأوّل أولى[2]. فإذا قلت: «ضربني وضربتُ زيدًا»، نصبت «زيدًا»، لأنّك أعملت فيه «ضَرَبْتُ»، ولم تُعْمِل الأوّلَ فيه لفظًا، وإن كان المعنى عليه.

وذهب سيبويه[3] إلى أنّ في «ضَرَبَنِي» فاعلاً مضمرًا دلّ عليه المذكورُ. وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوّ الفعل من فاعلٍ في اللفظ.

وذهب الكِسائيّ إلى أنّ الفاعل محذوفٌ دلّ عليه الظاهرُ. وكان الفرّاء لا يرى الإضمارَ قبل الذكر.

وأثرُ هذا الخلافِ يظهر في التثنية والجمع، فتقول على مذهب سيبويه في التثنية: «ضَرَباني وضربتُ الزيدَيْن»؛ وفي الجمع: «ضربوني وضربتُ الزيدِين»، فتُظْهِر علامةَ التثنية والجمع، لأنّ فيه ضميرًا. وتقول على مذهب الكسائيّ: «ضربني وضربتُ زيدًا»، وفي التثنية: «ضربني وضربتُ الزيدَيْن»؛ وفي الجمع: «ضربني وضربت الزيدِين»، فتُوحِّد الفعلَ الأول في كلّ حال لخُلُوّه من الضمير.

والصحيح مذهب سيبويه، لأنّ الإضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في مواضعَ على شريطةِ التفسير؛ من ذلك إضمارُ الشَّأن والقِصّةِ والحديثِ في بابِ المبتدأ والخبر وما دخل عليهما، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[4]؛ وهو إضمارُ الشأن والحديثِ، وفسّره بعده؛ ونحو قول الشاعر [من الطويل]:

١٢٣ـ إذا مُتُّ كان النّاسُ نِصْفانِ: شَامِتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالّذي كُنْتُ أَصْنَعُ

---

(١) في الطبعتين: «الأوّليّة»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٥.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص٨٣، ٩٦.

(٣) الكتاب ١/ ٧٨.

(٤) الإخلاص: ١.

١٢٣ ـ التخريج: البيت للعجير السلولي في الأزهية ص١٩٠؛ وتخليص الشواهد ص٢٤٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٢، ٧٣؛ والدرر ١/ ٢٢٣، ٢/ ٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٤؛ والكتاب ١/ ٧١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٨٥؛ ونوادر أبي زيد ص١٥٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٣٦؛ واللمع في العربية ص١٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٧، ١١١.

اللغة: صنفان: نوعان. الشامت: الذي يفرح بمصيبة غيره. مثنٍ: مادح.

المعنى: يقول: إنّ الناس سيفترقون في شأنه إلى فرقتين: إحداهما تشمت به لكثرة غيظه لها، =

المراد: كان الشأنُ والأَمْرُ الناسُ نصفان.

ومن ذلك قوله: «نِعْمَ رجلاً زيدٌ»، ففي «نِعْم» فاعلٌ مضمرٌ فسّرته النكرةُ بعده، والتقديرُ: «نعم الرجلُ رجلاً زيدٌ»، أي المضمرُ كنايةٌ عن رجلٍ. ومثلُه: «رُبَّهُ رجلاً» أدخل «رُبَّ» على مضمر لم يتقدّم له ذكرُ ظاهرٍ، وفسّره بما بعده؛ ويسمّيه الكوفيون المضمر المجهولَ.

وأمّا حذفُ الفاعل ألبتّة، وإخلاء الفعل عنه، فغيرُ معروف في شيء من كلامهم. فكان ما قلناه، وهو الحملِ على الإضمار بشرط التفسير أوْلَى؛ إذ كان له نظيرٌ من كلام العرب، فكان أقلَّ مخالفة.

* * *

وقوله: «**تُضمِر في الأوّل اسمَ من ضربك وضربتَه**»؛ يريد مضمَر الاسم المذكور، لأنّه فاعلٌ ومفعولٌ من جهة المعنى؛ إذ كان ضاربًا ومضروبًا. ولذلك يُترجَم ببابِ الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذَيْن يفعل كلٌّ واحد منهما بصاحبه مثلَ ما يفعل به الآخرُ. فإذا قلت: «ضربني وضربتُ زيدًا»، أضمرت في الأوّل اسمَ «زيد» الذي فَعَل بك من الضرب مثلَ ما فعلتَ به. فأمّا البيت الذي أنشده، وهو من أبيات الكتاب، لطُفَيْل الغَنَويّ [من الطويل]:

وكُمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها ... جَرَى فَوْقَها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

فشاهدٌ على إعمال الثاني، وهو اختيارُ سيبويه، نصب «اللونَ» بـ «استشعرت»، وأضمر في «جَرَى» فاعلاً دلّ عليه «لونُ مُذهب». ولو كان أعمل الأوّلَ، لَرَفَعَ اللونَ

= وأخرى تثني عليه لما نالت منه من خير.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**مت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير الشأن محذوف. «**الناس**»: مبتدأ مرفوع. «**نصفان**»: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنّى. «**شامت**»: بدل من «**نصفان**»، مرفوع، وقيل: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «نصف منهم شامت». «**وآخر**»: الواو: حرف عطف، «آخر»: معطوف على شامت، وقيل: مبتدأ أصله نعت لمحذوف مبتدأ تقديره: «ونصف آخر». **مثن**: نعت «آخر» على الأول، وخبر للمبتدأ على الثاني. «**بالذي**»: جار ومجرور متعلقان بـ«**مثن**». «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسم «كان». «**أصنع**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: «أنا».

وجملة «إذا مت...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «كان الناس...»: جواب الشرط لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الناس نصفان»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «كنت أصنع»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كان الناس نصفان» حيث أضمر في «كان» ضمير الشأن، وأخبر عنه بالجملة الاسميّة بعده.

بالفعل الأوّلِ، وكان أظهر ضميرَ المفعول في «استشعرت»، وقال: و«استشعرَتْهُ»؛ كأنّه يصف خَيْلاً، وأنّ ألوانها كُمْتٌ مشوبةٌ بخُمْرة، كأنّ عليها شِعارَ ذهب. و«الشعارُ»: ما يلي الجَسَدَ من الثياب، و«المُذْهَبُ»، هاهنا؛ من أسماء الذهب. فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**وكذلك إذا قلت: «ضربتُ وضربني زيدٌ»، رفعتَه، لإيلائك إيّاه الرافعَ، وحذفتَ مفعولَ الأوّل استغناءً عنه. وعلى هذا تُعْمِل الأقرب أبدًا، فتقول: «ضربتُ وضربني قومُك». قال سيبويه ولو لم تحمِل الكلامَ على الآخر، لَقلتَ: «ضربتُ وضربوني قومَك»**[1]**. وهو الوجه المختار الذي ورد به التنزيلُ. قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾**[2]**، و﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾**[3] **وإليه ذهب أصحابُنا البصريون**»[4].

* * *

قال الشارح: إذا قلت: «ضربتُ وضربني زيدٌ»، برفع «زيد»، أعملت الثاني، وهو فعلٌ ومفعولٌ، وليس بعد الفعل والمفعول إلّا الفاعلُ؛ والفاعلُ حقُّه الرفع، وهذا معنى قوله: «لإيلائك إيّاه الرافعَ»، يشير بذلك إلى قُرْبه منه، وحذفت مفعول الأوّل استغناءً عنه، ولم تُضْمِره، لأنّ المفعول فضلةٌ، فلم تحتج إلى إضماره. وعلى هذا يُعْمَل الأقربُ أبدًا، وذلك متقضَى القياس، فتقول: «ضربتُ وضربني قومُك»، أعملتَ الثاني، ولذلك رفعتَ «القوم»، ووحّدتَ الفعل لخلوّه من الضمير. ولو أعملت الأوّلَ لَقلت: «ضربتُ وضربوني قومَك»، بنصبِ «القوم» وإظهارِ ضميرِ الجماعة في الفعل الثاني؛ لأنّ تقديره: «ضربتُ قومَك وضربوني».

والوجه المختار: «ضربتُ وضربني قومُك»، وبه ورد الكتابُ العزيز. قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[5]؛ أعمل الثاني، ولو أعمل الأوّل لقال: «آتوني أفرغه عليه قطرًا»، إذ التقدير: «آتوني قطرًا أفرغه عليه». ومثله قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾[6]؛ أعمل الثاني، وهو «اقرؤوا»، ولو أعمل الأوّل لقال: «هاؤم اقرؤوه

---

(١) الكتاب ١/ ٧٦؛ وفيه: «وإنّما كلامُهم»: «ضربتُ وضربني قومُك»، أي: بإعمال العامل الثاني.

(٢) الكهف: ٩٦.

(٣) الحاقة: ١٩.

(٤) انظر المسألة الثالثة عشرة في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين». ص٨٣، ٩٦.

(٥) الكهف: ٩٦.

(٦) الحاقة: ١٩.

كتابيه». واعلم أن هذا الاستدلال بالظاهر والغالب؛ وذلك لأنّه يجوز أن يكون أعمل الأوّل، وحذف المفعول الثاني، لأنّ المفعول فضلةٌ يجوز أن لا يأتي به. ومثله قول الفرزدق [من الطويل]:

١٢٤ـ ولكِنَّ نِصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عبدِ شَمْسٍ بنِ مَنافٍ وهاشِمِ

فهذا مثل قولهم: «ضربتُ وضربني قومُك»، أعمل الثاني، وهو «سبّني»، ولو أعمل الأوّل لقال: «وسبّوني»، لأنّ التقدير: «لو سببتُ بني عبد شمس وسبّوني».

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وقد يُعْمَل الأوّلُ، وهو قليل. ومنه قولُ عمر بن أبي رَبِيعَة [من الطويل]:**

١٢٥ـ [إذا هي لم تَسْتَكْ بعودِ أراكةٍ] تُنُخِّلَ فاسْتاكتْ به عُودُ إسْحِلِ

---

١٢٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠٠؛ وأساس البلاغة (نصف)؛ وتذكرة النحاة ص٣٤٥، والرد على النحاة ص ٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩١؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣٢ (نصف)؛ والمقتضب ٤/ ٧٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ٢٧٩.

اللغة: نصفًا: إنصافًا وعدلاً.

المعنى: إن من العدل والإنصاف أن أتبادل السباب مع من هم أهل لي وأكفاء.

الإعراب: **«ولكن»**: الواو: بحسب ما قبلها، **«لكن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«نصفًا»**: اسم «لكن» منصوب بالفتحة. **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«سببت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«وسبّني»**: الواو: للعطف، «سبّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«بنو»**: فاعل «سبّني» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«عبد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«شمس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ابن»**: صفة «عبد» مجرورة بالكسرة. **«مناف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وهاشم»**: الواو: حرف عطف، «هاشم»: معطوف على «عبد شمس» مجرور مثله.

وجملة «لكن نصفًا...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو سببت...»: الشرطية مع جوابها المحذوف في محل رفع خبر «لكن». وجملة «وسبني بنو...»: معطوفة على جملة «لو سببت». وجملة جواب الشرط غير الجازم المحذوفة المقدرة بـ«لكان نصفًا»: لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «سببت وسبني بنو» حيث تنازع الفعلان (العاملان) المعمول ذاته «بنو عبد شمس»، الأول يطلبه مفعولاً، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الثاني، وهو جائز في الباب التنازع.

١٢٥ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص٤٩٨؛ والرد على النحاة ص٩٧؛ والكتاب ١/ ٧٨؛ ولطفيل الغنويّ في ديوانه ص٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٨؛ ولعمر أو لطفيل أو للمقنّع الكنديّ في المقاصد النحويّة ٣/ ٣٢؛ ولعبد الرحمٰن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنويّ في شرح شواهد الإيضاح ص٨٩، وبلا نسبة في أمالي أبي الحاجب ١/ ٤٤٤؛ والدرر ١/ ٢٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

اللغة: تستاك: تستعمل السواك لتنظيف الأسنان. الأراك: نوع من الشجر تؤخذ منه أعواد السواك. =

وعليه الكوفيون. وتقول على المذهبَين: «قاما وقعد أخواك»، و«قام وقعدا أخواك».
وليس قول امرىء القيس [من الطويل]:

١٢٦ـ [ولـوْ أنَّ مـا أَسْـعـى لِأَدْنى مَـعـيشَـةٍ] كَـفـانِي ولـم أَطْـلُـبْ قـلـيـلٌ مـن الـمـالِ

= تنخل: تمّ اختياره بدقّة. إسحل: نوع من الشجر طيّب الرائحة.
المعنى: إذا لم تنظف أسنانها بعود الأراك، نظّفتها بعود إسحل.
الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، خافض لشرطه متعلّق بجوابه. «**هي**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، والتقدير: «إذا لم تستك...». «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تستك**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**بعود**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تستك»، وهو مضاف. «**أراكة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تنخل**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول. «**فاستاكت**»: الفاء: حرف عطف، و«استاكت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**به**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«**استاك**». «**عود**»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**إسحل**»: مضاف إليه.
وجملة «**إذا هي...**»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة الفعل المحذوف في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لم تستك»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تنخل»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «تنخل فاستاكت به عود إسحل» حيث تنازع عاملان معمولاً واحدًا، والعامل الأول: «تنخل» يطلبه ليكون نائب فاعل له، والثاني: ليتعدّى إليه بحرف الجرّ: الباء، وقد أعمل الشاعر العامل الأول «تنخل» فرفع «عود» على أنّه نائب فاعل له، وأضمر ضمير هذا المعمول مع العامل الثاني، ولو أنه أعمل العامل الثاني، لقال: «تنخل فاستاكت بعود إسحل» على أن يكون في «تنخل» ضمير مستتر تقديره: هو. يعود إلى «عود إسحل» المتأخّر.

١٢٦ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص٣٩؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وتذكرة النحاة ص٣٣٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٢؛ وشرح شذور الذهب ص٢٩٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢؛ وشرح قطر الندى ص١٩٩؛ والكتاب ١/ ٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٤/ ٧٦؛ والمقرب ١/ ١٦١.
الإعراب: «**ولو**»: الواو: حرف عطف، «**لو**»: حرف امتناع لامتناع. «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**ما**»: حرف مصدريّ. «**أسعى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف للتعذّر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب اسم «أنّ»، واسمها وخبرها في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف والتقدير: «لو ثبت كون سعيي»، «**لأدنى**»: جار ومجرور متعلقان بـ«أسعى»، و«أدنى»: مضاف. «**معيشة**»: مضاف إليه مجرور. «**كفاني**»: فعل ماضٍ مبنى على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل، في محلّ نصب مفعول به. «**ولم**»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «**أطلب**»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل...: أنا، والمفعول به محذوف والتقدير: «لم أطلب الملك...». «**قليل**»: فاعل «كفى» مرفوع. «**من المال**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ«قليل».
وجملة «أسعى...»: معطوفة على جملة سابقة. وجملة «كفاني»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها=

من قبيل ما نحن بصَدَده؛ إذ لم يُوَجَّهُ فيه الفعلُ الثاني إلى ما وُجِّه إليه الأوّلُ».

* * *

قال الشارح: قد ذكرنا أنّه لا خلافَ في جوازِ إعمالِ أيّ الفعلَيْن شئتَ، لتعلُّقِ معنى الاسم بكلّ واحد من الفعلَيْن. وإنّما الخلافُ في الأوّل منهما. فذهب الكوفيون إلى أنّ إعمالَ الفعل الأوّل أوْلى، وتَعلّقوا بأبيات أنشدوها، منها قولُ عمر بن أبي ربيعة:

إذا هـي لـم تَـسْـتَـكْ بـعُـودِ أراكَـةٍ   تُـنُـخِّـلَ فـاسْـتـاكـتْ بـه عُـودُ إسْـحِـلِ

الشاهد فيه رفعُ «عودِ إسحل» بالفعلِ الأوّل، والتقديرُ: تُنُخِّلَ عودُ إسحل فاستاكتْ به. ولو أعمل الثاني لَقَال: تُنخِّل فاستاكت بعودِ إسحل. فقوله: «تنخّل» أي: «اختير»، و«الإسحلُ»: شجرٌ يُشبِه الأثْلَ، يُسْتاك به، ينبت بالحِجاز. وهذا لا دليلَ فيه، لأنّ ذلك يدلّ على الجواز، ولا خلافَ فيه. وأمّا أن يدلّ على الأوّليّة فلا.

وحجّةُ البصريين في ترجيح إعمالِ الثاني أنّه أقربُ إلى المعمول، وليس في إعماله تغييرُ المعنى، إذ لا فرقَ في المعنى بين إعمالِ الأوّل والثاني، وتكتسب به رعايةَ جانبِ القُرْب وحُرْمةِ المجاوَرة. وممّا يدلّ على رعايتهم جانبَ القرب والمجاورةِ أنّهم قالوا: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، «وماءُ شَنٍّ باردٍ»، فأتبعوا الأوصافَ إعرابَ ما قبلها، وإن لم يكن المعنى عليه؛ ألا ترى أنّ الضبّ لا يوصَف بالخَراب، والشنَّ لا يوصَف بالبُرُودة، وإنّما هما من صفات الجُحْر والماءِ. ومن الدليل على مراعاةِ القرب والمجاورةِ قولُهم: «خَشَّنْتُ بصَدْره وصدَرِ زيدٍ»، فأجازوا في المعطوف وجهَيْن؛ أجْوَدُهما الخفضُ ههنا حملاً على الباء، وإن كانت زائدةً في حكم الساقط، للقرب والمجاورةِ. وكان إعمالُ الثاني فيما نحن بصَدَده أوْلى للقرب والمجاورَةِ، والمعنى فيهما واحدٌ.

* * *

قال: وتقول على المذهبَيْن: «قاما وقعدا أخواك»، و«قام وقعد أخواك».

قد تقدّم من قولنا أنّه إذا وُجّه الفعلان إلى اسم واحد، لا يجوز أن يعملا فيه جميعًا، وإذ كانت القَضيّةُ كذلك، وجب أن يعمل فيه أحدُهما لفظًا ومعنًى، ويعملَ

= جواب شرط غير جازم. وجملة «لم أطلب»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «كفاني ولم أطلب قليل» حيث جاء قوله: «قليل» فاعلاً لِـ«كفاني»، وليس البيت من باب التنازع، لأن من شرط التنازع صحّة توجّه كلّ واحد من العاملين إلى المعمول المتأخّر مع بقاء المعنى صحيحًا والأمر ههنا ليس كذلك، لأن القليل ليس مطلوبًا.

الآخرُ فيه من جهة المعنى لا غيرُ. فتقول على مذهب سيبويه: «قاما وقعد أخواك، فتُثنّي الفعلَ الأوّلَ، لأنّ فيه ضميرًا. وتقول: «قام وقعد أخواك» على مذهب الكِسائيّ، وتُوَحّد الفعلَيْن جميعًا؛ الأوّلَ لأنّ فاعِلَه محذوفٌ عنده. والثاني لأنّه عمل في الظاهر بعده. وتقول على مذهب الفرّاء: «قام وقعد أخواك»، فتوحّد الفعلَيْن جميعًا أيضًا، لخُلُوّهما من الضمير، لأنّهما جميعًا عَمِلَا في هذا الاسم الظاهرِ ورَفَعَاه.

فأمّا بيت امرىء القيس [من الطويل]:

فلو أنّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ولم أطْلُبْ قَلِيلٌ من المالِ

فليس من هذا الباب، لأنّ شرطَ هذا الباب أن يكون كلُّ واحد من الفعلَيْن موجّهًا إلى ما وُجّه إليه الآخرُ، وهو الاسمُ المذكورُ، وليس الأمرُ في البيت كذلك، لأنّ الفعل الأوّل موجَّهٌ إلى القليل من المال، والثاني موجَّهٌ إلى المُلْك، ولم يجعل القليلَ مطلوبًا، وإنّما كان مطلوبه الملكَ. وتلخيصُ معنى البيت: إنّني لو سعيتُ لمنزلةٍ دَنِيّةٍ، كفاني قليلٌ من المال، ولم أطلب الكثيرَ؛ ألَا ترى أنّه قال في البيت الثاني:

وَلَكِنّمَا أسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمْثالِي

ولو نصب «قليلاً» بـ «أطْلُب» استحال المعنى، وصار التقديرُ: «كفاني قليلٌ ولم أطلب قليلاً»، فيكون هذا عطفَ جملة على[1] جملة لا تعلُّقَ لإحداهما[2] بالأخرى، كقولك: «ضربني زيدٌ»، و«لم أُكْرِم بكرًا»؛ وحذف المفعولَ من الجملة الثانية لدلالةِ البيت الثاني عليه؛ يصف بُعْدَ همّته، فيقول: لو كان سَعْيِي في الدنيا لأدْنَى حَظٍّ فيها، لَكَفَتْنِي البُلْغَةُ من العَيْش، ولم أتَجَشّمْ ما أتَجَشّمُ. وإنّما طَلَبِي مَعالِي الأُمور، كالمُلْك ونحوِهِ. فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومن إضماره قولُهم: «إذا كان غدًا فائتِي»، أي: إذا كان ما نحن عليه غدًا»**.

* * *

قال الشارح: يريد ومن إضمار الفاعل أنّ الإنسان يقول لِمَن يخاطبه في أمر يطلبه: «إذا كان غدًا فائتني» يريد: إذا كان ما نحن عليه غدًا فائتني. فـ «كَانَ». ههنا، بمعنَى الحُدوث، والتقديرُ: إذا حدث هذا الأمرُ غدًا، فائتني، فأضمر الفاعل لدلالة الحال عليه، وصار تفسيرُ الحال كتقديمِ الظاهر. ونحوٌ منه [من الطويل]:

---

(١) في الطبعتين: «إلى»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٥.

(٢) في الطبعتين: «لأحدهما»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٥.

١٢٧ ـ فإن كان لا يُرْضِيك حتّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُك راضِيَا

المراد: فإن كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن عليها.

فصل
[إضمار عامل الفاعل]

قال صاحب الكتاب: «**وقد يجيء الفاعل ورافعُه مضمرٌ؛ يُقال: «مَن فَعَلَ»؟ فتقول: «زيدٌ»، بإضمارِ «فَعَلَ»، ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾[(1)]، فيمن قرأها مفتوحةَ الباء[(2)]، أي: يسبّح له رجالٌ. ومنه بيت الكتاب [من الطويل]:**

١٢٨ ـ لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لخُصومةٍ [ومُختَبِطٌ مما تُطِيحُ الطَّوائِحُ]

أي: لِيَبْكِهِ ضارعٌ».

---

١٢٧ ـ **التخريج**: البيت لسوار بن المضرب في شرح التصريح ١/ ٢٧٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٩؛ والخصائص ٢/ ٤٣٣؛ والمحتسب ٢/ ١٩٢.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء حرف استئناف، و«**إن**»: حرف شرط جازم. «**كان**»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر. «**لا**»: حرف نفي. «**يُرضيك**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء للثقل، فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، يعود إلى اسم «كان»، والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**حتى**»: حرف جرّ. «**تردّني**»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» مضمرة وعلامة نصبه الفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من «أن تردّني» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«يرضيك». «**إلى قطريّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تردني». «**لا**»: حرف نفي. «**إخالك**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وكسرت همزته على غير القياس، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت. والكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به أوّل. و «**راضيًا**»: مفعول به ثانٍ منصوب.

وجملة «تردني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «**لا يرضيك**»: في محل نصب خبر «كان»، وجملة «لا إخالك راضيًا»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذا الفجائية. وجملة فعل الشرط وجوابه استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه إضمار فاعل «كان» التامّة هنا، وذلك لدلالة الحال عليه، والمراد: فإن كان لا يرضيك ما جرى في الحال التي نحن فيها.

(١) النور: ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) وهذه قراءة ابن عامر، وعاصم، وحفص، وشعبة، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٥٨؛ وتفسير الطبري ١٨/ ١١٢؛ وتفسير القرطبي ١٢/ ٢٧٥؛ وتفسير الرازي ٢٤/ ٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٢.

١٢٨ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن نهيك في شرح شواهد الإيضاح ص٩٤؛ والكتاب ١/ ٢٨٨؛ وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص٣٦٢؛ ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب ١/ ٣٠٣، ٣٠٩؛ ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/ ٢٨٦؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٠٢؛ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠؛ ولنهشل، أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلهل في ديوانه ص ٢٣؛ =

قال الشارح: اعلم أن الفاعل قد يُذكَر، وفعلُه الرافعُ له محذوفٌ لأمر يدلّ عليه، وذلك أنّ الإنسان قد يرى مضروبًا أو مقتولاً، ولا يعلم مَن أوقعَ به ذلك الفعلَ من الضرب أو القتلِ، وكلٌّ واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة، فيَسْأل عن الفاعل، فيقول: «مَن ضَرَبَهُ؟» أو: «من قتله؟» فيقول المسؤولُ: «زيدٌ»، أو: «عمرٌو»، يريد: ضَرَبَهُ زيدٌ، أو قتله عمرٌو، فيرتفع الاسمُ بذلك الفعل المقدَّر، وإن لم يُنْطَق به، لأنّ السائل لم يشُكّ في الفعل، وإنّما يشكّ في فاعله، ولو أظهره فقال: «ضربه زيدٌ»، لكان أجودَ شيءٍ، وصار ذكرُ الفعل كالتأكيد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿**يُسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال * رجالٌ**﴾[1] بفتح الباء في قراءةِ عاصم وابن عامر. وذلك أنّه بناه لِمَا لم يسمَّ فاعلُه، فأقام الجارَّ والمجرورَ بعده مقامَ الفاعل، ثمّ فسّر مَن يُسبِّح على تقديرِ سؤالِ سائلٍ: «من يُسبِّحه»؟ فقال: «رجالٌ»، أي: يُسبِّح له رجالٌ، فرفع «رجالاً» بهذا الفعل المضمر الذي يدلّ عليه «يُسبَّح»، لأنّه لمّا قال: «يسبَّح له»، دلّ أنّ ثَمَّ مسبِّحًا..

ومثله بيتُ الكتاب:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضارعٌ لِخُصُومةٍ ومختبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَوائحُ

البيت لابن نَهِيك النَّهْشَلِيّ. والشاهد فيه رفعُ «ضارع» بفعل محذوف، كأنّه قيل: «من يَبكيه»؟ فقال: «ضارعٌ لخصومة»، أي: يبكيه ضارع لخصومة. «والمختبِط»: المحتاج، وأصلُه ضربُ الشجر للإبل ليسقُطَ ورقُها وتُعْلَفَ. يصِف أنّه كان مُقيمًا بحُجّةِ

= والمقاصد النحوية ٢/ ٤٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٥، ٧/ ٢٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص٤٤٧، ٧٨٩؛ وأوضح المسالك ٢/ ٩٣؛ وتخليص الشواهد ص٤٧٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٩؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤، وشرح الأشموني ١/ ١٧١؛ والشعر والشعراء ص١٠٥، ١٠٦؛ والكتاب ١/ ٣٦٦، ٣٩٨؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٦ (طوح)؛ والمحتسب ١/ ٢٣٠؛ ومغني اللبيب ص٦٢٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

الإعراب: «**ليبك**»: اللام: للأمر، «يبك»: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة. «**يزيد**»: نائب فاعل مرفوع. «**ضارع**»: فاعل لفعل محذوف تقديره: «يبكيه». «**لخصومة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«ضارع»: «**ومختبط**»: الواو: حرف عطف، و«مختبط»: معطوف على «ضارع». «**ممّا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«مختبط». «**تطيح**»: فعل مضارع مرفوع. «**الطوائح**»: فاعل مرفوع.

وجملة «ليبك...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبكيه ضارع»: المقدّرة بدل من جملة «ليُبك يزيد». وجملة «تطيح...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: إضمار عامل **الفاعل** لقرينة، والتقدير: يبكيك ضارع. و«**ضارع**» فاعل لفعل محذوف دلّ عليه دخول الاستفهام المُقدَّر، كأنّه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع، ثمّ حذف الفعل، و«يزيد» نائب فاعل «يبك» المجزوم بلام الأمر.

(١) النور: ٣٦ ـ ٣٧.

المظلوم، ناصرًا له، مؤاسِيًا للفقير المحتاج. و«الضارعُ»: الذليلُ الخاضعُ. و«تُطِيحُ»: تُذْهِبُ وتُهْلِكُ، يُقال: أطاحته السُّنون، إذا ذهبتْ[1] به في طلبِ الرِّزْق، وأهلكتْه. و«الطَّوائح»: جمعُ «مُطِيحَةٍ»، وهي القَواذفُ، يُقال: طَوَّحَتْهُ الطوائحُ، أي: تَرامتْ به المَهالكُ، والقياسُ أن يُقال: «المَطاوِحُ»، لأنّه جمعُ «مطيحة»؛ وإنّما جاء على حذفِ الزوائد، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[2]، والقِياسُ: «مَلاقِح»، لأنّه جمعُ «مُلْقِحَةٍ»، وإنّما جاء محذوفَ الزوائد. ورَواه الأصمعيُّ: «لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومة»، على بِنْية الفاعل، ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية. فعلى قياسِ قوله تعالى: ﴿يُسبَّح له فيها بالغدوّ والآصال * رجالٌ﴾[3] أجاز سيبويه: «ضُرِبَ زيدٌ عمرٌو»، لأنّك لمّا قلت: «ضُرِبَ» عُلم أنّ له ضاربًا، والتقديرُ ضَرَبَهُ عمرٌو». ومثله قراءةُ من قرأ ﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[4]، قال أبو العبّاس: «المعنى: «زَيَّنَهُ شُركاؤُهم»، فرفع الشركاء بفعل مضمر دلّ عليه: زُيِّن.

* * *

قال صاحب الكتاب: **والمرفوع في قولهم: «هل زيدٌ خَرَجَ»؟ فاعلُ فعلٍ مضمرٍ يفسّره الظاهرُ. وكذلك، في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[5]، وبيتِ الحَماسة [من البسيط]:**

١٢٩ ـ [إذاً لقامَ بِنَصْري مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الحفيظَةِ] إن ذو لُوثَةٍ لانا

---

(١) في الطبعتين: «أذهبت»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليبزغ ص٩٠٥. وفي هامش الطبعة المصرية: «في نسخة ذهبت به».

(٢) الحجر: ٢٢.

(٣) النور: ٣٦ ـ ٣٧.

(٤) الأنعام: ١٣٧. وهذه قراءة أبو عبد الرحمن السلميّ والحسن وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٢٩، ٢٣٠؛ وتفسير الطبري ١٢/ ١٣٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٢١.

(٥) التوبة: ٦.

١٢٩ ـ **التخريج**: البيت لقريط بن أنيف في خزانة الأدب ٧/ ٤٤١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٨؛ وللحماسي في مغني اللبيب ١/ ٢١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٤٤٥، ٤٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٣؛ ولسان العرب ١٣/ ١٤٠ (خشن)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٣.

المعنى: لو كنت من غيركم لنصرني وساندني قومٌ أشداء حين أغضب إذا ما لنتم وضعفتم.

الإعراب: «**إذًا**»: حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له. «**لقام**»: اللام: واقعة في جواب شرط متقدّم. «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**بنصري**»: الباء: حرف جر، و«نصري»: اسم مجرور بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «قام». «**معشر**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**خشن**»: صفة مرفوعة بالضمة. «**عند**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «قام»، وهو مضاف. «**الحفيظة**»: مضاف إليه=

وفي مَثَل للعرب: «لو ذاتُ سِوارٍ لطمتْني»[(١)]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[(٢)]، على معنًى: ولو ثَبَتَ. ومنه المَثَل: «إلَّا حَظِيَةٌ فلا ألِيَةٌ»[(٣)]، أي: إن لا تكن لك في النساء حظيّةٌ فإنّي غيرُ ألِيَةٍ».

* * *

قال الشارح: اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعلَ، ويطلبه. وذلك من قِبَل أن الاستفهام في الحقيقة إنّما هو عن الفعل، لأنّك إنّما تستفهم عمّا تشُكّ فيه، وتجهل عملَه. والشكُّ إنّما وقع في الفعل، وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك. وإذا كان حرفُ الاستفهام إنّما دخل للفعل، لا للاسم، كان الاختيارُ أن يَلِيَه الفعلُ الذي دخل من أجله. وإذا وقع الاسمُ بعد حرف الاستفهام، وكان بعده فعلٌ، فالاختيارُ أن يكون مرتفعًا بفعلٍ مضمر، دلّ عليه الظاهرُ؛ لأنّه إذا اجتمع الاسمُ والفعلُ، كان حملُه على الأصل أوْلى، وذلك نحوُ قولك: «أزيدٌ قام؟» ورفعُه بالابتداء حسنٌ، لا قُبْحَ فيه، لأنّ الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر. وأبو الحسن الأخفش يختار أن يكون مرتفعًا بفعل مضمر على ما قلناه. وأبو عمر الجَرْميّ يختار أن يكون مرتفعًا بالابتداء، لأنّ الاستفهام يقع بعده المبتدأُ والخبرُ، كما ذكرناه، ولا يفتقر إلى تكلّف تقديرِ محذوف.

وأمّا تمثيلُ صاحب الكتاب بقوله: «هل زيدٌ قام»؟ فلم يمثّل بالهمزة، فيقول: «أزيدٌ

= مجرور بالكسرة. «إن»: حرف شرط جازم. «ذو»: فاعل لفعل مقدر يفسره المذكور بعده، مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «لوثة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لانا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «قام بنصري معشر خشن»: جواب شرط متقدم غير جازم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لان ذو لوثة»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «لان»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجواب الشرط معطوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن لان ذو لوثة خشنوا.

والشاهد فيه: إضمار فعل الفاعل «ذو».

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ١٩٣؛ وزهر الأكم ١/ ٧٧؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٩؛ وفصل المقال ص٣٨١؛ وكتاب الأمثال ص٢٦٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٤٣ (لطم)؛ والمستقصى ٢/ ٢٩٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧٤.

يريد: لو لطمتني حرّة ذات حليّ لاحتملت، ولكن لطمتني أَمَة عاطل. يقوله كريم يظلمه دنيّ، فلا يقدر على احتمال ظلمه.

(٢) الحجرات: ٥.

(٣) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٦٧؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٥؛ وفصل المقال ص ٢٣٧؛ وكتاب الأمثال ص١٥٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٩ (ألا)، ١٨٥ (حظا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٠؛ والمستقصى ١/ ٣٧٣.

والحظيّة: الحظوة والمكانة، والأليّة: التقصير. يُضرب في الحثّ على مداراة الناس لنيل ما يُحتاج إليه منهم.

قام»؟ وذلك من قِبَل أن سيبويه يفرق بين الهمزة و«هَلْ». فعنده إذا قلت: «أزيدٌ قام»؟ جاز أن يرتفع الاسم بالابتداء جوازًا حسنًا. وإذا قلت: «هل زيدٌ قام»؟ يقع إضمارُ الفعل لازمًا، ولم يرتفع الاسمُ بعده إلّا بفعل مضمر على أنّه فاعلٌ، وقبُح رفعُه بالابتداء. ولم يجز تقديمُ الاسم ههنا إلّا في الشعر، فلذلك مثّله بـ «هَلْ» دون الهمزة.

وإنّما قبُح رفعُه بعد «هَلْ» بالابتداء، ولم يقبُح بعد الهمزة؛ وذلك من قِبَل أن الهمزة أُمُّ الباب، وأعمُّ تصرُّفًا، وأقواها(١) في باب الاستفهام؛ لأنّها تدخل في مواضع الاستفهام كلّها، وغيرُها ممّا يُستفهم به، يلزَم موضعًا، ويختصّ به، وينتقل عنه إلى الاستفهام، نحوَ: «مَنْ» و«كَمْ» و«هَلْ»، فَـ «مَنْ»: سؤالٌ عمّن يعقِل. وقد تنتقل فتكون بمعنَى «الَّذِي»، و«كَمْ»: سؤالٌ عن عَدَدٍ، وقد تُستعمل بمعنَى «رُبَّ»، و«هَلْ»: لا يُسْأَلُ بها في جميع المواضع. ألا ترى أنّك تقول: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو»؟ على معنَى «أيُّهُمَا عندك»؟ ولم يجز في ذلك المعنى أن تقول: «هل زيدٌ عندك أم عمرٌو؟» وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنَى «قَدْ»، نحوَ قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾(٢)، أي: قد أتى. وقد تكون بمعنَى النفي، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَـٰنِ﴾(٣).

وإذ كانت الهمزةُ أعمَّ تصرُّفًا، وأقوى في باب الاستفهام، توسّعوا فيها أكثرَ ممّا توسّعوا في غيرها من حروف الاستفهام، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ، ويكونَ الخبرُ فعلاً. واستُقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لقلّةِ تصرُّفها.

فإن قيل: إذا كان الاستفهامُ يقتضي الفعلَ، على ما أقررتم، فما بالُكم ترفعون بعده المبتدأَ والخبرَ؟ فتقولون: «أزيدٌ قائمٌ»؟ و«هل زيدٌ قائمٌ»؟ فالجوابُ: أنّ الجملة قبل دخول الاستفهام تدلّ على فائدةٍ؛ فدخل الاستفهامُ سؤالاً عن تلك الفائدة.

وذكرُ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾(٤)؛ فـ «أحَد» هنا مرتفعٌ بفعل مضمر تفسيرهُ الظاهرُ الذي هو «استجارك»، والتقديرُ: «إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْه»، وذلك أنّ «إنْ» في باب الجزاء بمنزلة الألف في باب الاستفهام. وذلك لأنّها تدخل في مواضع الجزاء كلّها، وسائرُ حروف الجزاء نحوُ: «مَنْ» و«مَتَى» لها مواضعُ مخصوصةٌ؛ فـ «مَنْ»: شرطٌ فيمن يعقل، و«مَتَى»: شرطٌ

---

(١) في الطبعتين: «وأقواها»، وقد صحّحتها طبعة ليبزغ ص٩٠٥: «أقواهما»، وأعتقد أن هذا التصحيح غير صحيح، فالمقصود أنّ الهمزة أقوى أدوات الاستفهام.

(٢) الإنسان: ١.

(٣) الرحمن: ٦٠.

(٤) التوبة: ٦.

في الزمان، وليست «إنْ» كذلك، بل تأتي شرطًا في الأشياء كلِّها، فلذلك حسُن أن يَلِيَها الاسمُ في اللفظ، ويُقدَّر له عاملٌ، وذلك نحوُ: «إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ»، ترفع «زيدًا» بفعل مضمر يُفسِّره هذا الظاهرُ، والتقديرُ: إن أتاني زيد أتاني آته، قال النمِرُ بن تَوْلَبٍ [من الكامل]:

١٣٠ـ لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهْلَكْتُه وإذا هلكْتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِي

نصب «منفسًا» بعدَ «إنْ» بإضمار فعلٍ تقديرُه: «إن أهلكتُ منفسًا أهلكتُه». ويجوز رفعُ «منفس»، فيقال: «إنْ منفسٌ أهلكتُه»، على تقديرِ «إنْ هَلَكَ منفسٌ». ولا بدّ من تقدير فعلٍ إمّا ناصبٍ وإمّا رافعٍ.

---

١٣٠ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص٧٢؛ وتخليص الشواهد ص٤٩٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، ٣٢١، ١١/ ٣٦؛ وسمط اللآلي ص٤٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٢، ٢/ ٨٢٩؛ والكتاب ١/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٨ (نفس)، ١١/ ٢١١ (خلل)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص٢٤٨؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٥١؛ والجنى الداني ص٧٢؛ وجواهر الأدب ص٦٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٩/ ٤١، ٤٣، ٤٤؛ والردّ على النحاة ص١١٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٨؛ وشرح ابن عقيل ص٢٦٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٥؛ ولسان العرب ٤/ ٦٠٤ (عمر)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٦، ٤٠٣؛ والمقتضب ٢/ ٧٦.

اللغة: لا تجزعي: لا تخافي. المنفس: (هنا) المال الكثير. أهلكته: أنفقته. هلكتُ: متُّ.

المعنى: يخاطب الشاعر زوجته بقوله: لا تخافي على إنفاقي المال وتبذيره، فإنني ما دمت حيًا لن تحتاجي إلى شيء، وإذا متّ فعند ذلك اجزعي، لأنّك لن تجدي من بعدي مَنْ يؤمّن لك حاجتك.

الإعراب: «**لا**»: ناهية جازمة. «**تجزعي**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**منفسًا**»: مفعول به لفعل محذوف، منصوب بالفتحة، والتقدير: «أهلكت منفسًا». «**أهلكته**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ، في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**وإذا**»: الواو: حرف استئناف، «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط، خافض لشرطه متعلّق بجوابه. «**هلكت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**فعند**»: الفاء: زائدة، و«عند»: ظرف زمان متعلق بالفعل «اجزعي»، وهو مضاف. «**ذلك**»: اسم إشارة مبني في محل جر بالإضافة. واللام حرف للبعد والكاف حرف خطاب. «**فاجزعي**»: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «**اجزعي**»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة. والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل.

وجملة «لا تجزعي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن منفسًا أهلكته فلا تجزعي» الشرطية: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أهلكته»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا هلكت فلا تجزعي» الشرطية: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هلكت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «اجزعي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

والشاهد فيه قوله: «إن منفسًا أهلكته» حيث نصب «منفسًا» بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده، لأن حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهرًا أو مضمرًا. هذا على رواية البصريين. أمّا الكوفيون فيروونه برفع «منفس» بفعل مفسّر بالمذكور، والتقدير: إنْ هَلك، أو أُهْلك منفس.

وزعم الفرّاء أنّ «أحَدًا» في الآية يرتفع بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضميرُ الفاعل الذي في «استجارك». وهو قول فاسد، لأنّا إذا رفعناه بما قال، فقد جعلنا استجارك خبرًا لـ «أحد» وصار الكلامُ كالمبتدأ والخبر.

وأمّا بيت الحماسة [من البسيط]:

إذًا لَقامَ بِنَصْري مَعْشَرٌ خُشُنٌ عندَ الحَفِيظةِ إنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا

الشاهد فيه: رفعُ «ذو لوثة» بفعل مضمر دلّ عليه «لَانَا»، والتقديرُ: «إن لانَ ذو لوثة لانَا»، لمكانِ حرف الجزاء، وهي «إنْ»، واقتضائها الفعلَ، وأنّه لا يقع بعدها مبتدأٌ وخبرٌ؛ لا يجوز أن يُقال: «إنْ زيدٌ قائمٌ أكرمتُك». و«الخُشُنُ»: جمعُ «أخْشَنَ»، بمعنى «الخُشْن»، والجمعُ «خُشْنٌ» بسكون الشين، نحوُ قوله [من الرجز]:

١٣١ ـ أَلْيَنُ مَسًّا في حَوايَا البَطْنِ مِن يَثْرِبِيّاتٍ قِذَاذٍ خُشْنِ

وتحريكُ الشين في البيت ضرورة، و«الحَفِيظةُ»: الغَضَبُ. و«اللُّوثَةُ»: الضَّعْفُ والاسترخاءُ؛ أي: إنّهم يخشُنُون إذا لانَ الضعيفُ لَعَجْزٍ أو ذِلّةٍ. يصِفهم بالمَنَعَة.

وأمّا المَثَل، وهو قولهم: «لو ذاتُ سِوارٍ لطمَتْني»، فالاسمُ الذي هو «ذات سوار» مرتفعٌ بعد «لَوْ» بفعل مقدّر دلّ عليه «لطمتني»، والتقديرُ: «لو لطمتني ذاتُ سوار لطمتني»، من قِبَل أنّ «لَوْ» تقتضي الفعلَ اقتضاءَ «إن» الشرطيّةِ، لأنّ «لَوْ» شرطٌ فيما مضى، كما أنّ «إنْ» شرطٌ فيما يستقبل.

ويحكى أنّ حاتمًا الطائيّ أُسر في بلادِ بني عَنْزَةَ، فغاب عنها الرجالُ، وبقي فيما بين نسائهم حاتمٌ مقيَّدًا مغلولاً، ثمّ اتّفق لهنّ الارتحالُ، فارتحلن بحاتم. فلمّا بلغْن بعضَ الطريق، مَسَّهنّ الجُوعُ. وكان عادةُ الجاهِليّة أكْلَ الفَصِيد في المَخْمَصَة[1]. فقال: افْكُكْنَ

---

١٣١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٧٦٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٧٣ (تقن)، ١٣/ ١٤٠ (خشن)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٦.

شرح المفردات: حوايا البطن: الأمعاء ـ يثربيّات: منسوبة إلى مدينة يثرب. القِذاذ: جمع قُذّ: السهم الذي لا ريش عليه.

الإعراب: **«ألينُ»**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. **«مسًّا»**: تمييز منصوب بالفتحة. **«في حوايا»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«ألين». **«البطن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«من»**: حرف جر. **«يثربيات»**: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجارّ والمجرور متعلّقان بـ«ألين». **«قذاذ»**: صفة مجرورة بالكسرة. **«خشن»**: صفة ثانية مجرورة بالكسرة.

وجملة «هي ألين»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خُشُن» حيث حرّك الشين للضرورة.

(١) الفصيد: دمٌ كان يُوضَع في الجاهليّة في مِعًى من فَصْدِ عرقِ البعير، ويُشْوَى، وكان أهل الجاهليّة يأكلونه ويُطعمونه الضَّيفَ في الأزمة. (لسان العرب ٣/ ٣٣٦ (فصد)).
والمخمصة: المجاعة، والجوع. (لسان العرب ٩٧/ ٣٠ (خمص)).

عنّي الغُلَّ لأفْزِدَ. ففككْنَ عنه، فنزل عن الناقة ونَحَرها، فقيل له في ذلك، فقال: «هكذا فَزْدِي أنَهْ»، فلطمتْه جاريةٌ بما فعل، فقال: «لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»، يريد: لو حُرَّةٌ لطمتني. والمعنى لو لطمتني من كانت في الشَّرَف لي كُفئًا، لَهانَ عليّ ذلك.

وأمّا المَثَل الآخر، وهو قول العرب: «إلّا حَظِيَةٌ فلا أَلِيَّةٌ»[1]، فمعناه: «إنْ لا تكن لك في النساء حظيّةٌ، فإنّي غيرُ أَلِيّةٍ»؛ كأنّها قالت: «إن كنتَ ممّن لا تَحْظَى عنده امرأةٌ، فإنّي غيرُ أليّةٍ». ولو عنتْ بالحظيّة نفسَها، لم يكن إلّا نصبًا؛ إذ التقديرُ: «إلّا أكُنْ حظيّةً»، فيكون منصوبًا، لأنّه خبرُ «كَانَ». يُضْرَب لِمَن أخطأتْه الحُظْوَةُ، فيقال: إن أخطأتْك الحُظْوَةُ فيما تطلب، فلا تَأْلُ أن تتودّد إلى الناس، لَعَلَّكَ تُدْرِك بعضَ ما تريد. وأصلُه في المرأة تَصْلَفُ عند زوجها. و«حظيّةٌ»، و«أليّةٌ» «فَعِيلَةٌ» من «الحُظْوَة»، و«الأَلْو». و«أَلَوْتُ» أي: قَصَّرْتُ. والأصلُ «حَظِيوَةٌ»، و«أَلِيوَةٌ»، وإنّما قُلبت الواو ياءً لوقُوع الياء الساكنةِ قبلها على حدّ «سَيِّد» و«مَيِّت».

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[2] فـ «أنَّ» وما بعدها من الاسم والخبر بتأويلِ مصدر من لفظ الخبر مضافٍ إلى الاسم، وهو في موضع رفع بفعل محذوف، وتقديرهُ: ولو ثبت صَبْرُهم، أو وقع، لِما ذكرناه من أنّ «لو» لا يَلِيها إلّا الفعلُ. واعلمْ أنّك لو قلت: «لو أنّ زيداً قائمٌ لأكرمناه»، لم يجز؛ وإذا قلت: «لو أنّ زيدًا قام لأكرمناه»، جاز، وذلك لوقُوعِ الفعلِ في خبرِ «أنَّ»، فيكون مفسِّرًا لذلك الفعل المحذوفِ الرافعِ، كأنّا قلنا: «لو صَحَّ أنّ زيدًا قام»، أو: «لو ثبت».

فإن قيل: فكيف يكون «قَامَ»، من قولك: «لو أنّ زيدًا قام» دالًّا على «صَحَّ» و«ثَبَتَ»، وليس من لفظه؟ قيل: لمّا كانا في المعنى شيئًا واحدًا، جاز أن يفسِّر أحدهُما بالآخر؛ ألا ترى أنّه لا فرقَ بين أن تقول: «قام زيدٌ»، وبين أن تقول: «صَحَّ قيامُ زيد»، أو: «ثَبَتَ قيامُ زيد»؛ فلمّا كان إيّاه في المعنى، جاز أن يدلّ «قَامَ» على «صَحَّ»، لأنّ الصِّحّة للقيام، فيجوز أن يدلّ أحدهُما على الآخر، من حيث هما فعلان ماضيان، وأحدُهما ملتبسٌ بالآخر، من حيث كانت «أنَّ» وما اتّصل بها في موضع المصدر، والفعلُ المضمرُ مُسْنَدٌ إليه. وقد أجاز سيبويه أن تكون «أنَّ» وما اتّصل بها بعدَ «لَوْ»، وإنْ كان فيها معنَى المجازاة، في موضعِ رفع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ؛ وجاز، لأنّ الفعلَ الذي هو خبرُ «أنَّ» يُصحِّح لها معنَى المجازاة. وساغ ذلك لأنّها ليست عاملة كـ «إنْ» الشرطيّةِ، فجاز أن يقع بعدها المبتدأُ. وقال السيرافيّ: لو كانت «أنَّ» في موضع اسم مبتدأ، لجَاز أن يُقال: «لو أنّ زيداً جالسٌ أتَيْناك»، على معنَى: «لو وقع هذا»؛ والحقُّ الأوّلُ لاقتضائها الفعلَ.

---

(١) تقدّم تخريجه منذ قليل.

(٢) الحجرات: ٥.

المبتدأ والخبر

فصل
[تعريفهما]

قال صاحب الكتاب: «هما الاسمان المجرَّدان للإسناد، نحوُ قولك: «زيدٌ منطلقٌ». والمراد بالتجريد إخلاؤُهما من العَوامل التي هي «كَانَ»، «وإنَّ»، و«حَسِبْتُ» وأخواتُها. لأنّهما إذا لم يخلُوَا منها، تلعَبتْ بهما، وغصبتْهما القَرارَ على الرفع. وإنّما اشتُرط في التجريد أن يكون من أجلِ الإسناد، لأنهما لو جُرّدا، لا للإسناد، لَكانا في حكم الأصوات التي حقُّها أن يُنْعَق بها غيرَ معربةٍ، لأنّ الإعراب لا يُستحقّ إلّا بعد العَقْد، والتركيبِ، وكونُهما مجرَّدَيْن للإسناد هو رافعُهما، لأنّه معنًى قد تَناولَهما معًا تناوُلاً واحدًا، من حيث إنّ الإسناد لا يتأتّى بدونِ طَرَفَيْن: مسندٍ ومسنَدٍ إليه. ونظيرُ ذلك أنّ معنَى التشبيه في «كَأنَّ» لمّا اقتضى مشبَّهًا ومشبَّهًا به، كانت عاملةً في الجُزأَيْن؛ وشَبَهُهما بالفاعل أنّ المبتدأ مثلُه في أنّه مسنَدٌ إليه، والخبرَ في أنه جُزْءٌ ثان من الجملة».

* * *

قال الشارح: هذا الفصل واضحٌ من كلامِ صاحبِ الكتاب. غيرَ أنّا نذكُر نُكَتًا تختصّ بهذا الفصل، لا بدّ منها.

اعلم أن المبتدأ: كلُّ اسم ابتدأتَه، وجرّدتَه من العوامل اللفظيّةِ، للإخبار عنه. والعوامل اللفظيّةِ هي أفعالٌ وحروفٌ، تختصّ بالمبتدأ والخبرِ. فأمّا الأفعال فنحوُ: «كَانَ» وأخواتِها، والحروفُ نحوُ: «إنَّ» وأخواتِها، و«مَا» الحِجازيّةِ.

وإنّما اشترط أن يكون مجرَّدًا من العوامل اللفظيّةِ لأنّ المبتدأ شرطُه أن يكون مرفوعًا، وإذا لم يتجرّد من العوامل، تلعّبتْ به، فرفعتْه تارةً، ونصبتْه أُخرى، نحوَ: «كان زيدٌ قائمًا»، و«إنّ زيدًا قائمٌ»، و«ما زيدٌ قائمًا»، و«ظننت زيدًا قائمًا». وإذا كان كذلك، خرج عن حكمِ المبتدأ والخبرِ إلى شَبَهِ الفعل والفاعلِ، وهذا معنى قوله: غصبتْهما القَرارَ على الرفع.

وقوله: «المجرّدان للإسناد»، يريد بذلك أنّك إذا قلت: «زيدٌ»، فتُجرِّده من العوامل اللفظيّةِ، ولم تُخْبِر عنه بشيء، كان بمنزلةِ صَوْت تُصوِّته لا يستحقّ الإعرابَ، لأنّ الإعرابَ إنّما أُتِي به للفرق بين المعاني. وإذا أخبرت عن الاسم بمعنًى من المعاني

المفيدةِ احتيج إلى الإعراب لِيدلّ على ذلك المعنى. فأمّا إذا ذكرتَه وحدَه، ولم تُخْبِر عنه، كان بمنزلةِ صوت تصوّته غيرِ معرَب.

* * *

وقوله: **«وكونُهما مجرّدَيْن للإسناد هو رافعُهما لأنّه معنًى قد تناولهما معًا تناوُلاً واحدًا»** إشارةٌ إلى أنّ العامل في المبتدأ والخبرِ تجريدُهما من العوامل اللفظيّة.

وهي مسألةٌ قد اختلف فيها العُلماءُ؛ فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبرَ، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان[1]. قالوا: وإنّما قلنا: ذلك لأنّا وجدنا المبتدأ لا بدّ له من خبرٍ، والخبرَ لا بدّ له من مبتدأ، فلمّا كان كلُّ واحد منهما لا ينفَكّ من الآخر، ويقتضي صاحبَه، عمِل كلُّ واحد منهما في صاحبه، مِثْلَ عَمَلِ صاحبه فيه. قالوا: ولا يمتنع الشيءُ أن يكون عاملاً ومعمولاً في حال واحدة، وقد جاء لذلك نظائرُ؛ منها قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[2]، فنصب «أيًّا» بـ« تَدْعُوا»، وجزم «تدعوا» بـ «أيّ»، فكان كلُّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة. ومثلُه قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾[3]، فـ «أيْنَمَا» منصوبٌ بـ «تكُونُوا»، لأنّه الخبرُ، و«تكُونُوا» مجزومٌ بـ «أيْنَمَا». وذلك كثيرٌ في كلامهم؛ فكذلك ههنا. وهو فاسدٌ لأنّه يؤدّي إلى مُحال، وذلك أنّ العامل حقُّه أن يتقدّم على المعمول. وإذا قلنا: إنّهما يترافعان، وجب أن يكون كلُّ واحد منهما قبل الآخر، وذلك محالٌ، لأنّه يلزمَ أن يكون الاسم الواحد أوّلاً وآخِرًا في حال واحدة. وممّا يؤيّد فَسادَ ما ذهبوا إليه جوازُ دخولِ العوامل اللفظيّة عليهما، نحوَ: «كان زيدٌ أخاك»، و«إنّ زيدًا أخوك»، و«ظننتُ زيدًا أخاك»، فلو كان كلُّ واحد منهما عاملاً في الآخر، لَما جاز أن يدخل عليه عاملٌ غيرهُ. وأمّا الآيات التي أوْردوها، فإنّ الجواب عنها من وجهَيْن:

أحدهما: أنّا لا نُسلّم أنّ الجزم في الفعل بنفسِ الاسم المنصوب، وإنّما هو بتقديرِ حرف الشرط الذي هو «إنْ»، والنصبُ في الاسم بالفعل المذكور؛ فإذًا العاملُ في كلّ واحد منهما غيرُ الآخر.

الثاني: أنّا نسلّم أَن كلّ واحد منهما عاملٌ في الآخر، إلّا أنّه باعتبارَيْن: فالجزمُ باعتبارِ نِيابته عن حرف الشرط، لا من حيث هو اسمٌ؛ والنصبُ في الاسم بالفعل نفسِه، فهما شيئان مختلفان، وليس كذلك ما نحن فيه، لأنّه باعتبارٍ واحدٍ يكون عاملاً ومعمولاً، وهو كونُه مبتدأً وخبرًا.

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص٤٤ ـ ٥١.
(٢) الإسراء: ١١٠.
(٣) النساء: ٧٨.

وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وهو معنًى ثمّ اختلفوا فيه؛ فذهب بعضُهم إلى أنّ ذلك المعنى هو التَّعَرِّي من العواملِ اللفظيّة. وقال الآخرون: هو التعرّي، وإسنادُ الخبر إليه[1]. وهو الظاهرُ من كلامِ صاحب هذا الكتاب. والقول على ذلك أنّ التعرّي لا يصِحّ أن يكون سَبَبًا، ولا جزءًا من السبب؛ وذلك أنّ العوامل توجِب عمَلاً، والعدمَ لا يوجِب عمَلاً، إذ لا بدّ للموجِب والموجَبِ من اختصاص يوجِب ذلك، ونِسْبَةُ العدم إلى الأشياء كلِّها نسبةٌ واحدةٌ.

فإن قيل: العوامل في هذه الصنعة ليست مؤثِّرةً تأثيرًا حِسِّيًا، كالإحراق للنار، والبَرْدِ والبَلِّ للماء، وإنّما هي أماراتٌ ودَلالاتٌ، والأَمارةُ قد تكون بعدم الشيء، كما تكون بوُجوده، ألَا ترى أنه لو كان معك ثَوْبان، وأردت أن تُميِّز أحدَهما من الآخر، وصبغتَ أحدَهما، وتركتَ صَبْغَ الآخر، لكان تركُ صبغِ أحدِهما في التمييز بمنزلةِ صبغِ الآخر؛ فكذلك ههنا.

قيل: هذا فاسدٌ، لأنّه ليس الغرضُ من قولهم: «إنّ التعرّي عاملٌ» أنّه مُعرِّفٌ للعامل. إذ لو زُعم أنّه مُعرِّفٌ، لكان اعترافًا بأنّ العامل غيرُ التعرّي.

وكان أبو إسحاق يجعل العاملَ في المبتدأ ما في نفس المتكلّم؛ يعني من الإخبار عنه. قال: لأنّ الاسم لمّا كان لا بدّ له من حديثٍ يُحدَّث به عنه، صار هذا المعنى هو الرافعَ للمبتدأ.

والصحيح أنّ الابتداء اهتمامُك بالاسم، وجعلُك إيّاه أوّلاً لثانٍ كان خبرًا عنه. والأوّليّةُ معنًى قائمٌ به يكْسِبه قوّةً؛ إذ كان غيرُه متعلّقًا به، وكانت رتبتُه مُتَقَدِّمةً على غيره. وهذه القوّة تُشبِّه به الفاعلَ، لأنّ الفاعل شرطُ تحقُّقِ معنى الفعل، وأنّ الفاعل قد أُسند إليه غيرُه، كما أنّ المبتدأ كذلك، إلّا أنّ خبرَ المبتدأ بعده، وخبرَ الفاعل قبله، وفيما عَدَا ذلك هما فيه سَواءٌ.

وأمّا العامل في الخبر فذهب قومٌ إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحدَه، وهو ظاهرُ مذهب صاحبِ الكتاب؛ ألا ترى إلى قوله: «وكونُهما مجرَّدَيْن للإسناد هو رافعُهما»، وإنّما قلنا ذلك لأنّه قد ثبت أنّه عاملٌ في المبتدأ، فوجب أن يكون عاملاً في الخبر، لأنّه يقتضيهما معًا؛ ألا ترى أنّ «كأنَّ» لمّا اقتضت مشبّهًا ومشبَّهًا به، كانت عاملةً في الجزأيْن، كذلك ههنا؛ هذا معنى قوله: «لأنّه معنًى يتناولهما معًا تناوُلاً واحدًا»؛ يعني الابتداءَ.

وذهب آخرون إلى أنّ الابتداء والمبتدأ جميعًا يعملان في الخبر؛ قالوا: لأنّا وجدنا الخبرَ لا يقع إلّا بعد المبتدأ والابتداءِ، فوجب أن يعملا فيه. وهذا القولُ عليه كثيرٌ من البصريين. ولا ينفكّ من ضُعْف؛ وذلك من قِبَل أنّ المبتدأ اسمٌ، والأصلُ في الأسماء ألّا

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص٤٤ ـ ٥١.

تعمل. وإذا لم يكن لها تأثيرٌ في العمل ـ والابتداءُ له تأثيرٌ ـ فإضافةُ ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ لها[1]. ويمكن أن يُقال: إنّ الشيئَيْن إذا تَركَّبا، حدث لهما بالتركيب معنًى لا يكون في كلّ واحد من أفرادِ ذلك المركَّب. والذي أراه أنّ العامل في الخبر هو الابتداءُ وحدَه، على ما ذُكر، كما كان عاملاً في المبتدأ؛ إلّا أنّ عمَله في المبتدأ بلا واسطةٍ، وعملَه في الخبر بواسطةِ المبتدأ، يعمل في الخبر عند وجودِ المبتدأ، وإن لم يكن للمبتدأ أثَرٌ في العمل، إلّا أنّه كالشرط في عمله، كما لو وضعتَ ماءً في قِدْرة، ووضعتها على النار، فإنّ النار تُسخِّن الماءَ، فالتسخينُ حصل بالنار عند وجودِ القِدْر، لا بها، فكذلك هنا.

وذهب قومٌ إلى أنّ الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ وحده عمل في الخبر. وهذا ضعيفٌ؛ لأنّ المبتدأ اسمٌ، كما أنّ الخبر اسمٌ، وليس أحدُهما بأوْلى من صاحبه في العمل فيه، لأنّ كلّ واحد منهما يقتضي صاحبه.

فصل

[نوعا المبتدأ]

قال صاحب الكتاب: **«والمبتدأ على نوعَيْن: معرفةٌ، وهو القياسُ، ونكرةٌ؛ إمّا موصوفةٌ، كالتي في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ﴾[2]، وإمّا غيرُ موصوفة كالتي في قولهم: «أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ»؟ و«ما أحدٌ خيرٌ منك»؛ و«شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ»[3]؛ و«تحت رأسي سَرْجٌ»، و«على أبِيه دِرْعٌ»».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ أصلَ المبتدأ أن يكون معرفة، وأصلَ الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأنّ الغرض في الإخبارات إفادةُ المخاطَب ما ليس عنده، وتنزيلُه منزلتَك في علم ذلك الخبر. والإخبار عن النكرة لا فائدةَ فيه؛ ألا ترى أنّك لو قلت: «رجلٌ قائمٌ»، أو «رجلٌ عالمٌ»، لم يكن في هذا الكلام فائدةٌ، لأنّه لا يُستنكر أن يكون رجلٌ قائمًا وعالمًا، في الوجود، ممّن لا يعرفه المخاطَبُ. وليس هذا الخبرُ الذي تُنزِّل فيه المخاطبَ منزلتَك فيما تعلم.

---

(١) في الطبعتين: «له»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليزغ ص ٩٠٥

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٩، ٩/ ٢٦٢؛ وزهر الأكم ٣/ ٢٢٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦١ (هرر)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠؛ والمستقصى ٢/ ١٣٠.
وذو الناب: الكلب. وأهرَّ الكلبَ: جعله يهرّ، أي: جعله يُصوِّت دون أن ينبح. يُضرب عند ظهور أمارات الشرّ.

فإذا اجتمع معك معرفةٌ ونكرةٌ، فحقُّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبرُ النكرةَ؛ لأنّك إذا ابتدأتَ بالاسم الذي يعرفه المخاطَبُ، كما تعرفه أنت، فإنّما ينتظر الذي لا يعلمه؛ فإذا قلت: «قائمٌ»، أو: «حكيمٌ»، فقد أعلمتَه بمثلِ ما علمتَ، ممّا لم يكن بعلمه، حتّى يُشارِكك في العلم. فلو عكستَ وقلت: «قائمٌ زيدٌ»، فـ «قائمٌ» منكورٌ، لا يعرفه المخاطَبُ، لم تجعله خبرًا مقدَّمًا، يستفيده المخاطَبُ. ولا يصحّ أن يكون «زيدٌ» الخبرَ، لأنّ الأسماء لا تُستفاد. ولا يُساوي المتكلِّمُ المخاطَبَ، لأنّ النكرة ما لا يعرفه المخاطَبُ، وإن كان المتكلّمُ يعرفه؛ ألا ترى أنّك تقول: «عندي رجلٌ»، فيكون منكورًا، وإن كان المتكلّمُ يعرفه. فالمعرفةُ والنكرةُ بالنسبة إلى المخاطَب، فلذلك قال: «المبتدأ على نوعَيْن: معرفةٌ، وهو القياسُ».

وقد ابتدؤوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصولِ الفائدة. وتلك المواضعُ: النكرةُ الموصوفةُ؛ والنكرةُ إذا اعتمدتْ على استفهام، أو نفي، وإذا كان الخبرُ عن النكرة ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وتقدّم عليها، نحوَ: «تحتَ رأسي سَرْجٌ»، «ولِي مالٌ»، وإذا كان في تأويلِ النفي، نحوَ قولهم: «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ».

فأمّا النكرة الموصوفة، فنحوُ قولك: «رجلٌ من بني تميم جاءني»، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[1]؛ لمّا وُصف الرجلُ بأنّه مَن بني تميم، والعبدُ بأنّه مؤمنٌ، تَخصّص[2] من رجلٍ آخَر، ليس له تلك الصفةُ، فقُرّب بهذا التخصيص من المعرفة، فحصل بالإخبار عنه فائدةٌ؛ وإنّما يُراعَى في هذا الباب الفائدةُ.

وكذلك إذا اعتمدت النكرةُ على استفهام، أو نفي، لأنّ الكلام صار غيرَ موجَب، فتضمّنت النكرةُ معنى العُمُوم، فأفادت، فجاز الابتداءُ بها لذلك. وذلك نحوُ قولك: «أرجلٌ عندك أم امرأةٌ»؟ و «ما أحدٌ خيرٌ منك». وقالوا في المَثَل: «شَرٌ أهرّ ذا نابٍ». فالابتداءُ بالنكرة فيه حسنٌ، لأنّ معناه «ما أهرّ ذا نابٍ إلّا شرٌّ»، فالابتداءُ ههنا محمولٌ على معنى الفاعل، وجرى مَثَلاً، فاحتُمل. والأمثالُ تُحْتَمل ولا تُغيَّر.

ومعنَى «شرٌ أهرّ ذا ناب» أنهم سمعوا هَريرَ كَلْب في وقتٍ لا يَهِرُّ مثلُه فيه إلّا لسُوءِ ظَنٍّ. ولم يكن غرضُهم الإخبارَ عن شَرٍّ، وإنّما يريدون الكلبَ أَهَرَّهُ شَرٌّ. وإنّما كان محمولاً على معنى النفي، لأنّ الإخبار به أقوى، لأنّه أَوْكَدُ؛ ألا ترى أنّ قولك: «ما قام إلّا زيدٌ» أوكدُ من قولك: «قام زيدٌ». وإنّما احتيج إلى التوكيد في هذه المواضع، من حيث كان أمرًا مُهِمًّا، لِما ذكرناه.

---

(١) البقرة: ٢٢١.

(٢) في الطبعتين: «يخصص»، والتصحيح عن جدول التصحيحات المرفق بطبعة ليزغ ص٩٠٥.

وممّا جاء من ذلك قولُهم في المثل: «شيءٌ ما جاء بك»[١]؛ يقوله الرجلُ لرجل جاءَه، وَمَجِيئُه غيرُ معهود في ذلك الوقت، أي: ما جاء بك إلّا شيءٌ، أي: حادثٌ لا يُعْهَد مثله.

وأمّا قولهم: «تحت رأسي سرجٌ»، و«على أبيه دِرْعٌ»، و«لَكَ مالٌ»؛ فالذي سوّغ ذلك كونُك صدّرتَ في الخبر معرفةً هي المحدَّثُ عنها في المعنى؛ ألا ترى أنّ «السرج» من قولك: «تحت رأسي سرجٌ»، وإن كان المحدَّثَ عنه في اللفظ، فالرأس مضافٌ إلى ضمير المتكلّم، وهو الياء من «رأسي»، وهذا الضميرُ هو المحدَّثُ عنه في المعنى، كأنّك قلت: «أنا مُتَوَسِّدٌ سرجًا». وكذلك «على أبيه دِرْعٌ». كأنّك قلت: «أبوه متدرِّعٌ». وكذلك «لَكَ مالٌ»، المعنى: أنت ذو مالٍ. فلمّا كان المعنى مُفيدًا، جاز، وإن كان اللفظ على خِلافه. والذي يؤيّد عندك ما قلناه، أنّك لو قلت: «تحت رأسٍ سرجٌ»، و«على رجلٍ درعٌ»، و«لرجلٍ مالٌ»، لم يكن كلامًا.

وإنّما اشتُرط ههنا أن يكون الخبر مقدّمًا لوجهَيْن: أحدُهما: أنّ الظرف والجار والمجرورَ قد يكونان وصفَيْن للنكرة، إذا وقعا بعدها، لأنّه في الحقيقة جملةٌ من حيث كان متعلّقًا بـ «اسْتَقَرّ»، وهو فعلٌ. ويدلّ أنّه جملةٌ أنّه يقع صلةً، والصلاتُ لا تكون إلّا جُمَلاً. وإذا كان كذلك، فلو قلت: «سرجٌ تحت رأسي»، أو: «درعٌ على أبيه»، أو قال: «درهمٌ لي»، لَتَوهَّم المخاطَبُ أنّه صفةٌ، وينتظر الخبر فيقع عنده لَبْسٌ. والوجه الثاني: أنّهم استقبحوا الابتداءَ بالنكرة في الواجب، فلمّا سمُج ذلك عندهم في اللفظ، أخّروا المبتدأ، وقدّموا الخبرَ. وإنّما كان تأخيرُه أحسنَ من تقديمه، لأنّه وقع موقعَ الخبر، ومن شرطِ الخبر أن يكون نكرةً، فصلح اللفظُ، وإن كُنّا قد أحَطْنَا عِلْمًا أنّه المبتدأ. ومن ذلك قولُهم: «سلامٌ عليك»، و«وَيْلٌ له». قال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ﴾[٢] و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[٣]. ومن ذلك: «أمْتٌ في حَجَرٍ لا فيكَ»[٤]، فهذه الأسماء كلّها إنّما جاز الابتداءُ بها لأنّها ليست أخبارًا في المعنى، إنّما هي دعاءٌ، أو مسألةٌ، فهي في معنى الفعل، كما لو كانت منصوبة، والتقديرُ: لِيُسَلِّم الله عليك، ولِيَلْزَمْهُ الوَيْلُ. وقولهم: «أمْتٌ في حجرٍ لا فيك» معناه: لِيكن الأَمْتُ في الحجارة، لا فيك. و«الأمت»: اختلافُ انخفاضٍ وارتفاعٍ. قال الله تعالى: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾[٥]. والمعنى أبقاك اللّهُ بعد فَناءِ

---

(١) لم أقع على هذا المثل فيما عدت إليه من مصادر.

(٢) مريم: ٤٧.

(٣) المطففين: ١.

(٤) ورد المثل في اللسان ٢/ ٥ (أمت)؛ والمستقصى ١/ ٣٦٠.

(٥) طه: ١٠٧

الحجارة، لأنّ الحجارة ممّا يوصَف بالبَقاء. قال الشاعر [من البسيط]:

١٣٢ـ ما أطْيَبَ العَيْشَ لو أنّ الفَتَى حَجَرٌ   تَنْبُو الحَوادِثُ عنه وَهْوَ مَلْمُومُ

فلمّا كانت في معنى الفعل، كانت مُفيدة، كما لو صرّحتَ بالفعل. والفرق بين الرفع والنصب أنّك، إذا رفعت، كأنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندك، واستقرّ؛ وإذا نصبت، كأنّك تعمل في حالِ حديثك في إثباتها.

فصل

[نوعا الخَبَر]

قال صاحب الكتاب: **«والخبر على نوعَيْن: مفردٌ، وجملةٌ؛ فالمفردُ على ضربَيْن: خالٍ عن الضمير، ومتضمّنٌ له. وذلك: «زيدٌ غلامُك»، «وعمرٌو منطلقٌ»».**

* * *

قال الشارح: اعلم أن خبرَ المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامعُ، ويصير مع المبتدأ كلامًا تامًّا. والذي يدلّ على ذلك أنّ به يقع التصديقُ والتكذيبُ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: «عبدُ الله منطلقٌ»، فالصِّدْقُ والكِذْبُ إنّما وقعا في انطلاق عبد الله، لا في عبد الله، لأنّ الفائدة في انطلاقه، وإنّما ذكرتَ عبد الله، وهو معروفٌ عند السامع، لتُسْنِد إليه الخبرَ الذي هو الانطلاقُ.

---

١٣٢ ـ **التخريج**: البيت لابن مقبل في ديوانه ص٢٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦١؛ وبلا نسبة في الحيوان ٤/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٠٤؛ والخصائص ١/ ٣١٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٠٢، ولسان العرب ٢/ ٥ (أمت)، ١٢/ ٥٨٠ (نعم).

اللغة: تنبو: ترتدّ. ملموم: مجتمع الأطراف. حوادث الدهر: مصائبه.

المعنى: ليتني حجر، إذًا لَمَا آلمني الدهر بنكباته، ورددته خائبًا.

الإعراب: **«ما»**: نكرة تعجبية تامة بمعنى شيء مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ. **«أطيب»**: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب، مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو. **«العيش»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«لو»**: حرف امتناع لامتناع. **«أن»**: حرف مشبه بالفعل. **«الفتى»**: اسمها مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذر. **«حجر»**: خبرها مرفوع بالضمّة الظاهرة. والمصدر المؤوّل من «أنّ» ومعموليها في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: ثبت **«تنبو»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الواو للثقل. **«الحوادث»**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. **«عنه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تنبو. **«وهو»**: الواو: حالية، و«هو»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **«ملموم»**: خبر مرفوع بالضمّة الظاهرة، والمصدر المؤول من «أن» ومعموليها فاعل لفعل محذوف.

وجملة «ما أطيب العيش»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أطيب العيش»: في محل رفع خبر للمبتدأ «ما». وجملة «لو ثبت كون الفتى حجرًا مع الجواب المحذوف» حالية، وجملة «ثبت كون الفتى» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تنبو»: في محل رفع صفة حجر. وجملة «وهو ملموم»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه تمنّي الشاعر أن يكون حجرًا، لأنّ الحَجَرَ باقٍ رغم حوادث الدهر.

وخبرُ المبتدأ على ضربَيْن: مفردٌ، وجملةٌ. فإذا كان الخبرُ مفردًا، كان هو المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلاً منزلتَه. فالأوّلُ نحوُ قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، و«محمّدٌ نَبِيُّنَا»؛ فالمنطلقُ هو «زيدٌ»، و«محمّدٌ» هو النبيُّ ﷺ. ويُؤيِّد عندك ههنا أنّ الخبر هو المبتدأ، أنّه يجوز أن تُفسِّر كلَّ واحد منهما بصاحبه؛ ألا تراك لو سُئِلتَ عن زيد من قولك: «زيدٌ منطلقٌ»، فقيل: «مَن زيدٌ هذا الذي ذكرتَه؟» لقلت: «هو المنطلقُ»، ولو قيل: «مَن المنطلقُ؟» لقلت: هو زيدٌ. فلمّا جاز تفسيرُ كلّ واحد منهما بالآخر، دلّ على أنّه هو. وأمّا المُنزَّل منزلةَ ما هو هو، فنحو قولهم: «أبو يوسفَ أبو حَنِيفَةَ»؛ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنّما سدّ مَسَدَّه في العلم، وأغنى غَناءه. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾[1]، أي: هنّ كالأُمّهات في حُرْمَةِ التزويج، وليس بأُمّهاتٍ حقيقة. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾[2]، فبقي أن لا تكون أُمّهاتٍ حقيقةً إلّا الوالداتُ.

ثم المفردُ على ضربَيْن: يكون متحمّلاً للضمير، وخاليًا منه. فالذي يتحمّل الضميرَ ما كان مشتقًّا من الفعل، نحوَ اسم الفاعل، واسمِ المفعول، والصفةِ المشبَّهةِ باسم الفاعل، وما كان نحوَ ذلك من الصفات. وذلكَ قولُك: «زيدٌ ضاربٌ»، و«عمرٌو مضروبٌ»، و«خالدٌ حَسَنٌ»، و«محمَّدٌ خيرٌ منك»؛ ففي كلّ واحد من هذه الصفات ضميرٌ مرفوعٌ بأنّه فاعلٌ لا بدّ منه، لأنّ هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بدّ لها من اسم مسنَد إليه؛ ولمّا كانت مسندةً إلى المبتدأ في المعنى، ولا يصِحّ تقديمُ المسند إليه على المسند، أُسند إلى ضميره. وهذا هو التحقيقُ. والذي يدلّ على تحمُّلها الضميرَ المرفوعَ أنّك لو أوْقعت موقعَ المضمر ظاهرًا، لكان مرفوعًا، نحوَ: «زيدٌ ضاربٌ أبوه ومُكْرَمٌ أخوه وحَسَنٌ وَجْهُه». وإذا عملتْ في الظاهر لكونه فاعلاً، عملت في المضمر إذا أُسندت إليه لكونه فاعلاً، وذلك من حيث كان الخبرُ في حكم الفعل، من حيث لا يَعْرَى الفعلُ من فاعل، كذلك هذه الأسماءُ.

وتحمُّلُ هذه الأشياء الضميرَ مُجْمَعٌ عليه، من حيث كان الخبرُ منسوبًا إلى ذلك المضمر. ولو نسبتَه إلى ظاهر، لم يكن فيه ضميرٌ، نحوَ: «زيدٌ ضاربٌ غلامُه»، لأنّ الفعل لا يرفع فاعلَيْن، وكذلك ما كان في حُكمه، وجاريًا مجراه.

وأمّا القسمُ الثاني، وهو ما لا يتحمّل[3] الضميرَ من الأخبار، وذلك إذا كان الخبرُ اسمًا محضًا غير مشتقّ من فعلٍ، نحوَ: «زيدٌ أخوك»، و«عمرٌو غلامُك»، فهذا لا يتحمّل الضميرَ، لأنّه اسمٌ محضٌ عارٍ من الوصفيّة. والذي يتضمّنُ الضميرَ من الأسماء ما تقدّم وصفُه من الأخبار المشتقّة، كاسم الفاعل، وغيرِه، ممّا ذكرناه. وهذه الأسماءُ ليست

---

(١) الأحزاب: ٦. (٢) المجادلة: ٢.

(٣) في الطبعتين: «تحمل»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص٩٠٥.

كذلك، وإنّما الإخبارُ بأنّه مالِكٌ للغلام، ومختصٌ بأُخُوّةِ زيد. وقد ذهب الكوفيون، وعليٌ بن عيسى الرُمّانيّ من المتأخّرين من البصريين، إلى أنّه يتحمّل الضميرَ. قالوا: لأنه، وإن كان اسمًا جامدًا غيرَ صفة، فإنّه في معنًى ما هو صفةٌ؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: «زيدٌ أخوك»، و«جعفرٌ غلامُك»، لم تُرِدِ الإخبارَ عن الشخص بأنّه مسمًّى بهذه الأسماء، وإنّما المرادُ إسنادُ معنَى الأُخوّة، وهي القَرابةُ، ومعنَى الغُلاميّة، وهي الخِدْمةُ، إليه؛ وهذه المعاني معاني أفعال.

والصحيح الأوّل، وعليه الأكثرُ من أصحابنا؛ لأنّ تحمّلَ الضمير إنّما كان من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى، وذلك لِما فيه من معنى الاشتقاق، ولفظِ الفعل، وهو معدومٌ ههنا. واعلمْ أنّ خبرَ المبتدأ إذا كان مفردًا، سواءٌ كان مشتقًّا أو غيرَ مشتقّ، فإنّه يكون مرفوعًا مثلَ المبتدأ، لأنّ الابتداء والتَّعَرِّيَ، كما رفع المبتدأ على ما ذكرناه، كذلك رفع الخبرَ، لأنّ تناوُله إيّاه كتناوله المبتدأ، إلّا أنّ تناوُله المبتدأ بلا واسطةٍ، وتناوله الخبرَ بواسطةِ المبتدأ، فكان المبتدأ شرطًا لا عِلّةً. وقد تقدّم ذلك.

[أنواع الجملة الخبرية]

قال صاحب الكتاب: «**والجملة على أربعة أضرب: فعليّةٌ، واسميّة، وشَرْطيّة، وظَرْفيّة، وذلك: «زيدٌ ذهب أخوه»، و«عمرٌو أبوه منطلقٌ»، و«بَكْرٌ إنْ تُعْطِهِ يشكُرْك»، و«خالِدٌ في الدار»**».

* * *

قال الشارح: اعلم أن الجملة تكون خبرًا للمبتدأ كما يكون المفردُ، إلّا أنّها إذا وقعت خبرًا؛ كانت نائبةً عن المفرد واقعةً موقعَه، ولذلك يُحْكَم على موضعها بالرفع على معنًى أنّه لو وقع المفردُ الذي هو الأصلُ موقعَها، لكان مرفوعًا، والذي يدلّ على أنّ المفرد أصلٌ والجملةَ فرعٌ عليه أمران: أحدهما أنّ المفرد بسيطٌ والجملةَ مركّبٌ، والبسيطُ أوّلٌ والمركّب ثانٍ، فإذا استقلّ المعنى بالاسم المفردِ، ثمّ وقعت الجملةُ موقعه، فالاسمُ المفرد هو الأصلُ، والجملةُ فرعٌ عليه، والأمر الثاني أنّ المبتدأ نظيرُ الفاعل في الإخبار عنهما، والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أنّ الفعل مفردٌ، فكذلك خبرُ المبتدأ مفردٌ.

واعلم أنّه قسم الجملة إلى أربعةِ أقسام: فعليّةٍ، واسميّةٍ، وشرطيّةٍ، وظرفيّةٍ، وهذه قِسْمَةُ أبي عليّ، وهي قسمةٌ لفظيّةٌ، وهي في الحقيقة ضربان: فعليّةٌ واسميّةٌ، لأنّ الشرطيّة في التحقيق مركّبةٌ من جملتَين فعليّتَيْن: الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزاء فعلٌ وفاعلٌ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو «اسْتَقرّ»، وهو فعلٌ وفاعلٌ. فمثالُ الجملة الفعليّة: «زيدٌ قام أبوه»، فـ «زيدٌ» مرتفعٌ بالابتداء، و«قَامَ» في موضع خبره، وفيه ضميرٌ

يرتفع بأنّه فاعلٌ كارتفاع «الأبِ» في قوله: «زيدٌ قام أبوه». وهذا الضميرُ يعود إلى المبتدأ الذي هو «زيدٌ»، ولولا هذا الضميرُ، لم يصحّ أن تكون هذه الجملةُ خبرًا عن هذا المبتدأ؛ وذلك لأنّ الجملة كلُّ كلام مستقلٌ قائم بنفسه، فإذا لم يكن في الجملة ذكرٌ يربِطها بالمبتدأ حتّى تصيرَ خبرًا وتصيرَ الجملةُ من تَمامِ المبتدأ، وقعت الجملةُ أجْنَبِيّةً من المبتدأ، ولا تكون خبرًا عنه، ألا ترى أنّك لو قلت: «زيدٌ قَامَ عمرٌو»، لم يكن كلامًا لعدمِ العائد فإذا كان ذلك كذلك؛ لم يكن بدٌّ من العائد، وتكون الجملة التي العائدُ منها في موضعِ رفع خبرًا، وأمّا الجملة الاسميّة فأن يكون الجزءُ الأوّلُ منهما اسمًا كما سمّيت الجملةَ الأُولَى فعليّةً، لأنّ الجزءَ الأوّلَ فعلٌ، وذلك؛ نحو: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، و«محمّدٌ أخوه منطلقٌ»، فـ «زيدٌ» مبتدأٌ أوّلٌ، و«أبوه» مبتدأٌ ثانٍ، و«قائمٌ» خبرُ المبتدأ الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبره في موضع رفعٍ لوُقوعه موقعَ خبرِ المبتدأ الأوّل، كما كان قولك: «قام أبوه» كذلك في المسألة الأولى، فأخبرتَ عن المبتدأ الثاني ـ وهو الأبُ ـ بمفرد، ولذلك لم تحتج إلى ضمير، وأخبرت عن المبتدأ الأوّل بجملةٍ من مبتدأ وخبرٍ، وهي «أبوه قائمٌ»، والهاءُ عائدةٌ إلى المبتدأ، ولولا هي لم يصحّ الخبرُ كما قلنا في الجملة الفعليّة.

وأمّا الجملة الثالثة وهي الشرطيّة فنحو قولك: «زيدٌ إن يَقُمْ أَقُمْ معه»، فهذه الجملةُ، وإن كانت من أنواع الجُمَل الفعليّة، وكان الأصل في الجملة الفعليّة أن يستقلّ الفعلُ بفاعله، نحو: «قام زيدٌ»، إلّا أنّه لمّا دخل هاهنا حرف الشرط، ربط كلُّ جملة من الشرط والجزاء بالأخرى حتّى صارتا كالجملة الواحدة؛ نحو: المبتدأ والخبر، فكما أنّ المبتدأ لا يستقلّ إلّا بذكرِ الخبر، كذلك الشرطُ لا يستقلّ إلّا بذكر الجزاء، ولصَيْرُورةِ الشرط والجزاءِ كالجملة الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منها عائدٌ واحدٌ؛ نحو: «زيدٌ إن تُكْرِمْهُ يَشْكُرْكَ عمرٌو»، فالهاء في «تكرمه» عائدةٌ إلى «زيد»، ولم يَعُدْ من الجزاء ذكرٌ، ولو عاد الضميرُ منهما جاز، وليس بلازم، نحوَ: «زيدٌ إنْ يَقُمْ أُكْرِمْهُ»، ففي «يَقُمْ» ضميرٌ من «زيد». وكذلك «الهاءُ» في «أُكْرِمْهُ» تعود إليه أيضًا.

الرابعة: الظَّرْف، والظرفُ على ضَرْبين: ظرفٌ من الزمان، وظرفٌ من المكان، وحقيقةُ الظرف ما كان وعاءً، وسُمّي الزمان والمكان ظروفًا لوُقوعِ الحوادث فيهما، وقد يقع الظرفُ خبرًا عن المبتدأ؛ نحو قولك: «زيدٌ خَلْفَك»، و«القِتالُ اليَوْمَ».

واعلم أنّ الظرف على ضربَيْن: ظرفُ زمان، وظرفُ مكان، والمبتدأ أيضًا على ضربين: جُثَّةٌ وحَدَثٌ. فالجُثَّةُ ما كان شخصًا مَرْئيًا، والحدثُ ما كان معنًى، نحو المصادرِ مثل «العِلْم» و«القُدْرةِ»، فإذا كان المبتدأُ جثّةً، نحو: «زيد» و«عمرو»، وأردتَ الإخبارَ عنه بالظرف، لم يكن لك الظرفُ إلّا من ظروفِ المكان، نحو قولك: «زيدٌ عِنْدَكَ»، و«عمرٌو خَلْفَكَ». وإذا كان المبتدأُ حَدَثًا، نحو: «القِتال» و«الخُروج»، جاز أن

يُخْبَر عنه بالمكان والزمان. والعِلّة في ذلك أنّ الجثّة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرتَ باستقرارها في بعضِ الأمكِنة يثبت اختصاصها بذلك المكان مع جواز أن تكون في غيره. وكذلك الحدثُ يقع في مكان دون كان؛ مثالُ ذلك قولك: «زيدٌ خَلْفَك» فـ «خلفك» خبرٌ عن «زيد»، وهو مكانٌ معلومٌ بجوازِ أن يخلو منه «زيدٌ» بأن يكون أمامك، أو يَمِينَك، أو في جهةٍ أخرى غيرهما. فإذا خصّصتَه بـ «خَلْفَك» استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده. وكذلك «القتالُ أمامَك» يجوز أن يقع في مكانٍ غير ذلك؛ وأمّا ظرف الزمان، فإذا أخبرتَ به عن الحَدَث أفاد، لأنّ الأحداث ليست أُمورًا ثابتةً موجودةً في كلّ الأحيان؛ بل هي أعراضٌ منقضيةٌ تحدُث في وقت دون وقت. فإذا قلت: «القِتالُ اليومَ»، أو «الخروج بعدَ غدٍ» استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده لجوازِ أن يخلو ذلك الوقتُ من ذلك الحدث؛ وأمّا الجُثَثُ فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ في الأحيان كلّها، لا اختصاص لحُلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرتَ، وقلت: «زيدٌ اليومَ»، أو «عمرٌو الساعة»، لم تُفِدِ المخاطَبَ شيئًا ليس عنده، لأنّ التقدير: زيدٌ حالٌّ، أو مستقرٌ في اليوم، وذلك معلومٌ، لأنّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عصرك من اليوم، إذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدًا دون واحد، فإن قيل: فأنت تقول: «الليلة الهِلالُ»، والهلالُ جثّةٌ، فكيف جاز هاهنا ولم يجز فيما تقدّم؟ فالجوابُ: أنّه إنّما جاز في مثلِ «الليلة الهلالُ» على تقدير حذف المضاف، والتقديرُ: الليلة حُدوثُ الهلال، أو طُلوعُ الهلالِ، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه لدلالةِ قَرينةِ الحال عليه، لأنّك إنّما تقول ذلك عند توقُّعِ طُلوعه، فلو قلت: «الشمسُ اليومَ»، أو «القمرُ الليلةَ»، لم يجز إلّا أن يكونا متوقَّعين، وكذلك لو قلت: «اليومَ زيدٌ» لمن يتوقَّع وُصولَه وحُضورَه، جاز.

واعلم أنّ الخبر إذا وقع ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: «زيدٌ في الدار» و«عمرٌو عندك»، ليس الظرفُ بالخبر على الحقيقة، لأنّ «الدار» ليست من «زيد» في شيء، وإنّما الظرفُ معمولٌ للخبر ونائبٌ عنه، والتقديرُ: زيدٌ استقرّ عندك، أو حَدَثَ، أو وَقَعَ، ونحو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خِلاف بين البصريين، وإنّما حذفتَها، وأقمتَ الظرفَ مقامَها إيجازًا لِما في الظرف من الدلالة عليها، إذِ المرادُ بالاستقرار استقرارٌ مُطْلَقٌ، لا استقرارٌ خاصٌ على ما تقدّم بيانُه، فلو أردت بقولك: «زيدٌ عندك» أنّه جالسٌ، أو قائمٌ، لم يجز الحذفُ، لأنّ الظرف لا يدلّ عليه، لأنّه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون جالسًا أو قاعدًا.

واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحذوف: هل هو اسمٌ، أو فعلٌ، فذهب الأكثر إلى أنّه فعلٌ، وأنّه من حَيِّز الجُمَل، وتقديره: زيدٌ استقرّ في الدار، أو حلَّ في الدار، ويدلّ على ذلك أمران: أحدهما جَوازُ وُقوعه صِلةً، نحو قولك: «الذي في الدار زيدٌ»، والصلةُ لا تكون إلّا جملةً، فإن قيل: التقديرُ: الذي هو مستقرٌ في الدار كما قال:

«ما أنا بالّذي قائلٌ لك شيئًا»، والمرادُ: بالذي هو قائلٌ، فكذلك هنا يكون الظرفُ متعلّقًا باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف؛ قيل: اطّرادُ وقوعِ الظرف خبرًا من غيرِ «هُوَ» دليلٌ على ما قلناه، فإن ظهرت في اللفظ كان حَسَنًا، وإن لم تأتِ بها فحسنٌ أيضًا، ولم يقبُح قُبْحَ «مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ» ولا هو في قِلّته، فاطّرادُ «جاءني الذي في الدار»، وقلّةُ «ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا» تدلّ على ما ذكرناه، والأمر الثاني أنّ الظرف والجارّ والمجرور لا بدّ لهما من متعلِّقٍ به، والأصلُ أن يتعلّق بالفعل، وإنّما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شَكَّ أنّ تقدير الأصل الذي هو الفعلُ أَوْلى، وقال قومٌ منهم ابنُ السَّرّاج: إنَّ المحذوف المقدَّر اسمٌ، وإنَّ الإخبار بالظرف من قبيلِ المفردات، إذ كان يتعلّق بمفرد، فتقديره: مستقرٌ أو كائنٌ ونحوهما، والحُجّةُ في ذلك أنّ أصل الخبر أن يكون مفردًا على ما تقدّم، والجملةُ واقعةٌ موقعه، ولا شكَّ أنّ إضمار الأصل أولى، ووجهٌ ثان أنّك إذا قدّرتَ فعلاً كان جملةً، وإذا قدّرتَ اسمًا كان مفردًا، وكُلّما قَلَّ الإضمارُ والتقديرُ، كان أولى.

واعلم أنّك لمّا حذفت الخبر الذي هو «استقرّ» أو «مُسْتَقِرٌّ»، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا، صار الظرفُ هو الخبرَ، والمعاملةُ معه، وهو مُغايِرُ المبتدأ في المعنى، ونقلتَ الضمير الذي كان في الاستقرار، إلى الظرف، وصار مرتفعًا بالظرف كما كان مرتفعًا بالاستقرار، ثمّ حذفتَ الاستقرار، وصار أصلاً مرفوضًا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف. وقد صرّح ابنُ جِنّي بجوازِ إظهاره. والقولُ عندي في ذلك أن بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار، ونقل الضمير إلى الظرف، لا يجوز إظهارُ ذلك المحذوفِ؛ لأنّه قد صار أصلاً مرفوضًا، فإن ذكرته أوّلاً، وقلت: «زيدٌ استقرّ عندك»، لم يمنع منه مانعٌ.

واعلم أنّك إذا قلت: «زيدٌ عندك» فـ «عِنْدَكَ» ظرفٌ منصوب بالاستقرار المحذوفِ سواء كان فعلاً أو اسمًا، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ، والظرفُ وذلك الضميرُ في موضع رفعٍ بأنّه خبرُ المبتدأ. وإذا قلت: «زيدٌ في الدار أو من الكرام»، فالجارُّ والمجرورُ في موضع نصبٍ بالاستقرار على حدِّ انتصابِ «عِنْدَكَ» إذا قلت: «زيدٌ عندك»، ثمّ الجارُّ والمجرورُ والضمير المنتقلُ في موضع رفعٍ بأنّه خبرُ المبتدأ. وذهب الكوفيون[1] إلى أنّك إذا قلت: «زيدٌ عندك، أو خَلْفَكَ» لم ينتصب «عندك» و«خلفك» بإضمار فعلٍ ولا بتقديره، وإنّما ينتصب بخِلافِ الأوّل، لأنّك إذا قلت: «زيدٌ أخوك» فـ «زيدٌ» هو الأخُ، فكلُّ واحد منهما رَفَعَ الآخر، وإذا قلت: «زيدٌ خَلْفَكَ» فإنّ «خَلْفَكَ» مخالفٌ لـ «زيد» لأنّه ليس إيّاه، فنصبناه بالخلاف. وهذا قولٌ فاسدٌ، لأنّه لو كان الخلافُ يُوجِب النصبَ، لانتصب الأوّلُ كما ينتصب الثاني، لأنّ الثاني إذا خالَفَ الأوّل، فقد خالف الأوّلُ الثاني أيضًا، لأنّ

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص٢٤٥ ـ ٢٤٧.

الخلاف عدم المماثَلة، فكلٌ واحد قد فعل بصاحبه مثلَ ما فعل صاحبه به، وأيضًا فإنّ من مذهبهم: أنّ المبتدأ مرتفعٌ بعائدٍ يعود إليه من الظرف إذا قلت: «زيدٌ عندك»، وذلك العائدُ مرفوعٌ، وإذا كان مرفوعًا، فلا بدّ له من رافعٍ وإذا كان له رافعٌ في الظرف كان ذلك الرافعُ هو الناصب فاعرفه.

فصل
[شرط الجملة الخبرية]

قال صاحب الكتاب: «**ولا بدّ في الجملة الواقعة خبرًا من ذِكرٍ يرجع إلى المبتدأ، وقولك: «في الدار» معناه استقرّ فيها، وقد يكون الراجعُ معلومًا، فيُستغنى عن ذِكره. وذلك في مثل قولهم: «البُرُّ الكُرُّ بستّينَ والسَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ»[1] وقوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾**»[2].

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولُنا: إنّ خبر المبتدأ إذا وقع جملةً فعليّةً كانت، أو اسميّةً، أو شرطيّةً، أو ظرفيّةً، فلا بدّ فيها من ضمير يرجع إلى المبتدأ يربِطها بالمبتدأ لئلّا تقع أَجْنَبِيّةً من المبتدأ إذا كانت غيرَ الأوّل.

وقوله: «إذا قلت زيدٌ في الدار معناه استقرّ فيها» يعني أنه يتعلّق بمحذوف، وقد تقدّم بيانُ ذلك.

وقوله: «وقد يكون الراجعُ معلومًا فيُستغنى عن ذكره» يعني أنّ الراجع إلى المبتدأ إذا كان الخبرُ جملةً؛ فإنّه يجوز حذفه، وإسقاطُه مع شدّة الحاجة إليه، وذلك إذا كان موضعُ المضمر معلومًا غير ملتبس، كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهم» فـ «السمنُ» مبتدأٌ، و«منوان» مبتدأٌ ثانٍ، و«بدرهم» خبرُ المبتدأ الثاني، و«المنوان» وخبرُه خبرُ المبتدأ الأوّلِ. والعائدُ محذوفٌ تقديره: منوان منه بدرهم. فموضع «منه» المحذوف رفعٌ لأنّه صفةٌ لـ «مَنَوَيْن»، وفيه ضميران: أحدهما مرفوعٌ يعود إلى الموصوف، وهو المنوان، والثاني الهاء المجرورةُ، وهي تعود إلى السمن. لا بدّ من هذا التقدير لئلّا ينقطع الخبر عن المبتدأ، ولم يتّصل به. وساغ حذفُ العائد هاهنا لأنّ حصولَ العلم به أغنى عن ظهوره، وذلك أنّ السمن هنا جنسٌ، وما بعده بعض من الجنس، وإنّما يذكر هذا الكلامَ لتسعيرِ الجنس، يقابل كلَّ مقدار منه بمقدار من الثمن، فكأنّه قال: «السمنُ كلُّه منوان منه بدرهم». ولولا هذا التقديرُ لكان المعنى أنّ السمن كلَّه منوان، وأنّه بدرهم، والمرادُ غيرُ ذلك.

---

(١) البُر: الحنطة. والكرّ: مكيال لأهل العراق يساوي ستين قفيزًا. والمنوان: مثنّى «منا»، وهو مكيال يُكال به السمن وغيره. (لسان العرب ٥/ ١٣٧ (كرر)، ١٥/ ٢٩٧ (منا)).

(٢) الشورى: ٤٣.

ومثله «البُرُّ الكُرُّ بِستّينَ»، إلّا أنّ المحذوف هاهنا شيئان: أحدهما ما هو من الكلام وفيه العائد وهو منه، وتقديره: البرُّ الكرُّ منه بستّين، إلّا أنّ موضع «منه» هنا نصبٌ على الحال، لأنّه لا يجوز أن يكون نَعْتًا لـ «الكرّ»، إذ كان معرفة، والعاملُ في الحال الجارُّ والمجرورُ الذي هو الخبرُ، وهو «بستّين». وصاحبُ الحال المضمرُ المرفوعُ فيه، وجاز تقدُّمُه عليه وإن كان العاملُ معنًى، لأنّ لفظ الحال جارٌّ ومجرورٌ، فصار كقولك: «كلَّ يوم لك ثَوْبٌ». وفي «مِنْهُ» ضميران على ما ذُكر. أحدهما: مرفوعٌ يعود إلى المضمر في «بستّين»، والآخرُ «الهاء» العائدةُ إلى المبتدأ الأوّلِ الذي هو «البُرُّ» وهي الرابطةُ. والثاني من المحذوفَيْن ما هو من نفسِ الكلام وليس فيه عائدٌ، وهو التمييزُ، والتقديرُ: البرُّ الكرُّ بستّين درهمًا، فترك ذكر «الدرهم» للعلم به، وهو من تمامِ الكلامِ، ألا ترى أنّك لو لم تُرِدْهُ لالتبس، ولم يُعْلَم من أيِّ الأنواع هو الثمنُ، ولا يُستبعَد حذفُ العائد من الخبر أو شيء من الخبر للدلالة عليه، فإنّه قد جاء حذفُ الجملة التي هي خبرٌ بأسرها للدلالة عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾[١] معناه: «فعدَّتُهنَّ ثلاثة أشهر» إلّا أنّه حُذف لدلالة الأوّل عليه، وإذا جاز حذفُ الجملة بأسرها، كان حذف شيء منها أسهل.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾[٢]، فـ «من» في موضع رفع بالابتداء، و«صَبَرَ» و«غَفَرَ» الصِّلةُ، والعائدُ ضميرُ الفاعل فيهما. وقولهُ: «إنّ ذلك لمن عزم الأمور» في موضع الخبر. و«إنَّ» المكسورةُ تُقَدَّر تقدير الجُمَل، فلذلك إذا وقعت خبرًا، افتقرتْ إلى ضمير عائد إلى المبتدأ كما تفتقر الجملةُ إذا وقعت خبرًا، ولم يوجد العائد في الآية، فكان مرادًا تقديرًا، وإنّما حُذف لقوّةِ الدلالة عليه. والمعنى: إنّ ذلك الصَّبْرَ منه، أي: من الصابر.

فصل
[تقديم الخبر على المبتدأ]

قال صاحب الكتاب: «**ويجوز تقديمُ الخبر على المبتدأ كقولك: «تَمِيمِيٌّ أنا»، و«مشنوءٌ من يَشْنَؤُك»، وكقوله تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾[٣]، و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٤] المعنى: سواءٌ عليهم الإنذارُ وعدمه، وقد التُزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأُ نكرةً والخبر ظرفًا، وذلك قولك: «في الدار رجلٌ»**».

* * *

---

(١) الطلاق: ٤.
(٢) الشورى: ٤٣.
(٣) الجاثية: ٢١.
(٤) البقرة: ٦.

قال الشارح: يجوز تقديمُ خبرِ المبتدأ مفردًا كان أو جملةً، فمثالُ المفرد قولك: «قائمٌ زيدٌ»، و«ذاهبٌ عمرٌو». و«قائمٌ» خبرٌ عن «زيد» وقد تقدّم عليه، وكذلك «ذاهبٌ» خبرٌ عن «عمرو». ومثالُ الجملة: «أبوه قائمٌ زيدٌ»، و«أخوه ذاهبٌ عمرٌو»، فـ «أبوه» مبتدأٌ و«قائمٌ» خبرُه، والجملةُ في موضع الخبر عن «زيد»، وقد تقدّم عليه. وكذلك «أخوه ذاهبٌ» مبتدأٌ وخبرٌ في موضع الخبر عن «عمرو»، وذهب الكوفيون[١] إلى منع جواز ذلك، واحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك، لأنّه يؤدّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى إنّك إذا قلت: «قائمٌ زيدٌ»، كان في «قائمٌ» ضمير «زيد» بدليلِ أنه يظهر في التثنية والجمع، فتقول: «قائمان الزيدان»، و«قائمون الزيدون»، ولو كان خاليًا عن الضمير لكان مُوَحَّدًا في الأحوال كلها. وكذلك إذا قلت: «أبوه قائمٌ زيدٌ»، كانت «الهاءُ» في «أبوه» ضميرَ «زيد»، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلافَ أنّ رُتْبَةَ ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره. والمذهب الأوّل لكثرةِ استعماله في كلام العرب قالوا: «مَشْنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ»، و«تميميٌّ أنا»، فـ «من يشنؤك» مبتدأ، وقوله: «مشنوءٌ» الخبرُ. وهو مقدَّمٌ. وكذلك «تميميٌّ أنا»: «أَنَا» مبتدأ و«تميميٌّ» خبرٌ مقدَّمٌ. ألا ترى أنّ الفائدة المحكوم بها إنّما هي كونُه تميميًا لا «أَنَا» المتكلِّمُ؛ وأمّا قولهم: إنّه يؤدّي إلى تقديم المضمر على الظاهر، فنقول: إنّ تقديم المضمر على الظاهر إنّما يمتنع إذا تقدّم لفظًا ومعنًى، نحو: «ضَرَبَ غلامُه زيدًا» وأمّا إذا تقدّم لفظًا والنيّةُ به التأخيرُ، فلا بَأْسَ به، نحو: «ضرب غلامَه زيدٌ» ألا ترى أنّ الغلام هاهنا مفعولٌ، ومَرْتَبَةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو، وإن تقدّم لفظًا، فهو مؤخّرٌ تقديرًا وحُكْمًا. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[٢]. «الهاء» في «نفسه» عائدةٌ إلى «موسى» وإن كان الظاهر متأخّرًا، لأنّه في حكم المقدَّم من حيث كان فاعلاً، ومثله قولهم في المَثَل: «في أَكْفانه لُفَّ الميّتُ»[٣]، وقالوا: «في بَيْته يُؤْتَى الحَكَمُ»[٤]. فقد تقدّم المضمر على الظاهر فيهما لفظًا، لأنّ النيّة بهما التأخير، والتقديرُ: لُفَّ الميّتُ في أكفانه، ويُؤْتَى الحكمُ في بيته، وإذا ثبت ما ذكرناه، جاز تقديم خبر المبتدأ عليه، وإن كان فيه ضمير، لأن النية فيه التأخير، من قبل أن مرتبة المبتدأ قبل الخبر فاعرفه.

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص٦٥ ـ ٧٠.

(٢) طه: ٦٧.

(٣) لم أقع على هذا المثل فيما عدت إليه من مصادر.

(٤) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٣٦٨، ٢/ ١٠١؛ والدرة الفاخرة ٢/ ٤٥٦؛ والفاخر ص٧٦؛ وكتاب الأمثال ص٥٤؛ واللسان ١١/ ١٥٢ (حسل)، ١٢/ ١٤٢ (حكم)؛ والمستقصى ٢/ ١٨٣؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٢؛ والوسيط في الأمثال ص١٣٢.

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾(١) و﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾(٢) فـ «محياهم» مبتدأٌ، و«مماتهم» عَطْفٌ عليه، و«سواءٌ» خبرٌ مقدَّمٌ. وإنّما وُحِّدَ الخبر هاهنا والمُخْبَرُ عنه اثنان لوجهين: أحدهما أنّ «سواء» مصدرٌ في معنى اسم الفاعل في تأويل مُسْتَوٍ، والمصدر لا يثنّى ولا يُجْمَع، بل يُعبَّر بلفظةِ الواحد عن التثنية والجمع، فيقال: «هذا عَدلٌ»، و«هذان عدلٌ»، و«هؤلاء عدلٌ»، فكذلك هاهنا. والوجه الآخر أن يكون أراد التقديمَ والتأخير، كأنّه قال: «محياهم سواءٌ ومماتُهم»، كما قال [من الطويل]:

١٣٣ ـ [فمنْ يكُ أمْسَى بالمدينةِ رحلُه] فإنّي وقَيّارٌ بها لَغَريبُ

أراد: فإنّي لغريبٌ بها وقيّارٌ، وكذلك قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ الفعل هاهنا في تأويل المصدر، والمعنى: سواءٌ عليهم الإنذار وعدم الإنذار، فـ «الإنذار» وما عطف عليه مبتدأ في المعنى، و«سواءٌ» الخبرُ، وقد تقدّم: و«سواءٌ» مصدرٌ في معنى اسم الفاعل، والتقدير: مستَوِيان على ما تقدّم، ألا ترى أنّ موضع الفائدة الخبرُ، والشكُّ إنّما وقع في استواءِ الإنذار وعدمه، لا في نفس الإنذار وعدمه، ولفظُ

---

(١) البقرة: ٦. (٢) الجاثية: ٢١.

١٣٣ ـ التخريج: البيت لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيّات ص١٨٤؛ والإنصاف ص٩٤؛ وتخليص الشواهد ص٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠؛ والدرر ٦/ ١٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ وشرح شواهد المغني ص٨٦٧؛ والشعر والشعراء ص٣٥٨؛ والكتاب ١/ ٧٥؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٥ (قير)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٣؛ ورصف المباني ص٢٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص٣٧٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٤؛ ومجالس ثعلب ص٣١٦، ٥٩٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٤.

اللغة: الرحل: الإقامة. القيّار: هو صاحب القير أي الزفت، وقيل هنا اسم راحلته.

المعنى: إنّ من كانت إقامته في المدينة كان غريبًا فيها هو وراحلته.

الإعراب: **«فمن»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **«يك»**: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنّه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«أمسى»**: فعل ماضٍ ناقص. **«بالمدينة»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أمسى» المحذوف. **«رحله»**: اسم «أمسى» مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«فإني»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«وقيار»**: الواو: حرف اعتراض، «قيّار»: مبتدأ مرفوع بالضمّة خبره محذوف. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«غريب». **«لغريب»**: اللام: المزحلقة، أو الابتدائية، «غريب»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة، وخبر «قيار» محذوف.

وجملة «من يك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يك...»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «من». وجملة «أمسى بالمدينة رحله»: في محل نصب خبر «يك». وجملة «إني لغريب»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «قيار...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تأخير خبر «إنّ»، وهو «غريب»، والتقدير: فإنّي لغريب بها وقَيّارٌ.

الاستفهام لا يمنع من ذلك، إذ المعنى على التَّعْيين والتحقيق، لا على الاستفهام، وإنّما الهمزةُ هاهنا مستعارةٌ للتسوية، وليس المرادُ منها الاستفهام، وإنّما جاز استعارتُها للتسوية، لاشتراكهما في معنى التسوية، ألا ترى أنّك تقول في الاستفهام: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟» و«أزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ؟» والشيئان اللذان يُسْأل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما، ثمّ تقول في التسوية: «ما أُبالي أَفَعَل أم لم يفعلْ». فأنتَ غيرُ مستفهم، وإن كان اللفظ الاستفهام، وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية لأنّ «معنى ما أُبالِي أفعل أم لم يفعل» أي: هما مستوِيان في عِلْمي، كما قال في الاستفهام كذلك. هذا هو التحقيقُ من جهة المعنى؛ وأمّا إعرابُ اللفظ، فقالوا: «سواءٌ» مبتدأ، والفعلان بعده كالخبر؛ لأنّ بهما تَمامَ الكلام وحُصولَ الفائدة، فكأنّهم أرادوا إصلاحَ اللفظ وتَوْفِيَتَهُ حَقَّهُ.

* * *

وقوله: «وقد التُزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرةً والخبرُ ظرفًا، وذلك قولك: «في الدار رجلٌ» قد تقدّم في الفصل قبله لِمَ ابتُدىء بالنكرة هنا، ولِمَ التُزم تقديمه بما أغنى عن إعادته.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وأمّا «سَلامٌ عليك»، و«وَيلٌ لك»، وما أشبَهَهما من الأدْعِيَة فمتروكةٌ على حالها إذا كانت منصوبةً منزَّلةَ منزلة الفعل، وفي قولهم: «أَيْنَ زيدٌ»، و«كَيفَ عمرٌو»، و«مَتَى القِتالُ»».**

* * *

قال الشارح: لمّا تقدّم من كلامه أنّه قد التُزم تقديمُ الخبر إذا وقع المبتدأ نكرةً، والخبر ظرفًا، أورد على نفسه إشكالاً، وهو قولهم: «سلامٌ عليك»، و«وَيْلٌ له»، فإنّ المبتدأ نكرةٌ، والخبرُ جارٌّ ومجرورٌ، ولم يتقدّم على المبتدأ، ثمّ أجاب بأنّ المبتدأ في قولك: «لك مالٌ»، و«تَحْتَك بِساطٌ» إنّما التُزم تقديمُ الخبر هناك خوفًا من التباسِ الخبر بالصفة، وهاهنا لا يُلْبَس، لأنّه دعاءٌ، ومعناه ظاهرٌ. ألا ترى إنّك إذا قلت: «سلامٌ عليك» و«ويلٌ له» بالرفع، كان معناه كمعناه منصوبًا، وإذا كان منصوبًا، كان منزّلاً منزلة الفعل، فقولُك: «سلامًا عليك»، و«ويلاً لك» بمنزلةِ: «سَلَّمَ الله عليك»، و«عَذَّبَكَ الله»، فلمّا كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل، لم يُغيّر عن حاله، لأنّ مرتبة الفعل أن يكون مقدّمًا.

وأمّا قوله: «وفي قولهم: «أَيْنَ زيدٌ»، و«كَيْفَ عمرٌو»، و«متى القتالُ»، فيريد أنّه قد التُزم هاهنا تقديم الخبر أيضًا، وإنّما قُدّم الخبر في هذه المواضع لتضمُّنه همزة الاستفهام، وذلك أنّك إذا قلت: «أَيْنَ زيدٌ»، فأصله: أزيدٌ عندك، فحذفوا الظرفَ، وأتوا بـ «أيْنَ» مشتمِلةً على الأمكنة كلِّها، وضمّنوها معنى همزة الاستفهام، فقدّموها لتضمُّنها الاستفهام، لا لكونها خبرًا. وكذلك إذا قلت: «كَيْفَ زيدٌ» معناه: على أيِّ حالٍ زيدٌ.

وإذا قلت: «متى القتالُ»، فمعناه: القتالُ غدًا، ونحوه، فعمِل فيه ما عمِل بـ «أَيْنَ»، وسَتوضَح أحوالُ هذه الظروف المستفهم بها في أماكِنها إن شاء الله تعالى.

فصل
[حذف المبتدأ أو الخبر]

قال صاحب الكتاب: **«ويجوز حذفُ أحدهما، فمن حذفِ المبتدأ قولُ المستهلّ: «الهلالُ واللّهِ»، وقولك وقد شممتَ ريحًا: «المِسْكُ واللّهِ»، أو رأيتَ شخصًا فقلت: «عبدُ الله وربّي»، ومنه قولُ المُرقِّش [من السريع]:**

١٣٤ـ [لا يبعدِ اللّهُ التّلبُّبَ والـ غاراتِ] إذ قال الخميسُ نَعَمْ

ومن حذفِ الخبر قولهم: «خرجتُ فإذا السَّبُعُ»، وقولُ ذي الرُّمّة [من الطويل]:

١٣٥ـ فَيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَّقا آأنتِ أمْ أُمُّ سالِمِ؟!

---

١٣٤ ـ **التخريج**: البيت للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق ص٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٤١٧ (عمم)، ١٥/ ٣١٦ (ندي).

المعنى: فليبقني الله لابسًا درعي، وحاملاً سلاحي، متأهبًا للحرب، منتظرًا إشارة الجيش للإغارة على الأنعام.

الإعراب: **«لا يبعد»**: «لا»: ناهية تفيد الدعاء، و«يبعد»: فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين. **«الله»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«التلبب»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«والغارات»**: الواو: عاطفة، و«الغارات»: اسم معطوف على «التلبب»، منصوب بالكسرة عوضًا من الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. **«إذ»**: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «يبعد». **«قال»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **«الخميس»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«نعم»**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع، وسُكّن لضرورة الشعر.

وجملة **«لا يبعد الله»**: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قال»: في محل جر بالإضافة. والجملة المحذوفة بعد «نعم» مقول القول في محل نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «نعم» فهي خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هذه نعم»، وليست حرف جواب.

١٣٥ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٧٦٧؛ وأدب الكاتب ص٢٢٤؛ والأزهية ص٣٦؛ والأغاني ١٧/ ٣٠٩؛ والخصائص ٢/ ٤٥٨؛ والدرر ٣/ ١٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٤٧؛ والكتاب ٣/ ٥٥١؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٣ (جلل)، ١٥/ ٤٣٠ (أ)، ٤٩١ (يا)؛ واللمع ص١٩٣، ٢٧٧؛ ومعجم ما استعجم ص٣٨٨؛ والمقتضب ١/ ١٦٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٧، ٢/ ٦٧٧؛ والإنصاف ٢/ ٤٨٢؛ وجمهرة اللغة ص١٢١٠؛ والجنى الداني ص١٧٨، ٤١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٤٧، ١١/ ٦٧؛ ورصف المباني ص٢٦، ١٣٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٦٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٢.

الإعراب: **«فيا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «يا»: حرف نداء. **«ظبية»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة. **«الوعساء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«بين»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب=

وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1] يحتمل الأمرين. أي: فأمري صبرٌ جميلٌ، أو فصبرٌ جميلٌ أجملُ».

* * *

قال الشارح: اعلم أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلّا أنّه قد تُوجَد قرِينةٌ لفظيّةٌ، أو حاليّةٌ تُغْنِي عن النُّطق بأحدهما، فيُحْذَف لدلالتها عليه، لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهِم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا.

وقد جاء ذلك مَجِيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مرّةً، والخبرَ أخرى، فممّا حُذف فيه المبتدأُ قولُ المستهِلّ: «الهِلالُ وَاللَّهِ» أي: هذا الهِلالُ والله، والمستهلُّ طالبُ الهلال كما يقال لطالبِ الفَهْم: مستفهِمٌ، ولطالبِ العِلْم: مستعلِمٌ. ومثله إذا شممتَ رِيحًا طَيِّبةً قلت: «المِسْكُ والله» أي: هو المسكُ والله، أو هذا المسكُ، وكذلك لو رأيت صورةَ شخص فصار آية لك على معرفةِ ذلك الشخص، فإذا رأيته بعدُ قلت: «عبدُ الله وربّي»، كأنّك قلت: «ذاك عبدُ الله»، أو «هذا عبدُ الله»، وكذلك لو حُدِّثْتَ عن شمائل رجلٍ، ووُصف بصفاتٍ مثلَ «مررت برجلٍ راحمِ المَساكين بارٍّ بوالدَيْه» فعُرِّف بتلك الأوصاف، فقلت: «زيدٌ واللَّهِ»، أي: هو زيدٌ، أو المذكورُ زيدٌ؛ وأمّا بيتُ المُرَقِّش الأكبرِ [من السريع]:

لا يُبْعِدِ اللَّهُ التلَبُّبَ والـ ـغاراتِ إذ قال الخَمِيسُ نَعَمْ

فالتلبُّب: لُبْسُ السلاح، والخميسُ: الجَيْشُ، والنَّعَمُ: الإبلُ، قال الفرّاء: هو ذَكَرٌ

= بالفتحة الظاهرة متعلق بحال محذوفة من «ظبية»، وهو مضاف. «**جلاجل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**وبين**»: الواو: عاطفة، و«بين»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب معطوف على الظرف السابق، وهو مضاف. «**النقا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**آأنت**»: «آ»: حرف استفهام، و«أنت»: ضمير منفصل مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. «**أم**»: حرف عطف. «**أمُّ**»: اسم معطوف على «أنت» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**سالم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا ظبية الوعساء»: بحسب ما قبلها. وجملة «آأنت...» مع الخبر المحذوف: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «آأنتِ أَمْ أُمُّ سالِم» حيث حذف خبر المبتدأ «أنت»، والتقدير: آأنت أجمل أمْ أمّ سالم؟ واستشهد به سيبويه على أنّ ناسًا من العرب يُدخلون ألفًا بين ألف الاستفهام وبين الهمزة إذا التقتا.

(1) يوسف: ١٨، ٨٣.

لا يؤنَّث. يقال: «هذا نَعَمٌ واردٌ». والمعنى أنه يتأسّف على الغِيَر، ولا سيّما في أوقاتِ إقبالهم على الغنائم، فيقول الجيش: «نَعَمٌ»، أي: هذا نَعَمٌ فاطْلُبوه، إلّا أنّه حُذف للعلم به، وقد حذف الخبر أيضًا كما حذف المبتدأ، وأكثر ذلك في الجوابات. يقول القائلُ: «من عندك؟» فتقول: «زيدٌ»، والمعنى: زيدٌ عندي، إلّا أنّك تركته للعلم به، إذ السُّؤالُ إنّما كان عنه.

ومن ذلك قولهم: «خرجتُ فإذا السَّبُعُ». اعلم أنّ «إذا» تكون على ضربَيْن: زمانًا، وفيها معنى الشرط، وتضاف إلى الجملة الفعليّة، وإذا وقع بعدها اسمٌ كان ثمّ فعلٌ مقدَّرٌ، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[1]، ﴿وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ﴾[2]، والتقديرُ: إذا انشقّت السماءُ انشقّت، وإذا مدّت الأرضُ مدّت، كأنّ ذلك لتضمُّنه معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعلَ. وتكون بمعنى المُفاجَأة، وهي في ذلك على ضَرْبين: تكون اسمًا، وتكون حرفًا. وإذا كانت اسمًا، كانت ظرفًا من ظروفِ الأمْكِنة، وإذا كانت حرفًا، كانت من حروف المعاني الدالّةِ على المفاجأة، كما أنّ «إنْ» حرفٌ دالّ على معنى المُجازاة. والهمزة حرفٌ دالّ على معنى الاستفهام، فإذا قلت: «خرجتُ فإذا السَّبُعُ» وأردتَ به الظرفيّةَ، لم يكن ثمّ حذفٌ، وكان «السبعُ» مبتدأ، و«إذا» الخبر قد تقدّم، كما تقول: «عندي زيدٌ» ويتعلّق الظرفُ باستقرارٍ محذوفٍ. فإن ذكرت اسمًا آخر، كان منصوبًا على الحال، نحو: «خرجتُ فإذا السبعُ واقِفًا، أو عادِيًا»، والعاملُ في الحال الظرفُ، وإن شئت رفعتَه على الخبر، وجعلت الظرفَ من صِلته، فإن جعلتها حرفًا، كان الخبرِ محذوفًا لا محالة، والتقدير: خرجت فإذا السبعُ حاضرٌ أو موجودٌ، لأنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، ولا خبرَ لها هاهنا ظاهرًا، فوجب أن يكون مقدَّرًا، وأمّا قول ذي الرُمّة [من الطويل]:

فيا ظبيةَ الوَعْساء... إلخ

فالخبرُ محذوفٌ فيه، والتقدير: آأنتِ الظَّبْيَةُ أم أُمُّ سالم، والمرادُ: إنّكما التبسْتما عليّ لشدة تشابُهكما، فلم أعرف إحداكما من الأخرى. والوَعْساءُ: الأرض اللَّيّنة ذاتُ الرَّمْل. وجُلاجِلُ: موضعٌ، ويُروى بالحاء غيرِ المعجمة. والنَّقا: الكَثِيبُ من الرمل. وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[3] احتمل الأمرين، وذلك أن يكون «صبرٌ» مبتدأ والخبر محذوف، والمعنى: فصبرٌ جميلٌ أجملُ من غيره، أو فعندي صبرٌ جميلٌ. وجاز الابتداءُ بقوله: صبرٌ جميلٌ، وهو نكرةٌ، لأنّها قد وُصفت، والنكرةُ إذا وُصفت جاز الابتداءُ بها، وقد تقدّم بيانُ ذلك، ويجوز أن يكون «صبرٌ جميلٌ» خبرًا، والمبتدأ محذوفٌ، والتقديرُ: فأمري صبرٌ جميلٌ، أو صَنْعي صبرٌ جميلٌ.

---

(١) الانشقاق: ١. (٢) الانشقاق: ٣. (٣) يوسف: ١٨، ٨٣.

قال صاحب الكتاب: **«وقد التُزم حذف الخبر في قولهم: «لولا زيدٌ لكان كذا» لسَدِّ الجواب مَسَدَّه، وممّا حُذف فيه الخبرُ لسدِّ غيره مسدَّه قولهم: «أقائمٌ الزيدان»، و«ضَرْبِي زيدًا قائمًا»، و«أكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ ملتوتًا»، و«أخْطَبُ ما يكون الأميرُ قائمًا» وقولُهم: «كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ»»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «لَوْلَا» حرف يدخل على جملتَيْن: إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعلٌ وفاعلٌ، فتُعلّق إحداهما بالأخرى، وتربطها بها كما يدخل حرفُ الشرط على جملتَيْن فعليّتَيْن. فيربط إحداهما بالأخرى، فتصيران كالجملة الواحدة، فتقول: «قام زيدٌ، خرج محمّدٌ»، فهاتان جُمْلتان متبايِنتان، لا تَعَلُّقَ لإحداهما بالأخرى، فإذا أتيتَ بـ «إن» الشرطيّة، فقلت: «إن قام زيدٌ خرج محمّدٌ»، ارتبطتِ الجملتان، وتعلّقت إحداهما بالأخرى، حتّى لو ذكرت إحدى الجملتَيْن منفردةً لم تُفِدْ، ولم تكن كلامًا. وكذلك «لَوْلَا»، تقول: «زيدٌ قائمٌ، خرج محمّدٌ»، فهاتان جملتان متبايِنتان، إحداهما مبتدأ وخبر، والأخرى فعلٌ وفاعلٌ، فإذا أتيتَ بـ «لَوْلا» وقلت: «لولا زيدٌ قائمٌ لخرج محمّدٌ»، ارتبطت الجملةُ الثانية بالجملة الأُولى، فصارتا كالجملة الواحدة، إلّا أنّه حذف خبرُ المبتدأ من الجملة الأُولى لكثرةِ الاستعمال حتّى رُفض ظهوره، ولم يجز استعماله. فإذا قلت: «لولا زيدٌ لخرج محمّدٌ»، كان تقديره: لولا زيدٌ حاضرٌ أو مانعٌ، ومعناه أنّ الثاني امتنع لوجودِ الأوّل، وليست الجملةُ الثانيةُ خبرًا عن المبتدأ، لأنّه لا عائد منها إلى زيد، والجملةُ إذا وقعت خبرًا، فلا بدّ فيها من عائد إلى المبتدأ. وإنّما اللامُ وما بعدها كلامٌ يتعلّق بـ «لَوْلَا» وجوابٌ لها، وقد شَبَّهَ سيبويه ما حُذف من خبرِ المبتدأ بعد «لَوْلا» بقولهم: «إمَّا لا»، ومعناه أنّ رجلاً أُمر بأشياء يفعلها وقد شُبِّهت عليه، فوقف في فَعْلها، فقيل له: «افْعَلْ كذا، وكذا إن كنت لا تفعل الجميعَ». وزادوا على «إنْ ما»، وحذفوا الفعلَ وما يتّصل به، وكثر حتّى صار الأصل مهجورًا، وربّما وقع بعد «لَوْلا» هذه الفعلُ والفاعلُ لاشتراكهما في معنى الآخر، ألا ترى أنّه لا فَرْقَ من جهةِ المعنى بين «زيدٌ قائمٌ» و«قام زيدٌ». قال الجَمُوح [من البسيط]:

١٣٦ـ قالت أُمامةُ لمّا جئتُ زائرَها ... هَلَّا رَمَيْتَ ببعضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

---

١٣٦ ـ **التخريج**: البيتان للجموح الظفري في خزانة الأدب ١/ ٤٦٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر)؛ وبلا نسبة في الأزهية ص١٧٠؛ وتذكرة النحاة ص٧٩، ٣٨٧؛ وجمهرة اللغة ص٦٩٢، ١٢٣٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٧.

اللغة: أمامة: اسم امرأة. الأسهم السود: كناية عن الأسطر المكتوبة. لا درّ درّك: لا زكا عملك. حددت: منعت. العذرى: المعذرة.

المعنى: عندما جئت أزور «أمامة» قالت لي: أما تقدر على هجائهم ببعض الأبيات المكتوبة؟ فقلت=

لا دَرَّ دَرُّكَ إنّـي قـد رَمَـيْـتُـهُـمُ   لـولا حُـدِدْتُ ولا عُـذْرَى لِـمَـحْـدودِ

والمراد: لولا الحَدُّ. وقال الكوفيون[1]: الاسمُ الواقعُ بعد «لولا» يرتفع بـ«لولا» نفسِها لنِيابتها عن الفعل، والتقديرُ: لولا يمنع زيدٌ. وهذا ضعيفٌ لوجوهٍ:

منها: أنَّه لو كان الأمرُ على ما ادّعوه لَجاز وُقوعُ «أحدٍ» بعدها، لأنّ «أحدًا» يعمل فيها النفيُ، ولم يُسْمَع عنهم مثلُ ذلك.

الوجه الثاني: إنَّه لو كان معناه النفيَ على ما ادّعوه، لجاز أن تعطِف عليه بـ «الواو» و«لَا» لتأكيدِ النفي، فتقولَ: «لولا زيدٌ ولا خالدٌ لأكرمتُك»، نحوَ قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾[2]. فلما لم يجز ذلك ولم يُستعمل، دلّ على أنّ الجُحود قد زَايَلَها.

= لها: لا زكا عملك ولا نما، قد أفعل ولكني ممنوع، ولا معذرة لممنوع من الهجاء.

الإعراب: «**قالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «**أمامة**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**لما**»: اسم مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان، متعلق بـ«قالت». «**جئت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**زائرها**»: حال منصوبة بالفتحة، وها: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**هلّا**»: حرف تحضيض. «**رميت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**ببعض**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«رميت». «**الأسهم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**السود**»: صفة للأسهم مجرورة بالكسرة. «**لا**»: نافية لا عمل لها. «**درّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**درُّك**»: فاعل «درّ» مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إني**»: «إنّ»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. «**قد**»: حرف تحقيق. «**رميتهم**»: «رميت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و«هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**لولا**»: حرف شرط غير جازم. «**حددت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. «**ولا**»: الواو: للاستئناف، «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إن». «**عذرى**»: اسم «لا» مبني على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذر، في محل نصب. «**لمحدود**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف (كائنة).

وجملة «قالت أمامة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جئت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «هلّا رميت»: مقول القول في محلّ نصب مفعول به. وجملة «لا درّ درّك»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «إني قد...»: استئنافية لا محل لها. وجملة «رميتهم»: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «لولا حددت...»: الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط غير الجازم المقدرة بـ«فإني قد رميتهم» لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا عذري...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيهما قوله: «لولا حددت» حيث أدخل «لولا» على الفعل، وقد كثر دخولها على الاسم، فدل هذا الشاهد على أنها لا تختص بالاسم فقط. ودخولها على الاسم والفعل يجعلها غير عاملة، فيكون الاسم بعدها مبتدأ.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. ص٧٠ ـ ٧٨.

(٢) فاطر: ١٩.

الوجه الثالث: أنَّ الحرف إنّما يعمل إذا اختصّ بالمعمول، نحوَ حروفِ الجرّ، فإنّها مختصّةٌ بالأسماء، ونحوَ حروف الجزم اختصّت بالدخول على الأفعال و«لَوْلَا» هذه غيرُ مختصّة، بل تدخل على الأسماء، نحوَ: «لولا زيدٌ لأكرمتُك»، وتدخل على الأفعال في نحوِ ما أنشدناه من البيتَيْن، فاعرفه.

* * *

قال: «ومن ذلك قولهم: أقائمٌ الزيدان» يعني أنّه حُذف الخبر لِسَدّ الفاعل مَسَدَّه، واعلمْ أن قولهم: «أقائمٌ الزيدان» إنّما أفاد نَظرًا إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتَمّ الكلامُ، لأنّه فعلٌ وفاعلٌ، و«قائمٌ» هنا اسمٌ من جهةِ اللفظ وفعلٌ من جهةِ المعنى، فلمّا كان الكلام تامًّا من جهة المعنى، أرادوا إصلاحَ اللفظ، فقالوا: «أقائمٌ» مبتدأٌ و«الزيدان» مرتفعٌ به، وقد سدّ مسدَّ الخبر من حيثُ إنَّ الكلام تَمَّ به، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ على الحقيقة. ولو قلت: «قائمٌ الزيدان» من غيرِ استفهام، لم يجز عند الأكثر، وقد أجازه ابنُ السَّرَّاج، وهو مذهبُ سيبويه لتضمُّنه معنَى الفعل، وإن كان فيه قُبْحٌ، لأنّ اسم الفاعل لا يعمل عملَ الفعل حتّى يعتمد على كلامٍ قبله من مبتدأ، نحوِ: «زيدٌ ضاربٌ أبوه»، أو موصوفٍ، نحوِ: «مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه»، أو ذي حالٍ، نحوِ: «هذا زيدٌ ضاربًا أبوه»، أو على استفهامٍ، أو نفيٍ بخِلافِ الفعل، فإنّه يعمل معتمِدًا وغيرَ معتمد، وسنذكُر أحكامَه مستقصًى في فصلِ اسمِ الفاعل.

وأمّا قولهم: «ضَرْبِي زيدًا قائمًا»، فهي مسألةٌ فيها أدْنَى إشكالٍ يحتاج إلى كَشْف، وذلك أنّ المعنى: ضربتُ زيدًا قائمًا، أو أضْربُ زيدًا قائمًا، فالكلامُ تامٌّ باعتبارِ المعنى، إلّا أنّه لا بدّ من النَّظَر في اللفظ، وإصلاحِه لكونِ المبتدأ فيه بلا خبر، وذلك أنّ قولك: «ضَرْبِي»، مبتدأٌ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعل، و«زيدًا» مفعولٌ به و«قائمًا» حالٌ، وقد سدّ مسدَّ خبرِ المبتدأ، ولا يصِحّ أن يكون خبرًا فيرتفعَ، لأنّ الخبر إذا كان مفردًا يكون هو الأوّلَ، والمصدرُ الذي هو الضربُ ليسَ القائمَ، ولا يصحّ أن يكون حالاً من «زيد» هذا، لأنّه لو كان حالاً منه، لَكان العاملُ فيه المصدرَ الذي هو ضربي؛ لأنّ العامل في الحال هو العاملُ في ذي الحال. ولو كان المصدرُ عاملاً فيه، لكان من صلته، وإذا كان من صلته، لم يصِحّ أن يسدّ مسدّ الخبر، لأنّ السادَّ مسدَّ الخبر يكون حكمُه حكمَ الخبر، فكما أنّ الخبر كان جزءًا غيرَ الأوّل، فكذلك ما سدّ مسدَّه ينبغي أن يكون غيرَ الأولّ. وإذا كان الأمرُ كذلك، كان العاملُ فيه فعلاً مقدَّرًا فيه ضميرُ فاعلٍ، يعود إلى زيد، وهو صاحبُ الحال، والخبرُ ظرفُ زمان مقدَّرٌ مضافٌ إلى ذلك الفعلِ والفاعلِ، والتقديرُ: ضَرْبِي زيدًا إذا كان قائمًا، فـ «إذَا» هي الخبرُ. والحَقُّ أنّها في موضع نصبٍ متعلّقةٌ باستقرار محذوف تقديرُه: استقرّ أو مستقرٌّ، ثُمَّ حُذف العامل لدلالةِ الظرف عليه على ما تقدّم، ونُقل الضمير من الفعل إلى الظرفُ وصار الظرف. وما ارتفع به في موضع

مرفوع، لأنّه خبرُ مبتدأ، فالظرفُ وحدَه في موضع نصبٍ. يدلُّ على ذلك أنّه يظهر النصبُ فيما كان معربًا، نحوَ: «القتالُ اليومَ وعِنْدَك»، ونحو ذلك، والظرفُ مع الضمير في موضع خبرِ المبتدأ. فإذا أُريد المُضِيُّ قُدّر بـ «إذْ». وإذا أُريد المستقبلُ، قُدّر بـ «إذَا». والظرفُ الذي هو «إذَا» أو «إذْ» يضاف إلى الفعل والفاعلِ الذي هو «كَانَ»، والضميرُ الذي فيه، و«كَانَ» هذه المقدَّرةُ هي التامّةُ، وليست الناقصةَ، فحُذف الفعل، وأُقيم الظرف مُقامَه. ثمّ حُذف الفعل لدلالةِ الظرف عليه.

فإن قيل: ولِمَ قُدّر الخبر بـ «إذَا» أو «إذْ» دون غيرهما من ظروفِ المكان، قيل: لأنّهما ظرفَا زمان، وظروفُ الزمان يكثر الإخبارُ بها عن الأحداث، والإخبارُ بها مختصٌّ بالحَدَث، فكان تقديرهُ بها[1] أَوْلى، وكانت «إذْ» و«إذَا» أَوْلى من غيرهما من ظروفِ الزمان لشُمُولهما. فـ «إذْ» تشمَل جميعَ ما مضى، و«إذَا» تشمل جميعَ المستقبل. فلمّا أُريد تقديرُ جُزْءٍ من الزمان، كان أَوْلى بذلك لِما ذكرناه.

فإن قيل: ولِمَ قلتم: إنَّ «كَانَ» المقدَّرةَ هي التَّامَّةُ دونَ أن تكون الناقصةَ، قيل: لو كانت «كَانَ» المقدَّرةُ الناقصةَ، لكان «قائمًا» من قولك: «ضَرْبِي زيدًا قائمًا» الخبرَ، ولو كان خبرًا لجاز أن يقع معرفةً، لأنّ أخبارَ «كَانَ» تكون معرفة ونكرة، فالمعرفةُ نحوُ قولك: «كان زيدٌ أخاك»، و«كان محمّدٌ القائم»، ومثالُ النكرة «كان زيدٌ قائمًا». فلمّا اقتُصر ههنا على النكرة، ولم تقع المعرفةُ فيه ألبتّة، دلّ ذلك على أنّه حالٌ وليس بخبرٍ.

وأمّا المسألة الثانية: وهي «أكثرُ شُرْبي السَّوِيقَ ملتوتًا» فالكلامُ عليها كالكلام على المسألة قبلها في تقدير الخبر والعاملِ فيه، إلّا أنّ قوله: «أكثرُ شربي» ليس بمصدر، وإنّما لمّا أُضيفت «أكثر» إلى «شربي» الذي هو المصدرُ، صار حكمُه حكمَ المصدر، لأنّ «أفْعَلَ» بعضُ ما يُضاف إليه. تقول: «زيدٌ أفْضَلُ القوم»، فيكون بعضَ القوم، و«الياقُوتُ أفضلُ الحِجارة» لأنّه بعضُ الحجارة، ولو قلت: «الياقوتُ أفضل الزُّجاج» لم يجز، لأنّه ليس من الزجاج، فكذلك إذا قلت: «صُمْتُ أحسنَ الصِّيامِ» تنصب «أحْسَنَ» على المصدر، لأنّه لمّا أضفتَه إلى المصدر، صار مصدرًا، فكذلك لمّا أضفت «أكثر» إلى «الشرب» الذي هو مصدرٌ، صار مصدرًا، وجاز أن يُخْبَر عنه بالزمان كما يخبر عن سائر المصادر.

وأمّا المسألة الثالثة: وهي «أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمًا»، فهي في تقديرِ حذفِ الخبر كالمسألة الأُولى، إلّا أنّ فيها اتّساعًا أكثرَ من الأُولى، وذلك أنّ فيها وجهَيْن من التقدير: أحدُهما نحوُ المسألة قبلها. فقولُك: «أخطبُ ما يكون الأميرُ» بمعنَى «أخطبُ

---

(١) في طبعة ليبزغ «به»، وقد صحّحَتْها هذه الطبعة في جدول التصحيحات ص٩٠٥.

كَوْنِ الأمير» لأنّ «مَا» مع الفعل بتأويلِ المصدر، نحو قول الشاعر [من الوافر]:

١٣٧- يَسُرُّ المَرْءَ ما ذَهَبَ اللّيالِي [وكان ذهابُهنَّ له ذهابا]

وكذلك مَا يَكُونُ بمعنَى الكون، والمرادُ بكونه وجودُه، والتقديرُ: أَخْطَبُ وجودِ الأمير إذا كان قائمًا، جُعل وجودُه خطيبًا مبالغةً، ويكون «إِذَا» الخبرَ، وهو في موضع نصبٍ بالاستقرار على ما تقدَّم، يدلّ على ذلك أنّه قد حُكي عن بعضِ العربِ: «أخطبُ ما يكون الأميرُ يومَ الجمعة» بنصبِ «يوم»، فدلّ ذلك على أنّ «إذا» في موضعِ نصب، كما تقول: «زيدٌ عندك» وفيه ضميرٌ، والظرفُ والضميرُ في موضعِ رفع لأنّه الخبرُ.

الوجه الثاني أن يكون قولُه: «أخطب ما يكون» بمعنى الزمان، لأنّ «مَا» تكون بمعنى الزمان، لأنّها في تأويل المصدر، والمصدرُ يُستعار للزمان على تقديرِ حذفِ مضاف، كأنّه قال: «أخطبُ أوْقاتِ كونِ الأميرِ»، كما يُقال: «مَقْدَمَ الحاجّ»، و«خُفُوقَ النَّجم»، أي: زمنَ مقدمِ الحاج، وزمنَ خفوقِ النجم. ويكون الخبرُ «إذا كان قائمًا» على ما تقدّم، إلّا أنّ «إذَا» على هذا في موضع رفع خبرًا عن الأوّل، كما تقول: «وقتُ القِتال يومُ الجُمْعة». فكأنّه قال: «أخطبُ الأوْقات الّتي يكون الأميرُ فيها خطيبًا إذا كان قائمًا»، ومثلُه على سَعَةِ الكلام ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[1]، وهما لا يمكُران، لكنْ لمّا كان فيهما جَعَلَه لهما، ومثله ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[2] والنهارُ لا يُبْصِر إنّما

١٣٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٧؛ والجنى الداني ص٣٣١؛ والدرر ١/ ٢٥٣؛ وشرح التصريح ١/ ٢٦٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨١.

اللغة: ما ذهب الليالي: أي توالي الليالي، مرورها.

المعنى: يقول: يفرح المرء بمرور الأيام، وهو لا يعلم أنّ في مرورها انتزاعًا لأيّام حياته، ومن ثَمَّ اقترابًا لدنوّ أجله.

الإعراب: «**يسرّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة. «**المرء**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**ما**»: حرف مصدريّ. «**ذهب**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ رفع فاعل «يسرّ». «**الليالي**»: فاعل «ذهب» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. «**وكان**»: الواو: حرف استئناف، و«كان»: فعل ماضٍ ناقص. «**ذهابهنّ**»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف: و«هنّ»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**له**»: اللّام: حرف جرّ، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجار والمجرور متعلّقان بـ«ذهابا». «**ذهابا**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة.

وجملة «يسرّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان ذهابهن...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «ما» حيث اعتبرت حرفًا تسبك مع ما بعدها بمصدر. وزعم الأخفش وابن السّراج أنّ «ما» هنا اسم موصول.

(١) سبأ: ٣٣. (٢) النمل: ٨٦.

يُبْصَر فيه، والذي أَحْوَجَ إلى تقديرِ المصدر بالزمان ههنا أنه قد نُقل عنهم: «أخطبُ ما يكون الأميرُ يومُ الجمعة» بالرفع، فكذلك قُدّر الأوّلُ بالزمان، وقُضي على «إذًا» التي هي الخبرُ بالرفع فاعرفه.

وأمّا قولهم: «كلُّ رجل وضَيْعَتُهُ» فالمرادُ كلُّ رجلٍ وضيعتُه مقرونان، إلّا أنّك حذفت الخبرَ واكتفيتَ بالمعطوف، لأنّ معنى الواو هنا كمعنًى «مَعَ»، فقولُك: «كلُّ رجل وضيعته» بمعنًى: مع ضيعته، وهذا كلامٌ مكتفٍ فالواوُ ههنا كالواو في قولك: «استوى الماءُ والخَشَبَةَ»، إلّا أنّ قولنا: «استوى الماء والخشبة» أوّلُه فعلٌ يعمل فيه. وليس ههنا فعلٌ، وإنّما هو اسمٌ عُطف على اسم بالواو التي معناها معنًى «مَعَ»، فعُطفتْ لفظًا، والمعنى معنى الملابَسة. واعلمْ أنّ الواو التي بمعنًى «مَعَ» لا بدّ فيها من معنَى الملابسة، والواوُ التي لمُطْلَقِ العطفِ قد تخلو من ذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ما صنعتَ وأباك» المعنى: ما صنعت مع أبيك، وما صنع أبوك معك. وكذلك إذا قلت: «كلُّ رجلٍ وضيعتَه» لأنّ معناه مع ضيعته، ولو قلت: «زيدٌ وعمرٌو خارجان» لم يجز حذفُ الخبر، لأنّه ليس في اللفظ ما يدلّ عليه، وليس كذلك «كلُّ رجل وضيعته»، لأنّ معناه: مع ضيعته، و«مَعَ» تدلّ على المقارَنة فاعرفه.

فصل
[مجيء المبتدأ والخبر معرفتين]

قال صاحب الكتاب: «**وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتَيْن معًا كقولك: «زيدٌ المنطلقُ»، و«اللّهُ إلٰهُنَا»، و«محمّدٌ نَبِيُّنا»، ومنه قولُك: «أنتَ أنتَ»، وقولُ أبي النَّجم** [من الرجز]:

١٣٨ـ أنـا أبـو الـنَّجْـم وشِـعْـرِي شِـعْـرِي

١٣٨ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في أمالي المرتضى ١/ ٣٥٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٣٩؛ والخصائص ٣/ ٣٣٧؛ والدرر ١/ ١٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٦١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٧؛ والمنصف ١/ ١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠٧، ٦/ ٤١٢؛ والدرر ٥/ ٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٣، ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٩، ٢/ ٤٣٥، ٤٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

الإعراب: «**أنا**»: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**أبو**»: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «**النجم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وشعري**»: الواو: حرف عطف، و«شعري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. «**شعري**»: خبر مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

وجملة «أنا أبو النجم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «شعري شعري»: معطوفة على=

ولا يجوز تقديمُ الخبر هنا، بل أيّهما قدّمتَ فهو المبتدأ».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم من قولنا أنّ حَقَّ المبتدأ أن يكون معرفةً، وحقَّ الخبر أن يكون نكرة بما أغنى عن إعادته.

وقد يكون المبتدأ والخبرُ معًا معرفتَيْن، نحوَ: «زيدٌ أخوك»، و«عمرٌو المنطلقُ»، و«اللَّهُ إلٰهُنا»، و«محمّدٌ نَبِيُّنا». فإذا قلت: «زيدٌ أخوك»، وأنت تريد أُخُوَّةَ النَّسَبِ، فإنّما يجوز مثلُ هذا، إذا كان المخاطَبُ يعرف زيدًا على انفراده، ولا يعلم أنّه أخوه لفُرْقة كانت بينهما، أو لسَبَب آخرَ، أو يعلم أنّ له أخًا، ولا يدري أنّه زيدٌ هذا، فتقول: «زيدٌ أخوك» أي: هذا الذي عرفتَه هو أخوك الذي كنت علمتَه، فتكون الفائدةُ في اجتماعهما، وذلك الذي استفاده المخاطَبُ. فمتى كان الخبرُ عن المعرفة معرفةً، كانت الفائدةُ في مجموعهما. فإن كان يعرفهما مجتمعَيْن، لم يكن في الإخبار فائدةٌ.

وكذلك إذا قلت: «زيدٌ المنطلقُ» فالمخاطَبُ يعرف زيدًا، ويعرف أنّ شخصًا انطلق، ولا يعلم أنّه زيدٌ المنطلقُ، فزيدٌ معروفٌ بهذا الاسم منفردًا، والمنطلقُ معروفٌ بهذا الاسم منفردًا، غيرَ أنّ الذي عرفهما بهذَيْن الاسمَين منفردَيْن قد يجوز أن يجهل أنّ أحدَهما هو الآخرُ، ألا ترى أنّك لو سمعتَ بزيد، وشُهر أمرُه عندك من غيرِ أن تراه، لكنتَ عارفًا به ذِكْرًا وشُهْرَةً، ولو رأيت شخصًا، لكنت عارفًا به عَيْنًا، غيرَ أنّك لا تُركِّب هذا الاسمَ الذي سمعتَه على الشخص الذي رأيته إلّا بمعرفة أُخرى بأن يُقال لك: «هذا زيدٌ فاعرفه».

فأمّا قولهم: «اللَّهُ رَبُّنا»، و«محمّدٌ نَبِيُّنا» فإنّما يُقال ذلك رَدًّا على المخالِف والكافرِ، أو يُقال على سبيلِ الإقرار والاعترافِ لطَلَبِ الثَّواب بقوله. وأمّا قولهم: «أنتَ أنتَ»، فظاهرُ اللفظ فاسدٌ، لأنّه قد أخبر بما هو معلومٌ، وأنّه قد اتّحد الخبرُ والمخبَرُ عنه لفظًا ومعنًى. وحكمُ الخبر أن يكون فيه من الفائدة ما ليس في المبتدأ، وإنّما جاز ههنا، لأنّ المراد من التكرير بقوله: «أنت أنت» أي: أنت على ما عرفتُه من الوَتِيرَة والمنزلةِ، لم تتغيّر معنًى. وتكريرُ الاسم بمنزلةِ «أنت» على ما عرفتُه، وهذا مُفيدٌ يتضمّن ما ليس في الجزء الأول، وعليه قول أبي النجم [من الرجز]:

أنــا أبــو الــنـجــم وشِــعْــري شِــعْــري

معناه: وشعري شعري المعروفُ الموصوفُ كما بُلِّغْتَ، وعُرِّفْتَ، وعلى هذا قياسُ الباب، وإذا كان الخبر معرفةً كالمبتدأ، لم يجز تقديم الخبر، لأنّه ممّا يُشْكِل ويلتبس، إذ كلُّ واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه، فأيُّهما قدّمتَ كان المبتدأ، ونظيرُ ذلك

= الجملة السابقة لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أنا أبو النجم» حيث وقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا.

الفاعلُ والمفعولُ إذا كانا ممّا لا يظهر فيهما الإعرابُ، فإنّه لا يجوز تقديمُ المفعول، وذلك نحوُ: «ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى»، اللَّهُمّ إلّا أن يكون في اللفظ دليلٌ على المبتدأ منهما، نحوُ قوله [من الطويل]:

١٣٩ـ لُعابُ الأفاعِي القاتِلاتِ لُعابُهُ

وقولِه [من الطويل]:

١٤٠ـ بَنُونَا بَنُو أبْنائِنا وبَناتُنا بَنُوهنّ أبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

ألا ترى أنه لا يحسُن أن يكون «بنونا» هو المبتدأ، لأنّه يلزَم منه أن لا يكون له بنون إلّا بَنِي أبنائه، وليس المعنى على ذلك، فجاز تقديمُ الخبر هنا مع كونه معرفةً لظهورِ المعنى وأمْنِ اللَّبْس، وصار هذا لجوازِ تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليلٌ، نحوُ: «أكَلَ كُمَّثْرَى مُوسَى»، و«أبْرَأ المَرْضَى عِيسَى».

---

١٣٩ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: **«لعاب»**: خبر مقدّم مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«الأفاعي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المُقدَّرة على الياء للثقل. **«القاتلات»**: نعت مجرور بالكسرة. **«لعابُه»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «لعاب... لعابه»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تقديم الخبر على المبتدأ مع استوائهما في التعريف إذ المعنى أنّ لعاب المهجوّ مثل لعاب الأفاعي لا العكس.

١٤٠ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٦٦؛ وتخليص الشواهد ص١٩٨؛ والحيوان ١/ ٣٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٣/ ٨٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص١١٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٢.

الإعراب: **«بنونا»**: خبر مقدّم للمبتدأ مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف، و«نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بنو»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهومضاف. **«أبنائنا»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وبناتنا»**: الواو: حرف عطف، «بناتنا» مبتدأ أوّل مرفوع، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«بنوهنّ»**: مبتدأ ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، و«هنّ»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«أبناء»**: خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف. **«الرجال»**: مضاف إليه. **«الأباعد»**: نعت «الرجال» مجرور بالكسرة.

وجملة «بنونا بنو...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بناتنا بنوهن أبناء الرجال»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «بنوهن أبناء الرجال»: في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل.

والشاهد فيه قوله: «بنونا بنو أبنائنا» حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجل القرينة المعنويّة، لأنّ الخبر هو محطّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: «بنونا» إذ المعنى أنّ بني أبنائنا مثل بنينا لا أنّ بنينا مثل بني أبنائنا.

فصل
[تعدّد الخبر]

قال صاحب الكتاب: «**وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعِدًا، منه قولُك: هذا حُلْوٌ حامِضٌ**»، **وقولُه عزّ وجلّ**: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1]».

* * *

قال الشارح: يجوز أن يكون للمبتدأ الواحدِ خبران وأكثرُ من ذلك؛ كما قد يكون له أوصافٌ متعدّدةٌ، فتقول: «هذا حُلْوٌ حامِضٌ» تريد أنّه قد جمع بين الطَّعْمَيْن، كأنّك قلت: «هذا مُزٌّ»، فالخبرُ وإن كان متعدّدًا من جهة اللفظ، فهو غيرُ متعدّد من جهة المعنى، لأنّ المراد أنّه جامعٌ للطعمَيْن، وهو خبرٌ واحدٌ، وتقول: «هذا قائمٌ قاعدٌ» على معنًى: راكعٍ، قال الشاعر [من الرجز]:

١٤١ـ مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فهذا بَتِّي ... مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي
تَخِذْتُهُ مِن نَعَجاتٍ سِتِّ ... سُودٍ جِعادٍ مِن نِعاجِ الدَّشْتِ

---

(١) البروج: ١٤ ـ ١٦.

١٤١ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٩؛ وجمهرة اللغة ص٦٢؛ والدرر ٢/ ٣٣؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٢٥؛ وتخليص الشواهد ص٢١٤؛ والدرر ٥/ ١٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣؛ والكتاب ٢/ ٨٤؛ ولسان العرب ٢/ ٨ (بتت)، ٧/ ٤٥٦ (قيظ)، ٩/ ٢٠١ (صيف)، ١٤/ ٤٢١ (شتا)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٨، ٢/ ٦٧.

اللغة: البتّ: الكساء، أو طيلسان من خزّ. المقيّظ: الذي يكفي للقيظ أي الحرّ. المصيّف: الذي يكفي للصيف. المشتّي: الذي يكفي للشتاء.

المعنى: يقول: إذا كان لامرئ كساءًا، فإن لي كساء يكفيني لجميع الفصول.

الإعراب: «**من**»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**يك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، لأنّه فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر تقديره: «هو». «**ذا**»: خبر «يك» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**بتّ**»: مضاف إليه مجرور. «**فهذا**»: الفاء رابطة جواب الشرط، «هذا»: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ. «**بتّي**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**مقيظ**»: خبر أول لمبتدأ محذوف تقديره: «هو» مرفوع. «**مصيف**»: خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف «هو». «**مشتّي**»: خبر ثالث للمبتدأ «هو»، والياء للإشباع. «**تخذته**»: فعل وفاعل ومفعول به. «**من نعجات**»: جار ومجرور متعلقان بـ«تخذته». «**ست**»: نعت مجرور. «**سود**»: نعت ثانٍ مجرور. «**جعاد**»: نعت ثالث مجرور. «**من نعاج**»: جار ومجرور متعلقان بنعت رابع لـ«نعجات». «**الدشت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «**من يك...**»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يك ذا بتّ»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «فهذا بتّي»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «**هو مقيظ**»: في محل رفع صفة لـ«بتي». وجملة «تخذته»: في محل رفع نعت رابع لـ«بتّي». =

ومثلُه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[1]. واعلمْ أنّك إذا أخبرتَ بخبرَيْن فصاعدًا، كان العائدُ على المخبَر عنه راجعًا من مجموعِ الجزءَيْن، والمرادُ العائدُ المستقِلُ به جميعُ الخبر، وذلك إنّما يعود من مجموعِ الاسمَيْن؛ فأمّا كلّ واحد منهما على الانفراد، ففيه ضميرٌ يعود إليه لا محالةَ من حيث كان راجعًا إلى معنى الفعل، فيعود من كل واحد منهما ضميرٌ عَوْدَ الضمير من الصفة إلى الموصوف، والظرفِ إلى المظروف؛ فأمّا عَوْدُ الضمير من الخبر المستقلّ به إلى المبتدأ، فإنّما يكون من المجموع سواءٌ كان الخبران ضِدَّيْن أم لم يكونا.

فصل

[دخول الفاء على الخبر]

قال صاحب الكتاب: «**إذا تضمّن المبتدأُ معنى الشرط، جاز دخولُ الفاء على خبره، وذلك على نوعَيْن: الاسمُ الموصولُ، والنكرةُ الموصوفةُ إذا كانت الصلةُ أو الصفةُ فعلاً أو ظرفًا، كقول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[2]، وقولِه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[3] وكقولك: «كلُّ رجل يأتيني، أو في الدار فله درهمٌ»، فإذا دخلتْ «لَيتَ» أو «لَعَلَّ»، لم تدخل الفاءُ بالإجماع. وفي دخولِ «إنَّ» خلافٌ بين الأخفش وصاحبِ الكتاب**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الأسماء على ضربَيْن: منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاءِ، وضربٌ يتضمّن معنى الشرط والجزاء، فالأوّلُ نحوُ: «زيد» و«عمرو» وشِبْهِهما، فما كان من هذا القَبِيل لم يدخل الفاءُ في خبره. تقول: «زيدٌ منطلقٌ» ولو قلت: «زيدٌ فمنطلقٌ» لم يجز، وكان أبو الحسن الأخفشُ يُجيز ذلك على زيادةِ الفاء، وذكر أنّ ذلك ورد عنهم كثيرًا، حَكَى: «أخوك فوُجد» على معنَى «أخوك وُجد» والفاءُ زائدةٌ وأنشد [من الطويل]:

١٤٢ـ وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا

= **والشاهد**: قوله: «فهذا بتّي مقيّظ، مصيّف، مشتي» حيث وردت أخبار متعدّدة لمبتدأ واحد من غير عطف.

(١) البروج: ١٤ ـ ١٦. (٢) البقرة: ٢٧٤.

(٣) النحل: ٥٣.

١٤٢ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في الأزهيّة ص٢٤٣؛ والجنى الداني ص٧١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥، ٤٥٥، ٤/ ٣٦٩، ٨/ ١٩، ١١/ ٣٦٧؛ والدرر ٢/ ٣٦؛ والرد على النحاة ص١٠٤؛ ورصف المباني ص٣٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨، ٢/ ٨٧٣؛ والكتاب ١/ ١٣٩، =

والمراد: وقائلةٍ خولانُ انكِحْ فتاتَهم، وسيبويه لا يرى زيادتَها ويتأوّل ما وَرَدَ من ذلك على أنّها عاطفةٌ[١]، وأنّه من قبيلِ عطفِ جملةٍ فعليّةٍ على جملة اسميّة.

وما كان متضمّنًا معنى الشرط، فالأسماءُ الموصولةُ، والنكراتُ الموصوفةُ. فالأسماء الموصولة نحوُ: «الذي»، و«التي»، وأخواتِهما، فهذه الأسماءُ لا تتِمّ إلّا بصلاتٍ وعائدٍ، وصلاتُها تكون جملةً خَبَريّةً محتمِلةً للصِّدْق والكِذْبِ، وهي الجُمَلُ التي تقع أخبارًا للمبتدأ، فالموصولُ لا يُخْبَر عنه حتّى يتمّ بصلته، فإذا استَوْفَى صلتَه، صار بمنزلةِ الاسم الواحد، فقولُك: «الذي أبوه قائمٌ»، أو «الذي قام أبوه» بمنزلةِ «زيد» أو «عمرو» ويفتقر إلى جزءٍ آخرَ يكون خبرًا حتّى يتمّ كلامًا، كما يفتقر «زيدٌ» و«عمرٌو»، فتقول: «الذي أبوه قائمٌ منطلقٌ»، فيكون «الذي أبوه قائم» بمنزلةِ «زيد»، ثمّ أخبرتَ عنه بـ «منطلقٌ»، كما تقول: «زيدٌ منطلقٌ».

فإذا كان الموصول شائعًا لا لشخصٍ بعينه، وكانت صلتُه جملةً من فعلٍ وفاعلٍ أو ظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ، وأخبرت عنه، جاز دخولُ الفاء في خبره لتضمُّنه معنى الجزاء. وذلك قولُك: «الذي يأتيني فله درهمٌ، والذي عندي فمُكْرَمٌ». قال الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم﴾[٢] إلخ. وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[٣]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ

= ١٤٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٠.

اللغة: خولان: اسم قبيلة. الأكرومة: فعل الكرم. الحيّان: حيّ أمها وحيّ أبيها، والمقصود فتاة ذات كرم ومجد من ناحية الأم والأب. الخلو: الخالية.

المعنى: يقول: ربّ قائلة لي أن أنكح فتاة من خولان، وهي أصيلة الجدّين مصون وباقية كما هي.

الإعراب: **«وقائلة»**: الواو: واو «ربّ»، **«قائلة»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، خبره محذوف. **«خولان»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هذه خولان» مرفوع. **«فانكح»**: الفاء: حرف استئناف، «انكح»: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله... وجوبًا: «أنت». **«فتاتهم»**: مفعول به، وهو مضاف، و«هم»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«وأكرومة»**: الواو: حالية، «أكرومة»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«الحيين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنّى. **«خلو»**: خبر المبتدأ. **«كما»**: الكاف: حرف جر، و«ما»: يجوز أن تكون زائدة، وعليه تكون «هي» ضميرًا في محلّ جرّ، والجار والمجرور متعلّقان بخبر ثانٍ للمبتدأ «أكرومة» المحذوف. ويجوز أن تكون «ما» اسمًا موصولاً، في محل جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ. و**«هيا»**: مبتدأ خبره محذوف، والألف: للإطلاق. والجملة تكون صلة الموصول **لا** محلّ لها من الإعراب.

جملة «قائلة...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «انكح»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خولان فانكح فتاتهم» حيث يجيز الأخفش زيادة الفاء ـ على اعتبارها هنا زائدة ـ في جميع خبر المبتدأ.

(١) انظر الكتاب ١/ ١٣٨ ـ ١٤٠.
(٢) البقرة: ٢٧٤.
(٣) النحل: ٥٣.

﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِالَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[1] كلُّه من صلةِ «الذين» وهو في موضع اسم مرفوع بالابتداء، وقولُه: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾[2] في موضعِ الخبر، وكذلك قولُه: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[3]، فقولُه: ﴿فَمِنَ اللَّهِ﴾ الخبر.

وإنّما اشترطنا لدخولِ الفاء أن يكون شائعًا غيرَ مخصوص، وأن تكون صلتُه فعلاً أو جارًّا ومجرورًا، لأنّه إذا كان كذلك، كان فيه معنى الشرط والجزاءِ، فدخلتْ فيه الفاءُ كما تدخل في الشرط المَحْضِ، وذلك أنّه إذا كان شائعًا، كان مُبْهَمًا غيرَ مخصوص، وبابُ الشرط مبنيٌّ على الإبهام، فإن جعلتَه لواحد مخصوص، نحوَ: «زيدٌ الذي أتاني فله درهمٌ»، لم يجز دخولُ الفاء في خبره لبُعْده عن الشرط والجزاءِ، ألا ترى أنّك تقول: «من يخرجْ فله درهمٌ»، فيكون مُبْهَمًا غيرَ مخصوص، فكذلك إذا قلت: «الذي يأتيني فله درهم» لا بدّ أن يكون شائعًا لا لمخصوص.

فإن قيل: فأنتَ تقول: «إن أتاني زيدٌ فله درهمٌ»، فيكون الأوّلُ مخصوصًا، فهلّا جاز ذلك في «الّذي» إذا أردتَ به مخصوصًا. فالجوابُ أنّ الشرط لا بدّ فيه من إبهام. فأنت إذا قلت: «من يأتِني فله درهم»، فالإبهامُ واقعٌ في الفعل والفاعلِ معًا، ألّا ترى أنّ الفعل مبهمٌ يحتمل أن يوجَد، وأن لا يوجَد، والفاعلُ مبهم يعود إلى «مَنْ». وإذا قلت: «إن أتاني زيدٌ فله كذا» فالفاعلُ، وإن كان مخصوصًا، فالفعلُ مبهمٌ، وأنت إذا قلت: «الذي يأتيني» وأردتَ به مخصوصًا، لم يكن فيه إبهامٌ ألبتّةَ، لأنّ الموصول مخصوصٌ، والفعلَ مبنيٌّ على تيقُّنِ وجوده، فخَلَا من إبهامٍ ألبتّة، ففارَقَ الشرطَ. وإنّما اشتُرط وَصْله بالفعل، لأنّ الشرط لا يكون إلّا بالفعل ألبتّةَ. فلو قلت: «الذي أبوه قائمٌ له درهم» لم يجز دخولُ الفاء في الخبر ههنا لعدمِ مشابَهةِ الشرط.

وأمّا إذا وُصل الموصول بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ، فإنّه ـ وإن لم تكن صلتُه فعلاً ملفوظًا ـ به فإنّه مقدَّرٌ حُكْمًا. فإذا قلت: «الذي في الدار، أو عندك» فكأنك قلت: «الذي استقرّ، أو وُجد» أو نحوَ ذلك، فإذا وُجدت هذه الشرائطُ في الموصول، جاز دخولُ الفاء في خبره.

فإن قيل: فما الفرقُ بين الخبر عن الموصول إذا كان فيه الفاءُ، وبينه إذا لم يكن؟ قيل: إذا كان الخبرُ عن الموصول بالفاء آذن ذلك بأنّ الخبر مستحَقٌّ بالفعل الأوّلِ، ألا ترى أنّك إذا قلت: «الذي يأتيني فله درهم» آذن ذلك بأنّ الدرهم مستحقٌّ له بإتيانه، لأنّ الفاء للتعقيب، والمسبَّبُ يُوجَد عقيبَ السبب، وإذا قلت: «الذي يأتيني له درهم» يدلّ على استحقاقِ الدرهم من غيرِ أن يدلّ على أنّه بالإتيان.

---

(١) البقرة: ٢٧٤. (٢) البقرة: ٢٧٤. (٣) النحل: ٥٣.

وكذلك النكرة الموصوفة بالفعل أو الظرفِ أو الجارّ والمجرورِ، نحو: «كلُّ رجل يأتيني، أو في الدار فله درهم» حكمُه حكم الموصول في دخولِ الفاء في خبرها لشَبَهها بالشرط والجزاء كالموصول، لأنّ النكرة في إبهامها كالموصول إذا لم يُرَد به مخصوصٌ. والصفةُ كالصلة، فإذا كانت بالفعل، أو ما هو في تقدير الفعل من جارّ ومجرور، كانت الموصول في شَبَهِ الشرط والجزاء، فدخلت الفاءُ في خبرها كدخولها في خبرِ الموصول. فإن وقع في الصلة شرطٌ وجزاءٌ، لم تدخل الفاءُ في آخِرِ الكلام. وذلك قولُك: «الذي إن يَزُرْني أَزُرْهُ له درهمٌ»، ولو قلت هنا: «فَلَهُ» لم يجز، لأنّ الشرط لا يُجاب دفعتَيْن وكذلك «كلُّ رجل إنْ يَزُرْني أُكْرِمْه له درهمٌ»، ولا يجوز «فله درهم»، لأنّ الصفة قد تضمَّنت الجوابَ، ولم يُحْتَجْ إلى إعادته، ولو قلت: «الذي أبوه أبوك فزيدٌ»، لم يجز، لأنّه لم يتقدّم في الصلة ما يصِح به الشرطُ، وكذلك لو قلت: «كلُّ إنسان فله درهمٌ»، لم يجز، لأنّه لم تتقدّم صفةٌ يُستفاد منها معنى الشرط، فجرى هذان في الامتناع مجرى «زيدٌ فقائمٌ»، و«عمرٌو فمنطلقٌ».

فإن دخلتْ على هذا الموصولِ، أو النكرةِ الموصوفةِ الحروفُ الناصبةُ للمبتدأ الرافعةُ للخبر، وهي: «إنَّ»، و«أنَّ»، و«كَأنَّ»، و«لَيْتَ»، وَ «لَعَلَّ» و«لكِنَّ»، فذهب سيبويه إلى أنّ «كَأنَّ» و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ» و«لكِنَّ» تمنع من دخولِ الفاء في الخبر، لأنّها عواملُ تُغيِّر اللفظَ والمعنى، فهي جاريةٌ مجرَى الأفعال العاملةِ، فلمّا عملتْ في هذه الموصولاتِ والنكرةِ الموصوفةِ، بُعدتْ عن الشرط والجزاء، فلم تدخل الفاءُ في خبرها كدخولها في خبرِ الموصولات إذا لم يكن فيها أدواتُ الشرط، ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال وغيرِها. وأمّا «إنَّ» فذهب سيبويه إلى جوازِ دخول الفاء في خبرها مع هذه الأشياء لأنّها، وإن كانت عاملةً، فإنّها غيرُ مُغيِّرة معنى الابتداء والخبرِ، ولذلك جاز العطفُ عليها بالرفع على معنى الابتداء. وقال الأخفش: لا يجوز دخول الفاء مع «إنَّ» عاملة كأخواتها. والأوّلُ أقرب إلى الصحّة. وقد ورد به التنزيلُ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾[2] إلى أن قال: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَـٰقِيكُمْ﴾[4]، فأدخل الفاءَ في الخبر. فالأخفشُ يحمل الفاءَ في ذلك كلّه على الزيادة، والأوّل أظهرُ لأنّ الزيادة على خِلافُ الأصل، وسيُوضَح ذلك في حروف العطف إن شاء الله تعالى.

---

(١) الأحقاف: ١٣.
(٢) آل عمران: ٢١.
(٣) آل عمران: ٢١.
(٤) الجمعة: ٨.

خبرُ «إنَّ» وأخواتِها

فصل

قال صاحب الكتاب: **«هو المرفوع في نحوِ قولك: «إنّ زيدًا أخوك»، و«لَعَلَّ بِشْرًا صاحبُك»، وارتفاعُه عند أصحابنا[1] بالحرف، لأنّه أشبهَ الفعلَ في لُزومه الأسماءَ، والماضِيَ منه في بِنائه على الفتح، فأُلحق منصوبُه بالمفعول ومرفوعُه بالفاعل، ونُزّل قولك: «إنّ زيدًا أخوك» منزلةَ «ضَرَبَ زيدًا أخوك»، و«كأنّ عمرًا الأسدُ» منزلةَ «فَرَسَ عمرًا الأسدُ»، وعند الكوفيين[2] هو مرتفعٌ بما كان مرتفعًا به في قولك: «زيدٌ أخوك»، ولا عَمَلَ للحرف فيه»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه الحروف، وهي «إنَّ» وأخواتُها وهي ستّةٌ: «إنَّ»، و«أنَّ»، و«لَكِنَّ»، و«لَيتَ»، و«لَعَلَّ»، و«كَأَنَّ» من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فتنصِب ما كان مبتدأً وترفع ما كان خبرًا، وإنّما عمِلتْ لشَبَهها بالأفعال، وذلك من وُجوهٍ: منها اختصاصُها بالأسماء كاختصاصِ الأفعال بالأسماء، الثاني أنّها على لفظِ الأفعال، إذ كانت على أكثرَ من حرفَيْن كالأفعال، الثالُث أنّها مبنيّةٌ على الفتح كالأفعال الماضيةِ، الرابعُ أنّها يتّصل بها المضمرُ المنصوبُ، ويتعلّق بها كتعلُّقه بالفعل من نحوِ «ضَرَبكَ» و«ضَرَبَهُ» وَ «ضَرَبَنِي»، فلمّا كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة، كانت داخلةً على المبتدأ والخبر. وهي مقتضيةٌ لهما جميعًا، ألا ترى أنّ «إنَّ» لتأكيدِ الجملة، و«لَكِنَّ» للاستدراك، فلا بدّ من الخبر لأنّه المستدركُ، ولا بدّ من المبتدأ ليُعْلَم خبرُ مَنْ قد استدرك. و«لَيتَ» في قولك: «ليت زيدًا قادمٌ» تَمنٍّ لقُدومِ زيد. و«لَعَلَّ» تَرَجٍّ، و«كَأَنَّ» تقتضي مشبهاً ومشبَّهًا به، فلمّا اقتضتْهما جميعًا، جرت مجرَى الفعل المتعدّي، فلذلك نصبتِ الاسمَ، ورفعتِ الخبرَ، وشُبّهت من الأفعال بما قُدّم مفعولُه على فاعله. فقولُك: «إنّ زيدًا قائمٌ» بمنزلةِ «ضَرَبَ زيدًا رجلٌ». وإنّما قُدّم المنصوب فيها على المرفوع فَرْقًا بينها وبين الفعل، فالفعلُ من حيثُ كان الأصلَ في العمل جرى على سَنَنِ

(١) يريد بأصحابه البصريين. وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص١٧٦ ـ ١٨٥.

(٢) انظر المصدر نفسه، ص١٧٦ ـ ١٨٥.

قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب، إذ كان رُتْبَةُ الفاعل مقدَّمةً على المفعول. وهذه الحروفُ لمّا كانت في العمل فُروعًا على الأفعال ومحمولةً عليها، جُعلتْ دونها بأنْ قُدّم المنصوب فيها على المرفوع حَطًّا لها عن درجةِ الأفعال، إذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ، وتقديمُ الفاعل أصلٌ على ما ذُكر.

وذهب الكوفيون إلى أنّ هذه الحروف لم تعمل في الخبر الرفعَ، وإنّما تعمل في الاسم النصبَ لا غيرَ، وإنّما الخبرُ مرفوعٌ على حاله كما كان مع المبتدأ. وهو فاسدٌ، وذلك من قِبَل أنّ الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبرُ، فلمّا زال العاملُ، بطل أن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك فإنّا وجدنا كلَّ ما عمِل في المبتدأ عمِل في خبره، نحوَ: «ظننتُ» وأخواتِها، لمّا عملتْ في المبتدأ عملت في الخبر، وكذلك «كَانَ» وأخواتُها لمّا عملت في المبتدأ عملت في الخبر، وليس فيه تَسْوِيَةٌ بين الأصل والفرع، لأنّه قد حصلت المخالفةُ بتقديمِ المنصوب على المرفوع فاعرفه.

فصل

قال صاحب الكتاب: «**وجميعُ ما ذُكر في خبرِ المبتدأ من أصنافه وأحوالِه وشرائطِه قائمٌ فيه ما خَلَا جَوازَ تقديمه، إلّا إذا وقع ظرفًا كقولك: «إنّ في الدار زيدًا»، و«لعلّ عندك عمرًا»، وفي التنزيل ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾**[1]».

* * *

قال الشارح: يعني أنّ هذه الحروف داخلةٌ على المبتدأ والخبر، وكلُّ ما جاز في المبتدأ والخبر جاز في هذه الحروف، لا فَرْق، فالمرادُ بأصنافه كونُه مفردًا وجملةً، وبأحواله كونُه معرفةً ونكرةً، وبشرائطه افتقارُه إلى عائدٍ من الخبر إذا كان جملةً.

وقوله: «من أصنافه» يعني أنّ خبرَ المبتدأ كما يكون مفردًا، أو جملةً، أو ظرفًا، كذلك في هذه الحروف، تقول في المفرد: «إن زيدًا قائمٌ» كما تقول في المبتدأ: «زيدٌ قائمٌ»، وفي الجملة: «إنّ زيدًا أبوه قائمٌ»، كما تقول: «زيدٌ أبوه قائمٌ»، و«إنّ زيدًا قام أبوه» كما تقول: «زيدٌ قام أبوه»، وتقول في الظرف: «إنّ زيدًا عندك» و«إنّ محمّدًا في الدار» فموضعُ الظرف رفعٌ، لأنّه خبرُ «إنَّ» كما كان خبر المبتدأ قبل دخول هذه الحروف، فإن كان اسمُ «إنَّ» جُثَّةً، وأخبرتَ عنه بالظرف، لم يكن ذلك الظرفُ إلّا ظرفَ مكان، ولا تُخبِر عنه بالزمان، فتقول: «إنّ زيدًا عندك». ولو قلت: «إنّ زيدًا اليومَ» لم يجز، لأنّ هذه الأخبار في الحقيقة إنّما هي أخبارُ أسماءِ هذه الحروف؛ وأمّا: قولهم: خبرُ إنَّ، وخبرُ كَانَ، فتقريبٌ، لأنّ الحروف، والأفعال لا يُخْبَر عنها.

وقوله: «وأحواله» يعني أنّ أحوالَ أخبارِ هذه الحروف كأحوالِ أخبارِ المبتدأ من

---

(١) الغاشية: ٢٥ ـ ٢٦.

حيث إنّه يكون الخبرُ نكرةً ومعرفةً كما يكون كذلك في المبتدأ والخبر، فتقول: «إنّ زيدًا قائمٌ»، و«إنّ زيدًا أخوك» كما تقول ذلك في المبتدأ.

وأمّا شرائطه فإنّه إذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ، فالاسمُ هو المعرفةُ، والخبرُ هو النكرةُ، كما كان كذلك في المبتدأ والخبر، وإذا كان جملةً، فلا بدّ فيها من عائدٍ إلى المبتدأ، كما كان كذلك في المبتدأ والخبر، فكلُّ ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع «إنَّ» وأخواتِها، لا فرقَ بينهما، إلّا أن الذي كان مبتدأً مرفوعًا ينتصب ههنا بـ «إنَّ» وأخواتِها.

ولا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمِها عليها، ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم. ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدمِ تصرُّفِ هذه الحروف، وكَوْنِها فُرُوعًا على الأفعال في العمل، فانحطّتْ عن درجةِ الأفعال، فجاز التقديمُ في الأفعال، نحوُ: «قائمًا كان زيدٌ»، و«كان قائمًا زيدٌ»، ولم يجز ذلك في هذه الحروف.

اللّهُمَّ إلّا أن يكون الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فلا يجوز أن تقول: «إنّ منطلقٌ زيدًا»، ويجوز أن تقول: «إنّ في الدار زيدًا»، وذلك أنّهم قد تَوسّعوا في الظروف وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال، ألا ترى أنّهم قد فصلوا بها بين المضاف والمضاف إليه في نحوِ قوله [من السريع]:

١٤٣ ـ [لـمّا رأتْ ساتِيدَما استَعْبَرَتْ] لِلّهِ دَرُّ اليَوْمَ مَن لامَها

---

١٤٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قميئة في ديوانه ص١٨٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٧؛ والكتاب ١/ ١٧٨؛ ومعجم البلدان ٣/ ١٦٨ (ساتيدما)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٢؛ والكتاب ١/ ١٩٤؛ واللامات ص١٠٧؛ ومجالس ثعلب ص١٥٢؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٧.

اللغة: ساتيدما: اسم جبل. استعبرت: بكت.

المعنى: لما رأت تلك المرأة جبل ساتيدما تذكرت بلادها، فبكت شوقًا إليها، فواعجبي ممن يلومها على بكائها وشوقها لبلادها.

الإعراب: «**لما**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بالفعل «استعبرت». «**رأت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**ساتيدما**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**استعبرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**لله**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**درّ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «لامها». «**من**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. «**لامها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، و«ها»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «لما رأت استعبرت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأت»: في محل جر=

والمعنى: لله درُّ من لامها اليومَ، ومثلُه [من البسيط]:

١٤٤ـ كأنّ أصواتَ مِن إيغالِهِنّ بِنَا أواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ

والمراد: أصواتَ أواخرِ الميس من إيغالهنّ بنا. ومنه [من الوافر]:

١٤٥ـ كما خُطَّ الكتابُ بكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ

= بالإضافة. وجملة «استعبرت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لامها»: صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لله درّ اليوم من لامها» حيث فصل بين المضاف «درُّ» والمضاف إليه «مَنْ» بالظرف «اليوم».

١٤٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٩٩٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨، ٤١٣، ٤١٩؛ والحيوان ٢/ ٣٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٠٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص١٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٢؛ والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦، ٢٨٠؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤٤ (نقض)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٨٦٣؛ ورصف المباني ص٦٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٨٣؛ وكتاب اللامات ص١٠٧؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٦.

اللغة: الإيغال: الإبعاد. الميس: شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب. الفراريج: جمع فرّوج، وهو الصغير من الدجاج. إنقاض: صوت.

المعنى: إن أصوات الرّحال والأقتاب عند ابتعاد الإبل بنا أصبحت ضعيفة مثل أصوات الدجاج.

الإعراب: «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل. «**أصوات**»: اسم «**كأن**» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**من**»: حرف جر. «**إيغالهن**»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من اسم «ليس»، «هن»: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه. «**بنا**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «**إيغال**». «**أواخر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الميس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «**أصوات**»: خبر «كأن» مرفوع بالضمة. «**الفراريج**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. جملة «كأن أصوات... أصوات...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كأن أصوات من إيغالهن بنا أواخر الميس» حيث فصل بين المضاف «أصوات» والمضاف إليه «أواخر الميس» بالجارين والمجرورين «من إيغالهن بنا» وأصل الكلام: كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهنّ بنا أصوات الفراريج.

١٤٥ ـ **التخريج**: البيت لأبي حية النميري في الإنصاف ٢/ ٤٣٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٩؛ والدرر ٥/ ٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٩؛ والكتاب ١/ ١٧٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٩٠ (عجم)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٧٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٥؛ ورصف المباني ص٦٥؛ وشرح ابن عقيل ص٤٠٣، وشرح عمدة الحافظ ص٤٩٥، ولسان العرب ٤/ ١٥٨ (حبر)؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٢.

شرح المفردات: يقارب: يجعل بعض الكتابة قريبة من بعض. يزيل: يباعد الكتابة.

المعنى: يقول: إنّ ما بقي من آثار الدار شبيه بكتابة اليهوديّ الذي يقرّب بين السطور مرّة، وأخرى يباعد بينهما.

الإعراب: «**كما**»: الكاف حرف جرّ، و«ما»: مصدرية. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ من بيت سابق. «**خطّ**»: فعل ماضٍ =

والمراد: بكفّ يهوديّ يومًا. وإذا جاز الفصلُ به بين المضاف والمضاف إليه، وهما كالشيء الواحد، كان جَوازُه في «إنَّ» واسمِه أسهلَ، إذ هما شيئان منفصلان، وممّا سَوَّغَ الفصلَ بالظرف هو كونُ هذه الحروف ليست ممّا يعمل في الظروف، وإنّما العاملُ الاستقرارُ المحذوفُ فاعرفه.

فصل
[حذف خبر «إنّ»]

قال صاحب الكتاب: **«وقد حُذف في نحوِ قولهم: «إنَّ مالاً»، و«إنّ وَلَدًا» و«إنّ عَدَدًا»، أي: «إنّ لَهُمْ مالاً، ويقول الرجل للرجل: «هل لكم أحدٌ إنّ الناسَ عليكم»، فيقول: «إنّ زيدًا»، و«إنّ عمرًا» أي: إنّ لَنَا، وقال الأعْشَى [من المنسرح]:**

١٤٦ ـ إنّ مَحَلّا وإنّ مُرْتَحَلَا وإنّ في السَّفْرِ إذْ مَضَوْا مَهَلا

= للمجهول. «**الكتاب**»: نائب فاعل مرفوع. «**بكفّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«خطّ». «**يومًا**»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«خط». «**يهوديّ**»: مضاف إليه مجرور. «**يقارب**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو» «**أو**»: حرف عطف. «**يزيل**»: معطوف على «يقارب» مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».
وجملة «خُطَّ الكتاب»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «يقارب»: في محل جرّ نعت «يهودي». وجملة «يزيل» معطوفة على جملة: «يقارب».
والشاهد فيه: قوله: «بكفّ يومًا يهوديّ» حيث فصل بين المضاف «كف» والمضاف إليه «يهودي» بأجنبي هو «يومًا». وأصل الكلام: «كما خطّ الكتاب يومًا بكفّ يهوديّ».

١٤٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص٢٨٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥٢، ٤٥٩؛ والخصائص ٢/ ٣٧٣؛ والدرر ٢/ ١٧٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥١٧؛ والشعر والشعراء ص٧٥؛ والكتاب ٢/ ١٤١؛ ولسان العرب ١١/ ٢٧٩ (رحل)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٩؛ والمقتضب ٤/ ١٣٠؛ والمقرب ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٢٧؛ ورصف المباني ص٢٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٨، ٢/ ٦١٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ١٦٣ (جلل).
اللغة: محلاً: مصدر ميمي من حلّ أي أقام، ومرتحلاً: مصدر ميمي من ارتحل، أي سافر. السفر: المسافرون. مهلاً: تأخيرًا وتمهّلاً.
المعنى: إن حللنا أو أقمنا، وإن ارتحلنا أو متنا، فإن في المسافرين قبلنا عبرة لنا لنتّعظ.
الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**محلّا**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف، والتقدير: «إن محلّا مقدّر لنا». «**وإنّ**»: الواو: للعطف، و«إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**مرتحلاً**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف، والتقدير: «إن مرتحلاً مقدّر لنا». «**وإن**»: الواو: للعطف، و«إن»: حرف مشبه بالفعل. «**في السفر**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «إنّ» المتقدّم على اسمها «مهلاً». «**إذ**»: حرف تعليل. «**مضوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ المقدّر على الألف المحذوفة، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**مهلاً**»: اسم «إنّ» مؤخّر منصوب بالفتحة.
وجملة «إنّ محلّا مقدّر لنا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «إن مرتحلاً...»: معطوفة=

وتقول: «إنّ غيرها إبلاً وشاةً»، أي: إنّ لنا، وقال [من الرجز]:

١٤٧ـ يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا

أي: يا ليت لنا. ومنه قولُ عُمَرَ بن عبدِ العَزِيز لقُرَشِيٍّ مَتَّ إليه بقَرابةٍ: «فإنّ ذاك»، ثمّ ذكر حاجتَه، فقال: «لَعَلَّ ذاك» أي: فإنّ ذاك مصدَّقٌ، وَلَعَلَّ مطلوبَك حاصلٌ، وقد التُزِم حذفُه في قولهم: «لَيتَ شِعْرِي»».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ أخبارَ هذه الحروف إذا كانت ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فإنّه قد يجوز حذفُها، والسُّكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرةِ استعمالها والاتّساعِ فيها على ما ذكرناه، ودَلالةِ قَرائنِ الأحوال عليها.

وذلك قولهم: «إنّ مالاً»، و«إنّ ولدًا»، و«إنّ عددًا» كأنّ ذلك وقع في جوابِ «هل لهم مالٌ؟»، و«هل ولدٌ»؟ و«هل عددٌ؟»، فقيل في جوابه: «إنَّ مالاً، وإن ولدًا وإن عددًا»، أي: إنّ لهم مالاً، وإن لهم ولدًا، وإن لهم عددًا، ولم يُحتَج إلى إظهاره لتقدُّمِ السُّؤال عنه. ولم يأتِ ذلك إلّا فيما كان الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.

قال: «ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ، إنّ الناس عليكم، أي: أَلْبٌ، فيقول: «إنّ زيدًا، وإنّ عمرًا» المعنى: إنّ لنا زيدًا، وإنّ لنا عمرًا، واستغنى عن ذكره لتقدُّمه في السؤال، قال الأعشى [من المنسرح]:

إنّ محلّا...... إلخ

ويُروى: «وإنّ للسَّفْر إذ مضوا مهلًا»، ومعناه: إنّ لنا محلّا، يعني في الدنيا

= عليها لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «إنّ مهلاً...»: معطوفة عليها لا محلّ لها من الإعراب.
وجملة «مضوا»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه: حذف خبر «إن»، والتقدير: إنّ لنا محلاً.

١٤٧ ـ **التخريج:** الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٦٢؛ والجنى الداني ص٤٩٢؛ وجواهر الأدب ص٣٥٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥؛ والدرر ٢/ ١٧٠؛ ورصف المباني ص٢٩٨؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٣٤؛ والكتاب ٢/ ١٤٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤.
المعنى: ليت الزمان يعود بي القهقرى إلى أيام الشباب، ولكن هيهات هيهات!
الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه ودعاء. «**ليت**»: حرف مشبه بالفعل. «**أيام**»: اسم «ليت» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. **الصبا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذر. «**رواجعا**»: حال منصوبة بالفتحة الظاهرة.
وجملة «ليت أيام الصبا **رواجعا**»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: «ليت أيام الصبا رواجعًا» حيث حذف خبر «ليت»، والتقدير: يا ليت أيام الصبا لنا رواجع.

إذا عِشْنَا، وإنّ لنا مرتحلاً إلى الآخرة، وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا إلى الآخرة، فيقول: في رحيلِ مَن رَحَل ومَضَى مَهَلٌ، أي لا يرجع، وقيل: إنّ في السفر يريد: مَن قَدَّمَ لآخِرته فَازَ وظَفِرَ. والمَهَلُ: السَّبْقُ. فهذا كلّه عند سيبويه على حذفِ الخبر كنَحْوِ ما تقدّم تقديرهُ. ولا يرى الكوفيون حذفَ الخبر إلّا مع النكرة، والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة. وكان الفرّاءُ يذهب إلى أنّه إنّما يُحْذَف مثلُ هذا إذا كُرِّرتْ «إنَّ»، ليُعْلَم أنّ أحدهما مخالفٌ للآخَر عند من يظُنّه غيرَ مخالف، وحُكي أنّ أعرابيًّا قيل له: «الزّبابةُ الفَأْرَةُ»، قال: «إنّ الزبابةَ، وإنّ الفأرةَ»، ومعناه: إنّ هذه مخالفةٌ لهذه. والخِلافُ الذي بين الاسمَيْن يدلّ على الخبر، والفائدة أنَّ «المحلّ» خلافُ «المرتحل»، وهو قولٌ غيرُ مَرْضيّ عند أصحابنا، فإنّه قد ورد في الواحد الذي لا مُخالِفَ معه. قال الأخْطَل [من الطويل]:

١٤٨ ـ خَلَا أنّ حَيًّا من قُرَيْشٍ تَفضَّلوا   على الناس أو أنّ الأكارِمَ نَهْشَلَا

وقالوا: «إنّ غيرَها إبلاً وشاءً». فقولهم: «غيرها» اسمُ «إنَّ» والخبرُ مضمرٌ على النَّحْو الذي ذكرناه، كأنّه قال: إنّ لنا غيرَها، أو عندنا غيرها، وانتصب «إبلاً» و«شاءً» على التمييز. ويجوز أن يكون، «إبلاً» و«شاءً» اسمَ «إنَّ» و«غَيْرَهَا» حالاً. وقد نَصَّ سيبويه[1] على أنّ الإبل والشاء انتصابُهما انتصابُ «الفارس» إذا قلت: «ما في الناس مثلُه فارسًا» كأنّه يقدّره بالمشتقّ أي ماشيةً، ولا يحسن أن يكون عطفَ بَيانٍ، لأنّ عطفَ البيان لا يكون إلّا في المَعارف، ومنه قولُ رؤْبَةَ [من الرجز]:

يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا

---

١٤٨ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في خزانة الأدب ١٠/٤٥٣، ٤٥٤، ٤٦١، ٤٦٢؛ ولسان العرب ١١/٦٨٢ (نهشل)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/٣٧٤؛ والمقرب ١/١٠٩.

اللغة: الحي: القبيلة. تفضّلوا: رجحوا على الناس بالفضل والمزية.

المعنى: يريد أن حَيًّا من قبيلة قريش، ونهشلاً فاقوا الناس في الفضل، والكرم.

الإعراب: «**خلا**»: فعل ماضٍ جامد، فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو، ويرى بعضهم أنّه لا فاعل له، لأنه بمعنى حرف الاستثناء «إلا». «**أنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**حيًا**»: اسم «أن» منصوب. «**من قريش**»: جار ومجرور متعلّقان بصفة لـ«حيًا». «**تفضّلوا**»: فعل ماضٍ، والواو: فاعل، والألف: للتفريق. «**على الناس**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«تفضلوا». «**أو**»: حرف عطف بمعنى الواو. «**أنّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**الأكارم**»: اسم «أنّ» منصوب. «**نهشلاً**»: بدل من «الأكارم»، وخبر «أنّ» الثانية محذوف لدلالة خبر الأولى عليه، والمصدر المؤول من «أنّ» الأولى ومعموليها مفعول به للفعل «خلا»، وعطف عليه المصدر المؤول من «أنّ» الثانية ومعموليها.

جملة «تفضّلوا»: خبر «أن» محلها الرفع. وجملة «خلا» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «خلا أنّ حيًّا... تفضلوا... أو أنّ الأكارم نهشلاً» حيث حذف خبر «أنّ».

(١) الكتاب ٢/١٤١.

على تقديرِ: يا ليت لنا أيّامَ الصبا رواجعا، فيكون «أيّام الصِّبا» اسمَ «لَيْتَ» والخبرُ الجارُّ والمجرورُ المقدَّرُ، و«رواجعا» حالٌ، وتنوينُه ضرورةٌ. وقيل: تقديرُه: أقبلتْ رواجعا، فيكون «أقبلت» الخبرَ، و«رواجعا» أيضًا حالٌ. وكان بعضُهم ينصب الاسمَ والخبرَ بعد «لَيْتَ» تشبيهًا لها بـ «ودِدْتُ» و«تَمَنَّيْتُ»، لأنّها في معناهما، وهي لغةُ بني تَمِيم. يقولون: «ليت زيدًا قائمًا» كما يقولون: «ظننتُ زيدًا قائمًا». وعليه الكوفيون. والأوّلُ أقيسُ، وعليه الاعتمادُ، وهو رأيُ البصريين.

فأمّا ما حُكي عن عمر بن عبد العزيز، فالخبرُ محذوفٌ، أي: فإنّ ذاك مصدَّقٌ، ولعلّ مطلوبَك حاصلٌ، فإنّما ساغ حذفُ الخبر ههنا، وإن لم يكن ظرفًا لدليلِ الحال عليه كما يُحْذَف خبرُ المبتدأ عند الدلالة عليه، نحوَ قولك: «مَن القائمُ؟» فيقال: «زيدٌ»، أي: زيدٌ القائمُ، والجيّدُ أن يقدَّر المحذوفُ ظرفًا، نحوَ: «إنّ لك ذاك» أي: حَقَّ القَرابة، و«لعلّ لك ذاك»، فالمعنى واحدٌ إلّا أنّه من جهةِ اللفظ جارٍ على منهاجِ القياس.

* * *

وقوله: «متَّ عليه بقرابة» المَتُّ: المَدُّ، والمراد تَدلَّى إليه بقَرابةٍ، والمَواتُّ الوَسائلُ.

قال: وقَدُ التُزم حذفُه في قولهم: «لَيْتَ شِعْرِي». يجوز في «قَدُ» الكسرُ والضمُّ. فالكسرُ أجْودُ لأنّه الأصلُ في التقاء الساكنَيْن، والضمُّ للإتباع لثِقَلِ الخُروج مِن كسر إلى ضمّ من نحوِ: ﴿وَعَذَابٍ ارْكُضْ﴾[1]، ﴿وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا﴾[2]، والمراد: قد التُزم حذفُ الخبر، وذلك أنّ «شِعْرِي» مصدرُ «شَعَرْتُ أشْعُرُ شِعْرًا وشِعْرَةً» إذا فطن وعلِم، ولذلك سُمّي الشاعر شاعرًا، لأنّه فطن لِما خَفِيَ على غيره، وهو مضافٌ إلى الفاعل. فقولُك: «ليت شعري» بمعنًى: ليت عِلْمي. والمعنى لَيْتَنِي أشْعُرُ. فـ «أَشْعُرُ» هو الخبرُ، وناب «شعري» الذي هو المصدر عن «أَشْعُرُ». ونابت الياءُ في «شعري» عن اسمِ «لَيتَ» الذي في قولك: «لَيْتَنِي».

و«أشْعُرُ» من الأفعال المتعدّية، وقد يُعلَّق عن العمل، فيقال: «ليت شعري أزيدٌ قام أم عمرٌو» ومعنَى التعليق إبطالُ عَمَله في اللفظ وإعمالُه في الموضع، فيكون موضعُ الاستفهام وما بعده نصبًا بالمصدر، فهو داخلٌ في صلته. وقيل: الخبرُ محذوفٌ، وقد ناب معمولُ المصدر عن الخبر، فلم يُظْهِروا خبرَ «ليت» ههنا لسَدِّ معمولِ المصدر مَسَدَّه، وصار ذلك كقولهم: «لولا زيدٌ لأكرمتُك» في حذفِ الخبر لسَدِّ جوابِ «لولا» مسدَّه. وقالوا: «ليت شعري زيدٌ عندك أم عند عمرو». رفعوا «زيدًا»، ولم يُعْمِلوا فيه المصدَر لأنه داخلٌ في الاستفهام، وقيل: إنّ الجملة بعد «شعري» في موضع الخبر. والأوّلُ أقيسُ لعدمِ العائد من الجملة، فاعرفه.

---

(١) ص: ٤١ ـ ٤٢.
(٢) الحجر: ٤٥ ـ ٤٦.

خبر «لا» التي لنفي الجنس

فصل

قال صاحب الكتاب: «**هو في قول أهل الحجاز: «لا رجلَ أفضلُ منك»، و«لا أحدَ خيرٌ منك»، وقولُ حاتم [من البسيط]:**

١٤٩ ـ [إذا اللّقاحُ غدتْ مُلْقًى أصرَّتُها]   ولا كَريمَ من الولْدانِ مصبوحُ

يحتمل أمرَين: أحدهما أن يترُك فيه طائيّتَه إلى اللغة الحِجازيّة، والثاني أن لا يجعل «مصبوحًا» خبرًا، ولكن صفةً محمولةً على مَحَلّ «لا» مع المنفيّ، وارتفاعُه بالحرف أيضًا لأنّ «لا» مَحْذُوٌّ بها حَذْوَ «إنّ» من حيث إنّها نَقيضتُها ولازمةٌ للأسماء لُزومَها».

---

١٤٩ ـ **التخريج**: البيت لحاتم بن عبد الله الطائيّ في ملحق ديوانه ص٢٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٧٣؛ ولأبي ذؤيب الهذلي في ملحق شرح أشعار الهذليين ص١٣٠٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٠٥؛ ولرجل جاهليّ من بني النبيت في المقاصد النحويّة ٢/ ٣٦٨، ٣٦٩ (وقد خطّأ العيني نسبته إلى حاتم وإلى أبي ذؤيب)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص٤٢٢؛ ورصف المباني ص٢٦٦، ٢٦٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥١؛ وشرح ابن عقيل ص٢٠٩؛ والكتاب ٢/ ٢٩٩؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥٢ (صرر)؛ والمقتضب ٤/ ٣٧٠.

اللغة: اللقاح: ج اللقوح، وهي الناقة الحلوب. الأصرّة: ج الصرار، وهو خيط يشدّ به رأس ضرع الناقة لئلّا يرضعها ولدها. مصبوح: مسقيّ الصبوح، والصبوح: شراب الصباح.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط خافض لشرطه متعلّق بجوابه. «**اللقاح**»: اسم «غدت» المحذوف يفسّره ما بعده، والخبر محذوف، والتقدير: «إذا غدت اللقاح غدت...». «**غدت**»: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**ملقى**»: خبر «غدت» الأولى بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**أصرتها**»: نائب فاعل لـ«ملقى» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: حالية، و«لا»: نافية للجنس. «**كريم**»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «**من الولدان**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ«كريم». «**مصبوح**»: خبر «لا» مرفوع.

وجملة «إذا غدت اللقاح غدت...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «غدت اللقاح»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «غدت» الثانية: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا كريم...»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر «لا» وهو «مصبوح»، هذا كما يرى الحجازيون، أمّا التميميون فيرون أن الخبر مقدر، وأن «مصبوح» صفة اسم «لا» مرفوع على المحل.

قال الشارح: إنّما خصّ أهل الحِجاز دون غيرهم، لأنّ أهلَ الحجاز يُظْهِرون الخبرَ فيظهَر فيه العملُ، وبنو تَمِيم لا يُظْهِرونه ألبتّةَ فلا يظهَر فيه عملُ «لَا».

واعلم أنّ «لا» النافيةَ على ضربَيْن: عاملةٌ وغيرُ عاملة. فالعاملةُ التي تنفي على جهةِ استغراقِ الجنس، لأنّها جوابُ «ما كان» على طريقةِ «هل من رجلٍ في الدار»؟ فدُخولُ «مِنْ» في هذا لاستغراق الجنس، ولذلك تختصّ بالنكرات لشُمولها. ألا ترى أنّه لا يجوز «هل من زيدٍ في الدار؟» كما يجوز «هل زيدٌ في الدار؟» فهذه التي لاستغراقِ الجنس عاملةٌ النصبَ فيما بعدها من النكرات المفردةِ، ومبنيّةٌ معها بناء «خمسةَ عشرَ»، وإنّما استحقّت أن تكون عاملةً لشَبَهها بـ «إنَّ» الناصبة للأسماء. ووَجْهُ الشَّبَه بينهما أنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر كما أن «إنّ» كذلك، وأنّها نَقِيضةُ «إنَّ» لأنّ «لا» للنفي و«إنَّ» للإيجاب، وحَقُّ النقيض أن يُخْرَج على حَدّ نقيضه من الإعراب، نحو: «ضربتُ زيدًا»، و«ما ضربتُ زيدًا»، فقولك: «ضربت زيدًا» فعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ، وقولك: «ما ضربت زيدًا» نفيٌ لذلك، ومع ذلك فقد أعربتَه إعرابه من حيث كان نقيضَه يُشْعِر بمعنى الرفع له. فلمّا أشبهت «لا» «إنَّ» وكانت «إنَّ» عاملةً في المبتدأ والخبر؛ كانت «لا» كذلك عاملةً في المبتدأ والخبر، لأنّها تقتضيهما جميعًا كما تقتضيهما «إنَّ». ولمّا نصبوا بها، لم تعمل إلّا في نكرة على سبيلِ حرفِ الخفض الذي في المسألة، لأنّها كالنائبة عنها، إلا أنّ «لا» بُنيت مع النكرة؛ لأنّها لمّا وقعت في جواب «هل من رجلٍ عندك؟» على سبيلِ الاستغراق، وجب أن يكون الجوابُ أيضًا بحرفِ الاستغراق الذي هو «مِنْ»، ليكون الجوابُ مطابقًا للسؤال فكان قياسُه «لا من رجلٍ في الدار»، ليكون النفيُ عامًّا كما كان السؤالُ عامًّا، ثمّ حُذفتْ «مِنْ» من اللفظ تخفيفًا، وتَضمَّن الكلامُ معناها. فوجب أن يُبْنَى لتضمُّنه معنى الحرف كما بُني «خمسةَ عشرَ» حين تَضمَّن معنى حرفِ العَطْف.

فإن قيل: أيكون الحرفُ مع الاسم اسمًا واحدًا؟ قيل: هذا موجودٌ في كلامهم، ألا ترى أنّك تقول: «قد علمتُ أنّ زيدًا منطلقٌ»، فـ «أنَّ» حرف، وهو مع ما عمِل فيه اسمٌ واحدٌ، والمعنى: علمتُ انطلاقَ زيد، وكذلك «أن» الخفيفةُ مع الفعلِ المضارع إذا قلت: «أُريدُ أن تقومَ»، والمعنى: أريد قِيامَك. فكذلك «لا» والاسمُ المنكَّرُ بعدها بمنزلة اسم واحد. ونظيره قولك: «يا ابنَ أمَّ»، فالاسمُ الثاني في موضع خفض بالإضافة وجُعلا اسمًا واحدًا، وكذلك «لا رجلَ في الدار» فـ «رَجُلَ» في موضع منصوبٍ منوَّنٍ، لكنّه جُعل مع «لا» اسمًا واحدًا. ولذلك حُذف منه التنوينُ، وبُني على حركةٍ، لأنّ له حالة تمكُّنٍ قبل البناء، فمُيِّز بالحركة عمّا بُني من الأسماء، ولم يكن له حالةُ تمكُّن، نحو: «مَنْ» و«كَمْ».

وخُصّ بالفتحة لأنّها أخفُّ الحركات، وليس الغرضُ إلّا تحريكَه، فلم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّف ما هو أثقلُ منها، فلذلك نقول: «لا رجلَ عندك، ولا غلامَ لك»، تريد

النفيَ العامّ. قال الله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[١]. وقال: ﴿لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾[٢]، وموضع «لا» وما عملت فيه مبتدأ، لأنّها جوابُ ما حالُه كذلك، ألا ترى أنّ قولك: «هل من رجل في الدار؟» في موضع رفع بالابتداء؟ كذلك «لا رجل». فإن قدّرت دخولَها على كلام قد عمل غيرُها فيه، لم تعمل فيه شيئًا، وكان الكلامُ على ما كان عليه مُوجبًا، وذلك قولُك: «أزيدٌ في الدار أم عمروٌ؟» فتقول: «لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو». وكذلك تقول: «أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟» والجوابُ: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ. وكذلك إنْ جعلتها جوابًا، كقولك: «هل رجلٌ في الدار»؟ قلت: «لا رجلٌ في الدار». وهذا قليلٌ إذ كان التكريرُ والبناءُ أغلب عليها، وكان هذا في مواضع «لَا» و«نَعَمْ».

واعلم أنّه قد ذهب الكوفيون[٣] وأبو إسحاق الزجّاجُ وجماعةٌ من البصريين إلى أنّ حركة «لا رجلَ»، و«لا غلامَ» حركةُ إعراب، واحتجّوا لذلك بقولهم: «لا رجلَ وغلامًا عندك»، بالعطف على اللفظ، فلولا أنّه معربٌ، لم يجز العطفُ عليها لأنّ حركة البناء لا يُعْطَف عليها؛ لأنّه إنّما يُعْطَف للاشتراك في العامل. والقول هو الأوّل لحذف التنوين منه، إذ لو كان معربًا لثبت فيه التنوين كما ثبت في قولك: «لا خيرًا منك في الدار»، ونحو ذلك من الموصوفات. وأمّا قولهم: إنَّه جاز العطفُ على اللفظ، نحو: «لا رجل وغلامًا»، فتقول: إنّما جاز كما جاز فيه الوصف على اللفظ، نحو: «لا رجلَ ظريفًا» بالتنوين، وذلك من قِبَل أنّها، وإن كانت حركة بناء، فهي مشبَّهةٌ بحركة الإعراب، وذلك لاطّرادها في كلّ نكرةٍ منفيّةٍ بـ «لا» من غير اختصاص باسم بعَيْنه، فجرتْ لذلك مجرى العامل الذي يعمل في كلّ اسم يباشِره ويلاقِيه. ومثله الضمّةُ في الاسم المفرد المنادَى العَلَم، نحو: «يا حَكَمُ»، لاطّرادها في كلّ منادىً مفردٍ علمٍ.

واعلم أنّ أصحابنا قد اختلفوا في رفع خبر «لا» فذهب بعضهم إلى أنّها لا تعمل في الخبر لضُعْفها عن العمل في شيئين بخلاف «إنَّ» فإنّها مشبَّهةٌ بالفعل، فنصبت، ورفعت كالفعل، و«لا» هذه لا تُشْبِه الفعلَ، وإنّما تُشْبِه «إنَّ» المشدَّدة، فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل، نحو: «أن» و«لَنْ»، وهي لا ترفع شيئًا كذلك هذه. وذهب أبو الحسن ومن يتبعه إلى أنّ «لا» هذه ترفع الخبرَ، وذلك لأنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر، فهي تقتضيهما جميعًا. وما اقتضى شيئين وعمل في أحدهما، عمل في الآخر. وليس كذلك نواصبُ الأفعال، لأنّها لا تقتضي إلّا شيئًا واحدًا وهو المختارُ. وأمّا الكوفيون فالخبرُ عندهم مرفوعٌ بالمبتدأ على ما كان، وهي قاعدتهم في «إنَّ» وأخواتها[٤].

---

(١) هود: ٤٣. (٢) التوبة: ١١٨.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٢٦٦ ـ ٢٧٠.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص١٧٦ ـ ١٨٥.

فصل
[حذف خبر «لا» النافية للجنس]

قال صاحب الكتاب: «ويحذفه الحِجازيّون كثيرًا، فيقولون: «لا أهلَ، ولا مالَ»، و«لا بَأْسَ»، و«لا فَتَى إلّا عَلِيّ»، و«لا سيفَ إلّا ذو الفقار». ومنه كلمةُ الشهادة، ومعناها لا إلٰهَ في الوجود إلّا اللّٰهُ، وبنو تَمِيم لا يُثْبِتونه في كلامهم أصلاً».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم يحذفون خبر «لا» من «لا رجلَ ولا غلامَ»، و«لا حَوْلَ ولا قوّة» وفي كلمة الشهادة؛ نحو: «لا إلٰه إلّا اللّٰهُ»، والمعنى: لا رجلَ ولا غلامَ لنا، ولا حول ولا قوّة لنا، وكذلك لا إله في الوجود إلّا اللّٰهُ، ولا أهلَ لك، ولا مالَ لك، ولا بَأْسَ عليك، ولا فَتَى في الوجود إلّا عليٌّ، ولا سيفَ في الوجود إلّا ذو الفَقار. فالخبرُ الجارُّ مع المجرور، وهو محذوفٌ، ولا يصحّ أن يكون الخبر «اللّٰهُ» في قولك: «لا إله إلّا اللّٰهُ». وذلك لأمرين: أحدهما أنّه معرفةٌ و«لا» لا تعمل في معرفة. الثاني أنَّ اسم «لا» هنا عامٌّ؛ وقولك: «إلّا اللّٰهُ» خاصٌّ، والخاصُّ لا يكون خبرًا عن العامّ. ونظيره: «الحَيَوانُ إنسانٌ»، فإنّه ممتنعٌ، لأنّ في الحيوان ما ليس بإنسان، وقولك: «الإنسانُ حَيَوانٌ» جائزٌ لأنّ الإنسان حيوانٌ حقيقةً، وليس في الإنسان ما ليس بحيوان، ويجوز إظهارُ الخبر، نحو: «لا رجلَ أفضلُ منك»، و«لا أحد خيرٌ منك»، هذا مذهبُ أهل الحجاز.

وأمّا بنو تميم فلا يجيزون ظهورَ خبرِ «لا» ألبتّة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأوّلون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم: «لا رجل أفضلُ منك»: إنَّ «أفضلُ» نعتٌ لـ «رجل» على الموضع. وكذلك «خيرٌ منك» نعتٌ لـ «أحَدَ» على الموضع. وكان أبو العبّاس المبرّد يُجوّز أن يكون «أفضلُ منك» مرفوعًا بـ «لا» على الخبر، ويجوز أن يكون رفعًا بخبرِ الابتداء إذ كانت «لا» وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدّم، وأمّا البيت الذي هو [من البسيط]:

ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ

فأنشده لحاتم الطائيّ، وما أظُنّه له. قال الجَرْميّ: هو لأبي ذُؤَيْب الهُذَليّ وقبله:

هلّا سَألْتِ هَداكِ اللّٰهُ ما حَسَبِي ... عند الشّتاء إذا ما هَبّتِ الرّيحُ
وَردَّ جازِرُهم حَرْفًا مصرَّمةً ... ولا كريمَ من الوِلْدان مصبوحُ

المصبوح: الذي سُقيَ اللَّبَنَ صَباحًا. وصف سنةً شديدة الجَدْب، قد ذهبتْ بالمرتفق، فاللبنُ عندهم متعذّرٌ، لا يسقاه الوليدُ الكريمُ فضلاً عن غيره لعدمه، فجازرهم يرّد عليهم من المَرْعَى ما ينحَرونه للضّيْف، إذ لا لَبَنَ عندهم. والحَرْف: الناقة المُسِنّة.

ومصبوح: يجوز أن يكون صفةً للمنفيّ على الموضع ويُضْمَر الخبر، وعليه بنو تميم، ويجوز أن يكون خبرًا كما قال أهلُ الحجاز، واختاره الجَرْميُّ.

فإن قيل لِمَ جاز اطّرادُه في المنفيّ، نحو: «لا رجلَ، ولا غلامَ، ولا مَلْجَأ»، ولم يطّرِد في الإثبات، نحو: «إنّ مالاً، وإنّ إبلاً؟» فالجوابُ: إنّ عُمومَ النفي ينبِّيء عن معنى الخبر، وليس للإثبات عمومٌ كعمومِ النفي، فإن أردت خبرًا خاصًّا لم يكن بُدٌّ من ذِكْره، نحو: «لا رجل في الدار»، لأنّ عموم النفي لا يدلّ على الخبر الخاصّ، فإن وقع النفيُ في جوابِ «هل من رجل في الدار؟» مصرَّحًا به، فقلتَ في جوابه: «لا رجلَ»، ومعناه: في الدار، جاز، وإن لم تذكره لتقدُّمِ ذكره ودلالةِ ما سبق عليه.

اسم «لا» و«ما» المشبَّهتين بـ «ليس»

فصل

قال صاحب الكتاب: **«هو في قولك: «ما زيدٌ منطلقًا»، و«لا رجلٌ أفضل منك»، وشَبَهُها بـ «لَيْسَ» في النفي، والدخولِ على المبتدأ والخبر، إلّا أنّ «ما» أَوْغَلُ في الشَّبه بها لاختصاصها بنفي الحال. ولذلك كانت داخلةً على المعرفة والنكرة جميعًا، فقيل: «ما زيدٌ منطلقًا»، و«ما أحدٌ أفضلَ منك». ولم تدخل «لا» إلّا على النكرة، فقيل: «لا رجلٌ أفضل منك»، وامتنع «لا زيدٌ منطلقًا»، واستعمالُ «لا» بمعنَى «ليس» قليلٌ ومنه بيتُ الكتاب [من مجزوء الكامل]:**

١٥٠ ـ مَن صَدَّ عن نِيرانِها ... فأَنَا ابنُ قَيسٍ لا بَراحُ

---

١٥٠ ـ **التخريج**: البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر ٨/ ١٠٩، ١٣٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٧؛ والدرر ٢/ ١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص٥٨٢، ٦١٢؛ والكتاب ١/ ٥٨؛ ولسان العرب ٢/ ٤٠٩ (برح)؛ والمؤتلف والمختلف ص١٣٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٢٦؛ والإنصاف ص٣٦٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٨٥؛ وتلخيص الشواهد ص٢٩٣؛ ورصف المباني ص٢٦٦؛ وشرح الأشموني ص١٢٥؛ وكتاب اللامات ص١٠٥؛ ومغني اللبيب ص٢٣٩، ٦٣١؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٠.

اللغة: النيران: أي الحروب. ابن قيس: نسبة إلى جدّه قيس بن ثعلبة.

المعنى: يعرّض الشاعر بالحارث بن عباد الذي اعتزل حرب تغلب وبكر، ويفخر بنفسه ويقول: أنا ذلك المشهور بالنجدة والبلاء الحسن.

الإعراب: **«من»**: اسم شرط جازم مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«صدّ»**: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«عن نيرانها»**: جار ومجرور معلّقان بـ«صدّ»، و«نيران» مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«فأنا»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«أنا»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. **«ابن»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«قيس»**: مضاف إليه مجرور. **«لا»**: نافية تعمل عمل «ليس». **«براح»**: اسم «لا» مرفوع، وخبرها محذوف، والتقدير: «لا براحُ لي».

وجملة «من صدّ...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «فأنا ابن قيس...»: في محلّ جزم جواب الشوط المقترن بالفاء.

والشاهد فيه قوله: «لا براح» حيث أعمل «لا» عمل «ليس»، فرفع بها الاسم «براح»، وحذف الخبر.

قال الشارح: اعلم أنّ «ما» حرفُ نفي يدخل على الأسماء والأفعال. وقياسه أن لا يعمل شيئًا، وذلك لأنّ عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حدِّ همزة الاستفهام، و«هل». ألا ترى أنك لمّا قلت: «هل قام زيدٌ؟» و«هل زيدٌ قائمٌ؟» فوليَه الفعلُ والفاعل، والمبتدأ والخبرُ، لم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها؟ فهذا هو القياسُ في «ما»؛ لأنّك تقول: «ما قام زيدٌ» كما تقول: «ما زيدٌ قائمٌ»، فيَلِيها الاسمُ والفعلُ، غير أنّ أهل الحجاز يشبّهونها بـ «لَيْسَ» ويرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر كما يُفْعَل بـ «لَيْسَ». كذلك تقول: «ما زيدٌ منطلقًا»، و«ما أخوك خارجًا»، فاللغة الأولى أقيسُ، والثانيةُ أفصحُ، وبها ورد الكتابُ العزيزُ قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]، وقال: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[2]. ويُرْوَى عن الأصمعيّ أنّه قال ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصبَ خبر «ما» المشبّهة بـ «لَيْسَ»، و«ما» هذه، وإن كانت مشبّهةً بـ «ليس» وتعمل عَمَلَها، فهي أضعفُ عملاً منها، لأنّ «لَيْسَ» فعلٌ و«ما» حرفٌ، ولذلك من الضُّعْف إذا تقدّم خبرُها على اسمها أو دخل حرفُ الاستثناء بين الاسم والخبر؛ بطل عملُها، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، نحر قولك: «ما قائمٌ زيدٌ»، و«ما مُسِيءٌ من أعْتَبَ»، و«ما زيدٌ إلّا قائمٌ». قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[3]؛ وأمّا «لَيْسَ» فإنّها تعمل على كلّ حال. تقول: «ليس زيدٌ قائمًا»، و«ليس قائمًا زيدٌ»، و«ليس زيدٌ إلّا قائمًا»، ووجه الشبه بين «لَيْسَ» و«ما» أنّهما جميعًا لنفي ما في الحال، وأنّ «لَيْسَ» مختصّةٌ بالمبتدأ والخبر، فإذا دخلت «ما» على المبتدأ والخبر، أشبهتها من جهة النفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر، وكذلك إذا قلتَ: «ما زيدٌ إلّا قائمٌ»، لم يكن لها عملٌ لانتقاض النفي بدخولِ «إلّا»، وكذلك إذا تقدّم الخبرُ، نحوَ: «ما قائمٌ زيدٌ»، لأنّ نَضْدَ الابتداء والخبرِ قد غُيِّرَ.

وذهب الكوفيون[4] إلى أنّ خبرَ «ما» في قولك: «ما زيدٌ قائمًا» ليس منتصبًا بـ «ما»، وإنّما هو منصوبٌ بإسقاط الخافض، وهو الباء كأنّ أصله: «ما زيدٌ بقائم». فلمّا سقطت الباء انتصب الاسمُ. وهذا غير مرضيّ، لأنّ الخافض إذا سقط إنّما ينتصب الاسمُ بعده إذا كان الجارُّ والمجرورُ في موضع نصب، فإذا سقط الخافض، وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور، فنَصَبَه. فالنصبُ إنّما هو بالفعل المذكور لا بسقوط الخافض. ألا ترى أنّك تقول: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[5]، فيكون

---

(١) يوسف: ٣١. (٢) المجادلة: ٢.
(٣) آل عمران: ١٤٤.
(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص١٦٥ ـ ١٧٣.
(٥) الرعد: ٤٣؛ والإسراء: ٩٦.

الاسمُ مجرورًا بالباء، فإذا سقطت الباءُ كان الاسم مرفوعًا، نحو: «كفى اللّهُ»؛ لأنّه لم يكن موضعهما نصبًا بل رفعًا. وكذلك تقول: «بحَسْبك زيدٌ»، فإذا سقط الخافضُ، قلت: «حَسْبُك زيدٌ» بالرفع؛ لأنّه كان في موضع مبتدأ. وكذلك تقول: «ما جاءني من أحدٍ». وتقول: «ما جاءني أحدٌ» فترفع، لأنّ موضعه كان مرفوعًا، فبان بما ذكرته أنّ خبر «ما» ليس منصوبًا بما ذكروه من سقوطِ الباء، وإنّما هو بنفس الحرف الذي هو بنفس الحرف الذي هو «ما» للشَّبَه الذي ذكرناه.

وأمّا بنو تميم فإنّهم لا يُعْمِلونها ويجرون فيها على القياس ويجعلونها بمنزلةِ «هَلْ» والهمزة، ونحوهما ممّا لا عملَ له لعدمِ الاختصاص على ما تقدّم.

وأمّا «لَا» المشبّهة بـ «ليس» فحُكْمُها حكمُ «ما» في الشَّبَه والإعمال. ولها شرائطُ ثلاثٌ: أحدها أن تدخل على نكرة، والثاني أن يكون الاسمُ مقدَّمًا على الخبر. والثالث أن لا يُفْصَل بينها وبين الاسم بغيره، فتقول: «لا رجلٌ منطلقًا» كما تقول: «ليس زيدٌ منطلقًا»، ويجوز أن تدخل الباء في خبرها لتأكيد النفي كما تدخل في خبر «لَيْسَ» و«ما»، تقول: «لا رجلٌ بقائم» كما تقول: «ليس زيدٌ بقائم». ويجوز حذف الخبر منه. قال سَعْدُ بن مالك:

مَن صَدَّ عن نِيرانها... إلخ

وصف نفسه بالشجاعة والثبات في الحرب. إذا فَرَّ الأقرانُ، والهاء في «نيرانها» تعود إلى الحرب، جعل «لا» بمنزلةِ «ليس»، ورَفَعَ «براحُ» بها، والخبرُ محذوف، وتقديره: لا بَراحٌ لي. ويجوز أن يكون رفع «براح» بالابتداء وحذف الخبرَ، وهو رأيُ أبي العَبّاس المبرِّد[1]. والأوّل أجود، لأنّه كان يلزم تكريرُ «لا»، كقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾[2]. هذا رأيُ سيبويه[3]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[4] هي لا هذه دخلت عليها التاء لتأنيث الكلمة، لأنّ «لا» كلمةٌ، ومثلها تاء «ثُمَّت». وقيل: دخلت للمبالغة في النفي كما قالوا: «علّامةٌ» و«نَسّابةٌ». والتقدير: ولات حينٌ نحن فيه حينَ مناص، فالاسمُ محذوف إلّا أنّ عملها مختصٌ بـ «الحين» فَلِـ «لَاتَ» حالٌ مع «الحين»، ليست لها مع غيره، كما كان لـ «لَدُنْ» مع «غُدْوَةٍ» حين نَصَبَها، نحو: «لدن غدوةً». ولا يكون اسمها إلّا مضمرًا، وقد شبّهها سيبويه بـ «لَيْسَ»، ولا يَكُون في الاستثناء من حيث إنَّ اسمها لا يكون إلّا مضمرًا، من نحو: «أتاني القوم ليس زيدًا، ولا يكون زيدًا»، والتقدير: ليس بعضهم زيدًا، ولا يكون بعضهم زيدًا، وكذلك «لَاتَ» مع «الحين»، وقد

---

(١) انظر: المقتضب ٤/٣٥٧ ـ ٣٦٣.

(٢) البقرة: ٢٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٢٩٥، ٢٩٦.

(٤) ص: ٣.

قالوا: «لات حينُ مناص» بالرفع على أنه الاسم، والخبرُ محذوف. وهو قليل والأوّلُ أكثر.

و«ما» أقعدُ وأوغلُ في شَبَه «ليس» لأنّ «ما» لنفي ما في الحال لا غير، و«لا» قد يكون لنفي الماضي، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾[1]، أي: لم يُصدِّق ولم يُصَلِّ. ومنه قول الشاعر [من الرجز]:

١٥١ـ وأيُّ أَمْرٍ سَيِّىءٍ لا فَعَلَهْ

أي: لم يفعله، فلمّا كانت «ما» أَلْزَمَ لنفي ما في الحال، كانت أوغلَ في الشَّبَه بـ «ليس» من «لا»، فلذلك قَلَّ استعمالُ «لا» بمعنى «ليس»، وكثُر استعمالُ «ما». فكانت لذلك أعمَّ تصرُّفًا، فعمِلت في المعرفة والنكرة، نحو: «ما زيدٌ قائمًا»، و«ما أحدٌ مثلك»، و«لا» ليس لها عملٌ إلّا في النكرة، نحو: «لا رجلٌ أفضل منك». وقال أبو الحسن الأخفش: «لا» و«لَاتَ» لا يعملان شيئًا، لأنهما حرفان، وليسا فعلَيْن. فإذا وقع بعدهما مرفوع، فبالابتداء، والخبر محذوف، وإذا وقع بعدهما منصوب، فبإضمار فعل. فإذا قال: «ولات حين مَناص»، كان التقدير: ولا أرى حين مناص. ونحو قول جَرير [من الوافر]:

١٥٢ـ فلا حَسَبًا فَخَرْتَ به لِتَيْمٍ ولا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدُودُ

---

(١) القيامة: ٣١.

١٥١ ـ **التخريج**: الرجز لشهاب بن العيّف في خزانة الأدب ١٠/ ٨٩، ٩٠؛ ولابن العفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة في شرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٤؛ وللعفيف العبدي في لسان العرب ١/ ٩١ (زنأ)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص٢٩٧، ٢٩٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٣.

المعنى: لم يترك فعلاً سيئًا إلّا فَعَله.

الإعراب: «**وأيّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«**أي**»: اسم استفهام مرفوع بالضمة على أنه مبتدأ، وهو مضاف. «**أمر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سيئ**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**لا**»: حرف نفي. «**فعله**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «أي أمر...»: بحسب ما قبلها. وجملة «فعله»: في محل رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه: أن مجيء «لا» لنفي الماضي خاصّ بالشعر.

١٥٢ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨٣، ٥٦٨؛ والكتاب ١/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص١١٣.

اللغة: تيم: قبيلة عمر بن لجأ، الشاعر الذي يهجوه جرير هنا.

المعنى: فلم تجد لقبيلتك شيئًا تفخر به، ولا كان لها حظ في علو المرتبة؛ ولم تجد جدًا شريفًا تفخر به إذا ما فاخرت الناس بجدودهم.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء استئنافية، «**لا**»: حرف نفي. «**حسبًا**»: مفعول به لفعل محذوف منصوب=

على تقدير: فلا ذكرتُ حسبًا. كذلك في «لاتَ».

= بالفتحة، والتقدير: «فلا ذكرتَ حسبًا». «فخرت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ«فخرت». «لئيم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف. «ولا»: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. «جدًّا»: معطوف على «حسبًا» منصوب بالفتحة. «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط، خافض لشرطه متعلق بجوابه. «ازدحم»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الجدود»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «فلا ذكرت حسبًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فخرت»: في محلّ نصب صفة لـ«حسبًا». وجملة «ازدحم»: في محل جرّ مضاف إليه.

والشاهد فيه قوله: «فلا حسبًا» حيث نصب «حسبًا» بعد النفي بفعل مضمَر فسّره ما بعده «فخرت».

ذكر المنصوبات

المفعول المطلق

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: «**هو المصدر، سُمّي بذلك لأنّ الفِعْل يصدُر عنه، ويُسمّيه سيبويه الحَدَثَ والحَدَثانَ**[1]**، وربّما سمّاه الفِعْلَ، وينقسم إلى مُبْهَم، نحو: «ضربتُ ضَرْبًا»، وإلى موقَّت، نحو: «ضربتُ ضَرْبَةً وضربتَيْن»**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المصدر هو المفعول الحقيقيّ لأنّ الفاعل يُحْدِثه ويُخْرِجه من العَدَم إلى الوجود، وصِيغَة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلّها متعدّيةٌ إليه سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدّه، نحو: «ضربتُ زيدًا ضَرْبًا»، و«قام زيدٌ قِيامًا». وليس كذلك غيرُه من المفعولين، ألا ترى أنّ زيدًا من قولك: «ضربتُ زيدًا» ليس مفعولاً لك على الحقيقة، وإنّما هو مفعولٌ لله سُبحانَه، وإنّما قيل له: مفعولٌ على معنى أنّ فعْلك وقع به، وإنما سُمّي مصدرًا لأنّ الفعل صدر عنه، وأُخذ منه، ولهذا قيل للمكان الذي يصدُر عنه الإبل بعد الريّ: مصدرٌ، كما قيل: مَوْرِدٌ لمكان الورود، ويسمّيه سيبويه الحَدَث والحدَثان، وذلك لأنّها أحداثُ الأسماء التي تُحْدِثها، والمراد بالأسماء: أصحابُ الأسماء، وهم الفاعلون، وربّما سمّاه الفِعْلَ من حيثُ كان حركة الفاعل.

واعلم أنّ الأفعال مشتقّةٌ من المصادر كما أنّ أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقّةٌ منها، ولذلك قال: لأنّ الفعل صدر عنه، وإنّما قلنا ذلك لأنّ المصادر تختلف كما يختلف سائرُ أسماء الأجناس، ألا تراك تقول: «ضربتُ ضَرْبًا»، و«ذهبتُ ذَهابًا»، و«قعدتُ قُعُودًا»، و«كذبتُ كِذابًا»، ولم تأتِ على منهاج واحد، ولو كانت مشتقّةً من الأفعال، لَجَرَتْ على سنن واحد في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؟ ألا ترى أنّ الفاعل من الثُّلاثيّ يأتي على «فاعِلٍ» لا يختلف، نحو: ضَرَبَ فهو ضارِبٌ، وقتل فهو قاتلٌ، ومن

(١) الكتاب ١/ ٣٤.

الرُّباعيّ على «مُفْعِلٍ»، نحو: أَخْرَجَ فهو مُخْرِجٌ، وأكرم فهو مُكْرِمٌ، ومن «فَاعَلَ» على «مُفاعِلٍ»، نحوَ: ضَارَبَ فهو مُضارِبٌ، وقاتَلَ فهو مُقاتِل، فلمّا اختلفت المصادرُ كاختلاف أسماء الأجناس، نحو: «رَجُلٍ» و«فَرَسٍ» و«غُلَامٍ»، ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين، والمفعولين دلّ على أنّها الأصل.

وممّا يدلّ على أنّ المصادر أصلٌ وأنّ الأفعال مشتقّةٌ منها أنّ الفعل يدلّ على الحَدَث والزمان، ولو كانت المصادر مشتقّةً من الأفعال، لَدَلَّتْ على ما في الأفعال من الحدث والزمان، وعلى معنًى ثالثٍ كما دلّت أسماءُ الفاعلين والمفعولين على الحدث وذاتِ الفاعل والمفعول، وكذلك كلُّ مشتقّ يكون فيه الأصلُ وزيادةُ المعنى الذي اشتُقّ له، فلمّا لم تكن المصادرُ كذلك، عُلم أنّها ليست مشتقّة من الأفعال، وذهب الكوفيون[1] إلى أنّ الأفعال هي الأصلُ، والمصادر مشتقّةٌ منها، واحتجّوا في ذلك بأنّ المصادر تعتلّ باعتلال الأفعال وتصِحّ بصحّتها، ألا ترى أنّك تقول: «قام قيامًا»، فيعتلّ المصدرُ اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل تقلبها ألفًا، وتقول: «لَاوَذَ لِواذًا» فيصحّ المصدرُ وإن كان على زِنته لصحة فِعْله، وهو «لَاوَذَ». وقالوا أيضًا: رأينا الفعلَ عاملاً في المصدر، ورتبةُ العامل أن يكون قبل المعمول، ومقدَّمًا عليه.

وهذا الذي ذكروه لا حجّة لهم فيه؛ أمّا قولهم إنّه يعتلّ باعتلالِ الفعل، ويصحّ بصحّته فلا يدلّ على أنّ المصدر فرعٌ، لأنّه يجوز أن يعتلّ الفرعُ باعتلالِ الأصل لما بينهما من الملابَسة طَلَبًا للتشاكُل، ولا يدلّ على أنه أصلٌ، ألا ترى أنّ بعض الأفعال قد تعتلّ باعتلالِ الآخر، ولا يدلّ ذلك على أنّ بعضها أصلٌ لبعض؟ ألا ترى أنّك قلت: «أَقَامَ»، و«أَقَالَ»، فأعللتَهما بقلبِ عينهما ألفًا بالحمل على «قَامَ» و«قَال» حين اعتلّا لتَجْرِيَ الأفعال على سَنَن واحد ومنهاجٍ واحدٍ في الاعتلال والصحّةِ؟ وكذلك قالوا: «أَغْزَيْتُ»، و«ادَّعَيْتُ»، فقلبوا الواو ياءً حملاً على «يُغْزِي» و«يَدَّعِي»، فقد رأيتَ كيف اعتلّ كلُّ واحد من الأفعال لاعتلال الآخر، ولا يدلّ على أنّ بعضها فرعٌ على بعض. وأمّا قولهم: إنَّ الأفعال تكون عاملةً في المصادر، فنقول يجوز أن تكون عاملةً فيها، ولا تكون أصلاً لها، وذلك لأنّا قد أجمعنا على أنّ الأفعال والحروف عاملةٌ في الأسماء، ولم يقل أحدٌ: إنّها أصلٌ لها. كذلك هاهنا.

وأمّا قوله: وينقسم إلى مُبْهَم، نحو: «ضربتُ ضَرْبًا»، وإلى موقَّت، نحو: «ضربتُ ضَرْبَةً وضربتَيْن»، فالمعنى به أنّ المصدر يُذْكَر لتأكيد الفعل، نحو: «قُمْتُ قِيامًا»، و«جلستُ جُلُوسًا»، فليس في ذكر هذه المصادر زيادةٌ على ما دلّ عليه الفعلُ أكثرُ من أنّك أكّدت فعلَك. ألا ترى أنّك إذا قلت: «ضربتُ» دلّ على جنسِ الضرب مُبْهَمًا من

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٢٣٥ ـ ٢٤٥.

غيرِ دلالة على كَمّيّته، أو كَيْفيّته؟ فإذا قلت: «ضربتُ ضَرْبًا»، كان كذلك، فصار بمنزلة «جاءني القومُ كلُّهم» من حيثُ لم يكن في «كلّهم» زيادةٌ على ما في القوم. ويُذْكَر لزيادة فائدة على ما في الفعل، نحو قولك: «ضربتُ ضَرْبةً وضربتَيْن»، فالمصدرُ هاهنا قد دلّ على الكَمّيّة، لأن بِذكره عرفت عددَ الضَّرَبات، ولم يكن ذلك معلومًا من الفعل، ومثله في زيادة الفائدة: «ضربتُه ضربًا شديدًا»، و«قمتُ قِيامًا طويلاً» أفدتَ أنّ الضرب شديدٌ، والقيامَ طويلٌ.

وقوله: «موقَّت» يعني أنّ له مقدارًا معيَّنًا، وإن لم يتعيّن هو في نفسه كما تقول في الأزمِنة: «سِرْتُ يومًا وليلةً»، فيكون لها مقدارٌ معيَّنٌ، وإن لم يتعيّن اليومُ والليلةُ، ومثله في الأمْكِنة: «سرتُ فَرْسَخًا ومِيلاً»، فهو موقَّتٌ لأنّ له مقدارًا معيَّنًا، وإن لم يتعيّنا في أنفسهما، فاعرفه.

فصل
[ما يأتي مفعولاً مطلقًا]

قال صاحب الكتاب: **«وقد يُقْرَن بالفعل غيرُ مصدره ممّا هو بمعناه، وذلك على نوعَيْن: مصدرٌ وغير مصدر. فالمصدرُ على نوعَيْن؛ ما يُلاقي الفعلَ في اشتقاقه، كقوله تعالى:** ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[1]**، وقوله:** ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[2] **وما لا يلاقيه فيه، كقولك: «قعدتُ جُلوسًا»، و«حبستُ مَنْعًا». وغيرُ المصدر نحو قولك: «ضربتُه أنواعًا من الضرب، وأيَّ ضربٍ» ومنه «رَجَعَ القَهْقَرى»، و«اشتَمَلَ الصَّمّاء»، و«قَعَدَ القُرْفُصاءَ»، لأنّها أنواعٌ من الرجوع والاشتمال والقعود، ومنه «ضربتُه سَوْطًا»».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم أنّ المصدر أحدُ المفعولات، ودلالة الفعل عليه كدلالته على الزمان، لأنّ الفعل يتضمّن كلّ واحد منهما. والفعلُ إنّما ينصب ما كان فيه دلالةٌ عليه، فالفعلُ يعمل في مصدره بلا خلاف، نحو: «قمتُ قيامًا»، و«ضربتُ ضربًا» لقُوّة دلالته عليه إذ كانت دلالته عليه لفظيّةً. وكذلك يعمل فيما كان في معناه وإن لم يكن جاريًا عليه. وهو على ضربين: أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه، وهذا معنى قوله: «**ما يلاقي الفعلَ** في اشتقاقه»، يريد أنّ فيه حروف الفعل. والثاني ما لا يكون فيه لفظُ الفعل، ولا فيه حروفه. فالأوّلُ نحو قولك: «اجْتَوَرُوا تَجاوُرًا» و«تَجاوَرُوا اجْتِوارًا»، لأنّ معنى «اجتوروا» و«تَجاوَروا» واحدٌ، ومثله قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[3]. ألا ترى أنّ «التبتيل» ليس بمصدر «تَبَتَّلَ»، وإنّما هو مصدر «بَتَّلَ»، فهو فَعَّلَ مثل «كَسَّرَ». ومصدره

---

(١) نوح: ١٧. (٢) المزمل: ٨. (٣) المزمل: ٨.

الجاري عليه «التَّكْسِيرُ» و«تَبَتَّلَ» تَفَعَّلَ مثل «تكسّر» و«تجرّع». ومصدره إنّما هو «التَّبَتُّلُ» مثل «التجرُّع»، فجرى «التبتيلُ» على «تَبَتَّلَ» وليس له في الحقيقة؛ لأنّ معناهما يؤول إلى شيء واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾(١)، فـ «نباتٌ» في الحقيقة مصدر «نَبَتَ»، وقد جرى على «أَنْبَتَ»، وفي قراءة ابن مَسْعُود ﴿وأنْزَلَ تَنْزِيلاً﴾(٢) إذ معنى «أَنْزَلَ» و«نَزَّلَ» واحدٌ، ومنه بيت الكتاب [من الوافر]:

١٥٣- وخَيْرُ الأَمْرِ ما استقبلتَ منه   وليس بأنْ تتبَّعَهُ اتِّباعَا

فإنّه أكّد قوله: «تتبّعه» بقوله: «اتّباعًا». و«اتِّباعٌ» افتعالٌ، وهو في الحقيقة مصدر. وقياسه أن يقول: «تَتَبُّعًا»، ولكن لمّا كان معنى «تَتَبَّعَ»، و«اتَّبَعَ» واحدًا، أكّدَ كلَّ واحد منهما بمصدر صاحبه، وقال رُؤْبَة [من الرجز]:

١٥٤-   وقد تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحِضْبِ

---

(١) نوح: ١٧.
(٢) الإسراء: ١٠٦.
١٥٣ - **التخريج**: البيت للقطامي في ديوانه ص٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٢٨؛ ولسان العرب ٨/ ٢٧ (تبع)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٦٣٠؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٤١٩؛ والمقتضب ٣/ ٢٠٥.
اللغة: واضحة.
المعنى: خير الأمور ما فكّرت فيه قبل فعله، فلم تفعله إلا بعد إحكام الرأي، فإنْ فعلت أمرًا من غير تأمل لم يمكنك أن تتلافى ما فرطت فيه.
الإعراب: «**وخيرُ**»: الواو: بحسب ما قبلها «خيرُ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**الأمر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ما**»: اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل رفع خبر. «**استقبلْتَ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «**منه**»: جار ومجرور متعلقان بحال من المفعول به المقدّر لـ«استقبلْتَ» والتقدير: ما استقبلته كائنًا منه، والأمر هنا بمعنى الأمور. «**وليس**»: الواو: حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسم «ليس» مستتر جوازًا تقديره «هو». «**بأن**»: الباء: حرف جر زائد، «أن»: حرف ناصبٌ ومصدريٌ. «**تَتَبعه**»: فعل مضارع منصوب بـ«أن» وعلامة نصبه الفتحة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والهاء مفعول به في محل نصب. «**اتباعًا**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، والمصدر المؤول من «أنْ» والفعل «تتبع» مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس».
وجملة «خيرُ الأمر ما استقبلت»: بحسب الواو. وجملة «استقبلت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «ليس بأنْ تتبعه»: معطوفة على جملة «استقبلت». وجملة «تتبعه» صلة الموصول الحرفي لا محل لها.
والشاهد فيه: وقوع «اتباع» مصدرًا لـ«تَتَبّع» لأن المعنى واحد.
١٥٤ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٦؛ والدرر ٣/ ٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩١؛ ولسان=

الحِضْب بالحاء غير المعجمة والضاد المعجمة: الحَيَّةُ. لأنّ «تَطَوَّيْتُ» و«انْطَوَيْتُ» في المعنى واحدٌ. وهكذا كلُّ مصدرَيْن يرجعان إلى معنى واحد، فهذه المصادر أكثر النحويّين يُعْمِل فيها الفعلَ المذكورَ لاتّفاقهما في المعنى، وهو رأيُ أبي العَبّاس المبرِّد والسِّيرافيّ. وبعضهم يُضْمِر لها فعلاً من لفظها فيقول: التقدير: اجتوروا فتجاوروا تجاوُرًا، وتجاوروا فاجتوروا اجتوارًا. وكذلك قوله تعالى: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[1] أي: أنبتَكم فنَبَتُّم نَباتًا. فتكون هذه المصادر منصوبةً بفعل محذوف دلّ عليه الظاهر، وهو مذهبُ سيبويه[2].

وأمّا الضرب الثاني، وهو ما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقاربًا، نحو قولك: «شَنِئْتُه بُغْضًا»، و«أبغضتُه كَراهَةً»، و«قعدتُ جُلوسًا»، و«حبستُ مَنْعًا»، فأكثرُ النحويّين يُجيز أن يعمل الفعلُ في مصدر الآخر، وإن لم يكن من لفظه لاتّفاقهما في المعنى، نحو: «أعْجَبَني الشيء حُبًّا»، لأنّه إذا أعجبَك فقد أحببتَه. قال الشاعر [من الرجز]:

١٥٥ ـ يُعْجِبُه السُّخُونُ والبُرودُ والتَّمْرُ حُبًّا ما له مَزِيدُ

= العرب ١/ ٣٢١ (حضب)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ١٨ (طوى)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٧.

اللغة: الحضبُ: الحية الدقيقة، أو الذكر الضخم من الحيات.

المعنى: يريد أنّه كَثُر فُضُول جسمه، فالتفّ بعضه على بعض التفاف الحية على نفسها.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «**تطويتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل. «**انطواء**»: مفعول مطلق منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. «**الحِضْبِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «تطويتُ»: بحسب الواو.

والشاهد فيه: مجيء «انطواء» مصدرًا لـ«تَطوى»؛ لأنَّ **المعنى** واحد.

(١) نوح: ١٧.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٨١، ٨٢.

١٥٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٢؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥؛ واللمع في العربية ص١٣٣.

اللغة: السخون: الساخن من المرق. البرود: البارد.

الإعراب: «**يعجبه**»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. «**السخون**» فاعل مرفوع بالضمّة. «**والبرود**» الواو: حرف عطف، و«البرود» **معطوف** على «السخون» مرفوع بالضمّة. والتمر: الواو: حرف عطف، و«التمر»: **معطوف** على «السخون» مرفوع بالضمّة «**حبًا**»: مفعول مطلق منصوب. ما: حرف نفي. «**له**» جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. «**مزيد**» مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة.

وجملة «يعجبه...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما له مزيد»: في محلّ نصب نعت «حبًا». =

وقالوا: «رُضْتُه إذْلالاً». وذهب الآخرون إلى أنّ الفعل لا يعمل في شيء من المصادر إلّا أن يكون من لفظه، نحو: «قمتُ قيامًا»، لأنّ لفظه يدلّ عليه إذ كان مشتقًّا منه. وما كان ممّا تقدّم ذكره، نحو: «قعدتُ جلوسًا»، و«حبستُ منعًا»، فهو منصوبٌ بفعل مقدَّر دلّ عليه الظاهرُ، فكأنّك قلت: «قعدتُ، فجلستُ جلوسًا»، و«حبست، فمنعت منعًا». وكذلك كلُّ ما كان من هذا الباب، وهو رأيُ سيبويه[1]، لأنّ مذهبه أنّه إذا جاء المصدر منصوبًا بعد فعلٍ ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعلٍ من لفظِ ذلك المصدر؛ فأمّا: قولهم: «ضربتُه أنواعًا من الضرب، وأيَّ ضربٍ، وأيَّما ضربٍ» فهذه تعمل فيها الأفعالُ التي قبلها بلا خلاف، وانتصابُها على المصدر. والحقُّ فيها أنّها صفاتٌ قد حُذفت موصوفاتُها، فكأنّه إذا قال: «ضربتُه أنواعًا من الضرب» فقد قال: «ضربتُه ضربًا متنوّعًا»، أي: مختلفًا. وإذا قال: «أيَّ ضربٍ، أيّما ضربٍ»، فقد قال: «ضربتُه ضربًا. أيَّ ضربٍ وأيّما ضربٍ» على الصفة، ثمّ حُذف الموصوف، وأُقيم الصفة مقامه.

وأمّا «رجع القَهْقَرى»، و«اشتمل الصَّمّاء»، و«قعد القُرْفصاءَ» فقال قال سيبويه[2]: إنّها مصادر وهي منصوبةٌ بالفعل قبلها، لأنّ القهقرى نوعٌ من الرُّجوع، فإذا تعدَّى إلى المصدر الذي هو جنسٌ عامٌ كان متعدّيًا إلى النوع، إذ كان داخلاً تحته، وكذلك «القرفصاءُ» نوعٌ من القُعود، وهي قِعْدَةُ المحتبِي. والصَّمّاءُ: أن يُلْقِيَ طَرَفَ رِدائه الأَيْمَنَ على عاتِقه الأيْسر. وقال أبو العبّاس: هذه حُلًى وتَلْقِيباتٌ وصفت بها المصادرُ، ثمّ حُذفت موصوفاتُها، فإذا قال: «رجع القهقرى»، فكأنّه قال: الرَّجْعَة القهقرى وإذا «اشتمل الصمّاء»، فكأنّه قال: «الاشتمالة الصمّاء»، وإذا قال: «قعد القرفصاء»، فكأنّه قال: القِعْدَة القرفصاء. والفرق بين انتصابه إذا كان صفةً وبين انتصابه إذا كان مصدرًا وإن كان العاملُ الفعلَ في كِلَا الحالين، أنّ العامل فيه إذا كان مصدرًا عمِل بمباشَرةٍ من غيرِ واسِطة، وإذا كان صفةً عمِل فيه بواسطة الموصوف المقدَّرِ؛ وأمّا «ضربتُه سَوْطًا» فهو منصوبٌ على المصدر، وليس مصدرًا في الحقيقة، وإنّما هو آلةٌ للضرب، فكأنّ التقدير: ضربتُه ضَرْبَةً بالسوط، فموضعُ قولك: «بالسوط» نصبُ صفةٍ لضَرْبَةٍ، ثمّ حذفتَ الموصوفَ، وأقمتَ الصفة مُقامَه، ثمّ حُذف الجرّ، فتَعَدَّى الفعلُ فنَصَبَ، وأفاد العَدْوُ الدلالة على الآلة فاعرفه.

فصل
[المصادر المنصوبة بأفعال مُضْمرة]

قال صاحب الكتاب: **«والمصادرُ المنصوبةُ بأفعالٍ مضمرةٍ على ثلاثةِ أنواع: ما**

= **والشاهد فيه قوله**: «يعجبه.. حبًا ما له مزيد» حيث نصب المصدر الذي من معنى الفعل، وليس من لفظه على أنّه مفعول مطلق، لأنّ الحب بمعنى الإعجاب.

(١) الكتاب ١/ ٨١، ٨٢. (٢) الكتاب ١/ ٣٥.

يُستعمل إظهارُ فعله وإضماره، وما لا يُستعمل إظهارُ فعله، وما لا فِعْلَ له أصلاً. وثلاثُها تكون دعاءً وغيرَ دعاء، فالنوع الأوّل قولك للقادم من سَفَره: «خَيْرَ مَقْدَم»، ولِمَن يُقَرْمِط في عداته: «مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ»[١]، وللغَضْبان: «غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم»[٢]، ومنه قولهم: «أَوَ فَرَقًا خَيْرًا من حُبٍّ»[٣] بمعنى «أَوَأَفْرَقُكَ خيرًا من حبٍّ»».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم من قولنا أنّ المصدر ينتصب بالفعل، وهو أحدُ المفعولات. وقد يُحْذفَ فعله لدليلِ الحال عليه. وهو في قولك على ثلاثة أضرب: منها ضربٌ يُحْذَف فعله ويجوز ظهوره، فأنتَ فيه بالخيار، إن شئتَ أظهرتَه وإن شئت أضمرتَه. وضربٌ لا يجوز استعمالُ فعله، ولا إظهارُه. وضربٌ ليس له فعلٌ ألبتّة. فالضرب الأوّل، نحو قولك لمن لَقِيتَه وعليه وَعْثاء السَّفَر، ومعه آلتُه، فعلمتَ أنّه آئبٌ من سفره، فقلت: «خيرَ مَقْدَم»، أي: قدِمتَ خير مقدم، فـ «خيرَ» منصوبٌ على المصدر لأنّه أَفْعَلُ، وإنّما حُذفت ألفه تخفيفًا، و«أفعل» بعضُ ما يضاف إليه، فلمّا أضفته إلى مصدر صار مصدرًا، ومن ذلك إذا رأيتَ رجلاً يَعِدُ ولا يَفِي قلت: «مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ»، أي: وعدتَني مواعيدَ عرقوب، فهو مصدرٌ منصوبٌ بـ «وَعَدْتَنِي»، ولكنّه تُرِك لفظه استغناءً عنه بما فيه من ذكرِ الخُلْف، واكتفاءً بعلم المخاطب بالمراد. قال الشَّمّاخ [من الطويل]:

وواعَدْتَنِي ما لا أُحاوِلُ نَفْعَهُ مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاهُ بِيَتْرَبِ

ويُروى للأَشْجَعيّ:

١٥٦ - وعدتِ وكان الخُلْفُ منكِ سَجِيَّةً مَواعِيدَ عرقوبٍ أخاه بِيَتْرَبِ

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في ثمار القلوب ص١٣١؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٤٣٣؛ وجمهرة اللغة ص١٧٣، ١١٢٣، ١١٩٨؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١٧٨؛ والفاخر ص١٣٣؛ وفصل المقال ص١١٣؛ وكتاب الأمثال ص٨٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣١١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في كتاب الأمثال لمجهول ص٧٩.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ٢/ ١١٩؛ والفاخر ص٢٩٦؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٣ (رغب)، ١٠/ ٣٠٤ (فرق)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٤٨، ٢/ ٧٦، ٧٧.

١٥٦ - **التخريج**: نسب البيت لأكثر من شاعر، فهو لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب ١/ ٥٨؛ وللأشجعي في لسان العرب ١/ ٢٣١ (ترب)، ٥٩٥ (عرقب)؛ ولعلقمة في جمهرة اللغة ص١١٢٣؛ وللشماخ في ملحق ديوانه ص٤٣٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٣؛ وللشماخ أو للأشجعي في الدرر ٥/ ٢٤٥؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٧٣، ٢٥٣، ١١٩٨؛ والكتاب ١/ ٢٧٢؛ والمقرب ١/ ١٣١ (وراجع ديوان الشماخ ص٤٣٠ - ٤٣٢).

اللغة: الخلف: عدم إنجاز الوعد. السجيّة: الطبع. عرقوب: رجل يضرب به المثل في خلف المواعيد. يترب: موضع باليمامة.

وهذا عرقوبٌ وعد وَعْدًا، فأخلفَ، فضُرِبَ به المَثَلُ، وذلك أنّه أتاه أخٌ له يسأله شيئًا، فقال عرقوبٌ: «إذا أَطْلَعَ نَخْلي». فلمّا أطلع قال: «إذا أَبْلَحَ». فلمّا أبلح قال: «إذا أَزْهَى». فلمّا أزهى قال: «إذا أَرْطَبَ». فلمّا أرطب، قال: «إذا صار تَمرًا». فلمّا صار تمرًا أخذه من الليل ولم يُعْطِه شيئًا. أنكرَ أبو عُبَيْد «يثرب» لأنّ عرقوبًا رجلٌ من العَماليق، وكانوا بالبُعْد من «يثرب» مدينة الرسول ﷺ، وإنّما هي يَتْرَبُ بتاءٍ مُعْجَمة ثِنْتَيْن من فوقها، وراءٍ مفتوحة، وهي موضعٌ قريبٌ من اليَمامة.

ومن ذلك قولهم: «غَضَبَ الخَيْلِ على اللُّجُم» وذلك مَثَلٌ يُضرَب لِمَن يغضَب على من لا يُرْضِيه. والمراد: غضِبتَ غَضَبَ الخيل على اللجم. ويجوز أن يكون المرادُ شِدّة الغضب، فنُصب المصدر بالفعل المحذوف، ومن العرب من يرفع هذا كلَّه، فيقول للقادم من سَفَره: «خيرُ مَقْدَم»، أي: قُدومُك خير مقدم، فيكون «خيرُ مقدم» خبرَ مبتدأ محذوف، وكذلك «مواعيدُ عرقوب» أي: عِداتُك مواعيدُ عرقوب. ومثله «غضبُ الخيل على اللجم»، أي: غضبُك غضبُ الخيل على اللجم؛ وأمّا قولهم: «أَوَ فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ» فتكلّم بذلك رجلٌ عند الحجّاج، وذلك أنّه كان قد صنع عملاً، فاستجاده، فقال الحجّاج: «أكُلُّ هذا حُبًّا»؟ فقال الرجلُ مُجِيبًا: «أوفرقًا خيرًا من حبّ»؟ أي فعلتُ هذا لأنّي أَفرَقُك فَرَقًا خيرًا من حبّ، فهو أنبلُ لك، وأجلُّ. ولو رفع لجاز، كأنّه قال: أَوَأَمْرِي فَرَقٌ خيرٌ من حبّ. فهذا النوع أنتَ مخيَّرٌ فيه بين إظهار العامل وحذفه، فإن أظهرتَه فزِيادةٌ في البيان، وإن حذفتَه فثِقةٌ بدليل الحال عليه.

قال صاحب الكتاب: «**والنوع الثاني قولك: «سَقْيًا ورَعْيًا، وخَيْبَةً، وجَدْعًا،**

= **الإعراب**: «**وعدت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**وكان**»: الواو: حرف عطف، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «**الخلف**»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة. «**منك**»: حرف جرّ، والكاف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالخلف. «**سجية**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**مواعيد**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**عرقوب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أخاه**»: مفعول به لـ«مواعيد» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**بيترب**»: الباء حرف جرّ، «يترب»: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث ووزن الفعل، وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«مواعيد».

وجملة «**وعدت**»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وكان الخلف منك سجيّة» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «وعدت مواعيد عرقوب أخاه» حيث أعمل المصدر المجموع «مواعيد» مضافًا إلى فاعله «عرقوب» وناصبًا المفعول به «أخاه»، وهذا دليل على أنّ المصدر المجموع يجوز أن يعمل كما لو كان مفردًا.

وعَقْرًا، وبُؤْسًا، وبُعْدًا، وسُحْقًا، وحَمْدًا، وشُكْرًا لا كُفْرًا، وعَجَبًا، وأَفْعَلُ ذلك وَكَرامةً، ومَسَرَّةً، ونَعَمْ، ونُعْمَةَ عَيْنٍ، ونَعامَ عينٍ، ولا أَفْعَلُ ذلك ولا كَيْدًا ولا هَمًّا، ولأفعلنّ ذلك ورَغْمًا وهَوانًا».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه المصادر قد وردت منصوبةً بإضمار فعل، وذلك الفعلُ لم يظهر مع هذه المصادر، وذلك قولك في الدُّعاء للإنسان: «سَقْيًا ورَعْيًا»، والمراد: سقاك اللّهُ سقيًا ورعاك اللّهُ رعيًا، فانتصبا بالفعل المضمر، وجعلوا المصدر بَدَلاً من اللفظ بذلك الفعل. وذلك أنّهم قد استغنوا بذكرِ المصدر عن ذكرِ الفعل، كما قالوا: «الحَذَرَ»، والمعنى احْذَرِ الحَذَرَ، ولم يذكروا «احْذَرْ»، فلمّا استغنوا بذكر هذه المصادر عن ذكرِ الفعل، صار قولُك: «سَقْيًا ورَعْيًا» كقولك «سَقاكَ اللّهُ، ورعاكَ اللّهُ»، فلو أظهرتَ الفعلَ صار كتَكْرارِ الفعل، ومن ذلك قولك للمَدْعُوّ عليه: «خَيْبَةً، وجَدْعًا، وعَقْرًا، وبُؤْسًا، وبُعْدًا، وسُحْقًا». فقولك: «خيبةً» بَدَلٌ عن «خَيَّبَك اللّهُ»، وهو مصدرٌ منصوبٌ به، وكذلك «جَدْعًا» معناه: جَدَعَكَ اللّهُ. ومثله «عقرًا، وبؤسًا، وبعدًا، وسحقًا» أي: عَقَرَهُ اللّهُ عقرًا، وأَبْأَسَهُ اللّهُ بُؤْسًا، وأبعدَه اللّهُ بعدًا، وأسحقَه اللّهُ سحقًا، على حذفِ الزوائد، وكلُّ هذه المصادر دُعاءٌ عليه أو له، وهي منصوبةٌ بفعل مضمر متروكٍ إظهاره، لأنّها صارت بدلاً من الفعل، وبعضهم يُظْهِر الفعلَ تأكيدًا، فيقول «سقاك اللّهُ سَقْيًا، ورَعاك اللّهُ رَعْيًا» وليس بالكثير، ومنهم من يرفع فيقول: «سَقْيٌ لك، ورَعْيٌ»، والمعنى مفهومٌ كما يقال: «سَلامٌ عليكم»، وإنّما يُخرِجه مُخْرَجَ ما قد ثَبَتَ. قال الشاعر [من الطويل]:

١٥٧ـ أَقامَ وأَقْوَى ذاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ ... لأوّلِ من يَلْقَى وشَرٌّ مُيَسَّرُ

---

١٥٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٦١؛ والدرر ٣/ ٦٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٢٩٧ (يسر)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨.

اللغة: أقوى: لم يجد شيئًا يأكله.

المعنى: يصف أسدًا بأنه أقام في مكان لا طَعَام فيه، لذا فالشر كلُّ الشر لأول من يلقاه هذا الأسد.

الإعراب: «**أقام**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**وأقوى**»: الواو: حالية على تقدير «قد» بعدها، و«أقوى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. «**ذاتَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ«أقوى». «**يوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وخيبةٌ**»: الواو استئنافية، «خيبة»: مبتدأ مرفوع بالضمة وجاز الابتداء بالنكرة لأنه مصدر ناب عن فعله. «**لأول**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**منْ**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جرّ بالإضافة. «**يَلْقى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. «**وشر**»: الواو: حرف عطف، و«شَرٌّ»: معطوف على «خَيْبَةٌ» مرفوع بالضمة. «**ميسَّرٌ**»: صفة لـ«شَرٌّ» مرفوعة بالضمة الظاهرة.

يصف أَسَدًا؛ وأمّا قولهم: «حَمْدًا وشُكْرًا» إلخ، فهذه المصادر ليست من المصادر التي قبلها من وجهٍ، وهي منها من وجهٍ آخر. وذلك أنّ هذه المصادر أفعالُها الناصبةُ لها المضمرةُ أخبارٌ يُخْبِر بها المتكلّمُ عن نفسه، وليست بدُعاء لأحدٍ، أو عليه، فلم تكن منها من هذا الوجه. ومن جهة أنّ الفعل المضمر مستقبلٌ أشبهت الدعاء لاستقباله، فمعناهما: أَحْمَدُ اللَّهَ حمدًا، وأشكُره شكرًا، وأعْجَبُ عَجَبًا، وأُكْرِمُك كَرامةً، وأَسُرُّك مَسَرَّةً؛ وأمّا قولهم: «لا كَيْدًا، ولا همًّا» فمعناه؛ لا أكادُ كَيْدًا أن أفعلَ، وهو من «كِدْتُ أكادُ» من أفعالِ المقارَبة، وليس من الكَيْد الذي هو المَكْر، ولا «أَهُمُّ به همًّا» من الهِمّة لا من الهَمّ الذي هو الحُزْن، كأنّه يُؤكِّد ما ينفي أن يفعل. وقوله: «لأفعلنّ ورَغْمًا وهوانًا» أي: أُرْغِمُك بفعله رَغْمًا وأُهِينُك به هوانًا، وأصلُ الرَّغْم لُصوقُ الأَنْف بالتُّراب، وهو كنايةٌ عن الذُّلّ، وقد جاء بعضُ هذه المصادر مرفوعًا بأنّه خبرُ مبتدأ محذوف. قال رُؤْبَةُ [من الكامل]:

١٥٨ ـ عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإقامتِي ... فيكم على تلك القضيّةِ أَعْجَبُ

= وجملة «أقام»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقوى»: حالية محلها النصب، والتقدير: أقام وقد أقوى، أي: مقويًا. وجملة «خَيْبةٌ لأول»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يَلْقى»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع «خيبة» على الابتداء، لأنه مصدر نائب عن فعله يُدْعى به، والوجه في المصادر التي يُدْعى بها أن تنصب على **المفعولية** المطلقة.

١٥٨ ـ **التخريج**: البيت لضمرة بن جابر في الدرر ٣/ ٧٢؛ ولهني بن أحمر في الكتاب ١/ ٣١٩؛ ولسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)؛ ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي ص٢٨٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩١.

اللغة: قال الشنتمري: «كان هذا الشاعر ممّن يبرّ أمّه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر أخًا له عليه يقال له جندب. وقبله:

وإذا تكون كريهة أدعى لها ... وإذا يحاس الحيس يُدعى جندب

فعجب من ذلك ومن صبره عليه».

الإعراب: **«عجب»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«لتلك»**: اللام حرف جرّ، «تلك»: اسم إشارة مبني في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ، أو بـ«عجب» إذا اعتبرت خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره «أمري عجب». **«قضية»**: تمييز اسم الإشارة «تلك» منصوب بالفتحة. **«وإقامتي»**: الواو حرف عطف، **«إقامتي»**: مبتدأ مرفوع بضمّة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«فيكم»** في: حرف جر، الكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ«إقامة». **«على»** حرف جرّ. **«تلك»**: **اسم إشارة مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. والجاروالمجرور متعلّقان بـ«إقامة»**. **«القضية»**: **بدل من تلك مجرور بالكسرة**. **«أعجب»**: خبر للمبتدأ «إقامتي» مرفوع بالضمّة.

وجملة «عجب لتلك قضيّةً»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وإقامتي أعجب» معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. =

حكاه يُونُس مرفوعًا، كأنّه قال: «أمري عجبٌ». قال سيبويه[١]: وسمعنا من العرب الموثوقِ بعَرَبيّتهم مَن يقال له: «كيف أصبحتَ»، فيقول: «حمدُ الله، وثَناءٌ عليه» بالرفع، كأنّه قال: «أمري، وشأني حمدُ الله وثناءٌ عليه»، والنصب هو الوجه على الفعل المتروكِ إظهارُهُ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«ومنه «إنّما أنتَ سَيْرًا سَيْرًا»، و«ما أنتَ إلّا قَتْلاً قَتْلاً، وإلّا سَيْرَ البَريد، وإلّا ضَرْبَ الناس، وإلّا شُرْبَ الإبِل»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[٢]، ومنه «مررتُ فإذَا له صَوْتٌ صوتَ حِمار، وإذا له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى، وإذا له دقٌّ دَقَّك بالمِنْحاز حَبَّ القِلْقِل»[٣].**

* * *

قال الشارح: إنّما يُقال هذا لِمن يكثُر منه ذلك الفعلُ، ويُواصِله، فاستغنى بدلالةِ الصدر عن إظهاره، وليس ذلك ممّا يختصّ بالمخاطَب، بل تستعمله في الإخبار عن الغائب، كما تستعمله في المخاطب، فتقول: «زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا» إذا أخبرتَ عنه بمثلِ ذلك المعنى. وتقول: «أنتَ الدَّهْرَ سَيْرًا سَيْرًا»، و«أنتَ هذا اليومَ سيرًا سيرًا»، و«كان عبدُ الله سيرًا سيرًا» إذا أخبرتَ بشيء متّصِلٍ بعضُه ببعضٍ. وإن رفعتَ، وقلت: «ما أنت إلّا سيرٌ سيرٌ» على معنَى «ما أنت إلّا صاحبُ سير»، وحذفتَ الصاحب، وأقمتَ السير مُقامَه، لم يدلّ على كثرةٍ ومواصلةٍ كما دلّ النصبُ، إنّما أخبرتَ أنّه صاحبُ سير لا غير.

واعلم أنّك إذا رفعتَ كان على وجهَيْن:

أحدُهما: أن يكون على حذفِ مضاف، وهو صاحبٌ، على ما تقدّم.

والثاني: أن تجعله نفسَ السير والقتلِ، لمّا كثُر ذلك منه توسُّعًا ومَجازًا، كما يُقال: «رجلٌ عَدْلٌ ورِضًى» إذا كثُر عدلُه والرضى عنه، كما يُقال [من البسيط]:

١٥٩ـ تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ ... فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ

= **والشاهد فيه قوله**: «عجب» حيث رفع «عجب» على الابتداء مع أنّه نكرة، أو على إضمار مبتدأ تقديره: «أمري عجب» فكلمة عجب تفارق «سبحان الله» من جهة أنّها تتصرّف فتستعمل مرفوعة.

(١) الكتاب ١/ ٣١٩، ٣٢٠.

(٢) محمد: ٤.

(٣) إنّ القول: «دقَّكَ بالمنحاز حبَّ القلقل» من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ٢/ ٢٤١؛ وفصل المقال ص٤٣٤؛ وكتاب الأمثال ص٣١١؛ ولسان العرب ٥/ ٤١٥ (نحز)، ١١/ ٥٦٧ (قلل)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٦٥؛ والمستقصى ٢/ ٨٠.

والمنحاز: الهاون، المِهراس. والقلقل: نبت له حبّ أسود أصلب ما يكون من الحبوب. يضرب في الإلحاح على الشحيح.

١٥٩ ـ **التخريج**: البيت للخنساء في ديوانها ص٣٨٣؛ والأشباه والنظائر ١/ ١٩٨؛ وخزانة الأدب ١/ =

جعلها نفسَ الإقبال والإدبار مبالغةً وتوسّعًا، فالرفع في ذلك كلّه على ما ذكرتُ لك، والنصبُ على تقديرِ فعل مضمر لا يظهَر، إذ قد صار المصدرُ بَدَلاً منه، فقولُك: «إنّما أنت سيرًا سيرًا، وما أنت إلّا قتلاً قتلاً» معناه: تسِير سيرًا سيرًا، وتقتل قتلاً قتلاً.

وقوله: «إلّا سيرَ البَرِيد، وإلّا ضربَ الناس، وإلّا شُرْبَ الإبل» معناه ما أنت إلّا تسِير سيرًا مثلَ سيرِ البريد، وما أنت إلّا تشرَب شُرْبًا مثلَ شُرْبِ الإبل، ثمّ حذف الموصوفَ، وأقام الصفةَ مقامَه، ثمّ حذف المضافَ، وهو «مِثْلَ» وأقام المضافَ إليه مقامَه على حدِّ ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[1]، وهذا الحذفُ، والإضمارُ، وإن كثُر، فهو فاشٍ في كلام العرب مطّرِدٌ؛ وأمّا «ضَرْبَ الناس»؛ فتقديرُهُ: ما أنت إلّا تضرِب الناسَ ضربًا. ويجوز في هذا وحدَه التنوينُ، ونصبُ «الناس» لأنّه مصدرٌ مضافٌ إلى مفعول ولا يكون مضافًا إلى الفاعل لأنّه يصير معناه: يضربه مثل ضربِ الناس، وهو من الناس إلّا أن يريد أن يضربه الضربَ المعهودَ المتعارَفَ، فحينئذ يكون من قبيلِ «شُرْبِ الإبل» و«سيرِ البريد».

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[2] فالمعنى: فإمّا أن تَمُنُّوا مَنًّا، وإمّا أن تُفادوا فِداءً، فهما مصدران منصوبان بفعل مضمر.

وأمّا قولهم: «مررتُ فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ» إلخ، فهو منصوبٌ، وفي نصْبه وجهان:

= ٤٣١، ٢/ ٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٢؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٥٤؛ والكتاب ١/ ٣٣٧؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط)، ١١/ ٥٣٨ (قبل)، ١٤/ ٤١٠ (سوا)؛ والمقتضب ٤/ ٣٠٥؛ والمنصف ١/ ١٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٧، ٤/ ٦٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٣؛ والمحتسب ٢/ ٤٣.

اللغة: ترتع: ترعى. اذَّكرت: تذكَّرَتْ.

المعنى: تريد الخنساء أنَّ حالها وقد فَقَدَتْ أخاها صخرًا كحال ناقة فقدت وليدها فَمَا تشغل عنه بالرعي حتى تتذكره، فتهيج مقبلة، ومدبرة.

الإعراب: «**ترتَعُ**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر تقديره: «هي». «**ما**»: مصدرية زمانية. «**غفلتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: «**هي**». «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**إذا**»: ظرفية شرطية غير جازمة محلها النصب متعلقة بجوابها. «**اذَّكرت**»: مثل «غفلتْ». «**فإنما**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنما» كافة ومكفوفة. «**هي**»: مبتدأ محله الرفع. «**إقبالٌ**»: خبر مرفوع. «**وإدبار**»: الواو: حرف عطف، «إدبار» معطوف على «إقبالٌ». والمصدر المؤول من «ما» والفعل «غفلت» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «ترتع».

جملة «تَرْتَع»: صفة لـ«عجولٌ» محلها الرفع، وجملة «غفلت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، وجملة «إذا اذَّكرت فإنما هي إقبال وإدبار»: استئنافية لا محل لها، وجملة «اذَّكرت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «هي إقبال»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: أنَّ اسم المعنى يصح وقوعه خبرًا عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي. وهذا واضحٌ في قول الخنساء: هي إقبال وإدبار.

(١) يوسف: ٨٢. (٢) محمد: ٤.

أحدُهما: أن يكون منصوبًا بالمصدر المذكورِ، إذ كان في معنى الفعل، وذلك أنّ قولنا: «له صوتٌ» في معنَى «يُصَوِّتُ»، فالمصدرُ نائبٌ عن الفعل، وانتصابُ «صوتَ حمار» على هذا إمّا على المصدر، وإمّا على الحال. وعلى كِلا الوجهَيْن في «صوتَ حمار» معنى التشبيه، فإذا نصبتَه على المصدر، فتقديرُه: فإذا هو يُصوِّت تصويتًا مثلَ صوتِ حمار، ثمّ حذفتَ على ما ذكرنا متقدِّمًا. وإذا كان حالاً، فتقديرُه: فإذا هو مُشْبِهًا صوتَ حمار، أو مُمثلاً صوتَ حمار.

والوجه الثاني: أن يكون نصبه بإضمار فعلٍ يجوز أن يكون الفعلُ من لفظِ الصوت، ويجوز أن يكون من غير لفظه، فإذا كان من لفظه، فتقديرُه: فإذا له صوتٌ يَصوت صوتَ حمار، ويكون نصبُ «صوتَ حمار» على المصدر، أو على الحال نحوَ ما تقدّم. وإذا قدّرتَ الفعلَ العاملَ من غيرِ لفظِ الأوّل، لم يكن نصبُ «صوت حمار» إلّا على الحال لا غيرُ، كأنّك قلت: «له صوتٌ يُخْرِجه صوتَ حمار، أو يُمثِّله صوتَ حمار».

ومثله: «له صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى»، و«له دَقٌّ دَقَّك بالمِنحاز حَبَّ القِلْقِل»، والمنحاز: الهاوُونُ، والقِلقِلُ بالكسر وقافَيْن: حَبٌّ أسودُ، وهو أصلُ ما يكون من الحبُوب، والعامّةُ تقول فُلْفُلٌ بالضمّ والفاءِ، وهو تصحيفٌ منهم. والكلامُ عليها كالكلام في المسألة المتقدِّمة، والنُّكْتَة في ذلك أنّه يريد: مررتُ به وهو يُصوِّت، ولم يُرِدْ أن يصِفه بذلك أو يُبْدِله منه فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**ومنه ما يكون توكيدًا؛ إمّا لغيره كقولك: «هذا عبدُ الله حَقًّا، والحقَّ لا الباطلَ»، و«هذا زيدٌ غيرَ ما تقول»، و«هذا القولُ لا قولَك»، و«أَجِدَّكَ لا تفعلُ كذا»؛ أو لنفسه كقولك: «له عليَّ ألفُ درهم عُرْفًا»، وقولِ الأحْوَص** [من الكامل]:

١٦٠ـ إنّي لأَمْنَحُكَ الصُّدُودَ وإنّني قَسَمًا إليك مع الصُّدود لأَمْيَلُ

١٦٠ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص١٦٦؛ والأغاني ٢١/ ١١٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٨، ٨/ ٢٤٣، ٢٤٤؛ والزهرة ص١٨١؛ وسمط اللآلي ص٢٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٧٧، ٩/ ١٦٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٣٣، ٢٦٧؛ والمقرب ١/ ٢٥٦.

اللغة: الصدُود: الإعراض.

المعنى: أيها البيت أقسم إنني لأتظاهر بالإعراض عنك اتقاء ألسنة الناس، وإنني مع هذا الإعراض لميّال إليك متعلق بك.

الإعراب: «**إنّي**»: «إنّ»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ». «**لأمنحكَ**»: اللام: المزحلقة للتوكيد، و«أمنحك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وكاف الخطاب: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**الصدودَ**»: =

وقوله تعالى: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾(١)، و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾(٢)، و﴿كِتَٰبَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(٣)، و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾(٤)، وقولِهم: «اللَّهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ «حَقًّا» و«الحَقَّ» ونحوَهما مصادرُ، والناصبُ لها فعلٌ مقدَّرٌ قبلها دلّ عليه معنى الجملة، فتُؤكِّد الجملةَ، وذلك الفعل أَحُقُّ، وما جرى مجراه، وذلك أنّك إذا قلت: «هذا عبدُ الله» جاز أن يكون إخبارُك عن يَقِينٍ منك وتحقيقٍ، وجاز أن يكون على شَكٍّ، فأكّدتَه بقولك: «حَقًّا»، كأنّك قلت: «أَحُقُّ ذلك حقًّا».

وهذه المصادر يجوز أن تكون نكرةً، نحوَ: «حقًّا»، ويجوز أن تكون معرفةً، نحوَ: «الحقَّ لا الباطلَ»، وذلك لأنّ انتصابها انتصابُ المصدر المؤكِّد لا على الحال التي لا يجوز أن تكون إلّا نكرةً، وإذا قلت: «هذا عبدُ الله الحقَّ، لا الباطلَ»، فـ «الحقَّ» منصوبٌ على المصدر المؤكِّد لِما قبله، والباطلَ عطفٌ عليه بـ «لَا»، كما يُقال: «رأيتُ زيدًا لا عمرًا».

وإذا قال «هذا عبدُ الله غيرَ ما تقول» فـ «غيرَ» منصوب على المصدر، وتحقيقُه: هذا عبدُ الله حقًّا غيرَ ما تقول، أي: غيرَ قولك، فحذفتَ الموصوفَ، وأقمتَ الصفةَ مقامَه، والمفهوم من هذا الكلام أنّ المتكلّم قد اعتقد أنّ قولَ المخاطَب باطلٌ. وتلخيصُ معناه: هذا عبد الله حقًّا لا باطلاً.

وإذا قال: «هذا القولُ لا قولَك»، فكأنّه قال: «هذا القولُ لا أقول قولَك»، أي: مثلَ قولك، يعني أنني أقول الحقَّ، ولا أقول باطلاً مثلَ قولك. ولو أسقطتَ الإضافةَ، وقلت: «هذا القولُ لا قولاً»، و«هذا القولُ غيرَ قولٍ»، لم يحسُن الحذفُ لسُقوطِ الفائدة؛ لأنّه لم يكن فيما بقي ما يدلّ على البُطْلان، فلو وصفتَه بما يدلّ على البطلان، نحوَ: «هذا القولُ لا قولاً

= مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**وإنني**»: الواو: حالية، و«إنني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ». «**قسَمًا**»: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. «**إليك**»: جار ومجرور متعلقان بـ«أميلُ». «**مع**»: ظرف منصوب متعلق بـحال محذوفة من الضمير في «إنني». «**الصدود**»: مضاف إليه مجرور «**لأميلُ**»: اللام: المزحلقة للتوكيد، و«أميلُ»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمة.

وجملة «إني لأمنحكَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أمنحك»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «إنني لأميل»: في محلّ نصب حال. وجملة «أقسم قسمًا»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب،اعترضت بين «إنّ» وخبرها «أميل».

والشاهد فيه: نصب «قسَمًا» على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم، لأنه لما قال: إني لأمنحك الصدود، عُلم أنه مقسم، فقال: قسَمًا، مؤكدًا لذلك.

(١) النمل: ٨٨. (٢) يونس: ٤.
(٣) النساء: ٢٤. (٤) البقرة: ١٣٨.

كذِبًا»، أو «غيرَ قِيلِ ضعيفٍ»، ونحوِ ذلك، ممّا يدلّ على ضِدّه أو صحّتِهِ. لَجاز لحُصولِ الفائدة والتوكيدِ، وهذا هو المطلوبُ من هذا الفصل. وقال الزَّجّاج إذا قلت: «هذا زيدٌ حقًّا»، و«هذا زيدٌ غيرَ قِيلٍ باطلٍ»، لم يجز تقديمُ «حقًّا». لا تقول: «حقًّا هذا زيدٌ» فإن ذكرتَ بعضَ هذا الكلامِ، فوسّطتَه، وقلت: «زيدٌ حقًّا أخوك»، جاز.

وأمّا سيبويه فلم يمنع من جَوازِ تقديم «حقًّا»، بل قال في الاستفهام: «أجِدَّكَ لا تفعلُ كذا وكذا»، كأنه قال: «أحَقًّا لا تفعل كذا وكذا». ففي ذلك إشارةٌ إلى جَوازه. واعلم أنّ قولهم في الاستفهام: «أجدّكَ لا تفعل كذا» أصلُه من الجِدّ الذي هو نقيضُ الهَزْل، كأنّه قال: أتُجِدُّ ذلك جِدًّا» غيرَ أنّه لا يُستعمل إلّا مضافًا حتّى يُعْلَم مَن صاحبُ الجِدّ، ولا يجوز تركُ الإضافة، نحوَ: «لَبَّيْكَ»، و«مَعاذَ الله» على ما سيأتي. قال الشاعر [من الطويل]:

١٦١ ـ [خليليَّ هُبّا طالما قَدْ رَقَدْتُما] أجِدَّكُما لا تَقْضِيانِ كَراكُما

وأمّا ما يكون تأكيدًا لنفسه، فنحوُ قولهم: «له عليّ ألفُ درهم عُرْفًا»، ومثلُه قوله:

إنّي لأمنحُك الصدودَ.........

---

١٦١ ـ **التخريج**: البيت لقسّ بن ساعدة في خزانة الأدب ٢/ ٧٧، ٨٠؛ ولعيسى بن قدامة الأسدي في الأغاني ١٥/ ١٩٤؛ ولقسّ بن ساعدة أو لعيسى بن قدامة أو للحسن بن الحارث في الأغاني ١٥/ ١٩٠؛ وللأسدي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٧٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ١١٣ (جدد).

اللغة: هُبّا: استيقظا. رقدتما: من الرقود، وهو النوم في الليل أو النهار. تقضيان: من قضيت وَطَري إذا نلته وبلغته. الكرى: النوم.

المعنى: يا خليلي استيقظا فقد طال نومكما ألم تقضيا وطرًا من هذا النوم الطويل.

الإعراب: «**خليلي**»: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسرة المناسبة لياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**هُبّا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: فاعل محله الرفع. «**طال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**ما**»: مصدرية. «**قد**»: حرف تحقيق. «**رَقَدْتُما**»: فعل ماضٍ مبني على السكون و«تما»: فاعل محله الرفع. والمصدر المؤول من «ما» والفعل «رقد» فاعل للفعل «طال». «**أجِدَّكما**»: الهمزة حرف استفهام لا محل له من الإعراب، «جدَّ»: منصوب بنزع الخافض عند بعضهم، وحال منصوب عند آخرين، والتقدير: لا تقضيان كراكما جادين. وقيل: جَدَّكما مفعول مطلق لفعل محذوف، والكاف: مضاف إليه محله الجر، والميم للعماد والألف علامة تثنية. «**لا**»: نافية مهملة. «**تقضيان**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: فاعل محله الرفع، «**كراكما**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و«كما»: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «خليلي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هبّا»: استئنافية لا محل لها، وجملة «طال رقودكما»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رقدتما»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تقضيان»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: أن «جَدَّكما» ليس مصدراً مؤكدًا لقوله: «تقضيان»، بل يوجه التوجيهات التي ذكرناها في إعرابه.

وذلك أنّه لمّا قال: «له عليّ ألف درهم»، فقد أقرّ واعترف، فإذا قال: «عُرْفًا» بمعنًى: «اعتراف»، فلم يزد بذكره عمّا تقدّم من الكلام، فكان تأكيدًا، نحوَ: «ضربتُ ضَرْبًا». والفرق بين هذا والذي قبله حتّى جُعل هذا تأكيدًا لغيره، وجُعل هذا تأكيدًا لنفسه، أنّك إذا قلت: «هذا عبدُ الله حقًّا» فقولُك من قَبْلِ أن تذكر «حقًّا» يجوز أن يُظَنّ أنّ ما قلتَه حقٌّ، وأن يظُنّ أنّ ما قلتَه باطلٌ، فتأتي بـ «حَقًّا»، فتجعل الجملةَ مقصورةً على أحد الوجهَيْن الجائزَيْن عند السامع. وقولُه: «له عليّ ألفُ درهم» هو اعترافٌ حقًّا كان، أو باطلاً، فصار هذا توكيدًا لنفسه إذ كان الذي ظهر هو الاعترافَ.

وأمّا قوله في البيت: «قَسَمًا»، فهو مصدرٌ مؤكِّدٌ، وذلك أنّ قوله: «وإنّني إليك مع الصدود لأمْيَلُ» يُفْهَم منه القَسَمُ؛ فإذا قال: «قسمًا»، كان تأكيدًا لنفسه.

وأمّا قوله تعالى: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾[1]، فهو مصدرٌ من هذا القبيل، وذلك أنّ قبله ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِىَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[2] فـ «صُنْعَ اللّه» منصوبٌ على المصدر المؤكِّد لأنّ ما قبله صُنْعُ اللّه في الحقيقة.

وكذلك ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾[3] لأنّ قبله: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۞ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾[4] نصب «وعدَ اللّه» لأنّ ما قبله وعدٌ من الله، فكان تأكيدًا لذلك.

وأمّا قوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[5] فقد اختلف النحويّون فيه[6]، وذهب أصحابُنا والفرّاءُ من الكوفيين إلى أنّه نصب على المصدر المؤكِّد، وذلك أنّه لمّا تقدّم من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ﴾[7] إلى قوله: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[8]. فقولُه: «كتابَ اللّه عليكم» بمنزلةِ «فَرْضَ اللّه عليكم»، و«تحريمَ اللّه عليكم»؛ لأنّ الابتداء تحريمُ المذكورات من النساء إلّا مَن سُبي وأُخرج من دارِ الحرب، فإنّها تَحِلُّ لمَن ملكها، وإن كان لها زَوْجٌ لأنّه تقع الفرقةُ بينها وبين زوجها، فهذه شريعةٌ شَرَعَها اللّهُ، وكتابٌ كَتَبَه عليكم، فانتصب المصدرُ بما دلّ عليه سِياقُ الآية، كأنّه فعلٌ تقديرُه: كَتَبَ اللّهُ عليكم، فأُضيف المصدرِ إلى الفاعل. وقال الكسائيّ: «كتابَ الله» منصوبٌ بـ «عَلَيْكُمْ» على الإغراء، كأنّه قال:

---

(١) النمل: ٨٨.
(٢) النمل: ٨٨.
(٣) الروم: ٤.
(٤) الروم: ٤ ـ ٦.
(٥) النساء: ٢٤.
(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٢٢٨، ٢٣٥.
(٧) النساء: ٢٣.
(٨) النساء: ٢٤.

«عليكم كتاب الله»، فقدّم المنصوبَ، قال: وذلك جائزٌ، قد ورد به السَّماعُ وهو القياسُ، فالسماعُ قولُ الراجز:

١٦٢ ـ يَا أَيُّهَا المائِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رأيتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

والمراد: دونك دلوي. وأمّا القياس فإنّ الظرف نائبٌ عن الفعل تقديرُه: الْزَمُوا كتابَ الله، ولو ظهر الفعلُ، لَجاز تقديمُ معموله عليه، فكذلك ما ناب عنه، والحقّ المذهب الأوّل، لأنّ هذه الظروف ليست أفعالاً، وإنّما هي نائبةٌ عن الفعل، وفي معناه، فهي فروعٌ في العمل على الأفعال، والفروعُ أبدًا منحطّةٌ عن دَرَجاتِ الأُصول، فإعمالُها فيما تقدّم عليها تَسْوِيَةٌ بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز.

وأمّا ما أنشده من البيت فلا حُجَّةَ فيه، لأنّا نقول: «دلوي» رفعٌ بابتداء، والظرفُ الخبر كما تقول: دلوي عندك. وأمّا القياس الذي ذكروه فليس بصحيح لأنّه يؤدّي إلى التسوية بين الأصل والفرع. وقد أجاز بعضُ النحويّين أن يكون «دلوي» منصوبًا بإضمار فعلٍ، كأنّه قال: امْلأْ دلوي، ويؤيِّد ذلك أنّه لو قال: يا أيّها المائح دلوي، ولم يَزِد عليه، جازَ لدليلِ الحال عليه.

ومن ذلك قولهم: «اللَّهُ أكبرُ دَعْوَةَ الحَقِّ»، لأنّ قولك: «اللَّه أكبر»، إنّما هو

---

١٦٢ ـ **التخريج**: الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/ ٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٦٥؛ والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ٨٨؛ وجمهرة اللغة ص٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذيل سمط اللآلي ص١١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٥٣٢؛ وشرح عمدة حافظ ص٧٣٩؛ ولسان العرب ٢/ ٦٠٩ (ميح)؛ ومعجم ما استعجم ص٤١٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٠٩؛ والمقرب ١/ ١٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥.

اللغة والمعنى: المائح: النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفًا. دونكا: اسم فعل بمعنى «خذ» يقول: يا أيّها المستقي من البئر خذ دلوي واستقِ منها.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**أيها**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب على النداء، و«ها»: للتنبيه. «**المائح**»: نعت «أي» مرفوع. «**دلوي**»: مفعول به مقدّم لـ«دونكا» وهو مضاف. والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**دونكا**»: اسم فعل أمر بمعنى «خذ»، والفاعل أنت، والألف: للإطلاق. «**إني**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». «**رأيت**»: فعل ماض، والتاء فاعل. «**الناسَ**»: مفعول به منصوب. «**يحمدونك**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والألف للإطلاق.

وجملة «أيها المائح» الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة «دونكا» الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تفسيريّة. وجملة «إني رأيت» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رأيت» في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «يحمدونك» في محل نصب حال من «الناس».

والشاهد فيه قوله: «دلوي دونكا» حيث تقدّم مفعول اسم فعل الأمر «دونك» عليه.

دُعاءٌ إلى الحقّ، وأن يَثْنِيَ السامعُ إلى جملةِ القائلين بالتَّوْحِيد، وإلى مَن شِعارُهم قولُ: «اللَّهُ أكبرُ»، فيكون دعوةً يتداعون بها، كأنّه قال: دعوا دُعاءَ الحقّ، ومثله قوله [من الرجز]:

١٦٣ـ إنّ نِزارًا أصبحتْ نِزارَا دَعْوَةَ أبْرارٍ دَعَوْا أبْرارَا

نصب «دعوةً» على المصدر، لأنّ معنَى «أصبحتْ نزارًا»، أي: يتداعون نزارًا، وذلك أنّ نزارًا، وهو أبو رَبِيعَةَ ومُضَرَ، لمّا وقع بين ربيعةَ ومضرَ تبايُنٌ وحروبٌ بالبصرة، وصارت ربيعةُ مع الأزْد في قِتالِ مضرَ، وكان رَئِيسُهم مسعودَ بن عمرو الأزديَّ، ثمّ إنّ ربيعةَ صالحتْ مضرَ، فصار كأنّ نزارًا تفرّقتْ، ثمّ اجتمعتْ، فقال: أصبحتْ نزارًا، أي: أصبحت مجتمِعةَ الأولاد إذ دعا بعضُهم بعضًا. وفي حالِ التبايُن كان يقول: المُضَرِيّ بالمضر، ويقول الرَّبِيعيُّ بالربيعة، لأنّ أحدَ الفريقَيْن ما كان ينصُر الآخرَ، فقوله: «أصبحت نزارًا» بمنزلةِ قوله: «دعا بعضُهم بعضًا بهذا اللفظ»، ثمّ جاء بالمصدر، وهو «دعوةَ أبرار»، وأضافه إلى الفاعل، لأنه أبْيَنُ، إذ لو قال: تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعًا، أو كِتَابًا، لم يكن فيه من البيان ما فيه مع الإضافة، وفي الجملة هذا الفصلُ الذي فيه المصدرُ المؤكّدُ لغيره، نحوُ: «هذا زيدٌ حقًّا».

وما أكّد نفسَه، نحوُ: «له عليّ ألفُ درهم عُرْفًا» ينتصب على إضمار فعلٍ غيرُ كلامك الأوّلِ، لأنّه ليس بحالٍ، ولا مفعولٍ لَهُ، كأنّه قال: أحُقُّ حقًّا، وأتَجِدُ جِدًّا، ولا أقول قولَك، وكَتَبَ اللَّهُ عليكم كتابًا. ولا يظهر الفعلُ كما لم يظهر في بابِ «سَقْيًا لك وحَمْدًا»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«ومنه ما جاء مُثَنًّى، وهو «حَنانَيْكَ»، و«لَبَّيْكَ»، و«سَعْدَيْكَ»،**

---

١٦٣ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في الكتاب ١/ ٣٨٢؛ وليس في ديوان رؤبة.

الإعراب: «**إنَّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**نزارًا**»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «**أصبحت**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها من الإعراب، واسم «أصبح» ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**نزارًا**»: خبر «أصبح» منصوب بالفتحة. «**دعوة**»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: دعوا دعوة أبرار. «**أبرار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**دعوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، والألف للتعريف. «**أبرارًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «إن نزارًا أصبحت نزارا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أصبحت نزارًا»: خبر «إن» محلها الرفع.

والشاهد فيه: نصب «دعوة» على المصدر المؤكد به ما قبله، لأنه لَمّا قال: إن نزارًا أصبحت نزارًا عُلِم أنهم على دعوة بَرّة لاصطلاحهم وتآلفهم.

و«دَوالَيكَ»، و«هَذاذَيكَ»، ومنه ما لا يتصرّف، نحوُ: «سُبْحانَ اللّهِ»، و«مَعاذَ اللّهِ»، و«عَمْرَكَ اللّهَ»، و«قَعْدَكَ اللّهَ»».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذه المصادر التي وردت بلفظ التثنية الغرضُ من التثنية فيها التكثيرُ، وأنّه شيءٌ يعود مرّةً بعد مرّة، وليس المرادُ منها الاثنَيْن فقط، كما تقول: «ادْخُلُوا الأوّلَ فالأوّلَ»، والغرضُ أن يدخل الجميعُ، وجئتَ بـ «الأوّلَ الأوّلُ» حتّى يعْلَم أنّه شيءٌ بعد شيء. ومنه يُقال: جاءني القومُ رجلاً فرجلاً، على هذا المعنى. ولا يُحتاج إلى أكثرَ من تكريره مرّةً واحدةً، وانتصابه على المصدر الموضوعِ موضعَ الفعل، والتقديرُ: تَحَنَّنْ علينا تحنُّنًا، وثَنّى مبالغةً وتكثيرًا، أي: تحنُّنًا بعدَ تحنُّنٍ، ولم يُقصَد بها قصدُ التثنية خاصّةً، وإنّما يُراد بها التكثيرُ، فجُعلت التثنيةُ عَلَمًا لذلك لأنّها أوّلُ تضعيفِ العَدَد وتكثيره، وهذا المثنّى لا يتصرّف، ومعنَى عَدَمِ التصرُّف أنّه لا يكون إلّا مصدرًا منصوبًا، ولا يكون مُثَنًّى إلّا في حال الإضافة، كما لم يكن «سُبْحانَ اللّهِ»، و«مَعاذَ اللّهِ» إلّا مضافَين. وإنّما لم يتمكّن إذا ثنّيتَ؛ لأنّه دخله بالتثنية لفظًا معنى التكثير، فدخل هذا اللفظَ هذا المعنى في موضع المصدر فقط، فلذلك لم يتصرّفوا فيه، وربّما وحّدوا «حَنانًا». قال الله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾(١). وقال الشاعر [من الطويل]:

١٦٤ـ فقالتْ حَنانٌ ما أتَى بكَ هٰهُنَا　　أذُو نَسَبٍ أم أنتَ بالحَيِّ عارِفُ

---

(١) مريم: ١٣.

١٦٤ ـ **التخريج**: البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب ٢/ ١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص١٣١؛ والدرر اللوامع ٣/ ٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص١٩٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص٢٦٦؛ والكتاب ١/ ٣٢٠، ٣٤٩؛ ولسان العرب ١٣/ ١٢٩ (حنن)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٩؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

اللغة: الحنان: العطف والرحمة.

المعنى: يصوّر الشاعر غيرة محبوبته التي التقاها مصادفة. فأنكرته خوفًا عليه من قومها الغيارى، ورحمة به لتجشّمه الأهوال، فلقّنته جوابًا إذا ما سأله أحد عن سبب مجيئه، وهو النسب أو المعرفة بالحيّ.

الإعراب: «**فقالت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قالت»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وفاعله... جوازًا: هي. «**حنان**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أمري». «**ما**»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. «**أتى**»: فعل ماضٍ وفاعله... «هو». «**بك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أتى». «**ههنا**»: «ها»: للتنبيه، «هنا»: ظرف مكان متعلّق بـ«أتى». «**أذو**»: الهمزة للاستفهام، و«ذو»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أأنت ذو نسب، وهو مضاف. «**نسب**»: مضاف إليه مجرور. «**أم**»: حرف عطف. «**أنت**»: ضمير=

فرفع لمّا أُفْرِدَ، لأنّه لم يدخله معنًى غيرُ الذي يوجِبه اللفظُ كما كان ذلك في حالِ التثنية، فإذا قلت: «حَنانَيْكَ»، فهو منصوبٌ بفعل مضمر تقديرُه: تَحَنَّنْ تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ، لكنّهم حذفوا الفعلَ، لأنّ المصدر صار بدلاً منه كما كان ذلك في «سَقْيًا لك ورَعْيًا». قال الشاعر [من الطويل]:

١٦٥- أَبا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فاسْتَبْقِ بَعْضَنا حَنانَيْك بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِن بعضِ

والتحنُّن: الرحْمةُ والخيرُ، فمعنَى قول القائل: «حنانَيْك»: تحنُّنًا بعد تحنُّنٍ، أي كلَّما كنتَ في رحمة وخير، فلا تقطعنّ ذلك، وَلْيكنْ موصولاً بآخَرَ من رحمتك.

وأمّا «لَبَّيْكَ» و«سَعْدَيْكَ»، فهما مثنَّيان، ولا يُفْرَد منهما شيءٌ، ولا يُستعملان إلّا مضافَيْن لِما ذكرتُه لك من إرادةِ معنى التكثير، فلمّا تَضمَّن لفظُ التثنية ما ليس له في الأصل من معنى التكثير، لزم طريقةً واحدةً ليُنبِّىء عن ذلك المعنى، فـ «لَبَّيْكَ» مأخوذٌ من قولهم: أَلَبَّ بالمكان إذا أقام به، وأَلَبَّ على كذا إذا أقام عليه، ولم يُفارِقه.

= منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**بالحي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«عارف». «**عارف**»: خبر المبتدأ.
جملة «فقالت»: بحسب ما قبلها. وجملة «أمري حنان»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «ما أتى بك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتى بك»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «ما». وجملة «أذو نسب»: المؤلفة من المبتدأ المحذوف والخبر استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت بالحي عارف»: معطوفة على جملة «أذو نسب».
والشاهد فيه قوله: «حنان» المرفوع بتقدير مبتدأ، فرفع لما أفرد؛ لأنه لم يدخله معنى غير الذي يوجبه اللفظ كما كان ذلك في حال التثنية.

١٦٥ - **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٦٦؛ والدرر ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١٣/ ١٣٠ (حنن)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٢٧٣؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٤.
اللغة: أبو منذر: كنية عمرو بن هند.
الإعراب: «**أبا**»: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**منذرٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أفنيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**فاستبق**»: الفاء: استئنافية، «استبقِ»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنتَ. «**بعضنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، ونا: مضاف إليه محله الجر. «**حنانيك**»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «**بعض**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**الشرّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة «**أهون**»: خبر مرفوع بالضمة. «**من بعض**»: جار ومجرور متعلقان بـ«أهون».
وجملة «أبا منذر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أفنيت»: استئنافية لا محل لها. وكذلك جملة «استبقِ»: وجملة «تحنن حنانيك».
والشاهد فيه: نصب «حنانيك» على المصدر الموضوع موضع الفعل، التقدير: تحنَّن علينا تحنُّنًا، وثُنّي مبالغة وتكثيرًا أي: تحنَّن تحنُّنًا بعد تحننٍ ولم يقصد التثنية خاصة. وإنما جعلت التثنية علمًا للتكثير هنا، لأنها تضعيف العدد وتكثيره.

و«سَعْدَيْكَ» مأخوذ من المساعدة والمتابعة، وإذا قال الإنسانُ: «لَبَّيْك»، فكأنّه قال: دَوامًا على طاعتك، وإقامةً عليها مرّةً بعد مرّة.

وكذلك «سَعْدَيْك» أي: مساعدةً بعد مساعدة، ومتابعةً بعد متابعة، فهما اسمان مثنّيان، وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر تقديرُه من غير لفظه، بل من معناه، كأنّك قلت في «لبّيك»: داومتُ وأقمتُ، وفي «سعديك»: تابعتُ، وطاوعتُ، وليسا من قبيلِ «سَقْيًا لك ورَعْيًا»، تقديرُه: سقاك اللّهُ، ورعاك اللّهُ، إذ لا يحسن أن يُقال: ألُبُّ لَبَّيْك، وأسْعَدُ سَعْدَيْك، إذ ليس لهذه المصادر أفعالٌ مستعملةٌ تنصبهما، إذ كانت غيرَ متصرّفة، ولا هي مصادرُ معروفةٌ كـ «سَقْيًا» وَ «رَعْيًا». وأمّا قولهم: «لَبّى يُلَبّي»، فهو فعلٌ مشتقٌ من لفظِ «لَبَّيْك»، كما قالوا: «سَبْحَلَ» وَ «حَمْدَلَ» مِن «سُبْحانَ اللّهِ» و«الحمدُ لِلّهِ».

وقد ذهب يُونُس[1] إلى أنّ «لبّيك» اسمٌ مفردٌ غيرُ مثنًى، وأنّ الياء فيه كالياء التي في «عَلَيْك» وَ «لَدَيْك»، وأصلَه «لَبَبٌ» «فَعْلَلٌ»، ولا يكون «فَعَّلاً» لقلّةِ «فَعَّلٍ» في الكلام، وكثرةِ «فَعْلَل»، فقُلبت الباء التي هي لامٌ من «لَبَبٍ» ياءً هَرَبًا من التضعيف، فصارت لَبَّيٌ، ثمّ أبدلت الياء ألفًا لتحرُّكها، وانفتاحِ ما قبلها، فصارت «لَبًّا»، ثمّ لمّا أُضيفت إلى الكاف في «لَبَّيْك»، قُلبت الألف ياءً كما قُلبت الألف في «إلَى» و«لَدَى» إذا وصلتَهما بالضمير، فقلتَ: «إليك»، و«عليك»، و«لديك». ووجهُ الشَّبَه بينهما أنّ «لبّيك» اسمٌ ليس له تصرُّفُ غيره من الأسماء، لأنه لا يكون إلّا مضافًا كما أنّ «إليك» و«عليك» و«لديك» لا تكون إلّا منصوبةَ المواضع ملازِمةَ الإضافة، فقلبوا ألفَه ياءً، فقالوا: «لبّيك» كما قالوا «لديك»، و«عليك».

واحتجّ سيبويه على يونس فقال[2]: لو كانت الياءُ في «لبّيك» بمنزلةِ ياءِ «لديك» و«إليك» لَوجب أنّك متى أضفتَها إلى ظاهرٍ، أقررتَ ألفَها بحالها كما أنّك إذا أضفتَ «لَدَى» و«عَلَى» و«إلَى» إلى الظاهر، أقررتَ ألفَها، وكنتَ تقول: هذا لَبَّى زيدٍ، ولَبَّى جعفرٍ، كما تقول: لدى زيد، وإلى عمرو، وأنشد [من المتقارب]:

١٦٦ ـ دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥١. (٢) الكتاب ١/ ٣٥١.

١٦٦ ـ **التخريج**: البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٩ (لبى)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٨١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢؛ وشرح ابن عقيل ص٣٨٣، ٣٨٥؛ والكتاب ١/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٣١ (لبب)، ٤/ ٣٨٨ (سور)؛ والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

اللغة: نابني: أصابني. مسور: اسم رجل. لبّى: أجاب. لبّي يدي مسور: أي دعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلّما دعا إجابة بعد إجابة.

المعنى: يقول: لمّا نكبني الدهر دعوت مسورًا، فلبّى دعائي، وأنا أدعو له بالتوفيق ودوام النعمة. =

فجَعْلُ «لبّي يدي مسور» بالياء، وإن كان مضافًا إلى الظاهر الذي هو «يَدَيْ» دليلٌ على أنّه تثنيةٌ، ولو كان مفردًا من قبيلِ «لَدَى» وَ «كِلا» لكان بالألف، وبعضُ العرب يقول: «لَبِّ لَبِّ» مبنيّةً على الكسر، ويجعله صَوْتًا معرفةً مثلَ «غاقِ» كأنّه على صوتِ المُلبّي، فاعرفه.

ومن ذلك قولهم: «دَوَالَيْكَ» كأنّه مأخوذ من المداوَلة وهي المناوَبةُ، فـ «دواليك» تثنيةُ «دَوالٍ»، كما أنّ «حَوَالَيْك» تثنيةُ «حَوَالٍ»، وَ «دَوالٌ» وقع موقعَ «مداوَلةٍ»، والمرادُ الكثرةُ، لا نفسُ التثنية، قال الشاعر عبدُ بني الحَسْحاس [من الطويل]:

١٦٧ ـ إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالَيْكَ حتّى ليس للبُرْدِ لابِسُ

= **الإعراب**: **«دعوت»**: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. **«لما»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«دعوت». **«نابني»**: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«مسورًا»**: مفعول به. **«فلبى»**: الفاء: حرف عطف، «لبّى»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«فلبّي»**: الفاء: استئنافية، «لبّي»: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنًى، وهو مضاف. **«يدي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف. **«مسور»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «دعوت مسورًا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نابني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لبى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «.. لبّيْ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فلبّي يدي» حيث أضاف «لبّي» إلى الاسم الظاهر «يدي»، وبقيت ياؤه وهذا دليل على أنّه مثنى.

١٦٧ ـ **التخريج**: البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ص١٦؛ وجمهرة اللغة ص٤٣٨؛ والدرر ٣/ ٦٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)، ١١/ ٢٥٣ (دول)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص١٢٧٢؛ والخصائص ٣/ ٤٥؛ ورصف المباني ص١٨١؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ والمحتسب ٢/ ٢٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

شرح المفردات: البرد: الثوب المخطّط. دواليك: تداولاً بعد تداول.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«شقّ»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول. **«بردٌ»**: نائب فاعل مرفوع. **«شقّ»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول. **«بالبرد»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«شقّ». **«مثله»**: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«دواليك»**: حال منصوب بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. **«حتى»**: حرف ابتداء. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص. **«للبرد»**: جارّ ومجرور متعلّقان باسم «ليس» المؤخّر **«لابس»**: اسم «ليس» مرفوع بالضّمّة، وخبره محذوف تقديره: موجودًا.

وجملة «إذا شق...»: الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «شقّ»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «شقّ مثله»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «... دواليك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليس للبرد لابس»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

=

فـ «دواليك» في البيت في موضع الحال، ومعناه: إذا شُقّ بردٌ شُقّ بالبُرد مثلُه دواليك، أي: متداوِلَيْن. وذلك أنّ من عادةِ العرب كانت إذا أرادت عقدَ تأكيدِ المَوَدَّة بين الرجل والمرأة لبِس كلُّ واحد منهما بُرْدَ الآخر، ثمّ تَدَاوَلَا على تخريقه هذا مرّةً، وهذه مرةً، فهو يصف تداوُلَهما على شَقِّ البرد حتّى لا يبقى فيه مَلْبَسٌ.

وقالوا: «هَذاذَيْكَ»، والكلام عليه على ما تقدّم، وهو مأخوذ من «هَذَّ يَهُذُّ» إذا أسرع في القِراءة والضَّرْبِ. قال العَجّاج [من الرجز]:

١٦٨ـ ضَرْبًا هذاذَيْك وطَعْنًا وَخْضَا

كأنّه يقول: هذًّا بعد هَذٍّ من كلِّ جهة، فـ «ضَرْبًا» منصوبٌ على المصدر، أي: يضرب ضربًا، و«هذاذَيْك» نصبٌ على المصدر، وهو بدلٌ من الأوّل، وثُنّي للتكثير، كأنّه يقطع الأعناقَ بضَرْبه، ويبلُغ الأجوافَ بطَعْنه. والوَخْض: الطَّعْنُ الجائف.

وأمّا قولهم: «سُبْحانَ اللّهِ»، فهو مصدرٌ منصوبٌ غيرُ متصرِّفٍ، ولا منصرِفٍ؛ وأمّا كونُه غيرَ متصرّف فإنّه لم يُستعمل إلّا منصوبًا، ولا يدخله رفعٌ ولا جَرٌّ ولا ألفٌ ولامٌ، كما تدخل على غيره من المصادر، نحوِ «السَّقْي» و«الرعْي». وهو من المصادر، التي لا تُستعمل أفعالُها، كأنّه قال: «سَبَحَ سُبْحانًا» بتخفيف الباء، كقولك: «كَفَرَ كُفْرانًا»، و«شَكَرَ

= **والشاهد فيه قوله**: «دواليك» حيث جاء في موضع الحال..

ملاحظة: رُوي عجز البيت:

دوالَيْكَ حتّى كلُّنا غيرُ لابس

١٦٨ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٤٠؛ وجمهرة اللغة ص٦١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٦؛ والدرر ٣/ ٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧؛ والمحتسب ٢/ ٣٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٩؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٥٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣؛ والكتاب ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

اللغة: هذاذيك: إسراعًا بعد إسراع. طعنًا وخضًا: أي طعنًا يصل إلى الجوف. يمضي: يوصل.

المعنى: يقول: اضرب ضربًا بعد ضرب بلا هوادة، واطعن طعنًا يصل إلى الجوف.

الإعراب: «**ضربًا**»: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: «اضرب ضربًا». «**هذاذيك**»: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: أسرعْ منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**وطعنًا**»: الواو: حرف عطف، «طعنًا»: مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف تقديره: اطعنْ. «**وخضا**»: نعت «طعنًا» منصوب.

وجملة «اضرب» المحذوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسرع» المحذوفة: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اطعن» المحذوفة: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هذاذيك» أي: ضربًا يقال فيه: هذاذيك، أي: إسراعًا بعد إسراع.

شُكْرَانًا». ومعناه التنْزِيهُ والبَراءةُ، وقد استُعمل مضافًا، وغيرَ مضاف، وإذا لم يُضَف، تُرِكَ صرفُه، فقيل: «سبحانَ من زيدٍ»، كأنّه جُعل عَلَمًا على معنَى البراءة، وفيه الألِف والنونُ زائدتان، نحو قول الأعشى [من السريع]:

أقولُ لمّا جاءني فَخْرُه ... سُبْحانَ من عَلْقَمَةَ الفاخِرِ(١)

وهو مثلُ «عُثْمانَ» في منع الصرف للعَلَميّة وزيادةِ الألف والنون. فأمّا «سَبَّحَ يُسبِّح» فهو فعلٌ ورد على «سبحان» بعد أن ذُكر وعُرف معناه، فاشتقّوا منه فعلاً. قالوا: «سَبَّحَ زيدٌ»، أي: قال: «سبحانَ اللَّهِ»، كما تقول: «بَسْمَلَ» إذا قال: «بسم الله»، وقد يجيء «سبحان» منوَّنًا في الشعر. قال الشاعر [من البسيط]:

سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحانًا نَعُوذُ به ... وقَبْلَنا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ(٢)

وفي تنوينه وجهان:

أحدُهما: أن يكون نكرةً.

والثاني: أن يكون معرفةً إلّا أنّه نوّنه ضرورةً، ويُروى: «نَعُودُ به» بالدال غيرِ المعجمة، أي: نُعاوِده مرّةً بعد مرّة.

وقالوا: «مَعاذَ الله»، و«عِياذَ الله» وكِلاهما منصوبٌ على المصدر. تقول: «أعُوذُ بالله» أي: ألْجَأُ إلى الله عَوْذًا وعِياذًا، فهذان مصدران متصرِّفان، تقول: العَوْذُ بالله، والعِياذُ بالله، وأمّا «مَعاذَ الله» فلا يكون إلّا منصوبًا، ولا يدخله الألفُ واللامُ، ولا الرفعُ والجرُّ.

وأمّا قولهم: «عَمْرَكَ الله» فهو مصدرٌ لم يُستعمل إلّا في معنى القَسَم، ونصبُه على تقدير فعلٍ، وفي تقديرِ ذلك الفعل وجهان: منهم من يُقدِّر: أسْألُك بعَمْرِك اللَّهَ، وبتَعْمِيرِك اللَّهَ، أي: وَصْفِك اللَّهَ بالبَقاء والعَمْرِ. والعَمْرُ: البقاءُ. تقول: «بعَمْرِ الله». كأنّك تحلِف ببقاء الله. قال [من الوافر]:

١٦٩ - إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْرٍ ... بعَمْرِ اللَّهِ أعْجَبَني رِضاها

---

(١) تقدم بالرقم ٦٧.

(٢) تقدّم بالرقم ٦٨.

١٦٩ - التخريج: البيت للقحيف العقيلي في أدب الكاتب ص٥٠٧؛ والأزهية ص٢٧٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٣٢، ١٣٣؛ والدرر ٤/ ١٣٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١٦؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٢٣ (رضي)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص١٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١٨؛ والإنصاف ٢/ ٦٣٠؛ وجمهرة اللغة ص١٣١٤؛ والجنى الداني ص٤٧٧؛ والخصائص ٢/ ٣١١، ٣٨٩؛ ورصف المباني ص٣٧٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٤؛ وشرح ابن عقيل ص٣٦٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٤ (يا)؛ =

ومنهم من يقدّر: أَنْشُدُك بعَمْرِ الله، فيكون الناصبُ «أنشدك»، وهم يستعملون «أنشدك» في هذا المعنى كثيرًا، ثمّ حُذف الباء، فوصل الفعلُ، فنصب «عمرك»، ثمّ حُذف الفعل، فبقي «عمرك الله»، و«الله» منصوبٌ بالمصدر الذي هو «عمرك»، كأنّه قال: بوَصْفك الله بالبقاء، وقد أجاز الأخفشُ الرفعَ في «الله» بالمصدر كأنّه: قال بذِكْرِ اللَّهُ إيّاك بالبقاء.

وقالوا: «قِعْدَكَ الله» بمعنًى: عمرك الله، وفيه لغتان: قِعدك الله، وقَعْدك الله، ومعناه: أسألك بقعدك أي بوَصْفك الله بالثبات والدوامِ، مأخوذٌ من قَواعِدِ البيت، وهي أُصولُه. والأصل في ذلك القُعودُ الذي هو ضِدُّ القيامِ لثُبوته، وعدمِ الحركة معه، ولا يُستعمل «عمرك الله» و«قعدك الله» إلّا في القَسَم.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«والنوع الثالث نحو دَفْرًا وَبَهْرًا وأُفَّةً وتُفَّةً وَوَيْحَكَ وَوَيْسَكَ وَوَيْلَكَ وَوَيْبَكَ»**.

* * *

قال الشارح: وأمّا القِسْم الثالث وهو، نحوُ: «دَفْرًا» وَ «بَهْرًا» و«أُفَّةً» و«تُفَّةً»، فهذه أيضًا من قبيلِ ما قبلها من المصادر من حيثُ إنّها غيرُ متصرّفة بأن تكون مرفوعةً، أو مجرورةً، أو بالألف واللام، وأنّها منصوبةٌ بأفعالٍ غيرِ مستعمَلة، إلّا أنّ الفرق بينهما أنّ ما قبلها لها أفعالٌ، ولم تُستعمل. وهذه لا يُؤخذ منها فعلٌ ألبتَّةَ، فإذا سُئِلتَ عنها مثّلتَ بقولك: «نَتْنًا» لقُرْبِ معناهما. وليس مِن «أُفَّةً» و«تُفَّةً» و«بَهْرًا» و«دَفْرًا» فعلٌ، وإنّما تَرُدُّها

= والمحتسب ١/ ٥٢، ٣٤٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ١٤٣؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٨.
اللغة: بنو قشير: هم قوم قشير بن كعب بن ربيعة بن صعصعة، اشتركوا في الفتوحات الإسلاميّة.
المعنى: إذا رضيت عنّي بنو قشير سرّني رضاها، وأراح بالي لما له من تأثير عظيم عليّ.
الإعراب: **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«رضيت»**: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. **«عليّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ«رضيت». **«بنو»**: فاعل مرفوع بالواو لأنّه ملْحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«قشير»**: مضاف إليه مجرور. **«بعمر»**: الباء: حرف جرّ وقسم، «عمر»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف، و«عمر» مضاف. **«الله»**: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. **«أعجبني»**: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«رضاها»**: فاعل مرفوع، و«ها»: ضمير في محلّ جر مضاف إليه.
وجملة «إذا رضيت...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «رضيت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة القسم «بعمر...»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أعجبني»: لا محل لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.
والشاهد فيه قوله: «بعمر الله» حيث أقسم ببقاء الله ـ جلّ وعزّ ـ، كأنّه قال: أنشُدُك بعمر الله.

إلى «نتنًا»، لأنّه مصدرٌ لفعل معروف، وهو «نَتَنَ نَتْنًا»، وقد قالوا: «بَهَرَ القَمرُ الكواكبَ» إذا غطّاها، ومنه قولُ ذي الرُّمّة [من البسيط]:

١٧٠- حتّى بَهَرْتَ فما تَخْفَى على أحدٍ إلّا على أحدٍ لا يَعْرِفُ القَمَرَا

ويُقال: «بَهْرًا» في معنًى «عَجَبًا». ومنه قولُ عمر بن أبي رَبِيعَةَ [من الخفيف]:

١٧١- ثُمّ قالوا تُحِبُّها قلتُ بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ

---

١٧٠ - **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١١٦٣؛ والدرر ٦/ ١٩٩؛ ولسان العرب ٤/ ٨١، ٨٢ (بهر)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٥٠.

الإعراب: **«حتى»**: حرف ابتداء وجر. **«بهرت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **«فما»**: الفاء: حرف استئناف، و«ما»: حرف نفي. **«تخفى»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«على أحد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تخفى». **«إلا»**: حرف استثناء مهمل يفيد الحصر. **«على أحد»**: جارّ ومجرور متعلّقان بـ«تخفى». **«لا»**: حرف نفي. **«يعرف»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«القمرا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «بهرت»: في محلّ جرّ بـ«حتى». وجملة «تخفى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعرف»: في محلّ جرّ صفة لـ«أحد».

والشاهد فيه قوله: «بهرت» حيث ورد بمعنى «غطت».

١٧١ - **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٤٣١؛ والأغاني ١/ ٨٧، ١٤٨؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٨٩؛ والدرر ٣/ ٦٣؛ وجمهرة اللغة ص٣٣١؛ والخصائص ٢/ ٢٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد المغني ص٣٩، ولسان العرب ٤/ ٨٢ (بهر)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٣٤٥؛ والكتاب ١/ ٣١١؛ وكتاب اللامات ص١٢٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨.

اللغة: بهرًا: غلبةً وقهرًا.

المعنى: يسألونه هل تحبها؟ فيجيب: أحبها مرغمًا مغلوبًا على أمري، بحبٍّ لا ينتهي كعدد ذرات الرمل والحصى والتراب.

الإعراب: **«ثم»**: حرف عطف. **«قالوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«تحبها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«قلت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«بهرًا»**: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب بالفتحة. **«عدد»**: صفة ثانية منصوبة للمفعول المطلق المحذوف (أحبها حبًا بهرني بهرًا). **«الرمل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«والحصى»**: الواو: للعطف، **«الحصى»**: معطوف على مجرور مثله بكسرة مقدّرة على الألف. **«والتراب»**: الواو: للعطف، «التراب»: معطوف على مجرور مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «ثم قالوا»: معطوفة على البيت السابق. وجملة «تحبها»: في محل نصب مقول القول إذا كان التقدير حذف همزة الاستفهام (أتحبّها)، وفي محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنت» إذا كان التقدير أنها خبريّة لا استفهامية. وجملة «قلت: بهرًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة=

ويُقال: «بَهْرًا لفُلان» إذا دُعي عليه بسُوءٍ، كأنّه قال: «تَعْسًا له». ولا أعلمُ أحدًا تَعرَّض لتفسيرِ ذلك إلّا سيبويه[1]. وتفسيرُ «دفرًا» «نتنًا» أيضًا. والدَّفْرُ: النَّتْنُ، ولذلك سُمّيت الدُّنيا «أُمَّ دَفارِ»، ولم يُستعمل منه فعلٌ.

وأمّا قولهم: «وَيْحَكَ»، و«وَيْسَكَ»، وَ «وَيْلَكَ»، وَ «وَيْبَكَ»، فهي من المصادر التي لا أفعالَ لها، كأنّهم كرِهوا أن يبنوا منها فعلاً لاعتلالِ عينها وفائها، لِما يلزَم من الثِّقَل في تصريفِ فعلها لو استُعمل، فاطُّرح لذلك، وأجروها مُجْرَى المصادر المفردة المدعوِّ بها، وجعلوا الإضافةَ فيها بمنزلةِ اللام في قولهم: «سَقْيًا لك»؛ لأنّه لولا اللامُ في «سقيًا لك»، لَمَا عُلم مَن يُعْنَى. وكذلك لولا الإضافةُ في هذه المصادر، لم يعلم المكلَّمُ مَن يُعنَى، والإضافةُ فيها مسموعةٌ، ولا يجوز القيامُ عليها، فلا يجوز أن تقول: «سَقْيَكَ» قياسًا على «وَيْحَكَ»، لأنّ العرب لم تَدَعْ به، وإنّما وجب اتّباعُ العرب فيما استعملوه ههنا، ولم يُجاوِزوه، لأنّها أشياءُ قد حُذف منها الفعلُ، وجُعلتْ بدلاً من اللفظ به على مذهبٍ أرادوه من الدّعاء، فلا يجوز تجاوُزُه، لأنّ الإضمار والحذف اللازمَ، وإقامةَ المصادر مُقامَ الأفعال حتّى لا تظهر الأفعالُ معها، ليس بقياسٍ مستمِرٍّ، فتُجاوِزَ فيه الموضعَ الذي لزِموه، فقد شَبَّهَ سيبويه[2] هذا الموضعَ بقولهم: «عددتُك»، و«عددتُ لك»، و«وزنتُك»، و«وزنتُ لك»، و«كِلْتُك»، و«كِلْتُ لك». لا تُتجاوز هذه الأفعالُ، فلا يُقال: «وهبتُك» في معنَى «وهبتُ لك».

واعلم أنّ مذهبَ سيبويه والبصريين أجمعين أنّ أصلها «وَيْحٌ»، و«وَيْلٌ» و«وَيْسٌ»، و«وَيْبٌ»، دخلتْ عليها كافُ الخِطاب. وقال الفرّاء: أصلُها كلُّها «وَيْ»، فأمّا «ويلك» فهي «وَيْ» عنده زيدت عليها لامُ الجرّ، فإذا كان بعدها مضمرٌ كانت اللامُ مفتوحةً، كقولك: «وَيْلَكَ»، وَ «وَيْلَهُ» وإن كان بعدها ظاهرٌ، جاز فتحُ اللام وكسرُها، ففتحُ اللام مع الظاهر لغةٌ، وهو الأصلح فيها، والكسرُ على قياس الاستعمال. وأنشد [من الكامل]:

١٧٢ـ يا زِبْرِقانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ ما أنتَ وَيْلِ أبِيكَ والفَخْرُ

= «بهرني بهرًا»: في محل نصب صفة أولى للمفعول المطلق المحذوف (أحبها حبًا). وجملة «أحبها حبًا»: المحذوفة مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «قلت: بهرًا» حيث استعمل المصدر «بهرًا» بمعنى «عجبًا».

(١) الكتاب ١/ ٣٥٤.

(٢) الكتاب ١/ ٣١٨.

١٧٢ ـ **التخريج**: البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص٢٩٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٩١، ٩٢، ٩٥؛ والدرر ٦/ ١٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢١١، ٣٦٢؛ ولسان العرب ١١/ ٧٤٠ (ويل)؛ وخزانة الأدب ٤/ =

وأنشده بفتح اللام وكسرِها، فالذين كسروا اللامَ تركوها على أصلها، والذين فتحوها خلطوها بـ «وَيْ»، كما قالت العربُ: «يَا لَ تَيْمٍ»، ثمَّ أُفردت هذه اللام فخُلطت بيائها كأنّها منها، ثمّ كثُر استعمالُها، فأدخلوا عليها لامًا أُخرى، فقالوا: «وَيْلٌ لك».

وأمّا «وَيْحٌ» وَ «وَيْسٌ» وَ «وَيْبٌ» فكناياتٌ عن الوَيْل، فـ «وَيْلٌ» كلمةٌ تُقال عند الشَّتم والتوبيخ معروفةٌ، وكثُرت حتّى صارت للتعجّب. يقولها أحدُهم لِمن يُحِبّ ولِمن يُبْغِض، وكنّوا بـ «الوَيْس» عنها، ولذلك قال بعضُ العُلماء: «وَيْسٌ» ترحُّمٌ، كما كنوا عن غيرها، فقالوا: «قَاتَلَهُ اللّٰهُ!» ثمّ استعظموا ذلك، فقالوا: «قَاتَعَهُ اللّٰهُ، وكَاتَعَهُ»، وله نظائرِ، والقول ما قاله سيبويه، ولو كان الأمرُ على ما قال الفرّاءُ، لَمَا قيل: «ويلٌ لزيدٍ» بضمّ اللام والتنوين.

واعلم أنّ هذه المصادر إذا أُضيفت لم تَتصرّف ولم تكن إلّا منصوبةً لِما ذكرناه، ولأنّك لو رفعتَها بالابتداء لم يكن لها خبرٌ، فإن أفردتَها، وجئتَ باللام جاز الرفعُ، فتقول: «وَيْلٌ لك، وَوَيْحٌ له»، فيكون الجارّ والمجرور الخبرَ، ويجوز النصب مع اللام فتقول: «ويحًا له، وويلاً له» قال جَرِير [من الطويل]:

١٧٣- كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً في جُلودها ... فَوَيْلاً لِتَيْمٍ من سَرابِيلها الخُضْرِ

= ١٥٠؛ والمؤتلف والمختلف ص١٧٩؛ وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٢.

اللغة: ويب: ويل.

المعنى: يهجو الشاعر الزبرقان بن بدر بأنه ليس أهلاً للمفاخر.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«زبرقان»**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. **«أخا»**: بدل من «زبرقان» منصوب بالألف على المحل، وهو مضاف. **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«خلف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ما»**: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«أنت»**: ضمير رفع منفصل مبنيّ في محل رفع خبر. **«وَيْلَ»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«أبيك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بحرف الجر. **«والفخر»**: الواو: حرف عطف، و«الفخر»: معطوف على «أنت» مرفوع بالضمة.

وجملة «يا زبرقان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما أنت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ويلَ» مع عامله المحذوف: اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: فتح لام «ويل» مع الاسم الظاهر، والكسر جائز.

١٧٣ - التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص٥٩٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥١، ٢٣٠؛ واللامات ص١٢٥؛ ولسان العرب ١١/ ٧٣٨ (ويل)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢٢٠.

اللغة: الخُضْرة: السوادُ هنا. والويل: القبح، وهو مصدر لا فعل له. والسرابيل: جمع سِرْبال، وهو القميص.
=

والفرق بين النصب والرفع أنّك إذا رفعتَها فكأنّك ابتدأتَ شيئًا قد ثَبَتَ عندك واستقرّ، وفيها ذلك المعنى، أعني الدعاءَ، كما أنّ «حَسْبُكَ» فيه معنى النَّهْي، وإذا نصبتَ كنتَ تَرَجَّاه في حالِ حديثك، وتعمل في إثباته، فاعرفه.

فصل
[الأسماء المنصوبة بأفعال مُضْمَرة]

قال صاحب الكتاب: **«وقد تُجرَى أسماءٌ غيرُ مصادرَ ذلك المُجْرَى، وهي على ضربَيْن: جَواهِرُ، نحوُ قولهم: تُرْبًا وجَنْدَلاً، وفَاهًا لِفِيكَ. وصفاتٌ، نحوُ قولهم: هَنِيئًا مَرِيئًا، وعائذًا بك، وأقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ، وأقاعدًا وقد سارَ الرَّكْبُ»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الأسماء على ضربَيْن؛ جواهرُ ومعانٍ. والمرادُ بالجواهر في عُرْفِ النحويّين الشُّخُوصُ، والأجسامُ المتشخِّصةُ، والمعاني هي المصادرُ كالعِلْم والقُدْرَة. فكما نصبوا أشياءَ من المصادر بفعلٍ متروكٍ إظهارُه نحوَ ما تقدّم من نحوِ «سَقْيًا»، و«رَعْيًا»، و«حَنانَيْكَ»، و«لَبَّيْكَ»، وَ «وَيْلَهُ»، وَ «وَيْحَهُ» وما أشبهَ ذلك ممّا دُعي به من المصادر، فكذلك أجروا أشياءَ من الجواهر غيرِ المصادر مُجْراها، فنصبوها نَصْبَها على سبيلِ الدُّعاء.

وذلك نحوُ قولهم: «تُرْبًا لك، وجَنْدَلاً»، ومعناه: أَلْزَمَك اللَّهُ أو أَطْعَمَك اللَّهُ تُربًا، أي: تُرابًا، وجندلاً، أي: صَخْرًا. واختُزِل الفعل ههنا، لأنّهم جعلوه بدلاً من قولك: «تَرِبَتْ يَداك وجُنْدِلَتْ»، فإن أدخلتَ «لَكَ» ههنا، وقلت: «تربًا لك وجندلاً لك» كان

= **المعنى**: تسب إليهم اللؤم معبّرًا عن ذلك باسوداد جلودهم وثيابهم، كما يعبِّر عن نَقاء المرء بوصف ثوبه بالطهارة، فيقال: فلان طاهر الثوب.

الإعراب: «**كسا**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدَّر على الألف للتعذر. «**اللؤمُ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**تَيْمًا**»: مفعول به أول منصوب بالفتحة. «**خضرة**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**في جلودها**»: جار ومجرور متعلقان بـ«كسا»، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «**فويلاً**»: الفاء: استئنافية، «ويلاً»: مفعول مطلق لفعل محذوف وغير مستعمل. «**لتيم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: إرادتي لتيم، وهذه اللام هي التي تدعى لام التبيين عند النحاة. «**من سرابيلها**»: جار ومجرور متعلقان بـ«ويلاً» أو بناصبه المحذوف، أو بصفة من «ويلاً» على تقدير: ويلاً حاصلاً من سرابيلها، أي بسبب سرابيلها، و«ها»: مضاف إليه محلّه الجر. «**الخُضْرِ**»: صفة لـ«سرابيل» مجرورة بالكسرة.

وجملة «كسا اللؤمُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ويلاً مع عامله المحذوف»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إرادتي كائنة لتيم، أو دعائي كائن لتيم»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب اعترضت بين شبه الجملة (من سرابيلها) وبين ما تتعلق به.

والشاهد فيه قوله: «ويلاً» بالنصب، والأكثر في كلامهم رفعه بالابتداء، وإن كان نكرة لأنّه في معنى المنصوب.

دخولُها كدخولها في «سَقْيًا لك» لبيانِ مَن تَعْنِي بالدعاء. فإن علِم الداعي أنّه قد عُلم من يعني، جاز أن لا يأتي به لظُهوره، ورُبّما جاء به مع العلم تأكيدًا، وإن لم يُعْلَم المعنى بالدعاء؛ فلا بدّ من الإتيان به، ورُبّما رفعتِ العربُ هذا فقالوا: «تُرْبٌ له»، فَرفعُه بالابتداء، قال الشاعر [من الطويل]:

١٧٤ ـ لقد ألَّبَ الواشُون ألْبًا لِبَيْنِهِم فتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاة وجَنْدَلُ

و«تُرْبٌ» مبتدأٌ، والخبرُ «لأفْواهِ الوُشاة»، وفيه معنى المنصوب في الدعاء كما كان في قولك: «سلامٌ عليك» معنى الدعاء.

وأمّا قولهم: «فاهَا لِفِيكَ»، فقد حكى أبو زيد: «فاها لفيك» بمعنى «الخَيْبَةُ لك». وأنشد لرجلٍ من بَلْهجَيْم، وهو أبو سِدْرَةَ الأسَديُّ [من الطويل]:

١٧٥ ـ [تحَسَّبَ هوّاسٌ وأيْقَنَ أنّني بها مُفْتدٍ من واحدٍ لا أُغامِرُه]
فقلتُ له: فَاهَا لِفِيكَ فإنّها قَلُوصُ امْرِئٍ قارِيكَ ما أنتَ حاذِرُهْ

---

١٧٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨٣؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٤.

اللغة: ألَّب: سعى في إفساد ذات البين. لِبَيْنهم: أي للتفريق بين الأحبة. والجَنْدل: الحجارة، واحدتها جَنْدلة.

المعنى: لقد سعى الواشون في التفريق بين الأحبة، فالخيبة والهلاك لهؤلاء الواشين.

الإعراب: «**لقد**»: اللام: للتوكيد، و«قد»: حرف تحقيق، ويقال: إن اللام رابطة لجواب قسم مقدر. «**ألّب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الواشون**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. «**ألبًا**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**لبينهم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ألب»، و«هم»: في محل جرٍّ بالإضافة. «**فَتُرْبٌ**»: الفاء: استئنافية، «تُرْبٌ»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**لأفواه**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**الوشاة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وجَنْدل**»: الواو: حرف عطف، «جندل»: معطوف على «تُرْب» مرفوع بالضمة.

وجملة «لقد ألب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، أو جواب قسم لا محل لها. وجملة «تُرْبٌ لأفواه الوشاة»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع «تُرْبٌ» على الابتداء، وخبره الجار والمجرور مع ما فيه من معنى الدعاء، والقياس في ذلك النصب عند سيبويه.

١٧٥ ـ **التخريج**: البيتان لأبي سدرة الأسديّ في خزانة الأدب ٢/ ١١٦، ١١٨؛ وسمط اللآلي ص٥٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦١؛ ولسان العرب ١/ ٣١٧ (حسب)، ١٣/ ٤٥٧ (يقن)(البيت الأول فقط)، ١٣/ ٥٢٨ (فوه)؛ ولرجل من بني الهجيم في نوادر أبي زيد ص١٨٩ (البيت الثاني فقط).

اللغة: تحَسَّبَ: حَسِب، أو معناه: تحسَّسَ. وهوّاس: اسم للأسد. أُغامره: أحاربه. فاها لفيك: أي فَمُ الداهية لفيك. والقَلُوص: الناقة الفتية. قاريك: من القِرى، وهو طعام الضيف.

المعنى: توقع الأسد أن أفتدي نفسي منه بناقتي الشابة هذه، فقلت له هلكْتَ وخَسِئْتَ إنها ناقة شجاع سيقريك ما تخشاه من الطعن والضرب بدلاً من أن يقدم ناقته لك. =

وإنّما يعنون به فَم الداهِيَة، فالضميرُ يعود إلى الداهية، يدلّ على ذلك قولُه [من المتقارب]:

١٧٦ـ وداهِيَةٍ من دَواهِي المَنُو نِ يَحْسَبُها النَاسُ لا فَا لَها

= **الإعراب**: «**تحسَّب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**هَوَّاس**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**وأقبل**»: الواو: حرف عطف، «أقبل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازًا تقديره: هو. «**أنني**»: «أن»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسم «أنّ» في محل نصب. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ«مفتدٍ». «**مفتدٍ**»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، والمصدر المؤول من «أنَّ» واسمها وخبرها سَدَّ مسدَّ مفعولي «تحسَّبَ». «**من واحدٍ**»: جار ومجرور متعلقان بـ«مفتدٍ». «**لا**»: حرف نافٍ لا محل له. «**أغامرُه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**فقُلت**»: الفاء: حرف عطف، «قلتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وهذه التاء في محل رفع فاعل. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بـ«قُلْتُ». «**فاها**»: مفعول به لفعل محذوف، والتقدير جعل الله فاها لفيك، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و«ها»: في محل جر بالإضافة. «**لفيك**»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة والجار والمجرور متعلقان بـ«جعل» المحذوف. «**فإنها**»: الفاء: استئنافية، و«إنَّ»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: اسم «إنَّ» محله النصب. «**قلوصُ**»: خبر مرفوع بالضمة. «**امرىء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**قاريك**»: صفة لـ«امرىء» مجرورة بالكسرة، والكاف: في محل جر بالإضافة. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل «قاريك». «**أنت**»: مبتدأ. «**حَاذِرُه**»: خبر مرفوع بالضمة، والهاء: في محل جر بالإضافة.

وجملة «تحسَّب هواسٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقبل»: معطوفة على «تحسَّب». وجملة «لا أغامره»: صفة لـ«واحدٍ» محلها الجر. وجملة «قُلْتُ»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جعل الله فاها لفيك»: مقول القول محلها النصب. وجملة «إنها قلوص امرىء»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت حاذره»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: نصب «فاها» بفعل مضمر تقديره: جعل الله فاها لفيك، والمقصود: فم الداهية لفيك.

١٧٦ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن جوين الطائي في خزانة الأدب ٢/ ١١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٠٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٥٢٨ (فوه).

اللغة: الداهية: الأمر العظيم. لا فا لها: ليس لها فم.

المعنى: وربّ أمر عظيم مما يميت ويهلك، يخشاه الناس لأنهم لا يعرفون كيف يتّقونه.

الإعراب: «**وداهية**»: الواو: واو ربّ، «داهية»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلًا على أنه مبتدأ. «**من دواهي**»: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء، متعلّقان بصفة محذوفة لـ«داهية». «**المنون**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يحسبها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**الناس**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**لا**»: حرف نفي يعمل عمل «إنّ». «**فا**»: اسم «لا» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهذا شاذ لأن إعراب الأسماء الستة بالحروف يشترط له أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم ويمكن أن يحمل قوله: «لا فا» على لغة القصر، والبناء على الفتح=

و«فاها» منصوبٌ بمنزلةِ «تُرْبًا» و«جندلاً»، كأنّك قلت: «تربًا لِفِيك». وإنّما يخُصّون الفَمَ بذلك، لأنّ أكثرَ المَتالِف فيما يأكُله الإنسانُ ويشرَبه. وصار «فاها» بدلاً من اللفظ بقولك: «دَهاكَ اللّهُ». وإنّما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريبًا، لأنّه فَم الداهية في التقدير، فقُدّر الفعلُ المتصرِّفُ من الداهية، وليس القصدُ إلّا تقديرَ فعلٍ ناصبٍ، ليس شيئًا معيّناً لا يُتجاوز، وإنّما يُقْصَد ما يُلائم المعنى، ويُقارِب اللفظَ.

وقالوا: «هَنِيئًا مَرِيئًا»، وهما صفتان. تقول: «هذا شيءٌ هنيءٌ مريءٌ»، كما تقول: «هذا رجلٌ جَمِيلٌ صَبِيحٌ»، ونحوَهما ممّا هو على فَعِيلٍ من الصفات. ولم يأتِ من الصفات ما يُدْعَى به إلّا هذان الحرفان، وليسا بمصدرَيْن، إنّما هما من أسماءِ الجواهر كالتراب والجندل وانتصابُهما بفعل مقدَّر تقديرُه: ثَبَتَ لك ذلك هنيئًا مريئًا، فتكون حقيقةُ نَصْبه على الحال، وذلك تقوله لشيء تراه عنده ممّا يأكل أو يستمتِع به على سبيلِ الدُّعاء بلفظِ الخبر، كما تقول: «رَحِمَهُ اللّهُ»، ثمّ حُذف الفعل وجُعل بدلاً من اللفظ بقولهم: «يَهْنَأُكَ»، يدلّ على ذلك أنّه يظهر «يهنأك» في الشعر على سبيلِ الدعاء، قال الأخْطَل [من البسيط]:

١٧٧ - إلى إمامٍ تُغادِينا فَواضِلُه   أظْفَرَهُ اللّهُ فَلْيَهْنِئْ له الظَّفَرُ

= أي أن «فا»اسم «لا» مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وذلك على لغة من قال: جاء أباك.
«لها»: جار ومجرور متعلقان بخبر «لا» المرفوع المحذوف.
وجملة «وداهيةٍ ترهبها»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يحسبها»: في محلّ رفع خبر لـ«داهية».
وجملة «لا فا لها»: في محلّ رفع، أو جرّ صفة لـ«داهية».
والشاهد فيه قوله: «وداهية... لا فا لها» حيث جعل للداهية فمًا.

١٧٧ - **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص١٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٧٢؛ ولسان العرب ١/ ١٨٥ (هنأ).

اللغة: الإمام: عبد الملك بن مروان. تُغادينا: تباكرنا. والفواضل: العطايا. أظفره الله: أراد أظفره بقيس بن عيلان.

المعنى: لقد عُجْنا ركابنا إلى عبد الملك بن مروان الذي لا نُحرم عطاياه، والذي ندعو الله أن يُظْفِره بعدوه.

الإعراب: «إلى إمام»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «عجنا» المذكور في البيت الذي قبل البيت الشاهد من قصيدته. «**تغادينا**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، و«نا»: في محل نصب مفعول به. «**فواضله**»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: في محل جر بالإضافة. «**أظفره**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: في محل نصب مفعول به. «**الله**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**فليهنىء**»: الفاء: استئنافية، واللام: لام الأمر، و«يهنىء»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يَهْنىء». «**الظَّفَرُ**»: فاعل مرفوع بالضمة.
وجملة «تغادينا فَواضِله»: صفة لـ«إمام» محلها الجر. وجملة «أظفره الله»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ليهنىء»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
=

دعاءٌ له يَهْنِيءُ، و«الظفَرُ» فاعلُه، فصار «يهنيء له الظفرُ» بمنزلةِ «هنيئًا له الظفَرُ»، وصار اختزالُ الفعل وحذفُه في «هنيئًا له» كحَذْفه في قولهم: «الحَذَرَ»، وتقديرُه: احْذَرِ الحَذَرَ.

وقالوا: «عائذًا بك». قال الشاعر [من البسيط]:

١٧٨ ـ أَلْحِقْ عَذابَك بالقوم الذين طَغَوْا وعائذًا بك أنْ يَعْلُوا فيُطْغُوني

وقالوا: «أقائمًا وقد قعد الناسُ؟» و«أقاعدًا وقد سار الرَّكْبُ؟» فإنّ هذه أسماءُ فاعلين، وهي منصوبةٌ على الحال. وقد قدّر سيبويه[1] العاملَ فيها بأفعالٍ من ألفاظها على حدِّ قولك: «أقِيامًا والناسُ قُعُودٌ». و [من الرجز]:

١٧٩ ـ أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِيُّ [والدهرُ بالإنسانِ دوّاريُّ]

= والشاهد فيه قوله: «ليهنيء له الظفرُ» وتصريحه بالفعل، فَدَل على أن معنى «هنيئًا له الظفر» كمعنى «ليهنيء له الظفر»، وأن «هنيئًا» موضوع موضع «ليهنيء» لذلك لزمه النصب خاصةً.

١٧٨ ـ التخريج: البيت لعبد الله بن الحارث السهمي في لسان العرب ٣/ ٤٩٨ (عوذ)؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٨١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤٧٥.

اللغة: يُطغوني: يدخِلُوني في طغيانهم.

المعنى: دعا الله عز وجل أن يلحق عذابه بالطاغين، وأن يسلّمه منهم، واستعاذ بالله من أن يزيد أمر الطغاة فيفسدوا عليه دينه.

الإعراب: «ألحق»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «عذابك»: مفعول به منصوب بالفتحة، وكاف الخطاب: مضاف إليه محله الجر. «بالقوم»: جار ومجرور متعلقان بـ«ألحق». «الذين»: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر صفة لـ«القوم». «طغوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «وعائذًا»: الواو: استئنافية، و«عائذًا»: اسم فاعل مشتق نائب عن مصدره في النصب على المفعولية المطلقة للفعل المحذوف، وقيل: منصوب على الحالية، وعامله محذوف، والتقدير: أعوذ بك عائذًا أو أخضع لك عائذًا. «بك»: جار ومجرور متعلقان بـ«عائذًا» أو بعامله (أعوذ). «أنْ»: حرف مصدري وناصب. «يعلوا»: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. «فيطغوني»: الفاء: حرف عطف، و«يطغوني»: معطوف على «يعلوا» والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب.

والمصدر المؤول من «أن» والفعل «يعلوا» مجرور بحرف جر محذوف، أو منصوب بنزع الخافض، أما المصدر المؤول من «أن» والفعل «يطغوني» فمعطوف على المصدر السابق، والتقدير: وعائذًا بك من علوهم وطغيانهم.

وجملة «أَلْحِق»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «طَغَوا»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب. وجملة «أعوذ عائذًا»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: وضع (عائذًا) موضع المصدر الموضوع مَوْضِع الفعل، والتقدير: أعوذ بك عائذًا، أي عياذًا.

(١) الكتاب ١/ ٣٣٨.

١٧٩ ـ التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٨٠؛ وجمهرة اللغة ص١١٥١؛ وخزانة الأدب ١١/ =

فكأنّه قال: «أعُوذُ عائذًا بك»، و«أتقوم قائمًا، وأتقعُد قاعدًا». وحَذَفَه استغناءً، وقد أنكره بعضُ النحويّين، وقال: الفعلُ لا يعمل في اسمِ الفاعل إذا كان حالاً من لفظِ الفعل لعَدَمِ الفائدة، إذ قد علم أنّه لا يقوم إلّا قائمًا، ولاَ يقعد إلّا قاعدًا، لأنّ الفعل قد دلّ عليه، وإذا ورد شيءٌ من ذلك فتأوُّلُه بالمصدر، فيكون تقديرُ «عائذًا»، و«قائمًا» و«قاعدًا» إذا جعلتَ العاملَ «أعوذُ»، و«تقومُ»، و«تقعدُ» بتقديرِ «عِياذٍ» و«قِيام» و«قُعُودٍ»، وهو رأيُ أبي العبّاس. والذي قدّره سيبويه لا يمتنع لأنّ الحال قد يرِدُ مؤكِّدًا كما يرد المصدرُ مؤكِّدًا، وإن كان الفعلُ قد دلّ على ما دلّ عليه اسمُ الفاعل. قال الله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾(١)، فذكر «رسولاً» وإن كان الفعلُ قد دلّ عليه على سبيلِ التوكيد.

واعلمْ أنّه لا يجوز إضمارُ الفعل الدالّ على الحال إلّا أن تكون الحالُ مشاهَدةً تدلّ عليه. لو قلتَ مبتدِئًا من غيرِ حال تدلّ عليه: «قائمًا»، أو «قاعدًا» كما تقول في المصدر: «قِيامًا يا زيدُ» لم يجز، لأنّ المصدر مأخوذٌ من لفظِ الفعل، فهو دالٌّ على فعلٍ معيَّنٍ، وليس كذلك الحالُ لأنّه لا يدلّ على فعلٍ مخصوصٍ، لأنّه يجوز أن تقول: «ثَبَتَ قائمًا»، أو «جاءَ قائمًا»، أو «ضَحِكَ قائمًا». وإنّما جاز أنْ تقول: «أقائمًا وقد قعد الناسُ» لِما شُوهد منه من أماراتِ القيام، والتأهُّبِ له، حتّى صار بمنزلةِ الذي رآه في حال قيامٍ وقعودٍ، وكذلك «عائذًا بك» كأنّه رأى شيئًا يُتقى، فصار عند نفسه في حالِ استعاذته، فقال: «عائذًا بك»، كأنّه قال: «أعوذُ عائذًا بك». وإذا ذكرتَ شيئًا من هذا

= ٢٧٤، ٢٧٥؛ والدرر ٣/ ٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٥٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٨١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢؛ والكتاب ١/ ٣٣٨؛ ولسان العرب ٥/ ٩٣ (قسر)، ١١٧ (قنسر)؛ والمحتسب ١/ ٣١٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٤٠؛ والخصائص ٣/ ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩؛ والمقرب ١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤؛ والمنصف ٢/ ١٧٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٢، ٢/ ١٩٨.

اللغة: الطرب: الاهتزاز فرحًا أو حزنًا. قنسري: شيخ كبير. دواري: كثير الدوران والتقلّب من حالة إلى حالة.

المعنى: هل يليق بك الاهتزاز وأنت شيخ كبير، تدرك ولا شك أن دوام الحال من المحال؟!

الإعراب: **«أطربًا»**: الهمزة: حرف استفهام، «طربًا»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: «أتطرب طربًا». **«وأنت»**: الواو: حالية، «أنت»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«قنسري»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«والدهر»**: الواو: للعطف، «الدهر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«بالإنسان»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «دواريّ». **«دواري»**: خبر مرفوع بالضمّة.

جملة «أتطرب طربًا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أنت قنسري»: في محلّ نصب حال، وجملة «الدهر دواريّ»: معطوفة عليها في محل نصب حال مثلها.

والشاهد فيه قوله: «أطربًا» حيث استخدم مصدر الفعل «تطرب» مفعولاً مطلقاً دون ذكر فعله.

(١) النساء: ٧٩.

الباب، فالفعلُ متّصِلٌ في حالِ ذِكْرِك إيّاه، فأنتَ تعمل في تَثْنِيته، فاعرفه.

فصل

[إضمار المصدر]

قال صاحب الكتاب: «**ومن إضمارِ المصدر قولُك: «عبدُ الله أظُنُّه منطلقٌ» تجعل الهاءَ ضميرَ الظَّنّ، كأنّك قلت: «عبدُ الله أظُنُّ ظَنِّي منطلقٌ»، وما جاء في الدَّعْوة المرفوعة «وَاجْعَلْهُ الوارِثَ مِنَّا»**[1] **محتملٌ عندي أن يُوَجَّه على هذا**».

* * *

قال الشارح: قوله: «من إضمارِ المصدر» يُوهِم أنّه قد تقدّم إضمارُ مصدر حتّى عُطف عليه، والذي تقدّم إضمارُ فعلٍ عاملٍ في المصدر.

وقوله: «**عبدُ الله** أظُنُّه منطلقٌ» فـ «**عبد الله**»، مبتدأٌ، و«منطلقٌ» الخبرُ، و«الظَّنُّ» مُلْغًى، والهاءُ ضميرُ المصدرِ أُضْمِرَ لتقدُّمِ ذِكْرِ الفعل. والفعلُ دالٌّ على مصدره إذ كان من لفظه، ومشتقًّا منه، فصار تقدُّمه كتقدُّمِ المصدر. فكما يُكْنَى عن المصدر إذا تقدّم، فكذلك يُكْنَى عنه إذا تقدّم الفعلُ، وذلكَ قولُهم: «مَن كَذَبَ كان شَرًّا له»، أي: كان الكِذْبُ شرًّا له، فكذلك تقول: «**عبدُ الله** ظننتُه منطلقٌ»، فتكون الهاءُ عائدةً إلى «الظَّنّ». قال الشاعر العَبْدي [من الطويل]:

١٨٠ ـ فجالَ على وَحْشِيِّهِ وتَخالُه ... على ظَهْره سِبًّا جَدِيدًا يَمانِيَا

فالهاء في «تخاله» عائدةٌ على المصدر، كأنّه قال: «**فتَخالُ الخالَ**»، ألا ترى أنّه أتى بمفعولِ «تَخالُ»، وهو الجارُّ والمجرورُ الذي هو «عَلَى ظَهْرِهِ» و«سِبًّا»، فاستَوْفَى الفعلُ ما

---

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٥/ ١٧٢.

١٨٠ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الوحشيّ: الجانب الأيسر. السِّبّ: الحبل.

الإعراب: «**فجال**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «جال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله، ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**على وحشيه**»: جارّ رمجرور متعلّقان بـ«جال»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وتخاله**»: الواو: حرف استئناف، «تخال»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به أول، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**على ظهره**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوف من الضمير في «تخاله»، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**سبًا**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «**جديدًا**»: صفة منصوبة بالفتحة. «**يمانيًا**»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة.

وجملة «جال»: بحسب الفاء. وجملة «تخاله»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «تخاله»: حيث أعاد الضمير في الفعل على مصدره.

يقتضيه، فلم يَبْقَ إلَّا أن يكون ضميرَ المصدر. واعلمْ أنك إذا أتيتَ بضميرِ المصدر، نحوَ «عبدُ الله ظننتُه منطلقٌ»، قبُح إلغاءُ الفعل، لأنّ الإتيان بضميرِ المصدر كالإتيان به إذ كان كِنايةً عنه، والمصدرُ مؤكِّدٌ للفعل، وقبُح إلغاؤه بعد تأكيده. وأقبحُ من ذلك أن تُصرِّح بالمصدر، ثمّ تُلْغِيه، نحوَ: «عبدُ الله ظننتُ ظنًّا منطلقٌ»، لأنّ التصريح بالمصدر كتكريرِ الفعل، فلذلك كان أقبحَ، ولو قلت: «ظننتُه عبدَ الله منطلقًا» لم يجز الإلغاءُ ألبتّةَ، لأنّك إذا قدّمتَ الفعلَ على مفعولَيْه، لم يجز الإلغاءُ، فإذا أُكِّد بالمصدر مع ذلك، كان إلغاؤه أجدرَ بالامتناع.

قال: وما جاء في الدعوة المرفوعة «وَاجْعَلْهُ الوارِثَ منّا»، يجوز أن تكون الهاءُ عائدةً إلى ما تقدَّم، لأنّ من جملةِ الدعاء «وأمْتِعْنَا اللَّهُمَّ بأسماعِنا، وأبصارِنا ما أحْيَيْتَنَا»، فيجوز أن تكون الهاءُ عائدةً إلى المذكور، كأنّه قال: واجعلِ الإمتاعَ الوارِثَ منّا، قال: ويُمْكِن أن يُوَجَّه على إضمارِ المصدر، كأنّه قال: واجعلِ الوارثَ منّا، أي: أعْضاءَنا، إشارةً إلى السَّمْع والبَصَرِ جَعْلاً، ثمّ كَنَى عن الجَعْل.

المفعول به

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **«هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل في مثلِ قولك: «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا» و«بلغتُ البَلَدَ». وهو الفارقُ بين المتعدّي من الأفعال، وغيرِ المتعدّي. ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة، على ما سيأتيك بَيانُه في مكانه إن شاء الله. ويجيء منصوبًا بعاملٍ مضمرٍ مستعمَلٍ إظهارُه، أو لازمٍ إضمارُه».**

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول: إنّ المصدر هو المفعول في الحقيقة، فإذا قلتَ: «قام زيدٌ»، و«فَعَلَ زيدٌ قِيامًا»، كانا في المعنى سَواءً، ألا ترى أنّ القائل إذا قال: «مَن فعل هذا القيامَ؟» فتقول: «زيدٌ فَعَلَه»، والمفعول به ليس كذلك، ألا ترى أنّك إذا قلت: «ضربتُ زيدًا»، لم يصحّ تعبيرُه بأن تقول: «فعلتُ زيدًا»؛ لأنّ «زيدًا» ليس ممّا تفعله أنتَ، وإنّما أحللتَ الضربَ به، وهو المصدرُ. وهذا معنى قوله: «هو الذي يقع عليه فعلُ الفاعل». يريد يقع عليه المصدرُ، لأنّ المصدر فعلُ الفاعل، وذلك؛ نحو: «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا»، و«أكرمَ محمّدٌ خالدًا».

وقوله: هو الفارق بين المتعدّي من الأفعال وغيرِ المتعدّي، يعني أنّ اعتبارَ المتعدّي إنّما هو بالمفعول به، لأنّ جميعَ الأفعال لازمَها ومتعدِّيها يتعدّى إلى المصدر، والظرفِ من الزمان، والظرفِ من المكان؛ وأمّا المفعول به فلا يَصِل إليه إلّا ما كان متعدّيًا. ومعنى التعدّي أنّ المصدر الذي هو مدلولُ الفعل، وهو فعلُ الفاعل، على ضربَيْن: ضربٌ منهما يُلاقي شيئًا، ويُؤثّر فيه، فيُسَمّى متعدّيًا، وضربٌ منهما لا يلاقي شيئًا، فيسمّى غيرَ متعدٍّ. فكلُّ حركة للجِسْم كانت ملاقِيَةً لغيره سُمّيت متعدّيةً، وكلّ حركة له لم تكن ملاقيةً لغيره كانت لازمةً، أي: هي لازمةٌ للفاعل، لا تتجاوزه نحو «قَامَ»، و«قَعَدَ»، وسيُوضّح ذلك في قِسْم الأفعال.

ويكون واحدًا فصاعدًا إلى الثلاثة، يعني أنّ الفعل قد يتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: «ضرب زيدٌ عمرًا»، وقد يتعدّى إلى مفعولَيْن، نحوَ: «أَعْطَى»،

«وظَنَّ»، وقد يتعدّى إلى ثلاثة، نحوَ: «أَعْلَمَ»، و«أَرَى» وسيوضَح أمرُ ذلك في فصلِ الأفعال.

وقد يُحْذَف العامل في المفعول، وذلك على ضربَيْن: أحدُهما: ما يجوز إظهارُه وحذفُه. والثاني: ما لا يجوز ظهورُه، ولا يُستعمل إلّا محذوفَ العامل، وسيوضَح ذلك في فصلٍ عقيبَ هذا الفصل، فاعرفه.

المنصوب بالمستعمَلِ إظهارُه

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: «**هو قولك لِمَن أخذ يضرب القومَ، أو قال: «أضْرِبُ شرَّ الناس»: «زيدًا»، بإضمارِ «اضْرِبْ»؛ ولِمَن قطع حديثَه: «حديثَك»؛ ولمن صدرتْ عنه أفاعِيلُ البُخَلاء: «أَكُلَّ هذا بُخلاً»، بإضمارِ «هاتِ» و«تَفْعَلُ»**».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا إنّ قرائنَ الأحوال قد تغْنِي عن اللفظ، وذلك أنّ المراد من اللفظ الدلالةُ على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينةٍ حاليّةٍ، أو غيرها، لم يُحْتَج إلى اللفظ المطابِق، فإن أُتي باللفظ المطابق، جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يُؤْتَ به فللاستغناء عنه، فلذلك يجوز حذفُ العامل.

وهو في ذلك على ثلاثة أضربٍ: ضربٌ لا يجوز حذفُ العامل، وضربٌ يجوز حذفُه وإثباتُه، وضربٌ يُحْذَف، ولا يجوز إثباتُه.

فالأوّل: أن تقول: «زَيْدًا» مَثَلاً، وتريد: اضْرِبْ زيدًا، وليس ثَمَّ قرينةٌ تدلّ عليه. فهذا لا يجوز، لاحتمالِ أن يكون المرادُ: اضربْ زيدًا، أو أَكْرِمْ زيدًا، أو اشْتِمْ زيدًا، أو غيرَ ذلك، ممّا لا يُحْصَى، فهذا يكون إلباسًا، فلذلك لا يجوز مثلُه.

والضرب الثاني: وهو ما يجوز استعمالُه وحذفُه وأنتَ مخيَّرٌ فيه، فهو أن ترى رجلاً يضرب، أو يشتم، فتقول: «زيدًا»، تريد: اضربْ زيدًا، ويجوز إظهارُه فتقول: «اضربْ زيدًا»، وقال: «أضربُ شرَّ الناس»، فقال بعضُ السامعين: «زيدًا»، أي: اضربْ زيدًا، فإنّه شرُّ الناس.

وكذلك إذا كان رجلٌ في حديثٍ، ثمّ حَضَرَ مَن قطع الحديثَ من أجلِه، فتقول: «حديثَك»، معناه: هاتِ حديثَك، أو أَتِمّ حديثَك.

وكذلك إذا صدرت من إنسانٍ أفاعيلُ البُخَلاء مثلَ أن يُطْلَب منه ما جَرَتِ العادةُ أن لا يَرِد من مثله، أو يُخْبَرَ عنه بمثلِ ذلك، فتقول: «أَكُلَّ هذا بُخْلاً»، معناه: أتفعلُ كلَّ هذا بُخْلاً. وهذه الأشياءُ كلُّها منصوبةٌ بالعامل المحذوف للدلالة عليه، ولو ظَهَرَ لَجاز.

فصل

قال صاحب الكتاب: «ومنه قولك لِمَن زكنت أنّه يُريد مَكّةَ: «مكة وَرَبِّ الكَعْبَةِ»، ولِمَن سدّد سَهمًا: «القِرْطاسَ وَاللَّهِ»، وللمستهلّين إذا كبّروا: «الهلالَ واللَّهِ» تُضمِر «يُريد»، «ويُصيب»، «وأَبْصَروا»، ولرائِي الرُّؤْيَا: «خيرًا وما سَرَّ»، و«خيرًا لنا وشَرًّا لعَدُوّنا» أي: رأيتَ خيرًا، ولمَن يذكر رجلاً: «أَهْلَ ذاك وأَهْلَهُ»، أي: ذكرتَ أهلَه، ومنه قوله [من الخفيف]:

١٨١ ـ لَنْ تراها ولو تأمّلتَ إلّا وَلَهَا في مَفارِقِ الرّأسِ طِيبَا

أي: وترى لها.

ومنه قولهم: «كاليَوْم رجلاً» بإضمار «لم أَرَ». قال أَوْسٌ [من الكامل]:

١٨٢ ـ [حتى إذا الكَلّابُ قال لها] كاليوم مطلوبًا ولا طَلَبَا»

* * *

---

١٨١ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص١٧٦؛ والكتاب ١/ ٢٨٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٣٥؛ والخصائص ٢/ ٤٢٩؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٤.

اللغة: المفارق: ج مفرق، وهو مكان افتراق شعر الرأس.

المعنى: فلن تراها مهما انتظرت إلا وقد علا الشيب رأسها.

الإعراب: «لن»: حرف نصب. «تراها»: فعل مضارع منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «ولو»: الواو: اعتراضية، و«لو»: حرف امتناع لامتناع. «تأملت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «إلّا»: حرف حصر. «ولها»: الواو: حالية، و«لها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف «ترى». «في مفارق»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة، و«مفارق»: مضاف «الرأس»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «طيبًا»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «لن تراها»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لو تأملت...»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إلا ولها في مفارق الرأس»: مع الفعل المحذوف في محل نصب حال، وحذف جواب الشرط لدلالة سياق الكلام عليه.

والشاهد فيه قوله: «طيبًا» حيث نصبه بفعل محذوف على اعتباره فعلاً قلبيًا.

١٨٢ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٣؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٧٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٤٤٠.

اللغة: الكلّاب: مروّض الكلب على الصيد.

الإعراب: «حتى»: حرف استئناف. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون، خافض لشرطه متعلق بجوابه. «الكلاب»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو. «لها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قال». =

قال الشارح: قوله: «ومنه» يريد ممّا حُذف منه الفعلُ، ويجوز إظهارُه، فإن حذفته فللاستغناء عنه، وإن أظهرته فلتأكيد البَيان.

فمن ذلك إذا رأيتَ رجلاً متوجّهًا وَجْهَ الحاجّ قاصدًا في هَيْئةِ الحاجّ، قلتَ: «مَكّةَ وَاللَّهِ»، كأنّك قلت: «يريد مكّةَ واللَّهِ». وإن شئتَ أضمرتَ لفظَ الماضي، كأنّك قلت: «أراد مكّةَ»، كأنّك أخبرتَ بهذه الصيغة أنّه كان فيها أَمْسِ، ولو أظهرتَ ما أضمرتَ لجاز.

وكذلك إذا رأيتَ أنّ رجلاً قد سدّد سَهْمًا قِبَلَ القِرْطاس، فقلت: «القرطاس واللَّهِ»، أي: يُصيب القرطاسَ، كأنّك لمّا شاهدت إجادة التسديد، فحدستَ الإصابة. وكذلك لو سمعت وَقْعَ السهم في القرطاس، قلت: «القرطاسَ واللَّهِ»، أي: أصاب القرطاسَ.

ومن ذلك لو رأيتَ ناسًا يرقُبون الهِلالَ، وأنتَ متباعدٌ منهم، فكبّروا، لقلت: «الهلالَ واللَّهِ»، أي: أبصروا الهلالَ واللَّهِ.

ومن ذلك إذا قصَّ إنسانٌ عليك رُؤْيا رآها، فعبّرتها له، قلت: «خيرًا لنا وما سرّ»، و«خيرًا لنا وشرًّا لعدُوّنا» تقول ذلك على سبيلِ التفاؤُل، كأنّك قلت: «رأيتَ خيرًا، وأبصرتَ خيرًا، ورأيت ما سرّ»، أي الذي سرّ، ورأيتَ خيرًا، لنا وشرًّا لعدوّنا، وما أشبهَ ذلك.

ومن ذلك إذا ذُكر رجلٌ، فأُثْنِيَ عليه خيرٌ، أو شرٌّ، فقلت: «أَهْلَ ذاك»، أو «أَهْلَهُ» معناه ذكرتَ أهلَ ذاك، أو أهلَه، والهاءُ تعود إلى الذِّكْر أو الثناء، كأنّك قلت: «ذكرتَ أهلاً لذلك الذكر، أو الثناءِ»، لأنّه في ذكره، فحَمْلُه على المعنى. وأمّا قول الشاعر [من الخفيف]:

لـن تـراهـا ... إلـخ

فقد ذهب سيبويه[1] إلى أنّه منصوبٌ على المعنى، لأنّه لمّا قال «لن تراها إلّا ولها

= **«كاليوم»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ«قال»، وهو مضاف، و«اليوم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«مطلوبًا»**: مفعول به لفعل مقدر، منصوب بالفتحة الظاهرة. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، و«لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«طلبًا»**: معطوف على «مطلوبًا»، منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «إذا الكلاب قال...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قال الكلّاب»: في محل جر بالإضافة. وجملة «قال لها»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. والجملة المقدرة «لم أر...»: في محل نصب مفعول به، مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «مطلوبًا» حيث نصبه بفعل مقدر محذوف، والتقدير: لم أر كاليوم مطلوبًا ولا طلبًا.

(١) الكتاب ١/ ٢٨٥.

في مَفارِق الرأس طيبًا»، دلّ على أنّ الطيب داخلٌ في الرؤية، فَنَصَبَه على هذا التأويل، ومثلُه قوله [من السريع]:

١٨٣ـ تَذَكَّرَتْ أَرْضًا بِها أَهْلَها أَخْوالَها فيها وأعمامَها

لأنّ الأخوال، والأعمامَ قد دخلوا في التذكُّر، وقد رَدَّ هذا وأشباهَه أبو العبّاس المبرِّدُ، وذكر أنّ مثل هذا لا يجوز، لأنّه لا يُحْمَل على المعنى إلّا بعد تَمامِ الكلام الأوّلِ، لأنّه حملٌ على التأويل، ولا يصحّ تأويل الكلام إلّا بعد تَمامه.

وأما التقديرُ: لن تراها ـ وإن تأمّلتَ ـ إلّا رأيتَ لها في مفارقِ الرأس طيبًا، فهو منصوبٌ بإضمار فعلٍ، وإليه ذهب صاحبُ هذا الكتاب.

فصل
[شواهد على حذف العامل]

قال صاحب الكتاب: **قال سيبويه**[1]: **وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب، يقولون: «اللَّهُمَّ ضَبُعًا، وذِئْبًا»**[2]، **وإذا سألتَهم ما تعنون؟ قالوا: اللّهمّ اجْمَعْ فيها ضبعًا وذئبًا، وسمع أبو الخطّاب بعضَ العرب، وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانَكم؟ فقال: «الصِّبْيانَ بأَبِي»، أي: لُمِ الصبيانَ. وقيل لبعضهم: أَمَا بمكانِ كذا وَجْذٌ؟ فقال: «بَلَى وِجاذًا»، أي: أَعرِفُ به وجاذًا**.

* * *

قال الشارح: قوله: «وهذه حُجَجٌ سُمعت من العرب» يعني شَواهِدَ من كلام العرب

---

١٨٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قميئة في خزانة الأدب ٤/ ٤٠٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٢٧؛ والمحتسب ١/ ١١٦.

الإعراب: «**تذكّرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**أرضًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل المقدّر تذكّرت. «**أهلَها**»: مفعول به منصوب بالفتحة للفعل المقدّر، و«ها»: في محل جرٌ بالإضافة. «**أخوالها**»: بدل من «أهلها» منصوب بالفتحة، وها: في محل جر بالإضافة. «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «أخوالها». «**وأعمامَها**»: الواو: حرف عطف، «أعمام»: معطوف على «أخوالها» وها: مضاف إليه محله الجر. وجملة «تذكرت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تذكرت أهلها»: في محلّ نصب صفة للأرض.

والشاهد فيه: نصب «أهلها» على إضمار فعلٍ دَلَّ عليه ما قبله، والتقدير: تذكرت أهلها فيها وأعمامَها.

(١) الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٤/ ١٨؛ ولسان العرب ٨/ ٢١٨ (ضبع)، ١١/ ٧٢٢ (وجل)؛ والمستقصى ١/ ٢٧٢، ٣٤٢.

المعنى: اجمع الضبع والذئب. وإذا اجتمعا في الغنم تمانعا، فيسلم الغنم. يقوله الرجل في الدعاء لغنمه. وقيل: يقال في الدعاء على غنم الأعداء.

على جَوازِ حذف الفعل العاملِ، وذلك قولُهم في مَثَلٍ من أَمْثالهم: «اللهمّ ضَبُعًا، وذِئْبًا»، كأَنَّ قائله يدعو على غَنَمِ غيره، فإذا قيل: «ما تعنون»؟ قالوا: «اللّهمّ اجْمَعْ فيها ضبعًا وذئبًا»، فأُضْمر العامل.

قال سيبويه[1]: كلّهم يُفسّر ما يَنْوِي، يعني يُقدِّر المحذوفَ على هذا الوجه.

قال أبو العبّاس: سمعنا أنّ هذا دعاءٌ لها، لا دعاءٌ عليها، لأنّ الضبع والذئب إذا اجتمعا تَقاتَلَا، فأَفْلَتَتِ الغنمُ.

ومن ذلك ما حكاه سيبويه[2] عن أبي الخطّاب الأخفش ـ وكان من مَشايخ سيبويه ـ أنّه سمع بعضَ العرب، وقد قيل له: «لِمَ أفسدتم مكانَكم؟» فقال: «الصِّبْيانَ بأَبِي»، كأنّه خاف أن يُلامَ، فقال: «لُمِ الصبيانَ»، فأضمرَ ما ينصب.

ومن ذلك ما حكاه سيبويه[3] قال: «وحدَّثَني مَن يُوثَق به أنّه قيل لبعضهم: «أمَا بمكانِ كذا وَجْذٌ»؟، بالجيم المعجمة والذال المعجمة ـ وهو نُقْرَةٌ في الجبل تُمسِك الماءَ ـ فقال: بَلَى وِجاذًا، أي: أعرِفُ بهِ وجاذًا، فأضمر العاملَ.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٢) الكتاب ١/ ٢٥٥.

(٣) الكتاب ١/ ٢٥٥، ٢٥٦، وانظر: لسان العرب ٣/ ٥١٩ (وجذ).

المنصوب باللازم إضمارُه

المُنادَى

فصل

قال صاحب الكتاب: **منه المُنادَى، لأنّك إذا قلت: «يا عبدَ الله»، فكأنّك قلت: «يا أُرِيدُ، أو أَعْنِي عبدَ الله»، ولكنّه حُذف لكثرةِ الاستعمال، وصار «يَا» بَدَلاً منه. ولا يخلو من أن ينتصبَ لفظًا، أو مَحَلاً. فانتصابُه لفظًا إذا كان مضافًا كـ «عبدِ الله»، أو مضارعًا له كقولك: «يا خيرًا من زيد»، و«يا ضاربًا زيدًا»، و«يا مضروبًا غلامُه»، و«يا حَسَنًا وَجْهَ الأخ»، و«يا ثلاثةً وثلاثين»؛ أو نكرةً كقوله** [من الطويل]:

١٨٤ـ فَيَا رَاكِبًا إِمّا عرضتَ فَبَلِّغَنْ ... [نداماي من نَجرانَ ألّا تلاقيا]

* * *

١٨٤ ـ **التخريج**: البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧؛ وشرح اختيارات المفضل ص٧٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٧؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٢٩؛ والكتاب ٢/ ٢٠٠؛ ولسان العرب ٧/ ١٧٣ (عرض)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤١٣، ٩/ ٢٢٣؛ ورصف المباني ص١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥؛ وشرح شذور الذهب ص ١٤٥؛وشرح ابن عقيل ص٥١٥؛ وشرح قطر الندى ص ٢٠٣؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٤.

اللغة: عرضت: أتيت العَروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. نداماي: ج ندمان، ونديم، أي الجليس إلى شرب الخمر. نجران: مدينة بالحجاز.

المعنى: يقول الشاعر لراكب: إذا أتيت العروض، فبلّغ أصحابي بأنني لن ألتقي بهم بعد اليوم، لأنه سيفارق الحياة.

الإعراب: «**فيا**»: الفاء: حسب ما قبلها، و«يا»: حرف نداء. «**راكبًا**»: منادى منصوب. «**إمّا**»: «إن»: حرف شرط جازم، و«ما»: زائدة. «**عرضت**»: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، وهو فعل الشرط. «**فبلّغن**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «بلّغن»: فعل أمر مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**نداماي**»: مفعول به أوّل، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**من**»: حرف جرّ. «**نجران**»: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من «ندامى». **ألّا**: «أن»: مخفّفة من «أنّ»، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والتقدير: «أنّه» أي: الحال والشأن. «**لا**»: نافية للجنس. «**تلاقيا**»: اسم مبنيّ على الفتح في محلّ نصب اسم «لا»، والألف: للإطلاق، وخبر «لا» محذوف، والتقدير: «أن لا تلاقي حاصل لنا». والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل «بلغ».

=

قال الشارح: اعلم أنّ المنادَى عند البصريين أحدُ المفعولات، والأصلُ في كلّ منادى أن يكون منصوبًا، وإنّما بنوا المفردَ المعرفةَ على الضّم لعلّةٍ نذكرها، والذي يدلّ على أنّ الأصل في كلّ منادى النصبُ قولُ العرب: «يا إيّاك» لمّا كان المنادى منصوبًا، وكنُّوا عنه؛ أتوا بضمير المنصوب، هذا استدلالُ سيبويه.

وقد قالوا: «يا أَنْتَ» أيضًا، فكنوا عنه بضمير المرفوع نَظَرًا إلى اللفظ، كما قالوا: «يا زيدُ الظريفُ». فأتبعوا النعتَ على اللفظ. قال الشاعر [من الرجز]:

١٨٥ـ يــا مُــرَّ يــا ابــنَ واقــعٍ يــا أَنْــتَــا   أنــتَ الّــذي طــلّــقــتَ عــامَ جُــعْــتَــا

فإذا قلت: «يا إيّاك»، كان تقديرُه: يا إيّاك أعني.

ومن قال: إنّ «إيّاك» مضافٌ على ما يشرح في موضعه، قال: لم ينصب «أنت» لأنه مفرد، ونصب «إياك» لأنه مضاف. وممّا يدلّ على أنّ أصلَ المنادى النصبُ؛ نَصْبُهم المضافَ في قولهم: «يا عبدَ الله»، والمشابِهَ له من نحو «يا خيرًا من زيد»، والمنكورَ من نحو «يا رجلاً»، و«يا راكبًا». والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ تقديرُه: أُنادِي زيدًا، أو أُريد، أو أَدْعو، أو نحو ذلك. ولا يجوز إظهارُ ذلك، ولا اللفظُ به، لأنّ «يا» قد نابتْ عنه؛ ولأنّك إذا صرّحتَ بالفعل، وقلتَ: «أُنادي»، أو «أريد»، كان إخبارًا عن نفسك، والنداءُ

= وجملة «فيا راكبًا»: بحسب ما قبلها. وجملة «فبلّغن»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «لا تلاقيا»: في محل رفع خبر «أن» المخففة.

والشاهد فيه قوله: «فيا راكبًا» حيث نصب المنادى لأنه نكرة. والفراء والكسائي لا يجيزان ذلك إلّا أن يكون وصفًا لموصوف مقدّر، أو لكونه معرفة، أمّا البصريون فلا يرون بأسًا في ذلك.

١٨٥ ـ **التخريج**: الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص٢١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢/ ١٣٩، ١٤٣، ١٤٦؛ والدرر ٣/ ٢٧؛ ونوادر أبي زيد ص١٦٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٥٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٠١؛ والمقرب ١/ ٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**مرّ**»: منادى مبنيّ على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم في محلّ نصب. «**يا**»: حرف نداء. «**ابن**»: منادى منصوب وهو مضاف. «**واقع**»: مضاف إليه مجرور. «**يا**»: حرف نداء. «**أنتا**»: منادى مبنيّ في محلّ نصب، والألف: للإطلاق. «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**الذي**»: اسم موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ. «**طلّقت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**عامَ**»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ«طلّقت». «**جعتا**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»، والألف: للإطلاق.

وجملة النداء «يا أبجر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية «يا ابن واقع»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وكذلك جملة «يا أنتا». جملة «أنت الذي...»: استئنافيةٌ لا محل لها من الإعراب. وجملة «طلقت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جعتا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «يا أنتا» حيث كَنى عن المنادى بضمير الرفع نظرًا إلى اللّفظ.

ليس بإخبار، وإنّما هو نفسُ التصويت بالمنادى، ثمّ يقع الإخبارُ عنه فيما بعدُ، فتقول: «نادَيْتُ زيدًا».

وكان أبو العبّاس المبرّدُ يقول الناصبُ نفسُ «يا» لنيابتها عن الفعل، قال: «ولذلك جازت إمالتُها».

وكان أبو عليّ يذهب في بعض كلامه إلى أنّ «يا» ليس بحرف، وإنّما هو اسمٌ من أسماء الفعل. والمذهبُ الأول، فالمنصوب في اللفظ على ثلاثة أضرب: مضافٌ، ومشابهٌ للمضاف، ونكرةٌ؛ فأمّا المضاف فهو منصوبٌ على أصلِ النداء الذي يجب فيه النصبُ كما بَيّنّا، المعرفةُ والنكرةُ في ذلك سواءٌ، فتقول في المعرفة: «يا عبدَ الله أقْبِلْ، ويا غلامَ زيد اْفْعَلْ»، وتقول في النكرة «يا عبدَ امرأةٍ تَعالَ، ويا رجلَ سَوْءٍ تُبْ».

وأمّا المضارع للمضاف، فحكمُه النصبُ أيضًا كما كان المضافُ كذلك، وذلك قولُك: «يا خيرًا من زيد»، و«يا ضاربًا زيدًا»، و«يا مضروبًا غلامُه»، و«يا حَسَنًا وَجْهَ الأخِ»، و«يا ثلاثةً وثلاثين» كلُّه منصوبٌ لما ذكرناه من شَبَهِ المضاف، ووجهُ الشبه بينهما من ثلاثةِ أَوْجُه:

أحدُها: أنّ الأوّل عاملٌ في الثاني، كما كان المضافُ عاملاً في المضاف إليه.

فإن قيل: المضافُ عاملٌ في المضاف إليه الجرَّ، وهذا عاملٌ نَصْبًا، أو رَفْعًا، فقد اختلفا؛ قيل: الشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ من جهةٍ، فلا بدّ أن يُفارِقه من جهاتٍ أخرى، ولولا تلك المفارقةُ، لكان إيّاه، فلم تكن المفارقةُ قادِحةً في الشَّبَه.

الوجه الثاني: من المشابهة أنّ الاسم الأوّل مختصٌ بالثاني، كما أنّ المضاف يتخصّص بالمضاف إليه، ألا ترى أنّ قولنا: «يا ضاربًا رجلاً» أخصُّ من قولنا: «يا ضاربًا».

الثالث: أنّ الاسم الثاني من تَمامِ الأوّل، كما أنّ المضاف إليه من تمام المضاف، ألا ترى أنّ الجارّ والمجرور في قولك: «يا خيرًا من زيد» من صلةِ «خير»، وإذا كان من صلته ومتعلّقًا به، كان من تمامه. وكذلك «يا ضاربًا زيدًا» فـ «زيدٌ» منصوبٌ بـ «ضاربٍ»، فهو من تمامه، وكذلك «يا مضروبًا غلامُه»، فالغلامُ مرتفعٌ باسم المفعول الذي هو «مضروبٌ». وكذلك «يا حسناً وجهَ الأخ» نصبتَ «الوجه» على الشَّبَه بالمفعول، ولا يحسن رفعُه لأنّه يفتقر إلى عائدٍ.

فهذه كلُّها منصوبةٌ، سَواءٌ جعلتَها أعلامًا، أو لم تجعلها. فإن جعلتها أعلامًا، نصبتها لشَبَهها بالمضاف، وإن جعلتها معرفةً بالقصد فهي منصوبةٌ لذلك، وإن كانت نكرةً، كانت منصوبةً كسائر النكرات.

والتنوين في جميع ذلك كحرفٍ من وسط الاسم، إذ كان ما بعده من تَمامه،

وصلتِه، فصارت «الراءُ» من «خير» و«الباءُ» من «ضارب» بمنزلة «الياء» من «الذّي».

وأمّا قوله: «يا ثلاثةً وثلاثين» فإن سمّيت بهما وجعلتَهما عَلَمًا، نصبتَهما كما لو سمّيتَ بـ «زيد» و«عمرو»، لأنّك جعلتهما بإزاءِ حقيقة واحدة، فكان الثاني من تمام الأوّل، وتابعًا له في إعرابه بإشراكِ الواو، فصار كأنَّ الأوّل عاملٌ في الثاني، فانتصب كما ينتصب «يا خيرًا من زيد» فحرفُ النداء نَصَبَ الاسمَ الأوّلَ، والثاني يتبعه في الإعراب لزومًا لطريقته التي كان عليها قبل التسمية، وهي متابعَةُ المعطوفَ المعطوفَ عليه في الإعراب.

فإن ناديتَ جماعةً، هذه عدّتُهم، قلت: «يا ثلاثةُ وثلاثون، وإن شئتَ نصبتَ الثانيَ، فقلتَ: «يا ثلاثةُ وثلاثين»، كما تقول: «يا زيدُ والحارثُ، والحارثَ»، فالرفعُ عطفٌ على اللفظ، والنصبُ عطفٌ على المحلّ، لأنّهما اسمان متغايران، كلٌّ واحد منهما بإزاءِ حقيقةٍ غير الأخرى، وليس كذلك إذا سمّيتَ بهما، وجعلتَهما عبارةً عن حقيقة واحدة.

الثالث: النكرة وهي منصوبةٌ أيضًا في النداء، وذلك قولك: «يا رجلاً»، و«يا غلامًا» فـ «غلامٌ»، و«رجلٌ» في هذا الموضع يُراد به الشائعُ؛ لأنّه لم يُوَجَّه الخطابُ نحوَهما مختصًّا بالنداء.

ومثالُ ذلك الأَعْمَى يقول: «يا رجلاً خُذْ بيدي»، و«يا غلامًا أَجرني»، فلا يقصِد بذلك غلامًا بعينه، ولا رجلاً بعينه، فالنصبُ في هذه الأقسام الثلاثةِ من جهة واحدة، وأمّا قول الشاعر، وهو عبدُ يَغُوثَ [من الطويل]:

فَيَا رَاكِبًا إمّا عَرضتَ فَبَلِّغَنْ نَداماي من نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيَا[1]

فالشاهد فيه نصبُ «راكب» لأنّه منادًى منكورٌ، إذ لم يقصِد قصدَ راكب بعينه، إنّما أراد راكبًا من الرُّكْبان، يُبلِّغ خبرَه، ولو أراد راكبًا بعينه لَبَناه على الضمّ، وإنّما قال هذا لأنّه كان أَسيرًا.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وانتصابه محلًا إذا كان مفردًا معرفةً، كقولك: «يا زيدُ»، و«يا غلامُ»، و«يا أَيُّهَا الرجلُ» أو داخلةً عليه لامُ الاستغاثة أو التعجّبِ كقوله [من الخفيف]:**

١٨٦ ـ يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ [وأَبي الحَشْرَجِ الفَتى النَّفّاحِ]

---

(١) تقدم بالرقم ١٨٤.

١٨٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١٥٥؛ والدرر ٣/ ٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٢؛ والكتاب ٢/ ٢١٦ ـ ٢١٧؛ وكتاب اللامات ص٨٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦٨؛ والمقتضب ٢/ ٢٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**لَعَطّافنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يا» أو بالفعل الذي نابت عنه، و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ مضاف إليه. الواو: حرف عطف. و«**يا لرياحِ**»: مثل «يا=

وقولهم: «يا للماء»، و«يا للدَّواهي» أو مندوبًا، كقولك: «يا زيدَاه»».

* * *

قال الشارح: وأمّا انتصابه محلّاً فإذا كان المنادَى مفردًا معرفةً؛ فإنّه يُبْنَى على الضمّ، ويكون موضعُه نصبًا، وذلك على ضربَيْن: أحدُهما ما كان معرفةً قبل النداء، والثاني ما كان متعرِّفًا في النداء، ولم يكن قبلُ كذلك، وذلك، نحو «يا زيدُ» و«يا رجلُ»، فـ «رجلٌ» نكرةٌ في الأصل، وإنّما صار معرفةً في النداء. وذلك أنّك لمّا قصدتَ قَصْدَه، وأقبلتَ عليه، صار معرفةً، باختصاصك إيّاه بالخطاب دون غيره. قال الأعشى [من البسيط]:

١٨٧ـ قالت هُرَيْرَةُ لمّا جئتُ زائرَها ... وَيْلِي عليك ووَيْلي منك يا رَجُلُ

لمّا أرادتْ رجلاً بعينه. بناه على الضمّ؛ وأمّا «يا زيدُ»، و«يا حَكَمُ»، فهي معارفُ أيضًا.

فإن قيل: هل التعريف الذي في «يا زيدُ» و«يا حكمُ» في النداء تعريفُ العَلَميّة بقي على حاله بعد النداء كما كان قبلَ النداء، أم تعريفٌ حَدَثَ فيه غيرُ تعريف

= لعطاف». «**وأبي**»: الواو: حرف عطف، و«أبي»: معطوف على «رياح» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «**الحَشْرج**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الفتى**»: بدل من «أبي الحشرج». «**النَّفّاح**»: صفة لـ«الفتى» مجرورة مثله بكسرة.

وجملة «يا لعطافنا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «يا لرياح».

والشاهد فيه: دخول لام الاستغاثة على المنادى، ونصبه محلاً.

١٨٧ ـ **التخريج:** البيت للأعشى في ديوانه ص١٠٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، ١١/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ١١/ ٧٣٧ (ويل)؛ والمحتسب ٢/ ٢١٣.

المعنى: يصف الشاعر سوء حاله، فيقول: إن حبيبته هريرة قالت له عندما زارها: ويلي منك لعدم استفادتي شيئًا منك، وويلي عليك لفقرك.

الإعراب: «**قالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**هريرة**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**لما**»: ظرف زمان مبني في محلّ نصب مفعول فيه. «**جئت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**زائرها**»: حال منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ويلي**»: مفعول مطلق لفعل محذوف يفيد الاستهجان، منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**عليك**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر. «**وويلي**»: الواو: حرف عطف، «ويلي»: تعرب كسابقتها. «**منك**»: جارّ ومجرور متعلقان بالمصدر قبلهما. «**يا**»: حرف نداء. «**رجل**»: منادى نكرة مقصودة مبني على الضمّ في محلّ نصب على النداء.

وجملة «قالت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جئت»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «ويلي عليك»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «ويلي منك»: معطوفة على سابقتها في محلّ نصب. وجملة النداء: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا رجلُ» حيث جاء المنادى مبنيًّا على الضمّ في مَحَلّ نصب؛ لأنها أرادت رجلاً مخصوصًا، لا أيّ رجل.

العلميّة[١]؟ فالجوابُ أنّ المعارف كلّها إذا نُوديتْ تنكّرتْ، ثمّ تكون معارفَ بالنداء. هذا قولُ أبي العبّاس المبرّد.

وقد خالَفَه أبو بكر بنُ السرّاج، أي: خِلافَ الصَّواب، وزعم أنّ قول أبي العبّاس فاسدٌ، قال: وذلك أنّه قد وقع في الأسماء المفردةِ ما لا يشارِكه فيه غيرُه، نحو: «فَرَزْدَقٍ»، وزعم أنّ معنى تنكيرِ اللفظ أن تجعله من أُمَّةٍ كلُّ واحد منهم له مثلُ اسمه.

والقول ما قاله أبو العبّاس، وما أورده أبو بكر فغيرُ لازم، لأنّه ليس ممتنعًا أن يسمّي الرجلُ ابنَه، أو عبدَه الساعةَ فرزدقًا، فتحصل الشِّركةُ بالقُوّة والاستعدادِ.

ونظيرُ ذلك أنّ الشمس والقمر من أسماء الأجناس، فتعرُّفُهما بالألف واللام، وإذا نزعناهما منهما، صارا نكرتَيْن، وإن لم يكن لهما شريكٌ في الوجود، فإنّما ذلك بالاستعداد، لأنّه ليس مستحيلاً أن يخلُق اللّهُ مثلهما. وإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس، كان في الأعلام أَسْوَغَ، فصحَّ بما ذكرناه أنّك إذا ناديتَ العَلَمَ، تَنكَّر، ثمّ جُعل فيه تعريفُ آخرُ قَصْديٌّ غيرُ التعريف الذي كان فيه، وصار ذلك كإضافة الأعلام، ومن المعلوم أنّك لمّا أضفتَها؛ فقد ابتززتَها تعريفَها، وحصل فيها تعريفُ الإضافة، وذلك نحو «زيدكم»، و«عمركم»، فكذلك ههنا في النداء.

وإن قيل إذا قلت: «يا زيدُ» و«يا خالدُ» أمبنيٌّ هو أم معربٌ[٢]؟ وهل الضمّةُ فيه حركةُ بناء أو حركةُ إعراب؟ فالجوابُ أنّه مبنيٌّ على الضمّ، والذي يدلّ على ذلك حذفُهم التنوينَ منه، ولو كان معربًا لَمَا حُذف التنوين منه، كما لم يُحْذَف من النكرة، نحوَ [من الطويل]:

فيا راكبًا إمّا عرضتَ[٣]

وممّا يدلّ أنّه غيرُ معرب أنّ موضعه نصبٌ، ألا ترى أنّ المضاف إذا وقع موقعَه، يكون منصوبًا، نحوَ: «يا عبدَ الله»، وأنّ نَعْتَ المفرد والمعطوفَ يجوز فيهما[٤] الرفعُ على اللفظ والنصبُ، نحو: «يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ»، و«يا زيدُ، والحارثُ، والحارثَ». قال الشاعر [من الوافر]:

١٨٨ - ألا يا قَيْسُ والضَّحّاكُ سِيرَا فقَدْ[٥] جاوزتُما خَمَرَ الطريقِ

---

(١) يلاحظ استعمال ابن يعيش لِـ«هل» في التصوُّر، وهي لا تُستعمل إلّا في التصديق.

(٢) راجع الهامش السابق.

(٣) تقدم بالرقم ١٨٤.

(٤) في الطبعتين: «والمعطوف عليه يجوز فيه»، وهذا تحريف.

(٥) في الطبعتين: «وقد»، وهذا تحريف.

١٨٨ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهية ص١٦٥؛ والدرر ٦/١٦٨؛ ولسان العرب ٤/٢٥٧ (خمر)؛ واللمع ص١٩٥؛ وهمع الهوامع ٢/١٤٢.

اللغة: خمر الطريق: هو كلّ ما يستر من شجر وغيره.

يُروى برفع «الضحّاك» ونصبه، ولولا أنّ موضعه نصبٌ، لَمَا جاز النصبُ في نَعْته وما عُطف عليه. وذلك أنّ العامل إذا عمِل من رفعٍ، أو نصبٍ، أو جرٍّ، لم يكن لذلك الاسم موضعٌ سِوَى ما ظهر، ألا ترى أنّ المضافَ لمّا لم يكن له موضعٌ سوى ما هو عليه، لم يجز في نعته غيرُ النصب، فبَانَ بذلك أنّه مبنيٌّ مضمومٌ.

وقد ذهب قومٌ إلى أنّه بين المعرب والمبنيّ، والمذهبُ الأوّلُ، إلّا أنّ حركتَه، وإن كانت حركةَ بناء، إلّا أنّها مشبَّهةٌ بحركةِ الإعراب من أجلِ أنّ كلّ اسم متمكِّن يقع في هذا الموضع يُضَمّ، فأشبه من أجلِ ذلك المرفوعَ بـ «قَامَ» ونحوِه من الأفعال، لأنّ كلَّ اسم متمكِّن يُسْنَد إليه الفعلُ، فهو مرفوعٌ، ولذلك حسن أن يتبعه النعتُ على اللفظ، فتقولَ: «يا زيدُ الطويلُ»، كما تقول: «قام زيدٌ الطويلُ».

فإن قيل: فلِمَ بُني وحقُّ الأسماء أن تكون معربةً؟ فالجوابُ أنّه إنّما بُني لوقوعه موقعَ غير المتمكِّن، ألا ترى أنّه وقع موقعَ المضمر، والمتمكّنةُ من الأسماء إنّما جُعلت للغَيْبة، فلا تقول: «قام زيدٌ» وأنتَ تُحدِّثه عن نفسه، إنّما إذا أردتَ أن تُحدِّثه عن نفسه فتأتي بضميره، فتقول: «قُمْتَ». والنداءُ حالُ خِطابٍ، والمنادَى مخاطَبٌ، فالقياسُ في قولك: «يا زيدُ» أن تقول: «يا أنتَ» والدليلُ على ذلك أنّ من العرب من ينادِي صاحبَه إذا كان مُقْبِلاً عليه، وممّا لا يلتبِس نداؤه بالمكْني فيُناديه بالمكني على الأصل، فيقول: «يا أنت». قال الشاعر [من الرجز]:

يـا مُـرَّ يـا ابـنَ واقـعٍ يـا أَنْـتَـا ... أنـتَ الـذي طـلّـقـتَ عـامَ جُـعْـتَـا[1]

= **المعنى**: يخاطب الشاعر صديقيه بأن يسرعا في سيرهما لأنّهما تجاوزا ما كان يسترهما من شجر وغيره، وصارا بحيث يراهما من يطلبهما.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح. «**يا**»: حرف نداء. «**قيس**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «**والضحّاك**»: الواو حرف عطف، الضحاك: معطوف على «قيس» ويجوز فيه الرفع إتباعًا له على اللفظ، أو النصب إتباعًا له على المحلّ الإعرابي. «سيرا»: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**وقد**»: الواو حرف عطف، أو تعليل، **قد**: حرف تحقيق. «**جاوزتما**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متّصل مبني في محلّ رفع فاعل، والميم حرف عماد. والألف: حرف دالٌّ على تثنية المخاطب. «**خمر**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الطريق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجملة «ألا يا قيس...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قد جاوزتما...»: تعليليّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا قيس والضحّاك» فإنّ «قيس» منادى مبنيّ على الضمّ، و«الضحّاك»: اسم معطوف على «زيد» عطف نسق، وهو مقترن بـ«أل» غير مضاف، وقد روي بالرفع والنصب، فدلّ ذلك على أنّ المعطوف على المنادى، إذا كان بهذه المنزلة، جاز فيه الوجهان.

(١) تقدم بالرقم ١٨٥.

غيرَ أنّ المنادى قد يكون بعيدًا منك، أو غافلاً، فإذا ناديتَه بـ «أنتَ» أو «إيّاك»، لم يعلم أنّك تخاطِبه، أو تخاطب غيرَه، فجئتَ بالاسم الذي يُخصّه دون غيره، وهو «زيدٌ»، فوقع ذلك الاسمُ موقعَ المكني، فتبنيه لِما صار إليه من مشاركةِ المكني الذي يجب بناؤه.

فإن قيل: فالمنادى المنكور والمضافُ قد وقعا الموقعَ الذي ذكرتَه من حيثُ أنّهما مخاطَبان، فالجوابُ عنه من وجهَيْن:

أحدُهما: أنّ المنادى المفرد المعرفةَ إنّما بُني مع وُقوعه الموقع الذي وصفناه، لأنّه في التقدير بمنزلةِ «أنتَ»، و«أنتَ» لا يكون إلّا معرفةً غيرَ مضاف، فخرج المنكورُ، إذ كان مخالِفًا لـ «أنتَ» من جهةِ التنكير، والمضافُ، لأنّ «أنتَ» غير مضاف، فلم يُبْنَ لذلك مع تمكُّنه بالإضافة.

والوجه الثاني: أنّ المفرد يُؤثِّر فيه النداءُ ما لم يؤثّر في المضاف والنكرةِ، فالمضافُ معرفةٌ بالمضاف إليه، كما كان قبل النداء، والنكرةُ في حال النداء كما كانت قبل ذلك و«زيدٌ»، وما أشبَهه في حال النداء معرفةٌ بالإشارة، والإقبالِ عليه منتقلٌ عنه ما كان فيه قبل ذلك من التعريف، فلمّا لم يؤثّر النداءُ في معناه لم يؤثّر في بنائه.

فإن قيل: فلِمَ بُني على حركة؟ ولِمَ كانت حركتُه ضمّةً؟ فالجوابُ: أمّا تحريكُه، فلأنّ له أصلاً في التمكّن، فوجب أن يُميَّز عن ما بُني، ولا أصلَ له في التمكّن، فبُني على حركةٍ تمييزًا له عن مثلِ «مَنْ» و«كَمْ» وغيرهما ممّا لم يكن له سابِقةُ إعرابٍ، وخُصّ بضمّ لوجهَيْن:

أحدُهما: شبَهُه بالغايات، نحو: «قَبْلُ»، «وبَعْدُ»، ووجهُ الشَّبَه بينهما أنّ المنادى إذا أُضيف، أو نُكّر، أُعرب؛ وإذا أُفرد بُني كما أنّ «قبل»، و«بعد» تُعْرَبان مضافتَيْن ومنكورتَيْن، وتُبْنَيان في غيرِ ذلك فكما بُني «قبل» و«بعد» على الضمّ كذلك المنادى المفرد يُبْنَى على الضمّ.

والثاني: أنّ المنادى إذا كان مضافًا إلى مُنادِيه، كان الاختيارُ حذفَ ياء الإضافة والاكتفاءَ بالكسر منها، وإذا كان مضافًا إلى غائب، كان منصوبًا، وكذلك إذا كان منكورًا. فلمّا كان الفتحُ والكسرُ في غير حال البناء، وبُني، جُعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بنائه، وهو الضمُّ، فذلك علّةُ بنائه على الضمّ.

وانتصابه محلاّ قولُهم: «يا أيُّها الرجلُ» فـ «أيُّ» منادًى مبهمٌ مبنيٌّ على الضمّ لكونه مقصودًا مشارًا إليه بمنزلةِ «يا رجلُ»، و«هَا» تنبيهٌ، و«الرجلُ» نَعْتٌ. والغرضُ نداءُ الرجل، وإنّما كرِهوا إيلاء أداةِ النداء ما فيه الألفُ واللامُ، فأتوا بـ «أيّ» وُصْلةً إلى نداء ما فيه الألفُ واللامُ، فصار «أيُّ» و«هَا» وصفتُه بمنزلةِ اسم واحد، ولذلك كانت صفةً لازمةً.

وكان الأخفش يذهب إلى أنّ «أيًا» من قولك: «يا أيّها الرجل» موصولةٌ، وأنّ «الرجل» بعدها صلتُها، قال: لأنّ «أيًا» لا تكون اسمًا في غير الاستفهام والجزاءِ إلّا بِصِلةٍ، وهو قولٌ فاسدٌ، لأنّه لو كان الأمرُ على ما ذكر؛ لَمَا جاز ضمُّه، لأنّه لا يُبْنَى في النداء ما كان موصولاً، ألا ترى أنّه لا يقال: «يا خيرُ من زيد» بالضمّ، إنّما تقول: «يا خيرًا من زيد» بالنصب، لأنّ «من زيد» من تمامِ «خير»، فكذلك «الرجلُ» من تمامِ «أيّ».

واعلم أنّ حقيقةَ هذا النعت، وما كان مثلَه في نحو: «هذا الرجلُ» إنّما هو عطفُ بيان، وقولُ النحويّين إنّه نعتٌ تقريبٌ، وذلك لأنّ النعت تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنًى فيه، أو في شيء من سَبَبه، وهذه أجناسٌ، فهي شرحٌ، وبيانٌ للأوّل كالبَدَل، والتأكيدِ، فلذلك كان عطفَ بيان، ولم يكن نعتًا.

وممّا هو منصوبٌ في التقدير والموضعِ، وإن لم يكن لفظُه منصوبًا، ما دخل عليه لامُ الاستغاثة، نحو: «يا لزيدٍ»، إذا استَغثتَ به لغيره، ودعوتَه لنُصْرته، وحقُّ هذه اللام أن تكون مكسورةً لأنّها لامُ الإضافة، ولامُ الإضافة تكون مكسورةً مع الظاهر، نحوَ قولك: «المالُ لزيد»، غيرَ أنّه وقعتْ هذه اللامُ لمعنيَيْن: أحدُهما المستغاثُ به، والآخرُ المستغاثُ من أجله، فلم يكن بُدٌّ من التَّفْرِقة بينهما، ففُتحت لامُ المستغاث به، وتُركت لامُ المستغاث من أجله مكسورةً بحالها للفرق، فإذا قلت: «يا لَزيد» بالفتح، عُلم أنه مستغاثٌ به، وإذا قلت: «يا لِزيد» بالكسر، عُلم أنّه مستغاثٌ من أجله. قال الشاعر [من الوافر]:

١٨٩ـ تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فأزْعَجُونِي   فَيَا لَلنَّاسِ لِلْوَاشِي المُطَاعِ

---

١٨٩ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن ذريح في ديوانه ص١١٨؛ والأغاني ٩/ ١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣١؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٣٣؛ واللامات ص٨٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص١٠٣؛ ورصف المباني ص٢١٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٣ (لوم)؛ والمقرب ١/ ١٨٣.

اللغة: تكنّفه: أحاط به. الوشاة: النمّامون.

المعنى: لقد أحاط النمّامون والحاسدون بي، ووعدوني وهدّدوني، ولا أدري كيف أطعتهم أيها الناس.

الإعراب: «**تكنفني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**الوشاة**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**فأزعجوني**»: الفاء: حرف عطف، أزعج: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**فيا**»: الفاء: للاستئناف، يا: حرف نداء واستغاثة هنا. «**للناس**»: جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف. «**للواشي**»: جار ومجرور متعلقان بفعل النداء المحذوف. «**المطاع**»: صفة «الواشي» مجرورة بالكسرة.

وجملة «تكنفني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فأزعجوني»: معطوفة عليها لا محلّ لها=

فتح اللامَ الأُولى من «الناس»، لأنّهم مستغاث بهم، وكسر الثانية لأنّه مستغاثٌ من أجله.

ومنه ما يُرْوَى أنّ عمر بن الخطّاب، رضي الله عنه، لمّا ضربه العَلْجُ قال: «يا لَلّهِ لِلمسلمين». وموضعُ هذه اللام المفتوحة نصبٌ، والعاملُ فيها العاملُ في المنادَى المضافِ النصبَ، وهو ما ينوب عنه حرفُ النداء من الفعل، فإذا قال: «يا لِزيد»، فكأنّه قال: أدعوكم لِزيد، وكانت[1] اللامُ المكسورةُ مفعولاً ثانيًا، وأمّا قوله [من الخفيف]:

يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ

فهو إشارةٌ إلى قول الشاعر، وهما من أبيات الكتاب:

يا لَقَوْمِي مَنْ لِلعُلا والمَساعِي ... يا لَقَوْمي مَن للنَّدَى والسَّماحِ
يا لَعَطّافِنا ويا لَرِياحِ ... وأبي الحَشْرَجِ الفَتَى النَفّاحِ[2]

يَرْثِي رجالاً من قومه، هذه أسماؤُهم، يقول لم يَبْقَ: للعُلا والمساعي مَن يقوم بهما بعدَهم.

والنَّفّاح: الكثيرُ العَطاءِ، ويُروى الوَضّاح من الوَضَح، وهو البَياض، كأنّه أبيضُ الوجهِ لكَرَمِه.

وأمّا دخول اللام للتعجّب، فنحو قولهم: «يا لَلماء»، كأنّهم رأوا عَجَبًا وماءً كثيرًا، فقالوا: «تَعالَ يا عجبُ ويا ماءُ فإنّه من إبّانك ووَقْتِك».

وقالوا: «يا لَلدواهِي»، أي: تَعالَيْنَ، فإنّه لا يُستنكر لكُنَّ لأنّه من أحْيانِكنّ، وكلُّ قولهم هذا في معنَى التعجّبِ والاستغاثةِ، ومثلُه قول الشاعر [من الطويل]:

١٩٠ ـ لَخُطّابُ لَيْلَى يا لَبُرْثُنَ مِنْكُمُ ... أَدَلُّ وأَمْضَى من سُلَيْكِ المَقانِبِ

= من الإعراب. وجملة الاستغاثة: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وهي «يا للناس للواشي».

والشاهد فيه قوله: «يا للناس للواشي» حيث فتح لام المستغاث به «للناس» وكسر لام المستغاث من أجله «للواشي».

(١) في الأصل: «وكان»، والأفصح التأنيث.
(٢) تقدم بالرقم ١٨٦.

١٩٠ ـ التخريج: البيت لقران الأسدي في الأغاني ٢٠/ ٣٥٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٤؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٤٣ (سلك)؛ ومعجم الشعراء ص٣٢٦؛ وللمجنون في ديوانه ص٦١؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٠ (برثن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٦٣؛ وجمهرة اللغة ص٣٧٤؛ والمقرب ١/ ١٨٣.

اللغة: بُرثن: قوم ليلى زوجة الشاعر، وكانوا قد أفسدوها عليه، فقال لهم هذا متعجبًا من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها، والتلطف في تغييرها عليه، واستمالتها أهدى من السُليك بن السلكة في الفلوات، وهو أحد عدّائي العرب المشهورين. والمقانب: جمع مفردها مِقْنب، والمقنب الجماعة من الإبل. =

كأنّه رأى عجبًا من كثرةِ خُطّابِ لَيْلَى، وإفسادها عليه، فقال: «يا لبرثن» على سبيلِ التعجّب، أي: مثلُكم من يُدْعَى للعظيم.

وقال الخليل(١): هذه اللامُ بدلٌ من الزيادة اللاحِقةِ في النُّدْبة آخِرَ الاسم من نحوِ «يا زيدَاهْ»، ولذلك تتعاقبان، فلا تدخل اللامُ مع ألفِ النُّدْبة، ومَجْراهما واحدٌ، لأنّك لا تدعو أحدًا منهما ليستجيبَ في الحال كما في النداء.

وقال الفرّاء: أصلُ «يا لفلانٍ»: «يا آلَ فلانٍ»، وإنّما خُفّف بالحذف، وهو ضعيفٌ، لأنّ «الآل» و«الأَهْلَ» واحدٌ، فلو كان الأصلُ ما ذكره، لجاز أن يقع موقعه الأهلُ في بعضِ الاستعمال، ولم يَرِدْ ذلك، فاعرفه.

ومن ذلك قولهم في الندبة: «وَا زيداهْ»، و«وَا عمراهْ» موضعُه نصبٌ، وهو في تقدير مضموم حيث كان معرفةً مفردًا. وإنّما فُتح آخِره لمجاورة ألف الندبة كما يُكْسَر لمجاورةِ ياء الإضافة في قولكم: «يا زيدِي»، وسيوضَح ذلك في موضعه.

= **الإعراب**: «**الخطّاب**»: اللام: لام الابتداء للتوكيد، خطاب: مبتدأ مرفوع. «**ليلى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**يا**»: حرف نداء وتعجُّب هنا. «**لبُرثن**»: جار ومجرور متعلقان بـ«يا» أصالة لتضمنها معنى «أدعو»، أو نيابةً عن هذا الفعل، أو به مقدرًا على اختلاف بين النحاة، وعلامة جرّ «بُرثن» الفتح لأنه ممنوع من الصرف. «**منكم**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «برثن» أو بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير: تعجبي منكم. «**أدلُّ**»: خبر للمبتدأ «خطّاب». «**وأمضى**»: الواو: حرف عطف، أمضى: اسم معطوف على «أدلُّ» مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**من سُليك**»: جار ومجرور متعلقان بـ«أمضى». «**المقانب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «الخطاب ليلى أدلُّ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يا لبرثُن»: اعتراضية اعترضت بين المبتدأ والخبر.

والشاهد فيه: إدخال لام التَعَجُّب على «برثن» متعجبًا منهم لا مستغيثًا بهم.

(١) الكتاب ٢/ ٢١٨.

توابعُ المنادى

فصل

قال صاحب الكتاب: **«توابعُ المنادى المضمومِ غيرِ المُبْهَم إذا أُفردتْ حُملتْ على لفظه ومحلِّه، كقولك: «يا زيدُ الطويلُ، والطويلَ»، و«يا تَمِيمُ أجمعون، وأجمعين»، و«يا غلامُ بِشْرٌ وبشرًا»، و«يا عمرُو والحارثُ، والحارثَ»، وقُرىء ﴿وَٱلطَّيْرُ﴾[1] رفعًا ونصبًا، إلاّ البَدَلَ، ونحوَ «زيد»، و«عمرو» من المعطوفات، فإنّ حُكْمَهما حكمُ المنادى بعينه، تقول: «يا زيدُ زيدُ»، و«يا زيدُ وعمرُو» بالضمّ لا غيرُ، وكذلك: «يا زيدُ أو عمرُو»، و«يا زيدُ لا عمرُو»».**

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ لك أن تَصِفَ المنادى المفردَ إذا كان معرفةً، وتؤكِّدَه وتُبْدِلَ منه، وتعطِفَ عليه بحرفِ العطفِ وعطفِ البيان.

وأمّا الوصف، فقولك: «يا زيدُ **الطويلُ**»، لك أن ترفع الصفةَ حملاً على اللفظ، وتنصبَه حملاً على الموضع.

فإن قيل: فهذا المضموم في موضع منصوبٍ، فلِمَ لا يكون بمنزلةِ «أَمْسِ» في أنّه لا يجوز حملُ الصفة على اللفظ لو قلت: «رأيتُ زيدًا أَمْسِ الدابرِ» بالخفض على النعت، لم يجز، وكذلك قولُك: «مررتُ بعُثْمَان الظريفِ» لم تنصب الصفةَ على اللفظ؟ قيل: الفصلُ بينهما أنّ ضمّةَ النداء في «يا زيدُ» ضمّةُ بناء مشابهةٌ لحركة الإعراب. وذلك لأنّه لمّا اطّرد البناءُ في كلّ اسم منادًى مفردٍ، صار كالعِلّة لرَفْعه، وليس كذلك «أَمْسِ»، فإنّ حركته متوغِّلةٌ في البناء، ألا ترى أنّ كلّ اسم مفرد معرفة يقع منادًى، فإنه يكون مضمومًا، وليس كلّ ظرف يقع موقعَ «أمس» يكون مكسورًا، ألا تراك تقول: «فعلتُ ذلك اليومَ» و«أضربُ عمرًا غدًا»، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في «أمس».

---

(١) من الآية: ﴿يا جبال أوّبي معه والطير﴾ [سبأ: ١٠]. وقراءة الفتح هي المثبتة في القرآن الكريم، وقرأ بالضمّ أبو عمرو، وعاصم، ويعقوب، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٧/ ٢٦٣؛ وتفسير القرطبي ١٤/ ٢٦٦؛ والكشاف ٣/ ٢٨١؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ١٤٦.

وكذلك «عثمان»، فإنّه غيرُ منصرف، وليس كلُّ اسم ممنوعًا من الصرف، ومنه قوله [من الرجز]:

١٩١ـ يـا حَـكَـمُ الـوارثُ عـن عَـبْـدِ الـمَـلِـكْ

فرفع الصفةَ على اللفظ، وهو الأكثرُ في الكلام.

وتقول في التأكيد بالمفرد: «يا تميمُ أجمعون، وأجمعين»، إن شئتَ رفعتَ على اللفظ، وإن شئت نصبت على الموضع. فحكمُ التأكيد كحكمِ الصفة، إلّا أنّ الصفة يجوز فيها النصبُ على إضمارِ «أَعْني»، ولا يجوز مثلُ ذلك في «أجمعين».

وأمّا عطفُ البيان، فإنّه يكون بالأسماء الجامدة كالأعلام تكون كالشرح له، والبيانُ كالتأكيد والبدلِ، فتقول: «يا غلامُ بِشْرٌ وبشرًا»، الأوّلُ محمولٌ على اللفظ، والثاني محمولٌ على الموضع، وقد أنشدوا بيتَ رُؤْبَة [من الرجز]:

١٩٢ـ إنّـي وأَسْـطـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا لَـقـائـلٌ يـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا

---

١٩١ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١١٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٢؛ وللعجّاج في اللمع في العربية ص١٩٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص٦٢٨؛ والخصائص ٢/ ٣٨٩، ٣/ ٣٣٢؛ والمعاني الكبير ص٨٧٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٨.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**حكم**»: منادى مفرد علم مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «**الوارث**»: نعت لـ «حكم» إمّا مرفوع تبعًا للفظ، وإمّا منصوب تبعًا للمحلّ. «**عن**»: حرف جرّ. «**عبد**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «الوارث»، وهو مضاف. «**الملك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكّن للضرورة الشعريّة.

والشاهد فيه قوله: «يا حكم الوارث» فإنّ «حكم» منادى مبنيّ على الضمّ، و «الوارث» نعت مقترن بـ «أل»، وقد رُوي بالرفع والنصب، فدلّ مجموع الروايتين على أنّ النعت إذا كان بهذه المنزلة مقترنًا بـ «أل»، وكان المنادى مبنيًّا، جاز في النعت الوجهان.

١٩٢ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٧٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩؛ والخصائص ١/ ٣٤٠؛ والدرر ٤/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٢٤٣؛ والكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص٢٩٧؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٨٦؛ والدرر ٦/ ٢٦؛ ولسان العرب ٤/ ٣٦٣ (سطر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٩؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧، ٢/ ١٢١.

اللغة والمعنى: الأسطار: ج السطر. نصر: هو نصر بن سيّار.

يقول: أقسم بأسطار سُطِرْن سطرًا بأنّه سينادي نصرًا ليعطيه ويساعده.

الإعراب: «**إنّي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**وأسطار**»: **الواو**: للقسم حرف جرّ، أسطار: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره: «أقسم». «**سُطرن**»: فعل ماضٍ للمجهول، والنون: نائب فاعل. «**سطرًا**»: مفعول مطلق منصوب. «**لقائل**»: اللام: المزحلقة، **قائل**: خبر «إنّ» مرفوع. «**يا**»: حرف نداء. «**نصر**»: منادى مفرد علم مبنيّ على الضمّ في محل نصب على النداء. «**نصر**»: عطف بيان على «نصر» مرفوع=

فـ«نصرٌ» الثاني محمول على لفظِ الأوّل، والثالثُ محمول على الموضع، كما تقول: «يا زيدُ العاقلُ، والعاقلَ»، لأنّ مجرَى عطفِ البيان والنعتِ واحدٌ.

وقد أنشدوا البيتَ على ثلاثةِ أَوْجه: «يا نصرُ نصرٌ نصرًا»، وهو اختيارُ أبي عمرو، و«يا نصرُ نصرًا نصرًا»، لجَرْيِ المنصوبَيْن مجرَى صفتَيْن منصوبتَيْن بمنزلةِ «يا زيدُ العاقلَ اللَّبِيب». وكان المازنيُّ يقول: «يا نصرُ نصرًا نصرًا» ينصبهما على الإغراء، لأنّ هذا نصرٌ حاجبُ نصرِ بن سيّارٍ كان حَجَبَ رؤبةَ ومنعه من الدخول، فقال: اضْرِبْ نصرًا أو لُمْهُ».

ويُروى: «يا نصرُ نصرُ نصرا» بجعلِ الثاني بدلاً من الأوّل، ولذلك لم يُنَوِّنْه، والثالثُ منصوبٌ على المصدر، كأنّه قال: انْصُرْني نصرًا، وسيوضَح أمرُ البدل وعطفِ البيان في موضعهما من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

وأمّا العطف بحرفٍ، فنحو: «يا عمرُو والحارثُ والحارثَ»، إذا عطفتَ اسمًا فيه الألفُ واللامُ على مفردٍ، جاز فيه وجهان: الرفعُ والنصبُ. تقول في الرفع: «يا زيدُ والحارثُ»، وهو اختيارُ الخليل وسيبويه والمازنيّ[1]، وقرأ الأعْرَجُ: **﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾**[2].

وتقول في النصب: «يا زيدُ والحارثَ»، وهو اختيارُ أبي عمرو ويُونُس، وعيسَى بن عمر، وأبي عمر الجَرْميّ، وقراءةُ العامّة: **﴿يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ﴾** بالنصب.

وكان أبو العبّاس المبرّد يرى أنّك إذا قلت: «يا زيدُ والحارثُ»، فالرفعُ هو الاختيارُ عنده، وإذا قلت: «يا زيدُ، والرجلَ»، فالنصبُ هو المختارُ، وذلك أنّ «الحارث»،

= باعتبار لفظه. «**نصرًا**»: عطف بيان على «نصر» باعتبار المحلّ.

وجملة «إنّي وأسطار»: الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة «... أسطار»: الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة «سطرن سطرًا»: الفعليّة في محلّ جرّ نعت لـ «أسطار». وجملة «يا نصر...»: الفعليّة في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «يا نصر نصر نَصْرًا»، فإنّ قوله: «نصر» الأوّل منادى، وقوله: «نصر» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، وقوله: «نصرًا» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محلّه، ولا يجوز في الثاني أو الثالث أن يُجْعَلَ بدلاً من المنادى، وذلك لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فلو أدخلت حرف النداء على واحد من هذين، لما جاز رفع الأوّل ونصب الثاني، إذ كلّ واحد منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء، وجب بناؤه على الضمّ، لكنّ عطف البيان ليس كذلك، بل يجوز فيه الإتباع على اللفظ فيرفَع، والاتباع على المحل فيُنصَب.

(١) الكتاب ٢/ ١٨٦، ١٨٧.

(٢) سبأ: ١٠. وهذا قراءة وقد تقدّم تخريجها منذ قليل.

و«حارثًا» عَلَمان، وليس في الألف واللام معنًى سِوَى ما كان قبلَ دخولهما، والألفُ واللامُ في «الرجل» قد أفادتا معنًى، وهو معاقَبةُ الإضافة، فلمّا كان الواجبُ في الإضافة النصبَ، كان المختارُ، والوجهُ مع الألف واللام النصبَ أيضًا، لأنّهما بمنزلة الإضافة.

فإن عطفتَ اسمًا مفردًا عَلَمًا على مثله، نحو: «يا زيدُ وعمرُو»، لم يكن فيه إلّا البناء، لأنّ العلّة المُوجِبَة لبناء الاسم الأوّل موجودةٌ في الثاني، لأنّ حرفَ العطف أَشْرَكَ الثاني في حكمِ الأوّل. ولذلك لو أبدلتَ الثاني من الأوّل، وهو مفردٌ، لم يكن فيه إلّا البناءُ والضمُّ، نحو: «يا زيدُ زيدُ»، و«يا أخانا خالدُ»، لأنّ عِبْرَةَ البدل أن يحُلَّ مَحَلَّ الأوّل، ولو أحللتَه مَحَلَّ الأوّل، لم يكن فيه إلّا البناء، ولذلك استثناه، فقال: إلّا البدل.

وقوله: «ونحوَ زيد وعمرو» يعني في العطف بالحرف، ويُمثِّله بقوله: «يا زيدُ وعمرُو» و«يا زيدُ أو عمرُو»، و«يا زيدُ لا عمرُو» يُشير إلى أنّ جميعَ حروف العطف في ذلك سَواءٌ، وإن اختلفت معانيها.

وإن كان المنادى مُبْهَمًا كان حكمُه كحكم غيرِ إلّا أنّه يوصَف بالرجل، وما أشبهَه من الأجناس، فتقول: «يا أيُّهَا الرجلُ أقبِلْ»، فيكون «أيُّ»، و«الرجلُ» كاسم واحدٍ، فـ«أيٌّ» مدعوٌّ، والرجلُ نعتُه، ولا يجوز أن يُفارِقه النعتُ، لأنّ «أيًّا» اسمٌ مُبهمٌ لم يُستعمل، إلّا بصلة، إلّا في الاستفهام، والجزاءِ، فلمّا لم يُوصَل، أُلزِمَ الصفةَ لتَبْيينه كما تُبيِّنه الصلةُ، وقد أجاز المازنيُّ نصبَ ذلك حَمْلاً على الموضع قياسًا على غيرِ المبهم، والصوابُ ما ذكرنا للمانع المذكور.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وإذا أُضيفت فالنصبُ، كقولك: يا «زيدُ ذا الجُمّةِ»، وقولِهِ [من الطويل]:**

١٩٣ـ أَزَيْدُ أخا وَرْقاءَ [إنْ كنتَ ثائِرًا فقَدْ عَرَضَتْ أحْناءُ حقٍّ فَخاصِمِ]

---

١٩٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٢٠٤ (حنا)؛ واللمع ص١٩٣؛ والكتاب ٢/ ١٨٣.

الإعراب: «**أزيدُ**»: الهمزة: حرف نداء، و«زيد»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «**أخا**»: بدل من «زيد» منصوب على المحل، وهو مضاف. «**ورقاء**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**كنتَ**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «**ثائرًا**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة. «**فقد**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«قد»: حرف تحقيق. «**عرضتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**أحناء**»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «**حقّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فخاصم**»: الفاء: حرف استئناف، =

و«يا خالدُ نفسَه»، و«يا تميمُ كُلَّكم، أو كلَّهم»، و«يا بشرُ صاحبَ عمرو»، و«يا غلامُ أبَا عبدِ الله»، و«يا زيدُ وعبدَ الله»».

* * *

قال الشارح: وإن كان التابعُ مضافًا، لم يكن فيه إلاّ النصبُ، صفةً كان أو غيرَ صفة، مثالُ الصفة: «يا زيدُ ذا الجمّةِ»، و«يا زيدُ أخانا». قال الشاعر [من الطويل]:

أزيدُ أخَا وَرْقاءَ إنْ كنتَ ثائرًا فقد عرضتْ أحناءُ حَقٍّ فخاصِمِ

الشاهد فيه نصبُ الصفة لأنّها مضافةٌ. ورقاء: حَيٌّ من قَيْس. والثائرُ: طالبُ الدم. يقول: إن كنتَ طالبًا لثَأْرك، فقد أمْكَنَك ذلك فاطْلُبْه، وخاصِمْ فيه. والأحناءُ: الجوانبُ، وهي جمعُ حِنْوٍ. ولا يجوز رفعُ هذه الصفة بحالٍ، لأنّ المنادى إذا وُصف بالمضاف لم يكن فيه إلّا النصبُ، وذلك من قِبَلِ أنّ الصفة من تَمامِ الموصوف، لأنّها مخصِّصةٌ للموصوف موضِحةٌ له، كتخصيصِ الألف واللام في نحوِ: «الرجل»، و«الغلام». ولذلك لا يجوز تقديمُها عليه. ويؤيّد عندك أنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد قولُه تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[1]. فدخولُ الفاء في خبرِ «الموت» دليلٌ على اتحادِ الصفة والموصوف، ألا ترى أنّك لو قلت: «إنّ الرجل فإنّه مُلاقيك» لم يجز، وإنّما جاز في الآية، لأنّك وصفته بقولك: «الذي تفرّون منه». والفاءُ تدخل في خبرِ الموصول بالفعل، فلمّا وصفوا «الموتَ» بما يجوز دخولُ الفاء في خبره، جاز دخولُها في خبرِ موصوفه. وإذ كانت منزلتُها من الموصوف هذه المنزلةَ، جاز أن يُعتبر فيها من الحكم ما يُعتبر فيه، فكما لم يكن في المنادى إذا كان مضافًا إلاّ النصبُ، نحو: «يا غلامَ زيد»، كذلك لا يكون في صفةِ المنادى إذا كانت مضافةً غيرُه، كقولك: «يا زيدُ أخانا». ولم يجز أن تقول: «يا زيدُ أخونا»، و«يا بكرُ صاحبُ بِشرٍ»، فترفعَ حملاً على اللفظ، كما فعلتَ في المفرد حيثُ قلت: «يا زيدُ العاقلُ».

= «خاصم»: فعل أمر مبني على السكون، وحرّك بالكسر للضرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة «أزيد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن كنت ثائرًا فقد عرضت أحناءُ حقّ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عرضت أحناء حقّ»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «خاصِم»: استئنافية لا محل لها من الإعرب.

والشاهد فيه قوله: «أخا» حيث نصبَ تابعَ المنادى، لأنه، أي: التابع، مضاف.

(١) الجمعة: ٨.

وكذلك إن أكّدتَ، فقلت: «يا زيدُ نفسَه»، و«يا تميمُ كُلُّكم»، و«يا قيسُ كلَّكم»، فتنصب، لأنّ مجرَى التأكيد مجرَى النعت، فلذلك استويا في الحكم، وجاز أن تقول: «كلَّكم» بلفظ الخطاب، لأنّ المنادى مخاطَبٌ. وجاز أن تقول: «كلَّهم» بلفظ الغَيْبة لأنّ المنادى، وإن كان مخاطبًا، إلّا أنّ لفظ الاسم الظاهر موضوعٌ للغيبة. ألا تراك تقول: «زيدٌ فَعَلَ» ولا تقول: «فعلتَ»، وإن كنتَ تخاطِب زيدًا المذكورَ. وتقول: «يا بشرُ صاحبَ عمرو»، و«يا غلامُ أبا عبدِ الله» تنصب الثانيَ لا غير، سوَاء جعلتَه عطفَ بيان، أو بدلاً، لأنّ عطفَ البيان حكمُه الصفة، والصفةُ، إذا كانت بمضافٍ، لم يكن إلّا منصوبًا، فكذلك عطف البيان. والبدل عِبْرتُه أن يُحلّ مَحلّ الأوّل، وأنتَ لو أحللتَه محلّ الأوّل، وأوْلَيْتَه حرفَ النداء، وهو مضافٌ، لم يكن إلّا نصبًا، وكذلك إذا عطفتَ على المنادى المفرد مضافًا، لم يكن إلّا نصبًا، نحوَ: «يا زيدُ، وعبدَ الله»، لأنّ المعطوف شريكُ المعطوف عليه. فكما أنّ الأوّل إذا كان مضافًا لم يكن إلّا منصوبًا، فكذلك الثاني، لأنّه شريكه في العامل.

فصل
[حكم «ابن» و«ابنة» إذا وقعا وصفين للمنادى المفرد العلم]

* * *

قال صاحب الكتاب: **«والوصف بـ«ابْنٍ» و«ابنةٍ» كالوصف بغيرهما إذا لم يقعا بين عَلَمَيْن، فإن وقعا، أُتبعت حركةُ الأوّل حركةَ الثاني كما فعلوا في «ابْنِم» و«امْرِىءٍ»، تقول: «يا زيدُ ابنَ أخينا»، و«يا هندُ ابنةَ عاصِمٍ»».**

* * *

قال الشارح: إذ وُصف الاسم المنادى المفردُ العَلَمُ بِـ«ابن» أو «ابنةٍ» كان حكمُهما كحكم غيرهما من الأسماء المضافة إذا وُصف بها من استحقاقِ الإعراب بالنصب، نحوِ: «يا زيدُ ابنَ أخينا» بضمّ الأوّل، لأنّه منادًى مفردٌ عَلَمٌ، وبنصبِ الصفة، لأنّها مضافةٌ، كما قلتَ: «يا زيدُ ذا الجُمّة». وإن وصفتَ بهما عَلَمًا مضافَيْن إلى علم أو كُنيةٍ أو لقبٍ، نحوَ: «يا زيدَ بنَ عمرو»، و«يا جعفرَ بنَ أبي خالد»، و«يا زيدَ بن بَطَّةَ»، كانت الصفة منصوبةً على كلِّ حال، وجاز في المنادى وجهان:

أحدُهما: الإتباعُ، وهو أن تقول «يا زيدَ بنَ عمرو»، فتُتْبِع حركةَ الدال فتحةَ النون، وحَقُّها الضمُّ، وهو غريبٌ، لأنّ حقَّ الصفة أن تتبع الموصوفَ في الإعراب، وههنا قد تبع الموصوفُ الصفةَ. والعلّة في ذلك أنّك جعلتَهما لكثرةِ الاستعمال كالاسم الواحد، إذ كلُّ إنسانٍ مَعْزُوٌّ إلى أبيه عَلَمًا كان أو كنيةً أو لقبًا، فيوصَف بذلك، فجُعلا كالاسمَيْن اللذَيْن رُكّب أحدُهما مع الآخر. قال الشاعر [من الرجز]:

١٩٤ـ يا حَكَمَ بنَ المُنْذِرِ بنِ الجارُودْ [سرادِقُ المجْدِ عليكَ ممدودْ]

ففتح ميمَ «حَكَم» مع أنّه منادًى مفردٌ معرفةٌ، وذلك لأنّهم جعلوهما كالاسم الواحد. فلمّا فتحوا نونَ «ابن» من حيث كان مضافًا، فتحوا أيضًا ميمَ «حكم»، لأنّهم لمّا أضافوا «ابنًا» كأنّهم قد أضافوا ما قبله، ولذلك من شدّةِ انعقادهما شبّه سيبويه[1] حركةَ الدال من «زيد» بحركة الراء من «امْرِئٍ» وحركةِ النون من «ابْنِم». فكما أنّ الراء من «امرىء» تابعةٌ للهمزة، والنونَ في «ابنم» تابعةٌ للميم، كذلك أتبعوا الدالَ من «يا زيدَ بنَ عمرو» النونَ من «ابن»؛ لأنّ الصفة والموصوف كالصلة والموصول، وانضاف إلى ذلك كثرةُ الاستعمال، فقُوّي الاتّحاد، ولذلك لا يحسن الوقفُ على الاسم الأوّل، ويُبتدأ بالثاني، فيقال: «ابْنُ فلان».

والوجه الثاني: أن تقول: «يا زيدُ بنَ عمرو» بضمّ الدال من «زيد» على الأصل، لا تُتْبِعها فتحةَ النون من «ابن عمرو»، وهي لغةٌ فاشيةٌ، فعلى هذا يكون الألفُ من «عِيسَى» في قوله: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾[2] على القول الأوّل، في تقديرِ مفتوح، وعلى القول الثاني، في تقديرِ مضموم، فاعرفه.

* * *

١٩٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٧٢؛ وللكذاب الحرمازي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٨٩؛ والكتاب ٢/ ٢٠٣؛ ولرؤبة أو للكذاب الحرمازي في شرح التصريح ٢/ ١٦٩؛ ولسان العرب ١٠/ ١٥٨ (سردق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٣٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٢٦؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٢.

شرح المفردات: حكم بن المنذر: أحد أمراء البصرة في عهد هشام بن عبد الملك. الجارود: من الجَرد، لُقّب به جدّ الممدوح لإغارته على قوم، فشبّهوه بالسيل. السرادق: الخباء.

المعنى: يمدح الراجز الحكم بن المنذر بأنّه عالي المنزلة، وسامي القدر، وميمون الطلعة.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**حكم**»: منادى يجوز بناؤه على الضمّ أو الفتح. «**بن**»: نعت «حكم» منصوب، تبعه في المحلّ، وهو مضاف. «**المنذر**»: مضاف إليه مجرور. «**بن**»: نعت «المنذر» مجرور، وهو مضاف. «**الجارود**»: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة الشعريّة. «**سرادق**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**المجد**»: مضاف إليه مجرور. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ممدود». «**ممدود**»: خبر المبتدأ مرفوع، وسكّن للضرورة الشعريّة.

وجملة النداء «يا حكم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سرادق... ممدود»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا حكم» بجواز البناء على الضمّ والفتح لاتصاله بـ «ابن» المضافة إلى علم.

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) المائدة: ١١٠.

[«ابن» و«ابنة» في غير النداء]

قال صاحب الكتاب: «وقالوا في غير النداء أيضًا إذا وصفوا: «هذا زيدٌ ابنُ أخينا، وهندٌ ابنةُ عَمِّنا»، و«هذا زيدُ بنُ عمرو وهندُ بنتُ عاصم»، وكذلك النصبُ والجرُّ، فإذا لم يصفوا، فالتنوينُ لا غيرُ. وقد جوّزوا في الوصف التنوينَ في ضرورة الشعر، كقوله [من الرجز]:

١٩٥ـ جاريةٌ من قَيسٍ ابنِ ثَعْلَبَهْ»

* * *

قال الشارح: قد جروا على هذه القاعدة في غير النداء أيضًا، لا فَرْقَ بين النداء وغيرِ النداء في هذا الحكم. وذلك أنه لمّا كثُر إجراءُ «ابن» صفةً على ما قبله من الأعلام، إذا كان مضافًا إلى عَلَم أو ما يجري مجرَى الأعلام من الكُنَى والألقاب، نحوِ: «زيدِ بنِ عمرو»، و«أبي بكرِ بنِ قاسم»، و«سعيدِ بنِ بَطَّةَ»، و«عبدِ الله بنِ الدُّمَيْنة». فلمّا كان «ابنٌ» لا ينفكّ من أن يكون مضافًا إلى «أبٍ» أو «أُمٍّ» وكثُر استعمالُه، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره، فحذفوا ألفَ الوصل من «ابن»، لأنّه لا يقوى فصلُه ممّا قبلَه، إذ كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم كالشيء الواحد، وهي مضارِعةٌ للصلة والموصول من وُجوهٍ تُذْكَر في موضعها. وحذفوا تنوينَ الموصوف أيضًا، كأنّهم جعلوا الاسمَيْن اسمًا واحدًا لكثرةِ الاستعمال، وأتبعوا حركةَ الاسم الأوّل حركةَ الاسم الثاني. ولذلك شبّهه سيبويه بـ«امْرِئٍ» و«ابْنِم» في كونِ حركة الراء تابعةً لحركة الهمزة وحركةِ النون في «ابنم» تابعةً لحركة الميم على ما تقدم.

فإذا قلت: «هذا زيدُ بنُ عمرو، وهندُ ابنةُ عاصم» فـ«هٰذَا» مبتدأٌ و«زيدٌ» الخبرُ، وما بعده نعتُه، وضمّةُ «زيد» ضمّةُ إتباع، لا ضمّةُ إعراب؛ لأنّك عقدتَ الصفةَ والموصوفَ وجعلتَهما اسمًا واحدًا، وصارت المعاملةُ مع الصفة، والموصوفُ كالصدر له. ولذلك لا يجوز السكوتُ على الأوّل. وكذلك النصبُ، تقول: «رأيتُ زيدَ بنَ عمرو»، فتفتح الدالَ إتباعًا لفتحة النون. وتقول في الجرّ: «مررتُ بزيدِ بنِ عمرو»، فتكسر الدالَ من «زيد»

---

١٩٥ ـ **التخريج**: الرجز للأغلب العجليّ في ديوانه ص١٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٢؛ والكتاب ٣/ ٥٠٦؛ ولسان العرب ١/ ٢٣٨ (ثعلب)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٩١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ٦٥٩ (قبب)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٦.

الإعراب: **«جارية»**: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. **«من قيس»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «جارية». **«ابن»**: صفة مجرورة بالكسرة وهو مضاف. **«ثعلبة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة هي جارية»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «من قيسٍ» حيث نون «قيس»، وهو الموصوف بـ «ابن»، وذلك لضرورة الشعر.

إتباعًا لكسرة النون من «ابن عمرو». وقد ذهب بعضُهم إلى أنّ التنوين إنّما سقط لالتقاء الساكنَيْن: سُكونِه، وسكونِ الباء بعده. وهو قولٌ فاسدٌ، لأنّه قد جاء عنهم: «هذه هندُ بِنتُ عمرو»، فيُحذف التنوين، وإن لم يَلْقَه ساكنٌ بعده، فعُلم بذلك أنّ حَذْفَ التنوين إنّما كان لكثرةِ استعمالِ «ابن».

فإن لم تُضِف «ابنًا» إلى عَلَم، نحوَ: «هذا زيدٌ ابنُ أخينا، وهذه هندٌ ابنةُ عَمنا»، لم تحذف التنوين، وأثبتَّ الهمزةَ خطًّا، لأنه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ إضافته إلى العَلَم. وكذلك إذا لم يصفوا به وجعلوه خبرًا، لم يُحْذَف التنوين، وأُثبتت همزةُ الوصل خطًّا، فتقول: «زيدٌ ابنُ عمرو»، فيكون «زيدٌ» مبتدأً، و«ابنُ عمرو» الخبرَ، ومثله «إنّ بكرًا ابنُ جعفر»، و«ظننتُ محمّدًا ابنَ عليّ»، وكذلك إن ثنّيتَ، فقلتَ: «ضربتُ الزيدَيْن ابنَيْ جعفر». أثبتَّ الألفَ والنونَ لوجهَيْن:

أحدُهما: أنّه لم يكثر ذلك في التثنية كثرتَه في الإفراد.

والثاني: أنّه لم يَبْقَ بالتثنية عَلَمًا، وصار تعريفُه بالألف واللام، نحوُ: الرجل، والغلام، فأمّا قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[1]، فقد قُرىء بالتنوين وبغير التنوين[2] فمن نَوَّنَ جعله مبتدأً و«ابنُ الله» الخبرَ حكايةً عن مَقالِ اليهود، ومَن حذف التنوينَ منه جعله وصفًا، وقدّر مبتدأً محذوفًا، تقديرُه: هو عزيرُ بنُ الله، فيكون «هُوَ» مبتدأً، و«عزيرُ» الخبرَ، و«ابنُ الله» صفتَه. وهذا فيه ضعفٌ، لأنّ «عزيرًا» لم يتقدّم له ذكرٌ فيُكْنَى عنه. والأشبهُ أن يكون أيضًا خبرًا إلاّ أنّه حُذف منه التنوين لالتقاء الساكنَيْن من قبيل الضرورة، وله نظائرُ، نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾[3] بحَذْفِ التنوين من «أحد»، ومنه ما رَواه أبو العبّاس عن عُمارةَ بن عَقِيل أنّه قرأ: ﴿وَلَا اللَّيلُ سَابِقُ النَّهارَ﴾[4] بنصب «النهارَ» على إرادةِ التنوين، ومنه قول الشاعر [من المتقارب]:

١٩٦ ـ فألْفَيْتَه غيرَ مستعتِبٍ ولا ذاكِرِ اللّهَ إلّا قليلا

(١) التوبة: ٣٠.

(٢) قراءة التنوين هي قراءة الجمهور، وقرأ ابن عامر وابن كثير وحمزة ونافع وأبو عمرو بغير تنوين. انظر: البحر المحيط ٢/ ٣١؛ والكشاف ٢/ ١٨٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٤.

(٣) الإخلاص: ١ ـ ٢ وهي قراءة أبي عمرو ويونس والحسن وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/ ٥٢٨؛ وتفسير الطبري ٣٠/ ٢٢٢؛ والكشاف ٤/ ٢٩٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٢٧١.

(٤) يس: ٤٠. وهذه قراءة عمارة بن عقيل. انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٣٨؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ٣٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٠٩.

١٩٦ ـ التخريج: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص٥٤؛ والأغاني ١٢/ ٣١٥؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩؛ والدرر ٦/ ٢٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣؛ والكتاب ١/ ١٦٩؛ ولسان العرب ١/ ٥٧٨ (عتب)، ١١/ =

أراد: ولا ذاكرٍ اللَّهَ إلَّا قليلاً، بالتنوين، ولذلك نصب إلَّا أنّه حذف التنوينَ لالتقاء الساكنَيْن.

وقوله: «وقد جوّزوا في الوصف التنوينَ في ضرورة الشعر» بمعنَى أنّهم قد أجازوا فيما حذفوا منه التنوينَ، وذلك إذا وقع «ابنٌ» وصفًا بين عَلَمَيْن نحوَ قول الشاعر [من الرجز]:

جَارِيَةٌ مِن قَيْسِ ابْنِ ثَعْلَبَهْ   كأنّها حِلْيَةُ سَيْفٍ مُذْهَبَهْ[1]

البيت للأغْلَب العِجْليّ، وقيسُ بنُ ثعلبة بن عُكابَةَ: قبيلةٌ عظيمةٌ معروفةٌ، وقال الحُطيئة [من الطويل]:

١٩٧ـ فإن لا يكن مالٌ يُثابُ فإنّه   سَيأتِي ثَنائِي زيدًا ابنَ مُهَلْهِلِ

= ٤٤٧ (عسل)؛ والمقتضب ٢/ ٣١٣؛ والمنصف ٢/ ٢٣١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٤٩، ٣٥٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤؛ ومجالس ثعلب ص١٤٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.

اللغة: ألفيته: وجدته. مستعتب: طالب العتبى، وهي الرضا.

المعنى: ما لي أراه غير مكترث وغير طالب الرضا والصفح، ولا مستغفرًا الله ولا ذاكره إلا قليلاً؟!

الإعراب: **«فألفيته»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ألفيته»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبنيّ على الضمّ في محل نصب مفعول به أول. **«غير»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف. **«مستعتب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف زائد لتأكيد النفي. **«ذاكر»**: اسم معطوف على «غير» منصوب. **«الله»**: لفظ الجلالة مفعول به لاسم الفاعل «ذاكر» منصوب. **«إلا»**: حرف حصر. **«قليلاً»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «ألفيته»: بحسب ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «لا ذاكر الله» حيث أراد «ذاكرٍ الله»، فحذف التنوين للضرورة، لا للإضافة، ولهذا نصب لفظ الجلالة «الله» بـ «ذاكر».

(١) تقدم بالرقم ١٩٥.

١٩٧ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص١٧٢؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٢.

الإعراب: **«فإن»**: الفاء: بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط جازم. **«لا»**: حرف نفي. **«يكن»**: فعل مضارع تامّ مجزوم لأنه فعل الشرط، وعلامته السكون الظاهر. **«مالٌ»**: فاعل «يكن» مرفوع بالضمة. **«يثاب»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره، هو. **«فإنه»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، **«إنه»**: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسمها. **«سيأتي»**: السين: حرف تنفيس واستقبال، ويأتي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء للثقل. **«ثنائي»**: فاعل مرفوع بضمة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. **«زيدًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«ابن»**: صفة منصوبة بالفتحة، وهو مضاف. **«مهلهل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. =

ومَن فعل ذلك لزِمه إثباتُ الألف في الخَطّ، والجيّدُ في البيتَيْن أن يكون أراد البدلَ لا الوصفَ، لِيخرج عن عُهْدَةِ الضرورة.

= وجملة «فإن لا يكن...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يكن مال» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفيّ. وجملة «يثاب»: في محل رفع نعت لِـ «مال». وجملة «فإنه سيأتي»: في محلّ جزم جواب الشرط المقترن بالفاء. وجملة «سيأتي»: في محل رفع خبر «إن».

والشاهد فيه قوله: «زيدًا ابن مهلهل» حيث وقع «ابن» وصفًا بين علمين، فلم ينوّن، وأثبتت ألفه خطًّا.

المنادى المبهم

فصل

قال صاحب الكتاب: «والمنادى المُبْهَم شيئان: «أيٌّ»، و«اسمُ الإشارة»، فـ«أيٌّ» يوصَف بشيئَيْن: بما فيه الألفُ واللامُ مُقْحَمةً بينهما كلمةُ التنبيه، وباسم الإشارة، كقولك: «يا أيُّهَا الرجلُ»، و«يَا أَيُّهذا». قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

١٩٨ ـ ألا أَيُّهذا الباخِعُ الوَجْدُ نَفْسَهُ [لشيءٍ نَحَتْهُ عن يديهِ المقادِرُ]

واسمُ الإشارة لا يوصَف إلاّ بما فيه الألف واللام، كقولك: «يا هذا الرجلُ»، و«يا هؤلاء الرجالُ». وأنشد سيبويه لخُزَزِ بن لَوْذانَ [من الكامل]:

١٩٩ ـ يا صاحِ يا ذا الضامِرُ العَنْسِ [والرَّحْلِ ذي الأنساع والحِلْسِ]

---

١٩٨ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٠٣٧؛ ولسان العرب ٨/ ٥ (بخع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٧؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٧٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٢ (نحا)؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٩.

اللغة: الباخع: الهالك. الوجد: شدّة الشوق. نحته: صرفته.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**أيهذا**»: «أيّ» منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، و«ها» حرف تنبيه، و«ذا»: اسم إشارة في محلّ رفع نعت «أيّ». «**الباخع**»: بدل من «ذا»، أو نعت «أيّ» مرفوع. «**الوجد**»: فاعل اسم الفاعل «الباخع» مرفوع. «**نفسه**»: مفعول به، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. و«الوجد»: (بالنصب) مفعول لأجله. «**الشيء**»: جار ومجرور متعلقان بـ «الباخع». «**نحته**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**عن يديه**»: جار ومجرور متعلقان بـ «نحته»، والمجرور مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**المقادر**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نحته»: في محلّ جرّ نعت «شيء».

والشاهد فيه قوله: «ألا أيّهذا الباخع» حيث وصف الاسم المبهم «أي» باسم الإشارة «ذا»، ووصف اسم الإشارة بمعرفة هي «الباخع».

١٩٩ ـ **التخريج**: البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/ ١٠٨، ١٠٩، ١٣٦؛ ولخزز بن لوذان في خزانة الأدب ٢/ ٢٣٠، ٢٣٣؛ والكتاب ٢/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٠٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص٦٤٠؛ وشرح قطر الندى ص ٢١١؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٣٣، ٢/ ٥١٣؛ والمقتضب ٢/ ٥٤، ٤/ ٢٢٣؛ والمقرب ١/ ١٧٩.

اللغة: الضامر: قليل اللحم، وفي المطيّ: كناية عن كثرة الأسفار. العنس: الناقة الشديدة. الرحل: =

ولعبِيد [من الكامل]:

٢٠٠ـ يا ذا المُخَوِّفُنا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ [حجرٍ تمنّي صاحبِ الأحلامِ]

* * *

قال الشارح: المُبْهَم في النداء شيئان: أحدُهما «أيٌّ»، والثاني: اسمُ الإشارة. فأمّا

= ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. الأنساع: ج النسع، وهو سير يربط به الرحل. الحلس: كساء يوضع على ظهر المطيّة تحت البرذعة.

المعنى: يا صاحبي، يا صاحب الناقة الشديدة التي أهزلها السفر الطويل والترحال المتواصل، والرحل المشدود بسير عريض فوق الحلس.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**صاح**»: منادى مرخّم، أصله «صاحب» مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «**يا**»: حرف نداء. «**ذا**»: اسم إشارة منادى مبنيّ في محلّ نصب. «**الضامر**»: صفة «ذا» ويجوز فيها الرفع إتباعًا له على اللفظ، أو النصب إتباعًا له على المحلّ، وهو مضاف. «**العنس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والرّحل**»: الواو: حرف عطف، و«الرحل»: معطوف على «**العنس**» مجرور بالكسرة. «**ذي**»: نعت «الرحل» مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**الأنساع**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والحلس**»: الواو: حرف عطف، و«الحلس»: معطوف على «الأنساع» مجرور بالكسرة.

وجملة «يا صاح»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا ذا الضامر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا ذا الضامر العنس» فإنّ «ذا» منادى مبنيّ، و«الضامر» صفة مقترنة بـ «أل». وقد روي قوله: «الضامر» بالرفع والنصب، فدلّ مجموع الروايتين على أنّ الصفة إذا كانت بهذه المنزلة جاز فيها الوجهان.

٢٠٠ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص١٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٥؛ والكتاب ٢/ ١٩١.

اللغة: واضحة.

المعنى: يخاطب الشاعر امرأ القيس بن حِجر، وكان امرؤ القيس قد توعَّد بني أسد الذين قتلوا أباه. يقول: ما تمنيته لن يقع فهو أضغاث أحلام.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**ذا**»: اسم إشارة مبني على السكون في اللفظ، ولو كان كان معربًا لبُنِي على الضم كالمفرد، محله النصب. «**المخوّفنا**»: صفة لـ «ذا» لأنه في الأصل مبني على الضم، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. هذا توجيه سيبويه ومن وافقه، ففي «المخوفنا» أقوال أخرى عرضها البغدادي في الخزانة ٢/ ٢١٢، ٢٢٩، ٢٣٠. «**بمقتل**»: جارّ ومجرور متعلقان بـ «المخوّف»، وهو مضاف. «**شيخه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**حجر**»: بدل من «شيخه» مجرور بالكسرة. «**تمنّي**»: مفعول مطلق للفعل «تتمنى» المحذوف، وهو مضاف. «**صاحب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**الأحلام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا ذا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تتمنى تمنّي صاحب الأحلام»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: وصف اسم الإشارة بصفة معرفة بـ «ألْ».

«أيٌّ» فنحوُ قولك: «يا أيُّهَا الرجلُ»، وهي أشَدُّ إبهامًا من أسماء الإشارة، ألا ترى أنّها لا تُثنَّى، ولا تُجْمَع، فتقول: «يا أيّها الرجلُ» و«يا أيُّها الرجلان». و«يا أيّها الرجالُ». ولذلك لزِمها النعتُ، فـ«يَا» أداةُ النداء، و«أيٌّ» المنادَى، و«هَا» تَنْبِيهٌ، و«الرجلُ» نعتُه، والأصل فيه أنّهم أرادوا نداءَ الرجل، وهو قريبٌ من المنادِي، وفيه الألفُ واللام، فلمّا لم يُمْكِن نداؤُه والحالةُ هذه، كرهوا نَزْعَهما، وتغيير اللفظ عند النداء، إذ الغرضُ إنّما هو نداءُ ذلك الاسم، فجاؤوا بـ«أيّ» وُصْلةً إلى نداء «الرجل»، وهو على لفظه، وجعلوه الاسمَ المنادَى، وجعلوا «الرجل» نعتَه، ولزِم النعتُ حيث كان هو المقصودَ، وأدخلوا عليه هاءَ التنبيه لازمةً لِتكون دلالةً على خروجها عمّا كانت عليه وعِوَضًا ممّا حُذف منها، والذي حُذف منها الإضافةُ في قولك: «أيُّ الرجلَيْنَ»، و«أيُّ الغلامَيْن»، والصلةُ في نظيرتها، وهي «مَنْ». ألا ترى أنّك إذا ناديتَ «مَنْ»، قلتَ: «يا مَن أبوه قائمٌ»، و«يا مَن في الدار».

وتوصَف «أيّ» في النداء بشيئَيْن: أحدُهما الألف واللام وقد ذُكر، والثاني: اسمُ الإشارة، نحوُ: «يا أيّهذا الرجلُ». فـ«ذَا» صفةٌ لـ«أيّ» كما وُصفتْ بما فيه الألفُ واللامُ. وجاز الوصفُ به لأنّه مبهمٌ مثلُه كما تصِف ما فيه الألفُ واللام بما فيه الألف واللام. والنُّكْتة في ذلك أنّ «ذَا» يوصَف بما يوصف به «أيٌّ» من الجنس، نحوِ «الرجل»، و«الغلام»، فوصفوا به «أيًا» في النداء تأكيدًا لمعنى الإشارة، إذ النداءُ حالُ إشارة، والغرضُ نعتُه. ألا ترى أنّ المقصود بالنداء من قولك: «يا أيّهذا الرجلُ» إنّما هو الرجلُ، و«ذَا» وُصلةٌ كـ«أيٍّ»، قال الشاعر [من الطويل]:

٢٠١ــ ألا أيُّهذا المَنْزِلُ الدارِسُ الذي ... كأنّك لم يَعْهَدْ بك الحَيَّ عاهِدُ

---

٢٠١ ــ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٠٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٨٦، ٤٨٧؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/٦٩؛ والمقتضب ٤/٢١٩، ٢٥٩.

اللغة والمعنى: كأنّ هذا المنزل لدروسه وتغيُّر آثاره لم يقم فيه أحدٌ، ولا عهدَ به لأحد.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**أيها**»: منادى مبني على الضم في محل نصب، وها: حرف للتنبيه. «**ذا**»: اسم إشارة مبنيّ على السكون في محلّ رفع أو نصب نعت لِـ «أيّ». «**المنزل**»: عطف بيان على «ذا» أو بدل منه. مرفوع وعلامة رفعه الضمة. «**الدارسُ**»: صفة لـ «المنزل» مرفوعة بالضمة. «**الذي**»: نعت ثانٍ مبني على السكون محله الرفع. «**كأنّك**»: حرف مشبه بالفعل، وكاف الخطاب: اسم (كأنَّ) محله النصب. «**لم**»: حرف جازم. «**يعهد**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه السكون. «**بك**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يعهد». «**الحيّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**عاهد**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «يا أيها ذا المنزل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأنك لم يعهد عاهد»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «لم يعهد عاهِدٌ»: خبر (كأنّ) محلُّها الرفع.

والشاهد فيه: وصف (أيّ) باسم الإشارة، وهو مثله في الإبهام، وأجرى المنزل على (هذا) لأنه مفرد مثله.

وقال الآخر [من الطويل]:

٢٠٢- ألا أيُّهذا اللائمي أحضُرَ الوَغى وأنْ أشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

وقال ذو الرُّمّة [من الطويل]:

ألَّا أيُّهذا الباخعُ الوَجْدُ نَفْسَه لِشيءٍ نَحتْه عن يَدَيْهِ المَقادِرُ[1]

وقد يستغنون باسم الإشارة عن «أيّ»، فيوقِعونها موقعَها، فيقولون: «يا ذا الرجلُ»، و«يا هذا الرجلُ»، فيكون «ذَا» وُصلةً كما كانت «أيٌّ». وتلزَمها الصفةُ كما تلزم «أيًا». ولا يجوز في صفتها إلّا الرفعُ كما كانت «أيٌّ» كذلك، لأنّه لا يتِمّ بـ«يَا» ذا النداءُ ههنا، لأنّه في معنًى «يَا أيّها»، ولا بدّ من «الرجل»، إذ هو المنادَى في الحُكْم والتقديرِ. ولا يلزَمها هاءُ التنبيه كما لزم «أيًا»، لأنّه لم يُحْذَف من اسمِ المشار إليه شيءٌ كما حُذف

---

٢٠٢ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣٢؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٠؛ وخزانة الأدب ١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩؛ والدرر ١/ ٧٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠؛ والكتاب ٣/ ٩٩، ١٠٠، ولسان العرب ١٣/ ٣٢ (أنن)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٢؛ والمقتضب ٢/ ٨٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥؛ والدرر ٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤؛ ورصف المباني ص١١٣؛ وشرح ابن عقيل ص٥٩٧؛ ومجالس ثعلب ص٣٨٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٣، ٦٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧.

اللغة والمعنى: الوغى: الحرب. مخلدي: ضامن بقائي خالدًا.

يقول: أيّها الإنسان الذي يلومني على حضور اللذات والحروب، هل تضمن لي بقائي خالدًا إذا امتنعت عنها؟

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**أيهذا**»: أي: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء، وها: للتنبيه، ذا: اسم إشارة مبنيّ في محلّ نعت «أي». «**اللائمي**»: بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، الياء: في محلّ جر بالإضافة، أو في محلّ نصب مفعول به لاسم الفاعل «اللائم». «**أحضر**»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المصدريّة المحذوفة، والفاعل: أنا. وتروى بالرفع. «**الوغى**» مفعول به منصوب. «**وأن**»: الواو: حرف عطف، أن: حرف مصدري ناصب. «**أشهد**»: فعل مضارع منصوب، والفاعل: أنا. «**اللذات**»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. «هل»: حرف استفهام. «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**مخلدي**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «ألا أيهذا...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، تقديرها: «أنادي». وجملة «أحضر» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤوّل من «أن» والفعل «أشهد» معطوف على المصدر الأوّل تقديره: «ألا أيهذا اللائمي حضور الوغى وشهود اللذات». وجملة «هل أنت مخلدي» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية.

والشاهد فيه قوله: «أيُّهذا اللائمي» حيث أبدل من اسم الإشارة ما فيه الألف واللام.

(١) تقدم بالرقم ١٩٨.

من «أيّ»، فأمّا «هَذَا» فلها مذهبان: أحدُهما أن تكون وصلةً لنداءِ «الرجل»، فيكون حكمُها حكم «يا أيّها الرجلُ». والآخرُ أن تكون مكتفِيَةً، لأنّه يجوز أن تقول: «يا هذا أقْبِلْ»، ولا تصفَ، فعلى هذا المذهب يجوز أن تقول: «يا هذا الرجلُ، والرجلَ» بالرفع والنصب، و«يا هذا الظريفُ، والظريفَ»، وأجاز المازنيُّ: «يا أيّها الرجلُ، والرجلَ» بالرفع والنصب، وقد تقدّم الكلامُ عليه، فأما ما أنشده من قول الشاعر [من الكامل]:

يَا صاحِ يَا ذا الضامرُ العَنْسِ والرَّحْلِ والأقْتابِ والحِلْسِ[1]

فالشاهد فيه وصفُ «ذا» بما فيه الألفُ واللام و«الضامرُ» رفعٌ وإن كان مضافًا إلى «العنس»، لأنّ إضافته غيرُ مَحْضة، إذ التقدير: يا ذا الذي ضمرتْ عَنْسُه. والعنس: الناقة الشديدة. وأصلُ العنس: الصَّخْرةُ في الماء، قيل لها ذلك لصَلابتها. ومثله: «يا ذا الحَسَنُ الوَجْهِ»، تقديرُه: يا هذا الحسنُ وَجْهُه. وذهب الكوفيون إلى أنّ الرواية: ياصاح يا ذا ضامرِ العنسِ، بخفضِ «الضامر»، ويُضيفون «ذَا» إلى «الضامر»، ويجعلونه مثلَ «يا ذَا الجُمَّةِ»، وتكون «ذُو» بمعنى صاحب، وهي التي تتغيّر فتكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالألف، وفي الجرّ بالياء. قالوا: ألَا ترى أنّه عُطف عليه، و«الرحلِ»، و«الأقتابِ»، و«الحلسِ» بالخفض. ولو كان «الضامرُ» مرفوعًا على ما أنشده سيبويه، لكان «الرحل» مخفوضًا بالعطف على «العنس»، فيصير التقديرُ: يا الذي ضمرتْ عنسُه، ورحلُه، وهذا فاسدٌ، وسيبويه يحمل ذلك على مثلِ قول الآخر [من الرجز]:

٢٠٣ـ عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا

---

(١) تقدم بالرقم ١٩٩.

٢٠٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٠٨، ٧/٢٣٣؛ وأمالي المرتضى ٢/٢٥٩؛ والإنصاف ٢/٦١٢؛ وأوضح المسالك ٢/٢٤٥؛ والخصائص ٢/٤٣١؛ والدرر ٦/٧٩؛ وشرح الأشموني ١/٢٢٦؛ وشرح التصريح ١/٣٤٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١١٤٧، وشرح شواهد المغني ١/٥٨، ٢/٩٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص٣٠٥؛ ولسان العرب ٢/٢٨٧ (زجج)، ٣/٣٦٨ (قلد)، ٩/٢٥٥ (علف)؛ ومغني اللبيب ٢/٦٣٢؛ والمقاصد النحويّة ٣/١٠١؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٠.

اللغة: علف: أطعم. التبن: ما قطع من السنابل وسوقها بعد الدرس.

المعنى: إنّه علف دابته تبنًا، وسقاها ماء باردًا.

الإعراب: «**علفتها**»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. وها: في محلّ نصب مفعول به أوّل. «**تبنًا**»: مفعول به ثانٍ. «**وماءً**»: الواو: حرف عطف. ماء: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «سقيتها ماءً». «**باردًا**»: نعت «ماءً».

وجملة «علفتها» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وعطف عليها جملة «سقيتها» المقدّرة.

والشاهد فيه قوله: «وماءً» حيث لا يصحّ أن يكون مفعولاً للفعل «علفتها»، لأنه لا يصحّ أن يشترك مع لفظة «التبن» بعامل واحد، وهو قوله: «علفتها»، لأنّ الماء لا يُعلف، وإنّما يُسقَى، فلا بدّ من=

فيكون التقديرُ: يا ذا الضامرُ العنسِ، والمتغيِّرُ الرحلِ، لأنّ الضُمور يدلّ على تغيُّر.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**وتقول في غير الصفة: «يا هذا زيدٌ، وزيدًا»، و«يا هذان زيدٌ وعمرٌو، وزيدًا وعمرًا»، وتقول: «يا هذا ذا الجُمَّةِ» على البَدَل**».

* * *

قال الشارح: قوله: «في غير الصفة» يعني عطفَ البيان والبدلَ؛ فأمّا عطفُ البيان فنحوُ: «يا هذا زيدٌ، وزيدًا»، ترفع على اللفظ، وتنصب على الموضع، فهو كالنعت يعمل فيه العاملُ، وهو «يَا»، لا على تقديرِ مباشرةِ حرف النداء بخلافِ البدل، فإنّ العامل يعمل فيه على تقديرِ أن يحُلّ محلّ الأوّل، ويباشِرَ حرفَ النداء، فلذلك تقول: «يا هذا زيدُ» بالضمّ لا غيرُ، لأنّ تقديره: يا زيدُ.

وتقول في المضاف: «يا هذا ذا الجُمّةِ» تنصب لا غيرُ في البدل وغيرِه، فاعرفه.

* * *

فصل

[نداء ما فيه «أل»]

قال صاحب الكتاب: «**ولا ينادَى ما فيه الألف واللام إلاّ «اللَّه» وحدَه، لأنّهما لا تُفارِقانه كما لا تفارقان «النَّجْمَ» مع أنّهما خَلَفٌ عن همزة «إلٰهِ». وقال** [من الوافر]:

٢٠٤ـ مِنَ اَجْلِكِ يا الّتي تيمتِ قَلْبِي ... وأنتِ بَخِيلَةٌ بالوَصْل عَنّي

شبّهه بـ«يَا أَللّهُ» وهو شاذّ».

* * *

= تقديرُ عامل، والتقدير: «سقيتها». وقيل: «الماء» مفعول معه. وقيل إنّه معطوف على «تبنًا» لأنّ الشاعر ضمّن الفعل «علفتها» معنى الفعل «أنلتها»، أو «قدّمت لها».

٢٠٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٣٠؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٩؛ والجنى الداني ص٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٣؛ والدرر ٣/ ٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٩٩؛ والكتاب ٢/ ١٩٧؛ واللامات ص٥٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٤٠ (لتا)؛ والمقتضب ٤/ ٢٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

اللغة: تيّمته: ذلّلته لكثرة عشقه لها. الودّ: الحب.

المعنى: من أجلك مقاساتي يا من ذلّلت قلبي العاشق لك، بالرّغم من أنّك تبخلين بالمحبّة عليّ.

الإعراب: «من»: حرف جرّ. «أجلك»: اسم مجرور، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف تقديره: مقاساتي. «يا»: حرف نداء. «التي»: اسم موصول مبني على السكون في محلّ نصب على النداء. «تيمت»: =

قال الشارح: قد تقدَّم قولنا: إنّ حروف النداء لا تجامِع ما فيه الألف واللام، وإذا أُريد ذلك، تُوُصِّلَ إليه بـ«أيّ» و«هٰذَا»، والعلّةُ في ذلك أمران:

أحدُهما: أنّ الألف واللام تفيدان التعريفَ، والنداءُ يُفيد تخصيصًا، وإذا قصدتَ واحدًا بعينه، صار معرفةً كأنّك أشرتَ إليه، والتخصيصُ ضربٌ من التعريف، فلم يُجْمَع بينهما لذلك، لأنّ أحدهما كافٍ، وصار حرفُ النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستُغني به عنهما، وصارت كالأسماء التي هي للإشارة نحوِ «هٰذَا» وشِبْهِه.

الثاني: أنَّ الألف واللام تفيدان تعريفَ العَهْد، وهو معنى الغَيْبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنَيْن في ثالثٍ غائبٍ، والنداءُ خطابٌ لحاضرٍ، فلم يُجْمَع بينهما لتَنافي التعريفَيْن.

فإن قيل فأنتم تقولون: «يا هذا»، و«هٰذَا» معرفةٌ بالإشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء، فلِمَ جاز ههنا ولم يجز مع الألف واللام؟ وما الفرقُ بين الموضعَيْن؟ فالجوابُ عنه من وجهَيْن:

أحدُهما: أنّ تعريفَ الإشارة إيماءٌ، وقصدٌ إلى حاضرٍ لِتُعَرِّفَه لحاسّةِ النَّظَر، وتعريفَ النداء خطابٌ لحاضر، وقصدٌ لواحد بعينه، فلتقارُبِ معنى التعريفَيْن صارا كالتعريف الواحد، ولذلك شبّه الخليلُ تعريفَ النداء بالإشارة في نحوِ «هذا» وشِبْهِه، لأنّه في الموضعَيْن قصدٌ وإيماءٌ إلى حاضر.

والوجه الثاني: وهو قولُ المازنيّ أنّ أصلَ «هذا» أن يُشير به الواحدُ إلى واحد، فلمّا دعوتَه، نزعتَ منه الإشارةَ التي كانت فيه، وألزمتَه إشارةَ النداء، فصارت «يَا» عِوَضًا من نَزْعِ الإشارة. ومن أجلِ ذلك لا يُقال: هذا أقْبِلْ بإسقاطِ حرف النداء، فأمّا قولهم: «يا أللَّهُ» فإنّما جاز نداؤُه، وإن كان فيه الألف واللام، من قِبَلِ أنّه تلزَمه الألفُ واللامُ، ولا تُفارِقانه، وتنزِلان منه بمنزلةِ حرف من نفس الاسم، وأصلُ اسم الله تعالى ـ واللَّهُ أعلمُ ـ «إلٰهٌ»، ثم دخلت عليه الألفُ واللامُ، فصار «الإلٰه»، ثم تُخفَّف الهمزة التخفيفَ

= فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**قلبي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأنت**»: الواو: حالية، و«أنت»: ضمير منفصل مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**بخيلة**»: خبر مرفوع بالضمّة. «**بالوصل**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر. «**عني**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر.

وجملة «من أجلك مقاساتي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تيّمت قلبي»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت بخيلة»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «يا الّتي» حيث دخلت «يا» على «التي»، ودخول حرف النداء على ما فيه «أل» لا يجوز عادة إلاّ على لفظ الجلالة، ودخولها هنا شاذ للضرورة.

الصناعيّ بأن تُليّن، وتُلْقى حركتُها على الساكن قبلهما، وهو لامُ التعريف، فصار تقديرُه أَلِلَاهُ بكسر اللام الأُولى، وفتحِ الثانية، فادّغموا اللامَ الأُولى في الثانية بعد إسكانها، وفخّموها تعظيمًا. وقال بعضهم: حذفوا الهمزةَ حذفًا على غير وجهِ التلْيين، ثمّ خلفتْها الألفُ واللامُ. ومثلُ ذلك «أُناسٌ» حذفوا الهمزةَ، وصارت الألف واللام في «الناس» عوضًا منها، ولذلك لا تجتمعان. فأمّا قولهم [من مجزوء الكامل]:

٢٠٥- إنّ المنايا يَطَّلِعْـ ... ـنَ على الأُناس الآمِنينَا

فمردودٌ لا يُعْرَف قائله، ويجوز أن يكون جمعًا بين العوض والمعوَّض منه ضرورةً، فلمّا كثُر استعمالُ اسم «الله» تعالى، وكانت الألفُ واللامُ فيه عوضًا من المحذوف، صارتا كحرفٍ من حروفه، وجاز نداؤُه وإن كانتا فيه.

وتشبيهُه لزومَ الألف واللام في اسم الله تعالى بلزومهما «النجمَ»، فذلك أنّك إذا قلت: «نَجْمٌ» كان لواحد من النجوم، فإذا عنيتَ نجمًا بعينه أدخلتَ الألفَ واللامَ، وقد غلب النجمُ على «الثُّريّا» حتّى إذا أُطلق لا ينصرف إلى غيره، وصار عَلَمًا بالغَلَبة كـ«الدَّبَران» و«العَيُّوق». ولا يجوز نزعُ الألف واللام منها، لأنّها هي المعرِّفةُ في الحقيقة، فهما سِيّان من جهةِ اللزوم والغَلَبةِ، إلّا أنّ الفرق بينهما أنه إذا نزعتَ الألفَ واللامَ من «النجم»، تَنكَّر، والتنكيرُ في اسم «الله» تعالى مُحالٌ، وأمّا بيتُ الكتاب [من الوافر]:

من أجلك... إلخ

فشاذٌّ قياسًا واستعمالاً، فأمّا القياس فلِما في نداءِ ما فيه الألفُ واللامُ على ما ذُكر، وأمّا الاستعمال فظاهرٌ لم يأتِ منه إلّا ما ذُكر، وهو حرفٌ، أو حرفان. ووجهُ تشبيهه

---

٢٠٥ - **التخريج**: البيت لذي جدن الحميري في خزانة الأدب ٢/ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣١٢؛ والجنى الداني ص٢٠٠؛ وجواهر الأدب ص٣١٣؛ والخصائص ٣/ ١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص٢٩٦.

اللغة: المنايا: جمع منية، وهي الموت. يَطَّلعن: يشرفن، ويقربن.

المعنى: يريد أنَّ الموت يأتي الإنسان المطمئن البال على حين غرة.

الإعراب: «**إن**»: حرف مشبه بالفعل. «**المنايا**»: اسم «إن» منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «**يَطَّلِعْنَ**»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النّسوة، والنون: فاعل محله الرفع. «**على الأناس**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يطلعن». «**الآمنينا**»: صفة لـ «الأناس» مجرورة مثله، وعلامه جرها الياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

وجملة «إِنَّ المنايا يَطَّلعْن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يَطَّلِعْنَ»: خبر لـ «إِنَّ» محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «الأناس» حيث جمع في هذه الكلمة بين «أل» التعريف وهمزة «أناس» للضرورة الشعرية، وقد جعل بعضهم هذا الجمع جائزًا في النثر، ولكنه قليلٌ.

بـ«يَا أَللَّهُ» من جهةِ لُزومِ الألف واللام، وإن لم يكن مثلَه، والفرقُ بينهما أنّ «الَّذِي»، و«الَّتِي» صفتان يمكن أنْ ينادَى موصوفُهما، ويُنْوَى بهما صفتَان، كقولك: «يا زيدُ الذي في الدار»، و«يا هندُ التي أكرمتِني»، ويقع صفةً لـ «أيُّها»، نحوُ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[1] و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾[2] وليستا اسمَيْن، ولا يكون ذلك في اسم «الله» تعالى لأنّه اسمٌ غالبٌ جرى مجرَى الأعلام كـ «زيد» و«عمرو»، وأقبحُ من ذلك قوله فيما أنشده أبو العَلاء [من الرجز]:

٢٠٦ـ فَيَا الغُلامانِ اللَّذان فَرّا ... إيّاكُما أنْ تَكْسِبانا شَرّا

وكان الذي حسّنه قليلاً وصفُه بـ «اللذان»، والصفةُ والموصوفُ كالشيء الواحد، فصار حرفُ النداء كأنّه بَاشَرَ «اللذان»، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[3]، فعَامَلَ موصوفَ «الَّذِي» معاملةَ «الَّذِي» في دخول الفاء في الخبر، وقد تقدّم بيانُ ذلك فاعرفه.

* * *

فصل
[تكرير المنادى في حال الإضافة]

قال صاحب الكتاب: «**وإذا كُرِّر المنادى في حال الإضافة، ففيه وجهان:**

---

(١) البقرة: ١٥٣ وغيرها. (٢) الحجر: ٦.

٢٠٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص٢٣٠؛ والإنصاف ١/ ٣٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٩٩؛ واللامات ص٥٣؛ واللمع في العربية ص١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

الإعراب: «**فيا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، يا: حرف نداء. «**الغلامان**»: منادى مبنيّ على الألف لأنه مثنى، وهو في محلّ نصب. «**اللذان**»: اسم موصول في حلّ نصب نعت «الغلامان». «**فرّا**»: فعل ماضٍ، والألف: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**إيّاكما**»: مفعول به لفعل التحذير المحذوف تقديره: «أحذّر»، وهو مضاف، و«كما»: في محلّ جرّ بالإضافة. «**أن**»: حرف نصب ومصدري. «**تكْسِبانا**»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به أوّل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف تقديره: «من»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف «أحذّر». «**شرّا**»: مفعول به ثانٍ لـ «تكسبا».

وجملة النداء «يا الغلامان»: بحسب ما قبلها. وجملة «فرّا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أحذر إياكما»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكسبانا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فيا الغلامان» حيث جمع حرف النداء «يا» مع «أل» التعريف، وهذا غير جائز إلاّ في الشعر.

(٣) الجمعة: ٨.

أحدُهما: أن يُنْصَبَ الاسمان معًا، كقولِ جرير [من البسيط]:

٢٠٧ـ يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ [لا يُلْقِيَنَّكُم في سَوْأَةٍ عُمَرُ]

وقولِ بعضِ وَلَده [من الرجز]:

٢٠٨ـ يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ [تطاوَلَ اللَّيلُ هُديتَ فانْزِلِ]

والثاني: أن يُضَمَّ الأوّلُ».

* * *

٢٠٧ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٢١٢؛ والأزهية ص٢٣٨؛ والأغاني ٢١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٨، ٣٠١، ٤/ ٩٩، ١٠٧؛ والخصائص ١/ ٣٤٥؛ والدرر ٦/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٥؛ والكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥؛ واللامات ص١٠١؛ ولسان العرب ١٤/ ١١ (أبي)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ ونوادر أبي زيد ص١٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٥؛ وجواهر الأدب ص١٩٩، ٤٢١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٧، ١٠/ ١٩١؛ ورصف المباني ص٢٤٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**تيم**»: منادى منصوب، ويجوز بناؤه على الضم. «**تيم**»: بدل أو توكيد لفظي، وهو مضاف. «**عدي**»: مضاف إليه مجرور. «**لا**»: نافية للجنس. «**أبا**»: اسم «لا» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، «**لكم**»: اللام: مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، و«كم»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، وخبر «لا» محذوف تقديره: «موجود». «**لا**»: حرف نفي. «**يلقينكم**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، و«كم»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**في سوأة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلقينكم». «**عمر**»: فاعل مرفوع.

وجملة «يا تيم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أبا لكم»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يلقينكم...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا تيم تيم عديّ» حيث كرّر المنادى في حال الإضافة، فجاز فيه وجهان: الأول نصب الاسمين معًا، والثاني ضم الأول منهما.

٢٠٨ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، ٣٠٤؛ والدرر ٦/ ٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣، ٢/ ٨٥٥؛ ولبعض وَلَدِ جرير في الكتاب ٢/ ٢٠٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٢؛ واللامات ص١٠٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٦ (عمل)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٠؛ والممتع في التصريف ١/ ٩٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: اليعملات: الإبل القويّة على العمل. الذبّل: الضامرة.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**زيد**»: منادى منصوب، ويجوز بناؤه على الضم. «**زيد**»: بدل أو توكيد لفظي، وهو مضاف. «**اليعملات**»: مضاف إليه. «**الذبّل**»: نعت «اليعملات» مجرور. =

قال الشارح: إذا كان المنادى مضافًا، وكُرّر المضاف دون المضاف إليه، وذلك، نحو «يا زيدُ زيدَ عمرٍو»، فإنّه يجوز فيه وجهان: أحدهما نصبُ الأوّل والثاني. والوجهُ الآخرُ ضمُّ الأوّل ونصبُ الثاني، قال الخليل ويونس[1]: هما سَواءٌ في المعنى، وهما لغةُ العرب.

فإذا نصبتَهما جميعًا، فسيبويه[2] يزعم أنّ الأوّل هو المضافُ إلى عمرو والثاني تكرُّرٌ لضربٍ من التأكيد، ولا تأثيرَ له في خفضِ المضاف إليه. قال: لأنّا قد علِمنا أنّك لو لم تُكرِّر الاسمَ الثاني لم يكن إلّا منصوبًا، فلمّا كرّرتَه بقي على حاله. وذهب أبو العبّاس محمّد بن يزيد إلى أنّ الأوّل مضافٌ إلى اسم محذوف، وأنّ الثاني هو المضافُ إلى الظاهر المذكورِ. وتقديرُه عنده: يا زيدَ عمرو زيدَ عمرو، وحُذف «عمرو» الأوّلُ اكتفاءً بالثاني. وقد شبّه الخليلُ[3] «يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ» بقولهم: «لا أبَا لك». وذلك أنّ «الأب» مضافٌ إلى «الكاف» غيرَ ذي شَكٍّ بدليلِ نصبِ «الأب» بالألف. و«الأبُ» لا يكون إعرابُه بالحروف إلّا في حال إضافته إلى غيرِ متكلّم، فلمّا نُصِبَ بالألف دلّ على إضافته، ثمّ أُقحمت اللام، فلم يكن لها تأثيرٌ في خفضِ الكاف إلّا تأكيد معنى الإضافة، ومثله [من مجزوء الكامل]:

٢٠٩ـ يا بُؤْسَ للحَرْبِ [التي وَضَعَتْ أراهِطَ فاسْتَراحوا]

= «تطاول»: فعل ماضٍ. «الليل»: فاعل مرفوع. «هديت»: فعل ماض للمجهول، والتاء نائب فاعل. «فانزل»: الفاء: استئنافيّة، و«انزل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

وجملة النداء «يا زيد»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «تطاول...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هديت» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث كرّر المنادى في حال الإضافة، فجاز فيه نصب الاسمين، أو ضم الأول منهما.

(١) الكتاب ٢/ ٢٠٥.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٠٦.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٠٦.

٢٠٩ ـ **التخريج**: البيت لسعد بن مالك في خزانة الأدب ١/ ٤٦٨، ٤٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص٥٨٢، ٦٥٧؛ والكتاب ٢/ ٢٠٧؛ والمؤتلف والمختلف ص١٣٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٧؛ وأمالي ابن الحاجب ص٣٢٦؛ والجنى الداني ص١٠٧؛ وجواهر الأدب ص٢٤٣؛ والخصائص ٣/ ١٠٢؛ ورصف المباني ص٢٤٤؛ وكتاب اللامات ص١٠٨؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط)؛ والمحتسب ٢/ ٩٣.

اللغة: وضعتهم: صغّرت مكانتهم، ذلّتهم. الأراهط: جمع أرهط، وأرهط: جمع (رهط)، ورهط الرجل: قومه (الرجال دون النساء).

=

«البؤس» مضاف إلى «الحرب»، وأُقحمت اللام، فلم يكن لها تأثيرٌ.

والوجه الثاني: أن يُضَمّ الأوّل ويُنْصَب الثاني، وهو القياس، لأنّ الأوّل منادى مفردٌ معرفةٌ بُيِّنَ باسم مضافٍ، إمّا بدلاً، وإمّا عطفَ بيان. وأمّا البيتان اللذان أنشدهما، فالأوّلُ لجَرير وهو [من البسيط]:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

فقد رُوي على الوجهَيْن المذكورَيْن، يريد تَيْم بن عبد مَناةَ، وهو من قومِ عمر بن لَجَأ، وعَدِيٌّ أخوهم. يقول تَنَبَّهُوا حتّى لا يُلْقِيَكم عمرُ في مكروهٍ، أي: يُوقِعَكم في هِجاءٍ فاحشٍ من أجلِ تعرُّضه، كأنّه ينهاهم عن أذاهُ، ويأمرهم بالإقرار بفَضْله. وأمّا البيت الآخر وهو [من الرجز]:

يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطاوَلَ الليلُ هُدِيتَ فانْزِلِ

فالبيت لبعضِ وَلَدِ جَرير، وهو من أبياتِ الكتاب، والقولُ في إعرابه كالقول في البيت الأوّل، وهو زيدُ بن أرْقَمَ، وأضافه إلى «اليعملات»، لأنّه كان يَحْدُو بها، ولهذا قال: «تطاول الليلُ فانزل»، أي: انزلْ عن ظَهْرها، واحْدُ بها، فقد تطاول الليلُ، فاعرفه.

= **المعنى**: بئس القوم الذين أذلّتهم الحرب، فاستكانوا إلى الخمول والراحة، ولم ينهضوا لاستعادة عزّهم وكرامتهم.

الإعراب: «**يا بؤس**»: يا: حرف نداء، «**بؤس**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**للحرب**»: اللام: زائدة «**الحرب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**التي**»: اسم موصول في محلّ جرّ صفة للحرب. «**وضعت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «**أراهط**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فاستراحوا**»: الفاء: عاطفة، «استراحوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق.

وجملة «يا بؤس الحرب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وضعت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «فاستراحوا»: معطوفة على جملة (وضعت).

والشاهد فيه قوله: «يا بؤس للحرب» حيث زيدت اللام بين المضاف «بؤس»، والمضاف إليه (الحرب).

نداء المضاف إلى ياء المتكلّم

فصل

قال صاحب الكتاب: «**وقالوا في المضاف إلى ياءِ المتكلِّم: «يا غُلامِي»، و«يا غلام»، و«يا غلامَا». وفي التنزيل ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[1] وقُرِىء ﴿يا عِبَادِي﴾[2]. ويُقال: «يا رَبًّا تَّجاوَزْ عَنِّي»، وفي الوقف: «يا رَبَّاهْ»، و«يا غُلاماه»، والتاء في «يا أَبَتِ» و«يا أُمَّتِ» تاءُ تأنيث عُوِّضتْ عن الياء، ألا تراهم يُبْدِلونها هاءً في الوقف**».

* * *

قال الشارح: متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس، ففيه لغاتٌ أجودُها حذفُ الياء، والاكتفاءُ منها بالكسرة، وذلك نحوُ: «يا قومِ لا بَأْسَ»، و«يا غلامِ أَقْبِلْ».

وقال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[3] لم يُثْبِتوا الياءَ ههنا كما لم يثبتوا التنوينَ في المفرد، نحو: «يا زيدُ»، لأنّها بمنزلته إذ كانت بدلاً منه، وذلك أنّ الاسم مضافٌ إلى الياء، والياءُ لا معنًى لها، ولا تقوم بنفسها إلاّ أن تكون في الاسم المضاف إليها، كما أنّ التنوين لا يقوم بنفســه حتى يكون في اسم. فلمّا كانت الياءُ كالتنوين، وبدلاً منه، حذفوها في الموضع الذي يُحْذَف فيه التنوين تخفيفًا لكثرةِ الاستعمال، والنداءِ، ولم يُخِلّ حذفُها بالمقصود، إذ كان في اللفظ ما يدلّ عليها، وهو الكسرةُ قبلها. ألا ترى أنّه لو لم يكن قبلها كسرةٌ لم تُحْذَف، نحوَ: «مُصْطَفًى»، و«مُعَلًّى» إذا أضفتَهما قلت: «مصطفايَ» و«مُعَلاَّيَ»، فلا يجوز إسقاطُ الياء منهما، لأنّه لا دليلَ عليها بعد حذفها. وإذا كانوا قد حذفوا الياءَ اجتزاءً بالكسرة قبلها في غير النداء، كان جَوازُه في النداء الذي هو بابُ حذفٍ وتغيُّرٍ أَوْلى وأجدرَ بالجواز، ألا ترى أنّك تحذف منه التنوينَ، نحوَ: «يا زيدُ»، وتُسوِّغ فيه الترخيمَ، نحوَ: «يا حارِ»، فاعرفه.

اللغة الثانية إثباتُ الياء، نحوُ: «يا غلامِي»، وكان أبو عمرو يقرأ: ﴿**يا عبادي فاتّقون**﴾[4]. وقال عبدُ الله بن عبدِ الأعْلَى القُرَشيُّ [من الرجز]:

---

(١) الزمر: ١٦.

(٢) هذه قراءة رويس. انظر: الكشاف ٣/ ٣٩٢؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٦٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ١٣.

(٣) الزمر: ١٦.

(٤) الزمر: ١٦.

٢١٠ـ وكُـنْـتَ إذ كُـنْـتَ إلـهِـي وَحْـدَكَـا   لـم يَـكُ شـيءٌ يـا إلـهِـي قَـبْـلَـكَـا

فأثبت الياءَ لأنّها اسمٌ بمنزلةِ «زيد» إذا أضفتَ إليه، فكما لا تحذف «زيدًا» في النداء، كذلك لا تحذف الياءَ، وليس إثباتُها بالمختار.

اللغة الثالثة أن تقول: «يا غلامِيَ» بفتح الياء، وهو الأصلُ فيها من حيث كانت نظيرةَ الكاف في «أخوكَ»، و«أبوكَ»، والإسكانُ فيها ضربٌ من التخفيف.

اللغة الرابعة أن تُبْدِل من الياء ألفًا، لأنّها أخفُّ، وذلك أنّهم استثقلوا الياءَ وقبلها كسرةٌ فيما كثُر استعمالُه، وهو النداءُ، فأبدلوا من الكسرة فتحةً، وكانت الياءُ متحرِّكةً، فانقلبت الياءُ ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: «يا غلامَا»، و«يا زيدَا» في «يا غلامِي»، و«يا زيدِي». وإذا وقفوا ألحقوه الهاءَ للسَّكْت، فقالوا: «يا غلاماهْ» و«يا زيداهْ» لخَفاء الألف. ومن يقول: «يا غلاماهُ» و«يا زيداهُ» قليلٌ لأنّ الألف بدلٌ من الياء، وليس الاختيار «يا غلامِيَ» حتّى تُبْدَل منها الألفُ، على أنّ في لغةِ طَيِّىءٍ يُبْدِلون من الياء الواقعةِ بعد الكسرة ألفًا فيقولون في «فَنِيَ»: فَنَا، وفي «بَقِيَ»: بَقَا، قال الشاعر [من الوافر]:

٢١١ـ ومـا الـدُّنْـيَـا بـبـاقـاةٍ عـلـيـنـا   [ولا حَـيٌّ عـلـى الـدنـيـا بـبـاقِ]

---

٢١٠ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ في الدرر ٥/ ٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٨١؛ والكتاب ٢/ ٢١٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٧؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٩؛ والمقتضب ٤/ ٢٤٧؛ والمنصف ٢/ ٢٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٠.

الإعراب: «**وكنتَ**»: الواو بحسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل «كان». «**إذ**»: ظرف زمان مبنيّ في محل نصب مفعول فيه، متعلّق بـ «كان» التامّة. «**كنت**»: فعل ماضٍ تام، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**إلهي**»: منادى منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**وحدكا**»: حال منصوب، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة، والألف للإطلاق. «**لم**»: حرف جزم. «**يك**»: فعل مضارع تامّ مجزوم بالسكون على آخره المحذوف تقديره: «يكن». «**شيء**»: فاعل «يك» مرفوع. «**يا**»: حرف نداء. «**إلهي**»: منادى منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**قبلكا**»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بمحذوف خبر «يك»، وهو مضاف، والكاف ضمير في محلّ جر بالإضافة، والألف للإطلاق. وقيل: «يك» فعل مضارع تام، و«شيء» فاعله، والظرف متعلّق بـ «يك».

وجملة «كنت إذ كنت»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت وحدكا»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة النداء «إلهي»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يك شيء» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا إلهي»: اعتراضية.

والشاهد فيه قوله: «يا إلهي» حيث أثبت الياء على الأصل، وحذفها أكثر في كلام العرب.

٢١١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧٥.

المعنى: كلُّ حيٍّ صائر إلى الموت.

=

يريد: بباقِيَةٍ، وفي «جاريَةٍ»: جاراةٌ، وهو كثير، وإذا ساغ ذلك في غير النداء، ففي النداء أوْلى لكثرة استعماله. ومنهم من يقول: «يا رَبُّ» و«يا قومُ» بالضمّ، يريدون: «يا رَبِّ» و«يا قومِ»، وإنّما يفعلون ذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافةُ، لأنّهم إذا لم يضيفوها إلى ظاهر أو إلى مضمر غير المتكلّم، عُلم أنّها مضافةٌ إلى المتكلّم، والمتكلّمُ أوْلى بذلك، لأنّ ضميره الذي هو الياء قد يُحذف، فاعرفه.

فأمّا التاء في «يا أبَتِ»، و«يا أُمَّتِ» فتاءُ التأنيث بمنزلة التاء في «قائمة»، و«امرأة». قال سيبويه[1]: سألتُ الخليلَ عن التاء في «يا أبَتِ لا تفعلْ»، و«يا أُمّتِ»، فقال: هذه التاءُ بمنزلة الهاء في «خالَةٍ»، و«عَمّةٍ»، يعني أنّها للتأنيث. والذي يدلّ على أنّها للتأنيث أنّك تقول في الوقف «يا أبَهْ»، و«يا أُمَّهْ»، فتُبْدِلها هاءً في الوقف كـ «قاعِدْ» و«قاعِدهْ» على حدِّ «خالْ»، و«خالَهْ»، و«عَمْ»، و«عَمَّهْ». ودخلت هذه التاءُ كالعوض من ياء الإضافة. والأصلُ «يا أبي»، و«يا أُمّي»، فحُذفت الياء اجتزاءً بالكسرة قبلها، ثمّ دخلت التاءُ عوضًا منها، ولذلك لا تجتمعان، فلا تقول: «يا أبَتِي»، ولا «يا أُمَّتِي» لئلّا يُجْمَع بين العوض والمعوَّض منه.

ولا تدخل هذه التاءُ عوضًا فيما كان له مؤنّثٌ من لفظه، ولو قلت في «يا خالي»، و«يا عمّي»، «يا خالتِ» و«يا عمّتِ» لم يجز، لأنّه كان يلتبِس بالمؤنّث، فأمّا دخولُ التاء على «الأمّ» فلا إشكالَ فيه، لأنّها مؤنّثةٌ، وأمّا دخولها على «الأب» فلمعنَى المبالغة من نحوِ «راويَةٍ»، و«عَلّامَةٍ». وفيه لغاتٌ قالوا: «يا أبَتِ» بالكسر، و«يا أبَتَ» بالفتح، و«يا أبَتَا» بالألف، وإذا وقفتَ قلت: «يا أبَتاهْ»، و«يا أُمّتاهْ». وحكى يونسُ[2] عن العرب: «يا أبَ»، و«يا أُمَّ»، فمن قال: «يا أبَتِ» بالكسر، فإنّه أراد: «يا أبتِي» بالإضافة إلى ياءِ النفس، ثم حذف الياءَ، وأبقى الكسرةَ دليلاً عليها مؤذِنةً بأنّها مُرادةٌ، ومن قال: «يا أبَتَ» بالفتح فيحتمل أمرَيْن:

أحدُهما: أن يكون مثلَ: «يا طَلْحَةَ أقبِلْ»، ووجهُه أنّ أكثرَ ما يُدْعَى هذا النحوُ ممّا

= **الإعراب**: **«وما»**: الواو: بحسب ما قبلها، **«ما»**: حرف نفي تعمل عمل «ليس». **«الدنيا»**: اسم «ما» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف. **«بباقاة»**: الباء: حرف جر زائد، **«باقاة»**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ما». **«علينا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «باقاة». **«ولا»**: الواو: للعطف، **«لا»**: زائدة لتوكيد النفي. **«حيّ»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«على الدنيا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «باق». **«بباق»**: الباء: حرف جرف زائد، **«باق»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه خبر لـ «حيّ».

وجملة «ما الدنيا...»: بحسب ما قبلها. وجملة **«ولا حيّ بباق»**: معطوفة على جملة «ما الدنيا» فهي مثلها.

والشاهد فيه قوله: «بباقاة» حيث أبدل الشاعرُ من الياء الواقعة بعد الكسرة ألفًا ـ والأصل: بباقيةٍ ـ وذلك على لغة طيّئ.

(١) الكتاب ٢/ ٢١٠، ٢١١.

(٢) الكتاب ٢/ ٢١٣.

فيه تاءُ التأنيث مرخَّمًا، فلمّا كان كذلك، ورُدَّ المحذوف، تُرك الآخِرُ يجري على ما كان يجري عليه في الترخيم من الفتح، ولم يُعتدّ بالهاء، وأقحموها، كما أنّه لمّا كان أكثرُ ما يقول العربُ: «اجتمعتِ اليَمامةُ»، وهم يريدون أهلَ اليمامة فإذا ردّوا «الأهلَ» جروا على ما كانوا عليه من التأنيث، فقالوا: «اجتمعتْ أهلُ اليمامة»، ولم يعتدّوا بـ«الأهل»، وجعلوه من قبيلِ المُقْحَم على حدّ قوله [من الطويل]:

٢١٢ـ كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ [ولَيلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَواكِبِ]

والوجه الثاني: أن يكون أراد: «يا أبَتَا»، فحذف الألفَ تخفيفًا. وساغ ذلك لأنّها بدلٌ من الياء، فحذفوها كما تُحذف الياء، وبقيت الفتحةُ قبلها تدلّ على الألف، كما أنّ الكسرة تبقى دليلاً على الياء.

وأمّا من قال: «يا أبَتَا»، و«يا أُمَّتَا»، فإنّه أراد الياءَ إلّا أنّه استثقلها. فأبدلَ من الكسرة فتحةً، ثمّ قلبها ألفًا، لأنّها متحرِّكةٌ مفتوحٌ ما قبلها. قال الشاعر [من الرجز]:

٢١٣ـ [تقولُ بِنْتي قَدْ أَنَى أَنَاكا] يا أبَتا عَلَّكَ أو عَساكا

---

٢١٢ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص٤٠؛ والأزهية ص٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢١، ٣٢٥، ٣/ ٢٧٢، ٤/ ٣٩٢، ٥/ ٧٤، ١١/ ٢٢؛ والدرر ٣/ ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٥؛ والكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٢؛ وكتاب اللامات ص١٠٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٢١ (كوكب)، ٧٥٨ (نصب)، ٦/ ٦ (أسس)، ٨/ ١٧٢ (شبع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٣؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص١٢١؛ وجمهرة اللغة ص٣٥٠، ٩٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٩؛ ورصف المباني ص١٦١.

اللغة: كليني لهم: فَوِّضيني إليه. ناصب: ذو نَصَب، أي تعب وشقاء. أقاسيه: أكابده.

المعنى: يقول: دعيني لهذا الهمّ المتعب ولمقاساة الليل البطيء الكواكب بالسهر، ولا تزيديني لومًا وعذلاً، وجَعَل بطء الكواكب دليلاً على طول الليل.

الإعراب: «**كليني**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به. «**لهمّ**»: جار ومجرور متعلقان بـ «كليني». «**يا**»: حرف نداء. «**أميمة**»: سنفصّل إعرابه في الحديث عن موطن الشاهد. «**ناصب**»: صفة لـ «هم» مجرورة مثله. «**وليلٍ**»: الواو: حرف عطف، «ليل»: معطوف على «هم» مجرور مثله. «**أقاسيه**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره «أنا»، والهاء: مفعول به محله النصب. «**بطيء**»: صفة لـ «ليل» مجرورة مثله. «**الكواكب**»: مضاف إليه.

جملة «كليني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يا أميمة»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وجملة «أقاسيه»: صفة لـ «ليل» محلها الجر.

والشاهد فيه: فتح تاء «أميمة» والقياس ضمها، ومما قيل في تخريج ذلك أنّ «أميمة» مرخم على لغة من ينتظر، والأصل «يا أميم»، ثم أدخلت الهاء غير معتد بها، وفتحت لأنها وقعت موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث.

٢١٣ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص١٨١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨؛ =

وقال [من الرجز]:

٢١٤- يـا أَبَـتَـا وَيَـا أَبَـهْ حَسَّنْتَ إلّا الـرَّقَبَـهْ

= وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ والكتاب ٢/ ٣٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦؛ والجنى الداني ص٤٤٦، ٤٧٠؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ والدرر ٢/ ١٥٩؛ ورصف المباني ص٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٠٦، ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٣، ٢/ ٤٥٨؛ واللامات ص١٣٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٤٩ (روي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٣٠؛ والمقتضب ٣/ ٧١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥١، ٢/ ٦٩٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٢.

اللغة: أنَى: حان واقترب. أناك: موعدك ووقتك.

المعنى: تقول بنت الشاعر لأبيها: قد حان ارتحالك في سفر تطلب فيه الرزق. وأتمنى يا أبي أن تصيب خيرًا في سفرك هذا، وأن تعود لنا سالمًا غانمًا.

الإعراب: «**تقول**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «**بنتي**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**أنى**»: فعل ماض مبني على الفتح المقدر. «**أناكا**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والألف: للإطلاق. «**يا**»: حرف نداء. «**أبتا**»: منادى مضاف منصوب بالفتحة، و«الألف»: عوض من الياء المحذوفة التي هي ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**علّك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «علّ»، وخبر «علّ» محذوف. «**أو**»: حرف عطف. «**عساكا**»: حرف للرجاء بمعنى «لعلّ» والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «عسى»، وخبرها ضمير مستتر (هذا الإعراب لـ «عساك» محمول على أحد الأقوال في إعرابها)، والألف: للإطلاق.

وجملة «تقول بنتي»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «قد أنى أناكا»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة النداء «يا أبتا»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «علك...»: استئنافيّة لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «عساك».

والشاهد فيه قوله: «يا أبتا» حيث أراد الياء فاستثقلها، فأبدل من الكسرة فتحة، ثم قلبها ألفًا.

٢١٤ ـ **التخريج**: الرجز لجارية من العرب تخاطب أباها في جمهرة اللغة ص١٧٦؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٢٧؛ ولسان العرب ١/ ٢٥٣ (جبب)، ٣٤٤ (خبب).

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء: «**أبتا**»: منادى منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، والألف هذه ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ويا**»: الواو: حرف عطف، «**يا**»: حرف نداء. «**أبه**»: منادى منصوب بالفتحة، لأنه مضاف إلى ياء المتكلّم المحذوفة، والهاء حرف للسّكت. «**حسنت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**إلا**»: حرف استثناء. «**الرقبه**»: مستثنى منصوب بالفتحة، وسُكّن لضرورة القافية.

جملتي النداء: ابتدائيتان ولا محلّ لهما من الإعراب. وجملة «حسنت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا أبتا» حيث أراد الياء، إلا أنه استثقلها فأبدلها ألفًا.

وقد كثُر إبدالُ هذه الياء ألفًا. قال الشاعر [من الطويل]:

٢١٥ـ وقد زَعَمُوا أنّي جَزِعْتُ عليهما   وهل جَزَعٌ أن قلتُ وَا بِأباهُمَا

وقال رُؤبَةُ [من الرجز]:

٢١٦ـ   فهي تُرَثِّي بِأبَا وابْنِيمَا

وكثرةُ ما جاء من ذلك تزيد قولَ من قال: «يا أبَتَ» بالفتح أنّه أراد: «يا أبَتَا» بالألف قوّةً.

* * *

٢١٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرة الخثعميّة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٨٢؛ ولسان العرب ١٤/ ١٠ (أبي)؛ ولها أو لدرنا بنت عبعبة في المقاصد النحويّة ٣/ ٤٧٢؛ ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد ص١١٥؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤٤.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**قد**»: حرف تقليل وتقريب. «**زعموا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والألف فارقة. «**أني**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسمها. «**جزعت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المُؤوّل من «أنّي جزعت» سَدَّ مَسَدّ مفعولي «زعم». «**عليهما**»: جارّ ومجرور متعلقان بـ «جزعت». «**وهل**»: الواو: استئنافية، «هل» حرف استفهام. «**جزع**»: خبر مقدّم مرفوع بالضمة. «**أن**»: حرف مصدري. «**قلت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤوّل من «أن قلت» في محلّ رفع مبتدأ مؤخر، والتقدير: وهل قولي وابأباهما جزعٌ. «**وا**»: حرف ندبة ونداء. «**بأباهما**»: الباء: حرف جر، «**أبا**»: اسم مجرور بالياء لأنه من الأسماء الخمسة، ولكنه قلبها ألفًا تخفيفًا، وهو مضاف، والجارّ والمجرور متعلّقان بفعل النداء المحذوف. و«هما»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «زعموا»: بحسب الواو. وجملة «جزعت»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «هل قولي جزع»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وابأباهما» في محلّ نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «بأباهما» حيث قلب الياء ألفًا للتخفيف.

٢١٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٠٩ (رثا)؛ وبلا نسبة في اللمع ص١٩٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٧٢.

اللغة: ابنيما: ابني.

المعنى: يحكي ما تقوله هذه المرأة في رثاء قريبها، فإنها تفدّيه بأبيها وابنها.

الإعراب: «**فهي**»: الفاء: حسب ما قبلها، والظاهر مما قبلها أنها استئنافية، «**هي**»: مبتدأ محلّه الرفع. «**ترثي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي. «**بأبا**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أفدي) المحذوف، أو بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: بأبي أنت. وياء المتكلم المنقلبة ألفًا: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وابنيما**»: الواو: حرف عطف، «ابنيما»: معطوف على «أبي»، و«ما»: زائدة.

والشاهد فيه قوله: «بأبا» حيث أبدل الياء ألفًا، والأصل: بأبي.

قال صاحب الكتاب: «وقالوا: «يا ابن أُمِّي»، و«يا ابنَ عَمِّي»، و«يا ابنَ أُمِّ»، و«يا ابنَ عمِّ»، و«يا ابنَ أُمَّ»، و«يا ابنَ عمَّ»، وقال أبو النجْم [من الرجز]:

٢١٧ـ يا بِنْتَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي [ألَمْ يكُنْ يبْيَضُّ لو لمْ يصْلَعِ]

جعلوا الاسمَيْن كاسم واحد».

* * *

قال الشارح: إذا قلت: «يا ابن أخي»، و«يا غُلامَ غلامِي»، فالقياسُ في هذه الياءات أن لا تُحذف، لأنّ النداء لم يقع على «الأخ» ولا على «الغلام» الثاني، فهما بمنزلةِ غيرهما في غير النداء، ألا تراك تقول في الخبر: «جاء غلامُ أخي»؟ فكما أنّ «الأخ» ليس له حَظٌّ في المجيء، فكذلك إذا قلت: «يا غلامَ أخي» ليس للأخ حظٌّ في النداء، والياءُ إنّما تُحذف إذا وقعتْ موقعًا يُحذف فيه التنوين، وهو أن تتّصل بالاسم المنادى.

هذا هو القياس، إلّا أنّه قد ورد عنهم في قولهم: «يا ابنَ أُمّي»، و«يا ابنَ عَمّي»، على الخُصوص أربعةُ أوجهٍ مسموعةٍ من العرب حكاها الخليلُ ويونسُ[1].

---

٢١٧ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/ ٣٦٤؛ والدرر ٥/ ٥٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٩؛ والكتاب ٢/ ٢١٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٢٤ (عمم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤؛ ونوادر أبي زيد ص١٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤١؛ ورصف المباني ص١٥٩؛ وشرح قطر الندى ص ٢٠٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٤.

اللغة: يا ابنة عمّا: أي يا ابنة عمّي، فقلبت الياء ألفًا. اهجعي: نامي، أو اسكتي.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«بنت»**: منادى منصوب، وهو مضاف. **«عمّا»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء المقلوبة ألفاً، وهو مضاف، والياء المقلوبة ألفًا: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«لا»**: حرف نهي. **«تلومي»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«واهجعي»**: الواو: حرف عطف، و«اهجعي»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«ألم»**: الهمزة: حرف استفهام، و«لم»: حرف جزم ونفي وقلب. **«يكن»**: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **يبيضُّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«لم»**: حرف جزم ونفي وقلب. **«يصلع»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر للقافية، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. وجواب الشرط محذوف لدلالة السياق عليه.

وجملة النداء «يا بنت عمّا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تلومي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «اهجعي». وجملة «ألم يكن...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يبيض»: في محل نصب خبر «يكن». وجملة الشرط وجوابه في محل نصب حال. وجملة «يصلع» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفيّ.

والشاهد فيه قوله: «عمّا» والأصل: «عمّي» حيث أثبت الألف في «عمّا» بعد إبدالها من الياء.

(١) الكتاب ٢/ ٢١٣، ٢١٤.

فالوجهُ الأوّلُ: «يا ابنَ أُمّي»، و«يا ابنَ عَمّي» بإثبات الياء، قال الشاعر [من الخفيف]:

٢١٨- يا ابنَ أُمّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أنتَ خلَّفتَني لِدَهْرٍ شَدِيدِ

ولذلك وجهان من المعنى: أحدُهما أن تكون أثبتَّها كما أثبتَّها في «يا غلامي». وإذا ساغ ثبوتُها في المنادى، كان ثبوتُها في المضاف إلى المنادى أسوغَ. والثاني، وهو أجودُهما، أن تُثْبِتها كما أثبتَّها في «يا ابنَ أخي»، وفي «يا غلامَ غلامي».

والوجه الثاني: من الأوجه الأربعة أن تقول: «يا ابنَ أُمَّ» و«يا ابنَ عَمَّ» بالفتح. وقد قرأ به ابنُ كَثِير، ونافعٌ، وأبو عمرو. ويحتمل ذلك أمرَيْن: أحدُهما أن يكون الأصلُ: «يا ابنَ أُمّا» بالألف، ثمّ حُذفت الألف تخفيفًا. وساغ ذلك لأنّها بدلٌ من الياء، فحُذفت كما تُحذف الياء في «يا غلامي» في قولك «يا غلامِ». وحُذفت الياء من المضاف إليه، وإن كانت لا تُحذف من المضاف إليه إذا قلت: «يا غلامَ غلامِي» كما تُحذف من المضاف إذا قلت: «يا غلامِ»، لأنّ هذا الاسم أعنِي «يا ابنَ أُمّ»، و«يا ابنَ عَمّ» قد كثُر استعمالُه، فجاز فيه ما لم يجز في نظائره. والفتحة في «ابنَ» على هذا فتحةُ إعراب كما أنّها في «يا غلامَ غلامي» كذلك.

والثاني أن تجعل «ابنًا» و«أُمًّا» جميعًا بمنزلةِ اسم واحد فتبني الاسمَ الآخِرَ على الفتح، وتبني الاسمَ الذي هو الصدرُ لأنّه كالبعض للثاني. فالفتحةُ في الأوّل ليست نصبةً كما كانت في الوجه الأوّل وإنّما هي بمنزلةِ الفتحة من «خمسةَ عشرَ»، وهما في موضعِ

---

٢١٨ - **التخريج**: البيت لأبي زبيد في ديوانه ص٤٨؛ والدرر ٥/ ٥٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٩؛ ولسان العرب ١٠/ ١٨٢ (شقق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٤.

اللغة: شقيّق: تصغير شقيق وهو الأخ. خلّفتني: تركتني خلفك.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«ابن»**: منادى منصوب، وهو مضاف. **«أمّي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«ويا»**: الواو: حرف عطف، «يا»: حرف نداء. **«شقيّق نفسي»**: تعرب إعراب «ابن أمّي». **«أنت»**: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«خلّفتني»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«لدهر»**: اللام: حرف جرّ، «دهر»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «خلّف». **«شديد»**: نعت «دهر» مجرور بالكسرة.

وجملة «خلّفتني»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «أنت خلّفتني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا ابن أمّي» حيث أثبت ياء المتكلّم في «أمّي» وهذا قليل، فالعرب لا تكاد تثبتها إلاّ في الضرورة.

مضموم من حيث كانا بمنزلةِ اسم واحد كـ«خمسةَ عشرَ»، وهو مقصود، ويجوز أن يكون فتحُ الثاني إتباعًا لفتحةِ النون في «ابن»، وموضعُ «أُمِّ»، و«عَمِّ» خفضٌ بالإضافة.

والوجه الثالث: الكسر، فتقول: «يا ابنَ أُمِّ»، و«يا ابنَ عمِّ» وقرأ ابنُ عامر، وحمزةُ، والكسائيُّ: ﴿**قال**[1] **يا ابنَ أُمِّ**﴾[2] بالكسر. ويحتمل أمرَين: أحدُهما أن يكون أضاف «ابنًا» إلى «أُمّ»، وحذف من الثاني، وكان الوجهُ إثباتَها مثلَ «يا غلامَ غلامي». والوجه الثاني أنهما لمّا جُعلا كاسم واحد، وأضافهما إلى نفسه، حذف الياءَ، وبقيت الكسرةُ دليلاً كما يُفْعَل بالاسم الواحد، نحو: «يا غلامِ» و«يا قومِ»، ومثلُه «يا أحدَ عشرِ أقبلوا».

الوجه الرابع: أن تقول: «يا ابنَ أمَّا» و«يا ابنَ عمَّا»، فتجعل مكانَ الياء ألفًا كما قال [من الرجز]:

يا بِنْتَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي[3]

كما تقول: «يا غلامَا»، فتفتح ما قبل الياء تخفيفًا وهي متحرّكةٌ، فتنقلِب ألفًا، فاعرفه.

---

(١) في الطبعتين: «يا»، تحريف.

(٢) الأعراف: ١٥٠. وانظر: معجم القراءات القرآنية ٢/٤٠٦.

(٣) تقدم بالرقم ٢١٧.

المندوب

فصل

قال صاحب الكتاب: «**ولا بدّ لك في المندوب من أن تُلْحِق قبله «يَا» أو «وَا»، وأنتَ في إلحاقِ الألف في آخِره مخيَّرٌ، فتقول: «وا زيداهْ». أو «وا زيدُ». والهاءُ اللاحقةُ بعد الألف للوقف خاصّةً دون الدَّرْج. ويَلْحَق ذلك المضافَ إليه، فيقال: «وا أميرَ المؤمنيناهْ»، ولا يلحق الصفةَ عند الخليل[1]، فلا يُقال: «وا زيدُ الظريفاهْ»، ويلحقها عند يونس[2]، ولا يُنْدَب إلاّ الاسم المعروف، فلا يُقال: «وا رجلاهْ»، ولم يُستقبح: «وَا مَن حفر بِئْرَ زَمْزَماهْ»، لأنّه بمنزلةِ «وا[3] عبدَ المُطّلِباهْ»**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المندوب مدعوٌّ، ولذلك ذُكر مع فُصول النداء، لكنّه على سبيل التفجّع، فأنتَ تدعوه، وإن كنتَ تعلم أنّه لا يستجيب كما تدعوالمستغاثَ به وإن كان بحَيْثُ لا يسمع، كأنّه تعُدّه حاضرًا. وأكثرُ ما يقع في كلام النساء لضُعْفِ احتمالهنّ، وقلّةِ صَبْرهنّ. ولمّا كان مدعوًّا بحيث لا يسمع أتوا في أوّله بـ «يَا» أو «وَا» لمَدّ الصوت، ولمّا كان يُسْلَك في الندبة والنوْح مذهبُ التطريب، زادوا الألفَ آخِرًا للترنّم؛ كما يأتون بها في القَوافي المطلَقةِ. وخصّوها بالألف دون الواو والياء، لأنّ المَدّ فيها أمكنُ من أُخْتَيْها.

واعلم أنّ الألف تفتح كلَّ حركة قبلها ضمةً كانت أو كسرةً، لأنّ الألف لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحًا، اللَّهُمَّ إلّا أن يُخاف لَبْسٌ، فحينئذ لا تُغيَّر الحركة، فتقول: «وا زيدَا». وإذا وقفتَ على الألف، ألحقتَ الهاءَ في الوقف محافظةً عليها لخَفائها، فتقول: «وا زيداهْ»، و«يا عمراهْ». فإن وصلتَ، أسقطتَ الهاءَ؛ لأنّ خَفاءَ الألف قد زال بما اتّصل بها، فتقول: «وا زيدَا، وعمراهْ»، تُسْقِط الهاءَ من الأوّل لاتّصاله بالثاني، وتُثْبِتها في الثاني لأنّك وقفتَ عليه، ويجوز أن لا تأتي بألف الندبة، وتُجْرِيَ لفظَه مُجْرَى لفظ المنادي، نحوِ: «وا زيدُ»، و«يا عمرُو»، ولا يُلْبِس بالمنادى، إذ قرينةُ الحال تدلّ عليه.

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٦.

(٣) في الطبعتين: «يا»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليزغ ص٩٠٦.

وتلحَق علامةُ الندبة المضافَ إليه، فيقال: «وا أميرَ المؤمنيناهْ»، و«وا غلامَ زيداهْ»؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد من حيث كان ينزل منزلةَ التنوين من المضاف، فإن كان المضافُ إليه اسمًا ظاهرًا، فتحتَ آخِرَه لأجلِ ألف الندبة، وتحذف التنوينَ من المضاف إليه في الندبة، لأنّه لا يجتمع ساكنان: التنوينُ والألفُ، ولم تُحرّك التنوينَ لأنّ أداةَ الندبة زيادةٌ غيرُ منفصلة كما أنّ التنوين كذلك، فلم يجتمع في آخِرِ الاسم زيادتان على هذه القضيّة، فعاقبوا بينهما لذلك. هذا إذا كان المضافُ إليه ظاهرًا، فإن كان مضمرًا؛ فإن كان المضمرُ متكلِّمًا، فلا تخلو ياؤُه من أن تكون محذوفةً وقد اجتُزِىء بالكسرة منها، نحوَ: «يا غلامِ»، أو تكون ثابتةً، وفيها لغتان السكونُ والحركةُ.

فإن كانت الأُولى، فإنّك تُبْدِل من الكسرة فتحةً لأجلِ الألف بعدها، وتقول: «وا غلاماهْ»، وإن كانت ثابتةً، وهي ساكنةٌ، كان لك فيها وجهان:

أحدهما: حذفُ الياء لسكونها وسكونِ الألف بعدها، ويستوي في ذلك لغةُ مَن أثبتَها ومَن حذفها.

والوجهُ الثاني: أن لا تحذفها، بل تفتحها لأجل الألف بعدها، وإذا كانوا قد فتحوا ما ليس أصلُه الفتحَ، كان فتحُ ما أصلُه الفتحُ أجدرَ وأَوْلى.

وإن كانت الياء مفتوحةً، نحوَ: «وا غلامِيَ»، فليس فيه إلّا وجهٌ واحدٌ. وهو إثباتُها وتحريكُها.

وإن كان المضاف إليه مضمرًا غيرَ ياءِ النفس، أثبتَّه بالألف، وفتحتَ ما قبلها إذا لم يلتبِس، نحوَ قولك في المضاف إلى المخاطب: «وا غلامَكاهْ». فإن كان ممّا يلتبِس، قلبتَ الألفَ إلى جنسِ الحركة قبلها، نحوَ: «يا غلامَكِيهْ»، إذا كان المخاطبُ مؤنّثًا، إذ لو قلت: «وا غلامكاهْ»، التبس بالمذكّر.

وكذلك تقول: «وا غلامَهُوهْ» إذا كان المضمر غائبًا، إذ لو قلت: «وا غلامَهَاهْ» التبس بالمؤنّث، وعلى هذا فقِسْ كلَّ ما يأتي منه.

ولا تلحَق ألفُ الندبة الصفةَ، لا تقول: «وا زيدُ الظريفاهْ» عند سيبويه والخليلِ[1]؛ لأنّ الصفة ليست المقصودَ بالندبة، وإنّما المندوبُ الموصوفُ، وذهب الكوفيون، ويونسُ من البصريين إلى جَوازه[2]. وقالوا: إنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد. والمذهبُ الأوّلُ، إذ ليست الصفةُ كالمضاف إليه، لأنّ المضاف إليه داخلٌ في المضاف، ولذلك يلزَمه، وأنتَ في الصفة بالخِيار، إن شئتَ تصف، وإن شئت لا تصف.

واعلم أنّ الندبة لمّا كانت بُكاءً ونَوْحًا بتَعْدادِ مَآثِرِ المندوب وفضائِله، وإظهارُ ذلك

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٦.

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٣٦٤ ـ ٣٦٥.

ضَعْفٌ وخَوَرٌ، ولذلك كانت في الأكثر من كلامِ النِّسْوان لضَعْفهنّ عن الاحتمال، وقلّةِ صَبْرهنّ، وجب أن لا يُنْدَبِ إلّا بأشْهَرِ أسماء المَندوب وأعْرَفِها، لكَيْ يعرفَه السامعون، فيكونَ عُذْرًا له عندهم، ويُعْلَمَ أنّه قد وقع في أمر عظيم، لا يُمْلَك التصبُّرُ عند مثله.

فلهذا المعنى لا تُنْدَب نكرةٌ[1]، ولا مبهمٌ، فلا يُقال: «وا رجلاهْ»، ولا «وا هذاهْ» لإبهامهما. ويستقبحون «وا مَن في الداراهْ» لعدمِ وُضوحه وإبهامِه، ولا يستقبحون: «وا مَن حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَماهْ»، لأنّه مَنْقَبَةٌ وفَضِيلةٌ صار ذلك عَلَمًا عليه، يُعْرَف به بعينِهِ، فجرى مَجْرَى الأعلام، نحوِ: «وا عبدَ المُطَّلِباهْ». وذلك أنّ عبد المطّلب هو الذي أظهرَ زَمْزَمَ بعدَ دُثورها من عَهْدِ إسماعيلَ عليه السّلام، بأنْ أُتِيَ في المَنام، فأُمر بحَفْرِ زمزمَ، فقال: وما زمزمُ؟ قال: لا تُنْزَف، ولا تُهْدَم، وتَسْقِي الحَجِيجَ الأعظم، وهي بين الفَرْث والدم. فغدا عبدُ المطّلب، ومعه الحارثُ ابنه ليس له يومئذٍ ولدٌ غيرُه، ووجد الغُرابَ ينقُر بين إسافٍ ونائلةَ، فحَفَرَ، فلمّا بدا الطَّوِيُّ كَبَّرَ، وقِصَّتُه معروفةٌ. فالندبة نوعٌ من النداء، فكلُّ مندوب منادًى، وليس كلُّ منادى مندوبًا، إذ ليس كلُّ ما ينادَى يجوز ندبتُه، لأنّه يجوز أن ينادَى المنكورُ، والمبهمُ ولا يجوز ذلك في الندبة، فاعرفه.

---

(١) وقد أجاز الكوفيون ندبتها. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٣٦٢ ـ ٣٦٤.

حذف حرف النداء

فصل

قال صاحب الكتاب: «ويجوز حذف النداء عمّا لا يوصف به «أيٌّ». قال الله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[1]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[2]، وتقول: «أيّها الرجلُ»، و«أيّتُهَا المرأةُ» و«مَن لا يزال مُحْسِنًا إليّ»، ولا يحذف عمّا يوصف به «أيٌّ»، فلا يُقال: «رجلُ»، ولا «هذا»».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم القول إنّ الغرض بالنداء التصويتُ بالمنادى ليُقْبِلَ. والغرضُ من حروف النداء امتدادُ الصوت وتنبيهُ المدعوّ، فإذا كان المنادَى متراخِيًا عن المنادِي، أو مُعْرِضًا عنه لا يُقْبِل إلاّ بعد اجتهادٍ، أو نائمًا قد استثقل في نَوْمه، استعملوا فيه جميعَ حروف النداء ما خلا الهمزةَ، وهي «يَا» و«أيَا»، و«هَيَا»، و«أيْ» يمتدّ الصوتُ بها ويرتفع، فإن كان قريبًا، نادوه بالهمزة، نحوَ قول الشاعر [من الطويل]:

أزيــدُ أخــا وَرْقــاءَ إن كـنــتَ ثـائـراً[3]

لأنّها تُفيد تنبيهَ المدعوّ، ولم يُرَد منها امتدادُ الصوت لقُرب المدعوّ، ولا يجوز نداءُ البعيد بالهمزة لعدمِ المَدّ فيها، ويجوز نداءُ القريب بسائرِ حروف النداء توكيدًا.

وقد يجوز حذفُ حرف النداء من القريب، نحو قوله [من البسيط]:

٢١٩ـ حارِ بنَ كَعْبٍ ألا أحْلامَ تَزْجُرُكم ... [عَنِّي وأنتمْ من الجُوفِ الجماخيرِ]

---

(١) يوسف: ٢٩.

(٢) الأعراف: ١٤٣.

(٣) تقدم بالرقم ١٩٣.

٢١٩ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص١٧٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ٧٢، ٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٢؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص١٠٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٠٨ (قوا).

اللغة: الجُوف: جمع أجوف، وهو العظيم الجوف. والجماخير: جمع جُمخور، وهو الضعيف.

المعنى: أيها القوم أليس لديكم من الحكمة ما يحول تطاولكم عليَّ والظاهر أنه ليس لديكم إلا البطون العظيمة.

=

ونحوُ قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[١]. وقد كثُر حذفُ حرف النداء في المضاف، نحو قوله تعالى: ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ﴾[٢]. وقال تعالى: ﴿فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٣]، وقال: ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[٤]، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[٥]. وهو كثيرٌ في الكتاب العزيز. وفي الجملة حذفُ الحروف ممّا يَأباه القياسُ، لأنّ الحروف إنّما جيء بها اختصارًا ونائبةً عن الأفعال، فَـ «ما» النافيةُ نائبةٌ عن «أنفِي»، وهمزةُ الاستفهام نائبةٌ عن «استفهِمُ»، وحروفُ العطف عن «أعْطِفُ»، وحروفُ النداء نائبةٌ عن «أُنادِي»، فإذا أخذتَ تحذفها كان اختصارَ المختصَر، وهو إجحافٌ، إلاّ أنّه قد ورد فيما ذكرناه لقوّة الدلالة على المحذوف، فصار القرائنُ الدالّةُ كالتلفّظ به.

وقوله: «يجوز حذفُ حرف النداء ممّا لا يوصَف به «أيٌّ»»، جعل ذلك شرطًا في جوازِ حذفه لا علّةً. ومنهم من جعل ذلك علّةً؛ وإنّما هو اعتبارٌ وتعريفٌ للموضع الذي يُحذف منه حرف النداء، فقالوا: كلُّ ما يجوز أن يكون وصفًا لـ «أيٍّ» ودعوتَه، فإنّه لا يجوز حذفُ حرف النداء منه؛ لأنّه لا يُجمع عليه حذفُ الموصوف وحذفُ حرف النداء منه، فيكونَ إجحافًا، فلذلك لا تقول: «رجلُ أقبلْ»، و«لا غلامُ تعالَ»، و«لا هٰذَا هَلُمَّ»، وأنت تريد النداءَ حتى يظهر حرفُ النداء، لأنّ هذه الأشياء يجوز أن تكون نُعوتًا لـ «أيٍّ»، نحوَ: «يا أيّها الرجلُ»، و«يا أيّها الغلامُ»، و«يا أيّهذا»، لأنّ «أيًّا» مبهمٌ، والمبهمُ يُنْعَت بما فيه الألف

= **الإعراب: «حار»**: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على الثاء المحذوفة للترخيم. **«ابن»**: صفة لـ «حارث» منصوب على المحل. **«كعب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ألا»**: الهمزة: للاستفهام، «لا»: نافية للجنس. **«أحلام»**: اسم «لا» مبني على الفتح. **«تزجركم»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره (هو)، وكم: مفعول به محله النصب. **«عني»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تزجر». **«وأنتم»**: الواو: حالية، **«أنتم»**: مبتدأ محله الرفع. **«من الجوف»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **«الجماخير»**: صفة لـ «الجوف» مجرورة بالكسرة. وجملة النداء ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أحلام تزجركم»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تزجركم»: في محلّ رفع خبر «لا». وجملة «أنتم من الجوف»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «حارِ»، والأصل: يا حارثُ، فحذف حرف النداء، ورخَّم المنادى.

(١) يوسف: ٢٩.

(٢) يوسف: ١٠١.

(٣) يوسف: ١٠١.

(٤) المائدة: ١١٤.

(٥) البقرة: ٢٦٠.

واللام، أو بما كان مبهمًا مثلَه. قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾[1]. قال الشاعر [من الكامل]:

٢٢٠ـ يَا أيُّهَا الرجلُ المُعلِّمُ غيرَه هَلّا لنفسك كان ذا التعليمُ

وقال الآخر [من الطويل]:

ألا أيّهذا الباخعُ الوَجْدُ نفسَه [لشَيْءٍ نَحَتْه عن يديه المقادِرُ][2]

فوصف «أيًّا» باسم الإشارة كما وصفه بما فيه الألف واللام، إذ كان مبهمًا مثلَه، كما يوصَف ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام. واحتجّ سيبويه بأنّ أصلَ هذا أن يُستعمل بالألف واللام، فتقول: «يا أيّها الرجلُ»، فلم يجز حذفُ ما كان يتعرّف به وتبقيتُه على التعريف إلّا بعِوَض، وكذلك المبهم يكون وصفًا على ما تقدّم لـ «أيّ»، فإذا حذفتَ «أيًّا»، صار «يَا» بدلاً في «هٰذَا»، كما صار بدلاً في «رجل». وقال المازنيّ في نحوِ، «هٰذَا أقبلْ»: إنّ «هٰذَا» اسمٌ تُشِير به إلى غير المخاطب، فلمّا ناديتَه، ذهبتْ منه تلك الإشارةُ، فعُوّض منها التنبيه بحرف النداء. وقد أجاز قومٌ من الكوفيين: «هذا أقبلْ» على إرادةِ النداء، وتَعلّقوا له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[3]. قالوا: والمراد «يا هؤلاء»، وقد عمِل به المتنبّي في قوله [من الكامل]:

٢٢١ـ هٰذِي بَرَزْتِ لنا فهِجْتِ رَسِيسَا [ثُمَّ انثنيتِ وما شَفيتِ نسيسا]

---

(١) الحجرات: ١٣.

٢٢٠ ـ **التخريج**: البيت للمتوكّل اللّيثيّ في حماسة البحتري ص١١٧؛ وهو فيها أوّل ثلاثة أبيات، ينسب الثاني والثالث منها لأبي الأسود الدؤلي. انظر: ملحق ديوان المتوكّل الليثي ص٢٨٣ ـ ٢٨٥؛ وديوان أبي الأسود الدؤلي ص٤٠٣ ـ ٤٠٧؛ وخزانة الأدب ٨/٥٦٦ ـ ٥٦٩.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**أيّها**»: منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف، و«ها»: حرف تنبيه. «**الرجل**»: بدل مرفوع بالضمّة. «**المعلم**»: نعت «الرجل» مرفوع بالضمّة. «**غيره**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**هلاّ**»: حرف تنديم ولوم. «**لنفسك**»: جارّ ومجرور متعلّقان بخبر كان المحذوف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**كان**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. «**ذا**»: اسم إشارة مبني في محل رفع اسم «كان». «**التعليم**»: بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان ذا التعليم لنفسك» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا أيها الرجل» حيث وصف «أيّ» المبهمة باسم الإشارة وبما فيه الألف واللام (الرجل).

(٢) تقدم بالرقم ١٩٨. (٣) البقرة: ٨٥.

٢٢١ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٢/٣٠١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٤٤٤؛ والمقرب ١/١٧٧.

اللغة: رسيسًا: من الرسيس وهو ابتداء الحبّ. انثنى: مال وعاد. نسيسًا: من النسيس وهو من تبقى=

وكان يَمِيل كثيرًا إلى مذهب الكوفيين. ولا حجّةَ في الآية لاحتمالِ أن يكون «هؤلاء» منصوبًا بإضمارِ «أَعْنِي» بمعنى الاختصاص ويكون «أنتم» مبتدأً، و«تقتلون» الخبرَ. وقيل: «أنتم» مبتدأ، والخبرُ «هؤلاء» و«تقتلون أنفسكم» من صلةِ «هؤلاء». وقد يكون اسمُ الإشارة موصولاً، نحوَ قوله [من الطويل]:

٢٢٢ـ عَدَسْ ما لِعَبّادٍ عليكِ إمارةٌ أمِنْتِ وهذا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

= به شيء من الروح، والنسيس فضلة الروح وبقيتها.

المعنى: يا من ظهرت لنا فسبيتنا بجمالك ثم عدت عنا، فزدتنا بك تعلقًا.

الإعراب: «**هذي**»: الهاء: للتنبيه، «**ذي**»: اسم إشارة في محل نصب بأداة النداء المحذوفة «يا». «**برزت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل برزت. «**فهجت**»: الفاء: عاطفة، «**هجت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**رسيسا**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**ثم انثنيت**»: «ثم»: حرف عطف، «انثنيت» فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**وما**»: الواو: حالية، «ما»: نافية. «**شفيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**نسيسا**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «برزت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «انثنيت»: معطوفة على (برزت). وجملة «وما شفيت نسيسا»: في محل نصب حال. وجملة «هذي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «هذي» حيث حذف حرف النداء من اسم الإشارة على مذهب الكوفيين.

٢٢٢ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص١٧٠؛ وأدب الكاتب ص٤١٧؛ والإنصاف ٢/ ٧١٧؛ وتخليص الشواهد ص١٥٠؛ وتذكرة النحاة ص٢٠؛ وجمهرة اللغة ص٦٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨؛ والدرر ١/ ٢٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٩، ٣٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٧١؛ ولسان العرب ٦/ ٤٧(حدس)، ١٣٣ (عدس)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٣٦٢، ٤٤٧؛ وأوضح المسالك ١/ ١٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٤؛ وشرح قطر الندى ص١٠٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ والمحتسب ٢/ ٩٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

اللغة: عدس: اسم صوت لزجر البغل. عباد: هو عباد بن زياد والي سجستان لمعاوية.

المعنى: يقول مخاطبًا بغلته: إنّ عبّادًا لم يعد له سلطة عليك، وأنت تحملين رجلاً طليقًا بعد أن أفرج عنه.

الإعراب: «**عدس**»: اسم صوت مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، أو منادى إذا كان المقصود «البغلة». «**ما**»: حرف نفي. «**لعباد**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «إمارة». «**إمارة**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**أمنت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**وهذا**»: الواو: حاليّة، و«هذا»: «ها» للتنبيه، و«ذا»: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ. «**تحملين**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**طليق**»: خبر المبتدأ مرفوع. =

أي: والذي تحملينه طليقٌ. ويُحمل قول المتنبّي على أن يكون إشارةً إلى المصدر، أي: هذه البَرْزَة، أو إلى الظرف على إرادةِ المَرَّة، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «وقد شذّ قولُهم: «أَصْبِحْ لَيلُ»[1]، و«افْتَدِ مخنوقُ»[2]. و«أطْرِقْ كَرَا»[3] و[من الرجز]:

٢٢٣ـ جارِيَ لا تَستَنكِرِي عذيرِي [سَيري وإشفاقي على بعيري]

= وجملة «ما لعباد...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة «أمنتِ»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «هذا تحملين...»: في محلّ نصب حال. وجملة «تحملين...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «وهذا تحملين طليق»، حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدّم «ما» أو «من» الاستفهاميّين من التزام موصوليّته، وعندهم أنّ التقدير: والذي تحملينه طليق.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص١٢٣؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٩٢؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٧ (نوم)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٠٣؛ والمستقصى ١/ ٢٠٠.

قالته امرأة امرىء القيس بغضًا بزوجها، ويقال ذلك للّيلة الشديدة التي يطول فيها الشرّ.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في المستقصى ١/ ٢٦٥؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٨.

يُضرب في الحثّ على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدّة.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤، ٣٩٥؛ وجمهرة اللغة ص٧٥٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٩ (طرق)، ١٥/ ٢٢٠ (كرا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٣١؛ والمستقصى ١/ ٢٢١.

وكرا: مرخَّم الكروان، وهو ذكرَ الحُبارى. يُضرب لمن يتكبَّر، وقد تواضع من هو أشرف منه، وقيل: يُضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلَّم في الموضع الجليل لا يتكلَّم فيه أمثاله.

وقد جعل البغدادي هذا القول صدر البيت التالي (من الرجز):

أطرِقْ كرا أطرِقْ كرا إنَّ النعامَ في القرى

(خزانة الأدب ٢/ ٣٧٤).

٢٢٣ ـ التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٥٥؛ والكتاب ٢/ ٢٣١، ٢٤١؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٨ (عذر)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٧٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٦٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٥٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص٢٩٦.

اللغة: جاري: أي جارية. استنكر الشيء: وجده غريبًا. العذير: ما يُعذر عليه الإنسان إذا فعله.

المعنى: يقول مخاطبًا الجارية: لا تعتبري ما أحاوله أمرًا منكرًا، فأنا فيه معذور.

الإعراب: **«جاري»**: منادى مرخّم مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. **«لا»**: حرف نهي. **«تستنكري»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«عذيري»**: مفعول=

ولا عن المستغاث، والمندوبِ، وقد التُزم حذفُه في «اللَّهُمَّ» لوقوع الميم خَلَفًا عنه».

* * *

قال الشارح: قد جاء عنهم حذفُ حرف النداء من النكرة المقصودة، قالوا: «أصْبِحْ ليلُ»، و«افْتَدِ مخنوقُ»، و«أَطْرِقْ كَرَا» يريد ترخيمَ «كَرَوانٍ» على قولِ من قال: «يا حارُ» بالضمّ. وذلك أنّ هذه أمثالٌ معروفةٌ، فجرت مجرى العَلَم في حذفِ حرف النداء منها.
وقال أبو العبّاس المبرّد: الأمثالُ يُستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها.
فأمّا قول العَجّاج [من الرجز]:

جارِيَ لا تستنكري عذيري

فإنّه يريد: يا جاريةُ، فإنّما رَخَّمَ، فحذف تاءَ التأنيث، وحذف أداةَ النداء ضرورةً.

ولا يجوز حذفُ حرف النداء من المستغاث به، فلا تقول: «لَزَيْدٍ»، وأنت تريد: يا لَزيدٍ، لأنّ المستغِيث يبالغ في رفعِ صوته وامتدادِه لتوهُّمه في المستغاث به الغَفْلَةَ والتراخِيَ.

وكذلك المندوب، قال سيبويه[1]: لا يجوز حذفُ حرف النداء منه لأنّهم يختلِطون، ويدعون ما قد فات وبعُد عنهم. والاختلاطُ الاجتهادُ في الغَضَب، ولأنّهم يريدون به مذهبَ الترنّم ومَدَّ الصوتِ، ولذلك زادوا الألفَ أخيرًا مبالغةً في الترنّم.

فأمّا قولهم: «اللَّهُمَّ»، فهو نداءٌ، والضمّةُ فيه بناءٌ بمنزلتها في «يا زيدُ»، والميمُ فيه عِوَضٌ من حرف النداء، ولذلك لا يجتمع «يَا» مع الميم إلّا في شعرٍ أنشده الكوفيون[2]، لا يُعْرَف قائله ويكون ضرورةً، وذلك قوله [من الرجز]:

٢٢٤ـ إنّي إذا ما حَدَثٌ أَلَمَّا دَعَوْتُ يا أَللَّهُمَّ يا أَللَّهُمّا

= به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**سيري**»: بدل من «عذيري» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «**وإشفاقي**»: الواو: حرف عطف، و«إشفاقي»: معطوف على «سيري» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**على**»: حرف جرّ. «**بعيري**»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ «إشفاقي»، و«بعير» مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.
وجملة النداء «. . .جاري»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تستنكري»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه: حذف حرف النداء ضرورة قبل المنادى «جاري».

(١) انظر الكتاب ٢/ ٢٢٠.
(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٣٤١ ـ ٣٤٧.
٢٢٤ ـ **التخريج**: الرجز لأبي خراش في الدرر ٣/ ٤١؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٣٤٦؛ والمقاصد=

فجمع لضرورة بين «يا» و«الميم». وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أنّ أصله «يا اللّهُ أُمَّنا بخَيْرٍ»، إلّا أنه لمّا كثُر في كلامهم، واشتهر في ألسِنتهم، حذفوا بعضَ الكلام تخفيفًا كما قالوا: «هَلُمَّ». والأصلُ: هَا الْمُمْ، فحذفوا الهمزةَ تخفيفًا، وادّغموا الميم في الميم، كما قالوا: وَيْلُمِّهِ. والأصل: وَيْلٌ لأمّه، وإنّما حذفوا، وخفّفوا. وهو قولٌ واهٍ جدًّا لوجوهٍ: منها أنّه لو كان الأمر كما ذكروا، لَمَا حسُن أن يُقال: «اللَّهُمَّ أُمَّنا بخير»، لأنّه يكون تكرارًا، فلمّا حسُن من غير قُبْح دلّ على فَسادِ ما ذهب إليه. وأيضًا فإنّه لو كان الأمر على ما ظنّ، لَمَا جاز استعمالُه في المَكارِه، نحو: «اللَّهُمَّ أهْلِكْهم، ولا تُهْلِكْنا، لأنّه يكون تَنَاقُضًا. قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1]، مع أنّه لو كانت الميمُ أصلاً من الفعل، لم يحتج الشرطُ إلى جوابٍ في الآية، ولَسدّت مَسَد الجواب. فلمّا افتقرت إلى جواب، وأُجيبت بالفاء، دلّتْ على أنّها زائدةٌ، وليست من الفعل. واعلم أنّ سيبويه[2] لا يرى نَعْتَ «اللَّهُمَّ» لأنّه لفظٌ لا يقع إلاّ في النداء، فهو في منزلةِ «يا هَناهُ»، و«يا مَلْكَعانُ» و«فُلُ»، وليس شيءٌ من هذا يُنعَتُ[3]. وخالَفَه أبو العبّاس في ذلك، وقال: إذا كانت

= النحوية ٤/ ٢١٦؛ ولأميّة بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢/ ٢٩٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص٢٣٢؛ والإنصاف ص٣٤١؛ وجواهر الأدب ص٩٦؛ ورصف المباني ص٣٠٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤١٩، ٢/ ٤٣٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٩؛ وشرح ابن عقيل ص٥١٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٠٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٩، ٤٧٠ (أل)؛ واللمع في العربيّة ص١٩٧؛ والمحتسب ٢/ ٢٣٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٤٢؛ ونوادر أبي زيد ص١٦٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٨.

شرح المفردات: الحدث: الحادث. ألمّ: نزل، حلّ.

الإعراب: «**إنّي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير في محل نصب اسم «إنّ». «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «**حدث**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده، تقديره: «إذا ألم حدث ألمّ». «**ألمّا**»: فعل ماضٍ، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «**دعوتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**يا**»: حرف نداء. «**اللهمّ**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، والميم للتعظيم عوّض بها عن حرف النداء المحذوف. «**يا اللّهم**»: كالسابقة.

وجملة «إني...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا ما حدث...» الشرطية في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة: «**ألمّ حدث**» في محل جر بالإضافة. وجملة «ألمّ» تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «دعوت» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة المنادى في محل نصب مفعول به لـ «دعوت».

والشاهد فيه قوله: «يا اللهم» حيث جمع بين «يا» والميم المشدّدة التي تأتي عوضًا عنها، وذلك ضرورة نادرة.

(١) الأنفال: ٣٢.

(٢) الكتاب ٢/ ١٩٦.

(٣) في الطبعتين: «بنعت»، والتصحيح عن جدول التصحيحات الملحق بطبعة ليبزغ ص٩٠٦.

الميم عوضًا من «يَا» فكما تقول «يا اللَّهُ الكريمُ»، كذلك تقول: «اللَّهُمَّ الكريمُ»، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1]، فسيبويه[2] يحمل «فاطر السَّمٰوات» على أنّه نداءٌ ثانٍ، لا أنّه نعتٌ.

(١) الزمر: ٤٦.
(٢) الكتاب ٢/١٩٦.

الاختصاص

فصل

قال صاحب الكتاب: «**وفي كلامهم ما هو على طريقةِ النداء، ويُقصد به الاختصاصُ، لا النداءُ، وذلك قولهم: «أمّا أنا فأفعلُ كذا أيُّها الرجلُ»، و«نحن نفعل كذا أيُّها القومُ»، و«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لنا أيّتُها العِصابةُ». جعلوا «أيًا» مع صفته دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يعنوا بالرجل، والقوم، والعصابةِ إلاّ أنفسَهم وما كنوا عنه بـ «أنا» و«نحن» والضميرِ في «لَنَا»، كأنّه قيل: أمّا أنا فأفعلُ متخصّصًا بذلك من بينِ الرجال، ونحن نفعل متخصِّصين من بين الأقوام، واغفرْ لنا مخصوصين من بين العصائب**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ كلَّ منادى مختصٌّ، تختصُّه فتُناديه من بينِ مَن بحَضْرتك لأمْرِك، ونَهْيِك، أو خبرِك. ومعنَى اختصاصك إيّاه أن تقصِده، وتختصّه بذلك دونَ غيره. وقد أجرتِ العربُ أشياءَ اختصّوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاسْتعير لفظُ أحدهما للآخر من حيث شارَكَه في الاختصاص، كما أجروا التسْويةَ مُجْرَى الاستفهام، إذ كانت التسوية موجودةً في الاستفهام. وذلك قولك: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟»، و«أزيدٌ أفضلُ أم خالدٌ؟» فالشيئان اللذان تسأل عنهما قد استوى عِلْمُك فيهما، ثمّ تقول: «ما أُبالي أقمتَ أم قعدتَ» و﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[1]. فأنت غيرُ مستفهِم، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشارُكهما في معنى التسوية، لأنّ معنى قولك: «لا أُبالي أفعلتَ أم لم تفعل»، أي: هما مستويان في عِلْمي. فكما جاءت التسويةُ بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية، كذلك جاء الاختصاصُ بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص، وإن لم يكن منادى. والذي يدلّ على أنّه غير منادى أنّه لا يجوز دخولُ حرف النداء عليه، لا تقول: «أنا أفعلُ كذا يا أيُّهذا الرجلُ» إذا عنيتَ نفسك، ولا «نحن نفعل كذا يا أيُّها القومُ» إذا عنيتم أنفسَكم، لأنّك لا تُنبِّه غيرَك.

وهذا الاختصاص يقع للمتكلّم، نحوِ: «نحن نفعل أيُّها العِصابةُ»، وتعني بالعصابة أنفسَكم، وللمخاطب، نحوِ: «أنتم تفعلون أيُّها القومُ»، ولا يجوز للغائب، لا تقول: «إنّهم كذا أيّتُها العصابةُ».

---

(١) البقرة: ٦.

وقولهم: «أنا أفعل كذا أيّها الرجل»، و«نحن نفعل كذا أيّتها العصابة»، فـ «أيّ» وصفتُها مرفوعٌ بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ، أو خبرٌ محذوفُ المبتدأ. فإذا كان مبتدأ، فكأنّه قال: الرجلُ المذكور أو العصابةُ المذكورة مَن أُريد. وإذا كان خبرًا، فكأنّه قال: من أُريد الرجلُ المذكور أو العصابةُ المذكورة، إذ لا يقدَّر فيها حرفُ النداء، بل هي جملةٌ في موضع الحال، لأنّ الكلام قبلها تامٌّ. ولذلك مثّلها صاحبُ الكتاب بقوله: «أنا أفعل كذا متخصّصًا من بين الرجال» و«نحن نفعل متخصّصين من بين الأقوام». وذكرُ «أيّ» هنا وصفتِه توضيحًا وتأكيدًا إذ الاختصاص حاصلٌ من «أنا»، و«نحن»، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **وممّا يجرى هذا المجرى قولُهم: «إنّا مَعشرَ العربِ نفعل كذا»، و«نحن آلَ فلانٍ كُرَماءُ»، و«إنّا معشرَ الصَّعالِيكِ لا قوّةَ بنا على المُرُوّةِ»، إلاّ أنّهم سوّغوا دخولَ اللام ههنا، فقالوا: «نحن العربَ أَقْرَى الناسِ للضيف»، و«بك اللّهَ نرجو الفَضلَ»، و«سُبْحانَك اللّهَ العظيمَ». ومنه قولهم: «الحَمْدُ لِلّهِ الحميدَ»، و«المُلْكُ للّه أهلَ المُلْك»، و«أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ»، وقُرىء ﴿حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[1]، و«مررتُ به المِسكِينَ والبائسَ»، وقد جاء نكرةً في قول الهُذَليّ [من المتقارب]:**

٢٢٥- وَيَأْوِي إلى نِسْوةٍ عُطَّلٍ وشُعْثًا مَراضِيعَ مِثْلَ السَّعالِي

---

(١) اللهب: ٤. وقراءة النصب هي المثبتة في القرآن الكريم. وقرأ حمزة والكِسائي وأبو عمرو وابن عامر وابن كثير ونافع وغيرهم بالرفع.
انظر: البحر المحيط ٨/ ٥٢٦؛ وتفسير الطبري ٣٠/ ٢١٩؛ وتفسير الرازي ٣٢/ ١٧١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٤٠٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٢٦٧.

٢٢٥ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب ٢/ ٤٢، ٤٣٢، ٥/ ٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٧؛ والكتاب ١/ ٣٩٩، ٢/ ٦٦؛ ولأبي أميّة في المقاصد النحوية ٤/ ٦٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣١٧؛ ورصف المباني ص٤١٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠؛ والمقرب ١/ ٢٢٥.

اللغة: يأوي: ينزل، يلجأ. العطّل: ج العاطل، وهي من النساء من لا حلي عليها. الشعث: ج الأشعث مؤنثها الشعثاء، وهي المرأة السيئة الحال، والمتلبّدة الشعر لعدم اعتنائها به. السعالي: ج السعلاة، وهي أنثى الغول.

المعنى: إنه يأوي إلى نسوة مهملات، سيّئات الحال، متلبّدات الشعر، يرضعن أطفالاً لهنّ، ويشبهن السعالي لقبح منظرهنّ.

الإعراب: «**ويأوي**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«يأوي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**إلى نسوة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يأوي». «**عطّل**»: نعت «نسوة» مجرور. «**وشعثًا**»: الواو: حرف عطف، «شعثًا»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أذكرهنّ» مثلاً. =

وهذا الذي يُقال فيه نصبٌ على المَدْح والشتْم والترحُم».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا النحو من الاختصاص يجري على مذهب النداء من النصب بفعل مضمر غيرِ مستعملٍ إظهارُه، وليس بنداء على الحقيقة، بدليلِ أنّ الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنى على الضمّ، كما يُبنى الاسم المفرد في النداء على الضمّ في نحوِ: «يا زيدُ»، و«يا بكرُ». ولم يقولوا في [من الرجز]:

٢٢٦ـ بِـنَـا تَـمِـيـمًـا يُـكـشَـفُ الـضَّـبـابُ

«بنا تميمُ» بالضمّ، كما فعلوا في النداء، ولأنّه أيضًا يدخل عليه الألف واللام، نحوَ: «نحن العربَ أقرى الناس للضيف»، وما فيه الألف واللام لا يباشره حرفُ النداء، وإذا أرادوا ذلك، تَوَصّلوا إليه بـ «أيّ» ونحوِها، كقولك: «يا أيّها الرجلُ». فلمّا قلت ههنا: «نحن العربَ» من غير وُصْلةٍ، دلّ أنّه غيرُ منادى.

وقوله: «ممّا يجري هذا المجرى»، يريد مجرى الأوّل في الاختصاص، وإنّما فصله من الأوّل، وإن كانا جميعًا اختصاصًا لأنّهما مختلفان من جهة اللفظ، وذلك أنّ الفصل الأوّل مرفوعٌ، نحوُ «نحن نفعل كذا أيّتها العصابةُ»، و«أنا أفعل كذا أيّها الرجلُ»، وهذا الفصلُ منصوبٌ، نحوُ قوله [من البسيط]:

٢٢٧ـ إنّـا بـنـي مِـنْـقَـرٍ [قـومٌ ذوو حَـسَـبٍ فـيـنـا سَـراةُ بـنـي سَـعْـدٍ ونـاديـهـا]

= «مراضيع»: نعت «شعثًا» منصوب. «مثل»: نعت ثانٍ لـ «شعثًا» منصوب، وهو مضاف. «السعالي»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يأوي»: بحسب الواو. وجملة «أذكرهنّ» المقدّرة: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «نسوة عطّلٍ وشعثًا» حيث نصب «شعثًا» بفعل محذوف، وقد جاء نكرة.

٢٢٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص١٦٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤١٣؛ والدرر ٣/ ١٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١.

الإعراب: «بنا»: جار ومجرور متعلقان بـ «يكشف». «تميمًا»: مفعول به بفعل محذوف تقديره: «أخصّ». «يكشف»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمة. «الضباب»: نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.

والشاهد فيه قوله: نصب «تميمًا» على الاختصاص.

٢٢٧ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن الأهتم في الدرر ٣/ ١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧١.

اللغة: بنو منقر: حي من بني سعد. والسَّراة السادة، واحدهم سري. النادي: المجلس.

المعنى: نحن بني منقر قوم لنا حسب كريم، ومنّا سادة بني سعد، وأشرافهم.

الإعراب: «إنّا»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: اسم (إنَّ) محله النصب. «بني»: اسم منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: أعني بني... وهو مضاف «منقر»: مضاف إليه مجرور=

وقولِ الآخر [من الرجز]:

بِنا تميمًا يُكْشَفُ الضبابُ

وذلك الفصل مختصٌّ بـ «أيٍّ» دون غيرها من الأسماء. وهذا الفصلُ يكون بسائر الأسماء نحوِ: بني فلان، وآلِ فلان، وغيرِها من الأسماء.

واعلم أنّ هذا الضرب من الاختصاص ليس نداءً على الحقيقة، وإن كان جاريًا مجراه، وذلك من قِبَل أنه منصوبٌ بفعل مضمر غيرِ مستعمل إظهارُه، ولا يكون إلّا للمتكلّم والمخاطَبِ، وهما حاضران، ولا يكون لغائب كما أنّ النداء كذلك. والذي يدلّ على أنّه ليس بنداء أنّ الاسم المفرد الذي يقع فيه لا يُبنى على الضمّ كما يُبنى الاسم المفرد في النداء على الضمّ، نحوُ: «يا زيدُ»، و«يا حَكَمُ». ولم يقولوا في قول الشاعر: «بنا تميمُ» بالضمّ كما فعلوا في النداء، ولأنّه أيضًا يدخل عليه الألفُ واللام، نحوَ قولهم: «نحن العربَ أقرى الناس للضَّيْف». ولا يجوز ذلك في النداء.

والفرق بين هذا الاختصاص واختصاصِ النداء أنّك في النداء تختصّ واحدًا من جَماعةٍ ليعطِف عليك عند توهُّم غَفْلَةٍ عنك. وفي هذا الباب تختصّه بفعلٍ يعمل فيه النصبَ، تَقصِد به الاختصاص على سبيلِ الافتخار والتفضيل له. والاسم المنصوب في هذا الباب لا بدّ أن يتقدّم ذكرُه، ويكونَ من أسماء المتكلّم والمخاطَب، نحوَ قوله [من الطويل]:

٢٢٨ـ أبَى اللَّهُ إلّا أنّنا آلَ خِنْدِفٍ بنا يَسْمَعُ الصَّوْتَ الأنامُ ويُبْصِرُ

= بالكسرة. «قومٌ»: خبر «إنَّ» مرفوع بالضمة. «ذوو»: صفة لـ «قوم» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف «حَسَبٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فينا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «سراة»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «سعدٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وناديها»: الواو: حرف عطف، «ناديها»: معطوف على (سراة) مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وها: مضاف إليه محله الجر.
وجملة «إنا قومٌ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فينا سراة»: معطوفة على «قومٌ» محلها الرفع. وجملة «أعني بني منقر»: اعتراضية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: نصب (بني منقر) على الاختصاص والفخر، وذكر هذا في باب النداء لأنَّ العامل فيه وفي المنادى فعل لا يجوز إظهاره مع اشتراكهما في معنى الاختصاص والفخر.

٢٢٨ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.
المعنى: كرّمنا المولى بجعل الناس تسمع وتبصر بجهودنا ومقدرتنا.
الإعراب: «أبى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر. «الله»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «إلا»: حرف استثناء. «أننا»: حرف مشبّه بالفعل، و«نا»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب اسم «أن». والمصدر المؤوّل من «أنّ» ومعموليها في محلّ نصب مستثنى «آل»: اسم منصوب على الاختصاص (مفعول به لفعل محذوف تقديره: أخصُّ)، وهو مضاف. «خندف»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بنا»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل «يسمع». «يسمع»: فعل مضارع =

فآل خندف هم النون والألف في «أنّا». وكذلك قولهم: «نحن العربَ أقرى الناس للضيف» فالعربُ هم «نحن». ونصبُ هذه الأسماء كنَصْبِ ما ينتصب على التعظيم والشتْم بإضمارِ «أُريد» أو «أعنِي» أو «أختصّ». فالاختصاصُ نوعٌ من التعظيم والشتم، فهو أخصُّ منهما، لأنّه يكون للحاضر، نحو: المتكلّم، والمخاطب، وسائرُ التعظيم والشتم يكون للحاضر، والغائب. وهذا الضربُ من الاختصاص يُراد به تخصيصُ المذكور بالفعل، وتخليصُه من غيره على سبيل الفَخْر، والتعظيم. وسائر التعظيم والشتم ليس المرادُ منه التخصيصَ والتخليصَ من موصوف آخَر، وإنّما المرادُ المدح أو الذمّ.

فمن ذلك: «الحمد لله الحميدَ»، و«المُلْكُ لله أهْلَ المُلْك»، وكلُّ ذلك نصبٌ على المدح، ولم تُرِد أن تفصِله من غيره، وتقول: «أتاني زيدٌ الخبيثَ الفاسقَ». ومنه قِراءةُ من قرأ ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[1] بالنصب على الذمّ والشتم.

ومن ذلك «مررت به البائسَ المسكينَ» فيجوز خفضُ «البائس»، و«المسكين» على البدل، ولا يجوز أن يكون نَعْتًا، لأنّ المضمرات لا تُنْعَت، ويجوز نصبُه على الترحّم بإضمارِ «أعنِي»، وهو من قبيل المدح والذمّ، فاعرفه.

= مرفوع بالضمّة. «**الصوت**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الأنامُ**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**ويبصر**»: الواو: حرف عطف، «يبصر»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. وجملة «أبى الله»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يسمع»: في محلّ رفع خبر «أننا». وجملة «يبصر»: معطوفة على جملة «يسمع» في محل رفع مثلها.

والشاهد فيه قوله: «أننا آل خندف» حيث نصب «آل» على الاختصاص، بفعل محذوف.

(١) اللهب: ٤. وقراءة النصب هي المثبتة في القرآن الكريم، وقرأ حمزة والكسائي وابن كثير وغيرهم بالرفع.

انظر: البحر المحيط ٨/ ٥٢٦؛ وتفسير الطبري ٣٠/ ٢١٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٤٠٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٢٦٦، ٢٦٧.

الترخيم

فصل
[شرائطه]

قال صاحب الكتاب: «**ومن خصائصِ النداء الترخيمُ إلاَّ إذا اضطرّ الشاعر، فرخَّم في غير النداء. وله شرائطُ: إحداها أن يكون الاسمُ عَلَمًا. والثانيةُ أن يكون غيرَ مضاف. والثالثة أن لا يكون مندوبًا ولا مستغاثًا. والرابعةُ أن تزيد عِدّتُه على ثلاثةِ أحرف إلاَّ ما كان في آخره تاءُ تأنيث، فإنّ العَلَميّة، والزيادةَ على الثلاثة فيه غيرُ مشروطتَين، يقولون: «يا عاذِلَ»، و«يا جارِيَ لا تستنكِري»، و«يا ثُبَ أقْبِلي» و«يا شَا ارْجُنِي»، وأما قولهم: «يا صاحِ» و«أطْرِقْ كَرَا» فمن الشواذّ**».

* * *

قال الشارح: إنّما قال: «ومن خصائص النداء الترخيم»، لأنّ الترخيم المطّرِد إنّما يكون في النداء، وفي غير النداء إنّما يكون على سبيل النُدْرة، وهو من قبيل الضرورة على ما سيأتي بيانُه.

ولذلك قال: إلّا إذا اضطُرّ الشاعر، فرخّم في غير النداء، جعله خاصّةً للنداء، والترخيم مأخوذ من قولهم: «صوتٌ رخيمٌ» إذا كان ليّنًا ضعيفًا، والترخيمُ ضُعْفٌ في الاسم، ونَقْصٌ له عن تَمام الصوت. قال الشاعر [من الطويل]:

لها بَشَرٌ مِثْلُ الحَرِيرِ ومَنْطِقٌ   رخيمُ الحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ[1]

يصف امرأةً بعُذوبةِ المنطق ولِينِ الكلام، وذلك مستحَبّ في النساء.

والترخيم له شروطٌ: منها أن يكون منادى، وذلك لكثرة النداء في كلامهم، وسعةِ استعماله. والكلمةُ إذا كثُر استعمالُها، جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها، فلذلك رخّموا المنادى، وحذفوا آخِرَه، كما حذفوا منه التنوينَ، وكما حذفوا الياء في «يا قومِ» على ما سبق.

ومنها أن يكون عَلَمًا، لأنّ الأعلام يدخلها من التغيير ما لم يوجَد في غيرها، ألا ترى أنّهم قالوا: «حَيْوَةُ»، والقياس: حَيَّةُ. وقالوا: «مَزْيَدٌ»، و«مَوْهَبٌ»، و«مَحْبَبٌ»، وقد تقدّم عِلّةُ ذلك في فصل الأعلام.

---

(1) تقدم بالرقم ٢٣.

ومنها أن يكون مفردًا غير مضاف، لأنّ الاسم المفرد قد أثّر فيه النداءُ، وأوجب له البناءَ بعدَ أن كان معربًا. والمضافُ، والمضاف إليه لم يؤثّر فيه النداءُ، بل حالُهما بعد النداء في الإعراب كحالهما قبل النداء. فلمّا كان حكمُ المفرد في النداء مخالِفَ حكمِه في غير النداء، وكان الترخيمُ إنّما يُسوِّغه النداءُ، جاز. ولمّا كان المضافُ والمضاف إليه جارِيَيْن على الإعراب في النداء كجَرْيهما في غير النداء، وكان غيرُ النداء لا يجوز فيه الترخيمُ، لم يجز فيهما هذا مع عدم السَّماع. والذي ورد من الترخيم عن العرب إنّما هو في المفرد، نحو: «يا حارِ»، و«يا عامِ». وذهب الكِسائيّ والفَرّاء إلى جواز الترخيم في المضاف، ويوقِعون الحذفَ على آخِرِ الاسم الثاني، فيقولون: «يا أبا عُرْوَ»، و«يا آلَ عِكْرِمَ» وأنشدوا بيتًا لم يُعرف قائله [من الطويل]:

٢٢٩ـ أبا عُرْوَ لا تُبْعِدْ فكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوه داعِي مِيتَةٍ فيُجِيبُ

وقال زُهَيْرٌ [من الطويل]:

٢٣٠ـ خُذُوا حِذْرَكم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغَيْب يُذْكَرُ

---

٢٢٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربيّة ص٢٣٩؛ والإنصاف ص٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣١٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٧.

اللغة: بعد: هلك. ابن حرّة: كناية عن الرجل الكريم. سيدعوه داعي مِيتَةٍ: سيصيبه الموت. يجيب: يلبّي.

المعنى: يدعو الشاعر لأبي عروة بألاّ يموت، فيستدرك بقوله: إنّه كريم سيصيبه الموت بسبب من أسبابه الكثيرة، فينصاع لدعواه.

الإعراب: «**أبا**»: منادى منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**عرو**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة المُقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم. «**لا**»: الناهية. «**تبعد**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**فكل**»: الفاء: حرف استئناف، «كلّ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**ابن**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**حرّة**»: مضاف إليه مجرور. «**سيدعوه**»: السين: للاستقبال، «يدعوه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**داعي**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «**ميتة**»: مضاف إليه مجرور. «**فيجيب**»: الفاء: حرف عطف، «يجيب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو».

جملة النداء «أبا عرو»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تبعد»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كلّ ابن حرّة...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «سيدعوه» في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «يجيب»: معطوفة على جملة «سيدعوه».

والشاهد فيه قوله: «أبا عرو»، والأصل: «أبا عروة» حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين، والبصريّون لا يجيزون ترخيم المنادى المركّب.

٢٣٠ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٢١٤؛ وأسرار العربية ص٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠؛ والدرر ٣/ ٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٢؛ والكتاب ٢/ ٢٧١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٣٣ (فرد)، ٤/ ٥٤٩ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ =

فرخّم المضاف إليه فيهما، وهذا محمولٌ عندنا على الضرورة، وحالُه حالُ ما رُخّم في غير النداء للضرورة، لأنّ المضاف إليه غيرُ منادى.

ومنها أن تكون عِدّتُه زائدة على ثلاثةِ أحرف، وذلك لأنّ أقلَّ الأُصول ما كان على ثلاثةٍ، فإذا حذفتَ من الخمسة حرفًا، ألحقتَه بالأربعة، وقرّبتَه من الثلاثة تخفيفًا له بقُرْبه من الثلاثة الذي هو أقلُّ الأبنية، وإذا حذفتَ من الأربعة بلغتَ الثلاثةَ، وإذا بلغتَ الثلاثةَ، لم يجز أن تحذف منه شيئًا، لأنّه لم يكن دونها شيءٌ من الأُصول، فتَبْلُغَه لأنّها هي الغايةُ.

فأمّا ما كان فيه هاءُ التأنيث، فيجوز ترخيمُه، وإن كان على ثلاثة أحرف، لأنّه بمنزلةِ اسم ضُمَّ إلى اسم كـ «حَضْرَمَوْتَ» و«رَامَهُرْمُزَ»، فجاز حذفُ الثاني منه كما جاز في «حضرموت»، وبقي على حرفَيْن معتلّاً كـ «يَدٍ» و«دَمٍ»، لأنّه كان كذلك، والهاءُ فيه، إذ الهاءُ بمنزلةِ المنفصلة، ولا يُشترط فيما كان فيه هاءُ التأنيث العَلَميّةُ، بل يجوز في الشائع كما يجوز في الخاصّ.

وإنّما ساغ الترخيمُ فيما كان فيه تاءُ التأنيث، وإن لم يكن عَلَمًا، نحوِ: «يا ثُبَ»، و«يا عِضَ»، في «ثُبَةٍ» و«عِضَةٍ» لكثرةِ ترخيمِ ما فيه هاءُ التأنيث، فإنّه لم يكثر في شيء

= ٤٧٠؛ ولسان العرب ١٢/٢٣٣ (رحم)، ٤١٦ (عكرم)؛ وهمع الهوامع ١/١٨١.

اللغة: آل عكرم: بنو عكرمة بن خصفة. الأواصر: جمع آصرة وهي كلّ ما يعطفك على آخر. الرحم: القرابة.

المعنى: نالوا حظّكم من مودّتنا ـ يا آل عكرمة ـ وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات، فالقرابة تذكر بالغيب.

الإعراب: «**خذوا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف للتفريق. «**حِذْرَكُمْ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«كم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**يا آل**»: «يا»: حرف نداء، «آل»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. «**عكرم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم، والفتحة عوضًا عنها. «**واذكروا**»: الواو: للعطف، «**اذكروا**»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل والألف للتفريق. «**أواصرنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**والرحم**»: الواو: استئنافية، «الرحم»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**بالغيب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يذكر». «**يذكرُ**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي).

وجملة «خذوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يا آل عكرم» اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اذكروا»: معطوفة على (خذوا) لا محلّ لها. وجملة «الرحم يذكر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يذكر»: في محلّ رفع خبر.

والشاهد فيه قوله: «آل عكرم» حيث رخّم المضاف إليه بحذف آخره، فالأصل «آل عكرمة»، وهو دليل على جواز ترخيم المركب الإضافي المنادى بحذف آخر المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه صارا بمنزلة الاسم الواحد. وعد البصريون ذلك شاذًا.

ككثرته لِما تقدّم من أنّه كاسم ضُمَّ إلى اسم، ولأنّ تاءَ التأنيث تُبْدَل هاءً في الوقف أبدًا مطّرِدًا، ودخولُها الكلامَ أكثرُ من دخولِ ألفَي التأنيث، لأنّها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث، نحوِ: «قامتْ هندُ». وتدخل المذكّرَ توكيدًا، ومبالغةً نحوَ: «عَلّامةٍ»، و«نَسّابةٍ». فلمّا كانت الهاء كذلك، ساغ حذفُها، وكان أوْلى لِما يحصُل بذلك من الخفّة مع عدم الإخلالِ ببنيةِ الكلمة، لأنّ التغيير اللازم لها من نَقْلها من التاء إلى الهاء يُسهّل تغييرَها بالحذف، لأنّ التغيير مُؤنسٌ بالتغيير.

فإذا كانت في الكلمة لم يحذفوا غيرَها، قلّت حروفُها أو كثُرت، شائعًا كان، أو خاصًّا. تقول في الخاصّ: «يا سَلَمَ أقبلْ»، وفي «مَرْجانَةَ»: «يا مرجانَ أقبلي»، وفي النكرة قالوا: «يا عاذِلَ أقبلي»، يريدون: عاذلةُ، وقالوا: «يا جاريَ»، يريدون «يا جارِيةُ»، قال العَجّاج [من الرجز]:

جارِيَ لا تستنكري عَذِيري[1]

أراد: يا جاريةُ.

وقالوا: «يا ثُبَ» في «يا ثُبَةُ»، وهي الجماعةُ.

وقالوا: «يا شَا ارْجُني»، وهو زَجْرٌ لها عن السرْح والانبعاثِ، ومعناه: أقيمي في البيت. وقولهم هُنَا «يا شَا» إنّما هو على لغةِ من قال «يا حارِ» بالكسر، فأمّا من قال: «يا حارُ» بالضم، فقياسُه «يا شاهُ»، بردِّ الهاء التي هي لامٌ بعد حذفِ تاء التأنيث، لئلّا يبقى الاسمُ على حرفَين، الثاني منهما حرفُ مَدٍّ، وهو عديمُ النظير.

واعلم أنّهم قد قالوا «يا صاح»، وهم يريدون: «يا صاحبا».

وقالوا: «أطْرِقْ كَرَا»، وهم يريدون: «كَرَوانًا»، فرُخّم على لغةِ من قال: «يا حارُ» بالضمّ، كأنّه حذف الألفَ والنونَ، وبقيت الواوُ، وحقُّها الضمّ، فقُلبت ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها. ولو كان على لغةِ من قال: «يا حارِ» بالكسر لَقال: «يا كَرَوَ» بفتح الواو، لأنّ المحذوف مرادٌ، وفي الجملة ترخيمُ هذَيْن الاسمَيْن شاذٌّ قياسًا واستعمالاً. فالقياسُ لِما ذكرناه من أنّ الترخيم بابُه الأعلامُ، وأمّا الاستعمال فظاهرٌ لقلّةِ المستعملين له، ففي قولهم: «يا صاح» شذوذٌ واحدٌ، وهو ترخيمُ النكرة، وليس فيها تاءُ التأنيث. وفي قولهم: «أطرقْ كَرَا» شذوذٌ من جهتَيْن:

أحدُهما: حذفُ حرف النداء منه، وهو ممّا يجوز أن يكون وصفًا لـ «أيٍّ»، نحوَ: يا أيّها الكروانُ.

والوجهُ الثاني: أنّه رخّمه وهو نكرةٌ ليس فيه تاءُ تأنيث، وذلك معدومٌ، فاعرفه.

* * *

---

(١) تقدم بالرقم ٢٢٣.

قال صاحب الكتاب: «**والترخيم حذفٌ في آخِرِ الاسم على سبيلِ الاعتباط، ثمّ إمّا أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير، وهو الكثير، أو يُجْعَلَ ما بقي كأنّه اسمٌ برأسه، فَيُعَامَلَ بما يُعامَلُ به سائرُ الأسماء، فيُقال على الأوّل: «يا حارِ»، و«يا هِرَقْ»، و«يا ثَمُو»، و«يا بَنُو» في المسمّى بـ «بَنُونَ»، وعلى الثاني: «يا حارُ»، و«يا هِرَقُ»، و«يا ثَمِي»، و«يا بَنِي»**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الترخيم في كلام العرب على ضربَيْن: ترخيمٌ يكون في باب التحقير، وهو حذفُ زوائدِ الاسم إن كانت فيه، نحوُ قولك في «أَسْوَدَ»: «سُوَيْدٌ»، وفي «أَزْهَرَ»: «زُهَيْرٌ»، وفي «كِتاب»: «كُتَيْبٌ»، وفي «حَمْراءَ»، و«صَحْراءَ»: «حُمَيْرٌ» و«صُحَيْرٌ»، وهذا يوضَّح في فصله من هذا الكتاب. وترخيمٌ يختصّ بابَ النداء، وهو ما نحن بصَدَدِ فسرِه وشرحِه، وهو حذفُ آخِرِ الاسم المفرد المعرفةِ في النداء.

وقوله: «على سبيل الاعتباط» يعني من غير علّةٍ موجِبةٍ، وإنّما ذلك لنوعٍ من التخفيف، من قولهم: «اعتُبِط البعيرُ» إذا مات من غير علّةٍ. قال أُمَيَّةُ [من المنسرح]:

٢٣١ـ مَن لم يَمُتْ عَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا ... لِلْمَوْت كأسٌ والمَرْءُ ذائقُها

يقول: من لم يمت شابًّا طَرِيًّا يمت لعلّةِ الكبر والهَرَمِ، لا بدّ من ذلك.

---

٢٣١ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص٤٢؛ وجمهرة اللغة ص٣٥٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٤٧٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١٨٧؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٨، ١٩٠ (كأس)، ٧/ ٣٤٧ (عبط)؛ ولعمران بن حطان في ديوانه ص١٢٣؛ وبلا نسبة في المنصف ٣/ ٦٧.

الإعراب: «**من**»: اسم شرط جازم مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**لم**»: حرف جزم ونفي وقلب. «**يمت**»: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط)، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**عبطةً**»: حال منصوب بالفتحة. «**يمت**»: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط)، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**هرمًا**»: حال منصوب بالفتحة. «**للموت**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف (أو هما خبر مقدّم في رأي بعضهم). «**كأسٌ**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**والمرء**»: الواو: حاليّة. و«المرء»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**ذائقها**»: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «من لم يمت...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يمت» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جملة الشرط غير الظرفي. وجملة فعل الشرط وجوابه: في محلّ رفع خبر «من». وجملة «يمت هرمًا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا»، لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كأس موجودة للموت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «المرء ذائقها»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «يمت عبطة» حيث أراد تفسير الاعتباط فجاء بالبيت ليدلّ على أن العبطة تعني عدم وجود علّة.

ثمّ هذا الترخيم على وجهَيْن:

أحدهما: وهو الأكثر، أن يحذف آخِرُ الاسم، ويكون المحذوفُ مرادًا في الحكم كالثابت المنطوقِ به، تَدَعُ ما قبله على حاله، في حركته وسكونه، إيذانًا وإشعارًا بإرادته.

والثاني: أن يُحذف ما يُحذف من آخِره، ويبقى الاسمُ كأنّه قائمٌ برأسه غيرُ منقوص منه، فيعامَل معامَلةَ الأسماء التامةِ من البناء على الضمّ، فيقال على الوجه الأوّل في «حارِثٍ»: «يا حارِ»، وفي «أُمامَةَ»: «يا أُمامَ»، وفي «بُرْثُنَ»: «يا بُرْثُ»، وفي «هِرَقْلَ»: «يا هِرَقْ»، وفي «ثَمُودَ»: «يا ثَمُو»، وفي «بَنُونَ» اسمَ رجل: «يا بَنُو»، لا يُغيَّر الاسم بعد الحذف. وقد خالَفَ الفرّاءُ في الاسم الذي قبل آخره ساكنٌ، فزعم أنّ ترخيمَ نحوِ «هرقلَ»، و«سِبَطْرٍ» وما كان مثلَهما بحَذْفِ حرفَيْن، نحوَ: «يا هِرَ»، و«يَا سِبَ». قال: وإنّما كان كذلك لئلاّ يُشْبِه الأدواتِ يعني الحروفَ، نحوَ «نَعَمْ» و«أَجَلْ»، والأسماءَ غيرَ المتمكّنة نحوَ «كَمْ» و«مَنْ». وهو قول واهٍ، لأنّا اتّفقنا على أنّ المرخَّم الذي قبل آخِره متحرِّكٌ تبقى حركتُه على ما هي عليه من ضمٍّ وفتحٍ وكسرٍ. وإنّما فعلنا ذلك، لأنّا قدّرنا ثبوتَ المحذوف، وكمالَ الاسم، فصارت هذه الحركاتُ كأنّها حَشْوٌ.

وضمّةُ البناء التي يُحْدِثها النداءُ مقدّرةٌ على حرفِ الإعراب المحذوفِ، وما قبل المحذوف فليس بحرِف إعراب، فلذلك بقي على حاله من الحركة، كما أنّ الزاي من «زيد»، والباء من «بَكْر» على حال واحدة، منصوبًا كان الاسمُ، أو مرفوعًا، أو مجرورًا، كذلك هنا. ولولا ذلك، لحُرّك المرخَّم بحركة واحدة كلُّه، وإذا كان ذلك كذلك، فينبغي أن يبقى السكونُ أيضًا كما لو كان المحذوف باقيًا، لأنّ الثابت حُكمًا كالثابت لفظًا، ولو اعتُبر إلباسه بالأدوات في حالِ سكونه، لَوجب أن يُعتبر إلباسُه بالمضاف في حالِ كسره، وهذا واضحٌ.

ويُقال على الوجه الثاني في «حارِثٍ»: «يا حارُ»، وفي «أُمامَةَ»: «يا أُمامُ»، وفي «بُرْثُنَ»: «يا بُرْثُ»، كلُّه بالضمّ، إلّا أنّ الضمّة في «بُرْثُ» غيرُ الضمّة الأصليّة إنّما هي ضمّةُ النداء. وقد انحذفت الضمّةُ الأصليّةُ كما حذفتَ الكسرة من «يا حارِثُ» وأتيتَ بالضمّة. وتقول في ترخيم «ثَمُودَ»، و«بَنُونَ» عَلَمًا: «يا ثَمِي»، و«يا بَنِي»، لئلّا يبقى الاسم آخِرُه واوٌ قبلها ضمّةٌ، وذلك معدومٌ في الأسماء المتمكّنةِ، فأُبدل من الضمّة كسرةٌ ومن الواو ياءٌ، كما فُعل بـ «أَدْلٍ»، و«أَجْرٍ» جمع «دَلْوٍ»، و«جِرْوٍ». وحجّةُ هذا الوجه أنّك لمّا رخّمته وحذفتَ آخِرَه، صارت المعاملةُ مع ما بقي، وصار ما قبلَ المحذوف حرفَ إعراب، كما كان ذلك في «يَدٍ»، و«دَمٍ»، فضُمّ كسائر الأسماء المناداة المفردة، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«ولا يخلو المرخَّم من أن يكون مفردًا، أو مركَّبًا. فإن كان**

مفردًا، فهو على وجهَين: أحدُهما أن يُحذف منه حرف واحد كما ذكرتُ. والثاني أن يُحذف منه حرفان، وهما على نوعَين: إمّا زيادتان في حُكم زيادة واحدة كاللّتَين في أعجاز «أسْماءَ»، و«مَرْوانَ»، و«عُثْمانَ»، و«طائفيّ». وإمّا حرفٌ صحيح ومدّةٌ قبله. وذلك في مثلِ «منصور»، و«عَمّار»، و«مِسْكين». وإن كان مركّبًا حُذف آخِرُ الاسمَين بكماله، فقيل: «يا بُخْتَ»، و«يا عَمْرَ»، و«يا سِيبَ»، و«يا خمسةَ» في «بُخْتَ نَصّرَ»، و«عَمْرَوَيْهِ»، و«سِيبَوَيْهِ»، والمسمّى بـ «خمسةَ عشرَ»؛ وأمّا نحوُ «تَأَبّطَ شَرًّا» وَ«بَرَقَ نَحْرُه» فلا يرخَّم».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المرخّم يكون مفردًا، أو مركّبًا. والمفردُ على ضربَيْن:

أحدُهما: ما لا يُحذف منه في النداء إلاّ حرفٌ واحدٌ، نحوُ قولك في «عامر»، و«حارثٍ»، وشِبْههما: «يا عامِ»، و«يا حارِ». ويجوز فيه الضمُّ والكسرُ قال مُهَلْهِلٌ [من الكامل]:

٢٣٢ـ يا حارِ لا تَجْهَلْ على أشياخِنا ... إنّا ذَوُو السَّوْراتِ والأحلامِ

وقال زُهَيْرٌ [من البسيط]:

٢٣٣ـ يا حارِ لا أُرْمَيَنْ منكم بداهِيَةٍ ... لم يَلْقَها سُوقَةٌ قبلي ولا مَلِكُ

---

٢٣٢ ـ **التخريج**: البيت للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ص٨٢، والكتاب ٢/ ٢٥١؛ وله أو لشرحبيل بن مالك في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦.

اللغة: السوْرات: جمع سورة، وهي الحِدّة والخفة عند الغضب.

المعنى: يا حارث لا تعامل شيوخنا بجهل وطيش، ففينا الحدة والعنف عند الغضب، وإن كنا حلماء حكماء وادعين.

الإعراب: «يا حار»: يا: حرف نداء، «حار»: منادى مفرد علم مبني على الضم، «لا»: ناهية جازمة. «تجهل»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «على أشياخنا»: جار ومجرور متعلقان بـ«تجهل»، و«نا»: مضاف إليه محله الجر. «إنَّا»: «إنّ»: حرف مشبه بالفعل، و«نا»: اسم «إنّ» محله النصب. «ذوو»: خبر (إنّ) مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «السوْرات»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «والأحلام»: الواو: حرف عطف، «الأحلام»: معطوف على «السورات» مجرور بالكسرة.

وجملة «أحارُ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تجهلْ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنّا ذوو السَّوْرات»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: ترخيم «حارث»، وبناء آخره على الضمّ ويروى بكسر الراء على لغة من ينتظر.

٢٣٣ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص١٨٠؛ وجمهرة اللغة ص١٠٠٩؛ والدرر ٣/ ٥٦؛ واللمع ص١٩٨؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٤.

اللغة: الداهية: المصيبة الكبيرة. السوقة: الشخص العادي من عامة الناس.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «حارُ»: منادى مبني على الضمّ (على لغة من لا ينتظر) في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. «لا»: حرف نهي وجزم. «أرمين»: فعل مضارع مبني للمجهول، =

يُنْشَدان بكسر الراء وضمِّها. وسمع بعضهم قارئًا يقرأ: ﴿ونَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[(١)] فقال: ما أشغل أهلَ النار عن الترخيم!! فقال: ذلك لأنّهم لا يقدِرون على التلفّظ بتَمامِ الكلمة، لضُعْفِ قُواهم.

والثاني: ما يُحذف منه في الترخيم حرفان، وذلك شيئان: أحدُهما ما كان في آخِره زائدتان زيدا معًا، فمن ذلك ما كان في آخره ألفٌ ونونٌ، نحو: «مَرْوانَ»، و«سَعْدانَ»، ورجلٍ سمّيتَه «مُسْلِمانَ»، وكذلك ما كان في آخره ألفا التأنيث، نحوُ «حَمْراءَ»، و«صَحْراءَ» إذا سمّيتَ بهما، و«أسْماءَ» اسمَ امرأةٍ، وكذلك حكمُ يائي النسَب، نحوِ «بَصْرِيّ»، و«طائفيّ» إذا سمّيت بهما.

وتقول في ترخيمِ ما في آخره ألفٌ ونونٌ: «يا مَرْوَ»، و«يا سَعْدَ»، و«يا مُسْلِمَ» قال الشاعر [من الكامل]:

٢٣٤- يا مَرْوَ إنّ مَطِيَّتِي محبوسةٌ ... تَرْجُو الحِباءَ ورَبُّها لم يَيأَسِ

= مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي لا محلّ لها من الإعراب، في محلّ جزم بلا الناهية، ونائب فاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «منكم»: جارّ ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «داهية». «بداهية»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «أرمى». «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. «يلقها»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، و«ها»: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «سوقة»: فاعل مرفوع بالضمّة. «قبلي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، متعلّق بـ«يلقها»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. «ملك»: معطوف على «سوقة» مرفوع بالضمّة.

وجملة النداء: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أرمين»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم يلقها»: في محلّ جرّ صفة لـ «داهية».

والشاهد فيه قوله: «يا حارُ» حيث يجوز فيه ضم الراء (على لغة من لا ينتظر)، وكسرها (على لغة من ينتظر)، وعندئذٍ تقدّر الضمة على الثاء المحذوفة للترخيم.

(١) الزخرف: ٧٧. ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

٢٣٤ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٠٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٦؛ والكتاب ٢/ ٢٥٧؛ واللمع ص١٩٩، والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٩٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٦٢.

شرح المفردات: يا مرو: أي يا مروان. المطيّة: الدابة التي تركب. محبوسة: أي واقفة بالباب. الحباء: العطاء. ربّها: صاحبها.

المعنى: يخاطب الشاعر مروان قائلاً له: إنّ مطيّتي طال وقوفها ببابك يقيّدها عطاؤك، وإنّ صاحبها لا يزال يؤمّل العطف عليه.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «مرو»: منادى مرخّم مبنيّ على الضمّ المقدّر على النون المحذوفة في محلّ نصب بفعل النداء المحذوف. «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «مطيّتي»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «محبوسة»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. «ترجو»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة.

وتقول فيما كان في آخره ألفا التأنيث: «يا حَمْرَ أقْبِلي»، و«يا صَحْرَ» في «حَمْراءَ»، و«صحراء» عَلَمَيْن، و«يا أَسْمَ» في «أسماءَ» اسمَ امرأة. قال الشاعر [من الطويل]:

٢٣٥ـ قِفِي فانْظُري يا أَسْمَ هل تَعْرِفينه أهذا المُغِيريُّ الذي كان يُذْكَرُ

فـ «أَسْماءُ» اسمُ امرأة يحتمل أن يكون من باب «حمراء»، و«صحراء» ويكون وزنُه فَعْلاء، وأصلُه وَسْماءُ من الوَسامة، وهي المَلاحةُ، فقلبوا الواوَ المفتوحة همزةً على حدّ قولهم: «أَحَدٌ»، وأصلُه «وَحَدٌ»، و«امرأةٌ أَناةٌ»، وهي «وَناةٌ». ويحتمل أن يكون من قبيل «منصورٍ» و«عمّارٍ»، وهو أَفْعالٌ جمعُ «اسم»، وأصلُه «أَسْماوٌ»، فقُلبت الواو الأخيرة همزةً بعد قَلْبها ألفًا على حدّ «كِساءٍ»، و«شَقاءٍ». وسُمّي به مؤنّثًا فامتنع من الصرف للتأنيث والتعريف، ورُخّم، فُحذف الحرف الأخير الذي هو أصلٌ، وما قبله من حرف المدّ كما فُعل في «منصور»، و«عمّار» إذا رُخّما.

= على الواو للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي». «الحياء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «وربّها»: الواو: حالية، «ربها» مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و«ها» ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «لم»: حرف جزم. «ييأس»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».

وجملة «يا مرو...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترجو...» في محلّ رفع خبر ثان لـ «إنّ». وجملة «ربّها لم ييأس»: حالية. وجملة «لم ييأس»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «يا مرو» الذي أصله «يا مروان» حيث رخّمه بحذف النون، وحذف الألف قبلها، لأنّ قبلها ثلاثة أحرف.

٢٣٥ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٩٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٦٩.

شرح المفردات: اسم: أي أسماء. المغيري: المنسوب إلى المغيرة، وقد عنى به نفسه.

المعنى: قاله الشاعر عن لسان امرأة كانت تتحدّث إلى صديقتها أسماء عنه، فقالت لها: قفي وانظري هل تعرفين الرجل؟ هل هو ذلك الرجل الذي كثر الحديث عنه؟

الإعراب: «قفي»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «فانظري»: الفاء حرف عطف، «انظري»: معطوف على «قفي» وتعرب إعرابها. «يا»: حرف نداء. «أسم»: منادى مرخّم، أصله «يا أسماء» مبنيّ على الضمّ المقدّر على الهمزة المحذوفة في محلّ نصب. «هل»: حرف استفهام. «تعرفينه»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. «أهذا»: الهمزة للاستفهام، «هذا»: «ها»: حرف تنبيه، و«ذا» اسم إشارة مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «المغيري»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. «الذي»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع نعت «المغيريّ». «كان»: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». «يذكر»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب فاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «قفي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «انظري». وجملة النداء اعتراضية لا محلّ لها كذلك. وجملة «تعرفينه»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هذا المغيري»: كسابقتها. وجملة «كان يذكر»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب وجملة «يذكر»: في محل نصب خبر «كان».

=

وتقول فيما كان في آخره ياءَا النسبة: «يا طائِفِ»، و«يا بَصْرِ»، ترخيمَ «طائفيّ»، و«بصريّ» عَلَمَيْن. تحذف الحرفَيْن معًا، لأنّهما زائدان زِيْدَا معًا، لمعنًى واحد، فنزلا منزلةَ الزيادة الواحدة، فلمّا زِيدَا معًا حُذفَا معًا.

وأمّا الثاني: ممّا يُحذف منه حرفان في الترخيم، وذلك ما كان آخِرُ الاسم منه حرفًا أصليًا، وقبله حرفُ مَدٌ زائدٌ، فإنّك تحذف الأصل، وما قبله من الزائد معًا، وتُجريهما معًا مُجْرَى الزائدَيْن، إذا بقي بعد حَذْفهما ثلاثةُ أحرف، نحوَ «عَمّار»، و«منصور»، و«مِسْكِين»، وتقول: «يا مَنصُ»، و«يا عَمّ»، و«يا مِسْكِ». وذلك لأنّهما جريا مجرَى الزائدَيْن. وذلك من حيثُ أنّ الأصل يُحذف للترخيم، لأنّه طَرَفٌ كما يُحذف الزائد الثاني من «مروان» ونحوه، وقبلَه حرفُ مدّ كما كان قبل النون في «مروان» كذلك، فقد سَاوَى الأصلُ والزائدُ قبله الزائدَيْن من الجهة المذكورة، فجريا في الحذف مجراهما.

ولو كان قبل الحرف الأصليّ زائدٌ غيرُ مَدّة، لم يُحذف لمفارقته الزائدَ الأوّلَ في «مَروان»، و«حَمْراء». وذلك لو سمّيت بـ «سِنَّوْرٍ»، و«بِرْذَوْنٍ»، لقلت فيمن قال: «يا حارِ» بالكسر: «يا سِنَّوْ أقبلْ» و«يا بِرْذَوْ أقبلْ» وعلى قولِ من قال: «يا حارُ» بالضمّ: «يا سِنَّا»، و«يا بِرْذَا»، فقلبتَ الواوَ ألفًا لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها.

وأمّا المركّب فأمرُه في الترخيم كأمرِ تاء التأنيث: تحذف الكلمة التي ضُمّت إلى الصدر رأسًا، كما تحذف تاءَ التأنيث، فتقول في «بُخْتَ نَصَّرَ» اسم رجل: «يا بُخْتَ»، بحذفِ الاسم الأخير لا غيرُ، كما تقول في «مَرْجانَةَ» اسم امرأة: يا «مَرْجانَ»، فلا تزيد على حذفِ التاء، وفي «حَضْرَمَوْتَ»: «يا حَضْرَ»، وفي «مَار سَرْجِسَ»: «يا مارَ»، وفي «عَمْرَوَيْهِ»: «يا عَمْرَ»، وفي «سِيبَوَيْهِ»: «يا سِيبَ»، وفي المسمّى بـ «خَمْسَةَ عَشَرَ»: «يا خمسةَ». جعلوا الاسمَ الآخِرَ بمنزلة الهاء في نحوِ «تَمْرَةٍ»، إذ كان حكمُ الاسم الآخر كحكم الهاء في كثير من كلامهم.

ومن ذلك التصغير، فإنّه إذا جُعل الاسمان اسمًا واحدًا، ولحقه التصغيرُ، فإنّه إنّما يصغَّر الصدر منهما، ثمّ يُؤْتَى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر كما يصغَّر ما قبل هاء التأنيث، فتقول: «حُضَيْرَمَوْتُ»، و«بُعَيْلَبَكُّ»، و«عُمَيْرَوَيْهِ» كما تقول «تُمَيْرَةٌ» و«طُرَيْفَةٌ».

ومن ذلك النسَبُ، فإنّك تقول في النسب إلى «حضرموت»: «حَضْرِيٌّ»، وإلى «مَعْدِيكَرِبَ»: «مَعْدِيّ»، كما تقول في النسب إلى «البَصْرَة»: «بَصْريّ»، وإلى «مَكّةَ»: «مَكّيٌّ»، فيقع النسبُ إلى الصدر لا غيرُ، كما يكون كذلك فيما فيه الهاء.

وممّا يؤيّد عندك ما ذكرناه أنّ هاءَ التأنيث لا تُلْحِق بناتِ الثلاثة بالأربعة، ولا بناتِ

= **والشاهد فيه قوله**: «يا أسم» وأصله «يا أسماء» حيث رخّمه بحذف الهمزة من آخره، وحذف الألف التي قبلها، لأن قبله ثلاثة أحرف.

الأربعة بالخمسة، كما أنّ الاسم الثاني لا يُلْحِق الاسم الأوّل بشيء من الأبنية.

وأيضًا فإنّ الاسم الثاني إذا دخل على الأوّل، وركّب معه، لم يُغيّر بنيتَه، كما أنّ التاء كذلك: إذا دخلتِ الاسمَ المؤنّث، لم تُغيِّر بناءَه كـ «تَمْرٍ»، و«تَمْرَةٍ»، و«قائم»، و«قائمةٍ». فلمّا كان بينهما من التقاربُ ما ذكرناه، حذفوا الآخِرَ من المركّب في الترخيم كما يحذفون منه تاءَ التأنيث. وكان الحذفُ في الترخيم أجدرَ، إذ كان يُحذف في الترخيم ما لا يُحذف في الإضافة. ألا ترى أنّك تقول في «جَعْفَرٍ»: «يا جَعْفَ»، فتحذف الراء في الترخيم، وتقول في النسب: «جَعْفَرِيّ»، فتُثْبِتها، وإذا ساغ حذفُ ما يثبُت في الإضافة في الترخيم، كان حذفُ ما لا يثبت فيها أَوْلى.

ولو رخّمتَ «اثْنَا عَشَرَ» عَلَمًا، لقلت: «يا اثْنَ»، فتفتح النونَ على قولِ من يقول: «يا حارِ» بالكسر. ومن يقول: «يا حارُ» بالضمّ قال: «يا اثْنُ»، لأنّ «عشر» ههنا بمنزلة النون من «اثنين»، وأنت لو رخّمت «اثنان» لقلت: «يا اثْنُ».

وأمّا ما يُحكى من نحو «تأبّط شرًّا»، و«بَرَقَ نَحْرُه»، ونحوِهما، فإنّه لا يرخَّم، لأنّ النداء لم يؤثّر فيه، وإنّما هي جُمَلٌ مَحكيّةٌ، والترخيمُ إنّما يكون فيما أثّر فيه النداءُ بناءً على ما قال سيبويه، ولو رخّمتَ هذا، لرخّمت رجلاً يسمّى «يقول عَنْتَرَةُ يا دارَ عَبْلَةَ بالجِواء تَكَلَّمِي»[1] ومع ذلك فإنّه لا يجوز، لأنّها جُمَلٌ محكيّةُ الإعراب، لا حَظَّ للبناء فيها، فاعرفه.

---

(١) أي: يقول عنترة [من الكامل]

يا دارَ عَبْلَةَ بالجِواءِ تكلّمي ... وعِمِي صباحًا دارَ عَبْلَةَ واسْلَمي

وهو في ديوانه ص١٨٧.

حذف المنادى

فصل

قال صاحب الكتاب: «وقد يُحذف المنادى، فيقال: «يا بُؤْسَ لزيدٍ» بمعنًى: «يا قوم بؤسٌ لزيد». ومن أبياتِ الكتاب [من البسيط]:

٢٣٦ـ يا لَعْنَةُ الله والأقوامِ كلِّهمُ   والصالحون على سِمْعانَ من جارِ

وفي التنزيل ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾[1]».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم كما حذفوا حرفَ النداء لدلالة المنادى عليه، كذلك أيضًا

٢٣٦ـ التخريج: البيت بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٤٤٨؛ والإنصاف ١/ ١١٨؛ والجنى الداني ص٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص٢٩٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧؛ والدرر ٣/ ٢٥، ٥/ ١١٨؛ ورصف المباني ص٣، ٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦؛ والكتاب ٢/ ٢١٩؛ واللامات ص٣٧؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٦١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤، ٢/ ٧٠.

المعنى: يطلب من الله ـ جلّ وعزّ ـ أن يصيب بلعنته جاره سمعان، ولا يكتفي بطلب لعنة الله، بل يضيف إليها طلب لعنة الصالحين والأقوام كلّهم.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: «يا هؤلاء» أو: «يا قوم». **«لعنة»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«الله»**: لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«والأقوام»**: الواو: حرف عطف، و«الأقوام»: اسم معطوف على لفظ الجلالة مجرور بالكسرة. **«كلهم»**: توكيد مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«والصالحون»**: الواو: حرف عطف، و«الصالحون»: اسم معطوف على محل لفظ الجلالة لأنه فاعل «لعنة» في المعنى، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. **«على سمعان»**: جار ومجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف. **«من»**: حرف جرّ زائد. **«جار»**: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تميز.

وجملة «يا هؤلاء»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لعنة الله منصبّة»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «يا لعنة الله» حيث حذف المنادى بـ «يا»، والتقدير: «يا هؤلاء لعنة الله...».

(١) النمل: ٢٥. وهذه قراءة الكسائي ويعقوب وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٧/ ٦٨؛ وتفسير الطبري ١٩/ ٩٣؛ وتفسير القرطبي ١٣/ ١٨٦؛ والكشاف ٣/ ١٤٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٣٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٤٦.

قد يحذفون المنادى لدلالةِ حرف النداء عليه. فمن ذلك قولُهم: «يا بؤسٌ لزيد»، والمراد: يا قوم بؤسٌ لزيد. فـ «بؤسٌ» رفعٌ بالابتداء، والجارُّ والمجرورُ بعده خبرُه. وساغ الابتداءُ به وهو نكرةٌ، لأنّه دعاءٌ. ومثلُه قولهم: «يا وَيْلٌ لزيد»، و«يا وَيْحٌ لك» فيما حكاه أبو عمرو، وكأنّه نبّه إنسانًا، ثمّ جعل الويلَ له، وليس كقوله: «يا بُؤْسَ للحرب» لأنّه هناك مدعوٌّ، ولذلك نصبه إذ كان مضافًا. والمراد: يا بؤسَ الحرب، واللامُ دخلتْ زائدةً مؤكِّدةً لمعنَى الإضافة على حدِّ زيادتها في «لا أَبَا لك». ولا تُزاد هذه اللام إلاّ في هذَيْن الموضعَيْن.

ويجوز أن يكون «يَا» هنا تنبيهًا لا للنداء، فلا يكون ثَمَّ مدعوٌّ محذوفٌ، وما بعدها كلامٌ مبتدأٌ، كأنّك قلت: «بؤسٌ لزيد»، و«ويلٌ له ووَيْحٌ».

وأمّا بيت الكتاب الذي أنشده، فيحتمل الوجهَيْن المذكورَيْن؛ وهو أن يكون ثَمّ منادًى محذوفٌ، والمراد: يا قومُ، أو يا هؤلاء لعنةُ الله على سِمْعانَ. والآخرُ أن يكون «يَا» لمجرَّدِ التنبيه كأنّه نبّه الحاضرين على سبيل الاستعطاف لاستماع دُعائه، و«اللعنةُ» رفعٌ بالابتداء، و«على سمعان» الخبرُ. ولو كانت «اللعنةُ» مناداةً لنَصبها، لأنّها مضافة.

قال سيبويه: فـ «يَا» لغير اللعنة(١)، يُشير إلى أن المنادى محذوفٌ، وهو غيرُ اللعنة.

ويُروى: «والصالحون»، و«الصالحين»، مرفوعًا، ومخفوضًا. فالخفضُ أمره ظاهرٌ، وهو العطف على لفظِ اسم «الله»، فخُفض المعطوف الثاني كما خُفض المعطوف الأوّل، ومَن رفع فعلى وجهَيْن:

أحدُهما: أن يكون محمولاً على معنًى اسمِ «الله» تعالى، إذ كان فاعلاً في المعنى، والفاعلُ مرفوعٌ، ومثله قوله [من الكامل]:

٢٣٧ـ [حتّى تَهَجَّرَ في الرواحِ وهاجَها] طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٠.

٢٣٧ ـ التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص١٢٨؛ والإنصاف ١/ ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٨/ ١٣٤؛ والدرر ٦/ ١١٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٣٣؛ ولسان العرب ١/ ٦١٤ (عقب)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٥١٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٣٦٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧؛ وشرح ابن عقيل ص٤١٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

شرح المفردات: تهجّر: سار عند اشتداد الحرّ. الرواح: وقت مغيب الشمس. هاجها: أزعجها وأثارها. المعقّب: المجدّ في طلب الشيء.

المعنى: يقول: إنّ هذا الحمار الوحشيّ هاج أتانه في الهاجرة لطلب الماء حثيثًا كطلب المعقّب المظلوم لحقّه.

=

برفع «المظلوم» على الصفة لـ «المعقَّب» على المعنى.

والوجه الآخر: أن يكون معطوفًا على المبتدأ الذي هو «لعنةُ الله»، أي: ولعنةُ الصالحين، ثمّ حذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه على حدّ ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾(١) أي: أهلَ القرية. و«سِمْعَانُ» هذا قد روى بكسر السين، وفتحها، والفتحُ أكثرُ. وكلاهما قياسٌ، فمن كسر كان كـ «عِمْرانَ»، و«حِطّانَ»، ومَن فتح كان كـ «قَحْطانَ»، و«مَرْوانَ».

وقوله تعالى: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾(٢) فقد قرأها الكسائيّ «أَلاَ» خفيفةً، وقرأها الباقون بالتشديد. فمَن خفّف جعلها تنبيهًا، و«يَا» نداءً. والتقديرُ: ألا يا هؤلاء اسجدوا له. ويجوز أن يكون «يَا» تنبيهًا، ولا منادَى هناك، وجَمَعَ بين تنبيهَيْن تأكيدًا، لأنّ الأمر قد يحتاج إلى استعطافِ المأمور واستدعاءِ إقباله على الأمر. ومثلُه قوله الشاعر [من الطويل]:

٢٣٨ـ ألا يا اسْلَمِي يا هِنْدُ هِنْدَ بني بَدْرٍ ... وإن كان حَيٌّ قاعِدًا آخِرَ الدهْرِ

= الإعراب: «حتى»: حرف جرّ وغاية. «تهجّر»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد حتى وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «في الرواح»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تهجّر». «وهاجها»: الواو حرف عطف، «هاجها»: فعل ماضٍ، و«ها»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». «طلب»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «المعقّب»: مضاف إليه مجرور. «حقه»: مفعول به لـ «طلب» منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «المظلوم»: نعت المعقّب، تبعه في المحلّ لأنّه فاعل للمصدر «طلب»، مرفوع بالضمّة.

وجملة «تهجّر...»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «هاجها» معطوفة على جملة «تهجّر».

والشاهد فيه قوله: «المظلوم» بالرفع، وهو نعت لـ «المعقّب» المجرور لفظًا والمرفوع محلاً على أنه فاعل المصدر «طلب»، فيكون الشاعر قد أتبع النعت لمنعوته على المحلّ.

(١) يوسف: ٨٢.

(٢) النمل: ٢٥.

٢٣٨ ـ التخريج: البيت للأخطل في ديوانه ص١٥٠؛ والأغاني ٨/ ٢٩٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٦ (عدا)؛ وبلا نسبة في تذكر النحاة ص٤٤٨؛ واللامات ص٣٦.

المعنى: يدعو لهند التي هي من بني بدر بالسلامة، برغم معرفته أنه لن يبقى حيٌّ سليمًا.

الإعراب: «ألا»: حرف للاستفتاح والتنبيه. «يا»: حرف تنبيه. «اسلمي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «يا»: حرف نداء. «هند»: منادى علم مبني على الضمّ في محلّ نصب. «هند»: بدل من «هند» الأولى (أو عطف بيان) منصوبة على المحل، وهو مضاف. «بني»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر=

وأمّا قراءة الجماعة، فعلى أنّ «أَنِ» الناصبةَ للفعل دخلت عليها «لا» النافيةُ، والفعلُ المضارعُ بعدها منصوبٌ، وحذفُ النون علامةُ النصب، فالفعلُ هنا معربٌ، وفي تلك القراءة مبنيّ، فاعرفه.

= السالم، وحذفت النون للإضافة. «بدر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «وإن»: الواو: حالية، و«إن»: حرف نفي زائد. «كان»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح الظاهر على آخره. «حَيّ»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة الظاهرة. «قاعدًا»: خبر «كان» منصوب بالفتحة الظاهرة. «آخر»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بالخبر «قاعدًا»، وهو مضاف. «الدهر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.
وجملة «اسلمي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء «يا هند» استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وإن كان....» في محل نصب حال.
والشاهد فيه قوله: «ألا يا»، فقد جمع الشاعر بين تنبيهين تأكيدًا.

التحذير

قال صاحب الكتاب: «ومن المنصوب باللازم إضمارُه قولك في التحذير: «إيّاك والأسدَ»، أي: اتَّقِ نفسَك أن تتعرّضَ للأسد، والأسدَ أن يُهلِكَك، ونحوُه: «رأسَك والحائطَ»، و«ماز رأسَك والسيفَ». ويقال: «إيّايَ والشرّ»، و«إيّايَ وأن يحذِف أحدُكم الأرْنَبَ»[1]، أي: نَحِّني عن الشرّ، ونَحِّ الشرَّ عنّي، ونَحِّني عن مشاهَدةِ حذفِ الأرنب، ونَحِّ حذفَها عن حَضرتي ومشاهَدتي، والمعنى النهيُ عن حذفِ الأرنب».

* * *

قال الشارح: قد اشتمل هذا الفصلُ على ضروب من الأمر والتحذير. تقول إذا كنت تُحذِّر: «إيَّاكَ». ومثلُه أن تقول: «نفسَك»، وهو منصوب بفعل مضمر، كأنك قلت: إياك باعِدْ، وإياك نحِّ واتق نفسك، فحذف الفعل، واكتفى بـ «إياك» عنه. وكذلك «نفسَك» لدلالة الحال عليه، وظهورِ معناه. وكثُر ذلك محذوفًا حتى لزم الحذفُ، وصار ظهورُ العامل فيه من الأصول المرفوضة.

فمن ذلك قولهم: «إيّاك والأسدَ»، فـ «إيّاك» اسمٌ مضمر منصوبُ الموضع، والناصبُ له فعلٌ مضمرٌ، وتقديره: إيّاك باعِدْ وإيّاك نَحِّ، وما أشبهَ ذلك، و«الأسدَ» معطوف على «إيّاك» كما تقول: «زيدًا اضرب وعمرًا».

فإن قيل: كيف جاز أن يكون «الأسد» معطوفًا على «إيّاك» والعطفُ بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى؟ ألا تراك تقول: «ضربتُ زيدًا وعمرًا» فالضربُ واقعٌ بهما جميعًا، وأنتَ ههنا لا تأمُر بمباعَدةِ الأسد على سبيل التحذير كما أمرتَه بمباعدة نفسه على سبيل التحذير، فيكون المخاطَبُ محذورًا مخوفًا كما كان الأسدُ محذورًا مخوفًا؟ فالجوابُ أنّ البُعد والقُرب بالإضافة، فقد يكون الشيء بعيدًا بالإضافة إلى شيء، وقريبًا بالإضافة إلى شيء آخر غيرِه، وههنا إذا تَباعدَ عن الأسد، فقد تباعد الأسدُ عنه. فاشتركا في البُعد.

وأمّا اختلافُ معنيَيْهما، فلا يمنع من عطفِ الأسد عليه، لأنّ العامل قد يعمل في المفعولَيْن، وإن اختلف معناهما، ألا تراك تقول: «أعطيتُ زيدًا درهمًا»، فيتعدّى الفعلُ

---

(١) ورد هذا القول في لسان العرب ٩/ ٤٠ (حذف). ويحذف: يرمي. كانت العرب تعتقد أنّ الأرنب مشؤومة، وتتطيَّر من التعرُّض لها.

إليهما تعدّيًا واحدًا، وإن كان زيد آخذًا، والدرهم مأخوذًا، فهما مختلفان من جهة المعنى. فكذلك ههنا، إذا عطفتَ «الأسد» على «إيّاك»، شارَكه في عملِ الفعل المحذوف، وإن اختلف معناهما. فالمخاطبُ حَذِرٌ خائفٌ، والأسدُ محذورٌ منه مخوفٌ، وإن كان الفعل قد تعدَّى إليهما، إلّا أنّ تعدِّيه إلى الأوّل بنفسه، وإلى الثاني بحرفٍ.

فإن قيل: هل يجوز حذفُ الواو من «الأسد»، فتقولَ: «إيّاك الأسدَ»؟ قيل: لا يجوز ذلك لأنّ الفعل المقدَّر لا يتعدّى إلى مفعولَيْن، فلم يكن بدٌّ من حرف العطف، أو حرفِ الجرّ، نحو: «إيّاك والأسدَ»، و«إيّاك من الأسد»، فتكون قد عدّيتَه إلى الأوّل بنفسه، ثمّ عدّيته إلى الثاني بحرفِ جرّ.

فإن قيل: فهلّا جاز حذفُ حرف الجرّ، فقلتَ: «إيّاك الأسدَ»؟ قيل: ليس ذلك بالسهْل، ولا يقدِّم عليه السماعُ من العرب، وربّما جاء مثلُ ذلك بغير واو في ضرورة الشعر، نحو قوله [من الطويل]:

٢٣٩ - فإيّاك إيّاك المِراءَ فإنّه إلى الشَّرّ دَعّاءٌ وللشَّرّ جالِبُ

والمراد: والمِراءَ بحرف العطف، أو مِن المراء، بحذف حرفِ الجرّ، وسيبويه[1] ينصب «المراء» بفعلٍ غيرِ الفعل الذي نصب «إيّاك» كأنّه لمّا قال: «إيّاكَ إيّاكَ»، اكتفى، ثمّ قال: «اتّقِ المراءَ»، أو «جانِبِ المراءَ».

---

٢٣٩ - التخريج: البيت للفضل بن عبد الرحمن في إنباه الرواة ٤/ ٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٦٣؛ ومعجم الشعراء ص٣١٠؛ وله أو للعرزميّ في حماسة البحتري ص٢٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٦٨٦؛ والخصائص ٣/ ١٠٢؛ ورصف المباني ص١٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٢٨؛ والكتاب ١/ ٢٧٩؛ وكتاب اللامات ص٧٠؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤١ (أيا)؛ ومغني اللبيب ص٦٧٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١١٣، ٣٠٨؛ والمقتضب ٣/ ٢١٣.

شرح المفردات: المراء: الجدال والمنازعة. جالب: مسبّب.

المعنى: ينصح الشاعر بعدم المراء لأنّه مسبّب للشرّ.

الإعراب: «**فإيّاك**»: الفاء بحسب ما قبلها، إياك: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به لفعل التحذير المحذوف. «**إيّاك**»: توكيد لفظي للسابق. «**المراء**»: مفعول به ثانٍ تقديره «جنّب نفسك المراء»، أو اسم منصوب على نزع الخافض تقديره: «باعد نفسك باعد نفسك عن المراء». «**فإنه**»: الفاء استئنافية، إنه: حرف مشبّه بالفعل، والهاء ضمير متصل في محلّ نصب اسم «إنّ». «**إلى الشرّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «دعّاء». «**دعّاء**»: خبر «إنّ» مرفوع. «**وللشرّ**»: الواو حرف عطف، للشرّ: جار ومجرور متعلّقان بـ «جالب». «**جالب**»: معطوف على «دعّاء» مرفوع.

وجملة «... إياك»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّه دعّاء»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إيّاكَ المِراء» حيث جاء بالمحذور من غير واو العطف رغم إرادتها.

(١) الكتاب ١/ ٢٧٩.

وقوله: «أي اتّقِ نفسَك أن تتعرّض للأسد، والأسدَ أن يُهْلِكَكَ»، فهو تفسيرُ المعنى، والإعراب على ما ذكرتُه.

ومن ذلك قولهم: «رأسَك والحائطَ»، فينتصب «الرأس» ههنا بفعل مضمر، و«الحائطَ» مفعول معه، والتقدير: دَعْ رأسَك والحائطَ، أي: مع الحائط، كقولك: «استوى الماءُ والخَشَبَةَ».

ويجوز أن يكون التقدير: اتّقِ رأسَك والحائطَ، وهو تحذير، كأنّه على تقديرَيْن: أي اتّق رأسَك أن يدُقّ الحائطَ، واتّق الحائطَ أن يُصيب رأسَك، فينتصب كلُّ واحد منهما بفعل مقدَّر.

فإذا كُرّرت هذه الأسماء، ازداد إظهارُ الفعل قُبْحًا، لأنّ أحد الاسمَيْن كالعوض من الفعل، فلم يُجمع بينهما.

ومن ذلك قولهم: «ماز رأسَك والسيفَ»، فهذا كقولهم: «رأسَك والحائطَ»، وهو تحذير. والمرادُ بقوله: «ماز»: «مازنُ»، ثمّ رخّم، ولم يكن اسمُ الذي خُوطِبَ بهذا «مازنًا»، ولكنّه من بني مازن بن العَنْبَر بن عمرو بن تميم، وكان اسمُه كِرامًا أَسَرَ بُجَيْرًا القُشَيْرِيَّ، فجاءه قَعْنَبٌ اليَرْبُوعيُّ ليقتلَه، فمَنَعَه المازنيّ منه، فقال للمازنيّ: «ماز رأسَك والسيفَ»، سمّاه مازنًا إذ كان من بني مازن. ويحتمل أن يكون أراد: مازنيُّ، ولمّا غلبت عليه هذه النسبةُ صارت كاللَّقَب، فرخّم بحذف ياءَي النسبة كما تقول: «يا طائِفِ» في «يا طائفيُّ»، فبقي «مازن»، ثمّ رخّمه ثانيًا. ومثلُه في الترخيم كثير.

وقالوا: «إيّايَ والشرَّ»، وليس الخطابُ لنفسه، ولا يأمرها، وإنّما يخاطب رجلاً، يقول له: «إيّايَ باعِدْ عن الشرّ»، ويوقِع الفعلَ المقدّرَ عليه، فيجيء بالواو ليجمَع بينهما في عمل الفعل، إذ كان الفعل عاملاً في الأوّل.

ومثله: «إيّايَ وأن يحذف أحدُكم الأرنبَ» يعني يَرْمِيَه بسيف، أو ما أشبهَه، فـ «أَنْ» في موضع نصب، كأنّه قال: «إيّايَ وحَذْفَ أحدِكم الأرنبَ».

وقال الزجّاج: إنّ معناه: إيّايَ وإيّاكم، ودلّ عليه قوله: «وأن يحذف أحدكم الأرنب». ولو حُذف الواو هنا، لجاز مع «أَنْ»، فيقال: «أن يحذف أحدكم الأرنب». ولو صرّح بالمصدر، لم يجز حذفُ الواو ولا «مِنْ». والفرقُ بينهما أنّ «أَنْ» وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدرٌ، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح، فاعرفْه.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«ومنه «شأنَك والحجَّ»، أي: عليك شأنَك مع الحجّ، و«امْرَأً**

ونفسَه»، أي: دَعْه مع نفسه، و«أَهلَك والليل»[1]، أي: بادِرْهم قبل الليل، ومنه «عَذِيركَ» أي: أَحْضِرْ عُذْرَك، أو عاذِرَك، ومنه: «هذا ولا زَعَماتِك» أي: ولا أَتوهَّمُ زعماتِك، وقولُهم: «كلَيهما وتَمْرًا»[2]، أي: أَعْطِني، و«كلَّ شيء ولا شَتِيمَةَ حُرّ»[3]، أي: إيتِ كلَّ شيء، ولا ترتكِبْ شتيمةَ حرّ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ قولهم: «شأنَك والحَجَّ» هو بمنزلةِ «رأسَك والحائطَ» في تقدير العامل، أي: خَلِّ رأسَك مع الحائط، ودَعْ شأنَك مع الحجّ. وكذلك «امرأً ونفسَه» كأنّك قلت: «دعْ امرأً ونفسَه»، فيكون انتصابُه انتصابَ المفعول معه على حَدِّ «ما صنعتَ وزيدًا؟!»

وأمّا قولهم: «أهلَك والليلَ»، فمعناه: بادِرْ أهلَك قبل الليل؛ وأمّا تقديرُ الإعراب، فكأنّه قال: «بادِرْ أهلَك، وسابِق الليلَ»، فيكون كلُّ واحد من الاسمَيْن منصوبًا بفعل مقدّر، وقد عطف جملةً على جملةٍ. ويجوز أن يكون التقدير: بادِرْ أهلَك والليلَ، فيكون الليلُ معطوفًا على الأهل عطفَ مفرد على مفرد وجعلهما مبادَرَيْن، لأنّ معنى المبادَرة مسابَقتُك الشيءَ إلى الشيء، فكأنّه أمر المخاطَبَ أن يسابقَ الليلَ إلى أهله ليكون عندهم قبل الليل، ومعناه تحذيرُه أن يُدْرِكه كتحذيره من الأسد.

وأمّا قولهم: «عذيرَك»، فهو مصدرٌ كـ «العُذْر»، يقال لمن جَنَى جِنايةً واحتُملت منه: «عذيرَك من فلان»، قال الشاعر [من الوافر]:

٢٤٠ـ أُرِيدُ حِباءَه ويُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرُكَ من خَلِيلِكَ من مُرادِ

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ١٩٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٣١، ١٠/ ٣٠٩؛ والمستقصى ١/ ٤٤٣؛ ومجمع الأمثال ١/ ٥٢.
يُضرب في التحذير، والأمر بالحزم.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ١٤٧؛ والفاخر ص١٤٩؛ وفصل المقال ص١١٠؛ وكتاب الأمثال ص٢٠٠؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٥١؛ والمستقصى ٢/ ٢٣١.
قاله رجل لآخر كان بين يديه زُبد وسمن وتمر، فخيَّره بين الزبد والسمن. يُضرب في كلّ موضع يخيَّر فيه الرجل بين شيئين، وهو يريدهما معًا.

(٣) انظر هذا القول في لسان العرب ٢١/ ٣١٨ (شتم).

٢٤٠ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معدي كرب في ديوانه ص١٠٧؛ والأغاني ١٠/ ٢٦؛ وحماسة البحتري ص٧٤؛ والحماسة الشجرية ١/ ٤٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٦١، ١٠/ ٢١٠؛ والدرر ٣/ ٨؛ وسمط اللآلي ص٦٣، ١٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩٥؛ وعجزه لعلي بن أبي طالب في لسان العرب ٤/ ٥٤٨ (عذر)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٦٩.
اللغة: الحِباءُ: ما يحبو به الرجل صاحبه ويكرمه به، وعذيرك: أي هاتِ عذرك.
المعنى: أريد إكرامه ويريد قتلي فمن يعذرني في احتماله.

وهو مصدرٌ بمعنى «العُذْر» وقد ورد منصوبًا ومرفوعًا، فالنصبُ بفعل مقدّر، كأنه قال: «هاتِ عذيرَك، أو أَحْضِرْه» ونحوَ ذلك، وُوضع موضعَ الفعل، فصار كالعوض من اللفظ به، ولذلك قُبح إظهارُ الفعل، لأنّه أُقيم مُقامَ الفعل، ودخولُ فعل على فعل محالٌ. والرفع بالابتداء، والخبرُ ما في الجارّ والمجرور بعده، ومعناه مَن يعذرني في احتمالي إيّاه.

وقال بعضهم: ليس العذير مصدرًا، وإنّما هو بمعنَى عاذرٍ، يقال: عاذرٌ، وعذيرٌ كـ «شاهد»، و«شهيد»، و«قادر»، و«قدير». وضعُفَ أن يكون مصدرًا بمعنى العُذْر، قال: لأنّ «فَعِيلاً» لم يأت في المصادر إلّا في الأصوات، نحو: «الصهيل»، و«الصرير». فإذا قال: «عذيرَك» على معنَى «عاذرَك»، فكأنّه قال: «هاتِ عاذرَك، أو أحضِرْ عاذرَك».

وهو مذهب سيبويه، وهو الصواب، لأنّه وُضع موضعَ الفعل، والمصدرُ يطّرِد وضعُه موضعَ الفعل، نحو: «رُوَيْدَكَ»، و«حَذَرَكَ»، ولا يطّرِد ذلك في اسم الفاعل، على أنهم قد قالوا: «وَجَبَ القَلْبُ وَجِيبًا»، فجاء المصدرُ على «فَعِيلٍ» في غير الأصوات، فجاز أن يكون هذا منه.

وأمّا قولهم: «هذا ولا زَعَماتِك» قال ذو الرُّمَّة [من الطويل]:

٢٤١ - لَقَدْ خَطَّ رُومِيٌّ ولا زَعَماتِهِ لِعُتْبَةَ خَطًّا لم تُطَبَّقْ مَفاصِلُهْ

= الإعراب: «أريد»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «حباءه»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: في محل جر بالإضافة. «ويريد»: الواو: حالية، ويريد: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره «هو». «قتلي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهومضاف، والياء: ضمير مضاف إليه محلها الجر. «عذيرك»: مفعول مطلق لفعل محذوف، وقيل مفعول به، والتقدير: هاتِ عذرك، والكاف: مضاف إليه محلها الجر. «من خليلك»: جار ومجرور متعلقان بـ «عذيرك»، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «من مُراد»: شبه جملة بدل من «من خليلك».

وجملة «أريد»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «يريد»: معطوفة على «أريد». والراجح دلاليًا أن تكون حالية، ويضعف ذلك صناعيًا بسبب اقتران الجملة بالواو، لأنها مضارعية مثبة.

والشاهد فيه قوله: سيوضحه الشارح.

٢٤١ - التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٢٦٩؛ وأساس البلاغة (زعم)؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٣ (طبق)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٢/ ٢٦٤ (زعم).

الإعراب: «لقد»: اللام: حرف ابتداء، قد: حرف تقريب وتحقيق. «خطّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «رومي»: فاعل مرفوع بالضمّة. «ولا»: الواو: للاستئناف، لا: حرف نفي. «زعماته»: مفعول به منصوب بالكسرة عوضًا عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم، لفعل محذوف وجوبًا تقديره: =

فهذا مَثَلٌ، يقال لمن يزعم زَعَماتٍ، ويصحّ غيرُها، فلمّا صحّ خِلافُ قوله قيل: «هذا ولا زعماتِك» أي: هذا هو الحقُّ، ولا أتوهّمُ زعماتِك، أي: ما زعمتَه. والزعْمُ قولٌ عن اعتقاد، ولا يجوز ظهورُ هذا العامل الذي هو «أتوهّم» وشِبْهُه، لأنّه جرى مَثَلاً، والأمثالُ لا تُغيَّر، وظهورُ عامله ضربٌ من التغيير.

وقالوا: «كِلَيْهما وتَمْرًا»، ويُروى: كلاهما وتمرًا، وكثُر ذلك في كلامهم حتى جرى مَثَلاً، وأصله أنّ إنسانًا خُيّر بين شيئَيْن، فطَلَبَهما المخيَّرُ جميعًا وزيادةً عليهما. فمَن نصب فبإضمارِ فعل، كأنّه قال: «أعطني كليهما وتمرًا» ومَن رفع كليهما فبالابتداء، والخبرُ محذوف كأنّه قال: «كلاهما لي ثابتٌ وزِدْني تمرًا» والنصبُ أكثر.

وقالوا في مَثَل: «كلَّ شيء ولا شَتِيمَةَ حُرّ»، ويُروى بنصبهما جميعًا، وبرفع الأوّل ونصبِ الثاني. فمن نصبهما فبإضمارِ فعلَيْن، كأنّه قال: «إيتِ كلَّ شيء، ولا تَرتكِبْ شتيمةَ حرّ». ومَن رفع الأوّلَ فبالابتداء، كأنّه قال: «كلُّ شيء أَمَمٌ، ولا تَشْتِمَنْ حُرًّا»، أي: كلُّ شيء محتَملٌ، ولا تشتمن حرًّا، ومثلُه «كلَّ شيء ولا هذا»، أي: إيتِ كلَّ شيء ولا هذا. ولم تظهر الأفعالُ في هذه الأشياء كلِّها لأنّها أمثالٌ.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**ومنه قولهم: «انْتَهِ أمرًا قاصدًا»، لأنه لمّا قال: «انْتَهِ»، عُلم أنّه محمولٌ على أمرٍ يخالِف المنهيَّ عنه، قال الله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾**[1]. **ويقولون: «حَسْبُك خيرًا لك»، و«وَراءَك أَوْسَعَ لك»**[2]**، ومنه «مَن أنتَ زيدًا»؟ أي: تذكُر زيدًا، أو ذاكرًا زيدًا»؟**

* * *

قال الشارح: أمّا قولهم: «انتهِ أمرًا قاصدًا»، فإنّ «أمرًا» منصوبٌ بفعل مضمر تقديرُه: انته، وائْتِ أمرًا قاصدًا. فلمّا قال: «انته»، عُلم أنّه محمولٌ على أمر يخالف المنهيَّ عنه، لأنّ النهْي عن الشيء أمرٌ بضِدّه، إلاّ أنّه ههنا يجوز لك إظهارُ الفعل العامل، لأنّه لم يكثُر استعمالُه كثرةَ الأوّل.

= أتوهّم، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**العتبة**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من «خَطًا». «**خطًا**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**لم**»: حرف جزم ونفي وقلب. «**تطبّق**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون. «**مفاصلُه**»: فاعل «تطبق» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «خطّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ولا زعماته»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم تطبق»: في محلّ نصب صفة لـ«خَطًا».

والشاهد فيه قوله: «ولا زعماته» حيث نصب «زعماته» بفعل محذوف، ولا يجوز إظهاره.

(١) النساء: ١٧١.

(٢) ورد هذا المثل في الفاخر ص٣٠١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٣٧٠.

فأمّا قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[(١)]، وما كان مثلَه، نحو قوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[(٢)]، فإنّه يجوز فيه ثلاثةُ أوجه:

أحدُها: أن يكون كالمسألة التي قبلها، فيكون التقديرُ ـ واللّهُ أعلمُ ـ انتهوا، وائْتُوا خيرًا لكم. وآمِنوا وائتوا خيرًا لكم، هذا مذهبُ سيبويه، والخليلِ. قال سيبويه[(٣)]: لأنّك حين قلت: «انته» فأنتَ تريد أن تُخرِجه من أمر، وتُدْخِله في أمر آخر، فكأنّه أمرٌ أن يكُفَّ عن الشرّ والباطلِ ويأتي الخيرَ.

الثاني: وهو مذهبُ الكسائيّ، أنّه منصوبٌ، لأنّه خبرُ «كان» محذوفةً، والتقدير: انتهوا يكن الانتهاءُ خيرًا لكم.

الثالث: وهو مذهبُ الفرّاء، أن يكون «خَيْرًا» متّصِلاً بالأوّل ومن جملته، ويكون صفةً لمصدر محذوف، كأنّه قال: «انتهوا انتهاءً خيرًا لكم، وآمنوا إيمانًا خيرًا لكم».

ومن ذلك «حَسْبُك خيرًا لك»، و«وراءَك أوسعَ لك»، فهذان المثلان من قبيل الأوّل، فقولُك: «حسبك» أمرٌ، كأنّك قلت: «اكْفُفْ عن هذا الأمر، واقْطَعْ، وائتِ خيرًا لك». وقولُهم: «وراءك أوسعَ لك» معناه: خَلِّ هذا المكانَ الذي هو وراءك، وائتِ مكانًا أوسعَ لك. فالأوّل منهيٌّ عنه والثاني مأمورٌ به، إلّا أنّ أفعالَ هذه الأشياء لا تظهر، لأنّه كثُر استعمالها، وعلِم المخاطَبُ أنّه محمول على أمرِ غيرِ ما كان فيه، فصارت هذه الأسماءُ عِوَضًا من اللفظ بالفعل.

وممّا جاء منصوبًا بإضمار فعلٍ لم يُستعمل إظهارُه قولُهم: «من أنتَ زيدًا»؟ وأصلُه: أنّ رجلاً غيرَ معروف بفضلٍ تسمَّى بـ «زيد»، وكان زيدٌ مشهورًا بالفضل والشجاعة، فلمّا تسمَّى الرجل المجهول باسم ذي الفضل، دُفع عن ذلك، فقيل له: «من أنت زيدًا»؟ على جهةِ الإنكار، كأنّه قال: «من أنت تذكر زيدًا، أو ذاكرًا»، لكنّه لا يظهر ذلك الناصبُ، لأنّه كثُر في كلامهم حتى صار مَثَلاً، ولأنّه قد عُلم أنّ «زيدًا» ليس خبرًا، فلم يكن بُدٌّ من حَمْله على فعلٍ، ولا يقال ذلك إلّا جوابًا، كأنّه لمّا قال: «أنا زيدٌ» قيل: «من أنت تذكر زيدًا، أو ذاكرًا زيدًا؟».

وبعضُ العرب يرفع ذلك، فيقول: «من أنت زيدٌ»؟ فيكون خبرًا عن مصدر محذوف، كأنّه قال: «من أنت، كلامُك زيدٌ؟» فإن قيل: كيف يجوز أن يكون خبرَ المصدر، والخبرُ إذا كان مفردًا يكون هو المبتدأَ في المعنى، وليس الخبرُ ههنا المبتدأَ؟ قيل: ثمّ مضافٌ محذوفٌ، والتقديرُ: من أنت كلامُك كلامُ زيد، أو ذكرُك ذكرُ زيد، ثمّ حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه توسُّعًا على حدّ ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[(٤)].

---

(١) النساء: ١٧١.
(٢) النساء: ١٧٠.
(٣) الكتاب ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤.
(٤) يوسف: ٨٢.

والنصب أجودُ، لأنّه أقلُّ إضمارًا، وتجوُّزا، لأنّك تُضمِر فعلاً لا غيرُ، وفي الرفع تضمر مبتدأً، وتحذف مضافًا، فكان مرجوحًا لذلك.

ويجوز أن تقول: «من أنت زيدًا»؟ لِمن ليس اسمُه زيدًا على سبيل المَثَل، أي: أنت بمنزلةِ الذي يقال له ذلك، كما قالوا: «أَطِرِّي فإنّكِ ناعِلةٌ»[1]، و«الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ»[2]، فتخاطِب الرجلَ بهذا، وإن كان اللفظُ للمؤنّث، وإنّما يقال للرجل ذلك على معنًى: أنتَ عندي بمنزلةِ التي قيل لها هذا. وربّما صُرّح باسمه، فقيل: من أنت عمرًا؟ على التشبيه بالمَثَلَ.

* * *

قال صاحب الكتاب: **ومنه «مَرْحَبًا وأَهْلاً وسَهْلاً»، أي: أصبتَ رُحْبًا لا ضِيقًا، وأتيتَ أهلاً لا أجانِبَ، ووطِئتَ سهلاً من البلاد لا حزْنًا، وإن تأتِني فأهلَ الليل، وأهلَ النهار، أي: فإنّك تأتي أهلاً لك بالليل والنهار».**

* * *

قال الشارح: وقالوا: «مرحبًا وأهلاً وسهلاً» فانتصابُ هذه الأسماء بأفعال مقدّرة. فقدّرها سيبويه[3]، فقال: تقديرُها: رحُبتْ بلادُك وأُهِلَتْ. وإنّما قدّرها بالفعل، لأنّ الدعاء إنّما يكون بفعل، فرَدّه إلى فعل من لفظ المدعوّ به، كما يقدّرون «تُرْبًا وجَنْدَلاً» بـ «تَرِبَتْ يداك وجُنْدِلَتْ». وإنّما الناصب له «أصبتَ تربًا وجندلاً» على حسبِ المعنى المقصود، وهذا إنّما يُستعمل فيما لا يُستعمل الفعل فيه، ولا يحسن إلاّ في موضع الدعاء به. ألا ترى أنّ الإنسان الزائر إذا قال له المزورُ: «مرحبًا وأهلاً»، فليس يريد رحبتْ بلادُك، وأهلتْ، وإنّما يريد أصبتَ رُحْبًا، وسَعَةً، وأُنسًا عندنا، لأنّ الإنسان إنّما يأنَس بأهله. وإذا قال: «سهلاً» كأنه قال: أصبتَ سهلاً: أي: مكانًا سهلاً لا حَزْنًا وخُشُونَةً.

ونظير ذلك أنّك إذا رأيت رجلاً يُسدِّد سَهْمًا، فتقول: «القِرطاسَ واللّهِ»، أي:

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص١٢٢، ١٣٠٤؛ والعقد الفريد ٣/ ٩٦؛ وفصل المقال ص١٦٩؛ وكتاب الأمثال ص١١٥؛ واللسان ٤/ ٥٠٠ (طرر)، ١١/ ٣١٤ (زول)، ٦٦٨ (نعل)؛ والمستقصى ١/ ٢٢١؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٣٠.
يضرب للرجل يكون له فضل قوّةٍ في نفسه وسلاحه، فيتكلّف ما لو تركه لم يضرّه.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص٥١؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٣٢٤، ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٥؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١١١؛ والفاخر ص١١١؛ وفصل المقال ص٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩؛ وكتاب الأمثال ص٢٤٧؛ واللسان ٨/ ٢٣١ (ضيع)؛ والمستقصى ١/ ٣٢٩؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٦٨، يضرب لمن يطلب شيئًا قد فوّته على نفسه.

(٣) الكتاب ١/ ٢٩٥.

أصبتَ القرطاسَ على طريق التفاؤل والحَدْسِ لصحّةِ التسديد. فكذلك إذا رأيت رجلاً قاصدًا مكانًا وطالبًا أمرًا، قلت: «مرحبًا وأهلاً وسهلاً»، أي: أدركتَ ذلك، وأصبته، فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ودلالةِ الحال عليه.

ويقول الرادّ: «وبِكَ وأهلاً وسهلاً»، فإذا قال: «وبك وأهلاً وسهلاً»، فكأنّه لَفَظَ بـ «مرحبًا بك وأهلاً وسهلاً»، ولذلك عطف. وإذا قال: «وبك أهلاً»، فإنّما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط من غيرِ أن يعطِفه على شيء قبله، كأنَّ الرُّحْب والسَّعة قد استقرّا استقرارًا يغْنِيه عن الدعاء. فإذا رددتَ، فإنّما تعني أنّك لو جئتني لكنتَ بمنزلةِ من يقال له هذا، إذ لا يحسن أن يقول الزائر للمزور: «أهلاً»، لأنّ الحال لا تقتضي من الزائر أن يصادِف عنده المزورُ ذلك، وإنّما جئتَ بـ «بك» في قولك: «وبك وأهلاً» لِيتبيّن أنّه المعنيُّ بالدعاء لا لأنّه متّصل بالفعل المقدّر كما كان في قولك: «سَقْيًا لك» كذلك، وتقديرُه: سقاكَ اللّهُ سَقْيًا ولَكَ، كأنّه قال: «هذا الدعاءُ لك»، فيجيء «لَكَ» على تقدير آخَر لا على تقديرِ: سقاكَ اللّهُ.

ومن العرب من يرفع، فيقول: «مرحبٌ وأهلٌ»، أي: هذا مرحبٌ، فيكون «هَذَا» مبتدأً محذوفًا، و«مرحب» الخبرَ. قال طُفَيْلٌ الغَنَوِيّ [من الطويل]:

٢٤٢ـ وبالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قولُه لِمُلْتَمِسِ المعروفِ أَهْلٌ ومَرْحَبُ

قال سيبويه[1]: ومنهم من يرفع، فيجعل ما يُضْمَر هو ما يُظْهَر. يريد أنّه إذا رفع أضمر مبتدأً، فيكون ذلك المبتدأ هو الخبرَ المظهَر في المعنى بخلافِ ما إذا نصبتَ، لأنّك في حال النصب تُضْمِر فعلاً، والفعلُ ليس بالاسم الظاهر.

وقالوا: «إن تأتِني فأهلَ الليل، وأهلَ النهار» على معنَى «فإنّك تأتي أهلَ

---

٢٤٢ ـ **التخريج**: البيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص٣٨؛ والدرر ٣/ ٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٢١٩؛ والمنصف ٣/ ٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٩.

اللغة: السهب: اسم موضع. النقية: الطيعة. يرثي الشاعر رجلاً دُفن في ذلك الموضع.

الإعراب: **«وبالسهب»**: الواو بحسب ما قبلها، و«بالسهب»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدّم. **«ميمون»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«النقيبة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«قوله»**: بدل من «ميمون» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«لملتمس»**: جار ومجرور متعلقان بـ «قوله»، وملتمس مضاف. **«المعروف»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أهلٌ»**: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا، أو مبتدأ خبره محذوف، تقديره: لك. **«ومرحب»**: حرف عطف واسم معطوف مرفوع.

وجملة «وبالسهب ميمون»: بحسب الواو. وجملة «هذا أهل»: في محلّ نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: رفع «أهل ومرحب» على إضمار مبتدأ، أو إضمار خبر كما تقدّم في الإعراب.

(١) الكتاب ١/ ٢٩٥.

الليل، وأهلَ النهار»، أي: تأتي من يكون لك كالأهل بالليل والنهار، فاعرفه.

فصل

قال صاحب الكتاب: «ويقولون: **«الأسدَ الأسدَ»، و«الجِدارَ الجِدارَ» و«الصبيَّ الصبيَّ»، إذا حذّروه الأسدَ، والجدارَ المتداعِيَ، وإيطاءَ الصبيّ. ومنه «أخاكَ أخاكَ» أي: الْزَمْه، و«الطريقَ الطريقَ» أي: خَلِّه، وهذا إذا ثُنّي لزِم إضمارُ عامله، وإن أُفرد لم يلزَم»**.

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الضرب ممّا ينتصب على إضمارِ الفعل المتروكِ إظهاره، وذلك قولك في التحذير: «الأسدَ الأسدَ»، و«الجِدارَ الجدارَ»، و«الصبيَّ الصبيَّ» و«الطريقَ الطريقَ»، إذا كنتَ تُحذِّره من الأسد أن يُصادِفه، ومن الجدار المتداعِي أن يقرُب منه لئلاّ يقع عليه، أو ينالَه، ومن الصبيّ أن يَطَأَه إذا كان في طريقه وهو غافلٌ عنه، ومن الطريق المخوف أن يمُرّ فيه.

وكذلك قالوا في الإغراء: «أخاكَ أخاكَ»، وانتصابُ هذه الأسماء بفعلٍ مضمر تقديرُه: اتَّقِ الأسدَ أن يصادفك، واتّقِ الجدارَ أن ينالك، وجانِبِ الصبيَّ لئلّا تطأه، وخَلِّ الطريقَ، والْزَمْ أخاك. فحُذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم ودلالةِ الحال، وما جرى من الذكر عليها. فإذا كرّروا هذه الأسماءَ، لم يجز ظهورُ هذه الأفعال العوامِل فيها، لأنّ المفعول الأوّل لمّا كُرّر شُبّه بالفعل فأَغنى عنه، وصار بمنزلةِ «إيّاك» النائب عن الفعل، كما كانت المصادرُ كذلك في قولهم: «الحَذَرَ الحذَرَ»، و«النَّجاءَ النجاءَ». جعلوا الأوّلَ بمنزلةِ «الْزَمْ» و«عَلَيْكَ» ونحوِه من تقدير الفعل، ويقبحُ دخولُ فعل على فعل.

فلو أفردتَ جاز ظهورُ العامل، فإذا قلت: «الأسدَ الأسدَ» لم يجز أن تقول: «اتّقِ الأسدَ الأسدَ»، أو «جانِبْ». ولو أفردتَ، فقلت: «الأسدَ» جاز ظهورُ الفعل، فتقول: «حاذِرِ الأسدَ» أو «اتّقِ الأسدَ». وكذلك إذا قالوا «الصبيَّ الصبيَّ»، لم يجز أن تقول: «باعِدِ الصبيَّ الصبيَّ»، أو «جانِبِ الصبيَّ الصبيَّ». وإذا أفردتَ جاز أن تقول ذلك، ولا تقول: «خَلِّ الطريقَ الطريقَ»، وإذا قلتَه مفردًا، حسُن أن تقول: «خلِّ الطريقَ». قال الشاعر [من البسيط]:

٢٤٣ـ خَلِّ الطريقَ لِمَن يَبْنِي المَنارَ به ... وابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضطَرَّكَ القَدَرُ

---

٢٤٣ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ١/ ٢١١؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٣١٠ (برز)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٧؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص٧٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨١.

اللغة: خلّ: دع. الطريق: سبيل المجد. المنار: ما يهتدى به على الطريق. ابرز: اظهر. برزة: اسم أم عمر بن لجأ.

=

واعلم أنّ هذه الأسماء المنصوبة على إضمار الفعل إن كان الفعل فيها ممّا يجوز أن يظهر؛ كان الاسمُ خاليًا من الضمير، وكان خالِصَ الإفراد. وإن كان ممّا لا يجوز أن يظهر عاملُه؛ كان فيه ضميرٌ، وكان فيه شائبةٌ لِنيابته عن الفعل، وتضمُّنه ضميرَه، الذي كان فيه.

وكان أبو الحسن يذهب إلى أنّ في نحو «سَقْيًا»، و«رَعْيًا»، وشِبْهِهِما ضميرَيْن، لأنّهما في معنًى «سقاكَ اللّهُ سقيًا»، و«رعاكَ الله رعيًا». وهو وإن كان كذلك، فهو على كلّ حال مفردٌ، وليس كـ «صَهْ»، و«مَهْ» و«دَراكِ» و«تَراكِ»؛ لأنّ هذه الأشياء تجري مجرى الجُمَل لاستقلالها بما فيها من الضمير، وهي مع ذلك مبنيّةٌ، و«سقيًا» و«رعيًا» معربةٌ مُبقاةٌ على ما كانت عليه من الإعراب، فاعرفْ ذلك وقِسْ عليه ما كان مثله في قولك: «الليلَ الليلَ»، وَ «اللّهَ اللّهَ في أمري» ونحوِ ذلك، تُصِبْ إن شاء الله.

= **المعنى**: يهجو الشاعر عمر بن لجأ بقوله: دع طريق المجد لأهلها الذين يعرفون مسالكها، وإن اضطرّك القدر إلى الظهور فاظهر بأمّك برزة. وهذا غاية في التحقير.

الإعراب: «**خلّ**»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**الطريق**»: مفعول به. «**لمن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «خلّ». «**يبني**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**المنار**»: مفعول به. «**به**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبني». «**وابرز**»: الواو: حرف عطف، ابرز: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**ببرزة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ابرز». «**حيث**»: ظرف مكان مبنيّ في محلّ نصب متعلّق بـ «ابرز». «**اضطرك**»: فعل ماضٍ، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**القدر**»: فاعل مرفوع.

وجملة «خلّ الطريق»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ابرز»: معطوفة على الجملة الابتدائيّة. وجملة «اضطرّك القدر»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «خلّ الطريق» حيث أظهر العامل «خلّ»، وكان يستطيع إضماره أيضًا.

ما أُضمِرَ عامله على شريطة التفسير

فصل

قال صاحب الكتاب: «**ومن المنصوب باللازم إضمارُه ما أُضمر عامله على شريطة التفسير في قولك: «زيدًا ضربتُه»، كأنك قلت «ضربتُ زيدًا ضربتُه»، إلاّ أنك لا تُبرِزه استغناءً بتفسيره. قال ذو الرُّمّة [من الطويل]:**

٢٤٤ـ إذا ابنَ أبي مُوسَى بِلالاً بَلَغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وِصلَيكِ جازِرُ

---

٢٤٤ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٠٤٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٣٧؛ وسمط اللآلي ص٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٠؛ والكتاب ١/ ٨٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٩٦؛ وتخليص الشواهد ص١٧٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٩؛ والمقتضب ٢/ ٧٧.

المعنى: إن أوصلتني ناقتي إلى بلال لأمدحه، استغنيت عنها بعطائه، وأرسلت لها من يذبحها بالفأس.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، متعلّق بجوابه، مبني على السكون في محلّ نصب. «**ابن**»: مفعول به منصوب، لفعل محذوف، يفسّره الفعل بعده، وهو مضاف. «**أبي**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «**موسى**»: مضاف إليه مجرور بفتحة ـ لأنه ممنوع من الصرف ـ مقدرة على الألف للتعذّر. «**بلالاً**»: بدل من «ابن» أو عطف بيان منه، منصوب بالفتحة. «**بلغته**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**فقام**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**بفأس**»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل «قام». «**بين**»: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بـ «قام»، وهو مضاف. «**وصليك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**جازر**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «إذا ابن أبي موسى... فقام... جازر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «بلغت ابن»: في محل جر بالإضافة. وجملة «بلغته»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «قام جازر»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «إذا ابن أبي موسى» حيث جاء «ابن» مفعولاً به لفعل محذوف بعد «إذا». وقيل: إنه نائب فاعل، على رواية رفع «ابن».

ومنه «زيدًا مررتُ به»، و«عمرًا لقيتُ أخاه»، و«بِشْرًا ضربتُ غلامَه» بإضمارِ «جعلتُ على طريقي»، و«لابستُ»، و«أهنتُ». قال سيبويه[1]: النصب عربيٌّ كثيرٌ والرفع أجودُ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ هذا الضرب يتجاذبُه الابتداءُ والخبر والفعلُ والفاعل، فإذا قلت: «زيدًا ضربتُه»، فإنّه يجوز في «زيد» وما كان مثلَه أبدًا وجهان: الرفعُ والنصبُ. فالرفع بالابتداء، والجملةُ بعده الخبرُ. وجاز رفعُه لاشتغال الفعل عنه بضميره، وهو الهاء في «ضربتُه»، ولولا الهاءُ لم يجز رفعُه لوقوع الفعل عليه. فإن حذفتَ الهاء وأنت تريدها، فقلت: «زيدٌ ضربتُ» جاز عند البصريين على ضُعْفٍ، لأنّ الهاء، وإن كانت محذوفة، فهي في حكم المنطوق بها. قال الشاعر [من الرجز]:

٢٤٥ـ قد أصبحتْ أمُّ الخِيار تَدَّعِي عليَّ ذَنْبًا كلُّه لم أَصْنَعِ

والنصب بإضمارِ فعل تفسيرُه هذا الظاهرُ، وتقديرُه: ضربتُ زيدًا ضربتُه، وذلك أنّ هذا الاسم، وإن كان الفعل بعده واقعًا عليه من جهة المعنى، فإنّه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قِبَل أنه قد اشتغل عنه بضميره، فاستوفى ما يقتضيه من التعدّي، فلم يجز أن يتعدّى إلى «زيد»؛ لأنّ هذا الفعل إنّما يتعدّى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولَيْن. ولمّا لم يجز أن يعمل فيه، أُضمر له فعلٌ من جنسه، وجُعل هذا الظاهر تفسيرًا له.

ولا يجوز ظهورُ ذلك الفعل العامِل، لأنّه قد فسّره هذا الظاهرُ، فلم يجز أن يُجْمَع

---

(١) الكتاب ١/ ٨٢.

٢٤٥ ـ التخريج: الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد ص٢٨١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩؛ والدرر ٢/ ١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤، ٤٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٤؛ والمحتسب ١/ ٢١١؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٠، ٦/ ٢٧٢، ٢٧٣؛ والخصائص ٢/ ٦١؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٧.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق وتقريب. «**أصبحت**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**أمّ**»: اسم (أصبح) مرفوع بالضمّة. «**الخيار**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تدّعي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هي». «**علي**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تدّعي». «**ذنبًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**كلّه**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**لم أصنع**»: لم: حرف جزم وقلب ونفي، أصنع: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية.

وجملة «قد أصبحت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تدّعي»: في محلّ نصب خبر «أصبحت». وجملة «كلّه لم أصنع»: في محلّ نصب صفة لـ «ذنبًا». وجملة «أصنع»: في محلّ رفع خبر «كلّه».

والشاهد فيه قوله: «كلّه لم أصنع» حيث جاءت «كل» مبتدأ فيه ضمير يعود على «ذنبًا»، ولو نصبها توكيدًا لكان أفضل.

بينهما، لأنّ أحدهما كافٍ. فلذلك لزم إضمارُ عامله، وصار ذلك بمنزلة قولك: «نِعْمَ زيدٌ». أُضمر «الرجل» في «نِعْمَ» وجُعلت النكرةِ، تفسيرًا له، ولم يجز إظهارُ ذلك المضمر اكتفاءً بالتفسير بالنكرة، فكذلك ههنا.

وذهب الكوفيون[1] إلى أنّه منصوب بالفعل الظاهر، وإن كان قد اشتغل بضميره، لأنّ ضميره ليس غيرَه، وإذا تعدّى إلى ضميره كان متعدّيًا إليه. وهو قول فاسد، لأنّ ما ذكروه، وإن كان من جهة المعنى صحيحًا، فإنّه فاسدٌ من جهة اللفظ. وكما تجب مُراعاةُ المعنى كذلك تلزَم مراعاةُ اللفظ. وذلك أنّ الظاهر والمضمر ههنا غيران من جهة اللفظ، وهذه صِناعةٌ لفظيّةٌ، وفي اللفظ قد استوفى مفعولَه بتعدّيه إلى ضميره، واشتغالِه به، فلم يجز أن يتعدّى إلى آخَرَ.

والذي يدلّ أنّه منصوبٌ بفعل مضمر غيرِ هذا الظاهر أنّك قد تقول: «زيدًا مررتُ به»، فتنصب «زيدًا»، ولو لم يكن ثمَّ فعلٌ مضمرٌ يعمل فيه النصبَ، لمَا جاز نصبه بهذا الفعل، لأنّ مررت لا يتعدّى إلّا بحرفِ جرّ، فأما قوله [من الطويل]:

إذا ابنَ أبي موسى بلالاً... إلخ

فالبيت لذي الرُّمّة وقبله [من الطويل]:

أقولُ لها إذ شَمَّرَ اللّيلُ واستوتْ ... بها البِيدُ واشتدّتْ عليها الحَرائرُ

وبلالٌ هذا ابنُ أبي بُرْدَةَ قاضي البصرة، وأبو موسى جَدُّه، واسمُ أبي بردة عامرٌ، واسمُ أبي موسى عبدُ الله بن قيس الأشْعَريّ.

والشاهد فيه نصبُ «ابن أبي موسى» بفعل مضمر تفسيرُه: بلغتِه، كأنّه قال: «إذا بلغتِ ابنَ أبي موسى بلالاً بلغتِه». وربّما رُفع على تقديرِ فعل ما لم يسمَّ فاعلُه، كأنّه قال: «إذا بُلغ ابنُ أبي موسى» لأنّ «إذَا» فيها معنى الشرط، فلا يَلِيها إلّا فعلٌ هذا هو الوجه.

والمعنى أنّه يخاطب ناقتَه، يقول: إذا أوصلتِني إلى بلال استغنيتُ عنك، لأنّي أستغني به عن الرحِيل إلى غيره.

وقوله: «فقام بفأس بين وصليك جازرُ» دعاءٌ، ولولا ذلك لم يجز دخولُ الفاء. ألا ترى أنّك تقول: «إن أتاني زيدٌ أتيتُه» ولا يجوز: «فأتيتُه»؟ وتقول: «إن أتاني زيدٌ فأَحْسَنَ اللّهُ جَزاءَه» لأنّ فيه دعاءً.

والوِصْل بالكسر: واحدُ الأَوصال، وقد عيبَ عليه ذلك. قالوا كان سبيلُه إذا أوصلَته إلى مقصوده ومطلوبه أن يُعامِلها بالحُسْنَى، وينظُرَ إليها، لا أن ينحَرها، فهو إذًا

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٨٢ ـ ٨٣.

إلى الهجاء أقربُ. والحقُّ أنّه مَدِيحٌ، والمراد ما ذكرناه من أنّه تقع الغُنْيَةُ عنكِ، ومثله قولُ الشَّمّاخ [من الوافر]:

٢٤٦ـ إذا بلّغتِني وحملتِ رَحْلِي عَرابَةَ فاشْرَقِي بدَمِ الوَتِينِ

وليس ذلك بهجاء، ألا ترى أنّه يقول في أثناء القصيدة [من الوافر]:

إذا ما رَايَةٌ رُفِعتْ لمَجْدٍ تَلَقّاها عَرابةُ باليَمِينِ

فأمّا قولهم: «زيدًا مررتُ به»، فهو منصوبٌ بفعل مضمر يفسّره هذا الظاهرُ، إلّا أنّ النصب ههنا أضعفُ منه في قولك: «زيدًا ضربتُه»؛ لأنّك إذا قلت: «زيدًا مررت به»، أضمرتَ فعلاً على غير لفظِ الأوّل، كأنّك قلت: «لَقِيت زيدًا» أو «جُزْتُ زيدًا»، أو «جعلتُ زيدًا على طريقي»؛ لأنّك إذا جزتَه وجعلتَه على طريقك، فقد مررتَ به. وإذا قلت: «زيدًا ضربتُه» أضمرتَ فعلاً من لفظه، فكأنّك قلت: «ضربتُ زيدًا ضربتُه»، فيكون الظاهرُ دالّا على مثلِ لفظه ومعناه. وفي قولك: «زيدًا مررت به» يكون الظاهر دالّا على مثلِ معناه دون لفظه، وما اجتمع فيه اللفظُ والمعنى كان أقوى في الدلالة، وإذا ضعُف النصبُ قوِي الرفعُ.

ومثله قولك: «عمرًا لقيتُ أخاه»، و«بشرًا ضربتُ غلامَه» في جَوازِ النصب، لأنّ الفعل إذا وقع بشيء من سَبَبه، فكأنّه قد وقع به. والدليلُ على ذلك أنّ الرجل يقول:

---

٢٤٦ ـ **التخريج**: البيت للشماخ في ديوانه ص٣٢٣؛ ومقاييس اللغة ٢/ ٢٣٦.

شرح المفردات: اشرقي: غصّي. الوتين: عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه.

المعنى: إذا بلغتني هذا الممدوح فلن أبالي بهلكتكِ.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان متضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**بلّغتني**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «**وحملت**»: الواو: حرف عطف، حمل: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. «**رحلي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**عرابة**»: منادى منصوب بالفتحة ممنوع من الصرف. «**فاشرقي**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، اشرقي: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**بدم**»: جارّ ومجرور متعلّقان بالفعل قبلها. «**الوتين**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «إذا بلغتني...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بلغتني»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «حملت»: معطوفة على سابقتها، لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اشرقي»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فاشرقي بدم الوتين»، على أنه ليس هجاءً. وانظر ديوان الشماخ ص٣٢٣ ـ ٣٢٤ (الحاشية).

«أَهَنْتَ زيدًا» بإهانتك أخاه، و«أكرمتُ عمرًا» إذا أوصلتَ الإكرامَ إلى غيره بسَبَبه. فإذا قلت: «زيدًا ضربتُ أخاه»، فنصبت «الأخ»، جاز أن تضمر فعلاً ينصب «زيدًا»، تقديره: «لابستُ زيدًا ضربتُ أخاه»، أو «أهنتُ زيدًا ضربتُ أخاه»، ولا تُضمِر «ضربت» لأنّ «ضربت» الثاني ليس واقعًا على ضميره، وإنّما هو واقع على «الأخ». والنصبُ ههنا أضعفُ منه في «مررت بزيد». وإذا ضعُف النصب قوِي الرفعُ، فإذًا الرفعُ في «زيدٌ لقيتُ أخاه» أقوى من الرفع في قولك «زيدٌ مررتُ به» والرفعُ في قولك: «زيد مررت به» أقوى من الرفع في قولك: «زيد ضربته».

قال سيبويه[1]: النصبُ عَرَبيٌّ جيّدٌ، والرفعُ أجودُ منه. يعني أنّ النصب في «زيدًا ضربته» عربيّ فصيح في كلام العرب، والرفع أجود لأنّ الرفع لا يفتقر إلى إضمارٍ، ولا تقدير محذوف، والنصبُ يفتقر إلى إضمارِ فعلٍ، وفاعلٍ، فاعرفه.

فصل

قال صاحب الكتاب: «**ثمّ إنّك ترى النصبَ مختارًا ولازمًا. فالمختارُ في موضعَيْن: أحدُهما أن تُعْطَف هذه الجملة على جملة فعليّة، كقولك: «لقيتُ القومَ حتى عبدَ الله لقيتُه»، و«رأيتُ عبدَ الله وزيدًا مررتُ به». وفي التنزيل** ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًۢا﴾[2] **ومثلُه**: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾[3]».

* * *

قال الشارح: يريد أنّ المسائل التي تقدّمت، وهي «زيدٌ ضربته»، و«عمرٌو مررت به»، و«زيدٌ ضربت أخاه»، المختارُ فيها الرفعُ، ثمّ يعرِض في هذا البابِ أمورٌ يصير النصبُ بها مختارًا ولازمًا لا يجوز غيره.

قال: فالمختار في موضعين: أحدهما أن تعطف هذه الجملة على جملة فعليّة الخ، وذلك لأنّ العرب تختار مطابَقةَ الألفاظ ما لم تُفسِد عليهم المعاني، فإذا جئت بجملةٍ صدّرتَها بفعل، ثمّ جئت بجملة أُخرى معطوفةٍ على الجملة الأولى، وفيها فعلٌ، كان الاختيارُ تقدير الفعل في الجملة الثانية، وبناءَ الاسم عليه، سواءٌ ذكرتَ في الجملة الأولى منصوبًا أو لم تذكره، نحو: «قام زيدٌ وعمرًا كلّمتُه»، إذ الغرضُ توافُقُ الجُمَل وتطابُقُها لا تختلف، وليس الغرضُ أن يكون فيها منصوبٌ.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرُ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾[4]، فرفع «القمر» ههنا؛ لأنّ قبله ﴿وَءَايَةٌ

---

(١) الكتاب ١/ ٨٢. وفيه: «فالنصب عربيّ كثير، والرفع أجود».
(٢) الإنسان: ٣١. (٣) الأعراف: ٣٠.
(٤) يس: ٣٩. وهي قراءة نافع وابن كثير وابن محيصن وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٣٦؛ وتفسير الطبري ٢٣/ ٥؛ والكشاف ٢/ ٢١٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٠٨.

﴿لَهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾(١)، وهو مرفوع بالابتداء، وقال الله تعالى: ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾(٢)، فنصب «كلاً»، لأنّ قبله فعلاً وهو ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾(٣)، وأضمر له فعلاً نَصَبَه به، ثمّ عطفها على الأولى لتشاكُلهما في الفعليّة. وإذا كان النصبُ من غير تقدُّم فعلٍ جائزًا، كان مع تقدُّمه مختارًا، إذ فيه تشاكُلُ الجملتَيْن من غير نقضٍ للمعنى.

قال الله تعالى ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ ۚ وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾(٤). لمّا كان قد تقدّم ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِى رَحْمَتِهِۦ﴾(٥). نصب «الظالمين» بإضمارِ «يُعذِّب الظالمين» أو «يُهين».

وقال تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾(٦). نصب «فريقًا»، لأنّ قبله «فريقًا هدى». ونظائرُه في القرآن كثيرةٌ.

ويجوز الرفع في الجملة الثانية، وإن كان قبلها جملةٌ فعليّةٌ، فتكون الجملةُ الثانيةُ كجملةٍ مبتدأةٍ، وليس قبلها فعلٌ، وذلك قولك: «لقيتُ زيدًا، ومحمّدٌ أكرمتُه» لم تحتفِل بتقدُّم الفعل الذي هو «لقيت زيدًا» إذ كانت جملة قائمة بنفسها، فصار كأنك قلت: «محمد أكرمته» ابتداءً، فعطفت جملة على جملة، كقولك: «قام زيدٌ، ومحمّدٌ أفضلُ منه»، فهذا لا يجوز فيه إلّا الرفعُ.

❊ ❊ ❊

قال صاحب الكتاب: «**فأمّا إذا قلتَ: «زيدٌ لقيتُ أباه، وعمرًا مررتُ به»، فذهب التفاضُلُ بين رفع «عمرو» ونصبِه، لأنّ الجملة الأولى ذاتُ وجهَين**».

❊ ❊ ❊

قال الشارح: قد تقدّم من قولنا أنّه إذا كان الكلام مبتدأً وخبرًا، وعطفتَ عليه جملةً، في أوّلها اسمٌ، وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، كان الاختيارُ رفعَ الاسم الثاني بالابتداء، نحوَ قولك: «زيدٌ أخوك، وعمرٌو كلّمتُه»، لأنّه لم يتقدّم الجملةَ الثانيةَ ما يصرفه إلى النصب، فجرى كحاله لو لم تتقدّمه جملةٌ أصلاً.

فأمّا إذا كان الكلام مصدَّرًا بفعلٍ، كان الاختيارُ في الاسم الذي في الجملة الثانية النصبَ على إضمار فعلٍ على ما أصّلناه. فإذا قلت: «زيدٌ لقيتُه»، ففيه جملتان: إحداهما اسميّةٌ، وهي الجملة الكُبْرَى التي هي المبتدأ والخبر، وهي «زيدٌ لقيته» بكمالها. والثانيةُ فعليّةٌ، وهي الخبر الذي هو «لقيته» وهي الجملة الصُغْرَى. فالجملةُ الأُولى لا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد. والجملة الثانية لها موضع من الإعراب لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في «زيدٌ قائمٌ» وشِبْهِه. وإذ قد تقرّر ذلك، فأنت إذا

(١) يس: ٣٧.
(٢) الإسراء: ١٣.
(٣) الإسراء: ١٢.
(٤) الإنسان: ٣١.
(٥) الإنسان ٣١.
(٦) الأعراف: ٣٠

قلت: «زيدٌ لقيتُه، وعمرٌو كلّمتُه»، كنتَ في «عمرو» بالخِيار، إن شئت رفعتَه، وإن شئت نصبتَه، لأنّه قد تقدّمه جملتان: إحداهما اسميّةٌ، وهي قولك: «زيد لقيته». بكمالها، والثانيةُ قولك: «لقيته». فإن عطفتَ على الجملة الاسميّة، رفعتَ «عمرًا»، لأنّ صَدْرَ الجملة اسمٌ، وإن عطفت على الجملة التي هي «لقيته»، نصبتَ لأنّ صدرَ الجملة فعلٌ. وليس إحداهما أَوْلى من الأخرى. فهذا معنى قوله: «ذهب التفاضُل بين رفعِ عمرو ونصبه»، يعني ليس النصب أَوْلى من الرفع، ولا الرفعُ أولى من النصب.

قال: «لأنّ الجملة الأولى ذاتُ وجهَيْن» يعني أنّها مشتمِلةٌ على جملة اسميّة وجملة فعليّة، فهي ذات وجهين لذلك. وهذا فيه إشكالٌ، وذلك أنّك إذا قلت: «زيد لقيته، وعمرو كلّمته»، لم يجز حَمْلُ «عمرو كلّمته» على «لقيته»، وذلك، لأنّ «لقيته» جملةٌ لها موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أنّك تقول: «زيدٌ قائمٌ»، فيقع موقعها اسمٌ واحدٌ، وهو خبرُ «زيد»، فكلُّ شيء عُطف عليها صار في حكمها خبرًا لـ «زيد». وأنت لو جعلت «عمرًا ضربته» خبرًا عن «زيد»، لم يجز لخُلُوِّه من العائد إلى «زيد»، إذ الهاء في «ضربته» إنّما تعود إلى «عمرو». فإن جئت بعائد فيها فقلت: «زيدٌ عمرًا ضربتُه عنده»، جازت المسألةُ، فالهاءُ في «ضربته» تعود إلى «عمرو»، والهاءُ في «عنده» تعود إلى «زيد»، ولا شكّ أنّه إنّما لم يذكر ذلك لأنّه معلوم، فلم يحتج إلى التعرّض له، فأجاز الوجهين بشرطِ وُجودِ شرائطه من الضمير وغيرِه، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**فإن اعترض بعد الواو ما يصرف الكلامَ إلى الابتداء، كقولك: «لقيتُ زيدًا، وأمّا عمرٌو فقد مررتُ به»، و«لقيتُ زيدًا، وإذَا عبدُ الله يضربه عمرٌو»، عادت الحالُ الأُولى جَذَعَةً. وفي التنزيل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[(١)] وقُرىء بالنصب[(٢)]**».

* * *

قال الشارح: يعني بعد وجودِ ما يُختار معه النصب نحو تقدُّم جملة فعليّة، أو غيرِ ذلك، إذا وُجد في الجملة المعطوفة ما يصرف الكلامَ إلى الابتداء، صار الاختيار فيه الرفعَ، ويصير المعترِضُ من قبيل المانع. وذلك قولك: «لقيت زيدًا، وأمّا عمرو فقد مررت به»، و«رأيتُ زيدًا، وإذَا عبدُ الله يشتِمه عمرٌو». فالرفعُ ههنا هو الوجه المختار، وإن كان قد تقدّمت جملةٌ فعليّةٌ، لأنّ «أمّا»، و«إذَا» ليسا من حروف العطف كالفاء والواو فتحمِلَ بهما

---

(١) فصلت: ١٧.

(٢) قرأ بالفتح عاصم والأعمش وابن أبي إسحاق.

انظر: تفسير الطبري ٢٤/ ٦٧؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ٣٤٩؛ والكشاف ٣/ ٤٤٩؛ وتفسير الرازي ٢٧/ ١١٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ٦٨.

الثاني على الأوّل، وإنّما هما حرفا ابتداءٍ يقطعان ما بعدهما عمّا قبلهما، فيكون ما بعدهما بمنزلة جملةٍ ليس قبلها شيءٌ، فكما أنّك إذا قلت: «زيدٌ ضربتُه» ابتداءً، وليس قبله كلامٌ، كان المختارُ الرفع. فكذلك بعد «أمّا»، و«إذا» التي للمفاجأة؛ لأنّهما بمنزلةِ كلام مبتدإ.

ومن قال: «زيدًا ضربتُه»، وإن لم يتقدّمه كلامٌ، فينصِب، وإن كان المختار الرفع، قال ههنا: «لقيتُ زيدًا، وأمّا عمرًا فأكرمتُه» فينصب، وليس بالاختيار. وهذا معنى قوله: «عادت الحال الأولى جذعةً»، أي: شابّةً طَرِيّةً، كأن لم يتقدّمها كلامٌ.

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾[1]، فالقراءة بالرفع على الابتداء وإن كان قبله ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾[2] لِما ذكرناه من حالِ «إمّا». وقد قرأ بعضُهم: ﴿**وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْناهُمْ**﴾[3] بالنصب. وليس ذلك على حدِّ «زيدًا ضربته»، لأنّ ذلك ليس بالمختار، والكتابُ العزيزُ يُختار له. والذي حسّنه عند هذا القارىء ما في «أمّا» من معنى الشرط، والشرطُ يقتضي الفعلَ، فاعرفه.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**والثاني أن تقع موقعًا هو بالفعل أوْلى، وذلك أن تقع بعد حرف الاستفهام، كقولك: «أعَبْدَ الله ضربتَه»، ومثلُه: «آلسَّوْطَ ضُرب به زيدٌ؟»، و«آلخِوانَ أُكل عليه اللحمُ؟» و«أزيدًا أنتَ محبوسٌ عليه؟»، و«أزيدًا أنت مكابرٌ عليه؟»، و«أزيدًا سُمّيتَ به؟»**».

* * *

قال الشارح: والموضع الآخر الذي يختار فيه النصب وليس الاسم فيه معطوفًا على فعلٍ، وذلك إذا وَلِيَ الاسمُ حرفًا[4] هو **بالفعل أَوْلى**، وجاء بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، فالاختيارُ نصبُ الاسم بإضمار فعلٍ. وذلك إذا وقع بعد حرف الاستفهام، نحو قولك: «أعبدَ الله ضربتَه؟»، و«أعمرًا مررتَ به؟»، و«أزيدًا ضربتَ أخاه؟»، النصبُ في ذلك كلّه هو الوجه المختار، والرفعُ جائزٌ. فالنصبُ بإضمار فعلٍ يكون الظاهرُ تفسيره، وتقديرُه: أضربتَ عبدَ الله ضربتَه، وألَقيتَ زيدًا مررتَ به، وأَهَنْتَ زيدًا ضربتَ أخاه، فالنصبُ مع الاستفهام بالعامل الذي يقدَّر بعد الاستفهام، وهو في الاستفهام مختارٌ كما كان الرفع مع الابتداء مختارًا.

وأمّا الرفع مع الاستفهام، فجائزٌ بالابتداء، وما بعده الخبرُ، إلّا أنّه مرجوحٌ. وإنّما كان النصبُ هو المختارَ من قِبَل أنّ الاستفهام في الحقيقة إنّما هو عن الفعل لا عن

---

(١) فصلت: ١٧.　(٢) فصلت: ١٦.

(٣) هي قراءة عاصم والحسن وغيرهما. انظر: البحر المحيط ٧/ ٤٩١؛ والكشاف ٣/ ٤٤٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ٦٨.

(٤) في الطبعتين «حرف»، وهذا خطأ.

الاسم. لأنّ السؤال إنّما يكون عمّا وقع الشكُّ فيه، وأنتَ إنّما تشُكّ في الفعل لا في الاسم، ألا ترى أنّك إذا قلت: «أزيدًا ضربتَه»، فإنّما تشكّك في الضرب الواقع بزيد، ولستَ تشكّ في ذاته، فلمّا كان حرفُ الاستفهام إنّما دخل الفعلَ لا الاسمَ، كان الأَوْلى أن يَلِيه الفعلُ الذي دخل من أجله. وإنّما دخل على الاسم، ورُفع الاسم بعده بالابتداء، لأنّ المبتدأ والخبر قبل دخول الاستفهام يُوجِب فائدةً، فإذا استفهمتَ، فإنّما تستفهِم عن تلك الفائدة، فاعرفه.

وأمّا «آلسوطَ ضُرب به زيدٌ؟»، و«آلخِوانَ أُكل عليه اللحمُ؟»، و«أزيدًا سُمّيت به؟»، فإنّ الاختيار في «السوط» و«الخوان» و«أزيدًا» النصبُ، وذلك أنّك إذا قلت: «ضُرب زيد بالسوط»، و«أُكل اللحم على الخِوان»، و«سُمّيت بزيدٍ»، فهذه الحروفُ الجارّةُ مع ما يَلِيها من المجرورات في موضع نصب. وذلك أنّك أقمتَ الاسم مقامَ الفاعل، فصار الجارُّ والمجرور في موضع نصب، وحلَّ محلَّ قولك: «مَرَّ زيدٌ بعمرٍو»، و«نزل زيدٌ على خالدٍ». فلمّا اتّصلت حروفُ الجرّ بكناياتِ هذه الأسماء، وقد تقدّمتِ الأسماءُ، وجب أن تنصبها، لأنّ الحروف التي اتّصلت بكناياتها في موضع نصب، فصار بمنزلةِ «أزيدًا مررتَ به».

والذي يدلّ على أنّ موضع هذه الحروف نصبٌ أنّك لو حذفتها، وكان الفعلُ ممّا يتعدّى بنفسه، لم تكن الأسماءُ الأُولى إلّا منصوبةً، وذلك نحو «آلسوطَ ضُرب؟»، و«آلخوانَ أُكل؟»، و«أزيدًا سُمّيتَ؟» لو كان يُتكلّم به، لم يكن إلّا كذلك؛ لأنّ الفعل الواحد لا يرفع اسمَيْن، فإذا رفعتَ أحدَهما، فلا بدّ من نصب الآخر.

وأمّا قولهم: «أزيدًا أنتَ محبوسٌ عليه؟»، و«أزيدًا أنت مكابرٌ عليه؟» فيختار فيهما النصب لمكانِ همزة الاستفهام. وذلك لمّا كان اسمُ الفاعل واسمُ المفعول يجريان مجرى الفعل في عَمَله، فقولُك: «أزيدًا أنت ضاربُه؟» بمنزلة قولك: «أزيدًا أنت تضربه؟»، و«أزيدًا أنت مضروبٌ به؟» بمنزلةِ «أزيدًا أنت تُضرَب به؟»، فكما تفسّر قولك: «أزيدًا أنت تضربه؟» بالفعل الناصب، فكذلك تفسّر باسم الفاعل في قولك: «أزيدًا أنت ضاربُه؟»، لأنّه في معناه. والنيّةُ التنوين والانفصال، فالضميرُ، وإن كان مجرورًا في اللفظ، فهو منصوب في الحكم كما كان «أزيدًا مررت به؟». كذلك «كيف» وأبو الحسن يذهب إلى أنّ الضمير في موضع منصوب ألبتّة.

وكذلك إذا قلت: «أزيدًا أنت محبوسٌ عليه؟»، و«أزيدًا أنت مكابرٌ عليه؟»، فـ «محبوسٌ»، و«مكابرٌ» من أسماء المفعولين الجارية مجرى الفعل. فـ «محبوسٌ» في معنى «تُحْبَس»، و«مكابرٌ» في معنى «تُكابَر»، فلذلك جاز نصبُ «زيد» فيهما بفعلٍ يفسّره «محبوس»، و«مكابر». كأنّك قلت: «أتنتظِر زيدًا أنت محبوسٌ عليه؟»، و«أشكَيْتَ زيدًا

أنت مكابَرٌ عليه؟». واختير النصبُ لمكانِ حرف الاستفهام، وفي كلّ واحد من «محبوس»، و«مكابر» ضميرٌ مستترٌ يرجع إلى «أنتَ»، يقوم مقامَ الفاعل، إذ كان في معنًى «تُكابَر»، و«تُحبَس».

فإن لم يَجْرِ الفاعل واسمُ المفعول مجرى الفعل، كانا كـ «غُلام» و«أَخ»، ووجب رفعُ الاسم نحو «أزيدٌ أنت ضارِبُه؟»، و«أزيدٌ أنت محبوسٌ به؟» و«أزيدٌ أنت مكابَرٌ عليه؟» كأنّك قلت: «أزيدٌ أخوه، أو غلامُه» وما أشبههما من الأسماء.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«ومنه «أزيدًا ضربتَ عمرًا وأخاه؟»، و«أزيدًا ضربتَ رجلاً يُحبّه؟»، لأنّ الآخِر ملتبسٌ بالأوّل بالعطف، أو الصفة».**

* * *

قال الشارح: ومن ذلك: «أزيدًا ضربتَ عمرًا وأخاه؟»، و«أزيدًا ضربتَ رجلاً يحبّه؟»، فيختار فيه النصبُ أيضًا، لأنّ الفعل واقعٌ على ما هو من سَبَبه، وقد وَلِيَه حرفُ الاستفهام، فكان كقولك: «أزيدًا ضربتَ أخاه؟» وذلك أنّ الجملة، إذا كان فيها ضميرُ اسم قد تقدّم ذكرُه، فهي من سبب ذلك الاسم، وإن كان في الجملة اسمٌ ليس فيه ضميرٌ، ولا تُبالِي في أيِّ موقع من الجملة وقع ذلك الضميرُ. فإذا قلت: «أزيدًا ضربتَ عمرًا وأخاه؟» فـ «عمرٌو» و«الأخُ» منصوبان متّصِلان به داخلان في الجملة، فصار بمنزلةِ «أزيدًا ضرب أخاه» لاتّحادِ المعطوف والمعطوف عليه. وكذلك لو قلت: «أعمرًا ضربتَ زيدًا في داره؟»، لكان الوجه أيضًا النصبَ، لأنّ قولك: «في داره» ظرفٌ وقع فيه الضربُ، فهو من جملةِ «ضربتَ». وكذلك لو قلت: «أزيدًا ضربتَ رجلاً يُحبّه؟» فـ «يُحِبّه» نَعْتٌ لـ «رجل»، والنعتُ والمنعوتُ يتسلّط عليهما العاملُ تسلُّطًا واحدًا، فكان «يحبّه» من جملةِ «ضربت»، فصار الاسمُ المنصوبُ بـ «ضربت» من سببِ الاسم الأوّل، إذ كان في جملته عائدٌ إليه.

ولو كان الذي يَلِي الاسم جملةً ليس فيها ذكرٌ، ثمّ جئتَ بجملة أخرى، فعطفتَها على الجملة الأولى، وفيها ذكرٌ للاسم، لم يجز، وذلك قولك: «أزيدًا ضربتَ عمرًا، وضربتَ أباه؟» لأنّ قولك: «وضربت أباه» جملةٌ أخرى قائمةٌ بنفسها، والجملةُ الأولى قد مضت بلا ذكرٍ، فلم تلتبِس بها.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«فإن قلتَ: «أزيدٌ ذُهب به» فليس إلاّ الرفع».**

* * *

قال الشارح: وأمّا قوله: «أزيدٌ ذُهب به فليس فيه إلاّ الرفع»، لأنّك إذا قلت:

«ذُهب بزيد»، فالباءُ وما عمِلت فيه في موضع رفع اسم ما لم يُسمَّ فاعله، لأنّه لا بدّ للفعل من فاعلٍ، أو ما يقوم مقامَ الفاعل، وليس معك ما يقوم مقامَ الفاعل إلاّ الباءُ وما اتّصلت به، فأُقيمت مُقامَ الفاعل، فكانت في موضع رفع لذلك، فوجب أن يكون الاسم مرفوعًا، لأنّ الذي اتّصلت به كنايتُه مرفوعٌ، وصار بمنزلةِ «أزيدٌ ذهب أخوه» لأنّ كنايته قد اتّصلت بمرفوع، وهو الأخ.

وارتفاعُ «زيد» في قولك «أزيدٌ ذُهب به» على وجهَيْن: أحدُهما بالابتداء، والآخرُ بأنّه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ. وإن أسندتَ الفعل في قولك: «أزيدٌ ذُهب به» إلى مصدره، كان الجارّ والمجرور في محلّ منصوب، وتقديرُه «ذُهب الذهابُ به». وجاز نصبُ الاسم الذي هو «زيدٌ»، وكان مختارًا، لأنّ ضميره في محلّ نصب، وهذا لاختلافِ فيه بين أصحابنا.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وأن تقع بعدَ «إذَا»، و«حَيْثُ»، كقولك: «إذا عبدَ الله تَلْقاه فأَكْرِمْه»، و«حيث زيدًا تَجِدُه فأَكْرِمْه»»**.

* * *

قال الشارح: ومن ذلك «إذَا» الزمانيّةُ و«حَيْثُ» إذا وقع بعدهما اسمٌ، وبعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، فيختار فيه النصب، وذلك نحو قولك: «إذا زيدًا تلقاه فأكرمه»، و«حيث زيدًا تجده فأعْطِه» لأنّ فيهما معنى المجازاة. والمجازاةُ إنّما تكون بالفعل، فلمّا كان الموضعُ موضعَ فعل، اختير نصبُ الاسم بعدهما بإضمارِ فعل يفسّره الظاهرُ. فإذا قلت: «إذا زيدًا تلقاه»، فتقديرُه: إذا تلقى زيدًا تلقاه، وكذلك «حَيْثُ» تقول: «حيث زيدًا تجدُه فأكرمه»، وتقديرُه: حيث تجد زيدًا تجده فأكرمه، لِما ذكرناه من أنّ فيهما معنى المجازاة. وذلك لأنّ قولنا: «إذا عبدَ الله تلقاه» يوجِب الأوقاتَ المستقبلةَ كلَّها، ولا يخُصّ وقتًا من وقت، فهي بمنزلةِ «مَتَى»، و«حَيْثُ» توجب الأماكنَ كلَّها، ولا تخصّ مكانًا دون مكان، فهي بمنزلةِ «أَيْنَ»، غيرَ أنّ «متى» و«أين» تجزِمان، و«إذا» و«حيث» لا تجزمان عند البصريين إلاّ في ضرورة الشعر.

وقد أجاز سيبويه رفعَ الاسم بعدهما بالابتداء[1]. والذي أراه أنّ ذلك جائزٌ في «حيث» لأنّها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأُ والخبرُ، تقول: «لقيتُه حيثُ زيدٌ جالسٌ»، فتكون نظيرةَ «إذْ» في الزمان في وقوعِ الابتداء والخبر بعدها، نحو قولك: «لقيتُه إذ زيدٌ جالسٌ».

وأمّا «إذَا»، فلا تنفكّ من معنى المجازاة، لأنّها لا تقع إلّا للمستقبل، فإذا وَلِيَها الاسمُ،

---

(١) الكتاب ١/ ١٠٧.

فلا بدّ من أن يكون الفعلُ بعدها مقدّرًا مرفوعًا كان أو منصوبًا. تقول: «إذا زيدٌ جلسَ أجلس» تقديرُه: إذا جلس زيد جلس. ويدلّ على ذلك أنّه لا بدّ من وقوع فعل بعد ذلك الاسم. ألا تراك لو قلت: «أجلس إذا زيدٌ جالسٌ» لم يجز، ويجوز ذلك مع «حيث».

* * *

قال صاحب الكتاب: **وبعد حرف النفي، كقولك: «ما زيدًا ضربتُه». وقال جَرِير [من الوافر]:**

فـلا حَـسَـبًـا فـخـرتَ بـه لـتَـيْـمٍ ... ولا جَـدًّا إذا ازْدَحَـمَ الـجُـدُودُ[1]

* * *

قال الشارح: ومن ذلك النفيُ إذا وقع الاسمُ بعد حرف نفي، وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، أو على ما هو متّصِلٌ بضميره، فالاختيارُ فيه النصبُ، نحو: «ما زيدًا لقيتُه، ولا زيدًا قتلتُه»، و«ما زيدًا لقيت أباه، ولا عمرًا مررت به». وإنّما صار النصبُ هنا مختارًا لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام، وحروفِ الجزاء، وحروفِ الأمر والنهي. ووجهُ الشبه أنّ ما بعد النفي غيرُ واجب كما أنّ ما بعد كلّ واحد من هذه الأشياء كذلك.

فالحال بين النصب والرفع متقارِبٌ، فقولُك: «ما زيدًا ضربتُه» أقوى من قولك: «ما زيدٌ ضربته» بالرفع. والنصبُ فيه أضعفُ من النصب بعد حروف الاستفهام، وحروفِ الجزاء. والرفعُ فيه أقوى من الرفع في قولك: «أزيدٌ ضربتَه؟» لشَبَهِ النفي بالابتداء، ولذلك كان فَرْعًا ومحمولاً على غيره في النصب. وشَبَهُه بالابتداء أنّه نقيضُ المبتدأ ونفيٌ له. والنفيُ يجري مجرى الإيجاب، ألا ترى أنّك إذا قلت: «قام زيدٌ» فنفيُ هذا أن تقول: «ما قام زيدٌ» فترُدّ الكلامَ على لفظه، فشَبَهُه بالمبتدأ أنّك ترُدّ فيه لفظَ المبتدأ؟ قال الشاعر [من الوافر]:

فـلا حـسـبًـا فـخـرت بـه ... إلـخ

فنَصَبَه بإضمارِ فعل تقديرُه: فلا ذكرتُ حسبًا فخرتَ به. وأجاز يونسُ أن تكون الفتحةُ في قوله: «فلا حسبًا» فتحة بناءٍ بمنزلةِ «لا رجلَ في الدار»، ونَوّنَه للضرورة. البيت لجَرِير يهجو عمر بن لَجأ، وهو من تَيْمِ عَدِيّ، يقول: لم تكتسِب لهم حَسَبًا يفخَرون به، ولا لك جَدٌّ تُعوِّل عليه عند ازدحامِ الناس للمفاخرة، أي: ليس لك قديمٌ ولا حديثٌ. ومثلُه [من الطويل]:

٢٤٧ـ فـلا ذا جَـلالٍ هِـبْـنَـه لـجَـلالِـه ... ولا ذا ضَـيـاعٍ هُـنَّ يَـتْـرُكْـنَ لـلـفَـقْـر

---

(١) تقدم بالرقم ١٥٢.

٢٤٧ ـ التخريج: البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٣٧؛ وشرح أبيات=

نصب «ذا جلال» بفعل محذوف دلّ عليه «هبنه» فكأنّه قال: «فلا هِبْنَ ذا جلال هبنه».

* * *

قال صاحب الكتاب: **«وأن تقع في الأمر والنهي، كقولك: «زيدًا اضربْه»، و«خالدًا اضربْ أباه»، و«بِشْرًا لا تشتِمْ أخاه»، و«زيدًا ليضربه عمرٌو»، و«بشرًا ليقتل أباه عمرٌو». ومثله: «أمّا زيدًا فاقتله، وأمّا خالدًا فلا تشتم أباه».**

* * *

قال الشارح: ومن ذلك إذا كان بعد الاسم فعلُ أمرٍ، أو نهي واقعٌ على ضميره، أو ما اتّصل بضميره، فإنّه مختارٌ فيه النصبُ، نحو قولك: «زيدًا اضربه»، و«خالدًا اضربْ أباه»، و«زيدًا ليضربْه عمرٌو»، و«بشرًا ليضربْ أخاه جعفرٌ»، و«زيدًا لا تشْتمْه»، و«خالدًا لا تضرب أباه». النصبُ في ذلك كلّه الوجهُ المختارُ، والرفع جائزٌ، وإنّما كان النصبُ مختارًا لأجلِ الأمر والنهي، إذ الأمرُ والنهيُ لا يكونان إلاّ بالأفعال، لأنّك إنّما تأمره بإيقاع فعل وتَنْهاه عن إيقاعِ فعل. وذلك أنّك حين تأمره فأنت تطلب منه إيقاعَ ما ليس بموجودٍ، وإذا نَهيْتَه، فأنت تمنَعه من الإتيان به.

فأمّا الذوات، فإنّها موجودةٌ ثابتةٌ لا يصحّ الأمرُ بها، ولا النهيُ عنها. وإذا كان

= سيبويه ١/ ٨١؛ ولسان العرب ٥/ ٧٤ (قدر)؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص١١٣.

اللغة: ذو جلال: صاحب خطر، عظيم سيد. ذو ضياع: المهمل المهان.

المعنى: إن النوائب لا تترك الفقير اشفاقًا على فقره وهوانه، ولا تترك الغني خوفًا من سطوته وخطره.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: استئنافية، لا: حرف نفي. **«ذا»**: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة لفعل محذوف تقديره: فلا تتقي ذا، فلا تهاب ذا. **«جلال»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«هبنه»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«الجلاله»**: جار ومجرور متعلقان بـ «هبنه»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولا»**: الواو: للعطف، لا: زائدة لتوكيد النفي. **«ذا»**: مفعول به منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، للفعل «يتركن». **«ضياع»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«هن»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«يتركن»**: فعل مضارع مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«للفقر»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يترك».

وجملة «فلا تتقي ذا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هبنه»: في محلّ نصب صفة لـ «ذا جلال». وجملة «ولا هنّ يتركن»: معطوفة على جملة «فلا تتقي»: لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يتركن»: في محلّ رفع خبر «هنّ».

والشاهد فيه قوله: «فلا ذا جلال» حيث نصب «ذا» بإضمار فعل مفسَّر بما بعده (فلا هبن ذا جلال، ولا تركن ذا ضياع).

الأمرُ كذلك، ثم أتيتَ باسم قد وقع الفعلُ الذي بعده على ضميره، نصبتَه بإضمارِ فعل على نحوِ ما ذكرناه في الاستفهام، وكان النصبُ في الأمر والنهي أقوى منه في الاستفهام، من قِبَل أنّ الأمر والنهي لا يكونان إلّا بالأفعال، وقد يكون الاستفهامُ بغيرِ فعل، نحو قولك: «أزيدٌ أخوك؟»، و«أعبدُ الله عندك؟»

وإنّما قال في التمثيل: «زيدًا اضربْه»، و«زيدًا ليضربْه عمرٌو» ليُرِيك أنه لا فَرْق في ذلك بين الأمر للحاضر والأمرِ للغائب، فقولُه: «زيدًا اضربْه»، أمرٌ للحاضر، و«زيدًا ليضربْه عمرٌو» أمرٌ للغائب، فمَثَّلَ بهما.

والرفع جائزٌ على الابتداء، والجملةُ بعده سدّتْ مسدَّ الخبر. وإنّما قلنا: سدّت مسدّ الخبر؛ ولم نقل: الخبرُ؛ لأنّ حقيقةَ الخبر ما احتمل الصدْقَ والكذْبَ، وذلك معدوم في الأمر والنهي.

ومثله «أَمّا» في قولك: «أَمّا زيدًا فاقتله»، و«أمّا خالدًا فلا تشتِمْ أباه» في اختيار النصب. وذلك من قِبَل أنّ «أمّا» تقطع ما بعدها عمّا قبلها، ويصير ما بعدها كالكلام المستأنَف، فنُصب لِما ذكرناه في الأمر والنهي، غيرَ أنّك لا تقدِّر الفعلَ بعد «أمّا»؛ لأنّ «أمّا» لا يَلِيها فعلٌ لتضمُّنها معنى الفعل، ولكن تقدّر الفعلَ بعد الاسم بلا ضمير، وتُعدّيه إلى الاسم، ثمّ تحذفه، ثمّ تأتي بالفعل المفسِّر، وتقديرُه: أمّا زيدًا فاقتلْ، فاقتلْه، وأمّا خالدًا فلا تُهِنْ فلا تشتمْ أباه». ولا بدّ من الفاء بعد «أمّا»؛ لأنّها جواب لِما تضمَّنته من معنى الشرط.

* * *

قال صاحب الكتاب: **«والدُّعاء بمنزلةِ الأمر والنهي، تقول: «اللّهمّ زيدًا اغفِرْ له ذَنْبَه»، و«زيدًا أَمَرَّ اللّهُ عليه العَيْشَ». قال أبو الأَسْوَد [من الطويل]:**

٢٤٨ - [أميرانِ كانا صاحِبَيَّ كِلاهُما] فكُلاًّ جَزاه اللّهُ عَنِّي بما فَعَلْ

---

٢٤٨ - **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص١٠٠؛ والردّ على النحاة ص١٠٤؛ والكتاب ١/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٨٨.

أميران: يقصد ابن عبّاس وابن عامر اللّذَين ولي كلٌّ منهما البصرة على التوالي. جزاه: كافأه.

المعنى: يشير إلى والي البصرة ابن عباس الذي كان يصله ويقضي حوائجه، ثم ابن عامر الذي قطعه وجفاه ومنعه حوائجه. ويدعو الله أن يثيب كلاً منهما بما قدّمت يداه.

الإعراب: **«أميران»**: خبر مبتدأ محذوف، مرفوع بالألف لأنه مثنى. **«كانا»**: فعل ماض ناقص، والألف: ضمير متصل مبني في محل رفع اسم «كان». **«صاحبيّ»**: خبر «كان» منصوب بالياء لأنه مثنى، والياء الثانية: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **«كِلاهُما»**: توكيد لاسم «كان» مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، و«هما»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. **«فكُلاًّ»**: الفاء: استئنافية، «كُلاًّ»: مفعول به منصوب بفعل محذوف، بالفتحة الظاهرة. **«جزاه»**: فعل ماض مبني على=

و«أمّا زيدًا فجَدْعًا له وأمّا عمرًا فسَقْيًا له»».

* * *

قال الشارح: والدعاء بمنزلة الأمر والنهي في اختيار النصب، لأنّ سبيله سبيلُ الأمر والنهي في الإعراب من كلّ وجهٍ، وهو في المعنى مثلُ الأمر، وذلك أنّ الداعي ملتمِسٌ من المدعوّ إيقاعَ ما يدعوه به، إلاّ أنّ الجُمْهُور لا يسمّون مسألةَ من هو فوقَك أمرًا، وربّما سمّاه بعضُهم أمرًا، واحتجّ عليه بقول الشاعر [من الطويل]:

٢٤٩ـ أمرتُك أَمْرًا جازِمًا فَعَصَيْتَني ... وكان من التَّوْفِيق قَتْلُ ابنِ هاشِمِ

البيت لعمرو بن العاص يخاطب مُعاوِيَةَ، وكان فوقه. والأعمُّ الأكثرُ ما قدّمناه، ويجوز أن يكون عمرٌو رأى نفسَه من طريقِ المَشْوَرَةِ والرأي وحاجةِ معاويةَ إليه فوقه، فسمّى سؤالَه أمرًا لذلك، وقال أبو الأسْوَد [من الطويل]:

أمِيرانِ كانا صاحِبَيَّ كِلاهما ... فكُلًّا جَزاه اللّهُ عنّي بما فَعَلْ

= الفتح المقدر على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. **«اللّهُ»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«عنّي»**: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «جزى». **«بما»**: الباء: حرف جرّ، «ما»: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والمصدر المؤول من «ما» والفعل بعدها في محل جرّ بحرف الجرّ، والتقدير: «بفعله»؛ أو «ما»: اسم موصول مبني في محل جرّ بحرف الجر، والتقدير: «بما فعله»، والجارّ والمجرور في الحالين متعلقان بالفعل «جزى». **«فعل»**: فعل ماض مبني على الفتح الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو.

وجملة «هما أميران»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانا صاحبي»: في محل رفع صفة، أو خبر ثان. وجملة «جزى الله كُلاًّ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جزاه الله عني»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «فعل»: (باعتبار أن «ما» موصولية) لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كُلاً جزاه الله» حيث انتصب «كُلاًّ» بفعل محذوف مقدر لوقوعه في الدعاء الذي هو بمنزلة الأمر.

٢٤٩ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: **«أمرتك»**: فعل وفاعل ومفعول به. **«أمرًا»**: مفعول مطلق منصوب. **«جازمًا»**: نعت منصوب. **«فعصيتني»**: الفاء حرف استئناف، وعصى: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«وكان»**: الواو حرف استئناف، وكان: فعل ماضٍ ناقص. **«من التوفيق»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «كان» المحذوف. **«قتلُ»**: اسم «كان» مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«ابن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«هاشم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أمرتك»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عصيتني»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان»: واسمها وخبرها استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أمرتُكَ»، وهو يخاطب معاوية بن أبي سفيان، وكان فوقه مرتبةً.

فإنَ نَصْبَ «كُلاًّ» بإضمارِ فعلٍ لِما بعده من الدعاء، والتقديرُ: فجَزَا اللّهُ كلاً جزاه اللّهُ.

ومن الدعاء: «أمّا زيدًا فجَدْعًا له، وأمّا عمرًا فسَقْيًا له»، فالاختيارُ النصب، لأنّك تريد: جَدَعَهُ اللّهُ جَدْعًا، وسَقاه اللّهُ سَقْيًا. ولو كان الدعاء بغير فعلٍ، ولا في تقدير فعلٍ؛ لم يُنصَب الاسم الأوّل، نحوَ: «أمّا زيدٌ فسلامٌ عليه، وأمّا الكافرُ فوَيْلٌ له»، لعدمِ ما يفسّر الفعلَ.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**واللازم أن تقع الجملةُ بعد حرفٍ لا يَلِيه إلاّ الفِعلُ، كقولك: «إِنْ زَيْدًا تَرَهُ تَضْرِبْه». قال [من الكامل]:**

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهلكتُه [وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجْزَعي](١)

و«هَلاَّ» و«أَلاَّ» و«لَوْلاَ» و«لَوْمَا» بمنزلة «إِنْ»، لأنّهنّ يطلُبْن الفعلَ، ولا تُبتدأُ بعدها الأسماءُ».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الاسم إذا وقع بعد حرف الجزاء، وكان بعده فعلٌ واقعٌ على ضميره، نصبتَه بإضمار فعلٍ يفسّره الظاهرُ، كما قلنا في الاستفهام؛ إلاّ أنّ النصب ههنا يقع لازمًا، وفي الاستفهام مختارًا، وذلك لأنّ الشرط لا يكون إلاّ فعلاً ولا يَلِيه مبتدأٌ وخبرٌ. فلا تقول: «إنْ زيدٌ قائمٌ أَقُمْ»، وقد يجوز في الاستفهام أن تقول: «أزيدٌ قائمٌ». فقد علمتَ أنّ حروف الجزاء أَلْزَمُ للفعل من حروف الاستفهام. ولذلك كان نصبُ الاسم في الاستفهام، إذا وقع الفعلُ على ضميره، مختارًا مع جَوازِ الرفع على الابتداء، وكان نصبُه مع حروف الجزاء لازمًا، ولا يجوز رفعُه على الابتداء لِما ذكرنا من أنّ الشرط لا يكون إلاّ فعلاً. فإذا قلتَ: «إنْ زيدًا تَرَه تضربْه»، نصبتَ «زيدًا» بإضمار فعلٍ، لأنّك شغلتَ الفعلَ الذي بعده بضميره، وتقديرُه «إن تَرَ زيدًا تَرَه». ومنه قول الشاعر [من الكامل]:

لا تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسًا أهلكتُه وإذا هلكتُ فعِنْدَ ذلك فاجْزَعِي

البيت للنمر بن تَوْلَبٍ، والشاهدُ فيه نصبُ منفسًا بفعل مقدّر محذوف، وتقديرُه: لا تجزعي إن أهلكتُ منفسًا أهلكتُه، ولو رفع على تقدير إن هَلَكَ منفسٌ لَجاز، لأنّه إذا أهلكَه فقد هلك، كأنّه يصف نفسَه بالكَرَم، وأنّه لا يُصْغِي إلى من يلومه في ذلك، فهو يقول: إنّ امرأته لامته على إتلاف ماله جَزَعًا من الفَقْر، فقال لها: لا تجزعي لإتلافي نفِيسَ المال، فإنّي قادرٌ على إخلافه، وإنّما إذا هلكتُ فاجْزعي، فإنّه لا خَلَفَ لك عنّي.

(١) تقدم بالرقم ١٣٠.

ولو قدّمتَ الاسم على حرف الجزاء، فقلت: «زيدًا إن تره تضربه»، لم يجز؛ لأنّ الشرط والجزاء لا يعملان فيما قبل حرف الجزاء، وإذا لم يعملا فيه، لم يجز أن يُفسِّراه.

ومن ذلك «هَلَّا» و«لَوْلَا» و«أَلَّا»، و«لَوْمَا» إذا وقع الاسمُ بعدها وكان بعدها فعلٌ واقعٌ على ضميره، لم يكن بُدٌّ من نصبِ ذلك الاسم بفعل مضمر يفسّره الظاهرُ، فحكمُها حكمُ «إن» الشرطيّةِ. وذلك من قِبَل أنّ معاني هذه الحروف التحضيضُ والتوبيخُ. إذا وَلِيَها المستقبَلُ كنّ تحضيضًا، وإذا وليها الماضي كنّ توبيخًا. وهذه المعاني واقعةٌ على الأفعال، لا حظَّ للأسماء فيها، فلذلك لا يقع بعدها المبتدأُ والخبرُ، فإذا وقع بعدها اسمٌ، فلا يكون إلّا على تقديرِ فعل. قال جَرِيرٌ [من الطويل]:

٢٥٠ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُم بَنِي ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المقنَّعا

---

٢٥٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص٤٣١؛ وجواهر الأدب ص٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠؛ والخصائص ٢/ ٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إمّا لا)؛ وللفرزدق في الأزهية ص١٦٨؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩٨ (ضطر)؛ وبلا نسبة في الأزهية ص١٧٠؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٠؛ والجنى الداني ص٦٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٥؛ ورصف المباني ص٢٩٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٣٢١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٦٤، ١٨٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٨٤.

اللغة: العقر: النحر أو الذبح. النيب: جمع ناب وهي الناقة المسنّة. ضوطرى: المرأة الحمقاء. الكميّ: الفارس المدجّج بالسلاح.

المعنى: يهجو الشاعر قوم الفرزدق فيقول: إنّ أفضل ما يقومون به هو نحر ناقة مسنّة، فهل لهم قدرة على التصدّي للفارس المدجّج بالسلاح؟!

الإعراب: «**تعدّون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**عقر**»: مفعول به أوّل، وهو مضاف. «**النيب**»: مضاف إليه مجرور. «**أفضل**»: مفعول به ثان لـ«تعدّون»، وهو مضاف. «**مجدكم**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**بني**»: منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء، وهو مضاف. «**ضوطرى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**لولا**»: حرف تحضيض. «**الكميّ**»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: تعدّون، والمفعول به الثاني محذوف، والتقدير: «لولا تعدّون الكميّ أفضل مجدكم». «**المقنّعا**»: نعت «الكمي» منصوب والألف للإطلاق.

وجملة «تعدون»: ابتدائية لا محل من الإعراب. وجملة النداء «يا بني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعدون» المحذوفة: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لولا الكميّ» حيث دخلت أداة التحضيض «لولا» على الاسم «الكميّ»، وهي مختصّة بالدخول على الفعل، فقدّر هذا الاسم مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: «لولا تعدّون الكميّ».

فمعناه: لولا تعدّون الكميَّ المقنَّعَا، فنصب الكميّ المقنّعَا بإضمارِ فعل لدلالةِ ما تقدّم من قوله: «تعدّون عقر النيب» عليه.

وجملةُ الأمر أنّ الحروف حين كانت لمعانٍ في الأسماء والأفعال، وليس لها في أنفسها معنًى، فمنها ما يختصّ بالاسم، ولا يدخل الفعلَ نحو «إنَّ» وأخواتِها، وحروفِ الجرّ وغيرِها، ومنها ما يختصّ بالفعل، ولا يَلِي الاسمَ نحو حروفِ الجزاء، وحروفِ الجزم وغيرِها، ومنها ما يدخل على القبيلَيْن الاسمِ والفعلِ، نحو حروفِ النفي، وحروفِ الاستفهام. فأمّا ما يختصّ بالفعل، وهو ما نحن بصَدَده، فذلك ضربان: ضربٌ يحسُن أن يُحذف الفعل منه، ويَلِيه الاسمُ في الظاهر نحو ما ذكرناه من حرف الجزاء، وهو «إنْ» وحروفِ التحضيض المذكورةِ، وهي «هَلّا» وأخواتُها، وضربٌ لا يحسن حذفُ الفعل منه، وإيلاؤه الاسمَ، وذلك نحو قولك: «قَدْ»، والسينِ وسَوْفَ، فهذه لا يحسن حذفُ أفعالها، ولا الفصلُ بينها وبين أفعالها بمعمولها، فلا تقول: «سوف زيدًا أضربه»، ولا «سوف زيدًا أضرب». وذلك لأنّ هذه الحروف تتنزّل منزلةَ الجُزْء من الفعل، فهي من الفعل بمنزلة الألف واللام من الاسم، وذلك لأنّ السين وسوف تقصِران الفعلَ لوقتٍ بعينه، وهو المستقبلُ، بعد أن كان شائعًا في الاستقبال والحالِ، كما تقصر الألفُ واللام الاسمَ على واحد بعينه بعد شِياعه. وكذلك «قَدْ» تُقرِّب الماضي من الحال، وهو نوعُ تخصيص. ولهذا المعنى لم تكن عاملةً في الفعل، وإنّما جاز إضمارُ الفعل بعد «لَوْلَا» وأخواتِها. والفصلُ بينها وبين الفعل الواقع بعدها بمعموله من قِبَل أنّ معانيها الحَضَّ في المستقبل وهو استدعاءٌ، واللَّوْمَ والتوبيخَ في الماضي، أشبهتِ الأفعالَ، فجاز أن يليها الاسمُ كما يلي الفعلُ.

حذف المفعول به

فصل

قال صاحب الكتاب: «وحذفُ المفعول به كثيرٌ، وهو في ذلك على نوعَيْن: أحدهُما أن يُحذف لفظًا، ويُراد معنًى وتقديرًا، والثاني أن يُجعل بعد الحذف نِسْيًا منسِيًا كأَنَّ فعله من جنس الأفعال غيرِ المتعدّية كما يُنْسَى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به، فمن الأوّل قولُه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾[1]، وقوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[2]؛ لأنّه لا بدّ لهذا الموصول من أن يرجع إليه من صلته مثلُ ما ترى في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾[3]. وقُرِىء قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[4] ومَا عَمِلَتْ»[5]. ومن الثاني قولُهم: «فلانٌ يُعْطِي ويمنَع، ويصِل ويقطَع». ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ﴾[6]. وقولُ ذي الرُّمَّة [من الطويل]:

٢٥١ ـ وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحلِ مِن ذي ضُروعِها   إلى الضَّيف يَجرَحْ في عَراقيبِها نَصْلِي»

* * *

---

(١) الرعد: ٢٦.

(٢) هود: ٤٣.

(٣) البقرة: ٢٧٥.

(٤) يس: ٣٥.

(٥) وهذه قراءة حمزة والكسائي وعاصم وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٣٥؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ٢٥؛ والكشاف ٣/ ٣٢٢؛ وتفسير الرازي ٢٦/ ٦٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٥٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٠٧.

(٦) الأحقاف: ١٥.

٢٥١ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص١٥٦؛ وأساس البلاغة ص٢٩٦ (عذر)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٢٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٥١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٢١.

اللغة: المَحْل: انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلأ. عراقيب: جمع عرقوب، وهو من الدابة ما يكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. وكل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبتاه في يديه. النصل: حديدة السيف والسكين والرمح والسهم. =

قال الشارح: اعلم أنّ المفعول لمّا كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقِد الكلامُ من الفعل، والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُه، وإن كان الفعلُ يقتضيه، وحذفُه على ضربين:

أحدهما: أن يُحذف وهو مرادٌ ملحوظٌ، فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به.

والثاني: أن تحذفه مُعرِضًا عنه ألبتّةَ، وذلك أن يكون الغرضُ الإخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لمن وقع به الفعلُ، فيصير من قبيلِ الأفعال اللازمة، نحو: ظَرُفَ، وشَرِقَ، وقَامَ، وقَعَدَ.

فالأوّل نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ﴾[1]، وقوله: ﴿أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[2]، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[3]، ﴿وَسَلَـٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ﴾[4]، و﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[5]. فكلُّ هذا على إرادة الهاء، وحذفُها تخفيفًا لطُول الكلام بالصلة. ألا ترى أنّه لولا إرادةُ الهاء، بقي الموصولُ بلا عائد، فكان في حكم المنطوق به، لأنّ الدلالة عليه من جهتَيْن: من جهةِ اقتضاء الفعل له، ومن جهةِ اقتضاءِ الصلة إذ كان العائدَ.

ومنه قوله تعالى: ﴿**وما عملتْ أيديهم**﴾[6] قرأ عاصمٌ في رواية أبي بَكْر، وحَمْزَةُ،

= **الإعراب**: «**وإن**»: الواو: حرف استئناف، و«إن»: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «**تعتذر**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**بالمحل**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تعتذر». «**مِنْ**»: حرف جر. «**ذي**»: اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تعتذر»، وهو مضاف. «**ضروعها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. «**إلى الضيف**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تعتذر». «**يجرح**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون الظاهر. «**في**»: حرف جر. «**عراقيبها**»: اسم مجرور، و«ها»: ضمير متصل مبني على السكون، مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يجرح». «**نصلي**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «إن تعتذرْ... يجرح» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «تعتذر» لا محلّ لها من الإعراب لأنها جملة الشرط غير الظرفيّ. وجملة «يجرح في عراقيبها نصلي»: جواب الشرط الجازم لا محل لها من الإعراب لأنها غير مقترنة بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه قوله: «يجرح في عراقيبها نصلي» حيث حذف مفعول «يجرح» لتضمّنه معنى «يؤثّر».

(١) الرعد: ٢٦.
(٢) الفرقان: ٤١.
(٣) هود: ٤٣.
(٤) النمل: ٥٩.
(٥) القصص: ٦٢.
(٦) يس: ٣٥.

والكسائيُّ[1]؛ ﴿**وما عملت**﴾ بغير هاءٍ، وقرأ الباقون: «وما عملته» بالهاء، فمن أثبتها فهو الأصلُ، ومَن حذفها فلطُولِ الأمر بالصلة حُذفت الهاء تخفيفًا، ويكون التقديرُ: ﴿لِيَأْكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[2]» فـ «ما» في موضع خفضٍ بالعطف على ثمره، ويجوز أن تكون «ما» نافيةً، ويكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تعمله أيديهم، فيكون أبلغَ في الامتنان. ويقوّي ذلك قولهُ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾[3]. وإذا قدّرته هذا التقديرَ، لم تكن الهاءُ مرادةً كإرادتها لو كانت موصولةً.

والثاني: قولهم: «فلان يُعطِي ويمنع، ويضُرّ وينفَع، ويصِل ويقطع»، والمراد: يعطي ذَوِي الاستحقاق، ويمنع غيرَ ذَوِي الاستحقاق، وينفع الأوِدّاءَ، ويضرّ الأعداءَ، إلاّ أنّه حُذف، ولم يكن ثمَّ موصولٌ يقتضى راجعًا، ولم يكن المرادُ إلاّ الإخبارَ بوقوعِ الفعل من الفاعل لا غيرُ، فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل.

وشَبَهُه بالفعل، إذا بُني للمفعول من حيث لم يكن الغرضُ الإخبارَ عن الفاعل، وإنّما كان الغرضُ بَيانَ مَن وقع به الفعلُ، فصار الفاعلُ نِسْيًا مَنسِيًا، واشتغل الفعلُ بالمفعول، وارتفع، وتمَّ الكلامُ به من غير تشوُّفٍ إلى سِواه. فكذلك قد يكون الغرض الإخبار عن الفاعل لا غيرُ من غير تعرُّضٍ لذِكْر المفعول. فأما قول ذي الرمّة [من الطويل]:

وإنْ تعتذرْ بالمحل .... الخ

فالشاهد فيه قوله: «يَجْرَحْ»، والمراد: يجرحُها، فحذف المفعول لِما ذكرنا. يصف نفسَه بالكَرَمَ وقِرَى الضيْف، والتاءُ للتأنيث، والضميرُ يعود إلى النُّوق، يقول: إن اعتذرتِ النُّوقُ بقلّةِ اللّبَن لأجلِ المَحْلِ، عقرتُها للأضياف. والمرادُ بذي ضروعها اللّبَنُ، كما يقال: ذو بُطونها، والمراد الوَلَدُ.

* * *

قال صاحب الكتاب: «**ومن حذف المفعول به حذفُ المنادى، وقد تقدّم الكلام عليه**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المنادى، وإن كان مفعولاً في الحقيقة، فإنّ حذفه لا يحسُن كما حسُن حذفُ المفعول فيما تقدّم. وذلك لأنّ الفعل العامل فيه وفاعلَه قد حُذفا، وناب حرفُ النداء عنهما، وبقي المنادى من الجملة المحذوفة، يدلّ أنّه هو المدعوُّ، فإذا حذفتَه، لم يبقَ من الجملة المحذوفة شيءٌ، ولا يُعْرَف المدعوّ، إذ حرفُ النداء إنّما يدلّ

---

(١) انظر: معجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٠٧.

(٢) يس: ٣٥.

(٣) الواقعة: ٦٤.

على مدعوٍّ مخصوصٍ، لأنّ حرفَ النداء إنّما ناب مَنابَ الفعل، والفاعِل، نحو: أَدْعُو، وأُنادِي، ولم يَنُبْ عن المفعول.

فإن وقع بعد حرفِ النداء جملةٌ، أو أمرٌ يدلّ على المدعوّ؛ ساغ حذفُه، ومن ذلك قولهم: «يا بُؤْسٌ لزيدٍ»، والمراد: يا قومُ بؤسٌ لزيد، ومنه بيتُ الكتاب [من البسيط]:

يا لَعْنَةُ اللّه والأَقْوَامُ كُلُّهُم   والصالحين على سِمْعانَ مِن جارِ[1]

ويُروى: و«الصالحون». وكذلك قوله تعالى: ﴿ألا يا اسجدوا لله﴾[2]. وقد تقدّم الكلام على ذلك بما أغْنَى عن إعادته.

---

(١) تقدم بالرقم ٢٣٦.

(٢) النمل: ٢٥. وقد تقدّم تخريج هذه القراءة.

المفعول فيه

فصل

قال صاحب الكتاب: «**هو ظَرْفا الزمان والمكانِ. وكِلاهما منقسِمٌ إلى مُبْهَم وموقَّتٍ، ومستعمَلٍ اسمًا وظرفًا، ومستعملٍ ظرفًا لا غيرُ، فالمبهمُ نحو: الحين والوقتِ والجهاتِ السِّتّ، والموقَّتُ نحو اليوم والليلة والسُّوق والدار. والمستعملُ اسمًا وظرفًا ما جاز أن تعتقب عليه العواملُ، والمستعملُ ظرفًا لا غيرُ ما لزِم النصبَ، نحو قولك: سِرنا ذاتَ مرّةٍ، وبُكْرَةَ، وسَحَرَ، وسُحَيْرًا، وضُحَى، وعِشاءَ، وعَشِيَّةَ، وعَتَمَةَ، ومَساءَ إذا أردتَ سَحَرًا بعينه، وضُحَى يومِك، وعشيّتَه، وعشاءَه، وعتمةَ ليلتِك، ومساءَها، ومثلُه عِنْدَ، وسُوَى، وسَواءَ.**

وممّا يُختار فيه أن يلزمَ الظرفيّةَ صفةُ الأحيان. تقول: سِيرَ عليه طويلاً، وكثيرًا، وقليلاً، وقديمًا، وحديثًا».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ الظرف ما كان وِعاءً لشيء، وتُسمّى الأواني ظروفًا، لأنّها أَوْعِيَةٌ لِما يُجعل فيها، وقيل للأزمِنة والأمكنةِ: ظروفٌ، لأنّ الأفعال توجَد فيها، فصارت كالأوعية لها، والظرف على ضربَيْن: زمان ومكان. فالزمانُ عبارةٌ عن الليالي والأيّام. قال الشاعر [من الطويل]:

٢٥٢ـ هَلِ الدَّهْرُ إلّا لَيْلَةٌ ونَهارُها ... وإلّا طُلوعُ الشَّمْسِ ثُمّ غِيارُها

---

٢٥٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ٧٠؛ ولسان العرب ٥/ ٣٥ (غور)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١١٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٣١.

اللغة: غيار الشمس: مغيبها.

الإعراب: «**هل**»: حرف استفهام. «**الدهر**»: مبتدأ مرفوع. «**إلاّ**»: حرف حصر. «**ليلة**»: خبر المبتدأ. «**ونهارها**»: الواو حرف عطف، نهارها: معطوف على «ليلة» مرفوع، وهو مضاف، وها: ضمير متّصل في حلّ جرّ بالإضافة. «**وإلاّ**»: الواو حرف عطف، إلاّ: زائدة للتوكيد. «**طلوع**»: معطوف على «ليلة» مرفوع، وهو مضاف. «**الشمس**»: مضاف إليه. «**ثمّ**»: حرف عطف. «**غيارها**»: معطوف على «طلوع» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، وها: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: أن الزّمان ليس إلاّ الليالي والأيام.

وذلك نحو: قمتُ يومًا، وساعةً، وليلةً، وعِشاءً، ومساءً، وما أشبهَ ذلك من أسماء الزمان، نحو: السنَة، والشهر، والدهر.

واعلم أنّ الظرف في عُرْفِ أهلِ هذه الصِّناعة ليس كلَّ اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق، بل الظرفُ منها ما كان منتصبًا على تقديرِ «في» واعتبارُه بجَوازِ ظهورها معه، فتقول: «قمتُ اليومَ»، و«قمت في اليوم». فـ «فِي» مرادةٌ، وإن لم تذكرها. والذي يدلّ على ذلك أنّك إذا قلت: «اكْنِ عن اليومَ»، قيل: «قمت فيه». وكذلك سائرُ الظروف، وليس الظرفُ متضمِّنًا معنى «في» فيَجِبَ بناءُه لذلك، كما وجب بناءُ نحو «مَنْ»، و«كَمْ» في الاستفهام. وإنّما «في» محذوفةٌ من اللفظ لضرب من التخفيف، فهي في حكم المنطوق به. ألا ترى أنّه يجوز ظهورُ «في» معه، ولا يجوز ظهورُ الهمزة مع «مَنْ» و«كَمْ» في الاستفهام، فلا يقال: «أَمَنْ»، ولا: «أَكَمْ» وذلك من قِبَل أنّ «مَن» و«كَم»؟ لمّا تَضمَّنا معنى الهمزة، صارا كالمشتمِلَيْن عليها، فظُهورُ الهمزة حينئذٍ كالتكرار، وليس كذلك الظرفُ، فإنّ الظرفيّة مفهومةٌ من تقدير «في»، ولذلك يصحّ ظهورُها، فاعرِف الفرقَ بين المتضمّنِ للحرف، وغير المتضمِّن له بما ذكرتُه.

والظرف ينقسم إلى مبهَم وموقَّت، والمراد بالمبهم النكرةُ التي لا تدلّ على وقت بعينه، نحو: حينٍ، ووَقْتٍ، وزَمانٍ، ونحو ذلك. والمرادُ بالموقّت ما دلّ على زمانٍ بعينه مخصوصٍ، نحو: اليوم، والليلة، ويومِ الجُمْعة، وشهرِ رَمَضانَ، وشهرِ المحرَّم.

وهو ينقسم قسمَيْن: قسمٌ يُستعمل اسمًا وظرفًا، وقسمٌ لا يُستعمل إلّا ظرفًا لا غيرُ. فالأوّلُ كلُّ متمكّن من الظروف من أسماءِ السنين، والشهورِ، والأيّام، والليالي ممّا يتعاقب عليه الألفُ واللام، والإضافةُ من نحو: سَنَة، وشَهْر، ويوم، ولَيلة. فهذا يجوز أن تستعمِله اسمًا غيرَ ظرف، فترفعَه، وتَجُرّه، ولا تقدِّرَ معه «في»، نحوَ: «اليومُ طَيِّبٌ» و«السنةُ مباركَةٌ»، و«أَعْجبني اليومُ»، و«عجبتُ من يومِك»، فتُجريها مُجرى سائرِ الأسماء ويجوز أن تنصبها على الظرف، فتقول: «صُمْتُ اليومَ» و«قدِمتُ السنةَ». فهذا مقدَّرٌ بـ «فِي»، والتقديرُ: «صمتُ في اليوم»، و«قدمتُ في السنة»، فكلُّ اسم من أسماء الزمان لك أن تجعله اسمًا وظرفًا، إلّا ما خَصَّتْه العربُ بالظرفيّة، ولم تستعمله مجرورًا، ولا مرفوعًا، وذلك يؤخَذ سَماعًا عنهم.

والقسم الثاني هو ما لا يُستعمل إلّا ظرفًا، وذلك ما لزم النصبَ لخُروجه عن التمكّن بتضمُّنه ما ليس له في الأصل، فمن ذلك «سَحَرَ»، و«سُحَيرًا» إذا أردت به سحرَ يومك، فإنّه غيرُ متصرِّفٍ، ولا منصرفٍ، والذي مَنَعَه من الصرف أنّه معدولٌ عن الألف واللام معرفةً. ومعنى ذلك أنّه إذا أردت به سحر يومك الذي أنت فيه، فتَزِيد فيه الألف واللام للتعريف، ثمّ غُيِّر عن لفظِ ما فيه الألفُ واللام مع إرادةِ معناهما، كما عُدل

«جُمَعُ» في قولك: «جاءت النسْوَةُ جُمَعُ»، وهو معرفةٌ، فاجتمع فيه العدلُ والتعريفُ، فلم ينصرف لذلك. فإن قيل: العدل إنّما هو أن تلفِظ ببناءٍ، وأنت تريد بناءً آخَرَ لضربٍ من التوسّع في اللغة، كعَدْلِ «عُمَرَ» عن «عامرٍ» و«جُمَعَ» عن «جُمْع» ساكنَ الحَشْو، وأنت تدّعِي أنّ «سَحَرَ» معدولٌ عن «السَّحَرَ»، والصورتان واحدةٌ قبلَ العدل، وبعده، فالجوابُ: أنّ «سَحَرَ» وإن كان «فَعَلاً» كما أنّ السَّحَرَ كذلك، فإنّه لمّا اتّصلت به لامُ التعريف، صارت لامتزاجِها بما عرّفته، كأنّها منه، فجَرَتِ اللامُ في «السحر» مجرَى همزةِ «أَحْمَرَ»، و«إجْفِيلٍ»[1]، و«إخْرِيطٍ»[2] وتاءِ «تِجْفافٍ»[3]، وياء «يَرْمَعٍ»[4]. فلمّا عدلتَ «سَحَرَ» كأنّك عدلتَ مثلاً من هذه الأمثلة إلى «فَعَلٍ»، فإن نُكّر انصرفَ، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[5] لأنه قد زال السبَبان معًا بالتنكير، لأنّه كان معدولاً في حال التعريف. وكذلك إذا أدخلتَه الألفَ واللامَ، صرفتَه، نحو: «السَّحَرِ»، لأنّك قد رددتَه إلى الأصل، فزال العدلُ. ومعنى قولنا: «غير متصرّف» أنّه لا يدخله رفعٌ ولا جرٌّ، ولا يكون إلاّ منصوبًا على الظرف، وكذلك كلُّ ظرف غيرِ متصرّف. والذي منع «سَحَرَ» من التصرّف أنّه يعرَّف من غيرِ جهة التعريف، لأنّ وُجوهَ التعريف خمسةٌ: تعريفُ الإضمار، وتعريفُ العَلَميّة، وتعريفُ الإشارة، وتعريفُ الألف واللام، وتعريفُ الإضافة إلى واحدة من هذه المعارف، وليس التعريف في «سَحَرَ» واحدًا منها، فلمّا تَعرَّف من غير جهة التعريف المعهودِ، خرج عن نظائره، فمُنِع التصرّف لذلك.

فإن صغّرته، وأنت تريد «سَحَرَ» يوم بعينه، انصرف، ودخله التنوينُ، ولم يتصرّف، فلا يدخله الرفعُ والجرُّ، ولا يكون منصوبًا، أمّا التنوينُ فلتِنكُّره بزَوالِ العدل، وذلك أنّهم لم يضَعوا المصغَّرَ مكانَ ما فيه الألفُ واللامُ، فيكونَ معرفةً معدولاً. وإنّما هو نكرةٌ كـ «ضَحْوَةٍ»، و«غُدْوَةٍ»، و«عَتَمَةٍ»، و«عِشاءٍ» إلّا أنه فُهم منه ما يُفهَم من المعارف، فلم يتمكّن، وكذلك «ضُحًى»، و«ضَحْوَةَ» و«عِشاءَ» و«عَشِيّةَ» و«مَساءَ» إذا أردت ذلك من يومك، لم تكن إلّا ظروفًا، وذلك أنّك إذا قلت: «أنا أتيتُك عشاء» لم يذهب الوَهْمُ إلّا إلى عشاء يومك. وكذلك «عَتَمَة»، فلمّا كان يُفهَم بها ما يفهم بالمعارف من حَصْرِ وقت

---

(١) الإجفيل: الجبان. (لسان العرب ١١/ ١١٤ (جفل)).

(٢) الإخريط: نبات ينبت في الجَدَد، له قرون كقرون اللوبياء، وورقه أصغر من ورق الريحان، وقيل: هو ضرب من الحَمْض. (لسان العرب ٧/ ٢٨٦ (خرط)).

(٣) التِّجْفاف والتَّجفاف: ما يُوضَع على الخيل من حديد أو غيره في الحرب. (لسان العرب ٩/ ٣٠ (جفف)).

(٤) اليرمع: الحصى البيض تتلألأ في الشمس، ولعبة يلعب بها الصبيان. (لسان العرب ٨/ ١٣٤ (رمع)).

(٥) القمر: ٣٤.

بعينه، لم تَتمكّن عندهم، فتُرْفَعَ، وتُجَرَّ، لا تقول: «غَداءُ ضُحَى»، ولا «مَوْعِدُكَ مساءٌ».
ومن ذلك «ذاتَ مرَّةٍ» تقول: «سِيرَ عليه ذاتَ مرّةٍ»، فتُقيم الجارّ والمجرورَ مُقامَ الفاعل، ولا تُقيم الظرفَ، لأنّه غيرُ متصرّف، فلا يكون إلّا نصبًا.

وإنّما امتنع من التصرّف لأنّها قد استُعملت في ظرف الزمان، وليست من أسماء الدهر، ولا من أسماء ساعاته، وإنّما المرّةُ في الأصل مصدرٌ. ألا ترى أنّك تقول: «ضربتُ مَرَّةً ومرّتَين، والمرادُ بذلك ضَرْبَةً، وضربتَيْن؟ فلمّا استُعمل في الدهر ما ليس من أسمائِه ضعُف، ولم يتمكّن في الزمان تَمَكُّنَ أسمائه، نحو: اليوم، والليلة.

فإن قيل: فأنتم تقولون: «سير عليه مَقْدَمُ الحاجّ، وخُفوقُ النجْم»، فترفعونه، وهي مصادرُ استُعيرت للزمان، فما الفرقُ بينها وبين «ذاتَ مرّة»؟ قيل: إنّ «مقدمَ الحاجّ»، و«خُفوق النجم»، و«خِلافةَ فلان» وما أشبهَها استُعيرت للزمان على تقدير حذفِ مضاف، كأنّه قال: «وقتُ خفوقِ النجم»، و«وقتُ خلافةِ فلان»، ثمّ حذف المضافَ، وهو مرادٌ، فتَصرَّفتْ بالرفع والجرّ حَسْبَ تصرُّف المضاف المحذوف. وليس كذلك «ذات مرّةٍ»، استُعير للزمان لا على تقديرِ حذف مضاف، بل كأنّه اسمٌ من أسماء الزمان. ألا ترى أنّه لا يجوز إظهارُ الوقت معه، فلا تقول: «وقتَ ذات مرّةٍ»، ولا «وقتَ مرّةٍ»؟، فافترقا.
ومثله في منع التصرّف «ذاتَ يوم»، و«ذاتَ ليلة». لا تقول: «سِيَر عليه ذاتُ يوم»، أو «ذاتُ ليلة» بالرفع، بل هو نصبٌ على الظرف لا غيرُ، لأن نفسَ ذات ليست من أسماء الزمان، فجرى مجرى «ذاتَ مرّةٍ».

ومن ذلك «بُعَيْداتِ بَيْنٍ» فهو جمعُ «بَعْدَ» مصغَّرًا، و«بَعْدَ» و«قَبْلَ» لا يتمكّنان، فلا يجوز أن يقال: «سير عليه قَبْلُكَ»، ولا «بَعْدُكَ» بالرفع. والذي منعهما من التصرّف والتمكّنِ أنّهما ليسا اسمَيْن لشيء من الأوقات كالليل، والنهار، والساعة، والظُّهْر، والعَصْر، وإنّما استُعملا في الوقت للدلالة على التقدّم والتأخّر، فلم يتمكّنا تمكُّنَ أسماء الزمان. وأمّا قولهم: «فعلتُ ذلك بَكَرَةَ» فهو كـ «ضَحْوَةَ»، و«عَتَمَةَ» إذا أردتَهما من يوم بعينه، فلا يتصرّف لأنّه نكرةٌ، فُهم منها ما يُفهم من المعارف، فخرج عن أصله، فلمْ يتمكّن. وقد تقدّم شرحُ ذلك.

وممّا يُختار فيه الظرفيّةُ، ولا يتمكّن تمكُّنَ أسماء الزمان صفاتُ الأحيان، نحو: طويل، وقليل، وحديث، تقول: «سِيَر عليه طويلاً»، و«سير عليه حديثًا»، و«سير عليه قليلاً»، فلا يحسُن هاهنا إلّا النصب على الظرف، وهو المختار، وذلك لأنّك إذا جئت بالنعت، ولم تَجِيء بالمنعوت، ضعف، وكان الاختيارُ فيه أن لا تخرج عن الظرفيّة، لأنّك إذا قلت: «سير عليه طويلاً»، فـ «الطويلُ» يقع على كلّ شيء طَالَ من زمان، وغيره، فإذا أردتَ به الزمان، فكأنّك استعملتَ غير لفظ الزمان، فصار بمنزلة قولك:

«ذات مرّةٍ»، و«بُعَيْداتِ بَيْنٍ»، فلم يقع موقعَ الأسماء، واختير نصبُها على الظرف إلّا أن يتقدّمها موصوفٌ، فحينئذٍ تقول: «سير عليه زمنٌ طويلٌ»، و«سير عليه وقتٌ حديثٌ». ويؤيّد عندك ضُعْفَ الصفة أنّه لا يحسُن أن تقول: «أتيتُك بجَيِّدٍ»، وأنت تريد: «بدرهم جيِّدٍ». وتقول: «أتيتُك به جيّدًا»، لمّا لم تَقْوَ الصفةُ إلّا أن يتقدّم الموصوفُ، جعلوه حالاً.

واعلم أنّ جميع الأفعال يتعدّى إلى كلّ ضرب من الأزمنة مُبْهَمًا كان أو مُخْتَصًا، كما يتعدّى إلى كلّ ضرب من ضروب المصادر، لأنّ دلالته عليهما واحدةٌ، وهي دلالةُ مطابقة، ودلالتُه على كلّ واحد منهما تضمُّنٌ، لأنّ الأفعال صِيغت من المصادر بأقسام الزمان، فلمّا استويا في دلالة الفعل عليهما، استويا في تعدّيه إليهما، فتقول: «قمتُ اليومَ»، و«قمت يومًا»، كما تقول: «ضربت ضربًا»، و«ضربت الضربَ الذي تَعْلَمُ».

وأمّا المكان، فكل ما تُصرّف عليه، واستُقرّ فيه من أسماء الأرضين، وهي على ضربَيْن: مُبْهَمٌ، ومُخْتَصٌ. فالمبهمُ ما لم يكن له نِهايةٌ، ولا أقطارٌ تحصره، نحو: الجهات الستّ، كخَلْفٍ، وقُدّام، وفَوْقٍ، وتَحْتٍ، ويَمْنَةٍ، ويَسْرَةٍ، ووَراءٍ، ومكانٍ، ونحو ذلك. والمختصُّ ما كان له حَدٌّ، ونِهايةٌ، نحو: الدار، والمَسْجِد، والجامع، والسوق، ونحو ذلك. وليست الأمكنةُ كالأزمنة التي يُعمَل فيها كلُّ فعل، فتُنصبَ نصبَ الظروف، وذلك لأنّ الفعل يدلّ على زمان مخصوص، إمّا ماضٍ، وإمّا حاضرٍ، وإمّا مستقبَلٍ. وإذا دلّ على الخاصّ كان دالًّا على المبهم العامّ، لأنّ الخاصّ يدلّ على العامّ وزيادة، إذ العامُّ داخلٌ في الخاصّ، فكلُّ يوم جُمْعَةٍ زمانٌ، وليس كلُّ زمان يوم جمعة.

والفعلُ إنّما يتعدّى بما فيه من الدلالة، فلذلك يتعدّى كلُّ فعل إلى كلّ زمان مبهمًا كان أو مختصًا، وليست الأمكنةُ كذلك، لأنّ دلالة الفعل على المكان ليست لفظيّةً، وإنّما هي التزامُ ضرورة أنّ الحَدَثَ لا يكون إلّا في مكان، ولا يدلّ على أنّ ذلك المكان الجامعُ، أو مَكّةُ، أو السوقُ، ولذلك يتعدّى إلى ما كان مبهمًا منه لدلالته عليه. تقول: «جلستُ مجلِسًا، ومكانًا حسنًا»، و«وقفتُ قُدّامَك، ووَراءك»، فتنصب ذلك كلّه على الظرف. فإن قيل: فأنت تزعم أنّ الفعل يعمل بحَسْبِ دلالته، وليس في الفعل دلالةٌ على مكان حسن، ولا على قُدّامِ زيد، ولا على وَرائه، فالجوابُ أنّ الفعل غيرَ المتعدّي إنّما يتعدّى إلى المكان المبهم. وقد ذكرنا أنّ المبهم ما ليس له نِهايةٌ ولا أقطارٌ تحصُره. وأنت إذا قلت: «قمتُ مكانًا حسنًا»، لم ينحصر بالنهاية والحدودِ. وكذلك إذا قلت: «قمت خَلْفَ زيد»، لم يكن لذلك الخلف نهايةٌ تَقِفُ عليها. وكذلك إذا قلت: «قُدّامَ زيد» لم يكن لذلك حَدٌّ ينتهي إليه، فكان مبهمًا من هذه الجهة، فانتصب على الظرف بلا خلاف. وقال أبو العبّاس: إذا قلتَ: «جلستُ مكانًا حسنًا»، و«قمت خلفَ زيد»، فالفعلُ إنّما تعدّى إلى مكان مبهم، وإنّما نَعَتَّهُ بعد أن عمل فيه الفعلُ. وكذلك «جلست خلفَك»، و«وراءَك» لأنّ «خلفًا» لا ينفكّ منه شيءٌ أن يكون خلفَ واحد، وإنّما أضافه بعد أن كان

مُطْلقًا وعمِل فيه الفعلُ، فإن كان المكانُ مخصوصًا، لم يتعدّ إليه إلّا كما يتعدّى إلى «زيد» و«عمرو». فكما أنّ الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعول به إلّا بحرف جرّ، كذلك لا يتعدّى إلى ظرفٍ من الأمكنة مخصوصٍ إلّا بحرف جرّ، نحو: و«قفتُ في الدار»، و«قمتُ في المسجد»، و«جلستُ في مكّة»، لأنّ الفعل لا يدلّ على أنّه في الدار. والمسجد أو مكّة، فلم يجز أن يتعدّى إليه بنفسه. فأمّا قولهم: «دخلتُ البيتَ»، و«ذهبتُ الشّامَ» فهو شاذٌّ، وجوازه على إرادة حرف الجرّ نحو قوله [من البسيط]:

٢٥٣ـ أمرتُك الخَيْرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ به [فقد تركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ]

والمراد: أمرتُك بالخير، إلّا أنّ «دَخَلْتُ» مختلَفٌ في كونه متعدّيًا بنفسه أو غيرَ متعدّ، فقال قَوْمٌ هو غيرُ متعدّ لأمور، منها أنّ مصدره على «فُعُولٍ» نحو «الدُّخول». و«فُعُولٌ» غالبٌ في الأفعال غير المتعدّية، نحو: «الخُروج»، و«القُعود»، ولأنّ نظيره

---

٢٥٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤؛ والدرر ٥/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص٧٢٧؛ والكتاب ١/ ٣٧؛ ومغني اللبيب ص٣١٥؛ ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص١٢٦؛ وللعباس بن مرداس في ديوانه ص١٣١؛ ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص١٧؛ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن السائب في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣؛ ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١؛ وكتاب اللامات ص١٣٩، والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢؛ والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١.

اللغة: النشب: المال الأصيل من نقود وماشية.

يقول الشاعر لأحد أنسبائه: كن كريمًا وافعل ما أُمرت به، لأنني تركت لك الكثير من الأموال والماشية. وأغلب الظنّ أنّ هذا الكلام وجّهه الشاعر إلى ابنه.

الإعراب: **«أمرتك»**: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«الخير»**: اسم منصوب بنزع الخافض. **«فافعل»**: الفاء: حرف استئناف، و«افعل»: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«ما»**: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به لـ «افعل». **«أمرت»**: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء ضمير متصل مبني في محلّ رفع نائب فاعل. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمر». **«فقد»**: الفاء: حرف استئناف، «قد»: حرف تحقيق. **«تركتك»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به أول. **«ذا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«مال»**: مضاف إليه مجرور. **«وذا»**: الواو: حرف عطف، و«ذا»: معطوف على «ذا» منصوب بالألف، وهو مضاف. **«نشب»**: مضاف إليه مجرور.

وجملة «أمرتك الخير»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «افعل...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافية. وجملة «أمرت به»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة «قد تركتك...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «أمرتُك الخيرَ» حيث حذف الجارّ، فالأصل: أمرتك بالخير.

ونقيضَه كذلك، فنظير «دخلتُ»: «عَبَرْتُ»، ونقيضُه «خرجت»، وكِلاهما لازمٌ غيرُ متعدّ، فحُكم عليه باللُّزوم، لذلك قالوا: وإنّما قيل: «دخلت البيت» على تقدير حرف الجرّ، ثمّ حذف لكثرة الاستعمال. وقال أبو العبّاس: هو من الأفعال التي تتعدّى تارةً بأنفسها، وتارةً بحرف الجرّ، نحو: «نصحتُ زيدًا»، و«نصحت لزيد»، و«شكرتُه»، و«شكرت له». فكذلك قلتَ: «دخلتُ الدارَ»، و«دَخَلْتُ فيها» وهو الصواب، لأنّه لو كان على تقدير حرف الجرّ لاختصّ مكانًا واحدًا كثُر استعمالُه فيه، كما كان «ذهبتُ» مقصورةً على الشام، فلمّا كان «دخلت» شائعًا في سائر الأمكِنة، دلّ على صحّةِ مذهبِ أبي العبّاس، وأمّا «ذهبت» فمتّفَقٌ على كونه غيرَ متعدّ بنفسه، وقد حُذف منه حرفُ الجرّ.

واعلم أنّ ظرف المكان على ضربَيْن أيضًا: متصرِّفٌ، وغيرُ متصرّف، فالمتصرّفُ منه ما جاز رفعُه وخفضُه، ودخلته الألفُ واللام، نحو: خَلْفٍ، وقُدّام، وفَوْقٍ، وتَحْتٍ، ومكانٍ، وموضعٍ، فهذه كلُّها متصرّفةٌ. تقول: «قدّامُك فضاءٌ»، و«خَلْفُك واسعٌ»، قال الشاعر [من الكامل]:

٢٥٤ـ فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْنِ تَحْسَبُ أنّه مَوْلَى المَخافَةِ خَلْفُها وأَمامُها

---

٢٥٤ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣١١؛ وإصلاح المنطق ص٧٧؛ والدرر ٣/١١٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٧٠؛ والكتاب ١/٤٠٧؛ ولسان العرب ١٢/٢٦ (أمم)، ١٥/٢٢٨ ظظ(كلا)، ٤١٠ (ولي)؛ والمقتضب ٤/٣٤١؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص٤٦٣؛ ولسان العرب ٢/٣٤٢ (فرج).

اللغة: فغدت: من الغدو. الفرجان: مثنّى الفرج، وهو ما بين قوائم الدابة، أو الثغر الذي هو موضع المخافة. مولى المخافة: أولى بالمخافة.

المعنى: يقول: فغدت البقرة تعدو في الجبل، وأينما توجّهت ظنّت أن الخطر يداهمها من الأمام والخلف على السواء.

الإعراب: «**فغدت**»: الفاء: حرف عطف، غدت: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل: هي. «**كلا**»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة، وهومضاف. «**الفرجين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى. «**تحسب**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: هي. «**أنّه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». «**مولى**»: خبر «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. والمصدر المُؤوّل من «أنّ» ومعموليها سَدَّ مَسَدّ مفعولي «تحسب». «**المخافة**»: مضاف إليه مجرور. «**خلفها**»: بدل من «مولى» مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأمامها**»: الواو: حرف عطف، «أمام»: معطوف على «خلف» وهو مضاف، وها: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «غدت...»: معطوفة على جملة في البيت السابق. وجملة «كلا الفرجين...»: الاسميّة في محل نصب حال تقديرها: «فغدت وكلا الفرجين...». وجملة «تحسب...»: الفعليّة في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «خلفها وأمامُها» بالرفع بدلاً من الخبر «مولى»، والثاني معطوف عليه، فدلّ ذلك على أن «خلف» و «أمام» من الظروف المتصرّفة التي تخرج أحيانًا عن النصب على الظرفيّة وعلى الجرّ بـ «من» متأثرة بالعوامل.

فرفع «خَلْفُها»، و«أمامُها» لأنّه بَدَلٌ من مولى المخافة. وغيرُ المتصرّف نحو: «عِنْدَ»، و«سِوَى» إذا كان بمعنى «غَيْرَ»، فهذه لا تدخلها لامُ المعرفة، ولا يجوز رفعُها، فأمّا «عِنْدَ» فلا يدخلها من حروف الجرّ سوى «مِنْ» وحدها، وذلك لكثرة دَوْرِ «مِنْ»، وسَعَةِ مواضعها، وعُموم تصرُّفها. فتقول: «جئتُ من عِنْدِه»، ولا تقول: «جئتُ إلى عنده» لعَدَمِ تصرُّفِ «إلى». وأمّا «سِوَى» فلا يجوز فيها إلّا النصبُ على الظرف، والذي يدلّ على أنّها ظرفٌ أنّها تقع صلةً للموصول، فتقول: «جاءني مَنْ سِواك»، ولا يحسن: «جاءني من غيرك»، وأيضًا فإنّ العامل قد يتخطّاها ويعمل فيما بعدها، نحو قوله [من مجزوء الكامل]:

٢٥٥ـ [وابذلْ سوامَ المالِ] إنّ ... نَ سِواءَها دُهْمًا وجُونا

وهذا المعنى لا يكون إلّا في الظرف، وقد دخلها حرفُ الجرّ شاذًّا. قال [من الطويل]:

٢٥٦ـ [تجانَفُ عن جَوِّ اليمامةِ ناقتي] ... وما قَصَدَتْ من أَهْلِها لِسوائكا

---

٢٥٥ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٣٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٨.

اللغة: سوام المال: الدواب التي ترعى حيث شاءت فلا تُمنع. الدُهم: جمع أدهم ودهماء وهي السود من الخيل وهي خيارها. والجون: الأسود والأبيض (من الأضداد).

المعنى: إن أردت العطاء والبذل فامنح أجود ما لديك، بغض النظر عن اللون.

الإعراب: «**وابذل**»: الواو: بحسب ما قبلها، ابذل: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: أنت. «**سوام**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**المال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**سواءها**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلّق بخبر «إن» المحذوف، وها: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**دهمًا**»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «**وجونًا**»: الواو: للعطف، جونًا: معطوف على منصوب، منصوب مثله.

وجملة «ابذل سوام المال»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّ سواءها دهمًا»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «سواءها» حيث استعمل «سواء» ظرفًا، ولو لم يستعمله ظرفًا لنصبه على أنه اسم «إنّ» ورفع ما بعده.

٢٥٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص١٣٩؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٦٤، ١٧٢؛ والأضداد ص٤٤، ١٩٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١؛ والدرر ٣/ ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٧؛ والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣ (جنف)، ١٤/ ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣ (سوا)؛ والصاحبي في فقه اللغة ص١٥٤؛ والمحتسب ٢/ ١٥٠؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٢.

اللغة: التجانف: الانحراف. الجو: ما انخفض من الأرض، والهواء.

المعنى: تنحرف ناقتي عن أرض اليمامة، وهي لا تنوي الاتجاه لغيرك.

الإعراب: «**تجانف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. «**عن جو**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تجانف». «**اليمامة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ناقتي**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**وما**»: الواو: استئنافية، ما: نافية لا عمل=

كأنّه حملها للضرورة على «غيْرٍ»، ومعناها المكانُ، فاعرفه.

فصل

[مجيء الظرف مصدرًا]

قال صاحب الكتاب: **«وقد يُجعل المصدر حِينًا لسَعَة الكلام، فيقال: «كان ذلك مَقْدَمَ الحاجّ، وخُفُوقَ النَّجْم، وخِلافةَ فُلان، وصَلاةَ العَصْر»، ومنه «سِيرَ عليه تَرْوِيحَتَين»، و«انْتُظر به نَحْرَ جَزُورَيْن»، وقوله تعالى: ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾»**[1].

* * *

قال الشارح: اعلم أنّهم قد جعلوا المصادر أحيانًا أوقاتًا توسُّعًا، وذلك نحو: «خُفوقَ النجم»، بمعنى مَغِيبه، و«خلافةَ فلان»، و«صلاة العصر». فالخلافةُ، والصلاةُ مصدران في الحقيقة، جُعلا حينًا توسُّعًا وإيجازًا. فالتوسُّعُ بجَعْلِ المصدر حينًا، وليس من أسماء الزمان، والإيجازُ الاختصارُ بحذفِ المضاف، إذ التقدير في قولك: «فعلتُه خُفوقَ النجم، وصلاة العصر»: وقتَ خفوق النجم، ووقتَ صلاة العصر، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، واختصّ هذا التوسّعُ بالأحداث، لأنّها منقضِيةٌ كالأزمنة، وليست ثابتةً كالأعيان. فجاز جعلُ وُجودها وانقضائها أوقاتًا للأفعال، وظروفًا لها كأسماء الزمان. قال سيبويه[2]: وليس ذلك بأبْعَدَ من قولهم: «وُلد له سِتّون عامًا». يعني أنّ حذفَ الوقت من «مقدم الحاجّ» و«خفوق النجم»، وإقامةَ المضاف إليه مقامَه ليس بأبعد من قولهم: «وُلد له سِتّون عامًا»، إذ التقديرُ: وُلد له الأوْلادُ في ستّين عامًا، فحُذفت «الأولاد»، و«في»، فالمحذوفُ شيئان. والمحذوفُ في قولك: «خفوق النجم» شيءٌ واحدٌ، وهو زمانٌ أو وَقْتٌ، إلاّ أنّ الصيغة تقتضي في «وُلد له ستّون عامًا» أن يكون التقدير: وُلد له أولادُ ستّين عامًا، ثمّ حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه، وجُعل «الأولاد» للأعْوام مجازًا، إذ كانت فيها، كما يقال: «لَيْلٌ نائمٌ، ونهارٌ صائمٌ» لأنّ النَّوْمَ في الليل، والصَّوْم في النهار.

ومن ذلك: «سِيَر عليه تَرْوِيحتَيْن»، و«انْتُظر به نَحْرَ جَزُورَيْن»، يريد زَمَنَ

= لها. **«قصدت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «هي». **«من أهلها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «قصدت»، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«لسوائكا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «قصدت»، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، والألف للإطلاق.

وجملة «تجانف»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما قصدت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لسوائكا»: حيث جاء بـ «سواء» مجرورة بحرف الجر «اللام»، مما يدلّ على أنها تستعمل ظرفًا وغير ظرف.

(١) الطور: ٤٩.

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٣.

ترويحتَيْن، و«زمنَ نحرِ جزوَرَين»، والمرادُ مُدَّةَ هذا الزمنِ. و«الترويحتين»: تثنيةُ «الترويحة» واحدة التراويح في الصلاة. يقال: «صلّى ترويحتَيْن»، و«صلّى خَمْسَ ترويحاتٍ»، وهي أزمنةٌ مُوَقَّتةٌ تقع في جوابِ «مَتَى» من حيثُ هي موقّتةٌ، فيقال: «متى سِيَر عليه»؟ فيقال: «خفوقَ النجم، ومقدم الحاجّ، وصلاةَ العصر». وتقع في جواب «كَمْ» من حيث كانت مُدَّةً معلومةً، فإذا قيل كم سير عليه»؟ جاز أن يكون جوابه: مقدمُ الحاجّ، وخلافةُ فلان، إن شئت رفعتَه بفعل ما لم يسمَّ فاعله، وإن شئت نصبته على الظرف. كلُّ ذلك عربيٌّ جيّدٌ، وقد تقدّم علّةُ ذلك.

فأمّا قوله تعالى: ﴿وَإِدْبَٰرَ ٱلنُّجُومِ﴾[1] قُرِىء بكسر الهمزة وفتحِها[2]، فمن كسر كانت مصدرًا، جُعل حينًا توسُّعًا، فهو من بابِ «خفوق النجم»، و«مقدمَ الحاجّ»، ومَن فتح الهمزة كان جمعَ «دُبْرٍ» على حدِّ «قُفْلٍ»، و«أقْفالٍ»، أو «دُبُرٍ» على حدّ «طُنُبٍ»، و«أَطْنابٍ»، وقد استُعمل ذلك ظرفًا، كقولك: «جئتُك في دُبْرِ كلّ صلاةٍ، وفي أدْبارِ الصلوات». قال الشاعر [من الطويل]:

٢٥٧ـ على دُبُرِ الشَّهْرِ الحَرَامِ بأَرْضِنَا ... وما حَوْلَها جَدَّتْ سِنُونَ تُلَمَّعُ

فقراءةُ مَن كسر الهمزةَ أدْخلُ في الظرفيّة من قراءةِ مَن فتح. ولذلك يَقِلّ ظهورُ «في» مع المكسورة بخِلافِ مَن فتح.

فصل
[خروج الظرف عن الظرفيّة]

قال صاحب الكتاب: «**وقد يُذهَب بالظرف عن أن يقدَّر فيه معنى «في» اتّساعًا،**

---

(١) الطور: ٤٩.

(٢) قراءة الكسر هي قراءة الجمهور، وقرأ المطوعي ويعقوب وغيرهما بالفتح. انظر: البحر المحيط ٨/ ١٥٣؛ والمحتسب ٢/ ٢٩٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ٢٦٣.

٢٥٧ ـ **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

الإعراب: «**على دبر**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «جدّت». «**الشهر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الحرام**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**بأرضنا**»: جارّ ومجرور متعلّقان بـ «جدّت»، ونا: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**وما**»: الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول مبني في محل جرّ اسم معطوف على «أرض». «**حولها**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بفعل الصلة المحذوف وهو مضاف، وها: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه. «**جدّت**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**سنون**»: فاعل «جدّت» مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «**تلمع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

وجملة «جدّت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة فعل الصلة المحذوف لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول وجملة «تلمع»: في محل رفع صفة لـ «سنون».

والشاهد فيه قوله: «على دبر الشهر» حيث استخدم «دبر» بمعنى الظرفية، أي: في آخر الشهر.

فيُجرى لذلك مُجْرَى المفعول به، فيقال: «الذي سِرْتُه يومُ الجُمْعة»، وقال [من الطويل]:

٢٥٨ـ ويَومٍ شَهِدْناهُ سُلَيمًا وعامرًا [قليل سوى الطعنِ النِّهالِ نوافِله]

ويضاف إليه كقولك [من الرجز]:

٢٥٩ـ يا سارِقَ الليلةِ أَهلَ الدارِ

وقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[1] ولولا الاتساعُ، لقيل: سرتُ فيه وشهدنا فيه».

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنَّ الظرف ما كان منتصِبًا على تقديرِ «في»، وذلك لأنّ

---

٢٥٨ ـ **التخريج**: البيت لرجل من بني عامر في الدرر ٣/ ٩٦؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤٤ (جزي)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/ ١٧٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٣؛ والمقتضب ٣/ ١٠٥؛ والمقرب ١/ ١٤٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

اللغة: اليوم: المعركة.

المعنى: ما أكثر المعارك التي حضرناها بين سليم وعامر، لم تكن الغنيمة فيها سوى النجاة، لما تقاطر من دماء على الرماح.

الإعراب: **«ويوم»**: الواو: واو «ربّ»، و«يوم»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **«شهدناه»**: فعل ماض مبني على السكون، و«نا»: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. **«سليمًا»**: مفعول به منصوب. **«وعامرًا»**: الواو: حرف عطف، «عامرًا»: اسم معطوف على «سليمًا». **«قليل»**: صفة «يوم» مجرورة (على اللفظ). **«سوى»**: اسم منصوب على الاستثناء، بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف. **«الطعن»**: مضاف إليه مجرور. **«النهال»**: صفة مجرورة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: بالرماح النهال. **«نوافله»**: فاعل مرفوع للصفة المشبهة «قليل»، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه.

وجملة «شهدناه»: في محل جر صفة لـ «يوم».

والشاهد فيه قوله: «شهدناه» حيث نصب ضمير «اليوم» تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا، ولو جعله ظرفًا لقال: «شهدنا فيه».

٢٥٩ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ١٠٨، ٤/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/ ٥٣٤؛ والدرر ٣/ ٩٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٦٥٥؛ والمحتسب ٢/ ٢٩٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٣.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«سارق»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«الليلة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أهل»**: مفعول به لاسم الفاعل (سارق). **«الدار»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يا سارق الليلة»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «سارق الليلة» حيث أضاف «سارق» إلى «الليلة» ـ وهي ظرف ـ إضافة المشتق إلى ما ينصبه على المفعولية في المعنى، وذلك على التوسُّع في الظروف.

(١) سبأ: ٣٣.

الظرفيّة معنًى زائدٌ على الاسم، فعُلم أنّ ثَمّ حرفاً أفادَه، وليس ثَمَّ حرفٌ هذا معناه سوى «في»، فلذلك قيل: إنّها مقدَّرةٌ مرادةٌ. فإذا قلت: «صُمْتُ اليومَ»، و«جلستُ خَلْفَك»، جاز أن يكون انتصابُه على الظرف على تقدير «في»، وجاز أن يكون مفعولاً على السَّعَة. فإذا جعلتَه ظرفًا على تقديرِ «صُمْتُ في اليوم»، و«جلستُ في خَلْفِك»، فتقديرُ وصول الفعل إلى الاسم بتوسُّط الحرف الذي هو «في»، فأنت تَنْوِيها وإن لم تلفظ بها. وإذا جعلته مفعولاً به على السعة، فأنت غيرُ ناوٍ لـ «فِي»، بل تقدِّر الفعلَ وقع باليوم، كما يقع «ضربتُ» بـ«زيد»، إذا قلت: «ضربت زيدًا» وهو مجازٌ، لأنّ الصوم لا يُؤثِّر في اليوم كما يؤثّر الضربُ في زيد. فاللفظُ على «ضربتُ زيدًا» والمعنى إنّما هو «في اليوم»، و«في خَلْفك». ولا يخرج عن معنى الظرفيّة، ولذلك يتعدّى إليه الفعلُ اللازمُ، نحو: «قام زيدٌ اليومَ»، والمُنتَهِي في التعدّي، نحو: «ضربتُ زيدًا اليومَ»، و«أعطيتُ زيدًا درهمًا الساعة». ألا ترى أنّ «ضربتُ» إنّما يتعدّى إلى مفعول واحد، و«أعطيتُ» يتعدّى إلى مفعولَيْن لا غيرُ، فلولا بقاء معنى الظرفيّة ما جاز تعدّي اللازم، والمنتهي في التعدّي، لأنّ المنتهي كاللازم.

ولا يكون هذا الاتّساع إلّا في الظروف المتمكّنة، وهي ما جاز رفعُها، نحو: اليوم، والليلة، ونحوهما من الأزمنة، وخَلْفٍ، وقُدّام وشِبْهِهما من الأمكنة؛ فأمّا غيرُ المتمكّنة نحو «سَحَرَ»، و«بُكْرَةَ» إذا أُريد بهما من يوم بعينه، و«عِنْدَ»، و«سِوَى»، ونحوهما ممّا تقدّم وصفُه، فإنّه لا يجوز فيها الاتّساعُ، فإذا قلتَ: «قمتُ سَحَرَ»، و«صلّيتُ عندَ محمّدٍ» لم يكن في نصبهما إلّا وجهٌ واحدٌ، وهو الظرفيّةُ.

وفائدةُ هذا الاتّساع تظهر في موضعَيْن: أحدهما أنّك إذا كَنَيْت عنه، وهو ظرفٌ، لم يكن بُدٌّ من ظهورِ «في» مع مضمره، تقول: «اليوم قمتُ فيه»، لأنّ الإضمار يرُدّ الأشياء إلى أُصولها، وإن اعتقدت أنّه مفعولٌ به على السعة، لم تظهر «في» معه، لأنّها لم تكن مَنْوِيّةً مع الظاهر، فتقول: «اليومُ قُمْتُهُ»، و«الذي سِرْتُهُ يومُ الجُمْعة». فأمّا قول الشاعر - وهو رجلٌ من بني عامرٍ [من الطويل]:

ويَوْمٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

فالشاهد فه أنّه لم يُظْهِر «في» حينَ أضْمَرَهُ، لأنّه جَعَلَهُ مفعولاً به مجازًا، ولو جعله ظرفًا على أصله، لقال: «شهدنا فيه». وسُلَيْمٌ، وعامِرٌ: قبيلتان من قَيْس بن عَيْلانَ. والنوافلُ هنا: الغنائمُ. يقول: لم نَغْنَمْ إلّا النفوسَ بما أوليناهم من كثرةِ الطَّعْن. والنِّهالُ: المُرْتَوِيَةُ بالدم. وأصلُ النَّهَل: أوّلُ الشُّرْب.

والثاني أنّك إذا جعلته مفعولاً به على السعة جازت الإضافةُ إليه من ذلك قولهم [من الرجز]:

يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدار

أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول: «يا ضاربَ زيدٍ» فإذا أضفت لا يكون إلّا مفعولاً على السعة، وإذا قلت: «سَرَقَ عبدُ الله الليلةَ أهلَ الدار» جاز أن يكون ظرفًا، وجاز أن يكون مفعولاً على السعة. ومنه قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾(١)، فـ «يوم الدين» ظرفٌ جُعل مفعولاً على السعة، ولذلك أُضيف إليه. ومثله قول الشاعر [من الرجز]:

٢٦٠ـ رُبَّ ابنِ عَمٍّ لسُلَيمَى مُشْمَعِلْ طَبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِلْ

جعله مفعولاً به حين أضاف إليه، ورُبّما نصبوا هنا الظرفَ وخفضوا الزاد، ويفصِلون بين المضاف، والمضاف إليه بالظرف على حدّ قوله [من السريع]:

لِلّهِ دَرُّ اليومَ مَن لامَها(٢)

وهذا الفصل إنّما يحسُن في الشعر، وهو قبيحٌ في الكلام. وأمّا قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾(٣)، فإنه أضاف المصدر إليهما، ويحتمِل ذلك أمرَيْن: أحدُهما أن يكون على إضافة المصدر إلى المفعول على حدّ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾(٤). والمعنى: بسُؤاله نعجتك، فيكون التقدير: بل مكركم الليلَ والنهار، جعلهما مفعولَيْن على السعة، ثمّ أضاف إليهما. والأمر الثاني أن يكون جَعَلَ المكرَ لهما، لأنّه يكون فيهما كما يقال: «لَيْلٌ نائمٌ، ونهارٌ صائمٌ». جُعل ذلك لهما لحدوثه فيهما، فيكون

---

(١) الفاتحة: ٤.

٢٦٠ ـ **التخريج**: الرجز للشماخ في ديوانه ص٣٨٩؛ ولجبار بن جزء في خزانة الأدب ٤/ ٢٣٣، ٢٣٥ ـ ٢٣٧، ٢٣٩، ٨/ ٢١٢، ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٦٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٤٤٧ (عسل)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٢.

اللغة: المشمعل: الجاد في أمره الماضي فيه. الكرى: النعاس. الكسل: الكسلان.

الإعراب: «**رب**»: حرف جر شبيه بالزائد. «**ابن**»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**عم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لسليمى**»: جار ومجرور بالكسرة المقدرة متعلقان بصفة بـ «ابن» أو «عم». «**مُشمعل**»: صفة مجرورة لابن على اللفظ، أو مرفوعة على المحلّ. «**طباخ**»: صفة ثانية مجرورة وهو مضاف. «**ساعات**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**الكرى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «**زاد**»: مفعول به لِـ «طباخ»، وهو مضاف. «**الكسل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «رب ابن عم لسليمى»: مع الخبر المحذوف: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «طباخ ساعات الكرى زاد الكسل» حيث أضاف «طباخ» إلى «ساعات» على تشبيهه بالمفعول به.

(٢) تقدم بالرقم ١٤٣.

(٣) سبأ: ٣٣.

(٤) ص: ٢٤.

حينئذٍ من قبيلِ إضافةِ المصدر إلى الفاعلِ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[1] ونحو قوله [من الكامل]:

طَلَبَ المعقِّب حَقَّهُ المَظْلومُ[2]

وإنّما امتنعت الإضافةُ إلى الظرف، لأنّ معنى الظرف ما كانت فيه «في» مقدَّرةً محذوفةً، فإذا صرّحنا بـ «فِي»، أو بغيرها من حروف الجرّ، فقد زال عن ذلك المنهاج. وإذا أضفنا إليه، فقد صارت الإضافة بمنزلةِ حروف الجرّ، فخرج من أن يكون ظرفًا فاعرفه.

فصل
[حذف عامله]

قال صاحب الكتاب: **«ويُنصَب بعامل مضمر، كقولك في جوابِ مَن يقول لك: «متى سرتَ»: «يومَ الجمعة»، وفي المَثَل السائر «أسائرَ اليومِ وقد زالَ الظُّهُر»[3].**

ومنه قولهم لمَن ذكر أمرًا قد تَقادَم زمانُه: «حِينَئذٍ الآن»، أي: كان ذلك حينئذ، واسْمَعِ الآنَ. ويُضمَر عامله على شريطةِ التفسير كما صُنع في المفعول به، تقول: «اليومَ سرتُ فيه»، و«أيومَ الجمعة ينطلق فيه عبدُ الله» مقدَّرًا: «سرتُ اليوم»، و«أينطلق يومَ الجمعة»».

* * *

قال الشارح: لمّا كان الظرف أحد المفعولات كان حُكْمُه حكمَ المفعول، فكما أنّ المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قَرِينة حاليّةٍ، أو لفظيّةٍ على ما مضى شَرْحُه، فكذلك الظرفُ قد يُضمَر عامله إذا دلّ الدليلُ عليه. فمن ذلك قولك في جوابِ من قال لك: «متى سِرْتَ»؟ فتقول: «يومَ الجمعة»، وذلك أنّ «مَتَى» ظرفٌ في موضع نصب بـ «سِرْتَ»، فوَجَبَ أن يكون الجوابُ منصوبًا إذا اختِير أن يكون الجوابُ على حدّ السؤال. ولا يكون منصوبًا بـ «سِرْتُ» هذه الظاهرةِ، لأنّها قد اشتغلت بـ «مَتَى»، ولا يكون للفعل الواحد ظَرْفَا زمان، فوجب أن يكون منصوبًا بـ «سِرْتَ» أُخرى مَنْويّةٍ دلّ عليها هذا الظاهر. والتقديرُ: سرتُ يومَ الجمعة. ولو أُظهر لكان عربيًّا جيّدًا، وحذفه حسنٌ لِما في اللفظ من الدليل عليه، وصار بمنزلة قولك: «من عندك؟» فإن شئتَ قلت: «زيدٌ»، ولم تأتِ بالخبر لدليلِ ما في السُّؤال عليه، وإن شئت أتيت به، وقلت: «زيدٌ عندي». فكذلك هاهنا، ومن ذلك قولُهم في المَثَل السائر: «أسائرَ اليومِ وقد زال الظُّهُرْ».

---

(١) البقرة: ٢٥١.

(٢) تقدم بالرقم ٢٣٧.

(٣) ورد المثل في جمهرة الأمثال ١/ ٩٦؛ وكتاب الأمثال ص٢٤٥؛ ولسان العرب ٤/ ٣٩١ (سير)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٣٥؛ والمستقصى ١/ ١٥٣.
يُضرب لطالب أمر قد فات، أو للحاجة يُيئس منها.

هذا المثل يُضرب لمن يَرْجُو نَجاحَ طَلِبَتِه، وتَبيَّن له اليَأْسُ منها. والمرادُ أنّك تَسير سائرَ اليوم، أي باقِي اليوم، مأخوذٌ من «السُؤر»، وهو البَقِيّةُ، ومنه الحديث: «إذا شربتم، فأَسْئِروا»[١]، أي: اتركُوا في الإناء بقيّةً، هكذا ذكره الفارابيُّ. ومن ذلك قولُهم: «حينئذٍ الآن»، فـ «حِين» ظرفٌ أُضيف إلى «إذ». وفيه لغتان: منهم من يَبْنِيه على الفتح، لإضافته إلى غيرِ متمكّن. ومنهم من يُعْرِبُه على الأصل، والتنوينُ فيه تنوينُ عِوَضٍ من الجملة التي حَقُّ «إذ» أن تُضاف إليها. و«الآن» ظرفٌ أيضًا، ولا بدّ لكلّ واحد منهما من عاملٍ، ولا عامِلَ في اللفظ، فكانا مقدَّرَيْن في النيّة. والتقديرُ: كان هذا حينئذٍ، واسْمَع الآنَ إليّ، كأنّ رجلاً سمِع آخَرَ يذكُر شيئًا في زمنٍ ماضٍ، لا يُهِمُّ، ولا يَعْنِي، فأراد أنْ يصرِفه عن ذلك، ويخاطِبه على ما يَعْنِيه، فقال: «حينئذٍ الآن»، كأنّه قال: «الذي تذكُر كان حينئذ، واسْمَعْ إليّ الآنَ». فـ «كان» تامّةٌ، وهي عاملة في «حينئذ»، و«اسمعْ» عاملٌ في «الآن»، ولا تكون «كان» عاملةً فيهما، لأنّ الفعل الواحد لا يكون له ظرفا زمانٍ. وقد شَبَّهَه سيبويه[٢] بقولهم: «تَاللّهِ رجلاً»، والمراد: ما رأيتُ رجلاً كرجلٍ أراه اليومَ، فأضافوا «الرجلَ» المرئيَّ إلى اليوم، فصار لفظُه كرجل اليوم، ثم حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مُقامه

وممّا حُذف فيه عاملُ الظرف إذا شغلتَ الفعل عنه بضميره، نحو قولهم: «اليومَ سِرْتُ فيه»، و«أيومَ الجمعةِ ينطلق فيه عبدُ الله». والتقدير: سرتُ اليومَ سرتُ فيه، وأينطلق عبدُ الله يومَ الجمعة ينطلق فيه، لمّا شغلتَ الفعل عنه بضميره؛ لم يَصِل إلى هذا الظاهر، فأضمرتَ ناصبًا، صار هذا الفعلُ تفسيرًا له كما تقول: «زيدًا ضربتُه». فإذا كان الظرف متمكّنًا ـ وقد تقدّم وصفُ المتمكن ـ كان لك في نصبه وجهان على ما تقدّم: أحدهما أن تنصبه من طريق الظرف، وتنوي «في» مقدَّرةً، والآخرُ أن تنصبه ولا تنوي «في». وهذا هو المفعول على سَعَة الكلام. وإذا شغلت الفعل عنه وقد قدّرته تقدير الظرف، قلت: «يومَ الجمعة قمتُ فيه». وإن كان بتقدير المفعول قلت: «قُمْتُهُ» من غيرِ «في». ومنه قول الشاعر [من الطويل]:

ويَــــــومٍ شَــــــهِــــــدْنــــــاهُ[٣]

والرفع جائزٌ، نحو «يومُ الجمعة القِتالُ فيه»، و«اليومُ سرتُ فيه»، واختِيرَ الرفع، والنصب هنا كاختياره في «زيدٌ ضربتُه». فكلُّ موضع يختار فيه الرفعُ هناك يختار فيه الرفع هاهنا. وكلُّ موضع يختار فيه النصب هناك يختار فيه النصب هاهنا، فاعرفه.

---

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/ ٣٢٧.
(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٣.
(٣) تقدم بالرقم ٢٥٨.

المفعول معه

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **«هو المنصوب بعد الواو الكائنةِ بمعنى «مَعَ». وإنّما ينتصب إذا تضمَّن الكلامُ فعلاً، نحو قولك: «ما صنعتَ وأباك»، و«ما زَلْتُ أسِيرُ والنِيلَ». ومن أبيات الكتاب** [من الوافر]:

٢٦١ـ وكُونُوا أَنْتُم وبَنِي أَبِيكُمْ   مَكانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحالِ

ومنه قوله عزّ وجلّ ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[1]؛ أو ما هو بمعناه نحو قولك: «ما لك وزيدًا»، و«ما شَأْنُك وعمرًا» لأنّ المعنى ما تصنَع، وما تُلابِس، وكذلك «حَسْبُك

---

٢٦١ ـ **التخريج**: البيت لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد ص١٤١؛ وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي ص٩١٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١٥٤، ١٥٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٩؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٥؛ والكتاب ١/ ٢٩٨؛ واللمع ص١٤٣؛ ومجالس ثعلب ص١٢٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٠.

اللغة: بنو أبيكم: أي: من ينتسبون إليكم.

الإعراب: «**وكونوا**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كونوا»: فعل أمر ناقص، والواو: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «كان». «**أنتم**»: ضمير منفصل مؤكّد للضمير المتّصل في محلّ رفع. «**وبني**»: الواو: واو المعيّة، و«بني»: مفعول معه منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، وهو مضاف. «**أبيكم**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و«كم»: ضمير متّصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة. «**مكان**»: خبر «كونوا» منصوب، وهو مضاف. «**الكليتين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنّى. «**من**»: حرف جرّ. «**الطحال**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «مكان» لاشتماله على رائحة الفعل.

وجملة «وكونوا»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «وبني» حيث نصبه على أنّه مفعول معه بالرغم من وجود الضمير المنفصل المؤكّد للضمير المتّصل، والعامل فيه الفعل الظاهر، ويجوز رفعه بالعطف على اسم «كان».

(١) يونس: ٧١.

وزيدًا درهمٌ» و«قَطْك»، و«كَفيْك» مثلُه، لأنها بمعنى «كفاك». قال [من الوافر]:

٢٦٢- فما لَكَ والتَّلَدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ [وقد غصَّتْ تهامةُ بالرجالِ]

وقال [من الطويل]:

٢٦٣- [إذا كانتِ الهَيْجاءُ وانْشَقَّت العصا] فحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيفٌ مُهَنَّدُ

* * *

٢٦٢- **التخريج**: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص٦٦؛ والكتاب ١/ ٣٠٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣/ ١٤٢؛ ورصف المباني ص٤٢٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٣.

اللغة: غصّت: امتلأت.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و«ما»: اسم استفهام مبني في محلّ رفع مبتدأ. «**لك**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «**والتلدّد**»: الواو: للمعيّة، و«التلدد»: مفعول معه منصوب بالفتحة. «**حول**»: ظرف مكان مبني على الفتح، متعلّق بـ «التلدد»، وهو مضاف. «**نجد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وقد**»: الواو: حاليّة، و«قد»: حرف تحقيق. «**غصّت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**تهامة**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**بالرجال**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «غصّ».

وجملة: «ما لك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «قد غصّت»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «والتلدّد» حيث نصب الاسم على المعية، والعامل فيه قوله: «ما لك» الذي بمعنى: «ما تصنع»؟

٢٦٣- **التخريج**: البيت لجرير في ذيل الأمالي ص١٤٠؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٨١؛ وسمط اللآلي ص٨٩٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٣٧٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٠٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٠٧، ٦٦٧؛ ولسان العرب ١/ ٣١٢ (حسب)، ٢/ ٣٩٥ (هيج)، ١٥/ ٦٦ (عصا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٨٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٣.

اللغة: انشقت العصا: تفرق القوم. الهيجاء: الحرب الطاحنة الشرسة.

المعنى: إذا نشبت الحرب، وتفرقت الجماعات، فيكفيك أن تصحب السيف الضحاك بيمناك.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه متعلق بجوابه مبني على السكون في محل نصب. «**كانت**»: فعل ماضٍ تامّ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، وحُرّكت بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين. «**الهيجاء**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**وانشقت**»: الواو: عاطفة، و«انشقت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، وحركت بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين. «**العصا**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**فحسبك**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و«حسبك»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محل جر بالإضافة. «**والضحاك**»: الواو: للمعية. «الضحاك»: مفعول معه، منصوب بالفتحة الظاهرة. «**سيف**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**مهند**»: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة.

=

قال الشارح: اعلم أنّ المفعول معه لا يكون إلاّ بعد الواو، ولا يكون إلاّ بعد فعلٍ لازم، أو مُنْتَهٍ في التعدّي، نحو قولك: «ما صنعت وأباك»، و«ما زلتُ أسيرُ والنيلَ»، و«لَوْ تُرِكَتِ الناقةُ وفَصِيلَها لرضَعَها»، وإنّما افتقرتَ إلى الواو لضُعْف الأفعال قبل الواو عن وُصولها إلى ما بعدها، كما ضعُفت قبل حروف الجرّ عن مباشرتها الأسماء، ونصبِها إيّاها، فكما جاؤوا بحروف الجرّ تَقْوِيَةً لِما قبلها من الأفعال لضُعْفها عن مباشرةِ الأسماء بأنفسها عُرْفًا واستعمالاً، فكذلك جاؤوا بالواو تقويةً لِما قبلها من الفعل، فإذا قلت: «اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ»، و«جاء البَرْدُ والطَيالِسَةَ»، فالأصلُ: استوى الماءُ مع الخشبةِ، وجاء البردُ مع الطيالسة، وكانت الواوُ، و«مَعَ» يتقارب مَعْنياهما. وذلك أنّ معنى «مَعَ» الاجتماعُ والانضمامُ. والواوُ تجمَع ما قبلها مع ما بعدها، وتضُمّه إليه، فأقاموا الواو مُقامَ «مَعَ» لأنّها أخَفُّ لفظًا، وتُعطي معناها. ولم تكن الواو اسمًا يعمل فيه الفعلُ كما عمِل في «مَعَ» النصبَ، فانتقل العملُ إلى ما بعد الواو كما صنعتَ في الاستثناء. ألا ترى أنّك إذا استثنيتَ باسم أثّرَ فيه الفعل، نحو: «قامَ القَوْمُ غيرَ زيدٍ»، نصبتَ «غيرًا» بالفعل قبله، لأنّه اسمٌ يعملُ فيه العاملُ. فإذا جئت بـ «إلاّ»، وقلت: «قام القومُ إلاّ، زيدًا» انتقل العملُ إلى ما بعدَ «إلاّ» لأنّ «إلاّ» حرفٌ لا يعمل فيه العاملُ.

فإن قيل: هلّا خفضتم ما بعد الواو، إذ الدليلُ يقتضي ذلك لوجهَيْن: أحدهما أنّها مُوصِلةٌ للفعل قبلها إلى الاسم الذي بعدها كإيصال حروف الجرّ، الثاني أنّها نائبةٌ عن «مَعَ»، و«مَعَ» خافضةٌ، فكان ينبغي أن تكون خافضةً أيضًا. فالجوابُ أنّ الواو هنا تُفارِق ما ذكرتم. وذلك أنّ الواو في المفعول معه من نحو «قمت وزيدًا» جاريةٌ هنا مجرَى حروف العطف، والذي يدلّ على ذلك أنّ العرب لم تستعملها قطّ بمعنى «مَعَ» إلّا في الموضع الذي لو استُعملتْ فيه عاطفةً لجاز. ألا ترى أنّك إذا قلت: «قمتُ وزيدًا»، لم يمتنع أن تقول: «قمت وزيدٌ»، فتعطفَه على ضمير الفاعل. وكذلك إذا قلت: «لو تُركت الناقةُ وفصيلَها لَرضعها». لو رفعتَ «الفصيل» بالعطف على «الناقة» لجاز. ولو قلت: «انتظرتُك، وطُلوعَ الشمس» أي: مع طلوع الشمس، لم يجز عند أحد من النحويين والعربِ. وإنّما لم يجز ذلك عندهم، لأنّك لو رُمْتَ أن تجعلها عاطفةً على التاء لم يجز، لأنّ الشمس لا يسوغ فيها انتظارُ أحد، كما يسوغ «في قمتُ وزيدًا»: «قمتُ وزيدٌ»، فتعطف «زيدًا»، على التاء، لأنّه يجوز من زيد القيامُ كما يجوز من المتكلّم.

= وجملة «إذا كانت الهيجاء فحسبك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كانت الهيجاء»: في محل جر بالإضافة. وجملة «انشقت العصا»: معطوفة في محل جر بالإضافة. وجملة «فحسبك سيف»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «والضحّاكَ» حيث نصبه على المعية، والعامل فيه قوله: «حسبك»، لأنه بمعنى «يكفيك».

ويؤيّد عندك كَوْنَ الواو في مذهب العاطفة، وإن كانت بمعنى «مَعَ»، أنه لا يجوز تقديمُ المفعول معه على الفعل، كما يجوز في غيره من المفعولين، وفي «مَعَ» إذا أتيتَ بها. وإذا كانت في مذهبِ العاطفة لم يجز أن تعمل جرًا، ولا غيرَه، لأنّ حروف العطف لا اختصاصَ لها بالأسماء دون الأفعال، بل تُباشِر الأفعالَ مباشرتَها الأسماء. والحروف التي تباشر الأسماء، والأفعال لم يجز أن تكون عاملةً، إذ العامل لا يكون إلّا مختصًا بما يعمل فيه. وإذا لم يجز أن تعمل الواو شيئًا، كان ما بعدها منصوبًا بالفعل الذي قبلها، هذا مذهبُ سيبويه[1]. وكان أبو الحسن الأخفش يذهب في المفعول معه إلى أنه منصوبٌ انتصابَ الظرف، قال: وذلك أنّ الواو في قولك: «قمت وزيدًا» واقعةٌ موقعَ «مَعَ»، فكأنّك قلت: «قمت مع زيد»، فلمّا حذفتَ «مَعَ» وقد كانت منصوبةً على الظرف، ثمّ أقمت الواوَ مُقامَها، انتصب «زيدٌ» بعدها على حدِّ انتصابِ «مَعَ» الواقعةِ الواوُ موقعَها، وقد كانت «مَعَ» منصوبة بنفسِ «قُمْتُ» بلا واسطةٍ، فكذلك يكون انتصابُ زيد بعد الواو جاريًا مجرَى انتصابِ الظروف. والظروفُ ممّا تَتناولها الأفعالُ بلا وساطةِ حرف، لأنها مقدَّرةٌ بحرف الجرّ، فإذًا الواو ليست مُوصِلةً للفعل إلى زيد على مذهبه كما يقول سيبويه وأصحابُنا[2]، وإنّما هي مُصْلِحةٌ لزيد أن يُنصب على الظرف بتوسُّطها، وكان الزجّاج يقول: إنّك إذا قلت: «ما صنعتَ وزيدًا» إنّما تنصب «زيدًا» بإضمارِ فعل كأنّه قال: «ما صنعتَ ولابستَ زيدًا» قال: وذلك من أجلِ أنّه لا يعمل الفعلُ في مفعولٍ، وبينهما الواوُ.

وذهب الكوفيون[3] في المفعول معه إلى أنّه منصوبٌ على الخلاف، قالوا: وذلك أنّا إذا قلنا: «استوى الماء والخَشَبَةَ» لا يحسن تكريرُ الفعل، فيقال: «استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ»، لأنّ الخشبة لا تكون مُعْوَجَّةً، فتستويَ. فلمّا خالَفَهُ ولم يُشارِكه في الفعل، نُصب على الخلاف، قالوا: وهذه قاعدتُنا في الظرف، نحو قولك: «زيدٌ عندك».

والصواب ما ذهب إليه سيبويه من أنّ العامل الفعلُ الأوّلُ، لأنّه وإن لم يكن متعدّيًا، فقد قُوِّيَ بالواو النائبة عن «مَعَ»، فتَعدَّى كما تعدّى الفعلُ المقوَّى بحرف الجرّ، نحو: «مررتُ بزيد»، إلّا أنّ الواو لا تعمل لِما ذكرناه من أنّها في مذهب العطف، وذلك لأنّها في الأصل عاطفةٌ، والعاطفةُ فيها معنيان: العطفُ، والجمعُ. فلمّا وُضعتْ موضعَ «مَعَ»، خُلعتْ عنها دلالةُ العطف، وبقيت دلالة الجمع فيها، كما أنّ فاء العطف فيها معنى العطف والإتباع، فإذا وقعت في جواب الشرط، خُلع عنها دلالة العطف، وبقي معنى الإتباع.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٩٧.

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٧

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص٢٤٨ ـ ٢٥٠.

وأمّا ما ذهب إليه أبو الحسن من أنّ ما بعد الواو منتصبٌ على الظرف، فضعيفٌ، لأنّ قولك: «استوى الماءُ والخشبةَ»، و«سرتُ والنيلَ»، و«كنتُ وزيدًا كالأخَوَيْن» ليست الأسماء فيها ظروفًا، فلا تنتصب انتصابَها. وأمّا ما ذهب إليه الزجّاجُ من أنّه منصوبٌ بإضمار فعل، فهو ضعيفٌ، لا يُحمَل عليه ما وُجد عنه مندوحةٌ. وقوله: الفعل لا يعمل في مفعولٍ، وبينهما الواو، فهو فاسدٌ لأنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلّق به. فإن كان يفتقر إلى توسُّط حرف عمِل مع وجوده. وإن كان لا يفتقر إلى ذلك، عمل مع عدمه. وقد بَيَّنّا أن المفعول معه قد تَعلّق بالفعل من جهة المعنى بتوسُّط الواو، فينبغي أن يعمل مع وجودها. ألا ترى أنّك تقول: «ضربتُ زيدًا وعمرًا» فيعمل الفعل في «عمرو» بتوسُّط الواو لما اقتضاه المعنى؟ كذلك هاهنا.

وأمّا ما ذهب إليه الكوفيون فضعيفٌ جدًّا؛ لأنّه لو جاز نصبُ الثاني، لأنّه مخالفٌ للأوّل، لجاز نصبُ الأوّل أيضًا لأنّه مخالفٌ؛ لأنّ الثاني إذا خالَفَ الأوّلَ؛ فقد خالف الأوّلُ الثانيَ. فليس نصبُ الثاني للمخالفة أوْلى من نصب الأوّل. ثمّ هو باطلٌ بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأوّل، نحو قولك: «قام زيدٌ لا عمروٌ» ونظائرِ ذلك، فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازمًا، لم يكن ما بعد «لَا» في العطف إلّا منصوبًا.

فإن قيل: نحن متى عطفنا اسمًا على اسم بالواو، دخل الثاني في حكم الأوّل، واشتركا في المعنى، فكانت الواوُ بمعنى «مَعَ»، فلِمَ اختصصتم هذا البابَ بمعنى «مَعَ»، قيل: الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب أنّ الواو التي للعطف تُوجِب الاشتراكَ في الفعل، وليس كذلك الواوُ التي بمعنى «مَعَ»؛ لأنها توجب المصاحبةَ. فإذا عطفتَ بالواو شيئاً على شيء، دخل في معناه، ولا تُوجِبُ بين المعطوف والمعطوف إليه ملابسةً ومقارنةً، كقولك: «قام زيدٌ وعمرٌو»، فليس أحدُهما مُلابِسًا للآخر، ولا مُصاحِبًا له. وإذا قلت: «ما صنعتَ وأباكَ»، فإنّما تريد: ما صنعت مع أبيك، وأَيْنَ بلغتَ فيما فعلتَه، وفَعَلَ بك. وإذا قلت: «استوى الماء والخشبةَ»، و«ما زِلتُ أسيرُ والنيلَ»، يُفهَم منه المصاحبةُ والمقارنةُ، فأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

وكُونوا أنتمُ وبني أبيكم... إلخ[1]

البيتُ من أبيات الكتاب، والشاهدُ فيه نصبُ «بني أبيكم» بالفعل الذي قبلَه، وهو «فكونوا» بوساطةِ الواو، والمرادُ أنّه يحُثّهم على الائتلاف، والتقارب في المَذْهب. وضرب لهم المثلَ بقُرْب الكُلْيَتَيْن من الطحال، أي: لِتكنْ نِسبتُكم إلى بني أبيكم، ونسبةُ بني أبيكم إليكم نسبةَ الكليتين إلى الطحال.

وأمّا قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[2]، فإنّ القُرّاء السبعة أجمَعوا على قطعِ

(١) تقدم بالرقم ٢٦١.

(٢) يونس: ٧١.

الهمزة، وكسرِ الميم. يقال: أَجْمَعْتُ على الأَمْر، وأجمعتُه. فذهب قومٌ إلى أنّه من هذا الباب مفعولٌ معه، وذلك لأنّه لا يجوز أن يُعطَف على ما قبله، لأنّه لا يقال: «أجْمعتُ شُركائي». إنّما يقال: «جمعتُ شركائي»، و«أجمعتُ أمري». فلمّا لم يجز في الواو العطفُ، جعلوها بمنزلةِ «مَعَ»، مثلَ «جاءَ البَرْدُ والطَيالِسةَ»، ويجوز أن تُضْمِر للشركاء فعلاً يصِحّ أن يُحمَل عليه الشركاءُ، ويكون تقديرُه: فأَجمِعوا أمركم، واجْمَعوا شركاءكم، كما قال [من مجزوء الكامل]:

٢٦٤ـ يا ليتَ زَوْجَكِ قد غَدَا ... متقلِّدًا سَيْفًا ورُمْحَا

يريد متقلِّدًا سيفًا، ومعتقِلاً رمْحًا، حَمْله على ما قبله، لأنّه لا يقال: تقلّدتُ الرمحَ كما لا يقال: أجمعتُ الشركاء. وروى الأصمعيُّ عن نافع ﴿فَٱجۡمَعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾[1] بوَصْل الهمزة، وفتح الميم، فعلى هذه القِراءة يجوز أن يكون «الشركاء» معطوفًا على ما قبله، وأن يكون مفعولاً معه. وأمّا قولهم: «ما لك وزيدًا»، و«ما شأنكُ وعمرًا»، فهو نصبٌ أيضًا. وإنّما نصبوا هاهنا، لأنّه شريكُ الكاف في المعنى، ولا يصِحّ عطفُه عليها، لأنّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ، والعطفُ على الضمير المخفوض لا يصحّ إلاّ بإعادة الخافض. ولم يجز رفعُه بالعطف على الشأن، لأنّه ليس شريكًا للشأن، لأنّه لم يُرَد أن يُجمَع بينهما. وإنّما المراد: ما شأنُك، وشأنُ عمرو؟ وقال سيبويه[2]: فإن أراد ذلك كان مُلْغِزًا، يعني: إن أراد: وما شأنُ عمرو، كان خِلافَ المفهوم من اللفظ، فيكون المتكلّم به مُلْغِزًا. فلمّا لم يجز خفضُه، ولا رفعُه، حُمل الكلام على المعنى، وجُعل: «ما

---

٢٦٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٨، ٦/ ٢٣٨؛ وأمالي المرتضى ١/ ٥٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢، ٩/ ١٤٢؛ والخصائص ٢/ ٤٣١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٨٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٢ (رغب)، ٢/ ٢٨٧ (زجج)، ٥٩٣ (مسح)، ٣/ ٣٦٧ (قلد)، ٨/ ٤٢ (جدع)، ٥٧ (جمع)، ١٥/ ٣٥٩ (هدى)؛ والمقتضب ٢/ ٥١.

المعنى: يا ليت زوجك قد غدا في الحرب حاملاً رمحه، وواضعًا سيفه على جنبه.

الإعراب: «**يا ليت**»: «يا»: حرف تنبيه، «ليت»: حرف مشبه بالفعل. «**زوجكِ**»: اسم «ليت» منصوب بالفتحة، والكاف: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**قدْ**»: حرف تحقيق. «**غدا**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**متقلدًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**سيفًا**»: مفعول به لاسم الفاعل «متقلدًا» منصوب بالفتحة. «**ورمحا**»: الواو: عاطفة بين مفردات أو جمل، «رمحا»: اسم معطوف منصوب بالفتحة، أو مفعول به لفعل محذوف.

وجملة «يا ليت زوجكِ قد غدا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «غدا» في محلّ رفع خبر «ليت».

والشاهد فيه قوله: «رمحًا» عطف «رمحًا» على «سيفًا» وإن كان الرمح لا يتقلد. فـ «متقلدًا» مسلطٌ عليه وعاملٌ في المعطوف والمعطوف عليه جميعًا.

(١) يونس: ٧١، ولم أقع على هذه القراءة في معجم القراءات القرآنية.

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٨.

شأنُك»، و«ما لك» بمنزِلة «ما تصنع»، فصار كأنّك قلت: «ما صنعتَ وزيد». ولزم النصبُ هاهنا، لأنّه قد كان فيما يُمْكِن فيه العطفُ جائزًا، نحو قولك: «ما شأنُ عبدِ الله وزيدًا»، و«ما لزيدٍ وأخاه»، فصار هنا لازمًا، وهو من قبيلِ أَحْسَنِ القَبِيحَيْن، لأنّ الإضمار والحَمْلَ على المعنى فيه ضُعْفٌ مع جوازه، والعطفُ على المضمر المخفوضِ ممتنعٌ، فصار هذا كما لو تقدّمتْ صفةُ النكرة عليها من نحو [من مجزوء الوافر]:

٢٦٥ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ [يلوحُ كأنّه خِلَلُ]

لأنّ الحال من النكرة ضعيفٌ، وتقديمُ الصفة على الموصوف ممتنعٌ، فحُمل على الجائز، وإن كان ضعيفًا كذلك هاهنا، وأمّا قول الشاعر [من الوافر]:

فَمَا لكَ والتلدُّدَ حَوْلَ نَجْدٍ وقد غَصَّتْ تِهامَةُ بالرِجالِ[1]

البيت لِمسْكِينٍ الدارِميّ، والشاهدُ فيه نصبُ «التلدّد» بإضمارِ فعل تقديرُه: ما تصنع وتُلابِس التلدّدَ. والمعنى: ما لك تُقِيم بنجدٍ تتردّد فيه مع جَدْبها، وتترُك تُهامةَ مع لَحاقِ الناس بها لخُصْبها. والتلدّد: الذَّهابُ والمَجِيءُ حَيْرَةً.

ومنه قولهم: «حسبُك وزيدًا درهمٌ»، و«كَفْيُك» و«قَطْك» في معنَى «حَسْبُك»، كلُّه منصوبٌ، لأنّه يقبحُ حملُه على الكاف، لأنّها ضميرٌ مجرورٌ، فحُمل على المعنى، إذ

---

٢٦٥ ـ **التخريج**: البيت لكثيِّر عزّة في ديوانه ص٥٠٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢١١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٩؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٨ (وحش)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٤٧؛ وأوضح المسالك ٢/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٣؛ والخصائص ٢/ ٩٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٦٦٤، ١٨٢٥؛ وشرح قطر الندى ص٢٣٦؛ ولسان العرب ١١/ ٢٢٠ (خلل)؛ ومغني اللبيب ١/ ٨٥، ٢/ ٤٣٦، ٦٥٩.

اللغة والمعنى: الموحش: المقفر. الطلل: ما بقي شاخصاً من آثار الدار. الخلل: ج الخلّة، وهي الجلدة المنقوشة. يصف الشاعر منزل حبيبته الذي أصبح مقفراً بعد ارتحالها عنه، وهو الآن شبيه بالخلل.

الإعراب: «**لمية**»: اللام حرف جرّ، «ميّة»: اسم ممنوع من الصرف، مجرور بالفتحة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف. «**موحشاً**»: حال منصوب. «**طلل**»: مبتدأ مؤخر. «**يلوح**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل... هو. «**كأنّه**»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب اسم «كأن». «**خلل**»: خبر «كأنّ» مرفوع.

وجملة «لميّة موحشاً طلل» ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة (يلوح...) صفة لـ«طلل». وجملة (كأنّه خلل) صفة لـ«طلل» أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «لميَّة موحشاً طللُ» حيث نصب «موحشاً» على الحال، وكان أصله صفة لِ «طلل» فتقدّمت على الموصوف، فصارت حالاً.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٢.

المعنى: كَفَاكَ، فكأنّه قال: «كفاك وزيدًا درهمٌ»، و«يُحْسِبُك وزيدًا درهمٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

إذا كانتِ الهَيْجاءُ وانشَقَّتِ العَصَا   فَحَسْبُكَ والضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ[1]

فنصب «الضحّاك» لامتناعِ حَمْله على الضمير المخفوض، وكان معناه: يَكْفيك، ويكفي الضحّاكَ.

فصل

قال صاحب الكتاب: **«وليس لك أن تُجرّه حملاً على المكنيّ، فإذا جئتَ بالظاهر كان الجرُّ الاختيارَ، كقولك: «ما شأنُ عبد الله وأخيه يشتِمه» و«ما شأنُ قيسٍ والبُرِّ تسرِقه»، والنصبُ جائز»**.

* * *

قال الشارح: قد تقدّم قولنا: إنّ الجرّ لا يجوز حملاً على المضمر المجرور، نحوَ قولك: «ما لك وزيدٍ»، و«ما شأنُك وعمرٍو»؛ لأنّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلاّ بإعادة الخافض. ولذلك استضعفوا قِراءةَ حَمْزَة **﴿واتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾**[2]. فحملها قومٌ على إضمار الجارّ، كأنّه قال: وبالأرحام، ثمّ حذف الباءَ، وهو يريدها على حَدّ ما رُوي عن رُؤْبَةَ أنّه قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: «خَيْرٍ عافاك اللّهُ»، يريد: بخير. وحملها قومٌ على القَسَم، كأنّه أقْسَمَ بالأرحام، لأنّهم كانوا يُعظّمونها. كلُّ ذلك لتعذُّرِ الحمل على المضمر المجرور، فإن جئتَ باسم ظاهر نحوِ قولك: «ما شأنُ عبد الله وزيدٍ» و«ما لمحمّدٍ وعمرٍو» جاز الجرُّ والنصبُ، والجرُّ أجْوَدُ، لأنّه حملٌ على الظاهر، وليس فيه تكلُّفُ إضمارٍ، ولا عُدولٌ عن الظاهر إلى غيره. والنصب جائزٌ وإن كان مرجوحًا، لأنّ المعنى يُعْطيه، وليس ثَمّ مانعٌ منه، فاعرفْه مُوَفَّقًا.

فصل

قال صاحب الكتاب: **«وأمّا في قولك: «ما أنت وعبدُ اللّه»، و«كَيفَ أنت وقَصْعَةٌ من ثَريدٍ»، فالرفعُ. قال [من الكامل]:**

[يا زِبْرِقانُ أخا بني خَلَفٍ]   ما أنتَ وَيْبَ أبِيكَ والفَخْرُ[3]

---

(١) تقدم بالرقم ٢٦٣.

(٢) النساء: ١. وهي قراءة حمزة وقتادة والأعمش وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٣/ ١٥٧؛ وتفسير الطبري ٧/ ٥١٧؛ والكشاف ١/ ٢٤١؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٠٤.

(٣) تقدم بالرقم ١٧٢.

وقــال [من الوافر]:

٢٦٦ـ [وكنتَ هناكَ أنتَ كريمَ قيسٍ] وما القيسيُّ بَعْدَكَ والفِخارُ

إلاّ عند ناسٍ من العرب ينصبونه على تأويلِ «ما كنتَ أنت وعبدَ اللّه»، «وكيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟». قال سيبويه[1]: لأنّ «كنت»، و«تكون» تَقَعان ههنا كثيرًا، وهو قليلٌ، ومنه [من المتقارب]:

٢٦٧ـ فما أنا والسَّيرَ في مَتْلَفٍ [يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابِطِ]

---

٢٦٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣١.

الإعراب: «**وكنت**»: الواو: بحسب ما قبلها، و«كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبني في محلّ رفع اسم «كان». «**هُناك**»: «هنا»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب، والكاف: حرف للخطاب، والظرف متعلق بـ «كريم». «**أنت**»: ضمير فَصْل مبني لا محل له من الإعراب أو توكيد لفظي للتاء التي في «كنت». «**كريم**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**قَيْسٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وما**»: الواو: حرف استئناف، و«ما»: اسم استفهام مبني في محل رفع مبتدأ. «**القيسيّ**»: خبر مرفوع بالضمة. «**بَعْدك**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بحال من «القيسي»، وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**والفخارُ**»: الواو: حرف عطف، و«الفخَار»: معطوف على «القيسي» مرفوع مثله.

وجملة «كُنْتَ كريم قيس»: بحسب الواو التي قبلها. وجملة «ما القيسي»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: عطف «الفخَار» على «القيسي» بالرفع مع ما في الواو من معنى المعية.

(١) الكتاب ١/ ٣٠٣.

٢٦٧ ـ **التخريج**: البيت لأسامة بن حبيب الهذلي في الدرر ٣/ ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٨؛ وشرح أشعار الهذليين ص١٢٨٩؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٩٣؛ وللهذلي في لسان العرب ٤/ ٥٣٢ (عبر)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص٤٢١؛ وشرح الاشموني ١/ ٢٢٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص٤٠٤؛ والكتاب ١/ ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ٣/ ٩٣.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: استئنافية، «ما»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**أنا**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع خبر المبتدأ. «**والسير**»: الواو: للمعية، و«السير»: مفعول معه منصوب. «**في متلف**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «السير». «**يبرّح**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**بالذكر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يبرّح». «**الضابط**»: نعت «الذكر» مجرور بالكسرة.

وجملة: «فما أنا والسير»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: «يبرّح» في محلّ جرّ نعت «متلف».

=

وهذا الباب قياسٌ عند بعضهم، وعند الآخَرين مقصورٌ على السَّماع».

* * *

قال الشارح: أمّا قولك: «ما أنت وزيدٌ» و«كيف أنت وقصعةٌ من ثريدٍ» فالرفعُ ههنا هو الوجهُ، لأنّه ليس معك فعلٌ ينصِب. ولا يمتنع عطفُه على ما قبله، لأنّ الذي قبله ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ، والضميرُ المنفصلُ يجري مجرَى الظاهر، فيجوز العطف عليه، فلذلك كان الوجه الرفعَ. ومنه قولُه [من الكامل]:

يـا زِبْـرِقـانُ أخَـا بَـنِـي خَـلَـفٍ ... مـا أنـت وَيْـبَ أبـيـك والـفَـخْـرُ

البيت للمُخَبَّل السَّعْديّ، وبعدَه [من الكامل]:

هـل أنـت إلّا فـي بـنـي خَـلَـفٍ ... كـالإسْـكَـتَـيْـن عَـلاهـمـا الـبَـظْـرُ

والشاهد فيه رفعُ «الفخر» بالعطف على «أنت» مع ما في الواو من معنَى «مَعَ»، وامتناع النصب منه، إذ ليس قبله فعلٌ يتعدّى إليه، فينصبَه كما كان في الذي قَبْلَه. ومعنَى «وَيْبَ أبيك» التصغيرُ له، والتحقيرِ. وبنو خلف: رَهْطُ الزبرقان بنِ بَدْر، والأَدْى إليه من تميم. ويقول: مَن ساد مثلَ قومك، فلا فَخْرَ له في سيادتهم. وشبّههم إذا اجتمعوا حولَه بالبَظْر بين الإسكتين، والإسكتان بكسر الهمزة: جانِبَا الفَرْج، وهما قُذَّتاه. وقول الآخر [من الوافر]:

وكـنـتَ هـنـاك أنـت كـريـمَ قَـيْـسٍ ... فـمـا الـقَـيْـسـيُّ بـعـدَك والـفِـخـارُ

الشاهد فيه رفعُ «الفخار» بالعطف على «القيسيّ». يرثي رجلاً من ساداتِ قيس. يقول: كنتَ كريمَها، ومعتمَدَ فَخْرِها، فلم يبقَ بعدك فخرٌ.

وحكى سيبويه[1] في هذَيْن الحرفَيْن النصبَ بإضمارِ «كُنْتَ» و«تَكُونُ»، فيكون التقديرُ: كيف تكون أنت وقصعةً من ثريد؟ وما كنت أنت وزيدًا؟ وحسُن تقديرُ الفعل هنا، لأنّه موضعٌ قد كثُر استعمالُ الفعل فيه. فنظيرُ ذلك قولُ زُهَيْرٍ [من الطويل]:

٢٦٨ـ بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ... ولا سابِقٍ شَيْئًا إذا كان جائِيَا

= **والشاهد فيه قوله:** «ما أنت والسير» حيث نصب «السير» على أنّه مفعول معه بإضمار فعل يعمل فيه تقديره: «ما كنت»، أو لأن «ما أنت» بمعنى «ما تصنع».

(١) الكتاب ١/ ٣٠٢، ٣٠٣.

٢٦٨ ـ **التخريج:** البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص٥١٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٢، ٩/ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/ ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٠ (نمش)؛ ومغني اللبيب ١/ ٩٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٧، ٣/ =

وقـولُ الأحْـوص [من الطويل]:

٢٦٩ـ مَشائيمُ لَيْسُوا مُصلِحين عَشِيرَةً ولا ناعِبٍ إلّا بِبَيْنٍ غُرابُها

= ٣٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١؛ ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٥٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧؛ وجواهر الأدب ص٥٢؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٣٢.

اللغة: عرفت بتجربتي في هذه الحياة أنني لن أحصل على شيء مضى وراح، ولن أحصل على شيء قبل أوانه.

الإعراب: «**بدا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«بدا». «**أني**»: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**لست**»: «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**مدرك**»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة. «**ما**»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (مدرك). «مضى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤوّل من «أنّ» ومعموليها في محلّ رفع خبر «بدا». «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: نفي. «**سابق**»: اسم معطوف على «مدرك»، منصوب بالفتحة. «**شيئًا**»: مفعول به منصوب لاسم الفاعل (سابق). «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بـ «سابق». «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمها: ضمير مستتر تقديره: هو. «**جائيًا**»: خبر «كان» منصوب بالفتحة.

وجملة «بدا لي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**لست** مدرك...» في محل رفع خبر «أنّ». وجملة «مضى»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «كان جائيًا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «سابقٍ» حيث جَرّه على توهّم دخول الباء في المعطوف عليه «مدرك»، لأنّه خبر «ليس»، وهذا الخبر يكثر دخول الباء عليه.

٢٦٩ ـ **التخريج**: البيت للأخوص (أو الأحوص) الرياحي في الحيوان ٣/ ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨، ١٦٠، ١٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص٨٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٤، ٢/ ١٠٥؛ والكتاب ١/ ١٦٥، ٣٠٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٣١٤ (شأم)؛ والمؤتلف والمختلف ص٤٩؛ وهو للفرزدق في الكتاب ٣/ ٢٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٧، ٤/ ٣١٣؛ والخزانة ٨/ ٢٩٥، ٥٥٤؛ والخصائص ٢/ ٣٥٤؛ ومغني اللبيب ص٤٧٨؛ والممتع في التصريف ص٥٠.

اللغة: المشائيم: جمع مشؤوم وهو الرّجل الذي يجرّ على قبيلته الشؤم. ناعب: مصوّت. البين: الفراق.

المعنى: يصف قومًا بأنهم نذير شؤم لمن حولهم، وليسوا بمصلحين بين الناس، ولا يصيح غرابهم إلاّ بالفراق وتصدّع الشمل.

الإعراب: «**مشائيم**»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف تقديره: هم. «**ليسوا**»: فعل ماضٍ ناقص، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**مصلحين**»: خبر «ليس» منصوب بالياء لأنه جمع مذكّر سالم. «**عشيرة**»: مفعول به منصوب بالفتحة لاسم الفاعل (مصلحين). «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: حرف نفي. «**ناعب**»: اسم معطوف على مجرور (على التوهّم) مجرور بالكسرة. «**إلا**»: حرف حصر. «**ببين**»: جار ومجرور متعلّقان باسم الفاعل (ناعب). «**غرابها**»: فاعل «ناعب» مرفوع=

لمّا كثُر استعمالُ الباء في خبرِ «ليس»، تُوُهّم وجودُها فخفض بالعطف على تقديرِ وجودها، وإن لم تكن موجودة. وإذا جاز إضمارُ حرف الجرّ مع ضُعْفه، فإضمارُ الفعل أوْلى لقُوّته، وكثرةِ استعماله فيه. والرفعُ أجودُ، لأنّه لا إضمارَ فيه.

قال: وهو قليلٌ، يعني أنّ النصب قليلٌ لتقديرك وجودَ ما ليس في اللفظ. ومنه قولُ الهُذَليّ [من المتقارب]:

فما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكَرِ الضابِطِ[1]

الشاهد فيه نصبُ «السير» بإضمار فعل، كأنّه قال: «فما كنتُ أنا والسيرَ»، أو «فما أكونُ أنا والسيرَ». ولو رفع لكان أجودَ، يقول: ما لي أتجشّمُ المَشاقَّ بالسير في الفَلَوات المُتْلِفة. وأراد بالذكر جَمَلاً، لأنّ الذكر أقوى من الناقة. والضابطُ: القويُّ. والتبريحُ: المَشَقَّةُ. قال أبو الحسن الأخفشُ: قومٌ من النحويين يَقِيسون هذا في كلّ شيء لكثرةِ ما جاء منه، وهو مذهبُ أبي الحسن، ورأيُ أبي عليّ، وقومٌ يقصرونه على السَّماع، لأنّه شيءٌ وقع موقعَ غيره، فلا يُصار إليه إلّا بسماعٍ من العرب، ويُوقَف عنده.

= بالضمّة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة.
وجملة «هم مشائيم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ليسوا...»: في محلّ رفع صفة لـ «مشائيم».
والشاهد فيه قوله: «ليسوا مصلحين ولا ناعب» حيث جرّ (ناعب) على توهم جرّ خبر «ليس» (مصلحين). انظر: ما قبله.

(١) تقدم بالرقم ٢٦٧.

المفعول له

فصل
[تعريفه]

قال صاحب الكتاب: **«هو عِلّةُ الإقدام على الفعل، وهو جوابُ لِـ«مَهْ»**[1]. **وذلك قولك: «فعلتُ كذا مَخافةَ الشرّ»، و«إدّخارَ فلان»، و«ضربتُه تأديبًا»، و«قعدتُ في الحَرْب جُبْنًا»، و«فعلتُ ذلك أجْلَ كذا». وفي التنزيل ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾**[2]».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّ المفعول له لا يكون إلاّ مصدرًا، ويكون العاملُ فيه من غير لفظه، وهو الفعلُ الذي قبله، وإنّما يُذكَر عِلّةً وعُذْرًا لوُقوعِ الفعل، وأصلُه أن يكون باللام، وإنّما وجب أن يكون مصدرًا، لأنّه علّةٌ وسببٌ لوقوع الفعل، وداعٍ له. والداعي إنّما يكون حَدَثًا لا عَيْناً، وذلك من قِبَل أنّ الفعل، إمّا أن يجتذِب به فعلٌ آخَرُ، كقولك: «احتملتُك لاستدامةِ مَودّتك»، و«زُرْتُك لابتغاءِ معروفك». فـ«استدامةُ المودّة» معنًى يُجذَب بالاحتمال، و«ابتغاءُ الرزق» معنًى يُجذَب بالزيارة. وإمّا أن يُدفَع بالفعل الأوّلِ معنًى حاصلٌ، كقولك: «فعلتُ هذا حَذَرَ شَرِّك». فالحذرُ معنًى حاصلٌ يُتوصّل بما قبله من الفعل إلى دَفْعه. والمصادرُ معانٍ تحدُث وتنقضي، فلذلك كانت علّةً بخلافِ العين الثابتة. وإنّما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو **قولك**: «زُرْتُك طَمَعًا في بِرّك»، و«قصدتُك رَجاءَ خيرَك». فالطمعُ ليس من لفظِ «زرتك»، والرجاءُ ليس من لفظِ «قصدتك». ولا تقول: «قصدتُك للقصد»، ولا «زرتك للزيارة»، لأنّ المفعول له عِلّةٌ لوجودِ الفعل. والشيءُ لا يكون علّة لنفسه، إنّما يُتوصّل به إلى غيره. وإنّما قلنا: إنّه علّةٌ وعُذْرٌ لوقوع الفعل، لأنّه يقع في جوابِ «لِمَ فعلتَ»، كما يقع الحال في جوابِ «كَيْفَ فعلتَ». وإنّما كان أصله أن يكون باللام، لأنّ اللام معناها العلّةُ، والغَرَضُ، نحوُ: «جئتُك لتُكْرِمَني»، و«سِرْتُ لأدْخُلَ المدينةَ»، أي: الغَرَضُ من مَجيئي الإكرامُ، والغرض بالسير دُخولُ المدينة. والمفعولُ له عِلّةُ الفعل، والغرضُ به.

والفعلُ يكون لازمًا أو مُنتَهِيًا في التعدّي باللام، وقد تُحذف هذه اللام، **فيُقال**: «فعلتُ ذاك حِذارَ الشرّ» و«أتيتُك مخافةَ فلانٍ»، وأصلُه: لحذار الشرّ، ولمخافةِ فلان.

---

(١) أي: لماذا.

(٢) البقرة: ١٩، ٢٤٣.

فلمّا حُذفت اللام، وكان موضعها نصبًا، تعدّى الفعلُ بنفسه، فنَصَبَ، كما يُقال: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾(١)، و«استغفرتُ اللَّهَ ذَنْبًا». فاللام هنا بخلافِ واوِ المفعول معه، فإنّه لا يسوغ حذفُها. لا تقول: «استوى الماءُ الخشبةَ»، وذلك لأنّ دلالةَ الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه. وذلك لأنّه لا بدّ لكلّ فعل من مفعولٍ له سواءً ذكرتَه أو لم تذكره، إذ العاقلُ لا يفعل فعلاً إلاّ لغرضٍ وعلّةٍ. وليس كلُّ مَن فعل شيئًا يلزمَه أن يكون له شريكٌ، أو مصاحِبٌ.

وقد يُحذف المصدر، ويُكتفى بدلالة اللام على العلّة، فيُقال: «زرتُك لزيدٍ» و«قصدتُك لعمرٍو»، ولا يجوز حذف اللام والمصدرِ معًا، فتقولَ في «قصدتُك لإكرامِ زيد»: «قصدتك زيدًا»، وأنت تريد: لزيد، لزَوالِ معنَى العلّة. وربّما أَوْقَعَ في بعض الأماكن لَبْسًا بالمفعول به. ألا ترى أنّك إذا قلت: «جئتُ زيدًا»، وأنت تريد لزيد، التبس بالمفعول به؟

وقوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ﴾(٢) فـ «حذرَ الموت» نصبٌ لأنّه مفعولٌ له، وكذلك موضعُ «من الصواعق» نصبٌ على المفعول له، أي: من خوف الصواعق، لأنّ «مِنْ» قد تدخل بمعنى اللام، فتقول: «خرجت من أجْلِ زيدٍ»، «ومن أجْلِ ابتغاءِ الخير»، و«احتملتُ من خوف الشَّرّ». قال الشاعر [من البسيط]:

٢٧٠ـ يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى من مَهابَتِه فلا يُكَلَّمُ إلّا حِينَ يَبْتَسِمُ

---

(١) الأعراف: ١٥٥.

(٢) البقرة: ١٩.

٢٧٠ ـ **التخريج**: البيت للحزين الكنانيّ (عمرو بن عبد وهيب) في الأغاني ١٥/ ٢٦٣؛ ولسان العرب ١٣/ ١١٤ (حزن)؛ والمؤتلف والمختلف ص٨٩؛ وللفرزدق في ديوانه ٢/ ١٧٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٦٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٣٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥١٣، ٣/ ٢٧٣.

شرح المفردات: يغضي: يخفض جفنه. المهابة: الاحترام.

المعنى: يقول: إنّه يغضّ الطرف حياء، ولكنّ الناس لفرط مهابته لا يرفعون إليه بصرهم إلاّ إذا ابتسم لهم.

الإعراب: **«يغضي»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«حياء»**: مفعول لأجله منصوب. **«ويغضى»**: الواو حرف عطف، «يغضى»: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره: «هو» يعود إلى مصدر الفعل «يغضى». **«من مهابته»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يغضى»، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فلا»**: الفاء حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. **«يكلّم»**: فعل مضارع للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«إلاّ»**: حرف حصر. **«حين»**: ظرف زمان متعلّق بـ «يكلّم». **«يبتسم»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو».

فقوله: «مهابته» في موضعِ المفعول له، واسمُ ما لم يُسَمَّ فاعله المصدرُ المقدَّرُ، ولا يكون «من مهابته» في موضعِ اسمِ ما لم يسمّ فاعله، لأنّ المفعول له لا يُقام مُقامَ الفاعل، لئلّا تزول الدلالةُ على العلّة فاعرفه.

فصل
[شروط المفعول له]

قال صاحب الكتاب: «**وفيه ثلاثُ شرائطَ: أن يكون مصدرًا، وفعلاً لفاعلِ الفعل المعلَّل، ومُقارِنًا له في الوجود. فإن فُقد شيءٌ منها فاللامُ، كقولك: «جئتُك للسَّمْن واللَّبَنِ، ولإكرامك الزائرَ»، و«خرجتَ اليومَ لمخاصَمتك زيدًا أمسِ»**».

* * *

قال الشارح: اعلم أنّه لا بدّ لكلّ مفعول له من اجتماع هذه الشرائط الثلاث:

أمّا كَوْنُه مصدرًا، فقد تقدّم الكلام عليه لِمَ كان مصدرًا.

وأمّا اشتراطُ كونه فعلاً لفاعلِ الفعل المعلَّل، فلأنَّه علّةٌ وعُذْرٌ لوجود الفعل، والعلّةُ معنًى يتضمّنه ذلك الفعلُ، وإذا كان متضمِّنًا له، صار كالجُزْء منه، يقتضي وجودُه وجودَه. فإذا كان ذلك كذلك، فإذا فَعَلَ الفاعلُ هذا، فقد فَعَلَ ذاكَ، نحوَ: «ضربتُه تقويمًا له، وتأديبًا»، فكما أنّ الضرب لك، فكذلك التقويمُ والتأديبُ لك، إذ هو معنًى داخلٌ تحته. ولو جاز أن يكون المفعولُ له لغيرِ فاعل الفعل، لَخَلَا الفعلُ عن علّةٍ، وذلك لا يجوز، لأنّ العاقل لا يفعل فعلاً إلّا لِعلّةٍ، ما لم يكن ساهِيًا أو ناسِيًا.

وأمّا اشتراطُ كونه مقارنًا له في الوجود، فلأنّه علّةُ الفعل، فلم يجز أن يخالِفه في الزمان، فلو قلت: «جئتُك إكرامَك الزائرَ أمْسِ» كان مُحالاً، لأنّ فعلك لا يتضمّن فعلَ غيرك. وإذا قلت: «ضربتُه تأديبًا له»، و«قصدتُه ابتغاءَ معروفَه»، فقد جُمع هذه الشرائطُ الثلاثُ. فإن فُقد شيءٌ من هذه الشرائط، لم يحسن انتصابُه، ولم يكن بُدٌّ من اللام، فلا تقول: «جئتُك زيدًا»، ولا «إكرامَك الزائرَ»، ولا «خرجتَ اليومَ مخاصَمتَك زيدًا أمسِ».

= وجملة «يغضي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، أو في محلّ رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو. وجملة «يغضى من مهابته»: معطوفة على جملة «يغضي حياء». وجملة «يكلّم» معطوفة على جملة «يغضي». وجملة «يبتسم»: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ويُغضَى من مهابتِه» حيث جاءت «مِن» للتعليل، وجاء نائب فاعل «يُغضى» ضميرًا مستترًا فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلّق الجار والمجرور به، فكأنّه قال: ويغضى إغضاء حادث من مهابته. وذهب الأخفش إلى أنّ الجارّ والمجرور «من مهابته» نائب فاعل مع اعترافه أنّ «من» هنا للتعليل، وعنده أنّه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل بخلاف جمهور النحاة.

وإنّما تقول: «جئتُك لزيد، ولإكرامك الزائرَ، ولمخاصَمتك زيدًا أمس». وإنّما وجب النصبُ فيما اجتمع الشرائطُ الثلاثُ المذكورةُ، وامتنع فيما خرج عنه من قِبَل أنّ الفعل لمّا تضمّن المفعولَ له، ودلّ عليه، وكان موجودًا بوجُوده، أشبهَ المصدرَ الذي يكون من لفظ الفعل، نحوَ: «ضربتُ ضَرْبَةً، وضَرْبًا»، فكما نصبتَ «ضربةً» و«ضربًا» بـ «ضربتُ» من حيث إنّ الفعل كان متضمّنًا ضروبَ المصادر ودالًّا عليها، فكذلك نصبتَ المفعول له إذا اجتمع فيه الشرائطُ المذكورةُ، نحوَ: «ضربتُه تأديبًا»، وصار في حكم «أدّبتُه تأديبًا» وجرى مجرَى ما ينتصب به من المصادر، إذ كان نَوْعًا من الأوّل، وإن لم يكن من لفظه، نحوَ: «رَجَعَ القَهْقَرَى»، و«عَدَا الجَمَزَى». فأمّا إذا فُقد منه شرطٌ من هذه الشروط، خرج عن شَبَهِ المصدر، وجرى مجرَى سائر الأسماء الأجْنَبيّةِ، فلم يتعدَّ إليه الفعلُ اللازمُ والمنتهِي في التعدّي إلّا بحرف جرّ، وخُصَّ باللام، لأنّها تدلّ على الغرض والعلّةِ، فاعرفه.

فصل
[جواز تعريفه وتنكيره]

قال صاحب الكتاب: **«ويكون معرفةً ونكرةً. وقد جَمَعَهما العَجّاجُ في قوله** [من الرجز]:

٢٧١ـ يَرْكَبُ كُلَّ عاقِرٍ جُمْهُورِ مَخافةً وزَعَلَ المَحْبُورِ
والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ»

* * *

٢٧١ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤ـ ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٤، ١١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧؛ والكتاب ١/ ٣٦٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٨٧، ١٨٩.

اللغة: الجمهور: المتراكب المجتمع. والزعل: النشاط. والمحبور: المسرور. والهول: الفزع. والتهوّل: أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك.

المعنى: شبَّه بعيره بثور وحشي لا يسير إلا في الرمل المتراكب المجتمع الذي لا نبات فيه مخافة الرماة، ولحيويته، واتّقاده في مختلف الظروف.

الإعراب: «**يركب**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**كلّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**عاقر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جمهور**»: صفة لـ «عاقر» مجرورة بالكسرة. «**مخافة**»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «**وزعل**»: الواو: حرف عطف، و«زعل»: معطوف على «مخافة»، وهو مضاف. «**المحبور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**والهول**»: الواو: حرف عطف، و«الهول»: معطوف على «مخافة». «**من تهوّل**»: جار ومجرور متعلقان بـ «الهَول»، وهو مضاف. «**الهبور**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «يركب»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

=

قال الشارح: إنّما قال ذلك رَدًّا على مَن زعم أنّ هذه المصادر التي هي المفعولُ له، نحوَ: «ضربتُه تأديبًا له» من قبيلِ المصادر التي تكون حالاً، نحوِ: «قتلتُه صَبْرًا»، و«أتيتُه رَكْضًا»، أي: صابرًا، وراكضًا، حكى ذلك ابنُ السَّرّاج وغيرُه. وهو مذهبُ أبي عمر الجَرْميّ والرِّياشيّ، فهو عندهم نكرةٌ، و«مخافةَ الشرّ»، ونحوُها ممّا هو مضافٌ من قبيلِ «مِثْلك» و«غيرك» و«ضاربُ زيدٍ غدًا» في نيّةِ الانفصال، قال أبو العبّاس: أخْطأ الرياشيُّ أقبحَ الخطأ، لأنّ بابَنا هذا يكون معرفةً ونكرةً، قال سيبويه[1]: وحسُن في ذلك الألفُ واللام، لأنه ليس بحالٍ، فيكونَ في موضع فاعلٍ، فَمِمّا جاء فيه نكرةً قولُ النابغة [من الطويل]:

٢٧٢ـ وحلَّتْ بُيُوتِي في يَفاعٍ مُمَنَّعٍ ... تَخالُ به راعِي الحَمُولَةِ طائرَا
حِذارًا على أنْ لا تُصابَ مَقادَتِي ... ولا نِسْوَتِي حتّى يَمُتْنَ حَرائرَا

= والشاهد فيه: وقوع «مخافة» مفعولاً له وهو نكرة، ووقوع «زعلّ» و«الهول» كذلك وهما معرفتان. والجرمي يرى أنّ «زعلَ المحبور» و«الهولَ» حالان، فيلزم تنكيرهما.

(١) الكتاب ١/ ٣٧٠.

٢٧٢ ـ التخريج: البيتان للنابغة الذبيانيّ في ديوانه ص٦٩، ٧٠؛ وتخليص الشواهد ص٤٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٩، ٣٠؛ والبيت الأول بلا نسبة في شرح قطر الندى ص١٧٢؛ ولسان العرب ١١/ ١٧٩ (حمل).

اللغة: اليفاع: المشرف من الأرض. الحمولة: الإبل عليها الحمل. المقادة: الانقياد والطاعة.

المعنى: يقول للنعمان إنه أحلّ بيوته في مواضع مرتفعة حفظًا لنفسه ولنسوته.

الإعراب: «وحلت»: الواو: حرف استئناف، «حلّ»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «بيوتي»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «في يفاع»: جار ومجرور متعلقان بـ «حلت». «ممنع»: نعت مجرور. «تخال»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «به»: جار ومجرور متعلقان بـ «تخال». «راعي»: مفعول به أول منصوب بالفتحة المقدّرة منع من ظهورها ضرورة الوزن. وهو مضاف. «الحمولة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «طائرًا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. «حذارًا»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «على»: حرف جرّ. «أنْ»: حرف مصدريّ ونصب. «لا»: حرف نفي. «تصابَ»: فعل مضارع مبنيّ للمجهول منصوب. «مقادتي»: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة، والمصدر المؤوّل من «أن لا تصاب» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «حذارًا». «ولا»: حرف عطف، وحرف زائد. «نسوتي»: اسم معطوف مرفوع بالضمة المقدرة، والياء: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «حتى»: حرف جر وغاية. «يمتن»: فعل مضارع مبني في محلّ نصب بـ «أن» المضمرة بعد حتى، والنون: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن يمتن» في محل جر بـ «حتى»، والجار والمجرور متعلقان بـ «تصاب». «حرائرًا»: حال منصوب بالفتحة.

وجملة «وحلت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يخال»: في محلّ جرّ نعت لـ «يفاع».

والشاهد فيه: مجيء المفعول له «حذارًا» نكرة.

وقال الحارثُ بن هِشام [من الكامل]:

٢٧٣- فصددتُ عنهم والأحِبَّةُ فيهم طَمَعًا لهُمْ بعِقابِ يَوْمِ مُفْسِدِ

ومِمّا جاء فيه معرفةً قولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾(١)، فقوله: ﴿حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ منصوبٌ لأنّه مفعولٌ له، وهو معرفةٌ بالإضافة. ومثلُه قولُ حاتم [من الطويل]:

٢٧٤- وأغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيمِ تَكَرُّمَا

فأتى بالمعرفة والنكرةِ في بيت واحد.

---

٢٧٣ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن هشام في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦.

المعنى: يعتذر الشاعر من فراره يوم قُتل أبو جهل أخوه ببدر، يقول: لم أفرَّ جبنًا ولم أصفح عن أعدائي خورًا وضعفًا، ولكن طمعًا في أن أُعد لهم، وأعاقبهم بيوم أوقع بهم فيه، فتفسد أحوالهم.

الإعراب: «**فصددتُ**»: الفاء: حسب ما قبلها، «صددت»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**عنهم**»: جار ومجرور متعلقان بـ (صددت). «**والأحبة**»: الواو: حالية، «الأحبة» مبتدأ مرفوع بالضمة. «**فيهم**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «**طمعًا**»: مفعول لأجله منصوب بالفتحة. «**لهم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «طمعًا». «**بعقاب**»: جار ومجرور متعلقان بـ (طمع). «**يوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**مُفسد**»: صفة لـ «يوم» مجرورة بالكسرة.

وجملة «صددتُ»: بحسب ما قبل الفاء. وجملة «الأحبة فيهم»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: مجيء المفعول لأجله «طمعًا» نكرة.

(١) البقرة: ١٩.

٢٧٤ ـ **التخريج**: البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص٢٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٢٣، ١٢٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٢؛ والكتاب ١/ ٣٦٨؛ ولسان العرب ٤/ ٦١٥ (عور)؛ واللمع ص١٤١؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٧٥؛ ونوادر أبي زيد ص١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٨٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٥؛ والكتاب ٣/ ١٢٦؛ ولسان العرب ٧/ ٢٤ (خصص)؛ والمقتضب ٢/ ٣٤٨.

اللغة: العوراء: الكلمة القبيحة. الادّخار: جعل الشيء ذخيرة. أعرض: ابتعد.

المعنى: يقول إذا جهل عليّ الكريم غفرت له، واحتملته، وإذا شتمني اللئيم ابتعدت عن شتمه إكرامًا لنفسي.

الإعراب: «**وأغفر**»: الواو بحسب ما قبلها، «أغفر»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**عوراء**»: مفعول به، وهو مضاف. «**الكريم**»: مضاف إليه. «**ادّخاره**»: مفعول لأجله، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأعرض**»: الواو حرف عطف، «**أعرض**»: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «**عن شتم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أعرض»، وهو مضاف. «**اللئيم**»: مضاف إليه. «**تكرّمًا**»: مفعول لأجله.

وجملة «أغفر»: بحسب ما قبلها. وجملة «أعرض»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «ادّخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله مع كونه معرّفًا بالإضافة.

فأمّا قول العجّاج الذي أنشده، فشاهدٌ لصحّةِ ما ادّعاه من أنّ المفعول له يكون معرفةً ونكرة. فالنكرةُ قولُه: «مخافة»، والمعرفةُ قولُه: وَ «زَعَل المحبورِ» تُعرَّف بالإضافة. و«الهولَ» معطوفٌ على «كلَّ عاقر»، ولذلك نُصب. يصِف ثَوْرًا وَحْشيًا. يقول: يركب كلَّ عاقر لنَشاطه. والعاقرُ من الرَّمْل: الذي لا يُنْبِت. وذلك لخَوْفه من الصائد، أو من سَبُعٍ، أو لزَعَله وسُروره. والزَّعِلُ: المسرورُ المحبورُ. والهُبُور: جمعُ هَبْر، وهو المُطْمَئِنُّ من الأرض، لأنّها مَكْمَنُ الصائد. فهو يخافها، فيعدِل عنها إلى كلّ عاقرٍ. ويجوز أن يكون «الهولَ» أيضًا مفعولاً له، أي: يركب ذلك لهولٍ يَهُوله كَهُولِ القَبْر على مَن رَوَى: القُبُورِ.



فهرس محتويات

الجزء الأول
من
شرح المفصَّل

فهرس المحتويات

القسم الأول
ترجمة الزمخشري صاحب المفصّل
وترجمة ابن يعيش (صاحب الشرح)

القسم الثاني
كتاب «شرح المفصل»

القسم الأول
من الكتاب وهو قسم الأسماء